قال تعالى :

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾

[سورة الرعد : الآية :16]

من أجل الا يموت جهد والدي الذي بذل عمل دؤوب وشاق أستمر لسنوات من أجل إخراج هذا العمل للقراء .

ومن أجل أن يستفيد كل المهتمين بتاريخ الصحافة اليمنية، قمت بالتواصل مع الصحفي الشاب والاعلامي الواعد / خالد الفضول لإعداد النسخة الالكترونية لموسوعة الصحافة اليمنية التي كتبها عبد الوهاب بن علي المؤيد ، رحمة الله تغشى روحه الطاهرة، والتي من شأنها أن تزود القارئ الكريم بمعلومات قيمة حول تاريخ الصحافة اليمنية .

قد يموت البشر، لكن أفكارهم لا تموت . بل يتناقلها الأجيال إلى ما لانهاية.

ندى عبدالوهاب بن علي المؤيد

5 أغسطس 2017م

موسوعة

الصحافة اليمنية

عبد الوهاب بن علي المؤيد

نقابة الصحافيين اليمنيين
حرية مسؤولية
YEMENI JOURNALISTS SYNDICATE

إصدار

نقابة الصحافيين اليمنيين

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ ـــ ٢٠٠٣م

نقابة الصحافيين اليمنيين

صنعاء

موسوعة
الصحافة اليمنية
(توثيق وتحليل)

عبد الوهاب بن علي المؤيد

نقابة الصحافيين اليمنيين

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

الإهداء

إلى والديَّ اللذين كانا أول من

علمني النطق بكلمة:

إقرأ

ورسخاها في وجداني حتى

ظل صدى صوتهما يتردد في

أذني حتى الآن!

تصدير..

بقلم الأستاذ عبد القادر باجمال
(رئيس مجلس الوزراء)

الذاكرة التي لن تنسى

إن أروع لحظات الاحتضان والدفء الداخلي للإنسان هي تلك اللحظات التي يجتمع فيها مع صديق عزيز.. يصدقه القول ويبادله الشعور الإنساني العميق.. أو يكون مع صحبة «كتاب» لامس موضوعه ومادته الفكرية والثقافية والتاريخية شغاف قلبه، ونسيج عقله، وكل جماع إحساسه الذهني والوجداني.

ولذا أجدني في تصدير هذا الكتاب الذي أخذ عنوان «موسوعة الصحافة اليمنية» لمؤلفه الصديق الحميمي في علاقاته مع الجميع الأستاذ القدير/ عبدالوهاب المؤيد.. أعلن بكل شفافية نفسية وذهنية أنني قد وجدت ضالتي في تحقيق لحظة عناق حقيقي ومرهف ودافئ تمت بيني وبين هذا الكتاب الرائع والجميل.

إن قيمة هذا الكتاب العظيمة في أنه يؤرخ لليمن وأهله في ميدان الثقافة ومهنة الصحافة.. أي تجسيد وحدة الرؤى والفكر اليماني في نسيج متكامل يجمع الذات مع الموضوع ويصل التأريخ بكل أجزائه ليحوله إلى نسق يلغي فيه الجغرافيا ويؤكد وحدة الإنسان وكل عناصر وجوده

الفكري والثقافي والاجتماعي والحضاري الشامل.. منذ صدور أول مطبوعة صحافية لأبناء اليمن في موطنهم الكبير ومهاجرهم العريضة والواسعة على امتداد المساحات في جميع أصقاع الدنيا شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.. لقد كانت حركة اليمانيين في هذا الفضاء العالمي الواسع بداية حقيقية لمفهوم إنساني مبكر توصل إليه فكرنا المعاصر ووصفه بالعولمة..

والذي أريد أن أقوله في تصدير هذا الكتاب/الموسوعة وأنا أتحدث إلى القارئ بصفتي الشخصية، ومستقلا عن أي صفة رسمية، ومنتميا إلى الصحافة وأهلها في زمن مضى.. لم تكن علاقتي بالناس مبدئيا إلا من خلال هذه الوسيلة والآية الدالة على انتمائنا لهذا الزمان.

أقول لقد أنجز صديقنا المثقف والصحافي الرصين الأستاذ/ عبدالوهاب المؤيد.. عملا توثيقيا جميلا ورائعا وصادقا، وله دلالته الفذة في الانتماء اليمني الوحدوي. وإخلاصه الوطني المنزه من الأنانية الشخصية والمذهبية الفكرية والميول المناطقية والنزعات التوفيقية أو التلفيقية..

إن عمله هذا كان خالصا نقيا ونزيها ووطنيا يمانيا صادقا يقدمه لكل الناس ولكل الأجيال في الحاضر والمستقبل.. إنه الذاكرة التي لن تنسى.. والعمل المبدع والرائع الذي لن يجزى.

مقدمة الكتاب

ليست لنخبة.. بل لأُمة

على قدر أهل العزم آثرنا الحسم في قرار طبع ونشر هذا الكتاب، ليكون باكورة إصداراتنا المتخصصة والمتنوعة في مجال الصحافة التي كانت اليمن، سباقة عن سائر دول الجزيرة العربية والخليج في معرفتها والتعاطي معها..

فالكتاب إلى جانب كونه مرجعية وثائقية هامة لتأريخ الصحافة اليمنية منذ ما يزيد عن مائة وخمسين عاما، فهو موسوعة بحثية غير مسبوقة في مضمار الجهد والبحث والتوثيق الشامل عبر مراحل التأريخ منذ الانطلاقة الأولى المبكرة أواخر القرن الثامن عشر حتى بداية الألفية الثالثة من هذا القرن الجديد..

ولأننا في نقابة الصحافيين اليمنيين كنا ندرك أن هذا الإرث الكبير والكنز الوفير، لم يتيسر للجيل الجديد من عشاق مهنة البحث عن المتاعب، ولا أولئك الباحثين الدارسين المتطلعين بشغف للانخراط في عالم الصحافة وحبر الكتابة، فقد كنا على يقين تام، أننا إزاء مشروع مستقبلي يجتذب إليه الجميع دون استثناء، لأنه ليس مشروعا آنياً ومؤقتا بل هو تأكيد على الأصالة والمعاصرة، ومحاولة حثيثة وجادة لاستقراء

واستجلاء إرث الماضي ليكون ذخرا وفيراً للحاضر وزادا عامرا لاستشراف آفاق المستقبل..

وهو بالتالي ليس ملكا وإرثا خاصا لأصحاب المهنة وحدهم دون سائر فئات المجتمع الذي يتطلع إلى حياة أكثر سعادة ومناخ أكثر حرية.. فالصحافة باعتبارها مرآة المجتمع، فإن تاريخها لم يكن في يوم من الأيام، تاريخا يقوم حصرا على روادها فحسب، بل هو تاريخ لشعب وأمة.. إنه تأريخ للإنسانية والحضارة، يمتزج فيها الأصالة بالمعاصرة، ليستزيد أمل الحاضر من شلال نبع الماضي، ويطل المستقبل بضياء وهج الحاضر.

إن رواد الصحافة اليمنية لم يكونوا أصحاب مهنة بحتة، بل أصحاب قضية من أجل الأمة بكاملها ومن أجل الشعب عامة..

وفي سبيل انتصار قضية الشعب اليمني الذي كان يرزح تحت قبضة الاحتلال العثماني والبريطاني، صدرت صحف الأمام والإصلاح والوطن والإقبال والأمل وحضرموت والإرشاد والشفاء وبؤرة بدور، باعتبارها الصحف الريادية في مسيرة الصحافة اليمنية والتي أصدرها اليمنيون في المهجر وخاصة في سنغافورة وإندونيسيا منذ عام ١٩٠٦.

ومن أجل خوض غمار المقاومة والتبشير بالثورة، صدرت صحف ومجلات مثل «الحكمة» و«صوت اليمن» و«السلام» وغيرها..

ومن أجل قضية الشعب وتطلعه إلى مستقبل رغيد، حر وسعيد، ربط المبشرون الأوائل بالإسلام والذين استمالوا الوثنيين، كما ربط دعاة النهضة والتغيير من طلائع الثورة والاستقلال والوحدة، مصيرهم بالصحافة كرسالة.. فبرز منهم الوريث والزبيري والنعمان والحكيمي وباذيب والجاوي..

ومن خلال الصحافة تمكن المهاجرون اليمنيون الأوائل من إيصال

صوتهم وتأكيد حضورهم في رحاب الوطن، وفي حضنها الدافئ ترعرع وتنامى الوعي الوطني من أجل الخلاص من ربقة الاحتلال، وتعالت الأصوات القوية والمدوية التي تنادت لجلاء المستعمرين عن البلاد وتوحيد الوطن فأسهمت الصحافة بقسط وافر في تأسيس وتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وفي إنشاء الكيانات المهنية والنقابية..

ومن هنا تكمن أهمية تأريخ الصحافة اليمنية باعتبارها إرثا وطنيا عاما وليست خصوصية مهنية بحتة..

بل تكمن أهمية هذا الكتاب الذي يؤرخ لتجربة الصحافة اليمنية في كونه يقدم إضاءات لدورها المتميز ومكانتها المرموقة في تأصيل الهوية الوطنية وتجديد التراث الإنساني وتعميق حوار الحضارات.. وهو دور متميز ومشهود لطلائع الأمة وعلمائها ومثقفيها الذين أثروا الحياة السياسية والثقافية والفكرية بعقل مستنير ومنفتح بل وطليق بلا قيود أو انغلاق.. فلا يستنير عقل أو تزدهر العلوم والثقافة في ظل غياب حرية الفكر وحرية الرأي والتعبير.. لأنهما جوهر حرية الصحافة التي تشكل البوابة الرئيس للحريات العامة.. فبسبب تغييب مناخات حرية الصحافة، تعرضت الصحافة الوطنية للملاحقات والإغلاق القسري مما دفع بروادها من طلائع الأحرار إلى الهجرة القسرية بعد تضييق الخناق على رقابها وتعقب روادها للإجهاز عليهم.. فسقط شهداء من أوائل الرواد في محرابها منذ زمن مبكر.. وكان أحمد عبدالوهاب الوريث وعبدالله الحكيمي ومحمد محمود الزبيري من أوائل شهداء حرية الصحافة وحرية الوطن منذ عهد الاستعمار البريطاني وتسلط الإمامة وحتى البدايات الأولى للثورة..

ولعل هذا الإرث الغني لتاريخ الصحافة اليمنية هو ما حفزنا في نقابة الصحافيين اليمنيين على تبني هذا المشروع الوثائقي وإصدار هذا البحث القيم والجهد الحثيث غير المسبوق على الإطلاق، والذي أبلى

فيه الكاتب الباحث والصحافي الدؤوب الأستاذ/ عبدالوهاب بن علي المؤيد، بلاءً حسنا يحسب له ، ليتألق بموسوعته البكر (موسوعة الصحافة اليمنية) كما تأتلق بها المكتبة اليمنية والعربية، وساما رفيعا على صدره، عرفانا ووفاء للأجيال، وذاكرة حية لا تشيخ عبر الأزمان..

محبوب علي
نقيب الصحافيين اليمنيين
نائب رئيس اتحاد الصحافيين العرب
صنعاء ١٢/١٢/٢٠٠٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

منظور عام للكتاب

عندما بدأت الإعداد لمشروع هذا الكتاب منذ العام ١٩٩٧ بالذات.. كانت فكرته لدي، قد وجدت قبل هذا التاريخ بما يزيد عن عشر سنوات، وبتحديد أدق..حينما أصدرت «في شارع الصحافة اليمنية» [الصادر العام ١٩٩٠ عن دار الحكمة اليمانية]. وكان الكتابان التاليان له «الصحافة التعاونية في اليمن» و«آراء في الفكر والفن»، خطوات في الاتجاه نفسه وفي إطار وحدة الدافع والهدف والموضوع من ناحية، واتحاد عناصر الفكرة هذه ومقوماتها الرئيسية الثلاثة التي جمعت بين الكتب الثلاثة، في كلمة واحدة هي: التوثيق الصحافي أو توثيق الصحافة اليمنية من ناحية ثانية،ومن ناحية ثالثة، أحسست في ذات الوقت انطلاقا من هذه النظرة منطوقا محددا ومفهوما عاما، أن الكتب الثلاثة، أصبحت جزءا لا ينفصل عن الدافع لكتابتها وإصدارها، من حيث إنها زادته قوة في الدفع بدل أن تمثل ترجمة له يذوب فيها وينتهي بالانتهاء من إصدارها كما هو المنتظر أو المفترض. وبالتالي، ظل الدافع قائما وأقوى مما كان عليه ربما، ومعه بطبيعة العلاقة الجدلية، استمر الهدف بالقوة ذاتها، وبالرغم من أن كلًّا من هذه الكتب في نطاق التوثيق الصحافي جاء مستقلا في جانب موضوعه ومكتملا في حدود فكرته. إلا أن الهدف هذا كان يظهر في نهاية كل مرحلة من مراحل العمل لكل مشروع من هذه الإصدارات، أكبر واكبر. حتى اصبح في الأخير، أكبر من ثلاثتها

متفرقة ومجتمعة. وكما اعتقدت وما زلت..لعلي استطعت إلى حد ما، تعليل هذه المفارقة الإيجابية إن صح التعبير والوصف.. بمرارة التجربة التي عشتها وما زلت، أثناء وبعد إعداد وإصدار هذه الكتب، من جوانب عدة أحاول تركيزها في هذه الجوانب الثلاثة التالية:

أولاً : على الرغم مما أعرفه ويعرفه غيري،من ضعف التوثيق في بلادنا (اليمن) وضعف الاهتمام به.. لا أريد أن أقول: انعدام الاهتمام.. فإن ما اكتشفته من هذه التجربة المحدودة، كان أكبر واكثر. وأخص فترة ما قبل الوحدة، ولا اعني أن التوثيق بعد الوحدة اصبح مكتملا، ولكن الاهتمام بعدها، بدأ بالفعل في خطوات ومؤسسات وأنظمة وقوانين، فظهرت وتأسست مراكز للبحوث والدراسات ومراكز للتوثيق والمعلومات والوثائق، مثل «المركز الوطني للوثائق» التابع لرئاسة الدولة (يرأسه القاضي علي احمد أبو الرجال)، الذي بدأ وما زال يحقق في مجال الوثائق بمختلف أنواعها خطوات ومنجزات كثيرة وكبيرة. ولا ادخل في التدليل على هذه الحقيقة الثابتة المعروفة لدى الجميع، نظرا لشيوعها من ناحية، ولأن الدخول من ناحية أخرى، في وقائع وتفاصيل التجربة، قضية أخرى موضعا وموضوعا، إلا أنني لا أرى مانعا من ذكر مثال واحد على هذه النقطة لانضوائه تحت عنوان «النقد الذاتي»، ومن الواقع الذي لا يزال قائما.. وهو أن وثائق المؤتمرات الأولى لجمعية (قبل النقابة) الصحافيين في صنعاء ومنظمة الصحافيين في عدن، غير موثقة كلها على الأقل بحسب الزملاء في مقر النقابة حاليا، بصنعاء وفرعها الرئيسي بعدن على الأقل.. عندما حاولت تجميعها لهذا الكتاب، ومن ثم اعتمدت في معظمها على ما كان موثقا لدي في أرشيفي

الخاص من جهة، وما تكرم به زملاء من ارشيفاتهم (أو اراشيفهم) الخاصة.

ثانياً : والجانب الثاني من هذه المفارقة المحزنة، أن وثائقنا الضائعة في حقل الصحافة خاصة بوصفها موضوع الحديث.. لم يكن قدمها وطول المدى الزمني الفارق بيننا وبينها وتعاقب الأجيال وتراكم الأحداث عليها، هو السبب أو أحد أسباب ضياعها. لأن كثيرا منها وليد السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية، أن كثيرا من هذا الكثير، ضاع في عصر انتشرت فيه معاهد ومراكز الأرشفة واصبح حفظ الوثائق تخصصا مستقلا موضوعا ونظريات وأساليب ووسائل، في إطار علم الإدارة الحديثة الذي دخل بلادنا منذ اكثر من ثلاثة عقود، ثم في عصر الحاسب الآلي والكمبيوتر واتساع التخصصات والكوادر المتخصصة فيه، تبعا لاتساع كليات ومعاهد ومراكز التعليم والدراسات والتدريب الخاصة به، ثم من ناحية ثالثة.. أن الوثائق الضائعة (موضوع الحديث)، صحافية تدخل في صميم أعمال وتاريخ مهنة الصحافة وفي صميم مسؤولية الصحافيين.

ثالثاً : وهذا الواقع الذي أبرزته التجربة، دفعني اكثر إلى البحث عن قائمة من الوثائق التي سجلتها بقدر ما أتيحت لي فرص البحث، والى التوثيق سواء بحفظ الأوراق والنصوص المطبوعة أو تسجيل المعلومات في سجلات خاصة، ثم ترتيبها وإعدادها لنشرها في إصدارات قدر الإمكان. كان منها خارج موضوع الصحافة وليس خارج الدافع المهني، عدد من سلسلة كتيبات أصدرها منذ العام ١٩٧٦، «الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير» في حينه أثناء وجودي في

إحدى إداراته هي «إدارة الثقافة والإعلام». ثم في نطاق مزدوج تعاوني صحافي، كتاب «الصحافة التعاونية في اليمن» السالف ذكره وما تلاه. وفيما بعد تحقيق الوحدة، ظهر مجال التوثيق الصحافي في هذه المرحلة الجديدة، واسعا ومتاحا وأكثر تحديا وإلحاحا لكثرة وتعدد وتنوع الصحف أو الإصدارات الصحافية عامة، الجدية منها والتي عادت إلى الصدور من جديد فوثقتها كلها تقريبا أو أعلى نسبة منها، ابتداء من أعدادها الأولى، وضمنتها كتاب «ثورة الصحافة اليمنية» [الصادر العام ١٩٩٩].

وهنا.. ومن مجمل ما سلف، أصل إلى بعض المؤشرات والعناصر الجديرة بالتسجيل أو التنبيه:

أولاها : التنبيه إلى ما سيلحظه القارئ أو الدارس دون حاجة إلى التنبيه، وهو أن كتاب «ثورة الصحافة اليمنية»، يلتقي وربما يتطابق مع هذا الكتاب في المنهج، من حيث إن من أبرز معالمه وأسسه وتصنيف وترتيب محتوياته، الهدف الرئيسي من الكتابين، وهو التوثيق أولا اكثر من أي تركيز على أسلوب الدراسة أو البحث، وهذا يترجم ويؤكد ما سبق تأكيده عن التوثيق دافعا وهدفا وموضوعا، ولا أخفي هنا أن الإحساس لدي إلى درجة القلق، بأن هذه الوثائق الصحافية يمكن أن يتعرض كثير منها للضياع.. ما يزال قائما.

الثانية : أحاول في هذه النقطة، توضيح نقطة سلفت حول ضياع الوثائق الصحافية. إنني لا أعني الدلالة والمعنى الدقيق للضياع الذي هو «التلف»، بقدر ما أعني عدم وجود معظمها مجموعا ومرتبا في أرشيف النقابة، سواء نقابات ما قبل الوحدة أو ما بعدها مع الفارق.. وهذا ما أعتبره إلى حد ما، كافيا لاستخدام كلمة

«ضياع» من ناحية. وللتدليل على إهمال المتعاقبين على النقابة والمنظمة، لمسؤولية التوثيق، وأشير إلى أن قرار المؤتمر العام الرابع لنقابة الصحافيين في شمال الوطن حينها، كلف قيادة النقابة، بجمع وثائق المؤتمرات العامة منذ التأسيسي منها، وإصدارها في كتاب [ثم فيما بعد الوحدة]. وبالتالي.. فإن كثيرا من الوثائق غير الموجودة في النقابة وفروعها والإدارات المعنية في وزارة الإعلام،موجود في مواضع ومصادر متنوعة من كتب وبحوث وتقارير وإحصائيات وفي مقدمتها صحف ومجلات ودوريات صحافية ومتخصصة.

الثالثة : وكما هو معروف، فإن مهمة التوثيق للمطبوعات الصحافية ووثائقها ذات العلاقة المباشرة، ليست في الحقيقة، مسؤولية النقابة وإداراتها وفروعها وحدها. ولكنها مسؤولية عامة تقع بالدرجة الأولى، على الجهة المعنية في الدولة بالتوثيق تبدأ بمركز التوثيق التابع لوزارة الإعلام وتنتهي بالمركز الوطني للوثائق. ومن ثم.. فلعل مسؤولية النقابة عن وثائق مؤتمراتها العامة، مثلا، تبدأ بجمع وثائق كل مؤتمر في حينه، وتنتهي بتسليمها نسخ الوثائق إلى الجهة المعنية دون أن تكتفي بحفظها لديها فيما لو فعلت.

الرابعة : وأشير هنا، إلى أن تجربتي المتواضعة مع الوثائق الصحافية، تخللتها (فيما بين ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، تجربة في مجال الكتب المخطوطة في اليمن، ضمن دراسات عنها واقعا ومواقع وحجما وتنوعا، في ست محافظات ومدن اخترتها، هي: صنعاء وصعدة وحضرموت وحجة وذمار وزبيد ـ الحديدة، أنجزتها حسب اتفاق مسبق، لـ«دار الفرقان» (المركز الرئيسي - لندن) [في ١٤ بحثا تم طبعها ضمن كتاب المخطوطات

الإسلامية في العالم في ٤ مجلدات بالإنجليزية].. ومع الفارق بين التجربتين أو المهمتين، فإن التقاءهما في جانب التوثيق والبحث عن الوثائق، كشف أمامي حقائق بعضها ذات أهمية بالغة، منها:

١ ـ أن حداثة عهدنا بالتوثيق مؤسسات وتخصصات، لم تعط الفرصة بعد لترسيخ أو تجذير التوثيق العام والثقة العامة به لدى الناس من مختلف الفئات، ولذا فإن العادة المتوارثة في مجتمعاتنا على مختلف الفئات، في احتفاظ الأشخاص والأسر بالوثائق من الخاصة أولا والعامة ثانيا.. ما تزال موجودة وما زال الحرص والتمسك بالاحتفاظ بها لدى أصحابها، على أشده. وعلى سبيل المثال، فاليمن يعتبره الخبراء والباحثون والمختصون في كبريات مكتبات ومتاحف ومراكز المخطوطات في العالم، من أغنى بلدان العالم في المخطوطات الإسلامية، عددا وتنوعا وقدما وندرة. وتتراوح تقديرات المخطوطات فيه باعتبار الأرقام الدنيا، بما بين ١٥٠ ـ ٢٥٠ ألف مخطوط، هذا العدد ما يزال مخزونا في المكتبات الخاصة في أعلى أرقامه ونسبه، إذ أن ما هو متاح في المكتبات العامة (مكتبات الجامع الكبير ودار الكتب بصنعاء، ومكتبة الأحقاف بحضرموت)، لا يكاد يتجاوز عشرين ألفا.

من هنا ومن كل النقاط والحديث هنا الذي هو جزء من أحاديث وكتابات ومناقشات تجري وتصدر في ندوات وإصدارات بوتائر مستمرة لا تتوقف (في بلادنا)، عن التوثيق عامة بحكم الإحساس الذي بدأ على الساحة منذ بداية العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وظل ينمو ويتسع وما يزال، وهو الإحساس بالحاجة إلى الوثائق تبعا لاتساع البحث والدراسة والأرشفة. ولذا نستطيع القول بكثير من الثقة والموضوعية، إننا لا نزال في مرحلة التوثيق والبحث عن الوثائق وأخص

الصحافة بالذات، ليس لأنها تتمثل في الوثائق حالة خاصة، ولكن لأنها موضوع الحديث. وإذا كانت الحقيقة السالفة تحتاج إلى تأكيد أو تدليل، فإن ما صدر حتى الآن من كتب ودراسات وإصدارات عن الصحافة اليمنية، يظهر عليه في مجموعه ومفرداته، هدف وطابع التوثيق طاغيا على ما عداه، مع التفاوت النسبي فيما بين كتاب أو بحث وآخر من ناحية، مع الأخذ في الاعتبار من ناحية ثانية هي الأهم، أن الكتب والكتابات التي صدرت، مثلت أيضا في مجموعها ومفرداتها، مراجع ومصادر للبحث والمعلومات بالغة الأهمية مع التفاوت أيضا، فيما بينها في الأهمية. خصوصا أنها جاءت رائدة بالمعنى الكامل للكلمة، في موضوعها إذ كانت البداية الأولى لملء الفراغ الواسع. اعتمد عليها هذا الكتاب واستند إليها كلها بدون استثناء، في الوثائق والمعلومات والآراء. وسنورد قائمة بها في نهاية الكتاب مع بعض المعلومات الأولى عن كل منها ضمن الملاحق بعون الله تعالى وبحسب ما أتيح لهذا الكتاب. إضافة إلى المراجع الأخرى المتعددة المتنوعة الموضحة في الهوامش. ومن نظرة عامة، يمكن تصنيف مراجع الكتاب هذا، في سبعة أو ثمانية أنواع:

أولها : الكتب والدراسات الصادرة في صميم الموضوع بحثا وتوثيقا، وهذا النوع المشار إليه آنفا، من هذه الكتب والبحوث، ما صدر لكل من الأساتذة، د/ سيد مصطفى سالم وعمر الجاوي ود/ محمد عبد الملك المتوكل ود/ عبد الله الزين وعلوي عبد الله طاهر ود/ سيف علي مقبل وحسين با سليم ومحمد الشاطري ود/ محمد عبد الجبار وعبد الرحمن خبارة وعبد الوهاب المؤيد.

الثاني : الكتب والبحوث والمؤلفات التاريخية والفكرية والاجتماعية والسياسية، التي تتضمن وثائق ومعلومات عن الصحافة

عرضا لغرض التدليل والاستطراد وما إليها. ومن أعلام هذا النوع من المراجع التي استند إليها هذا الكتاب، الأساتذة محمد زبارة ود/ عبد العزيز المقالح واحمد الشامي وسقاف علي الكاف وعبد الله البردوني واحمد جابر عفيف والعزي صالح السنيدار وسلطان ناجي وعبد الرحمن الحضرمي وغيرهم.

الثالث : الصحف والمجلات والدوريات التي نشرت دراسات وكتابات ومعلومات في هذا الإطار. ومنها هنا، «الجريدة الرسمية» ومجلات «الإكليل» و«الثقافة» و«الثقافة الجديدة»، وصحف «الثورة» و«١٤ أكتوبر» و«الجمهورية» و«الأيام» و«الميثاق» و«الثوري» و«الوحدوي» و«الأمة» و«الصحوة» و«الصحافي».

الرابع : مجموعة المطبوعات الصحافية الموثقة في هذا الكتاب، من حيث إن كل واحدة منها تمثل مصدر معلومات عنها.

الخامس: التشريعات والتقارير والإحصائيات وكتب المناسبات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الدولة، مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والبرلمان ووزارات الإعلام والثقافة والتخطيط والشؤون الاجتماعية ووكالة «سبأ اليمنية للأنباء» والمعهد القومي للعلوم الإدارية.

السادس: أرشيف نقابة الصحافيين ووثائقها، سواء ما كان محصورا في إطار نشاطها وعلاقاتها أو وثائق المؤتمرات العامة وما يدخل ضمنها أو ما تشارك به النقابة من أوراق وطروحات في ندوات أو مؤتمرات أخرى.

السابع : الأوراق والوثائق والمعلومات التي تحتفظ بها بعض الجهات

ذات العلاقة، وفي مقدمتها، وزارة الإعلام ووزارة الثقافة ومراكز البحوث والدراسات ومراكز التوثيق. وكذا ما يحتفظ به أشخاص وباحثون ومهتمون في خزاناتهم وأرشيفاتهم الخاصة.

الثامن : الحوارات والأحاديث التي تم تسجيلها مع الأشخاص ذوي العلاقة، وفي مقدمتهم الزملاء في النقابة وفي بعض الصحف والمواقع الأخرى.

وفي كل الأحوال.. فقد حرصنا قدر الإمكان في أقصى حدوده، جمع المطبوعات الصحافية ووثائقها ومعلوماتها والبحث عن مصادرها ومراجعها، على الرغم من الصعوبات التي واجهت هذه المهمة الصعبة. ولعل أصعب هذه الصعوبات، تمثل في جانبين:

أولهما: ما يتعلق بالبحث عن المراجع، مثل أن نجد:

- أرشيف الجهة أو الإدارة المعنية، خالية من الوثائق والمعلومات المطلوبة.
- مخلفات أو مجلدات الصحيفة الفلانية، ناقصة في كثير من أعدادها رغم حداثة عهدها.
- مراجع من الكتب الصادرة حديثا، تضمنت أخطاء كبيرة وكثيرة يصعب تبريرها بغير عدم الاهتمام، منها مراجع جاءت فيها معلومات خاطئة عن بعض الصحف والمجلات منها التي لا تزال تصدر، وأخرى اكتفت بنشر أسماء في قوائم لصحف ومجلات دون معلومات عنها. وثالثة خلت من المراجع أو الفهارس.
- وثائق في مراجع وأخرى مستقلة، تنقصها أهم معلومات التوثيق، مثل التاريخ وأسماء أصحاب الصفات الواردة فيها..وزير..رئيس التحرير..الخ.

والجانب الثاني أو ثاني الجانبين: في الإعداد والتوثيق، مثل:

- التناقض بين مرجع وآخر، في تسجيل المعلومات عن هذه المطبوعة الصحافية أو تلك.

- مطبوعتان صحافيتان أو ثلاث أو اكثر،تتحد في الاسم وتنقصها المعلومات الكافية للتفريق فيما بين كل منها بصفة يطمأن إليها.

- قوائم بمطبوعات صحافية، غير محددة تحديدا كاملا، في صفاتها ونوعها وموضوعها، فيصعب في توثيقها التفريق بين المجلة والصحيفة والنشرة والسياسية والفكرية ودورات الصدور..الخ.

وهذه الصعوبات رغم تجاوز معظمها، يظل كثير منها موجودا بصورته وأثره، وهو أمر طبيعي من حيث طبيعة الموضوع وطبيعة التوثيق والتدوين والكتابة عموما وطبيعة الإنسان بصفة اعم. وأن احتمال وجود الأخطاء بالتالي، وارد سلفا.

أخيرا.. أصبح المشروع بعون الله تعالى، إنجازا مكتملا وعملا ماثلا وحقيقة قائمة شكلا ومضمونا بين يدي الباحث والمهتم والقارئ عامة، فهو في الحقيقة ومنذ البداية كان السبب والدافع والهدف للمشروع. وأليه ومن أجله خرج واتجه هذا الكتاب. وبالتالي فلهذا القارئ من أي فئة أو موقع، الحق في النقد وكشف الأخطاء والفضل في الإستقراء والدراسة وتقديم الآراء والملحوظات إيجابية كانت أو سلبية.

وأسجل في دائرة كلمة «أخيرا». ثلاث نقاط:

أولاها: أن إخراج هذا الكتاب تأخر عن الأشهر الثلاثة التي كانت محددة في الاتفاق مع نقابة الصحافيين عليه، وهذا يعود إلى أسباب منها ما سلف ذكره أو الإشارة إليه،ومنها، أن المشروع أثناء الإعداد، اتسع موضوعات ومطبوعات وطروحات في إطاره العام، أدت بالطبع، إلى اتساع أطره وما يترتب عليها من اتساع في الجهد

والوقت. ولكن التأخير كان فيه الخير لصالح الكتاب، وكان حتميا في مقابل اتساع الكتاب، وكان متطابقا مع قناعتنا سلفا، بأن «الكل اجل كتاب» ولكل كتاب اجل.

ثانيتها: أن نقابة الصحافيين ممثلة في رئيسها النقيب محبوب علي وزملائه في قيادة النقابة.. كان لها دور فاعل وأساسي في إخراج الكتاب، سواء في توسيع وتنويع محتوياته أو رفده ببعض الوثائق والمعلومات أو الإسهام بالمقترحات والآراء، في نطاق مبادرتها بطلب إعداده في شكل موسوعي يستوعب الصحافة اليمنية في مختلف المراحل والعهود والجوانب، واستعدادها لتغطية تكاليف إخراجه.

وثالثة النقاط: منهج الكتاب وأطره. وألخصها في أن محتويات الكتاب، دفعت ولا أقول فرضت، بمجموعها منهجا ربما ظهر مختلفا في بعض مكوناته عما هو متبع في نظائره أو عما كان مفترضا فيه. فجاء في تركيبة مزدوجة إن صح التعبير، جمع في تبويبه وترتيبه، فيما بين الأطر الزمنية والموضوعية والنوعية.تمثلت في مراحل زمنية، تمتد مجتمعة على مدى ما يقرب من مائة وثلاثين عاما (من ١٨٧٢ ـ ٢٠٠٢)، تتضمنها في فصول ومحاور وجوانب، يتداخل فيها ويتنوع عبرها التأطير بأنواعه وصفاته الثلاث، حسب ما تفرضه وتطرحه عناصر التسلسل الزمني أو ترابط العلاقات الموضوعية أو التناسب النوعي.

وأسجل في نهاية هذه النقاط، إشارات ثلاثا ترتبط مباشرة بمسألة المنهج ومضامينه ومؤشراته:

الأولى: أن تحديد بداية المرحلة الأولى من المراحل، بالعام ١٨٧٢،

وتحديد هذا العام بوصفه يمثل تاريخ ظهور أولى إصدارة صحافية يمنية وهي نشرة «يمن» وتقسيم البداية الأولى إلى خمس بدايات تبعا للصفة والموقع والإصدارة التي استقلت بها كل بداية..هو أمر فرضته مجموعة المعلومات ووثائقها ومراجعها المتاحة حتى الآن. وبالتالي..فإن ما هو معروف وما حرصنا على تأكيده والتمسك به والتنبيه إليه قاعدة ومنهجا وتسجيلا، هو عدم تناول البدايات على عواهنها وبعلاتها من ناحية، وكذا على عدم التعامل معها بوصفها ثابتة ومفروغا منها. وهذا الاعتبار تم أخذه بأسلوب، لا يشكل أي تناقض مع وصف واثبات هذا التاريخ أو تلك المطبوعة، بأنها تاريخ البداية. فإنها أولى مطبوعة صحافية ظهرت، إلا أن التقيد به نظريا، لا يعني بأي حال عدم وجود صحافة أو صحف أو نشرات في اليمن قبل هذا التاريخ، ويؤكد هذا مثلا، ما أشار إليه د/ عبد الله الزين، من أن الثابت لدى الباحثين أن جريدة «صنعاء» في ١٢٩٧ هـ - ١٨٧٨م. هي أولى مطبوعة صحافية يمنية، حتى زار مكتبة اسطنبول، فاكتشف أن صحيفة «يمن» قبلها [اليمن ووسائله الإعلامية ص٢٥]. وإذا اعتبرنا صدور هذه الجريدة التي استمرت زهاء أربعة عقود، بداية لظهور الصحافة اليمنية، فإن فراغ هذه العقود الأربعة من وجود جريدة أو نشرة أخرى، يظل «مسألة فيها نظر» وأمرا يدفع إلى البحث في فترة الفراغ هذه (١٨٧٨ - ١٩١٨). فإما أن يظهر خلالها شيء من الدوريات ذات الطابع الصحافي بأي شكل فيكون إضافة إلى ما هو موثق حتى الآن ومؤكدا في ذات الوقت لاعتبار «صنعاء» هي البداية، وإلا فإن الإعتبار المقابل، قد يلغي حوالي اثنين وعشرين عاما (بين صحيفة

«صنعاء» و«عدن» ١٩٠٠)، يضاف إلى هذا جانب آخر، وهو أن جريدة «صنعاء» صنعها الأتراك أثناء وجودهم في اليمن، طباعة ومطابع وتحريرا ومحررين، «وكانت بمثابة النشرة الرسمية للحكم التركي» ولم تكن نبتة يمنية خالصة. ويبدو هذا الاعتبار راجحا لدى الباحثين أو معظمهم [د/ الزين الصادر عام ٣١]. إذا لو كانت نتاج نمو ثقافي ووعي اجتماعي يمني لمثلت تجربتها حصيلة لإرهاصات وبوادر سالفة ولأحدثت تراكما يؤدي إلى ظهور نباتات أخرى على مدى سنوات الفراغ هذه إن صح وصفها بالفراغ، وهو وصف سيظل يلازم الفترة حتى يظهر ما يثبت العكس.

وثانية الإشارات الثلاث: أن بعضا من الإصدارات والدوريات الصحافية الواردة ضمن هذا الكتاب، سيلحظ المطلع أنها منقوصة أو غير مكتملة المعلومات حتى الأساسية منها، مثل تاريخ الصدور وجهة الإصدار وأسماء وشخصيات المحررين أو بعضهم كما سبقت الإشارة في هذه النقطة. وحيال هذا النوع من الإصدارات، كان هناك خياران، أحدهما: استبعادها لعدم توفر المعلومات الرئيسية عنها، ويدعم هذا الخيار انه لم يسقط الاحتمال بكون المعلومات أو بعضها موجودة في مصادر أو أماكن أخرى، لأن إيراد هذه الصحيفة أو تلك المجلة مجردة من المعلومات الرئيسية أو بعضها، لا يحقق الغرض الأول منها وهو التوثيق. والخيار الثاني: تسجيل هذه المطبوعة أو تلك بأي معلومات تتوفر عنها كاملة أو ناقصة. لأن تسجيلها يمثل رقما ضمن عدد المطبوعات ومعلومة في حد ذاتها تعبر عن حقيقة قائمة مهما تكن معلومات التوثيق عنها ناقصة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن التسجيل

يتيح الفرصة مستقبلا، لإضافة المعلومات الناقصة عند توفرها في طبعات أخرى للكتاب. وهذا الباب كما هو معروف، يظل مفتوحا لإضافة أي معلومات أو مطبوعات أو تعديلات تجاوزها أي كتاب في طبعته الأولى. ومن ثم، ترجح الأخذ هنا، بهذا الخيار الأخير كونه يتسق مع المنهج الإيجابي الاستقرائي.

وثالثة الإشارات: التي حرصت على التنبيه عنها هنا، هي ما قد يلحظه المطلع من أن هنالك إصدارات صحافية لم يتضمنها هذا الكتاب، وربما فسر إغفالها بتفسيرات وأسباب بعيدة عن الحقيقة. ولذا انبه إلى ما سلف آنفا، وهو أن منهج الكتاب في هذا الجانب، هو عدم إغفال أية مطبوعة أو إصدارة صحافية مهما تحقق العلم بها والاطلاع عليها أو على أية معلومات تدل عليها. وعند إغفال أي مطبوعة صحافية وهذا محتمل سلفا، فانه غير متعمد لذاتها ولكن لأسباب موضوعية، يتلخص أبرزها في ثلاثة:

١ ـ عدم العلم بها أو الاطلاع عليها أو على ما يدل عليها أو يشير إليها بأي سبب. وهذا كما أسلفت احتمال وارد بقوة، لأن من الإصدارات الصحافية مثلا، إصدارة لم تتجاوز في انتشارها محيطها الضيق، وأخرى لم يتم توثيقها، وثالثة صدرت من عدد أو عددين وتوقفت، ورابعة اختلف الباحثون على وجودها.

٢ ـ اتفاق الإصدارة مع أخرى في اسمها ومنطقتها ومحرريها، دون وجود أدلة يمكن الاعتماد عليها في تمييز هذه عن تلك.

٣ ـ أن تكون الإصدارة غير داخلة ضمن الشروط الرئيسية للعمل الصحافي، مثل المنشورات وما شابهها.

وفي كل الأحوال، نحرص في هذا الكتاب على ذكر الإصدارة التي لم تسجل معلوماتها مع أسباب عدم تسجيلها قدر الإمكان.

ومن الله تعالى، نستمد العون والتوفيق.

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

كلمة شكر

ويسعدني هنا أن أسجل كلمة شكر وتقدير للذين تعاونوا في إخراج هذه الموسوعة، سواء بالجهد أو المعلومات أو الوثائق أو البيانات أو غيرها، وفي مقدمتهم الأستاذ/ عبد القادر باجمال الذي صدر الكتاب، والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز المقالح، والأستاذ/ احمد جابر عفيف وأخص زميلي الصديق المهندس عبد الرحمن عبد الله الداعي الذي شاطرني متاعب وضع الكتاب بطباعة محتوياته على الكمبيوتر والأستاذ القاضي علي أبو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق بما قدمه من وثائق ومطبوعات والأستاذ حسين ضيف الله العواضي (وزير الإعلام) والصديق الباحث الأستاذ عبد الرحمن خبارة، والصديق زكريا مديحج والأستاذ الباحث جعفر السقاف والصديق الدكتور عبد الله علي الفضلي رئيس مركز التوثيق الإعلامي بوزارة الإعلام والصديق الأستاذ/ عبد الودود سيف ود/ عبدالله الخميسي رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني ود/ محمد عبد الجبار صاحب ورئيس تحرير مجلة «الكلمة» ود/ محمد الكازمي رئيس تحرير «الحريات». ثم الزملاء والأساتذة الصحافيون وأولهم الزميل الأستاذ محبوب علي نقيب الصحافيين اليمنيين وعبد الباري طاهر وواثق شاذلي رئيس فرع النقابة بعدن ونصر طه مصطفى (رئيس وكالة الأنباء اليمنية سبأ) وراجح الجبوبي (نائب رئيس الوكالة رئيس تحرير «الاقتصادية») وأحمد يحيى الديلمي (نائب رئيس تحرير

«الاقتصادية») وعلي ناجي الرعوي (رئيس مؤسسة الثورة رئيس التحرير) وإبراهيم المقحفي وأيمن محمد ناصر صاحب ورئيس تحرير «الطريق» ومحمد يحيى شنيف (عضو الأمانة العامة للنقابة) وهشام باشراحيل (صاحب ورئيس تحرير صحيفة «الأيام») وسند با يعشوت (حضرموت ـ المكلا) وياسين المسعودي (الأمين العام للنقابة نائب رئيس تحرير «الثورة»)، وحسن عبد الوارث (وكيل النقابة رئيس تحرير «الوحدة») والعميد/ علي حسن الشاطر (رئيس تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر») وعبد الرحمن بجاش (مدير تحرير «الثورة») واحمد الحبيشي وإبراهيم عبد الحبيب وحسن العلفي ومحمد المساح وسمير اليوسفي (رئيس تحرير «الثقافية») وحسين بازياد وزيد ونزار وقصي المؤيد.

وآخرون أستميح عذرا وعفوا من فاتني ذكر اسمه. ولا يفوتني أن أسجل الشكر والعرفان لزوجتي العزيزة، حيال مشاركتها إياي أعباء ومتاعب إعداد الكتاب وتحملها عني مشاكل ومسؤوليات البيت والعيال بصبر لم ينِ وتشجيع لم يتوقف. فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

والله من وراء القصد

عبد الوهاب بن علي المؤيد

صنعاء

١ نوفمبر ٢٠٠٢ ـ ٢٦ شعبان ١٤٢٣هـ

الفصل الأول

المرحلة الأولى ١٨٧٢ ــــ ١٩٤٠

من البديهيات القول، إننا عندما نتحدث عن الصحافة اليمنية توثيقا وتأريخا وبحثا ولأي غرض آخر.. نتناولها كأي ظاهرة حضارية سائدة، وخصوصا في نقطة ظهور البداية أو بداية الظهور.. من حيث الحاجة إلى إعطاء نظرة سريعة لها على صعيد أو أكثر خارج اليمن. انسجاما مع وحدة الظاهرة إنطلاقا وانتشارا وتطورا، ومع حركة التدرج في نطاق الإنتشار التي هي حضارية وتأريخية (زمنية) في وقت واحد. وربما يأتي ضمن البديهيات هذه، التأكيد على أن الصحافة تخضع لهذا الاتساق في مختلف جوانبه، وهي حقيقة لا تؤثر على وصف الصحافة بالحضارية الثقافية في ذاتها وأسسها والحاجة التي تفرضها والقواعد التي تشكلها وتنظمها والأهداف التي تحققها أو تتجه نحوها. وبهذا وغيره، تعتبر الصحافة أبرز وأهم ظاهرة حضارية لأسباب وصفات وحقائق أخرى، لعل في مقدمتها: أن انتمائها إلى العصر الحديث، يبدأ باعتبارها جزءا منه وعاملا على تحقيق صفة الحداثة والحضارة فيه، قبل أن تكون ناتجة عنه كأي ظاهرة أخرى، وأن حاجة العصر في أي زمان ومكان، إليها لتأكيد شيء من سماته وتحديد مستواه الحضاري، أكثر من حاجتها إليه. كونها أبرز المؤشرات وأصدق المقاييس والمعايير في أي مقارنات أو معادلات من هذا النوع. ومن ثم.. لا يتردد كاتب أو مراقب في هذا

الموضوع، عن التأكيد على أن بداية الصحافة في عالم الغرب، مثلت بداية مرحلة حضارية جديدة، وكذا في الوطن العربي وأي قطر من أقطاره واليمن أحدها والمعني بالحديث هنا،عن صحافته وبداياتها، في اتساق مع البدايات الأولى في العالمين الغربي ثم العربي من خلال محورين:

المحور الأول: بدايات أولى

١ ـ أوربا

«ما قبل تأريخ الصحف»

هذا العنوان المقوس، واحد من أوائل العناوين التي سجلها الباحثان الفرنسيان تيرو وألبير، في دراستهما عن «تاريخ الصحافة» [ترجمة عبدالله نعمان ـ المنشورات العربية ـ ص٨]. وفيها يحدد الباحثان عوامل وبداية ظهور الصحافة في أوربا، في عناصر أو بنود، من أبرزها:

١ ـ «التعطش الجديد للأخبار».

٢ ـ «إنشاء مراكز حديثة.». في مقدمتها، أولى الخدمات البريدية منذ بداية الستينات من القرن الخامس عشر (١٤٦٤) في فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

٣ ـ وقبل هذا «اكتشاف الطباعة: (عند أن) وضع غوتنبرغ أسس الطباعة في ستراسبورغ عام ١٤٣٨».

٤ ـ ظهور الأخبار المخطوطة بعد أن أصبحت تجارة.

٥ ـ وحتى ظهور الصحف المطبوعة. «يرجع صدور أول صحيفة من هذا النوع،إلى فرنسا، إلى عام ١٥٢٩». وكانت البداية الأولى للصحف المطبوعة، مطلع القرن السابع عشر (١٦٠٥) [نفس المصدر ص ٩ ـ ١٢].

٢ ـ في الوطن العربي

وبحسب المصادر المتاحة، فلعل أهم ما تطرحه المقارنات ضمن هذه النظرة السريعة.. هو بالدرجة الأولى، أن الفارق الزمني (وبالتالي الحضاري) فيما بين أوربا والوطن العربي في بداية الصحافة، أكثر من قرنين، إذ تحدد المصادر العربية («الموسوعة العربية الكبرى». «موسوعة المعارف العربية»، «الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية»، «المنجد»)، بذاية الصحافة في الوطن العربي، بظهور «. جريدة «الوقائع» المصرية، أقدم صحيفة مصرية بل أقدم صحف الشرق العربي إذ يزيد عمرها (الفترة منذ صدورها) عن ١٧٣ عاما. وقد ساهم في تحريرها وقتئذ، قادة الحركة الفكرية في البلاد. وصدر أول عدد منها في ديسمبر ١٨٢٨، وتولى رئاسة تحريرها كلٌ من الشيخ رفاعة (رافع) الطهطاوي،عام ١٨٤٢، ثم الإمام الشيخ محمد عبده، عام ١٨٨٠، وساعده في ذلك زعيم الحركة الوطنية في مصر آنذاك، سعد زغلول باشا.». [الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية]. ويجدر بنا التوقف قليلا هنا في إطار هذه البدايات، أمام بعض المؤشرات التي تطرحها المصادر في مجملها حول النقطة، هذه:

أولى المؤشرات: أن ظهور الصحافة في الوطن العربي، تأخر عن الغرب، حتى أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر، وهذا «قضية فيها نظر» واختلاف ليس هذا مكانه.

الثاني : أن الأقطار العربية الرائدة، تبدأ بمصر، بصدور «الوقائع» في ديسمبر ١٨٢٨، وتليها الجزائر، بصدور صحيفة «المُبَشِّر» العام ١٨٤٧. فلبنان، بإصدار خليل الخوري، «حديقة الأزهار» ١٨٥٨. فسوريا بصحيفة «سورية» التي أصدرها في دمشق، بطرس البستاني العام ١٨٦٥. فالعراق بصدور صحيفة «الزوراء» في بغداد العام ١٨٦٩.فاليمن، بإصدار الأتراك صحيفة

«صنعاء» في صنعاء العام ١٨٧٩.

الثالث : صدر بحسب المصادر السالفة.. ما بين ١٨٢٨ ـ ١٩٠٠، حوالي مئة صحيفة أو مطبوعة صحافية في الوطن العربي، تأتي لبنان من حيث العدد، في المقدمة. وهذه المئة صحيفة، عدد أقل بكثير مما صدر خلال الفترة نفسها من الصحف العربية التي تجاوزت ٣٠٠ مطبوعة صحافية.

الرابع : وكذا فإن إعادة النظر في تحديد المصادر لبداية الصحافة العربية بالعام ١٨٢٨، تطرح احتمالات أو تفسيرات تستند إلى مراجع موثقة.. لعل أقواها، أن ١٨٢٨، هو تأريخ البداية الصحافية المنتظمة الصدور المكتملة الشروط، وأن البدايات بالصحافة المخطوطة ثم المطبوعة التي تمثل البدايات الأولى شكلا ومضمونا وانتظاما، ثم صحافة المنشورات الرسمية والدوريات المتقطعة..ثم.. إلخ، لم تؤخذ في الإعتبار لدى هذه المصادر التي تقتصر في معظمها، على الإحصائيات والمعلومات المركزة، دون التعرض لشيء من معلوماتها وأرقامها، بأية نظرة فا[illegible]مة، فضلا عن أسلوب البحث والدراسة والتحليلات والتعليلات، نظرا لأن هذا الجانب ليس من اختصاصها بل من اختصاص الباحثين.

ومع الحرص على التركيز في هذه النظرة، فلا مناص من الإشارة إلى أن هناك أكثر من مرجع ودليل مستندي ونظري، يؤكد التفسير السالف. وذلك مثل:

ـ أن المصدر السالف عن «الوقائع المصرية»، أنها أقدم صحيفة مصرية «بل أقدم صحف الشرق العربي»، استطرد إلى القول بأنها «تصدر باعتبارها ملحقا للجريدة الرسمية.».وهذا يعني تلقائيا، أن «الجريدة

الرسمية» سبقتها، وبالتالي، أن «الجريدة الرسمية» جاءت ضمن مخاض وتجربة وسلسلة بدايات سابقة.

- أن الصحف المطبوعة ارتبطت ارتباطات مباشرا، بظهور المطابع التي سبقتها ثم كانت أولى وسائل ظهورها وانتشارها، ومن هنا، فإن دخول المطابع إلى الوطن العربي، يعود إلى ما قبل هذا التاريخ (١٨٢٨) بحوالي قرنين من الزمن، من ذلك مثلا، دخول المطابع إلى مصر في القرن السابع عشر ضمن حملة الفرنسيين بقيادة نابليون بونابرت (١٧٩٨). وعقب هذا، في الشام (لبنان وسوريا) والأردن، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

٣ - في اليمن

في اتساق البداية الأولى، يأتي اليمن بحسب المصادر السالفة في مجملها، السادس أو السابع من بين أوائل الأقطار العربية، بظهور صحيفة «صنعاء» العام ١٨٧٩، ومع تصحيح هذا التاريخ من حيث إن «صنعاء» صدرت في العام ١٨٧٩، بينما صدرت قبل هذا التاريخ بعامين (١٨٧٧) [د/ الزين ص ٢٥].، فإنها لم تكن الأولى، بل صدرت قبلها في صنعاء «.صحيفة مطبوعة ظهرت على شكل نشرة، هي «يمن» باللغة التركية سنة ١٢٨٨ شمسية الموافق ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢).». [السالف]. وجاءت بعد «صنعاء» «المجلة السنوية: «يمن ولاياتي - سالنامه سي» الحوليات اليمنية، ظهر أول عدد منها في سنة ١٨٨١، تحت إدارة حمدي وهبي.» [السالف ص ٣٥].

هذه الإصدارات الثلاث تعتبرها المصادر اليمنية، البدايات الأولى لظهور الصحافة في اليمن. هذا فيما يتعلق بتوثيق وتحديد الظهور أو البداية الأولى، بصرف النظر عن مدى ارتباط البداية هذه باليمن من حيث حركة التاريخ الطبيعية والتطورات الثقافية والموضوعية وما يترتب

عليها وينتج عنها من أسباب ودوافع وأهداف تترابط فيما بينها في هذا الاتجاه.

المحور الثاني:

بداية في خمس بدايات

في الإطار العام لبداية الصحافة اليمنية، بغرض استقراء جوانبها ومكوناتها في ضوء الآراء والاعتبارات الزمانية والمكانية والتاريخية والموضوعية.. نتناولها بوصفها بداية عامة تتكون وتتجذر وتتبلور في خمس بدايات تستقل كل منها في نطاق الاعتبارات السالفة، وتتوحد في الوقت نفسه، ضمن المنظور العام ووحدة الظاهرة والروابط العضوية بين الأجزاء. ومن خلال هذه النظرة ومضامينها، نتناول موضوع البداية، في مكوناتها الخمس التالية، في ترتيب موضوعي قدر الإمكان، لا تتقيد بالترتيب الزمني، نظرا للتداخل فيما بينها، في الجوانب التالية:

الجانب الأول: البداية في عهد الأتراك

١ ـ «يمن»

سبق الحديث عن بداية الصحافة في اليمن بإصدارات العهد التركي في صنعاء. وأولاها كانت صحيفة «يمن» التي أكد الباحث د/ عبد الله يحيى الزين في كتابه «اليمن..ووسائله الإعلامية « [الجزء الأول ١٨٧٢ ـ ١٩٧٤ ـ الطبعة الأولى]، أنها قبل صحيفة «صنعاء». إذ كان الشائع لدى «كل من كتب عن الصحافة العربية من باب الحصر لا التحليل، أن أول صحيفة ظهرت في اليمن هي صحيفة صنعاء.» [السالف ص ٢٥]. ولكن «ومن خلال زيارتنا لمكتبة التوثيق في اسطنبول، نؤكد أن أولى مطبوعة صحافية ظهرت على شكل نشرة، هي «يمن» باللغة التركية سنة ١٢٨٨ شمسية الموافق ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢م). وكانت في البداية تعتبر صحيفة

الولاية (في اليمن)، صدرت في أربع صفحات حجم متوسط دون ذكر مكان الصدور ومسؤول التحرير، وهي تعتبر أول ثمرة من ثمار المطبعة اليدوية التي أدخلها العثمانيون إلى اليمن، واهتمت بنشر القوانين وأهم أخبار العاصمة المركزية (اسطنبول) والشؤون العسكرية، وتوزع بشكل محدود على أفراد الحاميات العثمانية والمسؤولين الإداريين، صدر منها بعض أعداد ثم توقفت قبل صدور صحيفة الولاية الرسمية «صنعاء». ». [السالف ص ٢٩ ـ ٣٠]». أصدرها الوالي التركي مختار باشا عند دخوله صنعاء.» [د/ محمد عبد الملك المتوكل «الصحافة اليمنية ـ نشأتها وتطورها» ص٢٦].

٢ ـ «صنعاء»

من مجمل وتفاصيل ما أكدته المصادر والباحثون، أمثال د/ الزين ود/ المتوكل ود/ سيد مصطفى سالم [كتاب «الحكمة اليمانية»] وعلوي عبد الله طاهر [«الصحافة اليمنية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر»، ص ١٣] وغيرهم.. هو أن دخول الطباعة إلى اليمن، كان قبل صدور «يمن» بإدخال الأتراك «مطبعة الولاية، وكانت مطبعة يدوية صغيرة.» وفيها بالتالي.. كانت تطبع ثانية إصدارات الأتراك الصحافية، صحيفة «صنعاء»، «صحيفة أسبوعية سنة ١٢٩٧هـ الموافق سنة ١٨٧٨، تصدر كل يوم ثلاثاء، وكانت أولى صحيفة تصدر في شبه الجزيرة العربية بناء على رغبة السلطان (التركي) عبد الحميد الثاني.» [د/ الزين]. وسنعرض لهذه الصحيفة بالتفصيل، في الفصل الخاص لعرض نماذج المرحلة بإذنه تعالى.

٣ ـ المجلة السنوية «يمن ولاياتي ـ سالنامه سي»

اسم هذه المجلة يعني «الحوليات اليمنية»، وهي «أول مطبوع سنوي في الولاية، ظهر أول عدد منه، في سنة ١٨٨١، تحت إدارة

حمدي وهبي»، جاءت في ١٦٣ صفحة مقاس متوسط٣٠ × ١٣ سم، وكانت في البداية، «تصدر باللغة التركية فقط، وبعد حمدي وهبي أسندت مهمة الإشراف، إلى حسين حسني وحسن حلمي.. استمرت في الصدور باللغة التركية متضمنة من حين إلى آخر، فقرات باللغة العربية، حتى العدد السابع».وتأخر صدور العدد الثامن، حيث عمد مدير المطبعة الجديد مصطفى حلمي الذي كان يعتبر رئيس التحرير.. إلى التأخير من إصدار العدد باللغتين العربية والتركية.». [د/ الزين ص ٣٥ _ ٣٧].

الجانب الثاني: البداية في عهد الاحتلال

في هذا الجانب، يجدر الاستهلال والانطلاق من معلومات نعتبرها جديدة وجديرة بالاهتمام في ضوء المراجع المتاحة حتى الآن عن بدايات الصحافة اليمنية، جاءت في مقال للباحث اليمني، نجمي عبد المجيد [نشرته «الأيام» في العدد _ ٣٣٦١ في ١٠سبتمبر ٢٠٠١ ص ٢ بعنوان: «صفحات من تاريخ المجتمع المدني في عدن»]، ذكر في المقال أن ما تضمنه جاء استنادا إلى «.الدراسة التاريخية التي كتبها المؤرخ الراحل، الأستاذ عبد الله يعقوب خان، عن تاريخ الصحافة الطباعية في عدن، المنشورة في صحيفة «فتاة الجزيرة» في ٥ يناير ١٩٤١.». نلخص هنا المعلومات الواردة فيها في النقاط التالية:

١ _ دخلت المطابع إلى عدن للمرة الأولى، في العام ١٨٥٣ «.عندما أحست الحكومة البريطانية، بحاجتها إلى وجود مطبعة».

٢ _ وظفت الحكومة البريطانية للعمل على المطابع «بعض المجرمين المحكوم عليهم بالسجن.»، بعد أن بعثتهم إلى الهند «ليتدربوا على عملية الصف اليدوي». (على طريقة كسرى في دعم سيف بن ذي يزن بالسجناء ولكن دون تدريبهم).

٣ ـ هذه كانت أول مطبعة دخلت إلى اليمن «وأول مطبعة دخلت الجزيرة العربية..»، ومن ثم فإن «هذه المعلومة التاريخية تصحح الخطأ التاريخي عن دخول أول مطبعة إلى اليمن، في العام ١٨٧٢ التي جلبها الأتراك.».

٤ ـ كانت هذه المطبعة، «تطبع بالعربية والإنجليزية، ومن الأعمال التي أصدرتها (طبعتها)، كتاب الماجور (الميجور) نوربري، في الصرف العربي مع المفردات (الاشتقاق كما يبدو)، وكان ذلك في عام ١٩١٧».

٥ ـ وكانت أول صحيفة صدرت في عدن، «هي جريدة «عدن» الأسبوعية في العام ١٩٠٠، التي كان يشرف عليها الكابتن بيل، الذي شغل وظيفة مساعد المقيم السياسي بعدن، وكان صدورها في شهر أكتوبر (١٩٠٠) وتطبع في ثماني صفحات كاملة غنية بالأخبار والرياضة والمقالات الأدبية وأخبار اليمن (شمال اليمن كما يبدو) وحضرموت والجزيرة العربية».

٦ ـ ويضيف الباحث في مقاله، ما حدث بعد هذه البداية من اتساع وتطور في المطابع والصحافة بعدن، حيث ظهر العديد من المطابع والصحف. «ففي غام ١٨٧٤، افتتحت شركة «قهوجي دنشو وأخواه» مطبعة. وفي عام ١٨٨٩، افتتحت شركة «هوارد وإخوانه» مطبعة وكانت حروفها بالإنجليزية والعربية والعبرية».

٧ ـ هذه المطبعة الأخيرة بحسب الكاتب، هي التي كانت تطبع صحيفة «عدن». وأضاف أن من الصحف التي صدرت بعدها، صحيفة «البؤرة العدنية» في ١٤ أبريل ١٩١٥، «وقد استمرت في الصدور حتى أبريل ١٩١٧. وفي ٢٤ سبتمبر ١٩١٨، تدارس المجلس التنفيذي لفرع نادي عدن الأممي في جلسته، إمكانية تأسيس مجلة

شهرية لنشر الأخبار المحلية والتجارية». ودون أن يشير الكاتب في المقال، إلى ما إذا كانت المجلة صدرت أم لا.. أردف مباشرة: «أصدر الكولونيل بوراديل في عام ١٩٢٥، مجلة «الكوكب» الشهرية التي كانت مقتصرة على نشر (أخبار) الشؤون العسكرية.».

الجانب الثالث: البداية في المهجر

نستطيع القول بكثير من الثقة والتأكد والصدق، أن اليمنيين الحضارم، هم وحدهم من بين اليمنيين، الذين يستحقون صفة أو لقب، «رواد الصحافة اليمنية»، سواء في الوطن أو المهجر. إضافة إلى انهم في المهجر بالذات، رواد في مبادرات وخطوات وغايات أخرى، من أبرزها، تشكيل الجمعيات المتعددة الأغراض والمتنوعة المضامين والنبيلة الأهداف كجمعيات «التعاون» و«الإخاء» و«الخير» و«البر» وغيرها. وكذا في تأسيس المدارس الخاصة (في المهجر) بتعليم اللغة العربية والقرآن وعلوم الدين، وفي نشر وتقوية أسس اللغة والعقيدة بين أوساط المجتمعات المحلية، خصوصا في دول شرق آسيا، وفي مقدمتها، إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا، ومناطق أخرى، منها: جزر القمر وبروناي، وفي منطقة القرن الإفريقي وغيرها. هذه الهجرات والرحلات التجارية، تناولها المؤرخون والباحثون العرب والمسلمون كما تناولها غيرهم من الكتاب والمستشرقين، بوصفها معالم تاريخية مميزة غيرت كثيرا من جوانب الحياة في المهاجر التي اتجه إليها الحضارم. وخصوصا ما حققته دعواتهم إلى الإسلام من نجاح وانتشار في البلدان المشار إليها، وبصفة خاصة وعامة، في «جزر الهند الشرقية أو ما كانت تسمى في التاريخ القديم، بجزر ماليزيا، وتشمل المنطقة هذه، جزر الملايو وإندونيسيا وسنغافورة وصباح وسرواك وجزر الفلبين» حسب المؤرخ اليمني الحضرمي، سقاف علي الكاف، وكشف

في كتابه «حضرموت عبر ١٤ قرنا» [الطبعة الأولى ١٩٩٠ ـ مكتبة أسامة بيروت ـ ص ١١٩]. أن التجار الحضارم، وجدوا كثيرا من أهالي هذه المناطق «يدينون بعبادة الأوثان والهندوكية والبوذية، فاستطاعوا إقناعهم وتحويلهم إلى الإسلام بأسلوب حسن المعاملة والأخلاق القويمة». واستطاعوا «أن يصلوا بدعوتهم إلى الأسر الحاكمة في هذه الجزر.». منذ العام ١٤٧٤م، ٨٧٩هـ.

وقد تمثلت ريادتهم في مجال الصحافة، في ظهور أولى الصحف والمجلات اليمنية المهجرية، التي ظهرت منذ فجر القرن العشرين، ومثلت بداية مميزة للصحافة اليمنية، وكان من هذه المطبوعات الصحافية الرائدة من بين ما تم توثيقه وما تناوله «الباحثون المعاصرون»، ما صدر خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، مثل صحف: «الأمام» في العام ١٩٠٦، و«الإصلاح» العام ١٩٠٨ (أصدرهما محمد بن عقيل ابن يحيى)، و«الوطن» (حسين بن علوي بن شهاب) في ١٩١٠، صدرت هذه الثلاث، في سنغافورة. وكذا في إندونيسيا، صحف «الإقبال» (محمد سالم بارجاء)، «الأمل» وكلتاهما في العام ١٩١٧، و«حضرموت» ١٩٢٠ (عيدروس بن عمر المشهور)، و«الإرشاد» ومجلة «الشفاء» و«بؤرة بدور» في العام ١٩٢٠ نفسه بإندونيسيا أيضا. وغيرها كثير. (مسجلة بمعلوماتها في جداول المرحلة وفي عرض نماذج منها).

الجانب الرابع: المخطوطات

في هذا الجانب، نعتبر تجوزا، أن الصحافة المخطوطة، تمثل بداية مستقلة، من حيث أن ظهورها وإن تأخر بعضها عن بعض المطبوعات الصحافية، لكنه يمثل بداية دفعت إليها أسباب ودواع فرضتها بشكل أو آخر، قبل توفر الطباعة في منطقة كل منها على الأقل، ولأنها بداية يمنية متميزة بحسب ما هو معروف، عن غيرها من البدايات

الصحافية في أقطار عربية، وخاصة من حيث عددها ومجانية نشرها والكتابة فيها.

وفي هذا الجانب، أيضا.. يظهر الحضارم روادا بإصدار صحف مخطوطة، كان منها مثلا صحف: «السيل» في ١٩١١، وفي عام ١٩٢٩ «عكاظ» و«العكضة» و«التهذيب». إلخ.

وفي شمال اليمن، ظهرت الصحافة المخطوطة في وقت متأخر نسبيا، أي بعد دخول وانتشار المطابع والصحافة المطبوعة، أي منذ أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات، بل وحتى العام ١٩٤٧ و١٩٥١، حدد منها د/ الزين صحف «الداوي ـ الهدار» و«الديلي قطقاط» و«المشخير» وهي كلها هزلية ساخرة، بحسب أسمائها الآتية من اللهجة الصنعانية [د/الزين ص٧٧] وهذا لا يعني اقتصار المخطوطة على هذا النوع الساخر، بل ظهرت صحف مخطوطة جادة، أدبية وفكرية ذات أبعاد سياسية، مثل صحيفة «البريد الأدبي» ظهرت في تعز العام ٤٣ ـ ١٩٤٤، و«أنين الشباب» «جريدة أسبوعية خطية، أصدرها الشباب اليمني في مدينة تعز، صدر العدد الأول منها في ٢٣ صفر سنة ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧.». وصدرت ضمن الصحافة المخطوطة، مجلات منها «الندوة» و«السلوة» في العام ١٩٥١. ذكر المصدر السالف [د/ الزين ص٨١]، أنه بعد فشل ثورة ١٩٤٨، ضد حكم الإمام، وما تلاها من زج سلطات الإمام (أحمد يحيى حميد الدين) بالعديد من العلماء والمفكرين والأدباء والشعراء في السجون لاشتراكهم أو اتهام الإمام إياهم، بالمشاركة في الثورة.. أصدر سجناء في سجن حجة، العام ١٩٥١، مجلة أدبية باسم «الندوة»، وزع أدباء سجن الإمام، مهمات تحريرها فيما بينهم، «أحمد المروني، كتابة الافتتاحية مع الإشراف على الإخراج، القاضي عبد السلام صبرة، كتابة الباب الاجتماعي، أحمد الشامي، باب الأدب والشعر. أحمد المعلمي، باب القصة القصيرة والشعر، محمد الفسيل،

باب المقالة التربوية والأدبية. علي ناصر العنسي، باب التاريخ والسيرة». وكانت توزع داخل السجن وخارجه سرا «على رجال الفكر والأدب في صنعاء. واستمرت «الندوة» في الصدور حوالي سنة ثم توقفت، وصدرت بعدها، مجلة «السلوة»، وهي شهرية فكاهية لاذعة، كانت تحتوي على ست صفحات مخطوطة. اهتمت بمعالجة القضايا الاجتماعية والأدبية كسابقاتها. وكانت ترسل منها نسخ إلى (مدن) صنعاء وتعز وذمار. واستمرت حوالي سنة ثم توقفت بعد إطلاق المساجين السياسيين.».

الجانب الخامس: البداية اليمنية

خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، ظهرت طلائع الإصدارات الصحافية اليمنية من الداخل، ومنها مثلا: «حضرموت» في تريم - ١٩١٧ (غير «حضرموت» المهجر) وصحيفة «الإيمان» في صنعاء - ١٩٢٦. وغيرهما (راجع الجدول).

والذي يهمنا في هذا الجانب، هو أن تصنيف البدايات الخمس في الجوانب السالفة، يستهدف إبراز ملحوظات ثلاث:

الأولى: أن البداية في مجمل البدايات الخمس يوحدها عموما في بداية واحدة كما سلف، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، يحددها تلقائيا من حيث النوع، في بدايتين.. هما: بداية الوجود المطلق وبداية الانطلاق المقيد أو المشروط، من واقع البيئة اليمنية ومن داخلها. ومن هنا.. فإن مهمة المؤرخ والموثق في تحديد البداية من هذا التصنيف الخماسي، تختلف إلى حد ما، عن مهمة الدارس. من حيث أن الأول يعتمد في التحديد بداية الوجود الصحافي بظهور أولى الصحف، بينما الدارس يختار، أو يفترض فيه أن يختار البداية الثانية.

الملحوظة الثانية: وعلى الرغم من أن مهمة هذا الكتاب، هي التوثيق بالدرجة الأولى، فإن تناول هذه الناحية وما شابهها، هو من صميم المهمة نظرا لارتباطها الوثيق بالتوثيق، هذه نقطة. والأخرى، أن ما يلزم أخذه في الاعتبار في ما يتعلق بتوضيح مهمة الدارس.. أن مناقشة بسيطة للبدايات الخمس، تطرح حقيقة أو حقائق لا مناص منها، تتمثل في:

١ ـ أن البداية الأولى في عهد الأتراك بصنعاء، بصدور نشرة «يمن» وصحيفة «صنعاء». والثانية في عدن، بصدور صحيفة «عدن» ومجلة «الكوكب». جاءت كلتاهما، غير يمنية المنطلق، إذ أن الأتراك والبريطانيين، هم الذين جلبوا المطابع وأصدروا هذه الإصدارات باللغة التركية واللغة الإنجليزية ثم اللغة العربية. وكان العنصر اليمني فيها عاملا ثانويا بقدر ما كانت البداية في كلتيهما، منقولة من خارج الواقع اليمني ومفروضة على بيئته الثقافية.

٢ ـ وكذا.. فإن البداية الثالثة على يد الرواد من الحضارم اليمنيين في المهجر مطلع القرن العشرين وفي عقديه الأولين.. جاءت على عكس سابقتيها. أي يمنية المبادرة والعناصر ولكن خارج اليمن. فهي إلى حد بعيد، مثلهما (السابقتين).

٣ ـ ووجه التماثل أو التشابه، أن هذه البدايات الثلاث، لم يتوفر لأي منها، كامل العناصر اليمنية الرئيسية. وهي أولا، أن تنبع من الداخل مخاضا لتفاعل تاريخي وتطور طبيعي ومعطيات ثقافية، ونتيجة لإلحاح الحاجة الحضارية والإحساس بوجودها والبحث عن الوسائل اللازمة لمواكبتها، ضمن بداية تنطلق من الفراغ أو من الصفر، ثم تظهر وتتدرج تدرجا طبيعيا متسقا مع طبيعية المخاض والنمو.

الثالثة: ومن ثم..تكون البداية الأخيرة أو الخامسة، هي البداية التي تتوفر فيها عناصر البداية الطبيعية الموضوعية التي تحسب ناتجا ذاتيا وتطورا ثقافيا ومؤشرا حضاريا، لليمن واليمنيين. وتظل بالتالي.. الثلاث الأولى، بدايات ووجوداً مطلقاً من ناحية، وإرهاصا وتحديا ومقدمة، لظهور البداية الذاتية. إذ أن مما لا شك فيه، أن تلك البدايات، كانت بداية في نطاق هذه الصفات، نظرا لما كان لها أو لكل منها متفرقة ومجتمعة، من أثر فاعل ربما وصل إلى حد اختصار الزمن والجهد وصولا إلى البداية اليمنية من الداخل.

الرابعة: وأراني بحاجة إلى إضافة ملحوظة رابعة إلى الثلاث، تتلخص في أن البداية الرابعة، (المخطوطة)، وإن دخلت ضمن البدايات زمنا وشكلا، فإنها نوع أو جانب مستقل من التجربة، إلا أن ما نجده جديرا بالتنبيه، أن ظهور الصحف المخطوطة أو الخطية كما تسميها المصادر، لا يعني بالضرورة، أنها كانت تعبيرا عن أولى البدايات التي استخدمت اليراعة والمحبرة في فترة ما قبل المطابع. بل إنها كما أسلفت. ظهرت قبل المطابع استجابة للحاجة بقدر ما ظهرت بعد ظهور المطابع والصحافة المطبوعة في اليمن، ولهذا ظهرت في الأعوام ١٩١١ و١٩١٧ و١٩٢٩، كما ظهرت في الأعوام ١٩٤٣ و١٩٤٤ و١٩٤٧ و١٩٤٩ و١٩٥١. كما أسلفنا.

الفصل الثاني

مرحلة التعدد ١٩٤٠ ـــ ١٩٦٢

يتضمن هذا الفصل، المطبوعات الصحافية الصادرة خلال المرحلة الأولى، بشقيها: البداية والتعدد. وذلك بعرض نماذج من إصداراتها وتوثيق مجموع الإصدارات في جداول تركز على المعلومات الرئيسية لكل مطبوعة، مرتبة بحسب الترتيب الزمني ضمن ثلاثة محاور، هي طبقا لهذا التأطير، شمال الوطن والمهجر وجنوب الوطن، ونشير هنا إلى أننا في تأطير الكتاب هذا، لم نتبع المنهج النوعي أو الموضوعي، بقدر ما نهجنا التأطير المرحلي الزمني، تجنبا لأكبر قدر من التداخل بين الفترات.

المحور الأول

الصحافة في شمال الوطن ١٨٧٢ ـ ١٩٦٢

يشمل هذا المحور، جانبي العرض والجداول من حيث المنهج، ويشمل صحف الداخل في شمال الوطن أو خارجه من صحف المعارضة لنظام الإمام أو من الصحف التي خرجت بحثا عن الحرية والإمكانات، ومن هنا، تظل شمالية بحكم الانتماء أو الهدف السياسيين . وهي في مجملها بما فيها صحف البداية والمخطوطة حوالي ١٥ صحيفة ونشرة

ومجلة. نسجلها هنا بحسب التسلسل الزمني كما سلف على مدى ما يقرب من تسعين عاما:

١ ـ صحيفة «صنعاء» ـ ١٨٧٨

تعتبر صحيفة «صنعاء» أولى صحيفة مطبوعة تصدر في اليمن بل وفي شبه الجزيرة العربية، إذ صدرت أسبوعية سنة ١٢٩٧هـ (حوالي ١٨٧٨م)، بأمر من السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، كصحيفة رسمية لولاية اليمن أسوة بالولايات الأخرى التابعة للإمبراطورية العثمانية. لم يذكر أي من المصادر المتوفرة تاريخ صدور العدد الأول من «صنعاء» بل إن الدكتور الزين رأى أنه من المستحيل العثور على هذا العدد الأول على الرغم من الجهود التي بذلها للبحث عنه في مكتبات استنبول وأنقرة وإزمير بتركيا، وسجل في بحثه، أن الصحيفة كانت تطبع في مطبعة الولاية (بصنعاء وهي أول مطبعة دخلت إلى اليمن) باللغة التركية، ثم صدرت باللغتين العربية والتركية إبتداء من العدد ٢٤٨ (صفحة عربية وأخرى تركية)، وكان رئيس تحريرها عند صدورها، رجب أفندي، وظهرت بداية في أربع صفحات بحجم ٤٦ × ٣١سم، ثم في ٨ صفحات، وكانت متخصصة في نشر المراسيم والقوانين وأخبار التعيينات والتحركات في الولاية، إضافة إلى اهتمامها بالأخبار العالمية بما يتناسب مع سياسة الإمبراطورية، وكانت الأنباء ترد إليها برقياً. وابتداءً من العام ١٣٠٢هـ غيرت الصحيفة يوم صدورها الأسبوعي من الثلاثاء إلى الخميس، وتوزع على الإدارات والمصالح الحكومية وإدارات ووحدات الجيش، ويقل إقبال الناس على شرائها خاصة اليمنيون [المصدر السالف ص٢٩].

الصورة العامة:

تتلخص الصورة العامة لصحيفة «صنعاء» في جوانب رئيسية أربعة، وهي:

أولاً: صورة الصفحة الأولى:

ولعدم وجود العدد الأول والأعداد الأوائل ضمن المراجع المتوفرة، نختار العدد رقم (٤٢٧)، من بين الأعداد الموجودة نسخ منها في المركز الوطني للوثائق.

والصفحة الأولى من هذا العدد بقطعها المتوسط، تبدأ من الأعلى بالترويسة التي تشغل مساحة صغيرة لا تتجاوز حجم أحد الأعمدة الخمسة للصفحة، أي حوالي ربع أو خمس الصفحة.

وتتركز معالمها في الآتي:

١ ـ في وسط الترويسة، اسم الصحيفة «صنعاء» بخط نسخ أو بالأدق ما يسمى «ثلث» مكبر وبارز ومزخرف.

٢ ـ وعلى الجزء الأيمن من الترويسة ٤ أسطر كل منها بين هلالين تتضمن:

ـ قيمة الاشتراك في السنة: ستون قرشاً.

ـ النسخة الواحدة بأربعين ديواني.

ـ يراجع للأمور التحريرية وغيرها، إلى مدير مطبعتنا ومحرر جريدتنا في مركز الولاية.

ـ وفي الألوية والقضوات يرجع أيضاً إلى مديريت «هكذا بالتاء المفتوحة» التحريرات وكتابها.

٣ ـ وعلى الجزء الأيسر في ثلاثة أسطر:

- الأوراق العائدة لمنافع العمومية والفنون والأدبيات يصير.

- درجها مع الممنونية.

- يأخذ من الإعلانات أجرة.

وواضح أن الأسطر الثلاثة تمثل عبارات متتالية مترابطة رغم أنها موزعة على ثلاثة أسطر كل سطر داخل هلالين، وكذا يلحظ أن لغتها العربية ذات صيغ وتركيبات تركية إلى حد كبير.

٤ - وفوق سقف الترويسة (الخط الأعلى):

العدد (٤٢٧) (السنة الثانية عشر) (في ١ تشرين ثاني سنة ١٣٥٦) موافق ربيع الآخر ١٣٠٨هـ.

٥ - وفي وسط الشريط الذي يشكل قاعدة الترويسة، عبارة:

جريدة تنشر في الأسبوع مرة واحدة يوم الخميس وهي مخصوصة بولاية اليمن.

ثانياً: الشكل:

يظهر شكل صحيفة «صنعاء»، متناسباً في بساطته مع واقع تلك الفترة بالنسبة للإمبراطورية التركية وما تملكه من وسائل صحافية وفنية تضاهي إمبراطوريات جيرانها في أوروبا.

والصفحات عموماً تتشابه إن لم تتماثل باستثناء الأولى التي تميزها الترويسة، كل صفحة في خمسة أعمدة تفصل بين كل منها خطوط رأسية، تبدأ موضوعاتها في الغالب، من العمود الأول ثم ما يليه دون خطوط أفقية أو عناوين بارزة تتجاوز العمود أو العمودين، وإنما تظل فرعية وبحجم الحرف المطبوعة به أعمدة الصفحة، وهو تقريباً حجم (بنط) ١٢ كما كان يعرف في طباعة ما قبل الأوفست ثم الكمبيوتر، وكل عنوان يوضع بين قوسين من الأقواس المصممة على شكل مدبب

مزخرف كتلك التي كان تقوس بها الآيات والأحاديث وعناوين الأبواب والفصول في كتب الفقه في المطابع القديمة، وبالطبع، دون صور ودون فواصل أو نقاط إلا النقطة التي تنتهي إليها المادة الصحافية.

ثالثاً: المضمون والأسلوب:

يمكن تركيز الحديث عن المضمون والأسلوب في صحيفة «صنعاء» من منظور عام، في ملامح ثلاثة:

أولها: أن مضمونها كما سلف، لا يكاد يتجاوز مضمون النشرة والجريدة الرسمية، أخبار عن تحركات وتنقلات ولقاءات مجردة من التفاصيل، وتشريعات ومراسيم ورسائل وما إليها، إضافة إلى بعض الأخبار الخارجية وخاصة السياسية والعسكرية والعلمية كذا الاجتماعية والتجارية على المستوى المحلي والخارجي.وذكر د/ الزين أن انتشارها توسع نوعاً ما، مما دفعها إلى إيجاد وكلاء توزيع في الداخل والخارج، وهم نقلاً عن الصحيفة «صنعاء» العدد (١٩١) ٦ صفر ١٣٠٣هـ.

- محمد سعيد أفندي، رسائل الألوية أقلام التحريرات ـ الحديدة.
- صاحب العزة، حسن علي بك ـ عدن.
- صاحب العزة، سعد الله جلابة أفندي ـ الإسكندرية (مصر).
- صراخم أفندي ـ الأستانة (تركيا)، [د/الزين ص٣٢]

الثاني: أن مضمونها كما سلف، يبعدها عن العمل الصحافي الذي يقوم بالدرجة الأولى، على تنوع وشمولية الموضوعات وعكس الواقع الاجتماعي بكل جوانبه وقضاياه ومشاكله وحركته، وفتح المجال للمناقشات وصراع الآراء، بقدر ما يقربها هذا المضمون المحدود من دورية للرصد والتوثيق في إطار السياسة والولاية التركية، فهي مثلاً، لا تتناول القضية اليمنية المجردة

ولا تهتم بتنوع المادة أو الأقلام أو المضامين.

الثالث: في جانب الأسلوب الذي يتسم عموماً بسمات بارزة ثلاث، هي:

١ ـ استخدام الأسلوب الفضفاض المسرف في المفردات عن طريق كثرة المترادفات والسجع أحياناً والألقاب والثناء والدعاء وما إليها.

٢ ـ ومع أنها تنشر الأخبار الخاصة بالولاية والوالي والسلطان والإمبراطورية وغيرها كما سلف، إلا أنها أخبار لا تتوفر فيها أهم عناصر الصيغة الخبرية، أو ما يميز الخبر عن الرسالة أو الحكاية، رغم أن تميز صيغة الخبر إلى حد ما، كان منتشراً حينها في الصحافة الغربية أو الأوروبية بالذات.

٣ ـ أن الترجمة واضح فيها أنها ترجمة أتراك إلى اللغة العربية، كونها ركيكة من ناحية وغير قادرة على التخلص من الأسلوب التركي من ناحية ثانية، وغير ملمة بأسس الصيغة العربية وطرق اشتقاقاتها والمعاني الأساسية لمفردات كثير من كلماتها من ناحية ثالثة.

ويمكن هنا للقارئ، ملاحظة هذه الجوانب في النماذج التالية:

ـ « قد تعين لمديرية معاون الولاية، السيد عبده الخباكي بك أفندي مفتش معارف الولاية السابق.».

ـ «. ومع أن المومى إليه له مدة طويلة مستخدم في المعارف، وهو من أرباب الفطانة، نبارك له بمظهريته الواقعة ونتمنى موفقياته في مأموريته الحاضرة».

ـ «الطلبان الموجودين في درنة تشبثوا الحركة إلى جهة الجنوب ومعم ثمانية طوابير مشاة وثمانية مدافع وبعد ذلك تلف منهم مائة نفر وأخذ منهم جبخانة كثيرة ومائتي بندقية وغير ذلك من الأشياء ثم تركوا

مواقع الحرب منهزمين (...) ضايعاتنا عبارة عن اثني عشر شهيداً وخمسة وعشرين مجروحاً فنبشركم». [المصدر السالف ص٣١]

وعلى كل حال..فإن هذا يأتي متناسبا مع الصحيفة من حيث مصدرها والمسؤولين عن تحريرها والغاية منها، لأن الأتراك لم يأتوا إلى اليمن ليتعلموا اللغة الفصحى ويصدروا بها نشرة أو صحيفة لا يهتم أصحاب الفصحى بقراءتها ولا بما ينشر فيها عن «أرباب الفطانة» أو «مفقودات الجبخانة». إلا أن كل هذا، لا يمس من كون «صنعاء» مثلت بداية تاريخية للصحافة في اليمن، بهذا الاعتبار أو ذاك. وهذا هو الأهم.

٢ ـ صحيفة «الإيمان» ١٩٢٦.

صحيفة شهرية رسمية. صدرت في صنعاء في أكتوبر ١٩٢٦. بأمر الإمام يحيى حميد الدين وتحت إشرافه، لتكون لسان حال حكمه ومصدر أخباره وأخبار دولته.

استمرت في الصدور فيما بين شهر جمادى الأولى ١٣٤٥هـ، أكتوبر ١٩٢٦، وحتى ١٥ شهر جمادى الآخرة ١٣٧٧ في ٨ ديسمبر١٩٥٧ (تاريخ صدور العدد الأخير) أصدرت خلالها ٣٧٤ عددا. وتوقفت عن الصدور لمدة خمس سنوات أثناء الحرب العالمية الثانية ثم عاودت الصدور في العام ١٩٤٧ [د/ محمد عبد الملك المتوكل ـ الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها]. وظلت شهرية رغم إعلانها أنها ستصدر نصف شهرية. وكانت «الإيمان» شهرية رسمية تعكس سياسة الإمام يحيى ثم أحمد بصرف النظر عن صعوبة التفكير في تحديد ملامح محددة لسياسة بلا ملامح في حينها. ويمكن تركيز التعريف بهذه الصحيفة في جوانب رئيسية أربعة:

أولها: اعتبر الباحثون هذه الصحيفة رائدة، كونها أول صحيفة يمنية

مطبوعة تصدر في صنعاء، بعد صحيفة «صنعاء» التي أصدرها وحررها الأتراك أواخر القرن التاسع عشر. ووصفها د/ محمد عبد الملك المتوكل [ص٤٠] بأنها تكتسب أهمية خاصة لأسباب منها ريادتها وأنها «غطت مرحلة طويلة من تاريخ اليمن الحديث امتدت ٣١ عاما» ومثلت «السجل الوحيد (..) والشاهد الوحيد على تلك المرحلة وأحداث الدولة وقراراتها وسياساتها، وأنها بحكم الأقدمية تمثل المقياس لمدى تطور الصحافة اليمنية».

الثاني: ورغم أنها صحيفة رسمية بأوراقها الأربع أو صفحاتها الثماني، وأن الإمام «لإضفاء الصبغة الرسمية عليها، عين القاضي عبد الكريم مطهر رئيس الديوان الملكي رئيسا لتحريرها في بداية صدورها» [د/سيف علي مقبل - تاريخ الصحافة اليمنية - ص٢٨]، إلا أن ما نشر على الصفحة الأولى من عددها الأول، حدد صفتها بأنها جريدة أهلية صاحبها ومسؤول تحريرها، مدير المطبعة قايد سريع،وهذا ما أثار استغراب الناس لأن قايد سريع «كان نصف أمي لا يحسن إلا رصف حروف الطباعة (...) وكانت الرسائل والإشتراكات تصل باسمه فيرسلها للقاضي عبد الكريم مطهر.» المسؤول عن تحريرها، ثم اختفى اسم قايد سريع من الجريدة بدءا من العدد (٦٢) بعد خمس سنوات من صدورها.

الثالث: كانت «الإيمان» تطبع في مطابع الدولة التي ورثتها من الأتراك، وتمولها الدولة تمويلا مباشرا وعن طريق الاشتراكات، وهي اشتراكات كانت مفروضة على كل من كان يتقاضى مرتبا شهريا من خزينة الدولة من كبار المسؤولين والشخصيات، وكذا حال الصحف الرسمية التي عاصرتها. وكانت ترسل

نسخة من «الإيمان» ملفوفة بشكل اللفافة الدائرية داخل ورقة عليها اسم المرسلة إليه، مقابل ريال إلا ربعا (٣٠ بقشة تساوي اليوم حوالي ٣٧٥ ريالا). ولا تزال نسخ وصفحات منها ومن صحف مماثلة، موجودة ضمن مجموعة الأوراق والوثائق القديمة، واطلعت على أعداد من «الإيمان» مؤخرا موثقة في أرشيف المركز الوطني للوثائق بصنعاء، جمعها أو معظمها وغيرها من صحف ما قبل الثورة، القاضي علي أحمد أبو الرجال رئيس المركز.

٣ ـ مجلة «الحكمة اليمانية» ـ ١٩٣٨

صدرت عن أولى جمعية إصلاحية تكونت في شمال اليمن العام ١٩٣٤. باسم «هيئة النضال» ضمن شخصيات تنتمي إلى فئات عدة.

وصدر أول أعدادها في ديسمبر ١٩٣٨، واستمرت حتى مارس ١٩٤١، أصدرت خلالها ٢٨ عددا وصدّرت موضوعها العام بأنها «مجلة علمية جامعة. اهتمت بتنويع المقالات في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية والتاريخية مع الأخبار المحلية والخارجية «فاستطاعت أن تقوم بدور الصحيفة والمجلة والكتاب.». وهي شهرية الدورة حافظت على دوريتها بصفة عامة، من حيث أنها أصدرت ٢٨ عددا خلال ٢٨شهرا. رأس تحريرها أحمد عبد الوهاب الوريث، ولد بمدينة ذمار ١٩١٢ [د/الزين ص٦٦] وبعد وفاته في نهاية الثلاثينات، تولى رئاسة تحريرها أحمد المطاع واعتمد في تمويلها على وزارة المعارف حينذاك بشكل رئيس. وكانت تطبع في المطبعة الوحيدة التي خلفها الأتراك في اليمن نهاية الحرب الأولى، ويكتب على غلافها «طبعت بمطبعة وزارة المعارف بصنعاء». وبحسب العدد الأول منها، فقد تضمنت ترويستها، الآية الكريمة ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ

ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾. فوق اسمها وتحته الحديث الشريف «الإيمان يمان والحكمة يمانية». وتحته «مجلة علمية جامعة شهرية» ثم «ثمن النسخة ربع عمادي في العاصمة». ويليه « بدل الاشتراك في داخل القطر: ثلاثة ريالات وربع. وفي خارج القطر: نصف جنيه إنكليزي».ويجدر التنبيه إلى أن كلمة «عمادي» في جملة «ربع عمادي». ليست كما قد يفهم مضافا إليها، ولكنها بدل عن ربع،أي أن الثمن ربع ريال وإنه كان يسمى «عمادي» لأنه من مسكوكات عهد الإمام يحيى. ويلقب من اسمه يحيى بـ «العماد» في اليمن حتى الآن، فنسب الربع إلى العماد ووصف به.بينما أشار د/الزين إلى أن قيمة الاشتراك السنوي في الداخل ٤ ريالات (ما يوازي ٤ دولارات) وفي الخارج ٦ دولارات وأنها كانت تصدر في ٣٢ صفحة مقاس ١٥ × ٢٥ سم.

ومن منظور عام لمجلة «الحكمة اليمانية»، من حيث مضامينها ومحرريها وأهدافها والفترة التي صدرت خلالها، يبرز أمام القارئ أو الدارس لها، مؤشرات ونقاط، منها ما نلخصه هنا، في العناصر التالية:

أولا : أن مضامينها عموما، عبرت عن مستوى فكري راق خصوصا في حينها، وركزت بالذات، على مجال الثقافة الحديثة والتثقيف، قضايا ومصادر ونهجا ووسائل، قدر ما كان آنذاك متاحا، في نطاق طابعها الأدبي العام.

ثانيا : ومن ثم.. كان واضحا بشفافية أسلوبها، أن هدفها أو الإطار الشامل لأهدافها، هو التغيير الذي مثل أيضا، قضية القضايا لديها، ظلت تتناوله بأساليب تعكس وتكشف بشكل غير مباشر، عن واقع التخلف والجهل، وعن أسبابه التي تبدأ وتنتهي بنظام الإمام.

ثالثا : وكانت «رسمية التمويل، شعبية المحتوى.». بل وتمثل في

الوقت نفسه ومن هذا المنظور، ما يمكن التعبير عنه بمعارضة هادئة وغير مباشرة ولا معلنة،وهذه النقطة، أشبه بمسلمة لا خلاف يذكر حولها بين الباحثين في مجمل ما كتبوه عن المجلة، يؤكد هذا أنها كانت منطلقا رئيسيا للحركة الوطنية، وأن جملة المحررين والكتاب فيها، كانوا في طليعة هذه الحركة الذين تحولوا إلى المواجهة في انقلاب ١٩٤٨. أمثال أحمد المطاع وعبد الله العزب وأحمد البراق وأحمد الحورش واحمد المروني وزيد عنان وأحمد الشامي وأحمد المعلمي وغيرهم.

رابعا : وضمن إطارها العام، تناولت قضايا العامة الوطنية والإسلامية والقومية والفكرية، في مجالات حددها المصدر السالف، في ثلاثة: «(١) القضية اليمنية (الإصلاح في الشمال ومناهضة الإنجليز في الجنوب) (٢) قضية الشعب العربي والعالم الإسلامي. (٣) دراسات تاريخية واجتماعية واقتصادية وأدبية.».

٤ ـ صحيفة «سبأ»

صدر أول أعدادها في الأول من يناير ١٩٤٩ (١٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ هـ) في عدن عن «جمعية الشباب» كان مسؤول تحريرها محمد عبده صالح الشرجبي، وهي أسبوعية سياسية عامة. استمرت تصدر في عدن حتى منتصف العام ١٩٥٠، تقريبا (أي حتى رمضان ١٣٦٩، أصدرت خلال هذه الفترة واحدا وثلاثين عددا، وتوقفت بسبب موقفها المعادي للإنجليز والمساند للإمام أحمد، حتى ١٩٥٢، حيث عادت للصدور في تعز، وانتقلت معها «مطبعة النهضة» «التي كانت تطبع مطبوعات المعارضة (لنظام الإمام) في عدن، وصارت المطبعة الرئيسية للنظام الإمامي» وتوقفت عند قيام الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

العدد الأول

كان الهدف من إصدار «سبأ» بحسب د/ محمد عبد الملك استنادا إلى حديث مدير تحريرها الشرجبي، هو «الوقوف ضد الاستعمار وضد الجمعية اليمنية الكبرى، لأن الشرجبي وجمعية الشباب كانت لهم وجهة نظر وهي أن يتم الإصلاح عن طريق توجيه الإمام والتعاون معه لا معاكسته والوقوف ضده» وظلت تصدر في عدن لمدة سنتين ونصف في فترتها الأولى، ثم توقفت في نوفمبر ١٩٤٩، بعد أن أصدرت ٣١ عددا، وعاودت الصدور في فترتها الثانية من مدينة تعز «بعد أن وافق الإمام أحمد على صدورها بشرط أن تخضع للرقابة. وفي تعز «حددت «سبأ» هدفها في الجهاد ضد الإنجليز ودعاة التفرقة حتى تأخذ بجنوب الوطن إلى حياة أفضل».

صدر العدد الأول في تعز في ٩ مايو ١٩٥٢، في قطع كامل وحجم ٨ صفحات، وتظهر أبرز ملامح هذا العدد في صفحته الأولى من خلال جوانب رئيسية ثلاثة:

أولها: الترويسة

وتشغل مساحة الثلث الأعلى من الصفحة بين خطين أفقيين يحتويان ثلاثة مربعات متساوية تقريبا، وتتضمن:

١ ـ فوق الخط الأعلى مكتوب على طوله: السنة الأولى تعز في ١٥ شعبان ١٣٧١ هـ موافق ٩ مايو ١٩٥٢ م العدد الأول.

٢ ـ في المربع الأوسط: اسم الصحيفة «سبأ»، وفوقه بين قوسين ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ قرآن كريم. وتحت الاسم أحرفه بالإنجليزية: SABA.

٣ ـ وفي المربع الأيسر في ٧ اسطر:

- رئيس التحرير: أحمد طربوش الشرجبي
- المدير المسؤول: محمد عبده صالح الشرجبي
- الإدارة - تعز
- للإدارة حق التصرف فيما يرد إليها من الرسائل ولا تعاد، تنشر أم لم تنشر.
- جميع المخابرات والإشتراكات والإعلانات ترسل باسم (مديرها).

٤ - وفي المربع الأيمن، في ١٠ اسطر:

- مساعد التحرير: أحمد بن علي الأسدي.
- صاحب الإمتياز للجريدة: فرع جمعية الشباب اليمني (تعز).
- جريدة شعبية أسبوعية جامعة تصدر مرتين في الشهر مؤقتا.
- الإشتراك:

ريالان ونصف في الداخل

ثلاثة ريالات ونصف أو ما يعادلها في الخارج.

- يدفع بدل الإشتراك مقدما.
- ثمن العدد ٤ بقش

الجانب التالي: مضمون الصفحة

ينقسم باقي الصفحة «ثلثاها» إلى عمودين:

- في بداية الأيمن، صورة الإمام أحمد، وتحتها: صاحب الجلالة مولانا أمير المؤمنين الناصر للدين.
- وبمحاذاة الصورة، عنوان مصفوف على هامش عمودي، هو:

اقرأ نداء عظمة سلطان لحج إلى شعبه على الصفحة الثانية.

- وتحت الصورة، شبه رسالة شكر للإمام أحمد بعنوان: شدو الثناء والإعتراف. موقعة في نهايتها باسم: رئيس جمعية الشباب اليمني، الدكتور غيلان سعيد الشرجبي.تضمنت «الثناء والاعتراف» للإمام «بما أسديتموه لأمتكم من الصنيع الجميل بمنحكم إيانا امتياز تصدير جريدة الشباب الشعبية «سبأ» كما جاء في الموضوع».

- وفي العمود الأيسر، موضوع يتضمن افتتاحية العدد وتقديمه إلى القارئ في بداية الفقرة الثانية هذه، وهو بعنوان بين قوسين «العود أحمد». يبدأ بعبارات: باسم الله الواحد المتعال - وليحيى الإمام وليحيى اليمن.

- وهذا التقديم، التأكيد على اختيار اسم الصحيفة وما يرمز إليه من قصة الهدهد في القرآن مع نبي الله سليمان، «وكلنا نعلم ما تهدف إليه هذه الآية الشريفة وما ترمز نحوه، ألا وهو يقين النبأ وصحة العلم عن شيء عظيم وقف عليه الهدهد وأخبر به نبي الله سليمان، وهو الآن سينطبق على ما اقتبسناه عنه في عنواننا «سبأ» تاريخياً وتصدراً سامياً له معناه ومغزاه، فسيكون هدفاً من أهداف صحيفة الشعب اليمني حيث نطابق المراد من قوله ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ وفي نهاية التقديم، لقب كاتبه: الأسدي.

الجانب الثالث: الشكل:

ويمكن تحديد أبرز ملامح الشكل من هذه الصفحة في:

١ - هذه الصفحة كباقي صفحات العدد تقريباً، موزعة في إخراجها كما

سلف، دون وجود لمسات أو مؤشرات فنية.

٢ ـ كل الصفحة مطبوعة بحروف الصف القديمة بما فيها العناوين مع الفارق في حجم حروفها الكبيرة، باستثناء اسم الصحيفة، الذي ظهر مخطوطاً على زنكوغراف في نوع يتراوح بين الخط الفارسي والرقعة، وعلى شكل يوحي بملامح صورة طائر.

٣ ـ والصفحة مطبوعة بخط النسخ كلها ما عدا كلمات خمس مطبوعة بخط الرقعة دون مناسبة، وهي كلمات: «الاشتراك، ثمن العدد أربع بقش».

٤ ـ توجد فواصل ونقط ولكنها نادرة ومستخدمة في معظمها بشكل غير صحيح، إضافة إلى أخطاء أخرى فنية ولغوية، منها مثلاً:

- وضع مساعد التحرير قبل صاحب الامتياز.
- المراسلات باسم مدير التحرير لا رئيس التحرير.
- ثمن «العدد»، يقصد النسخة.
- في تقديم العدد إلى القارئ مثلاً، عبارات «إليك تحييك صحيفة «سبأ» تحية العهاد القومي».

التنوع والاتجاه:

ضمت «سبأ» في مجمل أعدادها، تنوعاً جيداً يشمل إلى جانب الأخبار المحلية والعربية والأجنبية بنسب محدودة، مجالات السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة، وهي عموماً وفي أبرز صفاتها، شبه رسمية و«شعبية» كما وصفت نفسها، ولكن في نوع المقالات والموضوعات بصفة خاصة، وظلت تصدر حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وتوقفت. ولعل آخر عدد منها صدر كما يفهم من أحد المراجع

الخميس ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، يوم وفاة الإمام أحمد، وتضمن العدد نعيه، ويشير د/ المتوكل إلى أن رجال الثورة طلبوا من الشرجبي استمرارها فاشترط أن لا تتناول شيئاً عن الماضي (العهد الإمامي) «لا بخير ولا بشر» مع استعداده «للإشادة بكل منجزات العهد الجديد» «فرفضوا شرطه وأصر هو عليه فسكتت «سبأ» بعد حياة حافلة خلال ١٢ عاماً من تاريخ الصحافة في اليمن».

الفترة الثالثة:

إلا أنها واصلت الصدور في تعز ولم تسكت عند قيام الثورة، وصدر العدد الأول في فترتها الثالثة إن صح التصنيف، في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، واستمرت حتى العدد السابع عشر، وظهر التطور واضحاً على شكلها وإخراجها وطباعتها، إذ غيرت اكليشية اسمها بخط نسخ وطورت من توزيع الأعمدة والعناوين وتنويع الأخبار والموضوعات بفارق كبير عما كانت عليه، وظلت «صحيفة شعبية جامعة» كما أضافت تحت اسمها، «تنشرها إدارة النشر والإعلام تحت إشراف القيادة العامة بتعز»، وأصبحت أسبوعية «في ٤ صفحات قطع ٤٣ × ٣٠ سم وتوزع ٨٠٠ نسخة، وكانت في البداية تصدر عن إدارة النشر التابعة لمكتب الإعلام في تعز وتوزع بالمجان إذ لم يوضع عليها قيمة البيع والاشتراك» [د/ الزين ص٢٤٢]، وابتداءً من العدد العاشر حددت «سبأ» قيمة النسخة منها بخمس بقش (الريال أربعون بقشة) وقيمة الاشتراك السنوي خمسة ريالات في الداخل وستة في الخارج وصار يكتب عليها اسم مؤسسها الشرجبي وتضاعف حجمها الى ٨ صفحات، وكان يوزع منها ألف نسخة وتطبع في مطبعة «النهضة اليمانية».

٥ ـ صحيفة «النصر»

صدر العدد الأول من صحيفة «النصر» في ٢١ ربيع الثاني ١٣٦٩. الموافق ٩ فبراير ١٩٥٠، في مدينة تعز بعد توقف «سبأ». رأس تحريرها محمد أحمد موسى، صدرت في أربع صفحات. (٥٠ × ٣٤ سم) ومعروف أنها جاءت حكومية رسمية تنطق بلسان النظام وتخدم سياسة الإمام وتخضع لإشراف القصر وتوجيهاته. فهو صاحبها وممولها. وبالطبع وكما يؤكد الدارسون، فكما كانت مسخرة لمديح الإمام والثناء عليه، كانت حملاتها تواجه خصومها بشدة. وكانت «النصر» تنشر البلاغات والقرارات والأخبار الرسمية، «كما كانت تعالج بعض القضايا الاجتماعية من منظور ديني متزمت» [علوي طاهر صفحة ٣٥] إضافة إلى بعض القضايا الشعرية. وكما هاجمت المعارضة في الجنوب، «أيدت دخول اليمن في الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا واليمن). وكتبت في ذلك المقالات والتعليقات». «وكانت تنشر الأخبار المحلية والعربية والعالمية التي تقتبسها من الصحف العربية». وكانت في الشكل غير ثابتة في الإخراج والتبويب كمثيلاتها حينها في شمال الوطن.

٦ ـ صحيفة «الطليعة»

البطاقة:

- صدر العدد الأول منها: في مدينة تعز يوم الخميس ١ أكتوبر ١٩٥٩، وفيه تنويه إلى أن التاريخ المكتوب على العدد وهو محرم الأحد ٤ أكتوبر، هو التاريخ الرسمي لصدورها وأنها صدرت قبل الموعد بثلاثة أيام وأن العدد الثاني سيصدر يوم الأحد ١١ أكتوبر، وبرر البعض تقديم إصدارها بالحرص على أن تصدر في ١ أكتوبر الذي يصادف الذكرى العاشرة لقيام جمهورية الصين الشعبية، نظراً لما أولى العدد

هذه المناسبة من اهتمام.

- وهي بحسب ما جاء في عددها الأول: صحيفة أسبوعية سياسية.
- تصدر عن «مكتب تحرير الجنوب اليمني» في تعز.
- رئيس التحرير: عبدالله باذيب، وواضح أنه صاحب الإمتياز ومالك الصحيفة رغم ما كتب عليها أنها تصدر عن مكتب تحرير الجنوب، ولذا صنفها الباحثون أمثال الدكتورين المتوكل والزين ضمن الصحافة الأهلية (المستقلة) مع اعتبار البعض أنها «أول صحيفة يمانية ملتزمة أيديولوجياً لانحيازها إلى المعسكر الاشتراكي» [د/سيف ص١١]
- صدرت في ثماني صفحات قطع كامل (٤٦ × ٣٦سم).
- ثمن النسخة: خمس بقش والإشتراك السنوي خمسة ريالات.

وكانت توزع في حدود ألف نسخة. [د/الزين ص١٢٥] وترسل كهدايا أو اشتراك إلى الخارج «في القاهرة ودمشق وخاصة عدن» وتباع في الداخل في المدن الثلاث الكبرى «صنعاء وتعز والحديدة» وبصورة محدودة ومن قبل ذوي الاهتمام فقط. وظلت تواجه صعوبات كبيرة في التوزيع والتسويق.

- كانت تطبع في مطابع «النهضة اليمانية» وهي المطابع التي كانت في عدن تطبع صحف المعارضة، ثم انتقلت إلى تعز وصارت تطبع الصحف الرسمية، إضافة إلى صحيفة «سبأ» عند أن استأنفت صدورها في تعز العام ١٩٥٢.

أهداف «الطليعة»

- كان باذيب شاباً مثقفاً ذا اتجاه وطني تقدمي، وعمل بالتالي على ترجمة هذا الاتجاه في «الطليعة»، وهذا ما حدده في العدد الأول

وخاصة تجاه قضية الوحدة اليمنية التي ربما كانت السبب والدافع الأول لانفصاله عما سمي بـ «رابطة أبناء الجنوب العربي» في عدن وانتقاله إلى تعز وإصداره هذه الصحيفة «ومن ثم حدد أهداف الصحيفة في:

١ ـ مقاومة مشاريع الاستعمار ومخططاته في الجنوب.

٢ ـ وتطوير الأوضاع المتخلفة في الشمال.

٣ ـ حماية استقلال اليمن والوقوف ضد مؤامرات المستعمرين وأطماع الطامعين في الداخل والخارج.

٤ ـ العمل من أجل يمن حر موحد سعيد. [د/المتوكل ص٧٥]

التمويل:

الملحوظ أن الدارسين في كتاباتهم عن هذه الصحيفة، لم يعطوا جانب التمويل الأهمية التي يستحقها، وظلوا مشدودين بصفة عامة، نحو مضمون الصحيفة وأهدافها وقضاياها الوطنية وخطها السياسي، وتناولوا ضمناً، موضوع التمويل كعنصر ثانوي، بينما هو يمثل عنصراً أساسياً في أي مطبوعة صحافية، ليس فقط من منظور مالي واقتصادي، بل ومهني وصحافي، لارتباطه ارتباطاً مباشراً بأهم جوانب العمل الصحافي، مثل مستوى التحرير وتنوعه واتساع التوزيع، وقبل كل هذا وبعده، ضمان استمرار الصحيفة وكذا تحديد اتجاهها، ومن ثم، ذهب الدارسون كل مذهب في طرح التساؤلات عن الأسباب الحقيقية لتوقف «الطليعة» بعد ١٢ عدداً، وكان من بين الاحتمالات والأسباب، أمريكا وبريطانيا والإمام، ورغم أن هذه الأطراف ربما كانت أو بعضها مجتمعة أو منفردة، أسباباً غير مباشرة، إلا أن الواضح أن السبب الأول الأساسي والمباشر، كان عامل التمويل. ولتوضيح الأسس التي يقوم عليها هذا

الرأي، يمكن طرح قضية التمويل ملخصاً في ثلاث حقائق تشكل حقيقته الرئيسية.

أولاها: أن تمويل أية صحيفة، يستند إلى مصادر رئيسية ستة، هي ثلاثة ذاتية وثلاثة خارجية، فالأولى:

١ ـ رأسمالها المرصود لها من قبل مؤسسها أو صاحب الإمتياز الذي عليها.

٢ ـ قيمة المبيعات والإشتراكات.

٣ ـ قيمة الإعلانات التجارية.

والثانية:

١ ـ مشروع استثمار لصالحها.

٢ ـ الهبات والتبرعات.

٣ ـ دعم مالي منتظم من الدولة أو أي جهة أخرى.

الحقيقة الثانية: أن «الطليعة» كما هو واضح أو راجح على الأقل. لم يكن لها من هذه المصادر سوى اثنين:

أحدهما: قيمة المبيعات والإشتراكات، وهي قليلة وضئيلة لا تفي بنسبة ١٠ ـ ٢٠ في المائة من تكاليف إصدار العدد لأي صحيفة حتى في هذا العصر الحديث مهما تكن شعبيتها وسعة انتشارها، فكيف بذلك العصر؟ إضافة إلى كونها ظلت محاربة «فالساحة ليست خالية من الأعداء الذين يتربصون بالطليعة ويسعون إلى تحطيمها بإحدى وسيلتين: إما بسحب ثقة الجماهير فيما تطرحه وإما عن طريق إغراء الإمام وتخويفه مما تطرحه من أفكار وما تروج له من اتجاهات وما تستخدمه من تعبيرات، كالحرية والديمقراطية والإشتراكية». [د/ المتوكل ص٧٦]

والآخر: دعم حكومة الإمام للصحيفة: ونسميه دعماً تجوزاً، لأنه مبلغ تم دفعه مرة واحدة واحتسابه قرضاً لرئيس تحرير الصحيفة عند إصدارها، وطالب الإمام باذيب بالفعل عن طريق المالية «بتسديد قرض الدولة أو سجنه»، وهما أمران أحلاهما مر «فهرب إلى عدن وتوقفت الطليعة». [المصدر السالف ٧٨].

والحقيقة الثالثة: أن هرب باذيب إلى عدن عقب مطالبته بتسديد القرض، يؤكد أنه كان لا يملك المبلغ المطلوب منه تسديده، ولا يستطيع أن يحصل عليه من أي شخص أو جهة أخرى، ولا يستطيع توفير المبلغ اللازم لإصدار العدد الثالث عشر من «الطليعة»، وإلا لما هرب إلى عدن، ولما تأخر عن تسديد القرض ولما ضحى بصحيفته وبما يترتب على كل هذا من أعباء وآلام وردود فعل. ومن ثم ومع الأخذ في الاعتبار الأسباب السياسية والثقافية والصحافية، فإن عامل العجز في التمويل كان السبب الأول في توقف «الطليعة» بعد أن أصدرت اثني عشر عدداً، كان أولها في ١ أكتوبر ١٩٥٩، وآخرها في ٩ يوليو ١٩٦٠ وبعد أن أكدت طليعيتها في أكثر من جانب سياسي ووطني وتحرري وأيديولوجي.

صحف المعارضة لنظام الإمام

صحيفة «صوت اليمن»

تتلخص بطاقة «صوت اليمن» في الآتي:

- تاريخ ومكان صدورها: صدر العدد الأول منها في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦ بعدن.
- صفتها ودوريتها: صحيفة سياسية أسبوعية تصدر كل يوم خميس.
- مسؤول تحريرها: رئيس تحريرها، محمد محمود الزبيري، ومدير

تحريرها، أحمد محمد نعمان، «مدير سياستها المسؤول».

- حجمها وطباعتها: صدرت في أربع صفحات وذات قطع ٤٥ × ٣٠سم، وكانت طباعتها في «مطبعة النهضة اليمانية».

- توزيعها: «كانت تطبع في أول الأمر ألف نسخة يوزع أكثر أعدادها (نسخها) في عدن، وتصل سراً إلى الشمال (شمال الوطن) بواسطة رسول خاص أو مسافر يطمئن إليه، ويصل بعض أعدادها إلى داخل القصر نفسه (قصر الإمام في صنعاء) خاصة في أواخر ١٩٤٧م». [د/ الزين ص٨٧]

- مصدرها: صدرت عن «الجمعية اليمنية الكبرى» «الإتحاد اليمني» أولى معارضة لنظام الإمام في الشمال، تشكلت في البداية باسم «هيئة النضال» في ١٩٣٥» [د/الزين ص٨٦]، ثم «الكتيبة الأولى»، في القاهرة عام ١٩٤٠ وتحويلها إلى جمعية الأمر بالمعروف التي حمل الزبيري برنامجها إلى صنعاء» [د/المتوكل ص٤٥]، ثم «حزب الأحرار» في العام ١٩٤٤م في عدن، ثم «أصيب حزب الأحرار بتصدع من داخله نتيجة اختلاف أعضائه على أسلوب إدارته، وقرر عدد من أعضائه العودة إلى شمال اليمن والعمل من الداخل». ثم «أعادت المعارضة في عام ١٩٤٦م، (في عدن) تنظيم نفسها فيما سمي بالجمعية اليمانية الكبرى». ثم الإتحاد اليمني.

وشكل المعارضة مجموعة من طليعة المثقفين والمفكرين والكتاب والشخصيات الإجتماعية بقيادة القاضي محمد محمود الزبيري والأستاذ أحمد محمد نعمان.

أهدافها:

حدد رئيس تحرير «صوت اليمن» أهداف الصحيفة فيما يمكن تركيزه (من مجمل المراجع) في النقط التالية:

١ ـ أن تكون لساناً نطاقاً باسم الجمعية وتستمد قوتها من روح الإسلام وتجعل منه منهجها وطريقتها المثلى.

٢ ـ عرض قضية اليمن السياسية على العالم.

٣ ـ أن تجعل من أبناء اليمن سواء في الداخل أو الخارج، كتلة متحدة متضامنة في هذا الاتجاه.

٤ ـ أن تهتم بقضايا العرب والمسلمين في كل مكان، وخاصة الجاليات العربية، وأن تراقب أحوالها وتذود عن حقوقها وتكون بريد أخبارها ومجمع شتاتها وميدان جهادها.

٥ ـ أن تعمل على نشر الفكر والأدب والثقافة والتراث.

تمويلها:

رغم أن الجمعية ظلت بطبيعة الحال، الممول لصحيفة «صوت اليمن» المعارضة، إلا أن الجمعية بطبيعة مهمتها وخيارها الصعب، كان رصيدها هو تأييد ودعم الناس لها، ومن ثم اعتمدت في تمويل الصحيفة على تبرعات عدد من التجار والمناصرين لقضية المعارضة والمؤمنين برسالتها.

الأعداد التي أصدرتها:

توقفت صحيفة «صوت اليمن» عقب فشل حركة المعارضة ضد الإمام يحيى المعروفة بحركة الدستور في ١٧ فبراير ١٩٤٨م، إذ أن استعادة الإمام أحمد «ولي عهد الإمام يحيى وخليفته» للسيطرة على زمام الأمور وانتصاره على قادة الحركة، أدت إلى تشتيت الثوار بين من أعدمهم الإمام أحمد ومن ظلوا في المعتقلات ومن فروا إلى الخارج ومن ظلوا في الداخل مختفين أو متخفين خائفين، وبالتالي، انفرط عقد الجمعية وصحيفتها.

وخلال فترة صدور الصحيفة (٣١ أكتوبر ١٩٤٦م - ١١ مارس ١٩٤٨م) صدر منها تسعة وستون عدداً منها أربعة أعداد صدرت بعد قيام الحركة.

عناصر مميزة:

وبصرف النظر عن القضية الرئيسية لهذه الصحيفة، وهي قضية المعارضة في اتجاه التغيير بدءاً بمحاولات الإصلاح عن طريق الإمام ونظام حكمه ثم بالنقد المباشر والتحريض، وتنظيم المعارضة إلى محاولة التغيير القسري عن طريق الثورة، فإن «صوت اليمن» في الجانب المهني، وهو الذي يهمنا في هذا الكتاب بالدرجة الأولى، اتسمت بسمات صحافية إيجابية متقدمة تميزها عن غيرها ضمن الإطار العام للعمل الصحافي في تلك الفترة وما تلاها وربما حتى الآن في بعض الجوانب قياساً بكثير من صحفنا المحلية، وتظهر نماذج من هذه الميزات في جوانب أو عناصر ثلاثة هي:

أولاً: الإنتظام:

ويمثل عنصر الإنتظام في الصدور، أحد أبرز المقومات الرئيسية لأي مطبوعة صحافية، كما يمثل الالتزام به أحد المقاييس الأولى لمدى التزام الصحيفة ببقية المقومات والعناصر الأساسية للعمل الصحافي من ناحية، ولمدى احترامها لنفسها ولجمهورها ورسالتها وأهدافها من ناحية أخرى، ومن ثم، فلعل أول ما يلفت نظر الدارس والقارئ المهتم بتاريخ هذه الصحيفة، هو انتظامها طبقاً لدوريتها الأسبوعية بشكل ربما يكون قياسياً، على الرغم من كل الظروف والصعوبات والعوائق التي واجهتها من كل جانب ونوع، سياسية وفنية وتحريرية وطباعية ومالية، وفي التوزيع والعلاقات والمراسلات والإتصالات، ومن جانب سلطة الإمام في صنعاء وسلطة الاحتلال في عدن إلى غير هذا. ويتضح التزامها

بالإنتظام من خلال عملية حسابية بسيطة، تتمثل في أنها استمرت ما بين ٣١ أكتوبر ١٩٤٦م، إلى ١١ مارس ١٩٤٨م، ستة عشر شهراً ونصف تقريباً، أو بدقة أكثر، ٤٩٧ يوماً بما فيها أيام العطلات، أي (٧١) أسبوعاً، أصدرت خلالها ٦٩ عدداً، وهذا يعني أن العجز أسبوعان أو عددان فقط، وينتفي العجز عندما نأخذ في الإعتبار عطلتي العيدين الفطر والأضحى فقط وهو أقل ما يمكن احتسابه لها.

ثانياً: المطابع:

وتتلخص الحكاية من بدايتها، في أن سلطات الإحتلال في عدن، رفضت طلب «حزب الأحرار» (عقب تشكيله في ١٩٤٤) منحه ترخيصاً لإصدار صحيفة، وبعد تأسيس «الجمعية اليمانية الكبرى» (في ١٩٤٦)، استطاعت الحصول على الترخيص، إلا أن مشكلة جديدة ظهرت، وهي أن «المطابع في عدن حينذاك، رفضت طبع صحيفة الجمعية مما اضطر الجمعية إلى جمع تبرعات من التجار اليمنيين في المهجر وإرسال جازم الحروي لشراء مطبعة النهضة اليمانية من القاهرة (..)، وحين وصلت المطبعة لم تجد الجمعية كادرا فنياً يعمل على تشغيلها، فاستعانت بسعيد الدمشقي الذي قام بتدريب عدد من أعضاء الجمعية بصورة سرية حتى لا يعرف الإمام أن الدمشقي يتعاون مع المعارضة، وقد تسلم إدارة المطبعة بعد ذلك، عبدالله طاهر الذي كسب خبرته في مطابع صنعاء قبل هجرته إلى الحبشة» [د/ المتوكل ص٥٦].

والذي يهمنا هنا، هو ليس فقط، أن «صوت اليمن» حصلت على مطبعة خاصة بها، بل وإلى جانب هذا، إصرار الجمعية على إصدار الصحيفة حتى وإن تطلب الأمر شراء مطبعة خاصة بها وجمع ثمنها من تبرعات اليمنيين في المهجر هذا من ناحية ومن أخرى، فإن رفض المطابع في عدن طبع هذه الصحيفة لأنها معارضة للإمام في صنعاء، يمثل مؤشراً كافياً لتصور صعوبة الظرف الذي ظهرت فيه الصحيفة.

ثالثاً: المضمون:

ومن قراءة نماذج من مضامين هذه الصحيفة أو حتى قراءة بعض من أسماء محرريها وكتابها، أمثال الزبيري ونعمان والموشكي والفسيل والشامي وغيرهم من المفكرين والمثقفين والأدباء والشعراء والكتاب، يتضح أكثر، مستوى المضمون العام للصحيفة، وهو المضمون الفكري الأدبي بالدرجة الأولى بمختلف ألوانه وشرائحه، وهو قبل صدور الصحيفة وأثناء صدورها وبعد إغلاقها، يمثل مضمون المعارضة وخطابها حينذاك بمختلف أشكالها ومسمياتها، ومضمون الحركة وأهدافها ومضمون الصراع ودوافعه ومضمون التغيير ومنهجه من منظار المعارضة، وهذا يعني ضمن ما يعنيه من معان ودلالات، أن قادة المعارضة جعلوا من الفكر منهجاً للسياسة ولم يجعلوا السياسة منهجاً للفكر، إن صح التعبير.

ترويستها:

١ ـ في المربعات الثلاثة التي تشكل ترويسة «صوت اليمن» اسمها في الأوسط بخط رقعة مكبر، وتحته: لسان الجمعية اليمانية الكبرى.

٢ ـ وفي المربع الأيمن:

ـ رئيس تحريرها: محمد محمود الزبيري.

ـ المراسلات بالعنوان الآتي: عدن، قسم ١٠ شارع رقم (٤).

ـ للإدارة حق التصرف فيما يرد إليها.

ـ (تاريخ العدد).

٣ ـ وفي المربع الأيسر:

ـ مدير سياستها المسؤول: أحمد محمد نعمان.

ـ الاشتراك: ١٢ روبية في اليمن (شمال اليمن) وعدن والمحميات

و١٥ روبية في الخارج.

ـ ثمن النسخة: ٤ عانات.

صحيفة «السلام»

صحيفة عربية دينية أدبية ثقافية سياسية إخبارية، بهذه الصفات المكتوبة تحت الاسم، تقدم صحيفة «السلام» نفسها إلى القارئ، وهي من حيث شكل الصفحة الأولى والترويسة وتصميم الاسم وأعمدتها الأربعة وطريقة الإخراج، تشبه إلى حد كبير، صحيفة «السلام» التي أصدرها أحمد عمر بافقيه، رغم التباعد الزمني والجغرافي بينهما.

صدر العدد الأول منها في ٦ ديسمبر ١٩٤٨، في مدينة كارديف التي تشتهر بكثرة المهاجرين اليمنيين ـ بريطانيا، وهي أسبوعية محسوبة ضمن صحف المعارضة لنظام الإمام في شمال اليمن حينها، أصدرها صاحبها ورئيس تحريرها الشيخ عبدالله علي الحكيمي «في ست صفحات بقطع ٤٦ × ٢٩ سم وكانت توزع في حدود ألفي نسخة ويباع العدد (النسخة) بستة سنتات، أما الإشتراك السنوي منها فكان جنيهاً إسترلينيا، وكانت بعض أعدادها تتسلل إلى شمال اليمن». «وكانت تلعب دوراً فعالاً في عدن».

ويظهر من مجمل الكتابات عنها، أن أبرز أهدافها إلى جانب قضية المعارضة بالحسنى، شؤون المهاجرين اليمنيين وأخبارهم وبعض القضايا العربية عامة، وتمثل لسان حال «الرابطة الإسلامية العلوية»، التي أسسها الحكيمي في بريطانيا في ٢٢ يونيو ١٩٣٦، وهي التي ساهمت في تمويل الصحيفة إلى جانب دخلها من الإشتراكات والمبيعات وبعض الإعلانات والتبرعات من قبل بعض الموسرين اليمنيين في المهجر والوطن، ولكن كل هذه المصادر لم يكن كافياً، إذ صدرت أسبوعية ثم نصف شهرية نظراً لصعوبة ظروفها المالية «بعد سنة ١٩٥٠م، وسفر الحكيمي إلى

عدن»، وأدت هذه الظروف إلى ارتباك مواعيد الصدور ثم إلى توقفها في ٢٥ مايو ١٩٥٢م، بعد أن صدر منها ١٠٧ أعداد خلال ثلاث سنوات ونصف تقريباً، أنفق فيها الحكيمي كل ما بيده على الصحيفة واستدان مبالغ كبيرة من المال.

أهداف «السلام»

ركز الباحث سيف علي مقبل على الطابع العام لـ «السلام» في سمتين:

أولاهما: «سيادة الفكر الديني الإسلامي على أغلب مقالاتها (...) وعلى وجه الخصوص الاتجاه الصوفي (...) ودخلت في صراعات طويلة مع خصوم هذا الاتجاه والمعارضين له».

والثانية: تصديها للسياسة الإمامية في شمال الوطن بعد فشل انقلاب ١٩٤٨، وأورد المصدر أهداف الصحيفة التي حددها الحكيمي في العدد الأول، وهي ستة يبدأ كل منها بكلمة «الدعوة» وتتلخص في الدعوة إلى «الرجوع إلى مبادئ الإسلام القومية» و«الإصلاح الاجتماعي في كل مناحيه» و«نشر الثقافة العامة» و«تدعيم الجامعة العربية وزيادة الدعوة للوحدة والاتصال بين الشعوب» و«أن تقوم سياستنا الداخلية على أسس من الديمقراطية الصحيحة» و«عرض أدبنا العربي في وضعه الصحيح».

صحيفة «الفضول»

صدر العدد الأول من صحيفة «الفضول» في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ في عدن، في ست صفحات، وكانت تطبع في مطابع «فتاة الجزيرة» على نفس الورق. حددت دورة صدورها بأنها نصف شهرية، لكن العدد الثاني صدر بعد أسبوع في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨، ولم يصدر العدد الثالث إلا في

١٥ يناير ١٩٤٩. «ولم ينتظم صدورها ولكن غالبا تصدر كل نصف شهر وقد أصدرت حتى عام ١٩٥٣، (١٥٧) عددا» [د/المتوكل ص ٥٩]

أصدرها ورأس تحريرها، عبد الله عبد الوهاب نعمان، الذي كان من أبرز رجال المعارضة لحكم الإمام الفارين في عدن، وكان تولى الإشراف الفني على صحيفة «صوت اليمن» الناطقة باسم المعارضة في عدن والكتابة فيها ضمن محرريها. «وبعد فشل حركة الدستور عام ١٩٤٨، واعتقال الإمام أحمد لمعظم رجالها ولم ينج إلا نفر قليل كانوا خارج اليمن (...) أقفلت «صوت اليمن» أبوابها ولم يبق في الساحة إلا صوت الإمام أحمد وإلا صحيفة «الإيمان».وإلا نظرات الخوف والمرارة» [د/المتوكل ص ٥٧] «وهنا كانت «الفضول» صحيفة وطنية معبرة عن حال الجماهير المنكوبة وناطقة باسم المشردين والهاربين من اضطهاد حكم آل حميد الدين» [علوي ص٤٦]

ومع أن «الفضول» كانت موقفا ومضامين وأهدافا، صحيفة معارضة لحكم الإمام و«معبرة عن حال الجماهير المنكوبة» وأدت دورا سياسيا ووطنياً فاعلا، إلا أنها باتفاق الباحثين، كانت صحيفة مستقلة وملكية خاصة، وهذا لا يؤثر على علاقتها الوطيدة بتنظيم المعارضة التي كان صاحبها (عبدالله عبدالوهاب) أحد أبرزهم، رغم اختلاف الباحثين في التعبير عن هذه العلاقة، فالبعض يرى أن رجال المعارضة كانوا دافعا مباشرا في إصدار صحيفة «الفضول» لما رأوا أن الساحة خلت من صوت معارض «فأجمعوا أمرهم على تشجيع عبدالله عبد الوهاب نعمان لإصدار صحيفة تجعل الإمام يدرك أن في العروق بقية» [د/المتوكل ص ٥٧] بينما وصف باحث آخر علاقتها بالمعارضة (المنظمة طبعا) بكلمة «ميلها إلى حركة الأحرار»، مؤكدا استقلاليتها بأنها «لم تعتبر نفسها ملزمة بحل سياسي ولا موالية لتجمع سياسي» [د/سيف ٤٥] ولعل القول بأنها جاءت «التعبر بصورة غير مباشرة عن حركة الأحرار.» [علوي

ص٤٦]، أقرب إلى الحقيقة، وهو رأي لا يبتعد عنه النموذجان السالفان، خاصة أن كليهما عبر عن جانب من هذه الحقيقة التي تعني في مجملها، أن الصحيفة كانت مستقلة وصوتا للمعارضة بصورة غير مباشرة وذات ميول كبيرة لحركة الأحرار. إذ أن ما يجب أخذه في الإعتبار كما هو معروف، أن «الفضول» كان لابد أن تكون مستقلة وغير معارضة بشكل معلن، حتى لا تلاقي مصير «صوت اليمن» بإغلاقها أو حتى منع إصدارها. وكانت تحرص على تأكيد استقلاليتها وحيادها من الجمعيات والمنظمات التي كانت قائمة في الساحة في عدن، خاصة جمعيتا «الأحرار» المعارضة و«الشباب» الموالية أو المجاملة للإمام في صنعاء، وهذا ما جاء بصريح العبارة في مقالات بقلم رئيس تحرير الصحيفة ومنها افتتاحية العدد العاشر.

الملامح العامة:

أولا: ملامح التعريف

يتحدد تعريف «الفضول» وما يتعلق به من معلومات رئيسية تجسد شخصيتها، في عناصر عامة:

أولها : عرَّفت الصحيفة نفسها بأنها «صحيفة عربية جامعة» وأدخلت في العدد السابع كلمة «فكاهية» بعد كلمة «عربية»، ثم أزاحتها ووضعت في مكانها كلمة «حرة» من العدد السابع عشر.

وثانيها : اسم الصحيفة «الفضول»، على اسم حلف الفضول الذي عقدته قبائل من قريش في مكة قبل الإسلام «فتعاقدوا وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته، فسمت قريش ذلك الحلف حلف الفضول.» [سيرة ابن هشام ج١ صفحة ١٤٠] وقال عنه الرسول الأعظم بعد النبوة

الحديث المشهور «لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفا ما أحب أن لي به حمر النعم ولو أدعى به في الإسلام لأجبت». [المصدر السالف] أو «ولو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت».

وهذا الحلف سمي بحلف الفضول، «تشبيها له بحلف بهذا الاسم كان قديما بمكة أيام جرهم» [لسان العرب ج١١ صفحة ٥٢٧] وسمي بهذا الاسم «لأنه قام به رجال من جرهم كلهم يسمى الفضل» [المصدر السالف]

ومنذ إصدار عبد الله عبد الوهاب لهذه الصحيفة، أصبح فيما بعد يعرف باسم «الفضول» وحتى الآن وسيظل لأنه أصبح عَلَما لهذا العَلَم.

وثالثها: دوريتها في الصدور

سبقت الإشارة إلى أن دوريتها نصف شهرية، وأنها أصدرت العدد الثاني (٢٢ ديسمبر) بعد أسبوع من الأول (١٥ ديسمبر) والثالث بعد ثلاثة أسابيع (١٥ يناير ١٩٤٩). وأنها في معظم إصداراتها نصف شهرية ولكن صدورها لم ينتظم، هذه الجملة الأخيرة يتفق عليها الباحثون تقريبا، ولكنهم يختلفون في تحديد دورة صدورها، فالبعض يستند إلى «إعلانها بأنها نصف شهرية» [د/سيف ٥٧] من عددها الأول كما يبدو. وأخر يقول بأنها كانت «صحيفة أسبوعية غير منتظمة الصدور» [علوي ص٤٦] وثالث يلاحظ «أن الصحيفة لم تحدد مواعيد صدورها (...) ولم ينتظم صدورها ولكنها غالبا تصدر نصف كل شهر» [د/المتوكل المصدر السالف] وبما أنها أصدرت (١٥٧) عددا في الفترة من ١٥ ديسمبر ١٩٤٨، حتى العام ١٩٥٣، (لم يظهر تاريخ آخر عدد)،أي بمعدل عددين ونصف إلى ثلاثة أعداد في الشهر..فالأقرب من الإحتمالات أن دورتها أسبوعية، لأنها لو كانت نصف شهرية لما وصل معدل إصداراتها

إلى حد تغطية فترتها بعددين عن كل شهر، وزيادة حوالي ٣٥ عددا. وربما تعمد رئيس تحريرها، عدم إلزام نفسه بدورة محددة نظرا للظروف التي اكتنفت الواقع وصاحبت بداية الصحيفة. مع أنها بترخيص رسمي رقم (٨) [خبارة] وحددت ثمنها بأربع عانات للنسخة.

والرابع: أهدافها

ولم يحدد ما توفر من أعدادها وما أتيح من مراجع دراستها، أهدافا بعينها، إلا أن اسمها المقتبس من حلف الفضول إضافة إلى مضامينها، تحدد أهدافها ضمنا ممثلة في الدفاع عن المظلومين والحديث باسمهم بأسلوب ساخر هادئ وصيغة غير مباشرة.

ونظرا إلى صدورها في فترة خلو الساحة اليمنية من صوت للمعارضة ازدادت أهمية دورها بأي شكل وصورة كانت، وتجدر الإشارة هنا إلى إشارة سريعة وهامة من جانب الباحث الأستاذ علوي عبد الله طاهر، ضمن بداية حديثه عن «الفضول» وأنها صدرت في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨، «أي بعد أسبوع واحد من صدور جريدة «السلام» في كارديف» [ص٤٦]، التي أصدرها الشيخ عبد الله الحكيمي في ٦ ديسمبر من نفس العام،كما سلف الحديث عنها، فكانت رديفا وإضافة هامة لصوت المعارضة رغم بعدها الجغرافي عن اليمن.

ثانيا: الشكل

في هذا الملمح، يمكن التركيز على أبرز جوانب الشكل في صحيفة «الفضول»، بما هو في معظمه طابع الفترة تلك، إذ كان إخراجها ضعيفا في مظهره العام تبويبا وتصنيفا للمواد والموضوعات، إلا أن ظهور الصورة والكاريكاتير فيها، أفاد الشكل كثيرا، إضافة إلى ميزات بارزة، منها مثلا: أسلوبها الساخر وعناوينها الجذابة، ولذا راجت واتسع توزيعها «رغم محدودية ما تطبعه أسبوعيا، وهو أكثر من الصحف والمجلات التي كانت تصدر آنذاك» [خبارة ص٥١]

ثالثا: المضمون

ولعل أبرز مقومات المضمون في «الفضول»، هو:

ـ الأسلوب المميز في الكتابة والعناوين، أسلوب ساخر هازل ضاحك مثير مستفز، يجعل منها بالفعل الرائدة في هذا الأسلوب في فترة مبكرة بالنسبة لهذه الفترة التي لا يزال هذا الأسلوب صفة لبعض كتابات بعض الكتاب في فترات نادرة، فضلا عن أن تتصف به صحيفة أو مجلة. وميزتها في هذا الأسلوب، انه لم يقتصر على بعض الأعداد أو المقالات، بل شمل كل عدد وكل مقال تقريبا وكل عنوان حتى ثوابت الصحيفة، مثل التعريف بها بأنها «لسان حال الطفارى والزعالى ومخازيق الجيوب» [المصدر السالف ص٤٠] وبهذا الأسلوب استطاع عبد الله عبد الوهاب نعمان، أن يضمن ما يكتبه الإشارات والأهداف والمغازي السياسية وأن ينتقد ويكشف ممارسات الحكام في صنعاء والمحتلين في عدن وأعوانهم، وهو يضحك ويثير الضحك لدى قرائه، وكان الواقع خصبا بالمآسي المبكية المضحكة، «وشر البلية ما يضحك». كما يقال.

ـ استخدام اللهجة العامية في بعض المقالات، لتقريب صحيفته من عامة الناس وتوسيع دائرة قرائها، بل وإعطاء الغالبية العظمى من المواطنين الإهتمام اللائق واللازم والجدير بمطبوعة تستهدف لفت الأنظار نحو الواقع في اتجاه التغيير.

ـ ويظهر البعد والجانب العربي والقومي واضحا في «الفضول» في الأخبار والمقالات، وفي إعادة نشر ما تنشره بعض الصحف والمجلات العربية.

وهنا.. وعند الحديث عن هذه الصحيفة، يجب التأكيد على حقيقة هامة ومعروفة، وهي أن صاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ المرحوم عبد الله عبد الوهاب نعمان، كان شخصا نادرا متعدد المواهب والإمكانات

الذاتية، فهو أديب ذو اطلاع وثقافة واسعة في التراث بقدر ثقافته المعاصرة، وهو شاعر مبدع خاصة في شعر الغناء، وفنان فذ في فن الغناء وتأليف الألحان، وهو سياسي بارز وكاتب سياسي وصحافي ساخر رائد. إلى غير هذه من الإمكانات.

ومن ثم.. فإن صحيفة «الفضول» ما كان لها أن تصدر أو أن تكون كما كانت، لو لم يكن محررها بهذا المستوى الذي عبرت عنه. ويكفي أنه من خلال صحيفته هذه، استطاع أن يقيم معارضة في فترة حظر صحف للمعارضة، وأن يوصل صوته إلى الناس على مختلف فئاتهم وأن يحقق ما يرضى عنه دون أن يثير غضب المعنيين.

وبقدر اختلاف الدارسين على توقف معظم صحف الفترة ذاتها وما تلاها، وخاصة السياسية.. اختلفوا حول تحديد الأسباب الحقيقية وراء توقف «الفضول»، ورغم تعدد الأسباب والروايات ورواتها، إلا أن من بينها سببين يبدوان أقرب إلى الموضوعية والصحة:

أحدهما: ما ذكره د/ محمد عبد الملك المتوكل [صفحة ٦٠] من تأكيد الأستاذ أحمد نعمان له، بأن «توقفها كان جزءا من محاولة رجال المعارضة، استرضاء الإمام في هذه المرحلة ليطلق سراح رجال المعارضة المعتقلين.(والآخر) يضاف إلى ذلك المشاكل المالية التي واجهها عبد الله عبد الوهاب».

الجداول

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١	نشرة يمن	صنعاء	١٨٧٢	الأتراك	أول نشرة يمنية مطبوعة
٢	صحيفة صنعاء	صنعاء	١٨٧٨		أول صحيفة ظهرت في اليمن على شكل نشرة باللغة العربية
٣	يمن سالنامه سي (الحوليات اليمنية)	صنعاء	١٨٨١		أول مطبوع سنوي في الولاية
٤	الداوي	صنعاء	١٩٥٠	القاضي يحيى أحمد العمري	مخطوطة ساخرة معارضة
٥	الهدار	صنعاء	١٩٥٠		مخطوطة ساخرة معارضة
٦	مجلة الحكمة اليمانية	صنعاء	١٩٣٨	احمد عبد الوهاب الوريث	أول مجلة في شمال اليمن
٧	البريد الأدبي	تعز	١٩٤٣	مجموعة أدباء	معارضة
٨	أنين الشباب	تعز	١٩٤٧	مجموعة من الشباب	معارضة
٩	الندوة	سجن حجة	١٩٥١	رجال الإصلاح من سجناء ٤٨	معارضة
١٠	السلوة	سجن حجة	١٩٥١	رجال الإصلاح من سجناء ٤٨	معارضة

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١١	صحيفة الإيمان	صنعاء	١٩٢٦	عبد الكريم مطهر	شهرية باسم نصف شهرية استمرت حتى ١٩٥٧ رسمية
١٢	صحيفة النصر	تعز	١٩٥٠	محمد أحمد موسى وطلعت الغصين	رسمية باسم الحكم الإمامي
١٣	الطليعة	تعز	١٩٥٩	عبد الله با ذيب	

المحور الثاني
الصحافة في المهجر ١٩٠٦ - ١٩٤٠

نشير في البداية، إلى أن الصحافة اليمنية في المهجر، لم تخضع ظهورا وعددا وتعددا، لعدد البلدان والمناطق التي هاجر إليها اليمنيون منذ مطلع القرن العشرين بخاصة وحتى الآن، ولا لكثافة وأهداف الهجرات والمهاجرين اليمنيين، ولكنها ربما خضعت في حدود ضيقة، لنوع المهاجرين مرتبطا بطبيعة أو واقع البلدان التي اتجهوا إليها وعاشوا فيها وطبيعة المرحلة التاريخية. وتبعا لهذا، نجد أن الصحافة اليمنية في المهجر، تركزت بصفة خاصة، في منطقة شرق آسيا. وبصفة أخص، في إندونيسيا.. جاوا وسورابايا.. بالدرجة الأولى، تليها سنغافورة.وبعدهما، ماليزيا بنسبة ضئيلة. وكان ما ظهر من الصحافة المهجرية في المهاجر الأخرى، قليلا ونادرا، مثل «السلام» في كارديف ببريطانيا العام ١٩٤٨، و«صوت اليمن» في مرحلة ظهورها الثانية بالقاهرة العام ١٩٥٥، و«الصداقة» في القاهرة أيضا العام ١٩٤٠. و«الرواد» في لندن ببريطانيا

العام ١٩٦٢، وصحف ومجلات ونشرات أخرى، تظهر في المهجر بين فترة وأخرى، دون أن تتوقف حتى الآن.

وتبعا لما سلف، نتناول صحافة هذا المحور، طبقا للترتيب الزمني المشار إليه سلفا، مع الأخذ في الإعتبار لجانبين. الأول: العرض والمناقشة لنماذج منها، والثاني: الجدولة والتوثيق، في أطر المناطق السالفة. إن صحافة المهجر من حيث نسبة كثافتها في البلدان السالف ذكرها، يضع في المقدمة، إندونيسيا فسنغافورة فبقية المناطق، إذ بلغ عدد المطبوعات الصحافية اليمنية التي ظهرت في المهجر عشرات الصحف والمجلات والنشرات خلال فترة أربعين عاما تقريبا، تمتد ما بين ١٩٠٠ ـ ١٩٤٠. وننبه هنا، إلى نقطة ذات أهمية غير عادية في هذا المحور وهذا السياق، وهي أن المطبوعات الصحافية في المهجر، تكاد تنحصر فترة ظهورها وصدورها واستمرارها، في السنوات الخمسين الواقعة بين ١٩٠٦ ـ ١٩٥٦، بل إن حوالي ٩٠ ٪ منها، لم يتجاوز نهاية الثلاثينات، تبعا لعوامل يبدو أبرزها متمثلا في انحسار الهجرة اليمنية إلى هذه المناطق، منذ بداية الأربعينات. وهذه بالمناسبة، هي بداية مرحلة تعدد وانتشار وتطور الصحافة، في جنوب الوطن، وفي (العاصمة الاقتصادية) عدن بالذات، كما سيأتي. وهذا بالنسبة لصحافة المهجر، ما فرض تناولها بالعرض والتوثيق في هذا المحور، كاملة نظرا إلى أن ما سوف تتضمنه المرحلة الثانية منها، لا يتطلب عدد مطبوعاته أن يفصل ويؤطر ضمن مرحلة أخرى. وهنا نتناول من مجموعها بالعرض والمناقشة ما يلي:

مجلة «الأمام»

مجلة أدبية دينية أسبوعية.أصدرها في سنغافورة، محمد بن عقيل ابن يحيى، صدر العدد الأول منها في الأول من جمادى الثانية ١٣٢٤هـ الموافق ١٩٠٦. اهتمت بنشر المقالات الدينية والتاريخية والأدبية، أما

الأخبار وأغلبها اجتماعية فقد كانت محدودة. كان توزيعها محدودا في نطاق سنغافورة وإندونيسيا على الجالية العربية والإسلامية. [د/الزين ص١٦٥]

وتتفق المراجع المتاحة، على أنها كانت «أول صحيفة عربية (يقصد أول مطبوعة صحافية) يصدرها واحد من كبار علماء المهجر آنذاك». كما يلتقي بعض المصادر على تسميتها «صحيفة»، وأنها استمرت في الصدور إلى شهر ذي الحجة ١٣٢٦ هـ (كانون الأول ديسمبر) ١٩٠٨. وعلى ورود خطأ ربما كان مطبعيا في كتابي د/الزين وعلوي طاهر، في تحديد تاريخ توقفها «١٣٢٠ هـ» أي ١٣٢٦ هـ.

ومن ثم.. يمكن اعتبار «الأمام» ثم صحيفة «الإصلاح» التالية لها، في طليعة المطبوعات الصحافية اليمنية الرائدة في المهجر خصوصا، نظرا لصدور كلتيهما في وقت مبكر من القرن العشرين، ثم ما يترتب على هذه الريادة من دلالات ومؤشرات ثقافية واجتماعية ووطنية تعكس في مجموعها، مستوى راقيا نسبيا من الوعي والثقافة والنظرة المتحضرة والحديثة إلى الصحافة ووظائفها وأهدافها وأهمية اتخاذها وسيلة للتوعية ونشر الثقافة والتعبير عن مجتمع اليمنيين في المهجر.

صحيفة «الإصلاح»

هذه الصحيفة المهجرية، أسبوعية أدبية صدر العدد الأول منها في سنغافورة بتاريخ الأول من شوال ١٣٢٦ هـ - تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٠٨. أصدرها محمد بن عقيل بن يحيى وكرامة بلدوم.وكانت امتدادا لمجلة «الأمام» التي صدرت عام ١٩٠٦ وتوقفت عام ١٩٠٨ بسنغافورة، «واتخذت نهجها وأسلوبها واهتمت بمعالجة القضايا الدينية والتاريخية إلى جانب إهتمامها بشؤون المهاجرين ومعالجة قضاياهم وإبراز جوانب من نشاطهم». [علوي ص١٩٠] إلا أن اهتمامها بالجانب الخبري كان

قليلا وخاصة أخبار العالم الإسلامي وأخبار المهجر. «وكان لهذه الصحيفة ولما تنشره نوع من الإشعاع الفكري بين الأوساط في ذلك الوقت في سنغافورة وإندونيسيا. واستمرت في الصدور إلى ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٨ هـ الموافق ١٩١٠، أي بعد عامين من النشاط الدؤوب بالرغم مما لاقته من الصعوبات المختلفة» [د/الزين ١٦٥]

صحيفة «الإقبال»

هذه الصحيفة الصادرة في العام ١٩١٧، من الصحف الصادرة عن المهاجرين اليمنيين من حضرموت.أصدرها الشيخ محمد سالم بارجاء وتوقفت سريعا. [د/سيف ص١٧٠].

صحيفة «البشير»

أصدرها محمد بن هاشم.وتوقفت سريعا قبل عام ١٩٣٠ حسب دراسة د/ سيف علي مقبل.وذكر دون أن يذكر أية تفاصيل أخرى عبد الرحمن خبارة أنها صدرت أسبوعية العام ١٣٣٢ هـ في بيناو بإندونيسيا، كما ذكر علوي عبد الله طاهر أنها صدرت في عام ١٩٢٠.

صحيفة «حضرموت»

أصدرها العام ١٩٢٠. السيد عيدروس عمر المشهور في المهجر بإندونيسيا وشارك بالكتابة فيها العديد من أمثال السيد محمد بن هاشم،وتضمنت مقالات أدبية وصحفية ولغوية،وتوقفت بعد عشر سنوات.وهنا يمكن اعتبار هذه الصحيفة، امتداداً لنشرة «حضرموت».لأسباب عدة منها:

أولا : التقاء الإثنتين في التسمية بـ «حضرموت» وفي هذا دلالات لا تتوقف عند التسمية، وإنما تتجاوزها إلى معان أكبر وأكثر، منها:

١ ـ ريادة الحضارم كما هو معروف عنهم في مهاجرهم، في الإهتمام بالعلم والثقافة وأسباب الحضارة الفكرية بالذات، فكانوا في سنوات مبكرة من هذا القرن كما كانوا في قرون سالفة..دعاة إلى الدين والتفقه فيه على نطاق واسع يحدد أبرز أمثلة في الأثر الكبير لهم بين مجتمعات وبلدان شرق أسيا، إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وغيرها، عبر «الحوزات» و«المرابط» والحلقات التي أسسوها لتعليم الفقه والفكر الإسلامي.

٢ ـ أن هجراتهم لم تكن فقط «لطلب المعيشة» بل كانت امتدادا في مضمونها لهجرات اليمنيين في صدر الإسلام. وبقدر اهتمامهم بنشر الإسلام اهتموا بالثقافة في البلدان التي هاجروا إليها، ومن ثم شكلوا في مهاجرهم جمعيات ذات أهداف متحضرة، يكثر في أسمائها كلمات «الأخوة» و«التعاون» و«الحق» و«العدل» فكان إصدارهم للصحف والمجلات، منطلقا في معظمه من هذه الجمعيات نحو الأهداف الحضارية.

٣ ـ حرصهم الشديد على التمسك بالانتماء الوطني إلى الوطن الأم اليمن وإطلاق «حضرموت» اسما وصفة لأكثر من صحيفة دليل صادق على هذا التمسك بالانتماء.

ثانيا : أن كلتا الصحيفتين تأثرت بالمهجر، وتظل كلتاهما يمنية حتى وإن صدرت في المهجر كما هو حال هذه الصحيفة وغيرها لأنها يمنية في كل مقوماتها وصفاتها باستثناء المكان الذي لا يغير من جنسيتها شيئا كما هو حال المهاجرين أنفسهم اليوم.

ثالثا : أن هذه الصحيفة تأتي الثانية تقريبا بعد سابقتها في تسلسل البدايات الصحافية في اليمن.

جاء في مصادر أخرى، اختلاف طفيف في المعلومات عنها بأنها.

«صحيفة أسبوعية اجتماعية ظهر العدد الأول منها في ٦يناير ١٩٢٤ (وليس ١٩٢٠) في سورابايا في إندونيسيا، أسسها عيدروس المشهور، رئيس تحريرها محمد بن هاشم. أما الاشتراك فيها فكان عشرة ريالات في السنة في إندونيسيا واثني عشر ريال ونصف (ريال) في الخارج، ويباع العدد منها (في سورابايا) بعشرة سنتات» [د/الزين ص١٨٤] وأنها كانت «تضم (تصدر في) ثماني صفحات». ذات قطع ٤٥ × ٣٠ سم. كانت مقالاتها تعالج الشؤون الأدبية والاجتماعية، على الرغم من أنها كانت تذكر في عنوانها أنها جريدة سياسية.

وتناول طاهر الناحية الفنية فيها فقال: «فإن إخراجها كان بسيطا لا تكلف فيه، وأسلوب المقالات فيها (كان) واضحا لا غموض فيه» وأبرز المصدر بعضا من مميزاتها، بأنها كما. «وصفها محمد أحمد الشاطري [تاريخ الصحافة في حضرموت] بقوله: جريدة «حضرموت» هي الصحيفة الحضرمية الفذة التي برهنت بحق في ذلك العهد على كفاءة الإنسان اليمني واستعداده للتفوق في الميدان الأدبي والصحافي [ص١٠٧]». وأن أكثر الفضل في ذلك «يعود إلى الأستاذ محمد بن هاشم الذي تتميز مقالاته بالبلاغة والسحر الحلال حتى أن كثيرا من المصريين والسوريين اشتركوا فيها لإعجابهم بها..». وقد طال عمر هذه الصحيفة أكثر من أي صحيفة يمنية في المهجر، «إذ توقفت بعد عشر سنوات من صدورها أو ما يقرب من ذلك أي في حوالي عام ١٩٣٥..» [علوي ١٩٤].

مجلة «الرابطة»

هناك رابطتان أو مطبوعتان كلتاهما تحمل اسم «الرابطة» إحداهما سياسية صدرت عن ما سمي «رابطة أبناء الجنوب» وسيأتي الحديث عنها ضمن صحافة ما بعد الوحدة بعون الله تعالى.

والثانية مجلة «الرابطة» موضوع الحديث هذا، فقد أصدرها هاشم بن محمد الحبشي وحسين بن علوي بن شهاب في الهجر في جاوه

بإندونيسيا حيث يوجد أكبر تجمع للحضارم من المهاجرين اليمنيين في إندونيسيا، في الأول من يناير ١٩٢٩، «مجلة شهرية إسلامية جامعة»، رئيس تحريرها أحمد بن عبد الله السقاف، وهي لسان حال «الرابطة العلوية» في إندونيسيا وشرق آسيا. جاء العدد الأول «بإخراج جيد وكذا طباعتها وورقها، وصدرت بحجم صغير وبصفحات تصل إلى ٤٤صفحة» من القطع الصغير مقاس ٢٤ × ١٦ سم: كانت موضوعاتها دينية في معظمها، شارك في كتابة مقالاتها وفتاواها الفقهية مجموعة «من كبار العلماء اليمنيين حينذاك في المهجر». وكما وصف بعض الباحثين صحيفة « الذكرى» من حيث موضوعاتها، وصف هذه المجلة بـ «التزمت» إذ «كان طابعها دينيا متزمتا» «وقد بلغ تزمتها حدا جعلها ترفض استعمال التاريخ الميلادي وتعترض على فقيه الديار المصرية الذي كان يؤرخ بالتاريخ الميلادي».

اتسمت في الاتجاه والمضمون ككثير من مثيلاتها المعاصرة لها، بالطابع الديني والنهج الإصلاحي وحث الناس على البر وإنشاء المشاريع الخيرية العامة، ومن ثم حصلت على كثير من التبرعات «وتمكنت من بناء بعض المشاريع الخيرية في كثير من مدن شرق آسيا وفي حضرموت» «ومن الناحية الفكرية، تعتبر المجلة علوية المذهب متعصبة كثيرا لآل بيت النبي ومتشيعة لهم، وقد وقفت بصلابة ضد القاديانية والباطنية والأحمدية وغيرها من الفرق الإسلامية الأخرى» وكانت واسعة الانتشار «تربطها صلات وثيقة بعلماء المسلمين في مختلف الأقطار العربية والإسلامية..».

إلا أن مصدرا آخر يقول عن «الرابطة» بأنها «لم تكن في متناول الجميع وظل انتشارها محدودا نظرا إلى أنها كانت تخاطب فئة معينة من جمهور المتعلمين والمثقفين ورجال الدين في المهجر في سنغافورة وحضرموت» بينما وصفت مادتها الصحافية، بأنها «تركز أساسا على

البحوث والدراسات الدينية والتاريخية واللغوية (. .) أما أسلوبها فقد كان رفيعا من الناحية اللغوية والمحتوى وهذا ما يوضح أن محرري «الرابطة» كانوا على مستوى عال من الثقافة الواسعة».

وفي الشكل والإخراج الفني، كانت «الرابطة» في مستوى جيد نسبيا، وكذا في ما يتعلق بالطباعة ونوع الورق «فحروفها بارزة وأوراقها بيضاء مصقولة». وكان من مميزاتها في هذا الجانب، أنها تتبع «النظام التسلسلي في ترتيب الصفحات» وتسمي على كل عدد من أعدادها جزءا. «وكل جزء يتألف من ٤٢ صفحة ويبدأ الجزء الثاني من الصفحة ٤٣. وتضم ثلاثة أو أربعة أو خمسة أجزاء في مجلد».

استمرت «الرابطة» في الصدور حوالي خمس سنوات وتوقفت في العام ١٩٣٤ تقريبا.

صحيفة «العرب»

«صحيفة عربية أسبوعية جامعة»، شعارها: «إذا ذل العرب ذل الإسلام»، هذا التعريف والشعار مكتوبان تحت اسمها، وعن يسار الاسم مستطيل عمودي مكتوب فيه:

- «قيمة الاشتراك لسنة في الداخل: ستة ريالات، لسنة في الخارج: سبعة ريالات، لنصف سنة في الداخل: ثلاثة ريالات ونصف، لنصف سنة في الخارج: أربعة ريالات»، وعلى المستطيل المقابل:

- «صاحب امتياز الجريدة: السيد أحمد بن عبدالله العلوي، تكون المراسلات إلى إدارة «العرب» ١١٨ ستسل ستريت ـ سنغافورة».

ظهر أول عدد منها في ديسمبر ١٩٣١ [د/الزين ص١٦٩] وكان مالكها حسين بن علي السقاف، ورئيس تحريرها أحمد عمر بافقيه العلوي، صدرت في ٨ صفحات وتطبع ٣ آلاف نسخة، وكانت توزع في

المهجر، وتصل منها أعداد إلى حضرموت وعدن والسعودية، وكان لها مراسلون متطوعون في القاهرة وعدن وحضرموت. وتطبع في مطابع «أشبانيك فريش في سنغافورة». وتميزت بإخراجها وعرضها للأحداث وأسلوبها الممتاز. وكانت مصادر تمويلها ذاتية تقريبا، من الإشتراكات والإعلانات من سنغافورة وخارجها «وقد ظهرت لمدة أربع سنوات ثم غيرت اسمها لتصبح صحيفة «السلام»».

مناقشة:

هذه الصحيفة من أشهر مطبوعات الصحافة اليمنية الحضرمية في المهجر. وفي إطار المشكلة العامة لصحافة المهجر، وهي ندرة التوثيق الكامل لها معلومات ومطبوعات، يحدث القصور والنقص والخلط في مراجعها المتوفرة، وسأحاول مناقشة هذه المشكلة وآثارها في المكان المناسب وبصفة عامة. والمهم هنا، ما يتعلق بهذه الصحيفة، حيث ظهرت مفارقات وتناقضات في الجوانب الخاصة بتوثيقها لدى بعض المراجع. أذكر أبرزها هنا، في ثلاث ملحوظات:

الأولى: حدد البعض تاريخ صدورها في ١٩٢٥، بينما يبدو الأقرب إلى الصحة ما حدده د/ الزين وعلوي طاهر من أنها صدرت في ديسمبر ١٩٣١، (في ثمان صفحات من القطع الكبير ٢٩ × ٢٨سم). يؤكد هذا ما جاء في أحد أعداد الصحيفة الذي تضمن المصدر السالف صورة لصفحته الأولى، وهو العدد (١٠٣) - ديسمبر ١٩٣٣، السنة الثالثة، وهذا بصرف النظر عن مصدر ثالث أشار مؤلفه (الباحث: عبدالرحمن خبارة) حول هذه النقطة، إلى معلومتين سريعتين.

أولاهما: جاءت ضمن تعريفه برئيس تحرير «العرب» أحمد عمر بافقيه: بأنه من مواليد الهند عام ١٩٢٠، ودرس في تريم بحضرموت

ثم سافر إلى سنغافورة حيث أصبح رئيس تحرير صحيفة «العرب» هناك.

وثانيتهما: جاءت في معرض إيراده لعدد من الصحف والمجلات الصادرة في حضرموت «والمهجر الحضرمي في إندونيسيا وسنغافورة»، من الصحف التي لم تدم طويلاً، ومنها صحيفة «السلام» الصادرة سنة ١٩٢٠، إلى آخر الفقرة. [ص ١٥٩].

ومن نظرة سريعة إلى هاتين المعلومتين، يتضح تناقضهما مع منطق التاريخ، من حيث استبعاد وربما استحالة التوثيق بين أن يكون بافقيه من مواليد ١٩٢٠، وأن يرأس صحيفة «العرب» أو يصدرها، عام ١٩٣١، وهو في الحادية عشرة من العمر، فضلاً عن أن يدير بعد «العرب» صحيفة «السلام» التي حدد المصدر صدورها في عام مولده ١٩٢٠م، ومن ثم فإن ما يمكن قبوله على الأقل، هو أن صحيفة «العرب» صدرت في ١٩٣١، وتلتها «السلام» في ١٩٣٦، كما جاء في المصدرين السالفين. [د/ الزين ـ ١٦٠ ـ ١٨٠].

الملحوظة الثانية: ومع اتفاق المصادر المتاحة على أن بافقيه رأس تحرير صحيفتي «العرب» ثم «السلام» فقد جاء في المصدر السالف عن صاحب صحيفة «العرب»، «وكان مالكها حسين بن علي السقاف»، كما سلف، بينما جاء في ترويسة العدد النموذج من الصحيفة الذي أورد المصدر صورته، [العدد ١٠٣ ديسمبر ١٩٣٣] «صاحب إمتياز الجريدة: السيد أحمد عبدالله العلوي». [ص ١٧٠] وهنا. . لا يجد الباحث بدا من الوقوف أمام هذه المفارقة، ومنها مثلاً: هل مالك الصحيفة هنا غير صاحب الإمتياز؟، وهو احتمال يصعب القبول به، فهل جاء السقاف في البداية ثم آلت ملكيتها إلى العلوي؟ وهذا تساؤل أو احتمال لا يتناسب مع حصافة المصدر، إذ لو كان هذا واردا لأورده وأثبته.

والملحوظة الثالثة: جاء في المصدر السالف: «صدرت العرب في ثمان صفحات»، وبعد هذه الجملة بحوالي ثلاثة أسطر: «(وكانت ذات قطع ٣٩ × ٢٨سم) تضم أربع صفحات»، وهذا التباين في تحديد حجم الصحيفة، يمكن أخذه على السهو أو الخطأ المطبعي، ليظل حجمها ٨ صفحات لا أربعاً.

ومع أن «العرب» آثرت أن تصنف نفسها بصفة «عربية أسبوعية جامعة» دون صفات أخرى، مثل «سياسية» أو «اجتماعية» أو «أدبية». . الخ، فإن فيها على الأقل بمقياس فترتها، ملامح ومؤشرات واضحة وكافية لأن تجعلها مؤهلة لكل هذه الصفات «سياسية اجتماعية أدبية»، من خلال اهتماماتها بالأحداث والتطورات العربية، وبما تنشره من مقالات وموضوعات في مجال الأدب والشعر.

كما أن هذه الإهتمامات العربية، لا تفسر أو تبرر للصحيفة هذه عروبة الاسم والصفة فقط، بل ترقى إلى ما يمكن وصفه بالاتجاه القومي، ولكن بالمفهوم العام لهذه الصفة، لا المفهوم التنظيمي لها، وبالصبغة الدينية العامة أيضاً. «وتميز أسلوبها باللغة العربية الفصحى المبسطة الخالية من التعبيرات الغامضة أو الألفاظ المبهمة» [علوي ص١٩١] واستمرت في الصدور أربع سنوات وتوقفت في حوالي العام ١٩٣٥، وحلت محلها جريدة «السلام».

مجلة «النهضة الحضرمية»

تدخل مجلة «النهضة الحضرمية» ضمن أقدم الصحف اليمنية في المهجر وفي إطار طبيعة وموضوعات قضايا المهجر، أصدرها في سنغافورة، طه السقاف في فبراير ١٩٣٢، ضمت ٣٢ صفحة من القطع المتوسط قياس ٣٠ × ٢٣ سم «مجلة شهرية أدبية تاريخية إصلاحية» [علوي ص١٩٣]

كانت مجلة أدبية دينية فكرية ذات مستوى راق وأسلوب جاد يكتب فيها علماء وأدباء ومثقفون بارزون من أبناء حضرموت بالذات ». توقفت في حوالي عام ١٩٣٤، ثم صدرت بدلا عنها (صحيفة) «صوت حضرموت». وكان ثمن العدد خمسين سنتا وقيمة الاشتراك السنوي خمسة ريالات في الداخل وست روبيات هولندية في جاوه» [د/الزين ص١٧٣] وكانت تنشر الصور في الموضوعات الخاصة بالأحداث الكبيرة. كما كان يحرر ويكتب فيها عدد من كبار المثقفين والعلماء اليمنيين في المهجر ». نذكر منهم رئيس التحرير وصلاح الحامد واحمد عمر بافقيه وعلي بن طه الحداد».

ترويسة المجلة

بحسب صورة الصفحة الأولى من العدد ١١ ـ ١٢ من المجلة [د/الزين ص١٧٤] يجدر تحديد معالمه الرئيسية في النقاط التالية:

- يقع اسم المجلة في وسط الترويسة بأعلى الصفحة، وتحته «مجلة أدبية تاريخية إصلاحية شهرية مصورة تصدر في آخر كل شهر عربي». وتحته ترجمته.
- ويتوسط الاسم. بروازان أو مربعان، في الأيمن منهما ضمن سبعة أسطر: «الإشتراكات (. . .) (ممسوح) ريالات في الداخل و٦ روبيات هولندية في جاوه و١٢ شلنا في سائر الأقطار، ويخفض لطلبة المدارس ٢٪ ويجب أن ترفق طلباتهم بتوقيع مدير المدرسة. ثمن هذا العدد (النسخة) ٥٠ سنتا».
- وفي الأيسر في سبعة أسطر: «ولتلاميذ المدارس ٤٥ سنتا. الوصولات يجب أن تكون مختومة بختم المحرر صاحب المجلة. الإعلانات: يتفق بشأنها مع الإدارة، لا تعاد الرسائل لأربابها نشرت أم لم تنشر».

ـ وتحت المربع الأيمن «صاحب الإمتياز والمحرر المسؤول: السيد طه السقاف العلوي».

ـ فشريط على عرض الصفحة فيه: «الحادي والثاني عشر (هكذا) رجب شعبان ١٣٥٢ ـ نوفمبر وديسمبر ١٩٣٣. السنة الأولى».

صحيفة «الشعب الحضرمي»

«جريدة وطنية جامعة تصدر في الشهر مرة مؤقتاً» بحسب العدد السابع الصادر في أول ربيع الثاني ١٣٥٢م الموافق ٢٣ يونيو ١٩٣٣م، وهي من صحف المهجر الحضرمية في سنغافورة.

وصفها د/ الزين بأنها «صحيفة قومية جدلية، ظهرت في أول الأمر نصف شهرية ولظروف مالية أصبحت تصدر كل شهر، شعارها: الوطن للجميع، مؤسسها ورئيس تحريرها، فرج طالب الحضرمي، صدر العدد الأول منها في سنغافورة (يناير ـ تقريباً) ١٩٣٣م، في قطع ٣٨ × ٢٨ سم وكانت تضم ثماني صفحات وتوزع في سنغافورة وإندونيسيا وتصل نسخ منها إلى حضرموت» [ص١٦٧]. هذه أبرز المعلومات التي تشكل بطاقتها، ومن خلال المصدر السالف، يمكن تلخيص صورتها العامة في الملامح الثلاثة التالية:

أولاً: الشكل:

١ ـ تشغل الترويسة الثلث الأعلى تقريباً من الصفحة الأولى بحسب العدد السابع السالف ذكره، في تصميم أنيق يبرز في وسط الترويسة، اسم الصحيفة، مخطوطاً على إكليشيه بخط نسخ في شكل دائرة يتداخل في الجزء العلوي الأيسر منه مع شعار الصحيفة «الوطن للجميع» وفوق الاسم بين قوسين في سطر مستقيم، الآية الكريمة ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ (وهي الآية ١١٣ من سورة هود) وتحت الاسم في شكل هلال يحيط بالاسم من

الأسفل، الآية الكريمة ﴿وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الآية ١١٣ من سورة الحجرات).

وتحت الآية، ثلاثة أسطر، أولها: اسم الصحيفة ثم عنوانها بالحروف اللاتينية ثم هوية أو صفة الصحيفة «جريدة وطنية جامعة تصدر في الشهر مرة مؤقتاً».

٢ ـ والجزء الأيمن من الترويسة، مربع صغير يقابله مربع مماثل في الجزء الأيسر، وكلاهما يقع مضمونه تحت عنوان «أمثال مختارة»، ولطرافة هذه الأمثال (ليس في المعنى المجرد لكل منها بل من حيث دلالاتها الضمنية وطريقة استخدامها وتوجيهها في إطار الأسلوب الصحفي)، نسجل هنا، محتوى كل من المربعين:

في الأيمن: «أمثال مختارة ـ
الصناعة في الكف أمان من الفقر
من اتكل على زاد غيره طال جوعه.
الحزم حفظ ما كلفت وترك ما كفيت
تقاربوا بالمودة ولا تتكلوا على القرابة.
شر الناس من لا يبالي بالإخاء. (أو كلمة مشابهة لأنها غير واضحة.)..».

وفي المربع الأيسر:
«أمثال مختارة:
الوحدة خير من مجالسة الدخلاء
من لم يكن ذئباً أكلته الذئاب
الصدق عز والكذب خضوع
من ترك الدخلاء المنافقين عاش حراً
المرء بصاحبه فلينظر من يصاحب». (وكلمة أخيرة غير واضحة).

٣ ـ وفوق المربع الأيمن في ستة أسطر هرمية الشكل: رقم العدد «العدد السابع» واسم رئيس تحريرها: وصاحبها ومديرها المسؤول، السيد فرج بن طالب الحضرمي، ثم اسمه وعبارة: عربية شهرية، بالإنجليزية، وفوق الأيسر، أيضاً في ستة أسطر هرمية: No. 7 «الإشتراك السنوي في الداخل: ريالين، في الخارج ثلاث روبية ونص (هكذا)، قيمة الاشتراك تدفع مقدماً،

ثمن العدد الواحد (النسخة) ١٠ سنت».

٤ ـ وداخل المستطيل الضيق الذي يمثل قاعدة الترويسة، ثلاثة نماذج من العبارات لا يخلو مجموعها من الطرافة.

الأول (من اليمين): «أول ربيع ثاني سنة ١٣٥٢هـ». ويليه في الوسط، بيت الشعر المشهور (علي باكثير).

«ولو ثقفت يوماً حضرمياً   لجاءك آية في النابغينا»

وفي آخر المستطيل عبارة: «من استلم هذا العدد يرسل اشتراكه».

ثانياً: المضمون:

في الجانب الأيسر من الصفحة الأولى لهذا العدد السابع، «الواردة صورتها في كتاب الدكتور الزين» [ص١٦٦] إعلان داخل برواز وبقية الصفحة، مقال بعنوان: «الحق أحق أن يتبع»، يأتي في سياق «جدلية» الصحيفة موجهاً ضد «فريق من العلويين» حول ما يمكن أن نطلق عليه «قضية التنافس على الزعامة الدينية والإجتماعية».

ويبدو أن الصحيفة كانت بعيدة عن السياسة والقضايا والمجالات الجادة والعلمية، بقدر إيغالها في الموضوعات والمسائل الإجتماعية والصراع بين الفرقاء وتنافسهم المستمر. ولعل اهتمامها بصفة عامة تركز

على الأخبار الاجتماعية والخلافات واللقاءات، في إطار أخبار حضرموت «وأغلبها أخبار أسعار المواد الغذائية وأخبار تجارية»، «وأخبار تحركات بعض السلاطين»، في تبويب غير مرتب حيث «نجد الشعر الشعبي تحت عنوان: الزوامل الطنانة، في الصفحة الأخيرة مختلطاً بالإعلانات وأخبار حضرموت». [نفس المصدر ص ١٦٨].

ثالثاً: الأسلوب:

وهو إلى حد ما أسلوب الصحافة الحضرمية في تلك الفترة، إلا أن هذه الصحيفة ربما تتميز بأسلوب ذي طابع ساخر وهجومي وهازل في وقت واحد، فكما كان رئيس تحريرها «هو الذي يوفر لها الجزء الأكبر من المقالات»، فإنه كان يستخدم «التعبيرات التي لا تتصل بأي سبب بالأسلوب الصحفي»، والقريبة من أسلوب الخطابة والمناظرات، إلى جانب الألفاظ العامية الدارجة.

كما تظهر «الهوية الحضرمية» إن صح التعبير، هي القضية الرئيسية لهذه الصحيفة وصاحبها، وهذا ما يبدو واضحاً في اسمها «الشعب الحضرمي»، ثم في عبارات من نوع «الأمة الحضرمية»، و«ليس حضرمياً قحاً». . الخ.

توقفت الصحيفة نتيجة لظروفها المالية بحسب المصدر السالف، دون أن يحدد تاريخ التوقف، وهذا ما لم نجده في المصادر المتاحة التي يضيف بعضها إلى ما سلف، أنها كانت تنشر بعض الأخبار العربية كما «كان إخراجها متخلفاً وتوزيعها محدوداً ومحصوراً على عدد قليل من المشتركين». [علوي ١٩٥]

صحيفة «السلام»:

هناك في الصحافة اليمنية الصادرة فيما قبل الثورة، أكثر من صحيفة بهذا الاسم، ومنها صحيفتان ومجلة بحسب ما توفر لدينا من

معلومات عن كل منها، أولى هذه الثلاث صحيفة «السلام» الصادرة في المهجر بسنغافورة، صدر العدد الأول منها في ١٢ أبريل ١٩٣٦، وألخص بطاقتها من أولى صفحات العدد الأول في الآتي:

أولاً: الترويسة:

وتشغل الربع الأعلى من الصفحة تقريباً، وفيها:

١ ـ اسم الصحيفة في وسط الترويسة، بخط نسخ مكبر وجميل مخطوط على إكليشيه يشغل ثلثي مساحة الترويسة تقريباً.

٢ ـ وتحت الاسم ضمن الإكليشية كما يبدو صفة الصحيفة: «صحيفة عربية جامعة» وتحتها بخط مصغر: «تصدر منتصف كل شهر عربي وآخره».

٣ ـ في جانبي الترويسة بروازان (مستطيلان صغيران):

أ ـ في الأيمن:

منها: في ستة أسطر:

(قيمة الاشتراك).

ـ لسنة ستة ريالات.

ـ لنصف ستة ثلاثة ريالات ونصف.

الإعلانات: يتفق عليها مع صاحب امتياز الجريدة.

ب ـ وفي الأيسر في خمسة أسطر:

ـ صاحب امتياز الجريدة: السيد أحمد عمر بافقيه العلوي.

ـ تكون المراسلات إلى: إدارة «السلام».

٦٤ آلي وال ستريت بسنغافورة.

ـ وفوق البرواز الأول، العنوان بالإنجليزية.

Aliwal Street Singapore

ـ وفوق البرواز الثاني: اسم الصحيفة: .Al-"SALAM Journal"

٤ ـ ويشكل قاعدة الترويسة، مستطيل ضيق بين خطين، مكتوب في داخله.

«العدد ١ يوم الاثنين ٣٠ محرم ١٣٥٦ ـ ١٢ أبريل ١٩٣٦م السنة الأولى».

ثانياً: مضمون الصفحة:

تقع الصفحة الأولى من أول أعداد «السلام» على أربعة أعمدة، معبأة بموضوع واحد يتضمن افتتاحية العدد، ويبدأ بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، ثم عنوان الموضوع «السلام عليكم»، وواضح من العنوان للافتتاحية أنها تتناول صحيفة «السلام» واسمها وأن السلام كما جاء في الافتتاحية يمثل غاية لها، إذ «أن في مقدمة ما تستخدمه وتعالجه السلم والسلام والوفاق خصوصاً بين قومنا الحضارم» وحددت الصحيفة أهدافها «في هذه الافتتاحية» بأهداف أربعة هي:

١ ـ خدمة الإسلام والمسلمين والثقافة العربية.

٢ ـ خدمة السلم والسلام والوفاق خصوصاً بين حضارم المهجر.

٣ ـ سد الفراغ العظيم لعدم وجود صحافة عربية، وهو أمر يطالب به العرب جميعهم في هذه البلاد.

٤ ـ الكتابة في هذه الصحيفة بروح قومية صرفة لا حزبية فيها.

ويظهر هنا، اهتمام الصحيفة بمسألة السلام والوفاق «خصوصاً بين حضارم المهجر» اهتماما غير عادي يثير بعض التساؤلات، التي قيل في تعليلها بأن الصحيفة اتخذت هذا الاسم «بعد أن سادت الأخوة بين

الفئتين المتخاصمتين من أبناء الجالية»، والتزمت «الصحيفة» السلام بخط واضح (. . .) وظهرت هذه الدعوة الجديدة (رسالة) إلى قرائها واضحة في المقال الرئيسي للعدد الأول الذي كتبه إبراهيم السقاف تحت عنوان: «السلام عليكم».

ثالثاً: شكل الصحيفة:

بصفة عامة ومن صورة الصفحة الأولى التي تضمنها كتاب الدكتور الزين يمكن القول بأن الصحيفة ظهرت طباعة في شكل جيد ومتقدم نظراً إلى الفترة التي ظهرت فيها. وبحسب المصدر السابق فقد «كانت تضم اثنتي عشرة صفحة ذات قطع ٣٩ × ٢٨ سم، وتطبع ثلاثة آلاف نسخة في المطبعة الإنجليزية الآسيوية ثم في مطابع سليمان مرعي بسنغافورة». وكان من أبرز كتابها، إبراهيم السقاف وصلاح علي الحداد وعبدالله بن يحيى العلوي وطه أبو بكر السقاف «وكان يشارك في تحريرها كتاب معروفون لهم منزلتهم الأدبية والفكرية في بلد المهجر وحضرموت». ويضيف الدكتور الزين أنها توقفت بعد ثلاث سنوات عند انفجار الحرب العالمية الثانية «ثم صدر منها ثلاثة أعداد ثم توقفت لظروف الحرب»، إضافة إلى صعوبات مالية «لأنها حاولت الإعتماد في دخلها على الإشتراك وقيمة التوزيع، أما الإعلانات التجارية فقد كانت قليلة جداً».

مجلة «المرشد»

مجلة «المرشد» من أقدم المطبوعات الصحافية المهاجرة، أصدرها نصف شهرية في سورابايا ـ جاوه بإندونيسيا، نخبة من الشباب اليمنيين، صدر العدد الأول منها في ١٩٣٨/٦/١، باللغتين العربية والإندونيسية في ١٨ صفحة من القطع المتوسط مقاس ٢٩ × ٢١ سم [علوي ص٢٠٤]

وبحسب طبيعة الحياة في المهجر وطبيعة المجلة ودورتها، ابتعدت

«المرشد» عن السياسة بقدر ما التصقت بالموضوعات الإجتماعية التي تعالج قضايا المغتربين إلى جانب المقالات الأدبية والثقافية والدينية. رغم ما أعطته من اهتمام «. بشؤون الوطن وقضاياه السياسية» وبنشر بعض الأخبار المقتبسة من الصحف العربية حول نضال المسلمين ضد الاستعمار «. ومواقف المسلمين من الصراع الدولي والحرب العالمية الثانية» [المصدر السالف ص٢٠٥]. كان إخراجها متواضعا مع اهتمام باللغة الفصحى والخلو من الأخطاء المطبعية ورصانة الأسلوب، لم يعرف تاريخ توقفها. إلا أنها حسب تقدير المصدر السالف، يمكن أن يكون توقفها في العام ١٩٤١، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي نتج عنها توقف كثير من الصحف والمجلات.

وفيما يتعلق بتصنيف الصفحات، أعطته «المرشد» اهتماما واضحا. ومن هذا مثلا، ما أورده د/ الزين [ص١٨٨] ويتلخص في أنها خصصت الصفحة الأولى لتحليل الوضع السياسي في حضرموت «دون أن تسرد الأحداث التي أدت إلى هذا الموقف» أو ذاك. وباقي الصفحات للشؤون الإسلامية ومنها مقالات تنشر في حلقات. مع تخصيص صفحة للأدب. «أما الأخبار الداخلية لبلاد المهجر فكانت نادرة».

نموذج من الواجهة

ويمكن قراءة واستقراء الملامح العامة لنموذج من مجلة «المرشد» يتمثل في أولى صفحات العدد (٣٠) منها أورد صورتها د/ الزين. والعدد صادر بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٨هـ الموافق ١٥ يوليو ١٩٣٤، ونلخص الملامح العامة لهذا النموذج في:

- اسم المجلة «المرشد» مكتوبا بخط رقعة في وسط الترويسة بأعلى الصفحة.

- يقع الاسم بين ملصقين، أولهما: في ثلاثة أسطر «يحررها نخبة من

الشباب ـ العنوان ـ صندوق البريد ـ ٨٠ سورابايا ـ جاوه». وفي ثانيهما في ٤ أسطر: «الاشتراك السنوي ـ ٣ روبيات داخل إندونيسيا ـ ٤ روبيات خارجها ـ الدفع مقدما».

ـ تحت الاسم: «مجلة اجتماعية أدبية نصف شهرية»

ـ وتقع الترويسة بعناصرها السالفة، على شريط يمتد بين خطين على عرض الصفحة، وفي داخله «العدد ٣٠ (. . . . .) ٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٨ ـ ١٥يولي(يوليو)١٩٣٩ (. . . .) السنة الثانية».

وتحت الترويسة صفحة مقسومة إلى عمودين، يملآنها بمقال غير مكتمل يبدو أنه افتتاحية العدد، تحت عنوان «مستشار حكومتي حضرموت. . في مهجر الحضارم». يجدر هنا، تسجيل مقتطفات منه. ففي بدايته:

ـ «منذ نحو سنتين اتخذت الحكومة القعيطية والكثيرية مستشارا هو المستر إنجرامس، بواسطة مساعي آل الكاف بتريم. وقد أشاعت الجرائد عن هذا الحدث إشاعات جمة ووجهت انتقادات أليمة نحو الحكومتين والأمة الحضرمية في الوطن التي قبلت بهذا دون تمنع».

ـ «وإن من أعظم أسباب استياء الأمة الحضرمية وحنق كتابها، وسائل الشدة التي استخدمت في إخضاع قبيلة آل جابر واحتلال شبوة وتدخل المستشار في كل شيء في حضرموت».

ـ «أضف إلى كل هذا أن المستشار إنجليزي والرأي العام العربي والإسلامي، هائج متأثر بالدعاية الكثيرة لقضية فلسطين المجاهدة، ضد خطط وأساليب حكومة [يبدو أن هنا جملة سقطت ربما تكون «الاحتلال»] معناه تهويد حضرموت وسلب حريتها واستقلالها. » [المصدر السالف].

صحيفة « الذكرى»

هي غير «الذكرى» الصادرة في عدن، رغم أن بعض الباحثين في صحافة عدن اكتفى بتوثيق الأولى والبعض الآخر من الباحثين في صحافة المهجر، اكتفى بهذه تبعا لمساحة البحث، وبعض ثالث ركز على الأولى بوصفها اشتهرت أكثر من تاليتها في الداخل خصوصا. ولعل هناك بعضا رابعا ولا نريد أن نجزم، تجاوز الأخيرة لجهل أو عدم اهتمام. وهذه الأسماء المكررة في الصحافة اليمنية كما في غيرها ولعلها في اليمن أكثر وأظهر، سببت للدارسين ومراكز التوثيق وما تزال، كثيرا من الخلط والتكرار والإهمال، خصوصا أن مراجعنا لم تصل بعد، إلى حد التصنيف والتوثيق والتحقيق الدقيق الذي يضمن عدم الوقوع في شيء من الخلط.

فمثلا . تناول علوي طاهر للأولى وعبد الله الزين للثانية، جاء تبعا لمساحة أو منطقة البحث لدى كل منهما. ومن ثم. . قال الأخير عن هذه «الذكرى» بأنها جريدة وطنية جامعة نصف شهرية مؤسسها ورئيس تحريرها، عبد الله بن عبد الرحمن الحبشي في سنغافورة سنة ١٣٥٩هـ ١٩٣٩م، في ثماني صفحات مقاس ٤٠ × ٢٨ سم. وكان الإشتراك السنوي، ٤ ريالات في «ملايا» وخمسة ريالات في سائر الأقطار. وفيما يتعلق باتجاهها وأغراضها. «من الصحف العربية الغيورة على مستقبل أبناء الجالية العربية في المهجر». وفي مضمونها اهتمت «بدراسة وعرض الموضوعات الإجتماعية بروح دينية وموضوعية» وكان أسلوب الأخبار فيها يتسم بطابع القصص. «وكان (أسلوبا) متواضعا لم تحقق تطوراً ملموسا فيه» وينقص إخراجها الفني التبويب الجذاب.

مجلة «السلام»:

لم نجد معلومات كافية عن هذه المجلة سوى ما أورده د/ الزين

رغم قلته فيما يتعلق بأبرز المعلومات فضلاً عن التفاصيل، إذ يتلخص ما أورده في الآتي:

جاءت مجلة «السلام» امتداداً لصحيفة «السلام» أصدرها أحمد عمر بافقيه «يعاونه في الإدارة أحمد بن عبدالله باشراحيل، وهي مجلة بحجم صغير ٢٦ × ١٨سم يضم كل عدد ٢٢ صفحة، كانت تصدر كل يوم اثنين من كل أسبوع، ثمن العدد (النسخة) ١٥ سنتاً، ولم يختلف مضمونها عما سبق»، «وقد توقفت عن الصدور بسبب الصعوبات المالية»، مثل سابقتها تقريباً.

ولم يذكر المصدر متى صدرت إلا أنه أورد صورة للعدد ٦٨ منها بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٠م، وأطلق عليه «العدد ١٥ من مجلة «السلام» الصادر في سنغافورة بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٣٥٨هـ ٥ فبراير ١٩٤٠»، وهذا يشير إلى أن المجلة صدرت في شهر أكتوبر ١٩٣٩ تقريباً، على أساس أن الرقم الثابت على العدد (٦٨) امتداد لأعداد الصحيفة والرقم الذي أورده د/ الزين خاص بالمجلة، لأن على العدد مكتوبا «السنة الثالثة»، كما أن على الغلاف «مكتوبا أنها صدرت العام ١٩٣٦، أي أن رئيس تحريرها وصاحب امتياز إصدارها، اعتبرها في اسمها وأرقام أعدادها وتأسيسها مطبوعة واحدة، وكل ما تغير هو تحويلها إلى مجلة، إضافة إلى بعض التغييرات في الشكل مثل: تصميم الغلاف وأن «شعارها: الوطن فوق الأحزاب»، بل أكثر من هذا أن على غلافها ضمن ترويسة الاسم عبارة، «الصحيفة (. . .) الوحيدة في ملايا تجوب أنحاء الهند الشرقية ويقرأها أبناء البلاد العربية»، أي أنها في رأي محررها صحيفة ـ مجلة، أو مجلة صحيفة، إن صح التعبير. كما أن المصدر السالف أكد أنها جاءت استمرارا للصحيفة.

يرجح ما سلف إلى حد ما، ما أورده علوي طاهر عنها في نهاية الحديث عن صحيفة «السلام» وأنها توقفت أثناء الحرب الثانية، «ثم

عادت للصدور على شكل مجلة صغيرة الحجم، مقاس ٢٦ × ١٨سم في ٢٢ صفحة» وأنها «لظروف مالية توقفت من جديد في حوالي عام ١٩٤١ تقريباً».

صحيفة «صوت حضرموت»

صحيفة أدبية جامعة، أصدرها في سنغافورة طه السقاف في مايو العام ١٩٤٦ في ست صفحات مقاس ٣٧ × ٢٧ سم. وبحسب المراجع، فقد كانت هذه الصحيفة محط اهتمام اليمنيين في عدن وحضرموت لما كانت تنشره من موضوعات تعالج فيها مختلف قضايا حضرموت. وكان لها مراسلون في عدن وحضرموت والسعودية تتابع من خلالهم أخبار الوطن وتتناول أحيانا الأخبار العربية. هذا إلى جانب اهتمامها بالموضوعات الإجتماعية وتميزها بنشر الصور التي كانت تطبع بواسطة الاكليشهات. وكذا ظهر الإهتمام بها فيما كانت تنشره من الإعلانات التجارية لتجار من عدن وحضرموت ما يؤكد انتشار مجاميع من أعدادها في اليمن. وبحسب المصدر السالف (علوي طاهر ص ١٩٤)، لم تستمر في الصدور اكثر من عام واحد إذ توقفت قرب نهاية عام من صدورها أي في ١٩٤٧.

الجداول

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١.	صحيفة الأمام	سنغافورة	١٩٠٦	محمد بن عقيل بن يحيى	
٢.	صحيفة الإصلاح	سنغافورة	١٩٠٨	محمد بن عقيل بن يحيى	
٣.	صحيفة الإقبال	إندونيسيا	١٩٢٧	الشيخ محمد سالم بارجاء	
٤.	صحيفة البشير	إندونيسيا	١٩٢٠	محمد بن هاشم	أسبوعية
٥.	صحيفة حضرموت	سورابايا	١٩٢٠	السيد عيدروس عمر المشهور	أدبيه ثقافية (مهجرية)
٦.	صحيفة الذكرى	سنغافورة	١٩٣٩	عبد الله عبد الرحمن الحبشي	
٧.	مجلة الرابطة	جاوة	١٩٢٩	احمد عبد الله السقاف	
٨.	صحيفة السلام	كارديف	١٩٤٨	الشيخ عبد الله علي الحكيمي	مهجرية ـ إسلامية ـ خط المعارضة
٩.	صحيفة السلام	سنغافورة	١٩٣٦	احمد عمر بافقيه	أسبوعية مستقلة
١٠.	صحيفة الشعب الحضرمي	سنغافورة	١٩٣٣	فرج طالب الحضرمي	
١١.	صحيفة العرب	سنغافورة	١٩٣١	احمد عمر بافقيه	
١٢.	م/ المرشد	إندونيسيا	١٩٣٨/٦/١	نخبة من الشباب	
١٣.	صحيفة النهضة الحضرمية	سنغافورة	١٩٣٢	طه السقاف	
١٤.	صوت حضرموت	سنغافورة	١٩٤٦	طه السقاف	
١٥ .	مجلة الأمل	المهجر	١٩١٧	الشيخ محفوظ عبده	شهرية

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١٦.	م/ السلام	سنغافورة	١٩٤٣	طه السقاف	
١٧.	الإرشاد	جاوه	١٩٢٠	حسن أبو علي النقه	
١٨.	الشفاء	إندونيسيا	١٩٢٠	عمر سليمان ناجي	مجلة نصف شهرية
١٩.	المدرسة	إندونيسيا	١٩٢٢	أبوبكر العطاس وعبد الله الخوجه	مجلة نصف شهرية
٢٠.	الدهناء	إندونيسيا	١٩٢٨	الجمعية التهذيبية	مجلة نصف شهرية
٢١.	المصباح	إندونيسيا	١/ ١٩٢٨	تلامذة مدرسة الإرشاد	مجلة نصف شهرية
٢٢.	القسطاس	إندونيسيا	١٩٢٣	عمر بن علي مكارم	صحيفة أسبوعية
٢٣.	الأحقاف	إندونيسيا	١٩٢٥	عمر هيبص	صحيفة أسبوعية
٢٤.	برهوت	إندونيسيا	١٩٢٩	محمد بن عقيل بن يحيى	صحيفة أسبوعية
٢٥.	بورة بدور	إندونيسيا	١٩٢٠	محمد الهاشمي	صحيفة أسبوعية
٢٦.	مرآة المحمدية	إندونيسيا	١٩٢٧	محمد علي قدس	صحيفة أسبوعية
٢٧.	مرآة الشروق	إندونيسيا	١٩٢٨	محمد علي قدس واحمد با خشوان	صحيفة أسبوعية
٢٨.	الوطن	سنغافورة	١٩١٠	محمد بن عبدالرحمن (حسين بن علوي شهاب) مديحج	صحيفة أسبوعية
٢٩.	الوفاق	إندونيسيا	١٩٢٣	محمد سعيد الفته	صحيفة أسبوعية
٣٠.	الرواد	لندن	١٩٦٢	الطلاب اليمنيون	مجلة فصلية
٣١.	الصداقة	القاهرة	١٩٤٠	عبد الغني الرافعي	
٣٢.	الهدى	سنغافورة	١٩٢١	عبد الواحد الجيلاني	
٣٣.	المهجر	إندونيسيا	١٣٤٦هـ	حسين بن احمد عقيل	شهرية باللغة الملاوية

المحور الثالث
الصحافة في جنوب الوطن ١٩١٧ ـ ١٩٤٠

أولا: مرحلة التعدد والانتشار

سبقت الإشارة، إلى أن الصحافة في جنوب الوطن، وفي مدينة عدن بالذات. . بدأت مرحلة تعددها وتطورها، منذ بداية الأربعينات من القرن الماضي خصوصا، وبالتالي، فإن ما يأتي ضمن هذا المحور في الفترة السابقة لهذا التاريخ، لا يكاد يتجاوز في نسبته إلى ما بعدها، ٢٠٪. إلا أنه يمثل «نصابا» لتصنيفه ضمن مرحلة البداية والتعدد هذه. ونعرض لمطبوعات هذه الفترة كالآتي:

نشرة «حضرموت»

صدرت في عام ١٩١٧، وهي عبارة عن نشرة أدبية خطية إخبارية أسبوعية، تمثل لسان حال «جمعية نشر الفضائل ـ جمعية الحق» أصدرها في مدينة تريم، شيخ بن عبد الرحمن بن هاشم السقاف، وشاركه في خطها وفي الكتابة فيها عدد من أعضاء الجمعية، ثم توقفت بعد أربعة أعداد فقط. [د/ سيف ص ٤٢]

ويمكن القول، بأن نشرة «حضرموت» هذه، تمثل أحد الملامح البارزة لبدايات الصحافة في اليمن، من جوانب ثلاثة:

أولها: تاريخ صدورها في ١٩١٧ وهذا يجعلها ضمن المطبوعات الصحافية الرائدة وفي إطار البدايات الأولى. بحسب ما هو متاح من المراجع على الرغم من أنها جاءت مخطوطة بعد صدور صحف مطبوعة، لكن اعتبارها بداية يمنية بدأت من الداخل، يحتفظ لها بالريادة التي تبرر ظهورها مخطوطة.

وثانيها: وكما سلف فإن نشرة «حضرموت» جاءت تطورا ثقافيا ووعيا صحافيا محليا يمنيا بصرف النظر عن كون هذا التطور بدأ في فكرته من المهجر في إندونيسيا بجزيرة جاوه. [د/ سيف ٤٣].

والثالث: أنها بدأت خطية (مخطوطة)، وهذا يؤكد مجيئها من الواقع المحلي والدوافع والأهداف الذاتية.

مجلة «عكاظ» ـ سيئون

مجلة شهرية أدبية مخطوطة جامعة، أصدرها في سيئون عام ١٩٢٥، علي بن أحمد بن عبدالله بن يحيى العلوي، اهتمت بالمقالات والموضوعات الدينية والأدبية، وتوزع في كل من سيئون وتريم، «وقد توقفت عن الصدور بعد بضعة أعداد»، [د/سيف ص٧١] وفيما قال هذا المصدر بأنها «صحيفة» أكدت المصادر الأخرى أنها مجلة، وهو الثابت والمتناسب مع دوريتها وحجمها وأنها «أدبية مخطوطة»، وهذا الاختلاف الذي لا يعدو كونه لفظياً على الأرجح، فإنه ليس الوحيد حول توثيق «عكاظ» بل هناك اختلاف بين بعض المصادر حول تاريخ صدورها واسم صاحبها. فالزميل خبارة يقول: «حررها الأديب السيد عبدالله بن أحمد بن يحيى» وأنها «تأسست سنة ١٩٢٩، واشترك في تحريرها والكتابة فيها العديد من الأدباء والشعراء في النادي الأدبي بسيئون (أي مجلس الطلبة) مثل الأدباء محمد بن شيخ المساوى، محمد بن عبيدالله السقاف، عمر محمد باكثير، عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف، علي أحمد باكثير، والعالم النحوي محمد بن أحمد بن يحيى وآخرون» [ص١٥٨]. ويلتقي باحث آخر هو سقاف علي الكاف، مع خبارة في اسم محررها «السيد عبدالله بن أحمد بن يحيى العلوي» ويختلف معه متفقاً مع د/سيف (علي مقبل) في تاريخ صدورها «في مطلع العقد الرابع من القرن الرابع عشر الهجري» [حضرموت عبر ١٤ قرنا ص٧٤ ـ سقاف علي الكاف]، ومطلع العقد الرابع هو ما بين ١٣٣٣هـ وهو تاريخ صدور صحيفة «حضرموت»

«ثم تعاقب على حضرموت عديد من الصحف والمجلات ومنها مجلة «عكاظ» ومن ثم، لا بد أن يكون المقصود بالعبارة، مطلع الأربعينيات، بحسب السياق التاريخي والموضوعي، بمعنى أن «عكاظ» صدرت في النصف الأول من العشرينات الميلادية (١٩٢٥)، ويعلل الباحث خبارة توقفها بأنه «نتيجة سفر محررها (. . . . .) إلى مصر والحجاز».

وأنبه هنا، إلى نقطتين:

أولاهما: أن القول بتأخر صدورها إلى ١٩٢٩، لا يغير شيئاً من كونها صدرت مخطوطة، لأن هناك صحفاً صدرت مخطوطة في العام ١٩٣٠ وفي سيئون صحيفة «التهذيب» مثال على هذا.

والثانية: ربما تلفت نظر القارئ، هذه الترجيحات بين اختلاف المصادر حول بعض المعلومات، ولكن السبب هو الاضطرار إلى الترجيحات نظراً إلى أن أياً من هذه المصادر حول مجلة «عكاظ» بالذات، لم يحدد مصادر معلوماته على الإطلاق، هذا هو السبب، و«إذا عرف السبب بطل العجب»!

صحيفة « التهذيب»

أصدرها في سيئون العام ١٩٣٠،صاحبها ورئيس تحريرها محمد حسن بارجاء،وهي صحيفة أدبية شهرية صدرت مخطوطة في البداية ثم مطبوعة، وأعاد فيما بعد الكاتب المسرحي الراحل علي أحمد باكثير إصدارها. ولم تستمر أكثر من عام واحد،وكان يغلب عليها الطابع الديني كغالبية الصحف والمجلات خلال هذه الفترة. ولكن باحثين يشيرون إلى أنها استمرت من ١٩٣٠ وحتى ١٩٦٦. وأنها صحيفة. «أسبوعية سياسية اهتمت بشؤون حضرموت». وكذا أنها «أصدرت عشرة أعداد بخط اليد حتى العام ١٩٣١». ثم طبعت بمصر في مجلدات. وهذا في مجمله يشير إلى أن باكثير أعاد إصدارها مطبوعة في مصر بعد ١٩٣١،يؤكد هذا أنه

هاجر إلى مصر وظل مقيما بها. ويلحظ المطلع نوعا من التداخل والغموض فيما جاء عن هذه المطبوعة الصحافية، نذكر منه ما أورده الزميل خبارة من تسجيل «التهذيب» على أساس أنه اسم لمطبوعتين صحافيتين مختلفتين:

فالأولى: «صحيفة مخطوطة أصدرها الأديب والكاتب علي أحمد باكثير»، صدر العدد الأول منها. «يوم الأحد غرة شعبان ١٣٤٩هـ ١٩٢٩»، في عشر صفحات وكانت تصدر بخط اليد ما بين ١٠ ـ ٢٥ نسخة.

والثانية: «مجلة دينية علمية أدبية أخلاقية شهرية». تأسست «يوم الأحد الأول من شعبان ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠» وصدرت بمدينة سيئون. إلى آخر ما أورده، بما يمكن تلخيصه في الآتي:

١ ـ أن الأولى (بحسب ترتيب إيرادهما) «صحيفة مخطوطة» أصدرها با كثير «بعد المؤتمر الإصلاحي الحضرمي بسنغافورة سنة ١٩٢٨». والثانية: «التهذيب: ١٩١٧ ـ ١٩٣١» مجلة دينية شهرية، أصدرها محمد حسن بارجاء «ويحررها المرحوم علي أحمد باكثير».

٢ ـ النص المقتبس عن افتتاحية العدد الأول من هذه المجلة، يبدأ بعبارة «هذه صحيفة التهذيب. . ».

٣ ـ وأن كلتيهما صدرت مخطوطة في مدينة سيئون في تاريخ واحد، هو يوم الأحد الأول من شعبان ١٣٤٩هـ، باستثناء أن هذا يصادف ١٩٢٩ في الأولى، ١٩٣٠ في الثانية.

ومع هذا يحسب لهذا الزميل، أن كتابه تضمن أكبر مساحة في حديثه عن هذه المطبوعة، مقارنة بالمصادر الأخرى المتاحة.

صحيفة «الإخاء»

صحيفة «الإخاء»، صدرت في تريم عام ١٩٣٨، بوصفها لسان حال

«جمعية الأخوة والمعاونة». بدأ صدورها كمخطوطة، ثم توفرت لها آلة طباعة يدوية واستمرت في الصدور فترة سنتين ثم توقفت عن الصدور لأسباب يبدو منها انعدام الورق أثناء الحرب العالمية الثانية [د/ سيف ص٥٥]، ولم نجد في المراجع مسؤولا عن تحريرها. وموضوعها كما يظهر اجتماعي ديني تعاوني، وبحسب الباحث علوي طاهر فإنها صدرت (أو ربما عاودت الصدور) في تريم عن الجمعية نفسها في العام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية. أشرف على تحريرها بعد عودتها للصدور أحمد بن زين بلفقيه [علوي ـ ص ١٧٢].

نشرة «الأخبار العدنية»

صدرت في عدن حوالي ١٩٣٩ وتخصصت في تغطية الأخبار الرسمية والتشريعات والتعيينات والأحداث الجارية في عدن والمحميات والتعليقات السياسية وأخبار من الوطن العربي ومقتطفات من أقوال الصحف [د/ سيف ص٣٢] ويبدو أنها نشرة يومية تصدرها سلطات الاحتلال وأنها صدرت ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ لأنها وردت ضمن نشرات هذه الفترة. ونشرت في بعض أعدادها أخبارا عن معارك العرب مع الصهاينة في فلسطين وأخبارا عن انقلاب ١٩٤٨ الذي أطاح بالإمام يحيى في صنعاء. وهذا يرجح أنها صدرت «بين أوائل الأربعينات ومنتصف الخمسينات». [علوي ص٦١] صدرت عن مكتب العلاقات العامة والنشر بعدن.

نشرة «صوت الجزيرة»:

صدرت في عدن العام ١٩٣٩ يومية سياسية أصدرتها سلطات الاحتلال البريطاني، واختصت بنشر أخبار الحلفاء وانتصاراتهم في الحرب الثانية.

«وهي أول نشرة باللغة العربية أصدرها مكتب النشر بعدن يومياً

(..) ثم تطورت وصارت تطبع طباعة حديثة في صفحتين» [علوي ص٥٩]

صحيفة «محمية عدن»

صحيفة أو نشرة بالأصح، صدرت في عدن مطلع العام ١٩٣٩، باللغتين العربية والإنجليزية. ويبدو من نوع وتعدد موضوعاتها بحسب مصادر توثيقها [د/سيف ص٣٠]، أنها كانت غير ملتزمة بأصل صحافي إضافة إلى شكلها وطباعتها. حيث كانت تصدر في شكل «ملزمة»، «في وريقات ملتصقة على غرار (نشرة) الوكالات» وتطبع بالآلة الكاتبة (الرونيو) «ويتضح من لغة النشرة أن القائمين على تحريرها ضباط بريطانيون، لكثرة الأخطاء اللغوية والإملائية فيها» بل وتتضح أمور كثيرة أخرى أحاول تركيزها في الملاحظات التالية:

الأولى : انه واضح من اسم الصحيفة أو النشرة هذه، مصدرها وأغراضها ومضامينها بصفة عامة. وهو أنها صادرة عن سلطات الإحتلال وأن المحررين والمشرفين والعاملين فيها، هم بريطانيون أو لابد أن يكونوا بريطانيين أو «متبرطنيين» إن صح التعبير والاشتقاق.

الثانية : أنها كانت تمثل في مجملها ومعظم ملامحها ومكوناتها، عملا رسميا إداريا في أحسن الأحوال، إذ أن الطابع الصحافي لا يكاد يظهر فيها. فمثلا ليس فيها إخراج أو تبويب ثابت ولا مصادر محددة متنوعة للأخبار ولا يبدو أنها ملتزمة بحجم معين أو دورة صدور منتظمة، كما أن نسبة موضوعاتها كثيرا ما تكون مجردة من الأسماء لكتاب معروفين أو مغمورين.

الثالثة : وفي إطار عام يشمل ضمنا، ما سلف. فإن بإمكان الدارس

أن يقول في تصنيفها بأنها: خليط. . خليط بما تحويه الكلمة من دلالة، فهي:

أولا : في حجمها وشكلها، تراوح بين النشرة والصحيفة والمجلة، فلا تظهر لها هوية محددة تساعد على تعريفها.

ثانيا : في مواعيد صدورها، ربما تكون إلى المجلة أقرب منها إلى النشرة أو الصحيفة، إذ أنها تبدو شهرية، بحسب ما يفهم من إشارة المصدر السالف إلى انه حصل على أحد أعدادها «. الصادر في عدن أول أغسطس ١٩٣٩، الجزء الرابع، عدد (٨)».

ثالثا : في مضمونها، وهو بحسب العدد المشار إليه، شمل أخبار التعيينات والترقيات وتحركات سلطات الإحتلال «. وأخبار قمع السلطات الاستعمارية للإنتفاضات في المحميات» وكذا «أخبار الموظفين السياسيين ورحلاتهم وتغطية لأخبار السلطان الفضلي والقتال الذي كان ينشب بين الحين والآخر، بين جنود الاحتلال وجنود الإمام» [المصدر السالف]

هذا نوع من مضامين هذه النشرة، وهو أخبار سريعة مركزة تتناسب مع نشرة يومية لا شهرية. وهناك نوع آخر مختلف عن سابقه، يتمثل في بعض المواد العلمية والبحوث، ومنه «قضايا طبية» وبحث «. عن مرض شديد في الذرة وعن حشرات القصب». ونوع ثالث، وهو الإعلان التجاري.

ولعل المهم من وجهة نظر كل من الباحث والمؤرخ، أن هذا العدد الذي احتوته دراسة د/ سيف علي مقبل، تضمن خبرا عن حدوث «. منازعات قبلية داخلية عدة، فيما بين قبائل اليمن وقبائل المحمية على حدود بيحان (هكذا كما أورده المصدر بنصه من العدد (٨) بين قوسين)

أعقبتها مقاتلات حديثة، وكانت نتيجة المراجعات (المفاوضات) مع صاحب الجلالة ملك اليمن (الإمام يحيى حميد الدين) في هذا الخصوص، صار حصول اتفاق (هكذا) فيما بين السيد إسماعيل المرواني (المروني) مندوب صاحب الجلالة ملك اليمن الخاص. والقبطن (القبطان) ب ـ دبليو ـ سينجر، السكرتير السياسي (ممثل سلطات الإحتلال)، ووصلوا إلى اتفاق اختياري على النقط الآتي بيانها. ». وهي أربع نقاط، وتتلخص في (أ ب ج د):

أ ـ تجميد الحال في منطقة النزاع كما هي، حتى يقدم ضابطا الحدود تقريرا «عن الأماكن التي احتلتها الجنود اليمانية حديثا». وأضع خطا تحت هذه العبارة.

ب ـ «هدنة لمدة سنة واحدة».

ج ـ «يكون فتح الطرقات التجارية (خلال الهدنة كما يبدو)».

د ـ «تجتهد حكومة عدن لإقناع قبيلة آل بلحارث البيحانية بأن يعودوا إلى العادة المعتادة في مادة تجارة الملح». توضح هذه النقطة كما يبدو، أن سبب النزاع هو تجارة الملح. وهو لاشك سبب آني يدخل ضمن السبب الرئيسي العام ممثلا في الإحتلال وأساليب سلطاته في تغليف أهدافهم لتمزيق الوطن والوقيعة بين أبنائه، بشتى الألوان والأغلفة والمبررات التي هي أبعد وأعمق من تجارة الملح وأكثر مرارة وحدة في الأفواه والعيون من الملح.

في الأخير تبدو هذه النشرة أو الصحيفة نموذجا مميزا مستقلا في نماذج هذه الفترة.

صحيفة «فتاة الجزيرة»

صحيفة أسبوعية سياسية جامعة بحسب مضمونها عموماً. وهي من

أشهر الصحف اليمنية التي صدرت في عدن خلال فترتها، وتتلخص بطاقتها في الآتي:

- صدر العدد الأول منها يوم الاثنين الأول من يناير عام ١٩٤٠ وظلت تصدر كل يوم أحد في ٨ صفحات.

- صاحبها ورئيس تحريرها: محمد علي إبراهيم لقمان، وبعد أن قامت «الجمعية العدنية» في أبريل ١٩٤٩، أصبحت «فتاة الجزيرة» لسان حالها وأصبح محمد علي لقمان رئيس تحرير الصحيفة.

- مدير التحرير: خالد علي لقمان.

- الاشتراك السنوي: عشر روبيات في الداخل و١٣ روبية في الخارج.

- ثمن النسخة: ٣ عانات (أنات).

- وهي «أول صحيفة رسمية لمواطن عدني فقد جاء الترخيص الحكومي المسجل بها (لها) تحت رقم - ١ - » [خبارة ٣٦].

١ - الملامح العامة:

نظرا لأهمية هذه الصحيفة نحاول تناولها في قسمين، الأول: يقتصر على العدد الأول منها في عرض مركز للشكل والمضمون قدر الإمكان. والثاني: تناولها في الإطار العام لأعدادها وأهدافها وآراء الدارسين لها.

القسم الأول

١ - العدد الأول:

يلحظ المطلع أن قضية الشكل وأصوله المهنية، لم تجد اهتماما يذكر في هذا العدد بصفحاته الثماني، وهذا يمكن تبريره بأن هذه القضية

لم تكن حين صدور هذه الصحيفة قد أصبحت قضية تذكر، ومن ثم جاءت صفحاتها من حيث وضع المضامين، أشبه بكتاب وكذا ما يتعلق بالتصنيف أو توظيف الصفحات إضافة إلى الإخراج والتبويب وتصميم العناوين، والمهم أن ملامح صورة العدد، تتمثل في الآتي تبعا لترتيب الصفحات:

١ ـ في الأولى بعد الاسم والتعريف والإشتراكات والناشر، مقال واحد على عمودين هما كل ما في الصفحة، في مضمون افتتاحية، يتحدث فيها المحرر عن حلمه في الماضي بإصدار الصحيفة وعن أهمية الصحافة.

٢ ـ وفي الثانية وهي كبقية الصفحات، مكونة من عمودين فقط تملآنها. فيها قصيدتان، الأولى بعنوان «أ لقمان. . سر.» تشيد كلتاهما بالصحيفة وصدورها وصاحبها، وكلتاهما جميلة، مطلع الأولى التي هي بتوقيع «فتى شمسان»:

تجلت فأدهشت الناظرين فلا غرو أن أصبحوا هائمين

ومطلع الأولى، وهي بقلم: علي محمد لقمان:

لا تعجبن إذا الصحافة أشرقت لك يا صحافة هيبة ووقار

٣ ـ وفي الثالثة بقية القصيدة الأخيرة. وعلى العمود الأيسر، رسالة لصاحب الصحيفة، «من الأستاذ الأصنج عبد الله: عزيزي الأستاذ لقمان المكرم. دعني أناجيك اليوم على صفحات «فتاة الجزيرة» الوطنية الإسلامية التي تظهر لأول مرة في تاريخ عدن» ثم راح يبارك بصدورها ويؤكد «أن عدن العربية في أمس الحاجة إلى صحيفة تعبر عن حاجة البلاد وتستنهض همم الشباب لرفع مستواهم الأدبي والإجتماعي. أليست عدن اليوم همزة الوصل بين الشرق والغرب؟.».

٤ ـ وفي الرابعة مقال على عموديها، بعنوان «فنلندا» يتناول كاتبه بالوقائع، ما حل بفلندا من محن ومعاناة نتيجة الاعتداءات الروسية عليها.

٥ ـ وعلى عمودي الخامسة، مقال بعنوان «العراق الحديث»، يتحدث عن وضع العراق المتدهور نتيجة الحرب العظمى وأن العراق بحضارته العريقة، قادر اليوم على بناء عراق حديث، والمقال بقلم: عبد الرحيم لقمان.

٦ ـ ومقال آخر في عمودي السادسة عن «الحرب والدول الديمقراطية»، لا يختلف عن سابقيه إلا بأنه يتحدث عن نتائج الحرب وجرائم الدول الكبرى وأسلحتها المتطورة التي جرّت على العالم الكثير من الدمار والقتل.

٧ ـ السابعة شبه خاصة بالحوادث والرياضة وأخبارها.

٨ ـ ويتصدر الثامنة عنوان واحد، هو «أهم الأخبار السياسية الأسبوعية».

القسم الثاني

٢ ـ وفي القسم الآخر يمكن الحديث عن هذه الصحيفة من عرض سريع ومنظور عام لأبرز المعلومات عنها وما يتعلق بالمعلومات أو ما توحي به وتشير إليه، في الأطر الرئيسية الثلاثة، الشكل والمضمون والإتجاه أو الأهداف.

١ ـ وفي جانب أو إطار الشكل، تتركز المؤشرات في نقاط ثلاث بصفة خاصة:

الأولى: أن إخراجها وما يدخل ضمنه من تبويب للموضوعات وترتيب لمواقعها وتصنيف لأنواعها، ظل شبه تلقائي أو عشوائي لا

تكاد لمساته تظهر عليها، ولعل انخفاض مستوى الصحيفة في هذا الجانب، يمكن اغتفاره بمبرر أنه في مرحلة البداية لهذه الصحيفة وأن مستوى الإخراج الصحافي حينها كان لا يزال قضية ثانوية وغير شائعة بحجمها الكامل في صحافة عدن، ولكن الذي قد يصعب اغتفاره، أن تستمر حالة الإخراج هذه في «فتاة الجزيرة» فترة غير قصيرة « ولكن بعد سبع سنوات من صدور الصحيفة تحسن أسلوب إخراجها وتبويبها وتم استحداث الأبواب الجديدة الثابتة فيها. » [د/ سيف ٣٨].

النقطة الثانية: وتتعلق بسابقتها في موضوع الإخراج، وهي تصنيف الموضوعات موزعة على الصفحات توزيعاً ثابتاً بحسب الأولويات والتناسب الموضوعي والترتيب المهني المعروف، سواء فيما يخص التعدد الشكلي للمادة في إطار المجال الواحد أو على مستوى التعدد النوعي للمضامين بحسب تعدد مجالاتها. أقصد بالأول مثلاً، تعدد الموضوعات في مجال الأخبار والتقارير والمقالات السياسية، وبالثاني، تعدد موضوع المجالات السياسية والإقتصادية. . . الخ، وفي هذا الجانب وهو التصنيف بالنسبة لـ «فتاة الجزيرة» «كانت الموضوعات تنشر بلا تنسيق، ففي الوقت الذي تجد فيه قصيدة في الصفحة الثانية، تجد قصائد أخرى في (الصفحة) الثالثة والخامسة وهكذا دواليك، واستمرت الحالة هكذا حتى العدد الثامن عشر» [خبارة ٣٨]

النقطة الثالثة: وتحسب لصالح الصحيفة في جوانب أساسية، منها أكليشيهات العناوين والصور، وانتشار الإعلان التجاري وتبني وإنشاء مطبعة باسمها «مطابع فتاة الجزيرة» التي طبعت الصحيفة من العدد (٣٧) وكانت تطبع في «المطبعة العربية».

٢ ـ المضمون:

تعتبر «فتاة الجزيرة» صحيفة سياسية من الأساس والبداية والهدف، ثم وهذا هو المهم، من مساحة السياسة في أعدادها بصفة عامة، بدءاً من الخبر وانتهاءً بالمقال، إذ كانت أطر وأساليب التقارير والتحليلات والتحقيق، لم تتبلور فيها أو في فترتها عموماً، وظهر اهتمامها التحريري بالسياسة واسعا تجاوز الداخل إلى الأخبار والموضوعات العربية والأجنبية «وبالذات عن الحرب العالمية الثانية، وتطرح هذه الموضوعات من وجه النظر البريطانية». إضافة إلى تنوع جيد في الموضوعات والمجالات الأخرى، شمل بصفة عامة، الأخبار والموضوعات الإجتماعية بالدرجة الأولى، ثم الأدبية والثقافية والإقتصادية والرياضية، مع ملاحظة اهتمامها بكثير من التفاصيل والأخبار المغرقة في المحلية، مثل أخبار المناسبات والحفلات وسافر شخص وعاد آخر، وكذا تحركات المسؤولين ولقاءاتهم والوفيات وما إليها، وتتناول في بعضها الأخبار في شمال الوطن.

٣ ـ الإتجاه:

لعل تحديد الإتجاه لصحيفة «فتاة الجزيرة» (أو غيرها) أكثر صعوبة من سابقيه، سواء لإتساعه لتعدد واختلاف الآراء أو لحساسيته نسبياً وحاجته أكثر إلى التأمل والدقة أو لأن هذا الكتاب كما أسلفت، يركز على الجوانب التوثيقية والمهنية والفنية بقدر حرصه على تجنب الصراعات والخلافات السياسية التي تتجاوز حدود العمل الصحافي قدر الإمكان. وفي هذا المحيط، أتناول هذا الجانب من خلال عناصر أو ملامح عامة ثلاثة:

أولها : معروف أن أول وأبرز مؤشر عام إلى اتجاه أو أهداف أية صحيفة وموضوعها العام، هو اسمها في غالب الحالات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن خلال اللفظ أو المعنى

أو الرمز أو المصطلح، والمباشر مثل «الإقتصاد» «الصحة» وغير المباشر ما يفهم من الاسم، مثل «أروى» صحيفة للمرأة و«العرب» قومية و«الطليعة» تقدمية، و«اللواء» إسلامية و«عكاظ» أدبية. . . الخ، بصرف النظر عن مدى تطابق الاسم مع المضمون من جميع الجوانب وفي كل الحالات. وبالتالي فإن «فتاة الجزيرة» اسم يوحي بأنها صحيفة للمرأة في منطقة الجزيرة، أو رمز لمدينة عدن أو الجمعية العدنية أو ما يدخل في إطار المفهوم التلقائي للاسم وعلاقته بما يعبر عنه، مثل ما يعبر أو يرمز اسم «بهية» لمصر و«الفيحاء» اسم لدمشق و«الجوهرة السوداء» لإفريقيا و«فتاة شمسان» للفتاة العدنية وإلى «فتاة غسان» قصة «لجرجي زيدان» وفتاة لقمان هذه.

والثاني: أن هدفها الأول الذي جاء في افتتاحية أول أعدادها، هو أن تكون «منبراً لشباب الجزيرة العربية وأدبائها»، وهي بدأت «كصحيفة لشباب الجزيرة العربية وأدبائها» كما يرى د/سيف علي مقبل [ص ٤٠]، ولكنها تحولت «إلى صحيفة مناطقية» وذلك «عندما صارت اللسان الناطق للجمعية العدنية»، وأورد المصدر مثالاً من «مقال كتبه حامد لقمان، بعنوان: عدنيتنا»، جاء فيه انتقاد الكاتب لما سماه باب عدن «المفتوح على مصراعيه للداخلين من سائر أجناس الأمم» وأن هذا سبب الإضطراب في حياة العدنيين «وجعلنا لا نعرف من نحن»، إلى أن قال الكاتب: «فإذا أقفل باب عدن وحددت الهجرة إلى هذا البلد الأمين، فربما كان باستطاعتنا أن نؤسس قوميتنا ونفاخر بعدنيتنا» (. . . . .) إذاً، فعدنيتنا. . » إلى آخر هذا المقال العجيب، ففي الوقت الذي يحدد فيه كاتبه «القومية» العدنية «في مصلحة عدن والشيخ عثمان والمعلا والتواهي،

التي بغير التفكير فيها «لن نستطيع أن نكون أمة لها كيان». يؤكد في ذات المقال «أن القومية لا تقوم إلا على توحيد الشعب واللغة والدين والتقاليد والروابط والوشائج العامة» [د/ سيف ص٤١ ـ «فتاة الجزيرة» العدد ٣٦٠].

والثالث: وفي هذا الاتجاه وإطاره العام، اعتبر الباحث علوي عبدالله طاهر، أن «فتاة الجزيرة» «تبنت خطاً سياسياً يدعو إلى الحكم الذاتي لسكان مستعمرة عدن»، وأكثر من هذا «كانت التعليقات والأخبار فيها توحي بأن عدن كيان قائم بذاته لا تربطه باليمن أو بقية إمارات الجنوب أية صلة سوى علاقة الجوار»، وأورد مثالاً على هذا «ما نشرته في عددها رقم (١٩٠) المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٣، من حديث لحسين بيومي، قال فيه: «زرت لأول مرة القطر الشقيق لحج. .».

ويرى الباحث فيما استخلصه من دراسته لـ «فتاة الجزيرة» أنها «تبنت هذا الاتجاه ودعت إليه في صدر صفحاتها وعمقته واستمرت أكثر من ربع قرن تدعو إليه وتروج له»، ورغم هذا، فإن هذا الباحث لم يغفل إيجابياتها في المضمون والأثر، و«دورها الرئيسي في إنعاش الحياة الثقافية في عموم اليمن. »، كما أنها «استطاعت أن تستنهض الحركة الأدبية، وتدفع بالحركة الثقافية اليمنية إلى الأمام لأنها نشرت أحسن الإنتاج الأدبي حينذاك شعراً ونثراً، كما كان لرئيس تحريرها محمد علي لقمان فضل إدخال بعض الأفكار الحديثة بالنسبة لعلاقة الرجل والمرأة وبعض من أفكار الثورة الفرنسية وشعارات العدالة والحرية والمساواة»، وكذا «من حيث الشكل والأسلوب الصحفي فقد تطورت تطوراً ملحوظاً. ». [الصحافة اليمنية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢ ـ ص ٦٧ ـ ٦٩ ـ ٧٠].

واستمرت «فتاة الجزيرة» في الصدور حتى قبيل الإستقلال ١٩٦٧ وفي مصدر سالف أنها توقفت بعد الإستقلال بيومين، أي ٢ ديسمبر

١٩٦٧، أي ٢٨ سنة (١٩٤٠ ـ ١٩٦٧). ولعلها أطول فترة لصحيفة يمنية صدرت قبل الثورة دون انقطاع، رغم أن «الإيمان» استمرت (في صنعاء) حوالي ٣٢ سنة إلا أنها انقطعت خلالها حوالي خمس سنوات.

ملاحظات عابرة:

يلحظ المستقرئ والباحث بالذات، في مجال الصحافة اليمنية عامة أموراً كثيرة جديرة بالاهتمام أولاً وبالتسجيل والمناقشة ثانياً، وهي أمور أو ملحوظات تبرز أثناء البحث وتتكرر تارة وتتداخل أخرى، أذكر منها هنا ثلاثاً خاصة بورقة «فتاة الجزيرة» من مجمل ما سلف من ناحية، ومن صحافة نفس الفترة في عدن من ناحية ثانية يفرضها السياق.

١ ـ ظهرت جملة أو مصطلح «القومية العدنية» في «فتاة الجزيرة» وصحف أخرى خلال هذه الفترة بلفظها أو بمعانيها ومراميها، بوصفها هدفاً صحافياً ومبدءاً سياسياً ودعوة إقليمية انعكست عن نزعات قائمة تبنتها وروجت لها مجموعات من فئات عدة ومن بعض الأحزاب، وأسست من أجل نشر الدعوة، أو ظهرت نتيجة لواقعها جمعية «عدن للعدنيين» وغيرها، ولكن التيار الأعظم للرأي العام في عدن بقيادة طلائعه المثقفة والسياسية الوطنية، وقفت ضد هذه الدعوة وقفة صريحة وأفشلتها وكشفت أخطاءها وأخطارها واستطاعت أن تسكت أصواتها النشاز وتنزل شخوصها من على المسرح، وجاءت الثورة وفي مقدمة أهدافها رفع راية الوحدة، فحاصرت هذه الدعوة وما شاكلها وساندها واجتثتها من جذورها، بصرف النظر عن آثارها التي يصعب محوها في فترة قصيرة، لأن مواجهتها في هذا الجانب تصبح قضية تربوية بكل مقوماتها التعليمية والثقافية والإجتماعية.

وركزت أبرز مصادر البحث في مجال الصحافة اليمنية، على هذه

القضية بالكشف والتفنيد والنقد كما سلف، ولكن الذي يمكن أن يؤخذ على هذا الجهد الوطني الكبير الذي قدمه الباحثون في بحوثهم ودراساتهم، أنه في معظمه مما أتيح لنا الاطلاع عليه حتى الآن، تعامل مع هذه الدعوة من خلال حجمها البارز على السطح وما ارتبط بها آنياً من أقلام وأفكار ونصوص وقنوات وأصوات، وبالتالي نعت الظاهرة وأصحابها بالإنعزالية والإنفصالية وتمزيق وحدة الوطن الواحد وتطبيق سياسة الإحتلال و. . . الخ.

وهي لا شك نعوت تنطبق على الدعوة ومن مثلها، إلا أن الذي أود الإشارة إليه، هو أن هناك عنصراً محورياً بالنسبة لهذه القضية، لم ينل ما يستحقه من البحث، وهو:

لماذا ظهرت هذه الدعوة وكيف؟ وما هي حقيقة خلفياتها ودوافعها السياسية والثقافية والإجتماعية؟ وما هو أثر الظروف والعوامل والتراكمات الموروثة والوافدة والمستجدة المعاصرة في ظهور الدعوة وما يتعلق بهذه المساحة ويتصل بها ويترتب عليها من آراء ورؤى وأبعاد وأهداف، لأن من المسلمات القول، بأن ظهور الدعوة لم يبدأ من اجتماع عقده في مايو ١٩٤٩ في عدن، (١٥٠) عدنيا سجلوا أنفسهم أعضاء مؤسسين للجمعية العدنية وأعلنوا دستورها ونظامها الأساسي، وتولت «فتاة الجزيرة» نشر التأسيس وتحولت إلى لسان حال الجمعية، بل إن القضية أعمق وأوسع وأبعد. هي لا شك، لا تخص الباحثين في مجال الصحافة وحدهم، لأنها قضية سياسية وطنية ثقافية اجتماعية، إلا أن الباحثين في مجال الصحافة يمكنهم الإسهام بدور فاعل عند الحديث عن هذه الظاهرة من خلال الحديث والتوثيق لصحف مثل «فتاة الجزيرة».

وهنا اعتقد أن بإمكان الباحث أو المطلع إذا ابتعد قدر الإمكان عن «حُمَّى الوطنية» ورفضها المطلق، وحاول الدخول في مناقشة موضوعية وهادئة. أن يلحظ في «العدنية» ودعاتها وخطاب الدعوة إليها

والدفاع عنها، أموراً جديرة بالتأمل، سجلت منها في منهج هذا الموضوع:

أولا : عدم انسجام هؤلاء الدعاة في دعوتهم، مع المنطق من ناحية ومع أنفسهم من ناحية أخرى، مما يشير إلى عدم اقتناعهم بما يقولون وما يدعون إليه، وأنهم (بعضهم) في فحوى خطابهم بل ومنطوقه ومفهومه، إلى التحدي أقرب منهم إلى التعبير عن الإحساس الصادق والرأي الثابت. فمثلا، عندما يرى كاتب مثل حامد لقمان، أن كون «العدنية» إطاراً قوميا، أمر مفروغ منه «فربما استطعنا أن نؤسس قوميتنا ونفاخر بعدنيتنا»، وأن كل عدني إذا لم يفكر في مصلحة عدن والشيخ عثمان والمعلا والتواهي، «لن نستطيع أن نكون أمة لها كيان»، ويؤكد ضمناً أن «القومية العدنية» تتوفر فيها شروط القومية التي «لا تقوم إلا على توحيد (يقصد: وحدة) الشعب واللغة والدين والتقاليد.». أقول عندما نجد كاتبا يقول مثل هذا الكلام [«فتاة الجزيرة» العدد ٣٦٠ د/ سيف] فإن أي قارئ لا يستطيع حمله على محمل الجد بل سيعتبره للوهلة الأولى، هازلا أو ساخرا، لو لم يكن ذلك إلا لأنه كلام يتناقض مع أبسط فهم لمعنى القومية، ولأنه يتناقض مع نفسه في تحديده لأولى مكونات القومية، ويغالط نفسه في انطباقه على «العدنية» انطباق حصر وقصر كما يقول اللغويون.

ثانيا : إن تبرير «العدنية» بالعمل لتطوير عدن وحمايتها، يظهر دليلا أو تبريرا ضدها أكثر منه لصالحها. لأنها تعني في جوهرها، عزل عدن وأبنائها عن غيرهم. يؤكد هذا أن الدعوة ارتبطت وتزامنت في علاقاتها وظروفها ودعاتها، بالدعوة إلى منع هجرة «الأجانب» إلى عدن. وكلمة الأجانب هنا حسب إطار

«القومية العدنية»، تعني أبناء المناطق الجنوبية الأخرى، فضلا عن شمال الوطن. [راجع علوي ص ٦٧].

ثالثا : وبالتالي، ربما أمكن التأمل في خلفيات هذه الدعوة، أن يطرح من عناصرها ومكونات دوافعها، تراكمات تاريخية شكلت منها ضغوطا وتحديات وتناقضات عانى منها العدنيون عبر العصور، في مواجهة نتائج الهجرات من الداخل والغزو من الخارج، وما جلبته من أنظمة وأعراف وممارسات قبلية ممقوتة وسلطات متسلطة مرفوضة، تتناقض مع عدن وبيئتها الدينية ومع شخصيتها المستقلة. وهذا في مجموعه كوّن في نفسية عدن والعدنيين (أو بعضهم) كراهة أو نفوراً من القادم إليها من الداخل أو الخارج، بوصفه من وجهة النظر هذه، مسؤولا عن معاناتها وتهديد أمنها وتشويه صورتها وابتزاز حقوقها.

وهذه الحال، قد لا يكون الإحساس بها مقصورا على عدن، بل ربما شمل معظم المدن اليمنية بشكل أو بآخر، وخاصة العاصمة صنعاء (القديمة بالذات)،ولعل أبرز الفوارق، أن عدن لم تخضع أو لم تتوفر فيها مثل صنعاء سلطة مركزية تجعل منها عاصمة ما حولها منذ فرض الإحتلال عليها (١٨٣٩) حتى إعلان الاستقلال (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧).

ومن ثم. . ألا يمكن أن تكون هذه التراكمات ضمن الخلفيات والدوافع والمقدمات الموضوعية لهذه الدعوة؟ الإجابة عن السؤال، تحتاج كما أسلفت، إلى كثير من الدراسة والبحث من مختلف الجوانب، وطرحها هنا لا يتجاوز مجرد الإشارة إلى أهمية هذه القضية.

أعتذر عن هذا الاستطراد الذي ربما جاء في غير موضعه رغم أهميته، لأعود إلى الملحوظات الخاصة بصحيفة «فتاة الجزيرة». ومن الطريف، أن بعض المراجع أثناء الحديث عن هذه الصحيفة، فضل

اسمها المختصر على ألسنة عامة الناس، في كلمة «الفتاة».

٢ ـ شعار الصحيفة، هو بيت من الشعر تحول إلى بيتين، واللطيف اتحادهما في المضمون أو المعنى، والعجيب اختلاف بعض المصادر في صيغة الشعار الشعري إلى بيتين يستقل كل منهما بصيغته وبحره وقافيته. فالمصدر الأول [علوي ٦٦] يقول «كان شعارها يتصدر الصفحة الأولى تحت اسم الجريدة مباشرة وهو:

شباب قنع لا خير فيهم   وبورك في الشباب الطامحين

وبقي هذا الشعار يتصدر الجريدة لعدة أشهر ثم اختفى». بينما يقول الآخر [خبارة ٣٦]: «وفي أعلى الصفحة (الأولى) بيت من الشعر كان شعار الصحيفة آنذاك:

إني أود من الشباب طموحهم   ويمضني فيك الشباب القنع».

٣ ـ حول وصف المصدر السالف لهذه الصحيفة بعبارة أنها «أول صحيفة رسمية»، أوضح مؤلفه أنه لم يقصد ما يتبادر إلى الذهن من أنها صحيفة تابعة للسلطات، وإنما أنها أولى صحيفة اكتسبت طابعا رسميا في صدورها، من حيث حصولها على أول ترخيص بإصدارها من السلطات، برقم (١).

ثانيا: مرحلة التطور والإزدهار ١٩٤٠ ـ ١٩٦٢

هذه المرحلة التاريخية، تمتد ما بين ١٩٤٠ ـ ١٩٦٢، وهي تتميز بداية ونهاية ومحتوى، بما رأيناه هنا بنوع من التجوز، كافيا لتبرير هذا التحديد، فمن حيث بدايتها (١٩٤٠)، تقترن كما أسلفنا، ببداية انتشار وتطور الصحافة اليمنية في الداخل وبصفة خاصة جدا، في عدن. وتقترن في نهايتها (١٩٦٢) ببداية تاريخية يمنية جدية تتمثل في انطلاق الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ٦٢، ثم في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣. وهي (المرحلة هذه) تحتوي بين البداية والنهاية، أكثر وأكبر إصدارات صحافية يمنية

صدرت حتى تاريخها في الداخل. وأركز محتوى المرحلة بين هذه الإصدارات، في البنود الأربعة التالية:

أولا : صدر خلال المرحلة، في جنوب الوطن، حوالي ٧٠ مطبوعة صحافية، معظمها في الفترة الواقعة بين ١٩٤٣ ـ ١٩٦١. كان لمدينة عدن الرائدة، النصيب الأكبر والأوفر، ممثلا فيما يقرب من خمسين مطبوعة يضاف إليها، ما بين ٩ ـ ١٢ مطبوعة أصدرها ما كان يسمى «مكتب العلاقات العامة والنشر» التابع لسلطات الإحتلال في عدن، وما يقرب من هذا العدد، مطبوعات (مستقلة) صدرت في حضرموت.

وكان من بين صحف عدن، صحف بارزة اتسعت وانتشرت واشتهرت، مثل «صوت اليمن» و«فتاة الجزيرة» و«الأيام» و«الحقيقة» و«اليقظة» و«الذكرى» و«المستقبل» وغيرها. والأهم من حجم أو كثرة هذه الإصدارات في عدن أنها تنوعت دورات صدور وموضوعات وانتماءات فكان منها، الصحيفة والمجلة والنشرة الشهرية والأسبوعية واليومية، وكذا كان منها، الحكومية (تبع بعض السلطنات) والمستقلة والحزبية والنقابية والمتخصصة. وكذا صحف المعارضة للإمام في صنعاء، وأبرزها «صوت اليمن» وربما «الفضول» إلى حد ما.

ثانيا : في شمال الوطن (في عهد الحكم الإمامي)، صدرت الصحف السالف عرضها دون الحاجة إلى تقسيمها إلى مرحلتين نظرا لقلتها من ناحية، ولعدم وجود تطوير يذكر بين ما صدر منها قبل ١٩٤٠ وما صدر بعدها.

ثالثا : في المهجر ظهرت (خلال الـ٢٢ عاما هذه)، بضع إصدارات، سبق استيعابها في المرحلة السابقة، ويأتي منها صحف من أبرزها، «صوت اليمن» في فترة صدورها الثانية بالقاهرة العام

١٩٥٥، وصحيفة «السلام» في كارديف ببريطانيا، العام ١٩٤٨. وكلتاهما، في مقدمة صحف المعارضة لنظام الإمام.

رابعا : وتعقيبا أو تعليقا على البنود الثلاثة السالفة، نتوقف هنيهة لتسجيل ملاحظات سريعة ثلاث جديرة بالإهتمام والمناقشة من قبل الباحثين الصحافيين إضافة إلى المهتمين وطلاب المعاهد والكليات المتخصصة. هذه الملحوظات الثلاث تأتي من بين عدد كبير من الملحوظات والمؤشرات التي يطرحها استقراء السياق التاريخي لصحافة هذه المرحلة بالذات التي تطرح مفارقات، منها:

١ ـ جانب من المفارقات، ينصبُّ على معادلة أو مقارنة ازدهار الصحافة في عدن تحت مظلة الإحتلال وانحسارها بعد الإستقلال. مع الأخذ في الإعتبار، أن التعليل بكون الاستعمار «عقلا متحضرا»، وأن نظام ما بعد الإستقلال بدأ بتأميم أو توقيف الصحافة، مبرر وارد ولكنه لا يكفي.

٢ ـ أن نظام الإمام في صنعاء، رغم رفضه للمعارضة وللإحتلال، لم يكن كما يبدو من صحفه، يرى في الصحافة، وظيفتها الأولى كوسيلة فاعلة لتكريس مهاجمته أو مواجهته للمعارضة والإحتلال، إذ ظلت صحفه تعبر عن مهمة ثانوية لا تكاد تتجاوز نشر أخباره. بينما كان على عكس هذا، عندما عمل على إسكات صوت وصحافة المعارضة في الداخل.

٣ ـ وبحسب ما أكده أصحاب صحف برزت وتطورت في عدن خلال الخمسينات والستينات [هشام با شراحيل في حديث للمؤلف]. فإن رواج الصحافة وانتشارها وحتى حجم ومردود الإعلان التجاري فيها في تلك الفترة. كان أفضل مما هو عليه الآن (في مرحلة ما بعد

الوحدة). ويؤكد هذا مثلا، وجود خمس صحف يومية مستقلة حينها، بينما لا توجد الآن صحف يومية غير الحكومية الثلاث، باستثناء «الأيام» منذ سبتمبر ٢٠٠١.

هذه وغيرها، جوانب ما تزال تتطلب استقراء واعيا واسعا بالبحث والدراسة وتتبع وتسجيل المعلومات والآراء والرؤى حولها. ونعود هنا، إلى تناول محتويات المرحلة في جنوب الوطن، بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣.

صدرت خلال هذه الفترة عدة صحف ومجلات في جنوب الوطن وفي عدن بالذات، جاءت بدايتها منذ العام ١٩٤٠، قوية وواسعة وواعدة سرعان ما تطورت في مختلف الجوانب والأسس والأساليب وفيما يلي عرض نماذج من أبرزها:

مجلة «الأفكار»

مجلة «الأفكار» مجلة شهرية جامعة غير متخصصة أصدرها محمود علي إبراهيم لقمان (في عدن) في الأول من سبتمبر ١٩٤٥، ورأس تحريرها (وحمزة علي إبراهيم لقمان مديرا لتحريرها). صدرت في ٤٠ صفحة قطع صغير، لم تخرج في اتجاهها عن خط «فتاة الجزيرة» في الدعوة إلى الحكم الذاتي وتشكيل «جمعية عدن للعدنيين». طبعت بمطابع «صوت اليمن» وتوقفت عن الصدور في نهاية عام ١٩٤٧. [د/ سيف ٤٥] أصدرها محمود بعد انفصاله عن «فتاة الجزيرة»، «لخلاف حصل بينه وبين أخيه محمد علي لقمان صاحب «فتاة الجزيرة». «تميزت المجلة بالشمولية في التناول (..) إذ نشرت عددا من القضايا الأدبية والثقافية والإجتماعية (..) ومن المقالات الأدبية حول الشعر القديم والحديث.. وبعض القصص لحمزة لقمان وخالد خليفة. وبعض القصائد لصالح الحامد ومحمد عبده غانم والزبيري ولطفي جعفر أمان»، «توقفت أواخر ١٩٤٦» [علوي ٧١]

صحيفة «الحلبة»

صدرت في مسيلة آل شيخ (بحضرموت) وكان مدير تحريرها موسى الكاظم بن يحيى، وهو أحد الدارسين بالعراق. وشارك في تحريرها كتاب معروفون مثل هاشم بن طاهر. ولم يذكر بعض المصادر تاريخ إصدارها ويبدو أنها من صحف الثلاثينات، ولكن أحدهم [د/ سيف علي مقبل] ذكر أن هناك إلى جانب هذه الصحف (يقصد الصحف الحضرمية التي كانت تصدر في الداخل والمهجر أثناء العشرينات والثلاثينات تقريبا)، التي كانت تتوقف سريعا لعدم توفر الإمكانات اللازمة لاستمرارها. . صحفاً أخرى، منها «الضمير» و«سيئون» و«زهرة الشباب» و«الشباب» و«الهدى» التي أصدرها عبد الواحد الجيلاني بجانب إصداره «الأخبار». بينما أشار علوي طاهر بأنها صدرت في العام ١٩٤٥. أصدرها علي بن عقيل وموسى الكاظم بن يحيى [ص ١٧٢]

صحيفة «الأمل»

أصدرها في المكلا في العام ١٩٤٦ الشيخ محفوظ عبده. شهرية، كما جاء في كتاب الباحث عبد الرحمن خبارة. وهي من الصحف التي تندر تفاصيل المعلومات عنها، (والشيخ الذي أصدرها أصدر قبلها (في ١٩٣٧) صحيفة «المنبر» الشهرية كما سيأتي. إذا صح أن اسمه يسلم عبده). ومن خلال رئيس تحريرها ومكان وتاريخ إصدارها، يظهر أنها اجتماعية دينية الإتجاه بصفة عامة.

صحيفة «الذكرى»

صحيفة أسبوعية (كل جمعة) أصدرها في عدن أوائل نوفمبر ١٩٤٨، صاحبها ورئيس تحريرها، الشيخ علي بن محمد باحميش وشغل السيد مطهر الغرباني موقع مساعد التحرير حددت الصحيفة في أول أعدادها خطها بأنها صحيفة (دينية) تعنى بنشر الثقافة الإسلامية

والمباحث العلمية والإجتماعية، «وهي لسان حال « الجمعية الإسلامية». صدرت في القطع المتوسط في ٨ صفحات تصل أحيانا إلى ١٦ صفحة في المناسبات، وبطباعة رديئة في المطبعة الوطنية وغالبا ما تفرد ٤ صفحات من صفحاتها الثماني للإعلانات» [د/سيف علي مقبل ٢٨]. وكانت «الذكرى» تصدر في ١٦ صفحة «صحيفة أسبوعية دينية جامعة» لتكون «لسان حال الجمعية الخيرية الإسلامية» تحت شعار الآية الكريمة ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات الآية ٥٥].

قال عنها الباحث علوي طاهر،بأنها اهتمت بالقضايا الدينية المتعلقة بالإسلام والمسلمين، وكان معظم كتابها من رجال الدين المشهورين إلى جانب بعض الشباب. وكان من أبوابها الثابتة: «مدرسة الشعب، تعالج فيه مشاكل المواطنين من خلال رسائلهم وتقدم لهم الحلول المناسبة» و«نسائيات، وفيه تعالج قضايا المرأة والأسرة من وجهة نظر دينية متزمتة. . . . الخ» [ص ٧٨]

ويأخذ الباحثون عليها « التزمت الديني». فإنها. «كانت تهاجم بعض الأفكار التقدمية المنادية بالعدالة الإجتماعية» ولندع عداءها للإشتراكية جانبا.

ولكنها حسب المصدر السالف، «تصدت لحركة المعارضة التي كانت تعمل في عدن للمطالبة بالإصلاحات في اليمن الشمالية (شمال الوطن) الخاضعة لحكم الإمام أحمد، ودافعت في بعض أعدادها عن الإجراءات القمعية التي كان يمارسها الإمام أحمد ضد معارضيه وبررت أعماله التعسفية» وهذا ما لا يمكن تجاوزه أو تجاهله أو تبريره. إذ كان واجبها ليس الوطني فحسب بل والديني بالدرجة الأولى بوصفها «دينية إسلامية». أن تقف ضد الظلم والقمع والزج بعلماء الدين والوطنيين في السجون والمعتقلات، وأن تقدم دعوتها إلى الإصلاح على مبادئ الدين الحنيف، العدل والمساواة والحرية.

ولعل رئيس تحريرها كان بحاجة إلى أن يقترب من الإمام يحيى أو أحمد ليعرفه على حقيقته.

مناقشة عامة

ومع ما سلف، ومن خلال اطلاعنا على نماذج من أعدادها الأولى الموثقة في المركز الوطني للوثائق في صنعاء، ظهرت هذه الصحيفة نموذجا متميزا نسبيا ومن ثم فإن الحديث عن موضوعها يتسع ويتيح للدارس مجالا للبحث والإستقراء، وخاصة من جوانب رئيسية ثلاثة:

أولها : الصحيفة ذاتها، شكلا ومضمونا وملامح عامة. وفي هذا الجانب سبقت الإشارة إلى الشكل ممثلا في الحجم أو قطع الصحيفة وعدد الصفحات والطباعة. وبحسب النسخ الموجودة (مصورة) من أعدادها في مركز التوثيق الوطني بصنعاء، يمكن القول بأن وصف أحد الباحثين طباعتها بأنها «رديئة» ربما جاء مقارنة بما وصلت إليه الطباعة بعد حوالي ٣ عقود مرت على صدور الصحيفة، ولكنها قياسا بما كانت عليه حال الصحف والمطابع والطباعة في الأربعينيات، قد تكون غير جيدة إلا أنها تمثل جزءا من الواقع متناسبا مع ما حوله إلى حد كبير وبعيد، وخاصة أنها صحيفة أسبوعية وأن الخبرات المهنية فيها كانت نادرة أو منعدمة.

وهي في مضمونها ككثير من صحف تلك الفترة وما سبقها بالذات، صحيفة ذات طابع وموضوع وهدف ديني واجتماعي بالدرجة الأولى، وبالذات المطبوعات الصحافية التي يضاف إلى اسمها ضمن الترويسة، عبارة: لسان حال الجمعية الفلانية. ومع الأخذ في الإعتبار ما وصف به بعض الدارسين [د/سيف ٥٥] مضمون هذه الصحيفة، بأنه رجعي وسلفي ومتزمت. ومع التسليم بأن الوصف يعبر عن جزء كبير من

الحقيقة، فإن الجزء الآخر يتيح القول بأن مناقشة هذه الصحيفة كغيرها، يجب أن تأخذ في اعتبارها عنصرين أساسيين، أحدهما: الظرف الزمني بكل صوره وملابساته. والثاني: البيئة الفكرية التي نشأت فيها وعبرت عنها الصحيفة، وهي بيئة دينية بالدرجة الأولى، أي بيئة «الحوزات» و«الأربطة» والحلقات الفقهية وما يشكلها من مجلدات ومخطوطات وموروثات وعلاقات ورؤى وأراء ومذاهب. . الخ.

وفي هذا الإطار،فإن بالإمكان التأكيد على أن صحيفة «الذكرى» بما يشير إليه اسمها من انتماء وثيق وصادق إلى بيئتها. . قدمت في مجملها وبعض التفاصيل، ملامح ومؤشرات تجديد في مسيرة في الصحافة اليمنية، منها مثلا:

أولا :إن إصدار «حوزة» الشيخ باحميش صحيفة في تلك المرحلة تكون منبرا للتعبير عن الفكر والرأي ووسيلة للمشاركة في الحياة العامة وقضايا المجتمع وطرح الأفكار ومناقشتها، هو في حد ذاته بادرة متحضرة ومعاصرة وتعبير عملي عن الوعي بضرورة تحديث وسيلة الخطاب وأسلوبه بصفة عامة وبصرف النظر عن نوع ومستوى الخطاب وأهدافه.

وإضافة إلى كفاءة هذه الحقيقة في تحقيق ذاتها، فإن علينا الآن ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، أن لا تغيب عن أذهاننا «حوزات» وحلقات ومراكز ومدارس مليئة بكثير من الجماعات يشكلها كثير من الفقهاء والشيوخ والأتباع والمريدين. لا يزال كثير منهم يمقتون إن لم نقل يحرمون. . الصحف والصحافة ويحذرون من الإهتمام بها أو الإطلاع على شيء منها، فضلا عن قراءتها ومتابعتها أو التفكير في إصدارها.

ثانيا : وإلى جانب ما سلف. . فإن إصدار هذه الصحيفة، يعتبر تسليما

واقتناعا مستقلا أو ضمنيا أو الصفتين معا، بركيزتين رئيسيتين من ركائز تحديث الخطاب الديني:

إحداهما: ضرورة تعميم الفكر وطرح الأفكار تحت أشعة الشمس على أكبر مساحة ممكنة من الشارع العام وفي أكبر إطار ممكن لقضايا الرأي العام. وهذه الركيزة تظهر أهميتها أكثر عند قياس المسافة الحضارية التي تفصل بينها وبين حالة الإنطواء واعتزال الناس إلى الإرتباط «بزوايا الأربطة» وحلقات الحوزات، واقتصار النشاط تقريبا، على الإفتاء في المسائل الفقهية البحتة التي تضطر أصحابها إلى زيارة هذه الحوزات لمعرفة رأي الدين في المسألة.

والركيزة الثانية: فتح المجال للحوار مع عامة الناس وخاصتهم من مختلف الفئات حول مختلف القضايا، باعتبار الجميع أطرافا متساوين في دائرة الحوار وقضاياه وواجب المشاركة وحق الطرح والمناقشة وفي منظومة العلاقات الموضوعية التي يكونها الحوار. من خلال هذه الركيزة، تظهر ملامح التجديد في مؤثرات لا مجال من احترامها والإهتمام بها ووضعها في الإعتبار عند مناقشة هذا الموضوع، ومنها مثلا:

- التسليم بأسلوب الحوار وواجب المشاركة وتساوي الأطراف وحق الرأي الآخر وتناول القضايا العامة.

- التفريق بين الفتوى والحوار وبين الحوزة والوطن وبين التلاميذ والرأي العام وبين الصحيفة والخطبة وبين شيخ الطريقة ورئيس التحرير وبين قواعد الإعراب وقواعد الإحتلال الأجنبي وبين نواقض الوضوء وروابط النضال.

ثالثا : إن صحيفة «الذكرى» يحسب لها بقدر كبير من الإهتمام، وقوفها

المناوئ لدعوات التجزئة والتقسيم والتمزيق للوطن والشعب وأصحاب الرؤى الضيقة ودعاة المشروعات الأجنبية، مثل الدعوات إلى «عدن للعدنيين» و«اتحاد إمارات الجنوب العربي».

رابعا : ظهور ملامح التحديث المهنية في الصحيفة، مثل تبويب الموضوعات وتنويع المضامين والأساليب ونقد السلبيات واعتماد المراسلين، إضافة إلى الإعلان والتوسع فيه. وكان من أبوابها الثابتة، مدرسة الشعب، ونسائيات (لاحظ هذه الزاوية)، وقصة العدد [علوي ٧٦] كما سيأتي.

الجانب الثاني: طبيعة المرحلة.

ويتركز هذا الجانب في المعالم البارزة لصورة الواقع السياسي والإجتماعي والثقافي الذي ظهرت الصحيفة في وسطه وتعاملها معه ومن خلاله.

الجانب الثالث: خطها السياسي.

أولا : ونقول «سياسي» تجوزا من ناحية إن صح التعبير، على الأقل في مقابل الرأي سالف الذكر الذي يرى أن خط «الذكرى» ديني. ومن ناحية أخرى وهذا هو المهم، أن العمل الصحافي كما هو معروف، هو في مجمله، عمل سياسي وجزء من العمل السياسي ونوع من العمل السياسي، ويبقى الفرق بين العمل الصحافي والعمل السياسي، أن الأول هو الحديث عن السياسة والآخر ممارستها، كما أشار الصحافي العربي محمد حسنين هيكل [بين الصحافة والسياسة] والفرق هنا في حقيقته ليس فرقا بقدر ما جاء علاقة مشتركة، وسواء من نظرة ومفهوم عامين، أكانت الصحيفة هي «الذكرى» أو «المستقبل» أو كان

صاحبها شيخا فقيها أو زعيما في المعارضة، أو كانت لسان حال حزب أو جمعية. ويظل الفرق في الصفة السياسية نسبيا فقط.

ثانيا : وطنية الخط الذي انتهجته هذه الصحيفة، لوقوفها في وجه الدعوات المشبوهة كما سبقت الإشارة إلى هذه النقطة «بصفة عامة» وبصرف النظر عن التفاصيل. إضافة إلى أن مقولة «الصحافة مرآة المجتمع» بقدر ما تحتم التعدد في الصحف، تحتم في الوقت نفسه، التنوع فيما بين الصحف ومواقعها واتجاهاتها وأغراضها ورؤاها وأساليبها. ومن ثم فإن هذا الحديث ليس بأي حال، دفاعا عن «الذكرى» أو صاحبها لكنه استهدف كشف بعض الجوانب والحقائق التي نعتقد أنه يجب أخذها في الحسبان عند انتقاد أي كان لهذه الصحيفة أو غيرها في إطار الظرف الموضوعي الزمني والإجتماعي والسياسي والتاريخي والمهني لها. مع التأكيد على أن حق هذا الكلام في الطرح من هذه الناحية، يتساوى مع حق الناقد للصحيفة من الناحية الأخرى، طبقا للعلاقة الدينامية القائمة بين الرأي والرأي الآخر، التي تثري وتكشف وتطور وتجدد.

وهذه «الذكرى» هي غير «الذكرى» الصادرة في سنغافورة والتي سبق عرضها. وقد توقفت هذه الصحيفة عن الصدور في أواخر العام ١٩٥٠ بسبب خلاف بين رئيس تحريرها وبين الجمعية الخيرية الإسلامية التي تنطق بلسانها، وبهذا أصدر صاحبها با حميش جريدة أخرى هي: «العدني». [علوي ٧٨].

صحيفة «الشباب»

صحيفة «أسبوعية مستقلة جامعة» صدر العدد الأول منها في أول

نوفمبر ١٩٤٩، كانت تطبع في مطبعة الشباب بعدن في ثماني صفحات وأحياناً في صفحتين وأحياناً في ١٨ صفحة، وفي ورق من القطع المتوسط وإخراج عادي، كان يوسف مهيوب سلطان رئيساً لتحريرها ومسؤولاً عنها [د/ سيف ٥٦]، حددت الصحيفة اتجاهها في أهداف ثلاثة هي أقرب إلى الرومانسية منها إلى الموضوعية وهي:

- التكتل والإتحاد بين أبناء الضاد.

- محاربة الرذائل والمظالم الإجتماعية.

- مجد الأمة وسعادة الوطن.

ونلخص هنا، ما جاء في المصدر السالف عن هذه الصحيفة، من حيث الإتجاه والمضمون والشكل، في جوانب رئيسية ثلاثة:

أولها : أنها في نظرتها المناطقية، تمثل «في التقويم الأخير لسان حال الجمعية العدنية والمدافع الأمين عنها» ودلل على هذا بفقرات وعبارات ومصطلحات وردت في أعداد من الصحيفة، بعضها في غاية الطرافة، منها مثلاً: ما جاء في أحد المقالات تحت عنوان «عزة عدن بتضامن أبنائها» «ولشد ما أحوجنا أفراد وجماعات هذه الأمة العدنية المتفككة الأوصال إلى اتحاد متين» وكذا ما جاء بحسب المصدر في العدد الثامن من الصحيفة تحت عنوان ثابت «ماذا وراء الحدود» حول «زوال سوء تفاهم بين محميتي لحج والحواشب» أن ذلك «خلاف بسيط بين بلدين شقيقين متجاورين»! ومثال ثالث في العدد التاسع حول «اعتراف جاسوس يتجسس في عدن لحساب اليمن» واليمن هنا، هو شمال الوطن، وجاء في المقال أن الاعتراف بالتجسس الذي «صرح به مدير جريدة «سبأ» المسؤول بتجسسه لحساب

اليمن، أكبر دليل على ما يعمله الأجانب في بلادنا».
[السالف ٥٧]

الثاني : إن لهذه الصحيفة إيجابيات محسوبة لصالحها، مثل اهتمامها ببعض القضايا الوطنية، من هذا دفاعها عن حقوق المرأة والدعوة إلى تحريرها وتعليمها.

والثالث: إنها تضمنت تبويباً يعتبر متطوراً حينها، إذ شمل الأخبار والسياسة وقضايا المرأة والشباب وأخبار المجتمع (مواليد وفيات أفراح مناسبات) ونقد الظواهر السيئة والعادات الموروثة المتخلفة.

ويشار هنا، إلى أن بعض المصادر حدد تاريخ صدورها «في الأول من يناير ١٩٤٩، كانت صفحاتها في الأيام العادية تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ صفحة من القطع المتوسط، وكان إخراجها عادياً»، وأنها «توقفت في نفس العام ولم يصدر منها سوى بضعة أعداد» [علوي ص ٨٠].

مجلة «المستقبل»

مجلة «المستقبل» مجلة أدبية اجتماعية تصدر أول كل شهر، أصدرها في عدن، صاحبها ومسؤول تحريرها، عايض سالمين باسنيد، في الأول من يناير ١٩٤٩، لتكون «مجلة الفكر والجهاد والشباب (. .) مجلة شباب جنوب الجزيرة». وبصرف النظر عن اختلاف الباحثين حول الصفة الإسمية في هذه المجلة للصحافي اللامع حينها، عبد الله عبد الرزاق باذيب، فانه كان الرجل الثاني في هيئة تحريرها والمحرك الرئيسي لها. إذ اعتبره البعض، صاحبها الذي أصدر وتحمل مسؤولية تحريرها، دون أية إشارة إلى عايض باسنيد بشيء أو ذكر اسمه. [علوي ٧٢] بينما أكد آخرون أن باسنيد هو «مدير تحريرها ومسؤولها كما هو مثبت في الصفحة الثانية من ورقة الغلاف» [سيف ٧٨ وخبارة ٥٣] وأن

باذيب هو «الذي كان سكرتيرا لتحريرها» إلا أن مصدرا آخر يكتفي بذكره كواحد من الأقلام الثابتة المتطورة التي برزت في «المستقبل». [السالف]

صدرت «المستقبل» كمجلة، في حجم متوسط وفي ٣٤ صفحة وكثيرا ما كانت صفحاتها تصل إلى ما بين ٤٠ ـ ٥٠ ونادرا إلى ٧٠ صفحة، وكانت تطبع في مطابع «فتاة الجزيرة» وكان «ثمن العدد (النسخة منها) ١٠ أنات، وثمن المجلة السنوي (الاشتراك) سبع روبيات ونصف أو ١١ شلنا» [خبارة ٥٣] وكان الترخيص الرسمي لها «بسجل حكومي رقم ٩».

ويمكن تلخيص أبرز ملامحها في:

أولا: الشكل:

كان عدد صفحاتها كما سلف، يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ صفحة من القطع الصغير «. وإخراجها متواضع واعتمدت على الاكليشيهات الثابتة في تبويب موضوعاتها».

ثانيا: التوجه

«برزت «المستقبل» كأول صحيفة وطنية جريئة بعد «الفضول» وكانت تقول كلمة الحق (. .) دعت إلى التحرر من الأفكار القديمة والتخلص من الأوهام والخرافات وحاربت الدجل والشعوذة ووقفت بشجاعة ضد دعاة التخلف والخضوع والإستكانة للظلم والظالمين. ». ولذا أثارت بما كانت تنشر، بعض الفقهاء ورجال الدين وفي مقدمتهم الشيخ علي باحميش الذي كان يهاجمها في صحيفة «الذكرى».

ثالثا: المضمون

«. . وكانت «المستقبل» تحوي عددا من الأبواب الثابتة التي تنطوي تحتها معالجات للعديد من القضايا الأدبية والإجتماعية والسياسية. . ».

وكانت بصفة أخص، مجلة ثقافية أدبية «. احتلت مكانة مرموقة في الحياة الثقافية في اليمن وتعتبر مرجعا هاما لدارسي الأدب الحديث في اليمن لما تميزت به من نشر للمقالات الأدبية الجادة. » وكذا النصوص الشعرية والنثرية. واستطاعت أن تحقق نجاحا جيدا في أبرز أهدافها الرئيسية وهو التغيير والإصلاح. ومن ثم لم تستمر أكثر من عامين تقريبا، «. ثم أغلقت بسب نهجها الوطني، بعد أن صدر منها ما يزيد عن عشرين عددا. وكان إغلاقها في أواخر ١٩٥٠». [علوي ٧٢ _ ٧٥]

المجلة والصحيفة

وتجدر الإشارة هنا، إلى ما أورده المصدر السالف، ويتلخص في أن مجلة «المستقبل» هذه،غير صحيفة «المستقبل» التي أصدرها أمين عبد القادر عام ١٩٦٦، أسبوعية. فالأخيرة كانت «. عميلة للسلطات البريطانية وتخضع لتوجيهات حزب رابطة الجنوب العربي. »ـ

مجلة «العروبة»

تتلخص بطاقتها في:

- مجلة شهرية جامعة،صدر العدد الأول منها في مارس ١٩٥٠ بعدن.
- رئيس تحريرها: عبدالرحيم سعيد عمر.
- مدير التحرير: صالح إبراهيم حريري.
- طبعت في مطبعة «الكمال» بعدن في ٣٦ صفحة حجم صغير.

ومن اسمها، تتحدد مبدئياً ملامح الإنتماء القومي، بصرف النظر عن مدى الإلتزام بالقضايا والأهداف العامة لهذا الإنتماء ومدى النظرة والتعامل مع القضايا الوطنية في هذا الإطار، فهي كما يرى البعض تبنت أو ناصرت الدعوة إلى ما سمي «باتحاد الجنوب العربي»، إلا أن المصدر أكد اهتمامها بالقضايا العربية.

ولعل طابعها العام لا يكاد يخرج عن الملامح والأطر العامة لكثير من الصحف والمجلات في تلك الفترة، من حيث الإهتمام بالأحداث العربية من ناحية خبرية بالذات، وظهور الصبغة الدينية وإتساع موضوعات الأدب وإدخال موضوعات وقضايا أخرى بارزة، كالإقتصادية والإجتماعية والأسرة والشباب والرياضة، ودخل الإعلان التجاري ضمن مادة هذه المجلة، إلا أنها توقفت في سبتمبر ١٩٥٠ «بعد إصدار سبعة أعداد فقط ولم تتضح الأسباب الحقيقية لتوقفها، ولكن من المحتمل أنها أنجزت ما أصدرت من أجله» [سيف ٦٤ ـ ٦٥].

ومن خلال نظرة سريعة إلى شكل «العروبة» واتجاهها العام، يصف الباحث علوي طاهر، إخراجها بأنه كان متواضعاً «ونهجها السياسي غير واضح ووجهتها الفكرية متذبذبة». وكان معظم ما ينشر فيها من خلال أعدادها السبعة الوحيدة، مقتبساً من مجلات أخرى ومعظم مقالاتها تنشر بأسماء مستعارة أو دون ذكر الكاتب، رغم أنه «لم يكن في تلك المقالات ما يستدعي عدم ذكر الأسماء الصريحة»، واحتمل المصدر «أن يكون كاتبها شخصاً واحداً ولم يشأ أن يتكرر اسمه».

وبعد توقف «العروبة» حلت محلها صحيفة أسبوعية هي «الميزان» وكانت كسابقتها من حيث أنها «لم تستمر طويلاً إذ توقفت بعد بضعة أعداد». في العام ١٩٥١ الذي صدر أول أعدادها في مطلعه (الأول من يناير).

ويجدر التنبيه إلى أن مجلة «العروبة» هذه هي غير «العروبة» التي أصدرها محمد حسن عوبلي العام ١٩٦٦».

صحيفة «صوت الشعب»

بطاقتها:

ـ مكان وتاريخ صدورها: لحج في مايو ١٩٥٠، في الحوطة.

- صفتها: سياسية أسبوعية في بداية الأمر تصدر كل خميس، ثم تحولت إلى نصف شهرية غير منتظمة.

- حجمها: ٨ صفحات (تقريباً).

- مصدرها: لسان حال «نادي الشعب اللحجي» الذي تأسس في سبتمبر ١٩٤٧

في عدن.

- مسؤول تحريرها: فضل عوزر، صاحب الإمتياز رئيس التحرير.

- الطباعة: «صدرت في أوراق صغيرة أشبه بالنشرة وطبعت في مطابع يدوية (. .) تتشابه والحروف التي تطبع بها «فتاة الجزيرة». [د/ سيف ٦٦].

وباختصار. . يمكن من مجمل مراجع الصحيفة، تركيز الملامح العامة لها شكلاً ومضموناً واتجاهاً، في جوانب ثلاثة:

أولها : يمكن القول عن صحيفة «صوت الشعب» أن اتجاهها العام عند إصدارها، كان الإصلاح ولكنها ربما اضطرت إلى نوع من المهادنة أو المجاراة للسلطات مؤقتاً، ومن ثم يظهر نوع من الإزدواج في مضمونها واتجاهها مسيطراً في بداية صدورها على الأقل، فهي تنظيمية من حيث النشاط السياسي للنادي الذي تمثله ونقابية من حيث ارتباطها بصفته النقابية، ورسمية لاهتمامها بأخبار السلطات وأولوياتها، ومستقلة لحرصها على انتهاج الإصلاح ثم نقدها للسلطات الذي أدى بها إلى النهاية.

وثانيها: كما يبدو أنها من حيث الطباعة والإخراج والتوزيع والمحررين، ظلت متواضعة دون تطوير يذكر، على عكس المضمون والتنوع النسبي في أفكارها وأهدافها بصرف النظر عن ما أسماه

المصدر بـ «اتجاه النادي السياسي الإصلاحي المتسم بالمناطقية الضيقة» [المصدر السالف]. وتبنيها لشعارات النادي التي منها «وحدة الجنوب» و«رفع مستوى الشعب اللحجي».

ثالثها : ويؤكد ما سلف، أن الصحيفة عندما كشفت عن اتجاهها الإصلاحي وبدأت تهاجم وتنتقد السلطات أو بالذات سلطان لحج «اعتبر السلطان أنها جاوزت حدها، فربط رئيس تحريرها في جذع شجرة وجعل يصب عليه الماء البارد أمام الملأ إذلالاً له وتنكيلاً به، لـ (نشره) مقالة اشتم منها (السلطان) ما يمكن أن يكون نقداً لسياسة سلطنته، وبما أنه أسس النادي وشجع على إصدار الصحيفة لتخدم سياسته فقد قام بحل النادي وتشتيت وملاحقة أعضائه وإغلاق الصحيفة نهائياً». [المصدر السالف ٦٨].

ومع ما في هذا الصنيع من نزق وهمجية وقبح ووضاعة، إلا أنه يظل شأناً من شؤون السلطان في كل زمان ومكان من وطننا العربي بالذات، مع اختلاف في الأسماء والذرائع والأساليب. وكان «نادي الشباب اللحجي» يطالب السلطنة اللحجية بإجراء بعض الإصلاحات والتعديلات الدستورية، حيث بلور مطالبته بوثيقة سياسية قدمها إلى حكومة السلطنة في فبراير ١٩٥١، وسماها «وثيقة الإصلاح» «وقامت صحيفة «صوت الشعب» بنشر الوثيقة على صدر صفحاتها ثم أنزلتها على شكل كتيب خاص». [علوي ١٥٨].

صحيفة «الأخبار»

صحيفة «الأخبار». صدرت في المكلا ١٩٥٠، شهرية سياسية رأس تحريرها حسين محمد البار. ولم تحدد المصادر معلومات أكثر من هذه الإشارة السريعة عن هذه الصحيفة، ويظهر تناقض بين كونها صحيفة

أخبارية وبين دورة صدورها (شهرية)، إلا أن طابعها كما يبدو سياسي، من خلال رئيس تحريرها.

صحيفة «الجنوب العربي»

صدرت في عدن العام ١٩٥١، عن «رابطة أبناء الجنوب العربي»، أصدرها عضو قيادة الرابطة محمد عمر بافقيه. وتبنت الصحيفة اتجاه تنظيمها المضاد لقوى الاستعمار في البداية «ثم بعد ذلك اكتسب نشاط الربطة اتجاها معاديا للقضايا الوطنية والسياسية للجماهير». وهي صحيفة أسبوعية سياسية استمر صدورها حتى أواخر الخمسينات. ظهر اتجاهها المعادي هذا بصفة خاصة، بعد انشقاق قيادة «الرابطة» التي تنطق الصحيفة بلسانها وتعبر عن مواقفها وآرائها. ومنها، دخول الرابطة «في تحالف مع بعض سلاطين الجنوب. » وطموحها إلى قيام حكومة مستقلة في المناطق المحتلة من الجنوب «ككيان مستقل عن الشمال». ورفضها كل مسعى أو دعوة «إلى إلحاق الجنوب بالشمال. » ثم تبنيها في ١٩٥٦، «وجهات نظر العناصر المنشقة عن الإتحاد اليمني» في اتجاه «زعزعة تماسك الاتحاد اليمني عدو الرابطة اللدود» [علوي ١١١].

صحيفة «العدني»

صدر العدد الأول منها في أول أغسطس ١٩٥١، في عدن، أصدرها الشيخ علي محمد باحميش بديلاً عن صحيفة «الذكرى» التي أصدرها في ١٩٤٨، صدرت في ٨ صفحات قطع متوسط تصل إلى ٢٤ صفحة، وتوقفت بعد أعداد قليلة، «كانت تعبيراً سياسياً عن الجمعية العدنية».

ومن معرفة صاحبها ورئيس تحريرها الذي يحتل الفقه والعلوم الشرعية أولى اهتماماته أو كلها، يعرف تلقائياً مضمون واتجاه الصحيفة الفقهي وما يترتب عليه من رؤى ومفهومات وأهداف وأساليب تحكم

موضوعات الصحيفة وملامحها البارزة، وكما يشير اسمها إلى علاقتها بالجمعية العدنية، فإن مضامينها إضافة إلى رئيس تحريرها، تؤكد انتمائها إلى الرابطة العلوية (في حضرموت)، شأنها في هذا شأن صحف ومجلات أخرى ظهرت في هذه المرحلة، بصرف النظر عن المآخذ السياسية والوطنية التي يسجلها الباحثون على هذه الصحيفة ونظيراتها، وكان السبب وراء إصدار باحميش «العدني» لتحل محل «الذكرى»، هو بالدرجة الأولى، انسحابه من «الجمعية الخيرية الإسلامية» التي كانت صاحبة الإمتياز في «الذكرى».

ملامح عامة:

كان طابع «العدني» العام كما سلف، دينياً، وعلى عكس «الذكرى»، تحولت إلى صحيفة خاصة بباحميش وعائلته «ثم انضم إليها فيما بعد، محمد محفوظ باحميش الذي تولى رئاسة تحريرها». ومع طابعها العدني الفقهي، اهتمت بقضايا الفكر والأدب في موضوعات كانت تنشرها، وخصصت أبواباً للأدب والقصة والإجتماعيات والرياضة، مركزة بالذات، على حضرموت وقضاياها وتوحيدها والمهاجرين من أبنائها، إضافة إلى اهتمامها بنشر الأخبار الخاصة بمستعمرة عدن، وأيدت في هذه الناحية «المطالبة بالحكم الذاتي لعدن ونشرت العديد من المقالات المؤيدة لهذا الإتجاه». [علوي ٧٩].

إلا أنها لم تستمر إذ توقفت في العام ١٩٥١ نفسه بعد صدور بضعة أعداد منها.

صحيفة «أخبار الجنوب»

صحيفة «أخبار الجنوب». أسبوعية سياسية خبرية. صدر العدد الأول منها في عدن في أول يناير ١٩٥١. في ١٢ صفحة وقطع كامل، أصدرها ورأس تحريرها محمد أحمد بركات. ساهمت في مطالبة حكومة

بريطانيا «بتنفيذ مبدأ الحكم الذاتي. ». وتوقفت في عام ١٩٥٢، أي بعد عام من صدورها. [علوي ٩١]

صحيفة «القلم العدني»

صحيفة أسبوعية سياسية، أصدرها في عدن صاحبها ورئيس تحريرها علي محمد لقمان عام ١٩٥٤ في ١٢ صفحة في حجم كامل.

ويتلخص الحديث عنها، في أطر عامة ثلاثة، هي:

أولا: الشكل

والشكل كما هو معروف، يمثل أهمية كبيرة وأساسا رئيسيا في المطبوعة الصحافية،، فهو المَعْلَم الأول الذي يحدد شخصيتها والمقياس الرمز من حيث الدلالة على المستوى المهني والفني للصحيفة، وهو في مقدمة الجوانب والملامح الصحافية الذي نحاول البدء به والتركيز عليه قدر الإمكان وقدر توفر المعلومات عن الصحف التي لم يتيسر الحصول عليها والإطلاع على نسخ منها.

والحديث عن شكل هذه الصحيفة، يمكن للمتابع أن يحدده سلفا من خلال رئيس تحريرها الصحافي المهني المحترف علي محمد لقمان، وهو إن صح التعبير، عميد وابن عميد أسرة عُرف أبرز أفرادها بالعمل الصحافي، ومنهم محمود ومحمد وخالد وحامد وعبد الرحيم (انتقل إلى ربه في الحديدة يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر ١٩٩٨، ومنهم الآن، الصحافي البارز في صحف الشركة السعودية للأبحاث والتسويق «عرب نيوز» و«الشرق الأوسط» وأخواتها. . الصديق فاروق لقمان).

ومن ثم. . فإن الشكل في «القلم العدني» يتحدد في:

١ ـ جودة الإخراج والتبويب نسبيا.

٢ ـ تصنيف مستوعب للموضوعات بقدر كبير.

٣ ـ توفر الصور والكاريكاتير والإعلان بنسبة جيدة.

٤ ـ إضافة إلى الإنتظام في الصدور.

وهي أبرز مكونات الشكل إلى جانب الطباعة والورق.

ثانيا: المضمون:

وهذه الصحيفة لا تكاد في مضمونها تخرج كثيرا عن «فتاة الجزيرة»، في جودة المضمون من حيث:

١ ـ استيعاب أكبر قدر من الموضوعات والعناوين، ففيها، الأخبار السياسية والإجتماعية والثقافية وأخبار الحوادث، وفيها أبواب وصفحات للرأي والقراء وللأدب والفن والأسرة والرياضة والطلاب.

٢ ـ اختيار الموضوعات والعناوين والأسلوب.

ثالثا: الإتجاه السياسي

وكما سلف أن مضمون «القلم العدني» لا يكاد يتجاوز مضمون «فتاة الجزيرة»، فهكذا الإتجاه، ويتلخص في كلمة «العدني» وينم عن اسم الصحيفة، وما تعنيه هذه الكلمات من سمات لعل أبرزها:

١ ـ اعتبار اليمنيين من غير أبناء عدن وخاصة الشماليون، أجانب في عدن ويجب الوقوف في طريق تدفقهم إلى عدن ومصادرة حقوق المواطنة عنهم.

٢ ـ المطالبة بحكم ذاتي لعدن.

٣ ـ تأييد سياسات الإحتلال في انتخابات المجلس التشريعي وما شابهها من القضايا.

وهو جانب معروف وموثق في الصحيفة هذه اسما ومضمونا

واتجاها، ولا حاجة إلى الإستطراد في الحديث عنه.

ولا يغير من هذا الإتجاه، أنها كانت تنشر بعض أخبار الشمال وأحداثه، مثل «أحداث الانقلاب الفاشل الذي حصل في مارس عام ١٩٥٥. (. .) من وجهة نظر مراقب غير متفاعل معها» [علوي ١١٢] وأخبار ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢. وتطورات أحداثها «وأنباء المعارك التي خاضتها الثورة ضد أعدائها واستبسال الشعب اليمني في الدفاع عن ثورته ونظامه الجمهوري (. .) من غير تعليق عليها» [المصدر السابق]. إذ أن ما تنشره هنا هو أخبار بوصفها صحيفة سياسية «خبرية»، وطالما جاءت الأخبار دون تعليق عليها برفض أو تأييد، فإنها تخضع للقاعدة الصحافية المعروفة، وهي أن «الخبر ليس رأيا». وهذه القاعدة بالمناسبة، تمثل واحدة من مشكلات صحافتنا اليمنية والعربية اليوم ومنذ ذلك اليوم، وهي خلط بعض المسؤولين في السلطة وبعض قادة الأحزاب، خلطا كثيرا متكررا بين الخبر والرأي وبين عرض الحدث والموقف منه.

ويتفق معظم المراجع المتاحة على أن صحيفة «القلم العدني»، توقفت في العام ١٩٦٣، دون تحديد تأريخ لآخر عدد، مثل ما هو الحال في تاريخ أول عدد بل وذكر بعض الدارسين أن صدورها كان في العام ١٩٥٢. [د/سيف ٨٨ ـ خبارة ١٦٢]

صحيفة «البعث»

صحيفة أسبوعية سياسية صدر العدد الأول منها في الأول من يناير ١٩٥٥. أصدرها ورأس تحريرها محمد سالم علي عبده ومدير التحرير، علي عبد الرزاق باذيب، صدر عددها الأول في ٣٢ صفحة قطع كبير وبإخراج جيد ثم صارت تصدر في ٦ ـ ١٢ صفحة وتطبع بمطابع «البعث» في عدن.

انتهجت «البعث» خطا وطنيا في الإطار القومي وعلى أسس الفكر

السياسي لأيديولوجية البعث، من خلال ما تنشره من مقالات ومناقشات للقضايا السياسية والفكرية والأدبية، ودأبت على معارضة الإستعمار والتنديد به ومشروعاته «المشبوهة» ومن يقف إلى جانبه، وعلى نصرة القضايا العمالية والوطنية عامة وفي مقدمتها الوحدة اليمنية. وظلت في هذا الخط مع «الترويج لأفكار ونظرية البعث القومية مع استمرار تمثيلها كلسان حال «الجبهة الوطنية المتحدة». » [د/ سيف ١٠١ ـ ١٠٢] حتى أوقفت عام ١٩٥٨. «ليستعاض عنها بصحيفة «العامل» لسان حال المؤتمر العمالي». ومما يلفت النظر نحو «البعث» أنها في تكريسها للوحدة اليمنية، في تلك الفترة، ظلت تؤكد على اعتبار «عدن وسائر مناطق الجنوب اليمني، جزءا لا يتجزأ من الشمال، وتصدت لدعاة الإنفصال.» [علوي ١١٤]. وهذا جاء منسجما مع وحدة وشمولية نظرتها واهتمامها، باليمن كل اليمن، فهي على سبيل المثال ضمن تركيزها على قضية الثقافة إحدى قضاياها البارزة، تسلط الضوء من هذا المنظور الشامل، على واقع الثقافة في الشمال من حيث ضعف وانخفاض مستواها وندرة مصادرها. «لا توجد في (شمال) اليمن جريدة تمثل وجهة نظر مخالفة لوجهة النظر الرسمية، وأعني بها وجهة نظر الإمام أحمد. ولا توجد في (شمال) اليمن جماعة تعمل لمبدأ معين، ولا. . حزب واحد ولا. . مدرسة ثانوية، فضلا عن وجود جامعة، ولا يوجد في اليمن نادٍ رياضي أو اجتماعي أو ثقافي. ولا محطة إذاعة». [السالف ١١٧].

صحيفة «الرقيب»

صحيفة أسبوعية سياسية أصدرها في عدن صاحبها ورئيس تحريرها محمد علي باشراحيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥. وتصدر كل يوم أحد في قطع كامل وفي حجم تراوح ما بين ٤ إلى ٨ إلى ١٢ صفحة، بإخراج جيد، وظلت تطبع في مطبعة «الريكوردر». عمل شقيق رئيس التحرير، أحمد علي باشراحيل، سكرتيرا لتحريرها حتى ١٩٥٧، ثم حل

محله أحمد عوض باوزير، جاء في عددها الأول تحت الاسم «تبحث في السياسة والإجتماع».

ظهرت بصمات المهنة والخبرة الصحافية واضحة في هذه الصحيفة وربما بصفة مميزة، إذ اهتمت باستيعاب القضايا والموضوعات في مختلف المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وقضايا الرأي العام. فضمت إلى جانب الأخبار مثلا، قضايا المرأة والطلبة والعمال (زاوية: مع العمال)، وقضايا وموضوعات الثقافة والأدب والرياضة وغيرها.

من قراءة عامة لما أوردته بعض المصادر من معلومات ونصوص لبعض أعداد هذه الصحيفة، يمكن تسجيل نقاط مركزة عن خط الصحيفة وأهدافها العامة:

النقطة الأولى: الطابع الوطني الذي اتسم به خطها، واضح في إضطلاعها أو وقوفها إلى جانب الوحدة ودعوتها إلى «تذليل كل المصاعب القائمة التي تقف في طريق الوحدة» [«الرقيب» عدد ٢ عن د/سيف ص ١١٩] والوحدة لاشك خاصة في تلك الفترة، تمثل الرمز المجسد لكل القضايا الوطنية.

والثانية : المنطلق الوطني والقومي، من خلال دعوتها إلى الحد من الهجرة الأجنبية لما تؤدي إليه من أضرار منها «تغليب العنصر الأجنبي على العنصر العربي صاحب الحق في هذه البلاد».

والثالثة : على الرغم من أن استخدام الصحيفة للأطر والمصطلحات الطائفية يعبر عن نظرة تقسم المجتمع إلى طوائف وطبقات، فإنها عبرت عن اتجاه يمكن وصفه بالليبرالي في رؤيتها لنظام الحكم، فهي ترفض الحاكم المطلق وتدعو إلى «أن يكون هناك ممثلون لكل طبقات الشعب اليمني».

في خطها السياسي، تعاطفت في البداية مع «رابطة أبناء الجنوب» ثم اختلفت معها وتحولت إلى خط «الجبهة الوطنية المتحدة»، إذ أنها عاصرت ظهور وانتشار الأحزاب السياسية اليمنية «وشهدت اختلافها وصراعها بين مؤيد ومعارض لانتخابات المجلس التشريعي ووقفت إلى جانب الفريق المعارض (. .) مؤيدة موقف الجبهة. ».

وفي المضمون والإتجاه «أفردت أعمدة خاصة بنشر أخبار وتقارير عن بعض المناطق» واهتمت بمناقشة القضايا المحلية والعربية، وبالأدب والفن «وفي هذه الصفحة برز عدد من الأدباء والكتاب من أمثال أحمد شريف الرفاعي» [علوي ١٥٠] وكانت تساند «حزب الأحرار اليمنيين»، وتنشر ما يصدر عنهم، ومن ذلك حسب المصدر، نشرها ابتداء من العدد (١٠٨) بتاريخ ١ يوليو ١٩٥٦، عرضا على حلقات، لـ«كتاب انهيار الرجعية في اليمن» للأستاذ أحمد محمد نعمان. كما أن خلافها مع «رابطة أبناء الجنوب»، وصل إلى النقد اللاذع، مثل ما نشرته في العدد (١٠٥)، جاء فيه «أن الرابطة ترتكب خيانة عظمى عندما تطالب الناس بالكف عن محاربة الإقطاعيين والإتجاه نحو الإستعمار والإستعمار وحده».

استمرت «الرقيب» في الصدور حوالي عامين ثم توقفت في العام ١٩٥٨، وحلت محلها جريدة يومية لمحمد علي باشراحيل، هي «الأيام». وأعادت مصادر أخرى، أسباب توقفها مع الصحف الوطنية الأخرى، إلى حملات سلطات الإستعمار ضدها في إجراءات تعسفية لإغلاقها العام ١٩٦٠. [علوي طاهر ١٥١]

وفي الأخير. يمكن التأكيد على أن «الرقيب» مثلت في عهدها، نموذجا متطورا للصحافة اليمنية، فبالإضافة إلى ما سلف عن المضمون،

كانت من حيث الشكل إخراجا وتبويبا وتعددا في الموضوعات، تعبر عن مستوى مهني متقدم. إذ شملت خارطتها الصحافية، أبوابا وزوايا ثابتة للمرأة والعمال والشباب والرياضة والثقافة وغيرها. وشدت أقلاما بارزة للكتابة فيها، «على الرغم من أن رئيس تحريرها كان رئيسا لبلدية عدن، مما يؤكد أن هذا الإتجاه يعود الفضل فيه لكُتّاب القضايا والمواضيع وليس لسياسة الصحيفة».

صحيفة «الفجر»

أصدرها في عدن، هبة الله علي، في العام **١٩٥٥** صحيفة سياسية أسبوعية جامعة (مستقلة).

من مجمل المعالم والمعلومات العامة عن هذه الصحيفة، يمكن القول بأنها حققت نجاحا نسبيا وأدت دورا بارزا في مختلف جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية في عدن، ونلخص الحديث عنها في البنود الرئيسية التالية:

١ ـ جاءت «الفجر» في فترة تألقت فيها عدن بانتشار الفكر السياسي وتعدد الإتجاهات وتنوعها وتصارعها، وتعددت بتعددها التنظيمات والمنظمات السياسية والثقافية والجماهيرية، بصورة ظهرت أكثر وأكبر من قدرة الصحف المحلية على استيعاب هذا التعدد في معظمه. فكانت الصحيفة هذه: «منبرا حرا لبعض الأقلام التي لم تجد الفرصة في الظهور والتعبير عن آرائها في الصحف الأخرى». ومن ثم «كتب فيها معظم المثقفين اليمنيين على اختلاف ثقافاتهم وتعدد اتجاهاتهم وتباين أفكارهم» [علوي طاهر ص١٤٨].

٢ ـ وإضافة إلى ما سلف. . واضح أن رئيس تحريرها وصاحبها لم يكن سياسيا ملتزما ولا صحافيا محترفا يهتم بتحديد خط سياسي لصحيفته أو تصنيف معين لمواقفها أو تناول محايد لموضوعاتها،

«فكانت الصحيفة تغير مواقفها بتغير المحررين وتبدل سياستها بتبدل هيئة تحريرها، فمثلا: عندما كان علي عبدالله باصهي مديرا لتحريرها، تبنت خط «الجمعية العدنية»، وعندما انتقلت إدارة التحرير إلى علي عبدالعزيز نصر، تبنت خط «حزب الشورى اليمني»، الذي انشق عن «الاتحاد اليمني»، وعندما تحولت إدارة تحريرها إلى محمد أحمد نعمان، تبنت خط «الاتحاد اليمني». » [المصدر السالف].

٣ ـ ومع ما سلف. . فإن تغير محرريها ومواقفها في حدود ما يمكن تسميته بالتباينات السياسية البسيطة، لم يحل دون تحديدها اتجاها سياسيا عاما، هو اتجاه «حزب البعث»، في إطاره القومي الثوري المناهض للاحتلال إن صح التصنيف، دون الرابط الحزبي أو بالإلتزام الأيديولوجي. ويؤكد هذا مثلا أنها خصصت صفحات وأبوابا «خاصة بأخبار وبيانات حزب البعث. » وتصريحات وخطابات قادته، «وبعض القصائد التي كانت تشيد وتمجد البعث. . وبعض القصائد التي تدعو إلى التحرير والخلاص من الاستعمار والرجعية»، وأنها شنت حربا ضد الإمام أحمد وسياسته وممارساته في الشمال.

٤ ـ وظهرت أبواب وزوايا الشباب والرياضة في «الفجر» بصورة واسعة وبارزة نسبيا تشكل واحدا من ملامحها الرئيسية. بينما ظهر جانب الإهتمام بالفنون والآداب فيها، خافتا.

وبحسب المصدر السابق فقد توقفت العام ١٩٦١. «في ظروف غامضة»، ذلك لأنها توقفت دون ظهور مبررات موضوعية، وكانت تطبع في المطبعة الزينية بكريتر وتظهر في إخراج وتبويب جيدين، إلا أن طغيان السياسة على أبوابها وصفحاتها، ربما ظهر حائلا في كثير من الحالات أو الأعداد، دون تمكنها من تنويع الموضوعات في المجالات الأخرى.

صحيفة «القات» ـ عدن

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية، أصدرها في عدن صاحبها ورئيس تحريرها علي ناجي محسن في الأول من أغسطس ١٩٥٦.

ونلخص الحديث عن شخصية «القات» في جوانب أربعة رئيسية:

أولها : يبدأ من اسمها. وحول الاسم أسجل ملحوظات ثلاثا:

١ ـ واضح أن اختيار «القات» اسما لهذه الصحيفة، يأتي من الناحية الصحافية، خاصة والفكرية عامة، على عكس الثابت والمتعارف عليه والمفهوم المباشر للتسمية. أي أنه يعني ضمنا الإشادة بالمسمى وما يتفرع عن الإشادة من معاني التذكير والتكريم والتخليد والدفاع عنه، ولكنه هنا جاء على عكس المضمون والهدف للصحيفة، وهو التحذير من القات ونشر التوعية ضده وهذا «على خلاف القياس» كما يقول اللغويون.

٢ ـ ومن ثم، ومن خلال الإتجاه والمضامين العامة لصحيفة «القات» وموضوعاتها وكتابها. يظهر الغرض من التسمية في شيء من الشفافية لا الغموض، وهو التستر وراء الاسم لتتمكن الصحيفة من أداء رسالتها في نقد وكشف حقائق الممارسات لنظام الإمام في صنعاء واحتلال في عدن.

٣ ـ وفي الوقت نفسه، فربما كان اختيار «القات» اسما للصحيفة، يأتي في إطار الاستخدام الرمزي أو الإشارة غير المباشرة، إلى شمال الوطن وأوضاعه ونظام حكامه ومعاناة محكوميه. يدعم هذا الاحتمال أن القات المنتشر حينها وحتى الآن في الشمال حقولا وأسواقا وتجارة وجمهورا، لم يكن قد انتشر في الجنوب وفي عدن بالذات بشكل يذكر ويصبح معه مشكلة تتطلب إصدار صحيفة باسمه.

الجانب الثاني: المضمون

ومما يؤكد الاحتمال السالف بان اسمها كان ستارا بالدرجة الأولى لمضمونها وأهدافها الحقيقية التي لا يمكن أن تقتصر على شرح أضرار القات والتحذير منه. . أنها ركزت على موضوع النقد لنظام الإمام في صنعاء ووجود وممارسات الإحتلال في عدن. «وكانت ناطقة غير رسمية باسم حركة الأحرار اليمنيين المعارضين لحكم الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، وكان معظم محرريها من زعماء حزب الأحرار اليمنيين» [علوي ١٢٧] وكانت لسانا ناطقا وصوتا مسموعا للحركة العمالية، في قضاياها ومطالبها ودعم نقاباتها ونشر بياناتها وتصريحات قادتها، ومثلت «هي وجريدة «البعث» رئتي النقابات العمالية والمؤتمر (العمالي) إلى أن صدرت جريدة «العامل» لسان حال المؤتمر العمالي، في أكتوبر ١٩٥٧».

والثالث: الأهداف والتوجه

لم تذكر الصحيفة أهدافا محددة، إلا أن مضمونها يحدد عموما أهدافها وتوجهها الوطني، وكما أن لكل صحيفة أهدافها المالية والصحافية، فلا شك أن «القات» كغيرها، خاصة أنها مستقلة لا تنتمي إلى حزب أو تجمع معين، إلا أن تيار السياسة طغى على ما عداه بحكم المعايشة والواقع من جهة، وانتماء صاحبها إلى هذا التيار من جهة ثانية.

الرابع: مسارها العام وما يتعلق به

وهنا. . قد لا يكون مستغربا قياسا على صحافة عدن في هذه الفترة، أن توجد علامات استفهام حول هذه الصحيفة، منها مثلا، دوافع إصدارها وأسباب توقفها بعد عام واحد، إذ «صدر آخر عدد منها في يوليو ١٩٥٧. » [المصدر السالف]. وهل كان إصدار صاحبها لصحيفة «الفكر» بعدها مباشرة (في أغسطس) لمجرد تغيير الاسم؟ إذ أنها مضت في الإتجاه نفسه.

وهذا يعني إذا ما ثبت. أن توقفها كان توقيفا أو إيقافا من جانب سلطات الإحتلال.

مجلة «الفكر»

شهرية أصدرها في المكلا أحمد عوض باوزير عام ١٩٥٦.

صحيفة «الفكر»

صحيفة «الفكر» أسبوعية سياسية، أصدرها في عدن صاحبها ورئيس تحريرها: علي ناجي محسن، في الأول من أغسطس ١٩٥٧. وكانت تطبع في «مطابع البعث»، في ١٢ صفحة في قطع كامل.

صورة الصحيفة

تتحدد المعالم العامة لصحيفة «الفكر» في جوانب رئيسية ثلاثة:

الأول : الجانب الصحافي (المهني). ونركزه في:

١ ـ صدرت هذه الصحيفة، عقب توقف سابقتها صحيفة «القات» مباشرة، لرئيس التحرير نفسه. وفي امتداد مستمر دون انقطاع، فكأنما هما صحيفة واحدة، إذ صدرت الأولى في ١ أغسطس ١٩٥٦، وتوقفت أو أوقفت في يوليو ١٩٥٧، وصدرت هذه في أغسطس الشهر التالي من نفس العام، إضافة إلى وحدة المضمون والإتجاه والأهداف.

٢ ـ ولعل ما يلفت نظر المطلع عليها للوهلة الأولى، هذا النوع من التباين الفني فيها بين الاسم والمسمى. إذ المعروف أن «الفكر» اسم يطلق على مجلة شهرية أو دورية، تعنى بقضايا الفكر والأدب، موضوعا ومضمونا وأسلوبا، وتختلف بحكم هذه الصفات أو الوظائف أو الأغراض، اختلافا كبيرا عن مطبوعة بهذه الصفات الثلاث «صحيفة أسبوعية سياسية». وكما انه من الصعب القول بأن

هذا التباين لم يكن واردا حينذاك،فإن من الصعب أيضا،مصادرة أي مبررات قد تكون واردة لدى رئيس تحرير «الفكر» على الأقل.

٣ ـ وفي الأسلوب الصحافي، ربما ظهرت «الفكر» متميزة عن كثير من صحف الفترة، بظهور التحقيق الصحافي فيها، بصرف النظر عن مدى توفر كل العناصر اللازمة له، من إعطاء صورة عن الحدث أو الواقع وتحليله وتحديد أسبابه وأبعاده ونتائجه الظاهرة والمتوقعة واستطلاع الآراء حوله الخ. لأن ظهور التحقيق الصحافي الميداني بالذات كما هو معلوم، يمثل أبرز مؤشر لدى تطور الصحيفة والعنصر الصحافي والعمل الصحافي عامة، إذ كانت هذه الصحيفة تهتم بنشر التحقيقات في «باب: تحقيقات الفكر. . وفيه تجري تحقيقات في أماكن متعددة من اليمن شماله وجنوبه» [علوي ص١٢٩].

٤ ـ وتجاوزا لمستوى الإخراج الذي كان متدنيا حينها في هذه الصحيفة وغيرها، كون أصوله لم تكن قد ترسخت كجزء لا ينفصل عن مرتكزات العمل الصحافي. . فإن وجود التبويب فيها وثبات الأبواب وتنوعها بصفة عامة، يمثل حالة متقدمة بوصفه أحد أبرز مكونات الإخراج ومقوماته.

والجانب الثاني: الجانب السياسي، ويتلخص في:

١ ـ التزام الصحيفة بخط وطني تقدمي، ممثلا في مناهضته الإحتلال وكشف حقائقه وسياساته الاستعمارية التي تعمل على تمزيق اليمن، ونقد أساليب القمع التي يمارسها السلاطين في الجنوب ونظام الإمام في الشمال. وتتعاطف مع الأصوات والأقلام الوطنية وتتيح لها الكتابة فيها في هذا الإتجاه.

٢ ـ على الرغم من إشارة بعض الباحثين إلى أنه لا يعيب هذه الصحيفة

«إلا أنها لا زالت تنظر إلى الشطر الشمالي على أساس كونه اليمن، وهو فهم قاصر» [د/سيف ص١٠٥]. . فإن وحدويتها ظاهرة بصفة عامة في مجمل مضامينها إن لم تكن نصوصا صريحة. ومن هذا على سبيل المثال، وحدة القضية اليمنية في تناولاتها للواقع اليمني شماله وجنوبه على حد سواء. وجدير بالذكر هنا، مؤشر في غاية الأهمية للدلالة على وحدوية الصحيفة، وهو أنها ظهرت مؤيدة إن لم تكن مشاركة في مطالبة الهيئات الشعبية لحاكم عدن، بمساواة «اليمنيين القاطنين في عدن» بأبناء عدن في الحقوق السياسية، وبالذات في «التصويت والترشيح للمجلس التشريعي» لأنهم «جزء لا يتجزأ من شعب هذه البلاد». بحسب ما جاء في مذكرة الهيئات الشعبية التي نشرتها «الفكر» في عددها «رقم ٧٤ الصادر في ١٢ يناير ١٩٥٨» [علوي ص ١٢٨]

٣ ـ وكما كانت «الفكر» «ناطقة غير رسمية باسم المؤتمر العمالي» واعتبرها عمر الجاوي «من الجرائد المهتمة بالحركة النقابية» [الجاوي ص٥١ ـ «الصحافة النقابية في عدن»]. . فإنها رغم عدم التزامها لأي تنظيم سياسي،. «تبنت أفكار حزب البعث، ومثلت في خطها السياسي امتدادا لجريدة «البعث» التي أوقفتها السلطات البريطانية». والتعاطف مع خط البعث في عدن، كان عن قصد أو غير قصد،شأن صحف أخرى، بحكم انتشار البعث أكثر من غيره من ناحية. وما يفرضه حينها الموقف الوطني المضاد للاحتلال من وفاق وتعاون بين مختلف الأصوات والإتجاهات والتجمعات من ناحية أخرى.

الجانب الثالث: المضمون

في ضوء الجانبين السالفين، يتحدد مضمون صحيفة «الفكر» ويتحد مع مضمون «القات». ولعل أبرز ما يميز هذا الجانب من حيث نوع

الموضوعات واتجاهها وأهدافها، لونان: نقابي واجتماعي، يظهر كلاهما شائعا بصورة ملفتة للنظر، في المقالات والعناوين والمفردات وفي القضايا الإجتماعية التي تناقشها وتطرحها للمناقشة وفي نقد العادات السيئة والظواهر السلبية كالقات مثلا وغيره كثير، ولا نريد الاستطراد في سرد الأمثلة واقتباس النصوص.

صحيفة «الفجر» ـ عدن

صحيفة أسبوعية مستقلة،أصدرها في عدن، عيدروس الحامد عام ١٩٥٧.

هذه الصحيفة، وثقها الباحث عبد الرحمن خبارة في كتابه «نشوء وتطور الصحافة في عدن» [ص١٦٣] ضمن قائمة الصحف الصادرة «في مستعمرة عدن»، دون أن يضيف شيئا إلى المعلومات الثلاث السالفة.

نشرة «رسالة الشباب»

نشرة شهرية صدرت في سيئون (بحضرموت) العام ١٩٥٧، لسان حال «نادي الشباب»، كانت تطبع بالآلة الكاتبة (الرونيو) وأحيانا بالمطبعة العادية (حروف الصف). قيل عنها بأنها في عدد يونيو ١٩٥٨، «خاطبت قراءها في مقدمتها بالقول: تعود نشرتنا (بعد احتجابها أشهرا مضت نتيجة ظروف قاسية) لتخوض الميدان من جديد بإمكاناتها البسيطة لخدمة الوطن العزيز وتساهم في نشر الوعي الجديد. . » ودعت إلى العمل «لإيقاظ الوعي ونشر الثقافة الحية وخدمة الصالح العام والأخذ بيد الوطن إلى ما فيه خير الأمة ورفاهيتها وكرامتها» [د/ سيف ص٦٤] وعلق المصدر السالف على مضمون النشرة، بأنه واضح فيها الغياب عن القضايا الحيوية الكبيرة، وتركيزها على قضايا النادي ونشاطه والمسائل الأدبية، وتدني عدد صفحاتها إلى ثلاث في الغالب وتعثرت حتى توقفت. ؟ دون تحديد لفترة صدورها أو تاريخ توقفها أو مسؤولي تحريرها أو دوريتها.

صحيفة «الزمان»

صحيفة أسبوعية (كل جمعة) سياسية صدرت في عدن في ١٣ سبتمبر ١٩٥٧، في قطع كامل وحجم «يصل إلى ١٤ صفحة» وتطبع في مطابع «دار البعث» «في إخراج رديء». وهي لسان حال «الجمعية العدنية» وبشرت «بميلاد الحزب الوطني الاتحادي» أصدرها ورأس تحريرها، محمد حسن عوبلي،. «ولشحة الأعداد المتوفرة لدينا لم نستطع معرفة تاريخ الصحيفة لكن المرجح أن ذلك كان نهاية ١٩٥٨ أو بداية ١٩٥٩، حيث صدرت صحيفة «الكفاح» لسان حال «الحزب الوطني الاتحادي»، وآخر عدد لدينا من «الزمان» هو العدد ٣٣ الصادر في ١٤ فبراير ١٩٥٨. » [د/ سيف ص٩١]

والذي يتبادر إلى الذهن من عبارة «لسان حال الجمعية العدنية»، أن هناك اعوجاجا في خطها الوطني، وهذا ما أكده المصدر السالف بأن سياسة «الزمان» «لم تتميز بشيء عن مواقف وسياسة الجمعية العدنية السابقة المنعزلة والمرتبطة بالسياسة الاستعمارية» مع «بروز اتجاه في إطار الجمعية العدنية يوافق على ضم عدن مع المحميات في اتحاد فيدرالي واحد. »، وهذا ما عملت الصحيفة على الترويج له، وخاصة بعد انتخابات الجمعية في ١٩٥٨، ثم تأسيس «الحزب الوطني الاتحادي»، فعملت الصحيفة على «نشر بيانات الاتحاد اليمني وتغطية نشاط نظام الإمام أحمد والنظام الاستعماري». ولعل الأقرب إلى الصواب، أن «الزمان»، نطقت باسم «الحزب الوطني الاتحادي» وعارضت «الاتحاد اليمني»، ووقفت موقفا سلبيا من قضايا شمال الوطن واعتبرت أبناءه أجانب «كما عارضت المؤتمر العمالي وعمقت النزعة الانفصالية الرامية إلى إيجاد كيان ذاتي متميز لعدن داخل حكومة اتحاد الجنوب العربي» [علوي ص١٢١] «توقفت في ظروف غامضة بعد أن صدر منها بضعة أعداد فقط».

صحيفة «العامل»

صدر العدد الأول منها في ١٣ أكتوبر ١٩٥٧، في عدن، لسان حال المؤتمر العمالي (تأسس في عدن في ٣ مارس ١٩٥٦).

تتلخص بطاقتها في الآتي:

- صحيفة أسبوعية سياسية صدرت عن المؤتمر العمالي الإطار العام في ١٢ صفحة ثم تدرجت إلى ٢٠ صفحة «في فترات الأحداث الهامة والأعياد» [عمر الجاوي ص٢٠].
- رأس تحريرها في البداية: عبده خليل سليمان، وكان عبدالله عبدالمجيد الأصنج مدير التحرير، ثم تولى رئاسة التحرير.
- وصل عدد النسخ التي توزعها إلى حوالي ١٥٠٠ نسخة في عامها الأول.
- وكانت تطبع في مطابع «البعث» (صحيفة «البعث») التي يملكها محمد سالم علي رئيس نقابة عمال النقل.
- كان أبرز أهدافها في مجملها، أهداف الحركة العمالية في الإطار القومي والإتجاه الوطني خاصة «خلال عامها الأول [المصدر السالف ص٢٢]، ومن خلال القضايا التي تبنتها وطرحتها ودافعت عنها، وفي مقدمتها الوحدة والإستقلال، قضايا نوهت بآثارها السلبية مثل البطالة والهجرة الأجنبية (إلى الداخل) وقانون منع التبرعات، ودعم قضايا وطنية أخرى منها التعليم المجاني واعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية. [الصحافة النقابية في عدن].

الجوانب المهنية والفنية:

تناول (المرحوم) الأستاذ عمر عبدالله الجاوي، في كتابه «الصحافة النقابية في عدن، ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧» صحيفة «العامل» من مختلف جوانبها

الفنية والمهنية والصحافية، ودورها النقابي والسياسي بوصفها لسان حال العمل النقابي من خلال المؤتمر العمالي أو مؤتمر عدن للنقابات، وعبر مسيرتها التي استمرت ما بين أكتوبر ١٩٥٧ ـ أغسطس ١٩٦٠، وفي البداية أوضح أن «العامل» صدرت «في ظروف ووضع سياسي حاد في المنطقة وبالذات في مستعمرة عدن»، وأنها «اتخذت في مضمونها وشكلها تقاليد جريدة «البعث»، وفي اتجاهها الذي ظهر فيه إلى حد بعيد، أثر الحركة البعثية والناصرية في إطار الإتجاه القومي كما سلف، تبعاً لطبيعة وطابع المرحلة في اليمن ضمن الوطن العربي عامة».

والذي يهمنا هنا بالدرجة الأولى، هو الجوانب الفنية والمهنية التي توفرت في «العامل» أنماطاً وظواهر وعناصر، تؤكد صفة التحديث فيها بصورة بارزة منها:

- في جانب الإخراج والتبويب. إذ «كان إخراج «العامل» وتبويبها مقبولاً إذا ما قورن ببعض الجرائد الأسبوعية التي صدرت في عدن (حينها) من حيث الصفحات والأبواب والإكليشيهات». كان من أبوابها الثابتة مثلاً: أخبار عمالية، وقائع عمالية، ركن المرأة، باللهجة العامية (العدنية)، حقائق ووقائع.

- كانت هذه الأبواب تظهر في عناوين على إكليشيهات إضافة إلى الصور والكاريكاتير «الذي وصل في كثير من الأحيان إلى كل صفحة من صفحاتها» [الجاوي ص٢٠]. وبحسب العدد ٥٧ الذي أورده الجاوي نموذجاً للتبويب ظهر الإعلان في سبع صفحات من صفحاته الاثنتي عشرة. «ويمكن أن نأخذ أي عدد نريد لنعرف أن الإعلان كان يأخذ ثلث مساحة صفحات الجريدة» [ص٤٠].

- كان شعارها «من أجل الحرية والخير والسلام»، وهو يعكس مدى تأثرها بشعار «البعث»، على الرغم من وصف رئيس تحريرها عبدالله

الأصنج اتجاهها بالغموض وتأكيده التمسك بالغموض أو عدم وضوح الإتجاه وأهدافه، «لقد حققنا مكاسب اقتصادية وسياسية بفضل الغموض في نشاطنا فنحن لا نملك أهدافا واضحة ومحددة.» [المصدر السالف ص٢١]، وهنا ربما كان هذا الغموض المتعمد يمثل هدفاً واتجاهاً واضحين وغير غامضين.

- ساعد «العامل» كثيراً في جوانب الانتشار والتمويل وتوفير المادة الصحافية، أنها نقابية تنتمي أو تمثل الناطق باسم عدد من النقابات كان عدد أعضائها عند صدور الصحيفة، بلغ اثنين وعشرين ألف عامل [المصدر السالف]، وهؤلاء وحدهم، يمثلون موضوعاً غنياً للكتابة ومجالاً واسعاً للنشر والانتشار ومصدراً كبيراً لدعم التمويل، هذه حقيقة عشتها من موقع الممارسة تجربة ميدانية لأكثر من خمس عشرة سنة، أثناء عملي في الصحافة التعاونية الصادرة عن الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي «فيما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٦م» ثم المجالس المحلية للتطوير التعاوني، بصرف النظر عن الفوارق، وأفردت لتوثيقها ودراستها كتاباً خاصاً بها. [الصحافة التعاونية في اليمن ـ عبد الوهاب المؤيد]

ومن ثم. فإن هذا الواقع، أفاد «العامل» كثيراً في الجوانب السالفة التي تمثل أهم مرتكزات العمل الصحافي لأية مطبوعة، وهي جوانب:

- الانتشار. «فلم تبع («العامل») في مستعمرة عدن فقط، وإنما أيضاً في جزء من المحميات».
- «وكان توزيعها بالرغم من نسبة قلته، أحسن من غيرها من الجرائد الأسبوعية».
- و«. لم تكن «العامل» بعكس غيرها، محتاجة إلى مواد صحافية» لأن

قادة المؤتمر (مؤتمر النقابات) وقادة النقابات، كانوا يزودونها بالموضوعات والمواد والكتابات المتنوعة حول نشاط النقابات وقضاياها ومشاكلها، إضافة إلى البلاغات والبيانات النقابية و«كثرة عدد الكتاب المتطوعين من المثقفين والنقابيين فيها» [الجاوي ص ١٩].

- وأنها «كانت تمول من ميزانية النقابات مباشرة» في أقساط تدفعها كل نقابة لهذا الغرض.

وبصرف النظر عن تحفظات بعض الباحثين على نهج صحيفة «العامل» في بعض جوانبه خلال العامين الأخيرين من عمرها (١٩٥٩ - ١٩٦٠) بالذات. . إلا أن دورها الصحافي والسياسي كان فاعلاً ومؤثراً إلى مدى بعيد، سواء في تبني قضايا العمال أو الدفاع عن حقوقهم أو تحريكهم وتحريضهم على التظاهرات والإضرابات احتجاجاً أو تأييداً أو رفضاً لهذه القضية أو تلك، ولذا ضاقت سلطات الإحتلال ومن في صفها، بصحيفة «العامل» ووضعت الكثير من العراقيل في طريقها، وواجهتها أكثر من مرة بتشريعات وأساليب شديدة، ومن هذه مثلاً، إصدار قرار بإيقافها لمدة أسبوعين (خلال أكتوبر ١٩٥٨) نتيجة نشرها مقالات تتهم المحاكم الإنجليزية بالرشوة، وتم اعتقال رئيس تحريرها (عبده خليل سليمان) وكاتب المقالات (محمد سالم علي) وتقديمهما إلى المحاكمة، الإجراء الذي دفع بأكبر تظاهرة احتجاجية ضد القرار إلى شوارع عدن.

وعندما أقر مجلس عدن التشريعي، المشروع الإنجليزي لقانون يحظر الإضرابات، نظمت «العامل» حملة دعائية تحريضية واسعة ضد القانون، ودعت العمال إلى رفضه علناً وإلى تنظيم إضراب شامل احتجاجاً على إقراره، وهنا «أعلنت السلطات الإنجليزية حالة الطوارئ ومنع التجول وأغلقت جريدة «العامل» في أغسطس العام ١٩٦٠،

وتوقفت صحيفة «العامل» والصحافة النقابية في عدن، حتى صدرت صحيفة «العمال» في ٢٤ أبريل ١٩٦٥».

صحيفة «الأيام»

صحيفة يومية سياسية أصدرها في عدن العام ١٩٥٨، محمد علي باشراحيل. قال عنها سيف علي مقبل [ص١١٧] بأنه لم يكن لها موقف سياسي أو وطني واضح، إلا أنها خلال الثورة المسلحة، أبدت تعاطفا ملحوظا مع «الجبهة القومية» إبان الحصار الإعلامي عليها، وأشار عبد الرحمن خبارة إلى أنها «اهتمت بالقضايا السياسية وتناولت معارك ردفان ومناقشة مجلس العموم (البريطاني) للوضع في ردفان، كما تناولت أوضاع الشطر الشمالي من الوطن. ».

وواضح من وصف الباحثين في هذا المجال لصحيفة «الأيام» اليومية. أنها كانت نموذجا للصحافة الجادة، استوعبت موضوعات ومجالات عدة منها إلى جانب الموضوع الرئيسي وهو الخبري والسياسي، الجوانب والموضوعات الاقتصادية والإجتماعية والآداب والفن والرياضة. . الخ، وسيأتي مزيد من الحديث عنها في المرحلة الثانية لصحافة ما بعد الوحدة.

وتعتبر «الأيام» صحيفة يمنية رائدة من حيث مجموعة العناصر والشروط التي توفرت لها مهنيا وصحافيا شكلا ومضمونا منذ بداية صدورها في أواخر الخمسينات، فقد احتوت في تبويب أعدادها إلى جانب الموضوعات الرئيسية الصحافية والخبرية والسياسية وما إليها، أبوابا في موضوعات ومجالات أخرى، منها مثلا الأدب والفن كل أسبوع والشباب والرياضة مرتين أسبوعيا [في حديث مع رئيس تحريرها الزميل هشام]، وهي أول من أدخل الصف الآلي إلى اليمن عام ١٩٦٢، وفي ١٩٦٤، جلبت أولى مكنة للاكليشهات، إذ كانت فيما قبل تصنع

(الاكليشهات) في كل من القاهرة وبيروت، وظلت «الأيام» في البداية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) تطبع في مطابع «البعث» التابعة للمرحوم محمد سالم علي. ثم في مطابع «الأيام» التي أسسها صاحب الصحيفة في العام ١٩٦٢، وساعد على هذا ارتفاع عدد النسخ التي تطبعها إلى ما بين ١٨ ـ ٢٠ ألف نسخة للعدد نتيجة الإقبال عليها، واتسعت بالتالي صفحات الإعلان فيها «إذ كان وضع الإعلانات التجارية حينها أفضل من اليوم لأن كل الناس كانوا يعلنون حتى أصحاب المحلات والمعامل الصغيرة» [هشام باشراحيل]

صحيفة «الكفاح»

صحيفة سياسية يومية، أصدرها في عدن في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٩، حسين علي بيومي الذي أسس أخوه حسن ما سمي بـ «الحزب الوطني الاتحادي» وجعلها الناطقة باسم الحزب.

ونلخص أبرز بنود بطاقتها في الآتي:

١ ـ رأس تحريرها مؤسسها: حسين علي بيومي.

٢ ـ وعين في إدارة تحريرها: علي عبد الله باصهي، مديرا للتحرير ومحمد عبد الوهاب شوذري، سكرتيرا للتحرير.

٣ ـ صدرت في أربع صفحات من القطع الكامل.

٤ ـ طبعت في مطابع «الكفاح» التابعة لرئيس تحريرها.

٥ ـ ظل إخراجها متواضعا وضمت أبوابا وزوايا ثابتة، لموضوعات سياسية واجتماعية وفنية. . الخ.

الملامح والمضامين

نركز الحديث عن الملامح والمضامين العامة لصحيفة «الكفاح» في الأطر التالية:

أولا : في الإطار الفني والصحافي. مثلت «الكفاح» خطوة متقدمة في مسار الصحافة اليمنية في عقد الخمسينات، إذ صدرت يومية. وهي بهذه الدورة تدخل في دائرة الصحف اليمنية الرائدة. فلم يكن صدر أي من الصحف يومية عدا صحيفتين أو ثلاثا. أولاها: صحيفة «الصناعة والفن» [علوي ص١٢٢] في بداية ١٩٥١ ثم صحيفة «اليقظة» مطلع ١٩٥٦.

ثانيا : وهي من حيث انتمائها السياسي، حزبية تمثل كما سلف لسان «الحزب الوطني الاتحادي» الذي أسسه حسن بيومي في ١٩٥٤، كما كانت قبلها وبعدها، صحف «اليقظة» و«الزمان» و«الوطن». وهذا الانتماء إن صح التعبير، يحدد تلقائيا الملامح الرئيسية لاتجاه صحيفة «الكفاح»، وهي ملامح سبقت الإشارة إلى بعضها، وأبرزها أن الصحيفة كانت تعمل على:

١ ـ تعميق أفكار وطروحات جمعية «عدن للعدنيين» التي خرج «الحزب الوطني الاتحادي» من تحت عباءتها.

٢ ـ وبالطبع، الترويج لقيام الاتحاد الفيدرالي. والدفع في اتجاه انضمام عدن إليه.

٣ ـ وكذا مشايعة وتعميم فكرة وأفكار «الجنوب العربي»، ومن ثم اعتبار الشماليين أجانب في عدن.

٤ ـ وهذا الخط بطبيعة توجهه، أدى تلقائيا إلى وقوف الصحيفة ضد التيار الوطني وإلى الصراع مع الحركة العمالية، بقدر ما كانت «تتحمس لكل مشروع (. .) تتقدم به سلطات الإدارة البريطانية في عدن، وتجند نفسها للدفاع عن تلك المشاريع وتقف بعنف ضد كل من يعارضها» [المصدر السالف]

ثالثا : وفي إطار مضامينها المتناقضة مع توجهات المواطنين وغاياتهم

ومسار نضالهم، وقفت مع حزبها ضد الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ٦٢ و١٤ أكتوبر ٦٣، «فقام فدائيو الجبهة القومية بإحراق الصحيفة مرتين» [د/سيف ص ٩٩] كما «تعرضت مطبعتها للإحراق أكثر من مرة، كانت أخراها في يوم انتفاضة ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢، حين زحفت الجماهير على مبنى المجلس التشريعي المزيف» [علوي ص ١٢٣]

وتوقفت «الكفاح» عقب إحراق مطابعها، إلا أن رئيس تحريرها حسين علي بيومي بعد أن تولى منصبا وزاريا في حكومة الاتحاد، دفع إلى عودتها «فتولى مهمة إعادة إصدارها كل من محمد سعيد محسن وعدنان كامل صلاح واستمرت تنفذ السياسة السابقة ذاتها، حتى توقفت نهائيا في عام ١٩٦٥». وكما اختارت هذه الصحيفة كلمة «الكفاح» اسما لها، اختار حزبها لنفسه صفتي «الوطني» و«الاتحادي». ومثل هذه المفارقات تحصل في كثير من الحالات «وفي احسن العائلات».

مجلة «أنغام»

مجلة شهرية ذات طابع ومضمون فنيين، أصدرها في عدن في يناير ١٩٥٩ علي عبد الله أمان، ثم أصدرها باسم «نغم» في ١٩٦٤. وركزت «أنغام» على الفن الغنائي والمطربين وشؤون الإذاعة وتجاوز اهتمامها بالفن والمطربين محليا ليشمل مطربي بعض الأقطار العربية، إلى جانب بعض القضايا الإجتماعية. «كانت تعتبر المجلة الفنية الوحيدة في الساحة اليمنية»، ويبدو أنها كانت منتشرة إلى حد ما، يؤكد هذا أنها «اعتمدت على الإعلانات التجارية لتغطية نفقاتها إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحاتها من إعلان تجاري». توقفت عن الصدور في أكتوبر ١٩٦٧. [علوي ص ١٤٠]

نشرة «خدمة الصحافة العدنية»

وهي نشرة إخبارية تصدر مرتين في اليوم بعدن، من قبل سلطات

الإحتلال. صدر أول عدد منها في ١ يناير ١٩٥٩، باللغتين العربية والإنجليزية وتطبع بالآلة الكاتبة (الرونيو) في صفحات تتراوح ما بين ٢ ـ ١٠ صفحات، تحتوي أخبار القوات المحتلة. «الألقاب الممنوحة والأوسمة والإنعامات والقوانين والقرارات والتعليقات السياسية الصادرة عن الإدارة البريطانية. » [د/ سيف ص٥٣].

صحيفة «الطليعة»

هذه «الطليعة» الثانية، صدرت في العام الذي ١٩٥٩، في المكلا، إلا أن حظها في النشر والانتشار والتوثيق ظهر قليلاً بحسب المراجع المتاحة، إذ لم يكتب عنها إلا القليل من الباحثين حتى الآن، والذين كتبوا عنها، اكتفوا ببعض النقط والمعلومات الرئيسية، وهو أنها صحيفة سياسية أسبوعية أصدرها في المكلا العام ١٩٥٩م، أحمد عوض باوزير [د/ سيف ص ١١٧] ـ [١٤ قرناً من تاريخ حضرموت، ص ٧٤]. على الرغم من أنها استمرت حتى الستينات.

وعموماً، يمكن القول حتى تتوفر المراجع الكافية، بأنها في أرجح الاحتمالات، كانت صحيفة جادة وناجحة نسبياً، نظراً لأن رئيس تحريرها أحمد عوض باوزير، صحافي محترف ومعروف ولديه خبرة في العمل الصحافي غير قليلة، لقد سبق له أن أصدر قبلها مجلة «الفكر» في المكلا في العام ١٩٥٦م وعمل سكرتيراً لتحرير صحيفة «الرقيب» في العام ١٩٥٧م، أي بعد عامين من صدورها في عدن، ومع أن الصحافة الحضرمية رائدة على مستوى الصحافة اليمنية والعربية، من حيث سبقها الزمني في الصدور وتعددها وعدد أعلامها وكوادرها، إلا أن مشكلتها مع الأسف الشديد هي سوء حظها في التوثيق وخاصة داخل الوطن، إذ أن صحافة المهجر وجد كثير منها إهتماما بالتسجيل والتوثيق إلى حد ما، وهذا موضوع سيأتي الحديث عنه في مكانه المناسب بإذن الله. وما تتحتم إضافته هنا، هو أن «الطليعة» الثانية هذه، صدر العدد الأول منها

في ٢٨ مايو ١٩٥٩م، «في ثمان صفحات من الحجم الكبير» [علوي ص ١٧٩]، وجهت معظم اهتمامها لمعالجة قضايا ومشكلات حضرموت وأبناء حضرموت في الداخل والخارج، وكذا تبنت قضية التنمية في حضرموت وحث الحضارمة والسلطات على الإهتمام بها طبقاً للتخطيط العلمي السليم البعيد عن الفوضى والارتجال، وركزت على الأحداث السياسية والقضايا الوطنية على الساحة اليمنية جنوباً وشمالاً، عن طريق نشر «أخبار التظاهرات الجماهيرية والمسيرات العمالية والإضرابات التي كانت تحصل في عدن ضد الشركات الاحتكارية» [المصدر السالف ص١٨٠]. واهتمت في هذا الإتجاه بنشر البيانات والبلاغات الصادرة عن الثورة اليمنية عقب اندلاعها في صنعاء في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وبرقيات وأخبار المسيرات الجماهيرية المؤيدة للثورة، «ووقفت ضد المؤامرات الاستعمارية التي حيكت لها». ولعل من إيجابيات «الطليعة» أنها دعت إلى وحدة حضرموت بدمج سلطنتي القعيطي والكثيري في دولة حضرمية واحدة، ومعارضة الدعوة إلى دخول أجزاء من حضرموت فيما سمي «بالاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب اليمني» «ما دامت بريطانيا هي المهيمنة على كل شيء فيه والموجهة لسياستة الداخلية والخارجية» [المصدر السالف ص١٨١] «وتعتبر الطليعة أول صحيفة تصدر في حضرموت بعد دخول المطبعة إليها عام ١٩٥٩، إذ كانت الصحف قبلها خطية أو حائطية محدودة التداول أو صحفاً كانت تصل من المهاجرين الحضارم في جنوب شرق آسيا».

صحيفة «الرافد»

صحيفة سياسية أسبوعية جامعة أصدرها في المكلا في أكتوبر ١٩٦٠ حسين البار في ٨ صفحات من القطع الكبير وطبعت في المطبعة التي تم استيرادها في العام ١٩٥٩ إلى المكلا. تكاد الصورة العامة عنها تتركز في أنها اقتصرت في موضوعاتها الإجتماعية والاقتصادية والأدبية

على حضرموت أسوة بالصحف التي صدرت في نفس الفترة. وتوقفت عن الصدور بعد عامين أي في العام ١٩٦٢. [د/ مقبل ـ ١١٦].

مجلة «فتاة شمسان»

سياسية اجتماعية مستقلة شهرية، أصدرتها في عدن سنة ١٩٦٠ صاحبتها ورئيس تحريرها، ماهية نجيب «ماهية محمد عمر جرجرة» [خبارة ص١٦٣].

مجلة «الفجر الجديد» ـ عدن

«مجلة فنية أدبية اجتماعية شهرية، أصدرها في عدن محمد حسن سعد، عام ١٩٦٠، صدر العدد الأول منها في ١ نوفمبر في حدود ٣٠ صفحة» [علوي ص ١٤٢].

حددت أهدافها في العدد الأول في «(١) العمل على دعم الإنتاج الأدبي (. . .) (٢) بعث وتطوير الإنتاج المحلي (. . .) (٣) تعميق الرياضة ونشرها (. . .) (٤) تشجيع العلم والأخذ بيد العاملين في حقله . . ».

وكانت «الفجر الجديد» مبوبة تبويبا جيدا «ومطبوعة على ورق عادي»، وتطبع بطريقة صف الحروف اليدوية. وظهر في هذه المجلة تميز ربما كان يمثل طابع وطبيعة المرحلة من ناحية، واهتمام صاحبها والقائمين على تحريرها بتطويرها من ناحية أخرى. وتوضح هذا ملامح وملاحظات أو مؤشرات، منها:

أولا : أن صدورها في ذاته، يمثل رأيا ورؤية متطورين في تلك الفترة بقدر ما يمكن وصفه بالمغامرة، إذ أن إصدار مجلة فنية أدبية معتمدة على ذاتها، يعتبر مغامرة نظرا لكساد هذه السلعة في المجتمع العربي عامة واليمن خاصة وحتى الآن، من حيث

الإقبال على مطبوعة بهذا المضمون والإتجاه الثقافي الأدبي الفني، وهذا ربما كان العامل السلبي الأول في توقفها بعد بضعة أعداد، أي «أدركتها حرفة الأدب»، كما قال الشاعر العربي.

ثانيا : جاءت طريقة تبويبها معبرة عن فهم عميق ووعي مواكب بأهمية الشكل واستقلاله في العمل الصحافي، وخاصة ما يتعلق بتوزيع الصفحات والأبواب والزوايا وعناوينها الثابتة. إضافة إلى ظاهرة النقد الذاتي فيها للعدد.

ثالثا : تنويع الموضوعات ومضامينها،إذ شملت بصفة عامة، في الجوانب الدينية والإجتماعية، وفي الصحة والرياضة والشباب، وفي الآداب، والنقد والشعر والقصة والفن الغنائي. إضافة إلى تنوع الأسلوب إلى حد ما، من الخبر والعرض والمقالة والرأي والحوار والنص إلخ، وإضافة إلى الصور والإعلانات التي تتخلل صفحاتها. وللسبب السالف ذكره، ربما يشير الباحث علوي طاهر إلى أنها لم تدم طويلا وكانت أعدادها غير منتظمة «إذ كانت تواجه صعوبات مالية كبيرة منذ عددها الأول» «وكان آخر عدد عثرت عليه هو عدد مايو ١٩٦٢، وكتب عليه (العدد الأول السنة الثانية)، وكان ظهور هذا العدد بعد احتجاب دام خمسة أشهر». [المصدر السالف].

صحيفة «الرائد»

أصدرها في المكلا صاحبها حسين محمد البار في أكتوبر ١٩٦٠، في ثماني صفحات من المقطع الكامل، وهي «سياسية أسبوعية أدبية جامعة» وطبعت في المطبعة التي تأسست في المكلا العام ١٩٥٩. تناولت قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وركزت موضوعاتها

على حضرموت بصفة خاصة كبقية الصحف التي صدرت في حضرموت، وتوقفت بعد عامين من صدورها، العام ١٩٦٢.

ومن حيث المضمون اتجاها وأسلوبا وهدفا، ربما كان من مميزاتها البارزة التي يمكن استخلاصها من مجمل ما كتب عن هذه الصحيفة «الرائد»:

١ ـ الأسلوب الساخر الجذاب، في تناولها للقضايا والموضوعات، وخصوصا في النقد عامة والإجتماعي خاصة.

٢ ـ اهتمامها بالتعليم كقضية، بوصفه القاعدة الأولى للبناء والتطوير.

٣ ـ تمتعها برؤية منفتحة نظرا لزمنها، إذ كرست مثلا، الدعوة إلى الإهتمام. بتعليم الفتاة وبالتعليم المهني، لأن «الظرف الذي نمرّ به يحتم علينا أن نعنى بالتعليم المهني قدر عنايتنا بالتعليم النظري الأكاديمي».

ويجدر التركيز هنا، على اهتمام «الرائد» بالنقد حتى يظهر من مجمل ما كتب عنها،أنه كان أيضا، يمثل قضية بالنسبة لها، سواء في تكريسها له موضوعا وقضية مهنية ووطنية أو في شمول رؤيتها واتساع تناولاتها له أو في تنوع هذه التناولات التي يبرز من بينها النقد الأدبي والثقافي والفني. ومن ذلك مثلا، «في عددها رقم (٤٨) الصادر في ٢٥/ ٩/ ١٩٦١، تناولت بالنقد لمسرحية تاريخية عرضها أعضاء نادي الشباب في المكلا» وهي بعنوان «القادسية». والملفت أنها تناولت بالنقد لهذه المسرحية، «جميع الجوانب الفنية والتأريخية ومن حيث الأداء والصوت والديكورات والمؤثرات الصوتية». [علوي ص١٨٤] وتناولت في النقد الفني، الفن الغنائي والأغنية الحضرمية. وقدمت في الوقت نفسه، عروضا لبعض الكتب إسهاما في نشر المعارف وتطوير الثقافة ومن ذلك كتب لمؤلفين أجانب «حول منطقة جنوب الجزيرة العربية».

ومع كل هذا، فقد كانت «الرائد» عرضة للنقد وهو أمر طبيعي، وخصوصا عندما يأتي النقد من باحث اهتم في حديثه عنها بإبراز الإيجابيات بالدرجة الأولى، حتى انتهى إلى القول «لقد كانت «الرائد» صحيفة رائدة». ثم تابع في المرجع السالف مستدركا «لولا أنها حصرت كل اهتمامها بحضرموت»، ثم عاد فبرر هذا الانحصار مؤكدا أن هذه الصحيفة الرائدة «معذورة في ذلك، فقد كانت مناطق اليمن معزولة بعضها عن بعض بسبب التخلف» [المصدر السالف] وهو لا شك تبرير منطقي ومقبول في تلك الفترة من مطلع الستينات، ولكنه في الوقت نفسه، لم يعد اليوم مبررا ولا مطروحا ولا مقبولا، لأي صحيفة تحصر كل اهتمامها بمنطقتها.

توقفت «الرائد» في العام ١٩٦٢ «في ظروف غامضة».

صحيفة «الحقيقة»

صحيفة سياسية أصدرها في عدن سالم زين العام ١٩٦١، وبحسب الباحث عبد الرحمن خبارة، فإنها صدرت ولم يكتب لها النجاح طويلا، وهي صحيفة ذات خط وطني مناهض للقوى الاستعمارية.

صحيفة «الأمل»

صحيفة «الأمل» ثقافية اجتماعية، أصدرها في زنجبار (أبين) في ١٩٦١ ناصر علي صلاح عن سكرتارية السلطنة الفضلية «في وسط كل شهر وآخره». ومن ثم. اهتمت بشؤون السلطنة الفضلية وسارت في نفس الإتجاه، «وقد رحبت بانضمام عدن إلى الاتحاد الفيدرالي وتابعت أنباء المفاوضات التي كانت تعقد لإتمام هذا الاندماج». واهتمت بالقضايا الإجتماعية وبعض قضايا الأدب والشعر العامي والفصيح مع تناول محدود للقضايا السياسية. «وهي الوحيدة تقريبا التي كانت تصدر في أبين إذ لم أعثر على غيرها، وقد استمرت في الصدور حوالي ثلاث

سنوات ثم توقف صدورها في ظروف غامضة» [علوي ص١٦٣].

وهناك أيضا صحيفتان اسم كلتيهما «الأمل»، صدرت أولاهما في ذمار عن مكتب وزارة الإعلام،(في السبعينات)، والثانية في صنعاء (في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) عن «الجبهة الوطنية» المحظورة حينها. راجع كلاً منهما في الجداول بهذا الكتاب.

صحيفة «صوت الجنوب»

تتلخص بطاقة هذه الصحيفة في الآتي:

- تاريخ ومكان صدورها: الأحد ١٨ يونيو ١٩٦١، في عدن.
- دوريتها وصفتها: أسبوعية سياسية جامعة.
- حجمها: ١٨ صفحة «وبقطع كبير وإخراج جيد ومزينة بالصور» [د/ سيف ص١٤٥].
- الطباعة: كانت تطبع في مطبعة «اليقظة».
- مصدرها: «وزارة الداخلية لحكومة الاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب العربية» [المصدر السالف]
- مسؤول تحريرها: تم تعيين أحمد شريف الرفاعي مسؤولاً عن شؤون التحرير، كما كان يشرف عليها مباشرة وزير الداخلية «لحكومة الاتحاد» الشريف حسين بن أحمد الهبيلي.
- مدة صدورها: استمرت بحسب المصدر السالف، حتى العام ١٩٦٧م، عند انتصار الثورة وتحقيق الإستقلال.

كما أنها من الجانب المهني الصحافي، كانت بالنسبة لفترتها متطورة في شكلها وإخراجها وفي تنويع مضامينها وتبويبها. فهي سياسية وفيها الموضوعات الاقتصادية والتحقيقات الميدانية والأبواب الإجتماعية

وأخبار الفن والفنانين والثقافة وغيرها. وبعد أن أورد المصدر اسطرا من افتتاحية عددها الأول بقلم الهبيلي وزير داخلية الاتحاد للتدليل على اتجاهها، وصفها بأنها كانت «اللسان الرسمي للإدارة الاستعمارية قلبا وقالبا». [المصدر السالف ص١٤٥]

صحيفة «الشعب»

أصدرها في عدن حسين إسماعيل خدا بخش خان في ١٩٦١م أسبوعية.

وهناك صحيفة «الشعب» أخرى أسبوعية أصدرها محمد سعيد الحصيني.

صحيفة «الحقيقة»

في نطاق النضال ضد الإحتلال ولخدمة القضايا الوطنية، اصدر الأستاذ باسندوة بحسب ما قاله ملخصا للمؤلف، «لأن لا بد من إصدار صحيفة تنطق بلسان هذا الخط وتقاوم القوى المناوئة، وأصدرنا صحيفة «النور» ولكن انتهاجها هذا الخط دفع حكومة الإحتلال إلى إغلاقها، ولم نيأس أو نستسلم، فأعدنا إصدارها ولكن باسم آخر هو «الحقيقة» ولم نغير من اتجاه سابقتها غير الاسم».

وهي كسابقتها صحيفة أسبوعية سياسية أصدرها في عدن السياسي المعروف محمد سالم باسندوة العام ١٩٦٢، ومعروف من خلال صاحبها ورئيس تحريرها، أنها صحيفة وطنية تسير في الخط الوطني وحركته المناضلة في اتجاه القضايا الكبرى الواردة ضمن تحرير الوطن واستقلاله ووحدته. والأستاذ باسندوة من طليعة المناضلين من السياسيين والمثقفين القادة الرواد، كان له دور مميز في الدفاع عن تحرير الوطن وإستقلاله ضد الاستعمار، سواء على صعيد الداخل وقواه السياسية والحزبية أو على صعيد الخارج في هيئة الأمم المتحدة ولجانها والمحافل الدولية.

وله كتاب في الموضوع بعنوان «قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة» صدر في العام ١٩٩٠. وقد أصدر صحيفته هذه «في أواخر عام ١٩٦١» على خلاف المصدر السالف، «بعد أن أغلقت حكومة الإحتلال (صحيفته) النور. » التي أصدرها باسندوة في عدن، العام ١٩٥٨.

وكانت «الحقيقة» تصدر في ١٢ صفحة، وكسابقتها «النور»، «كانت ناطقة غير رسمية بلسان المؤتمر العمالي، ثم بلسان ـ حزب الشعب الاشتراكي ـ الجناح السياسي للمؤتمر العمالي. ». ومن معالم خطها السياسي، أنها «تعاطفت في أول الأمر مع حركة القوميين العرب، ثم اختلفت معهم فيما بعد. . ووقفت موقف العداء للشيوعية والشيوعيين» وعارضت «اندماج عدن في حكومة الاتحاد الفيدرالي المزيف ودعت إلى اعتبار عدن والإمارات الجنوبية جزءا لا يتجزأ من اليمن الطبيعية». ظهرت فيها صفحات عمالية ونقابية ورياضية. وأوقفت عن الصدور في ٧ سبتمبر ١٩٦٢، «أي بعد عام فقط من تاريخ صدورها».

مجلة «الغد»

مجلة سياسية أدبية اجتماعية شهرية، أصدرها في عدن، صاحبها ورئيس تحريرها، حسن علي عمر، عام ١٩٦٢حسب قائمة مرجعية غير مفصلة. بينما تناولها أحد المصادر السالفة في هذا الكتاب، دون غيره حسب ما هو متاح أمامنا. وكان تناولا أعطى الملامح العامة لصورة «الغد» التي يمكن تلخيصها في العناصر الأربعة التالية:

الأول: صفتها:

«مجلة فنية شهرية، أصدرها في عدن، حسن علي عمر عام ١٩٦١» [علوي ص١٤٤]

الثاني: شكلها:

إذ صدرت في «حدود ٣٢ صفحة من القطع المتوسط، وكان

إخراجها متواضعا وأوراقها عادية وطباعتها متخلفة، ترص حروفها بالصف اليدوي». ويتضمن بعض صفحاتها صورا فوتوغرافية غير ملونة، في الموضوعات التي تمثل الصورة فيها تكاملا مع المضمون، ومنها صور / «لبعض الفنانين والفنانات وبعض مشاهير المجتمع في الفنون والرياضة».

الثالث: قضيتها أو مهمتها الرئيسية:

وهي الفن والفنانون، وبالذات الفنون الموسيقية. أخبارا وتعليقات ونقدا، إلى جانب الحوارات مع الفنانين عن أعمالهم وآرائهم. . إلخ.

الرابع: أبرز مضامينها:

وهي إضافة إلى ما سلف، تتركز في الإهتمام بقضايا الشباب والرياضة ومشكلات المراهقين من الجنسين «من وجهة نظر شخصية غير علمية ولا منهجية». واستمرت «الغد» في الصدور لكن غير منتظمة «إذ توقفت عدة مرات ربما لأسباب مالية، وكان توقفها الأخير في العام ١٩٦٥». [المصدر السالف ص١٤٥]

جداول

رقم الصفحة	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١١٢.	نشرة حضرموت	تريم	١٩١٧	شيخ بن عبد الرحمن بن هاشم السقاف	عن جمعية الحق ـ أسبوعية توقفت بعد ٤ أعداد
١١٣.	مجلة عكاظ	تريم	١٩٢٩	عبدالله أحمد بن يحيى العلوي	هناك خلاف حولها ويبدو أنها والتي تليها مطبوعة واحدة
١١٤.	صحيفة التهذيب	سيئون	١٩٣٠	محمد بن حسن بارجاء	شهرية (مخطوطة ثم مطبوعة)
١١٥.	صحيفة الإخاء	تريم	١٩٣٨	جمعية الاخوة والمعاونة	اجتماعية
١١٦.	نشرة الأخبار العدنية	عدن	١٩٣٩	عبدالكريم علي لالجي	أسبوعية باللغة الجزراتية
١١٦.	نشرة صوت الجزيرة	عدن	١٩٣٩	مكتب العلاقات والنشر	أخبار الحلفاء في الحرب الثانية
١١٧.	نشرة محمية عدن	عدن	١٩٣٩	مكتب العلاقات والنشر البريطاني	
١١٩.	صحيفة فتاة الجزيرة	عدن	١٩٤٠	محمد علي لقمان	أسبوعية سياسية تصدر كل أحد
١٣٤.	مجلة الأفكار	عدن	١٩٤٥	محمود علي إبراهيم لقمان	شهرية جامعة
١٣٥.	صحيفة الحلبة	المسيلة	١٩٤٥	موسى الكاظم بن يحيى وعلي بن عقيل	
١٣٥.	صحيفة الأمل	المكلا	١٩٤٦	محفوظ عبدة	شهرية
١٣٥.	صحيفة الذكرى	عدن	١٩٤٨	الشيخ علي محمد باحميش	أسبوعية دينية ثقافية
١٤١.	صحيفة الشباب	عدن	١٩٤٩	يوسف مهيوب سلطان	أسبوعية
١٤٣.	مجلة المستقبل	عدن	١٩٤٩	عبد الله عبد الرزاق باذيب/ عايض سالمين باسنيد	لسان حال الأدباء والكتاب ـ شهرية
١٤٥.	مجلة العروبة	عدن	١٩٥٠	عبد الرحيم سعيد عمر	

رقم الصفحة	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١٤٦.	صحيفة صوت الشعب	لحج الحوطة	١٩٥٠	فضل عوزر	عن نادي الشعب اللحجي - نصف شهرية
١٤٨.	صحيفة الأخبار	المكلا	١٩٥٠	حسين محمد البار	شهرية
١٤٩.	صحيفة الجنوب العربي	عدن	١٩٥١	محمد عمر بافقيه	رابطة أبناء الجنوب العربي
١٤٩.	صحيفة العدني	عدن	١٩٥١	الشيخ علي محمد باحميش	بدلا عن «الذكرى» بعد توقفها
١٥٠.	صحيفة أخبار الجنوب	عدن	١٩٥١	محمد أحمد بركات	أسبوعية سياسية
١٥١.	صحيفة القلم العدني	عدن	١٩٥٢	علي محمد لقمان	أسبوعية تحولت إلى يومية
١٥٣.	صحيفة البعث	عدن	١٩٥٥	محمد سالم علي عبده	أسبوعية سياسية لسان حال الجبهة الوطنية
١٥٤.	صحيفة الرقيب	عدن	١٩٥٥	محمد علي باشراحيل	أسبوعية سياسية باللغتين العربية والإنجليزية
١٥٧.	صحيفة الفجر	عدن	١٩٥٥	هبة الله علي	أسبوعية تحولت إلى يومية
١٥٩.	صحيفة القات	عدن	١٩٥٦	علي ناجي محسن	أسبوعية سياسية
١٦١.	مجلة الفكر	عدن	١٩٥٧	علي ناجي محسن	أسبوعية سياسية
١٦١.	مجلة الفكر	المكلا	١٩٥٦	أحمد عوض با وزير	شهرية
١٦٤.	صحيفة الفجر	عدن	١٩٥٧	عيدروس الحامد	أسبوعية سياسية
١٦٥.	صحيفة الزمان	عدن	١٩٥٧	محمد حسن عوبلي	أسبوعية(الجمعية العدنية) (نطقت باسم الحزب الوطني الاتحادي)
١٦٦.	صحيفة العامل	عدن	١٩٥٧	عبده خليل سليمان	عن المؤتمر العمالي - أسبوعية
١٧٠.	صحيفة الأيام	عدن	١٩٥٨	محمد علي باشراحيل	يومية سياسية
١٧١.	صحيفة الكفاح	عدن	١٩٥٩	حسين علي بيومي	يومية سياسية(الحزب الوطني الاتحادي)

رقم الصفحة	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١٧٣.	مجلة أنغام	عدن	١٩٥٩	علي عبد الله أمان	شهرية فنية
١٧٣.	نشرة خدمة الصحافة العدنية	عدن	١٩٥٩	دائرة العلاقات العامة	يومية باللغتين العربية والإنجليزية
١٧٤	صحيفة الطليعة	المكلا	١٩٥٩	جريموخس باوزير	
١٧٥.	صحيفة الرافد	المكلا	١٩٦٠	حسين البار	أسبوعية سياسية
١٧٦.	مجلة فتاة شمسان	عدن	١٩٦٠	ماهية نجيب	شهرية
١٧٦.	مجلة الفجر الجديد	عدن	١٩٦٠	محمد حسن سعد	فنية أدبية
١٧٧.	صحيفة الفضول	عدن	١٩٤٨	عبد الله عبد الوهاب نعمان	سياسية ساخرة أسبوعية مستقلة
١٧٧	صحيفة الرائد	المكلا	١٩٦٠	حسين محمد البار	
١٧٩.	الأمل	زنجبار (أبين)	١٩٦١	سكرتارية السلطة الفضلية	صحيفة نصف شهرية
١٧٩.	صحيفة الحقيقة	عدن	١٩٦١	سالم زين	أسبوعية
١٨٠.	صحيفة صوت الجنوب	عدن	١٩٦١	أحمد شريف الرفاعي	أسبوعية سياسية صادرة عن حكومة الاتحاد
١٨١.	صحيفة الحقيقة	عدن	١٩٦٢	محمد سالم باسندوة	أسبوعية وكانت ناطقة غير رسمية باسم المؤتمر العمالي
١٨١.	صحيفة الشعب	عدن	١٩٦١	حسين إسماعيل خدا بخش خان	أسبوعية
١٨٢.	مجلة الغد	عدن	١٩٦١	حسن علي عمر	شهرية جامعة
١٩٤.	صحيفة الأخبار	عدن	١٩٦٣	علي محمد لقمان	يومية مستقلة
١٩٥.	مجلة الجنبية	عدن	١٩٦٣	جيش الاتحاد النظامي	شهرية

رقم الصفحة	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١٩٦.	صحيفة الرأي العام	المكلا	١٩٦٣	علي عبد الرحمن بافقيه	أسبوعية
١٩٧.	صحيفة المجتمع	عدن	١٩٦٤	حسن علي عمر (عدنان كامل)	نصف شهرية
١٩٧.	صحيفة الأمل	عدن	١٩٦٥	عبدالله باذيب	أسبوعية
١٩٧.	صحيفة العمال	عدن	١٩٦٥	محمد سعيد باشرين	لسان حال المؤتمر العمالي
٢٠٠.	صحيفة الحق	عدن	١٩٦٦	عبد اللطيف كتبي	يومية مستقلة
٢٠٠.	صحيفة الطريق	عدن	١٩٦٦	محمد ناصر محمد	سياسية يومية

(جداول المطبوعات التي لم تدخل ضمن العرض)

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١.	صحيفة عكاظ	سيئون	١٩٢٥	عبد الله أحمد يحيى العلوي	شهرية
٢.	المجلة	تريم	١٣٥٢هـ	الشيخ موسى الكاظم	
٣.	صحيفة المنبر	المكلا	١٩٣٧	الشيخ يسلم بن عبده	شهرية استمرت سنتين
٤.	صحيفة النهضة	عدن	١٩٤٩	عبد الرحمن جرجرة	أسبوعية سياسية
٥.	صحيفة النهضة الحضرمية	المكلا	١٩٣٣	الشيخ الطيب الساسي	عن المؤتمر الإصلاحي الحضرمي
٦.	صحيفة النور	عدن	١٩٥٧	محمد سالم باسندوة	أسبوعية سياسية
٧.	صحيفة الوطن	عدن	١٩٦١	محمد سعيد الحصيني	
٨.	صحيفة اليقظة	عدن	١٩٥٦	عبد الرحمن جرجرة	سياسية أول صحيفة يومية في عدن
٩.	الفاروق	عدن	١٩٦٥	عبد الله الجابري	أسبوعية لسان حال الرابطة

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١٠.	الساعة	عدن	١٩٦١	لسان حال القوات البريطانية	
١١.	المصير	عدن	١٩٦٦	حسن مسعد الخامري	أسبوعية لسان حال الجبهة القومية
١٢.	الميناء	عدن	١٩٥٧	أمانة ميناء عدن	شهرية باللغتين العربية والإنجليزية صفحاتها ملونة
١٣.	صوت اليمن	عدن	١٩٤٦	محمد محمود الزبيري	
١٤.	سبأ	عدن وتعز	١٩٤٩	محمد عبده الشرجبي	
١٥.	تعليقات على الأنباء	عدن	١٩٤١	مكتب العلاقات العامة والنشر	نشرة
١٦.	النداء الأمريكي	عدن	١٩٤٣	مكتب العلاقات العامة والنشر	نشرة
١٧.	الجريدة الرسمية	عدن	١٩٤٣	مكتب العلاقات العامة والنشر	نشرة بالإنجليزية
١٨.	الجريدة الرسمية	عدن	١٩٤٣	مكتب العلاقات العامة والنشر	نشرة بالإنجليزية
١٩.	المراقب العدني	عدن	١٩٤٩	مكتب العلاقات العامة والنشر	نشرة بالإنجليزية
٢٠.	رسالة عدن الإخبارية	عدن	١٩٥٦	مكتب العلاقات العامة والنشر	مجلة شهرية
٢١.	الميزان	عدن	١٩٥١	صالح إبراهيم حريري وعبد الرحيم عمر	صحيفة أسبوعية
٢٢.	الصناعة والفن	عدن	١٩٥١	عبد الكريم علي لالجي	صحيفة يومية
٢٣.	الصباح	عدن	١٩٥١	عبد الكريم علي لالجي	صحيفة أسبوعية تجارية

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
٢٤.	الصباح	عدن	١٩٦٦	سعيد علي الجريك	صحيفة أسبوعية
٢٥.	أخبار المصافي	عدن	١٩٥٨	مكتب الإعلام في مصافي الزيت	مجلة شهرية
٢٦.	المعلم العدني	عدن	١٩٤٨	حامد الصافي	مجلة شهرية لسان حال إدارة المعارف
٢٧.	مدرستنا	عدن	١٩٤٨	مدرسو وطلاب ثانوية عدن	مجلة فصلية تربوية
٢٨.	م/ المعلم	عدن	١٩٥٨	كمال حيدر وعثمان عبده محمد	مجلة فصلية تربوية
٢٩.	م/ كلية عدن	عدن	١٩٥٩	طلاب كلية عدن	مجلة مدرسية سنوية باللغتين
٣٠.	الصانع	عدن	١٩٥٧	طلاب المعهد الفني	مجلة مدرسية سنوية باللغتين
٣١.	م/ الوهط	لحج	١٩٥٦	مدرسون وطلاب	مجلة مدرسية سنوية باللغتين
٣٢.	النور	بيحان	١٩٦٠	سكرتارية إمارة بيحان	صحيفة نصف شهرية
٣٣.	The Recorder (المسجل)	عدن		محمد علي باشراحيل	أسبوعية أولى
٣٤.	الوقائع العدنية	عدن		فاروق محمد علي لقمان	أسبوعية باللغة الإنجليزية
٣٥.	القنديل والشروق	عدن		حسن محمد بردماني	أسبوعية باللغة الإنجليزية
٣٦.	هيرالد الأسبوعية	عدن		محمد علي ناصر	أسبوعية باللغة الإنجليزية
٣٧.	المعلن العدني	عدن	١٩٦٢	ج. أ. سلول	أسبوعية باللغة الإنجليزية

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
٣٨.	مرآة عدن	عدن			أسبوعية باللغة الأودية
٣٩.	السير	حضرموت	١٩١١	محمد بن عقيل بن يحيى	أسبوعية مخطوطة
٤٠.	حضرموت	حضرموت	١٩١٧	شيخ بن عبد الرحمن السقاف	أسبوعية مخطوطة
٤١.	العكضة	سيئون	١٩٢٩	سقاف بن محمد السقاف	شهرية هزلية مخطوطة
٤٢.	صحيفة البشير	المكلا	١٩٢٨	محمد بن هاشم	أسبوعية
٤٣.	صحيفة التهذيب	المكلا	١٩٢٩	علي أحمد باكثير	شهرية
٤٤.	صحيفة الرابطة	عدن			
٤٥.	نشرة رسالة الشباب	سيئون	١٩٥٧	نادي الشباب بسيئون	أدبية اجتماعية
٤٦.	الشعب		١٩٥٨	محمد سعيد الحصيني	أسبوعية
٤٧.	نشرة الصقر البريطاني	عدن	١٩٤١	مكتب العلاقات والنشر	أخبار سلاح الجو البريطاني
٤٨.	صحيفة صوت اليمن	عدن	١٩٤٦	محمد محمود الزبيري	أسبوعية لسان حركة الأحرار اليمنيين وصدرت مرة أخرى في القاهرة في ١٩٥٥

الفصل الثالث

مرحلة الثورة ١٩٦٢ ــــ ١٩٦٧

المحور الأول

فترة ما بين الازدهار والانحسار

تبدأ هذه المرحلة الصحافية،من العام ١٩٦٢، وحتى العام ١٩٦٧. وهي من مختلف الجوانب وفي شتى المجالات وبكل المقاييس. . مرحلة تاريخية مميزة في حياة اليمن واليمنيين وطنا وشعبا ونظاما وتنظيما وتوجها وشكلا ومحتوى وأسماء ومسميات وعناوين وموضوعات. وهي مرحلة الثورة اليمنية في السادس والعشرين من سبتمبر١٩٦٢ والرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣، حيث انفجرت الثورة في العاصمة، لتزيح عن الوطن وأبنائه، نظام الإمامة، وتعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية وترفع شعار حكم الشعب نفسه بنفسه وتحدد أسس العهد الجديد في أهداف الثورة الستة.

وتنطلق الثورة من جبال ردفان في جنوب الوطن، ضد الإحتلال الأجنبي ونظامه الإمبريالي، وترفع راية النضال في سبيل التحرر والإستقلال وإنهاء سيطرة الاستعمار البريطاني الجاثم على الشطر الجنوبي من الوطن، منذ ١٨٣٩.

هذه السنوات التي هي سنوات النضال والدفاع عن الثورة التي قدم فيها الشعب شمالا وجنوبا الضحايا من خيرة أبنائه، والتي استنفدت الحرب فيها كثيرا من الطاقات والقدرات الوطنية وأجّلت أبرز الخطوات والمنجزات التي كان يمكن أن تحققها الثورة. إلا أن الوقت ظل مواتيا.

وفي هذه السنوات، كانت الصحافة الوطنية والصحافيون والإعلام الوطني والإعلاميون، في طليعة المناضلين. مع الفارق الكبير بين واقعي الصحافة في كلا الشطرين. إذ كانت الصحافة الوطنية المستقلة في جنوب الوطن، ما تزال تعيش فترة التطور والازدهار التي استمرت حتى الإستقلال. وقدم المناضلون من خلالها، صحافيين وسياسيين ومثقفين وأحزابا ونقابات ومنظمات. . صفحات ناصعة من النضال بالكلمة، رأيا وموقفا وتحقيقا وكشفا لحقائق الاستعمار وتحريضا للمواطنين على النضال.

بينما كانت الصحافة الوطنية. . صحافة الثورة. . في الشمال، تبدأ من الصفر، بالتأسيس والبناء والنضال في الوقت نفسه. إذ ظهرت الصحف الحكومية في البداية، وهي «الثورة» و«الجمهورية» وتلتها أو رافقتها مباشرة، الأهلية (المستقلة). رغم أنها ظلت تتأرجح في فترة سنوات النضال، بين المد والجزر، إلا أنها استمرت واستطاعت استيعاب كثير من صعوبات وتعثرات الفترة وأسبابها.

ومن ثم. . بدأت بعدها، مرحلتان مختلفتان في أحد شطري الوطن عنها في الآخر من ناحية، وفيما بين واقع الصحافة في كل شطر على حدة، عنه في الفترة السابقة لمرحلة الإستقلال في الجنوب والاستقرار في الشمال من ناحية ثانية. حيث ظهر كما هو معروف، انحسارها في عدن وانتشارها في صنعاء. وهذا ما سوف يتضح بعون الله تعالى، في عرض ومناقشة وتوثيق صحافة هذه المرحلة، من خلال المحاور التالية.

المحور الثاني
من الثورة إلى الإستقلال

سبق الحديث، ولا نمل من تكريسه، بالتأكيد على أن الصحافة اليمنية في جنوب الوطن ازدهرت وتطورت مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة من منتصف الخمسينات مرورا بمرحلة الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وحتى الإستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ وجلاء آخر قبعة من جنود الإحتلال عن البلاد. هذه المرحلة عاشت فيها الصحافة عصرا زاهيا تعددا وتطورا وانتشارا وشكلا ومضمونا وموضوعا وصراعا سياسيا وفكريا منطلقا من توجهات ووجهات نظر ورؤى وآراء متعددة ومحددة ومتحررة ومتحضرة، لم يوجد لها في هذه الفترة نظير في أي مكان من شبة الجزيرة والخليج، بصرف النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا مع هذه الصحف والإتجاهات والأفكار أو تلك، فالمقصود هنا هو بالدرجة الأولى، الجوانب الفنية والمهنية الصحافية. وهذا ما يشهد له ويؤكده ويُقرُّبه الباحثون والدارسون والمؤرخون والأكاديميون والمراقبون من داخل اليمن وخارجه. وما زال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة المجردة العميقة الواسعة القادرة على التعامل معه من مستوى أرفع ومنظور أوسع وتجذير أعمق في إطار الأساليب الموضوعية الكفيلة باستيعابه استقراء وشمولا وطرحا ومناقشة وتحليلا وتعليلا وتوثيقا ومصادر معلومات، سواء ما جاء في شكل دراسات وبحوث وإحصائيات أو في أوراق ندوات ومؤتمرات أو ما لايزال في بطون ملفات وإضبارات المراكز والمعاهد والمؤسسات الثقافية والبحثية والأكاديمية ذات العلاقة وذوي الإهتمام من الجهات والشخصيات، خاصة التي أو الذين كانت لهم أدوار وعلاقات عملية ومهنية وبحثية في فترات ماضية ولاحقة وحاضرة، وهؤلاء في ذات

الوقت. . مدعوون للمبادرة بتقديم ما بحوزتهم من أوراق أو وثائق أو معلومات، إلى الجهات المختصة التي يثقون فيها وفي القائمين عليها. لأن عزلها باسم الاحتفاظ بها في الأرشيف أو ضمن الأوراق الخاصة، مسؤولية كبيرة وطنية وعلمية ومهنية كونها في هذه العزلة معرضة للضياع. والأكثر عرضة للضياع من هذه المعلومات، هي التي يحتفظ بها أشخاص من ذوي العلاقة المهنية، في رؤوسهم دون أن يهتموا بتدوينها حتى لا تموت بموتهم، وتمنياتنا لهم بطول العمر ولكن العمر صائر إلى نهاية مهما طال.

نعود إلى موضوع العرض والمناقشة والتوثيق، وفي هذا المحور، نتناول الصحافة في جنوب الوطن، من جانبين:

الجانب الأول: الصحافة في سنوات الثورة

كانت الصحافة في عدن، خلال السنوات الواقعة بين الثورة والإستقلال،(١٩٦٣ ـ ١٩٦٧)، تمثل امتدادا لفترة الازدهار التي بدأت منذ الأربعينات كما سلف، وهو امتداد استمر حوالي أربع سنوات شهدت ذروة ازدهار الصحافة في جنوب الوطن وانتهت ببداية الانحسار. إذ بلغ عدد صحفها، حوالي ستين صحيفة، نعرض هنا للنماذج التالية منها:

صحيفة «الأخبار»

صحيفة «الأخبار»، صحيفة يومية سياسية صدرت في عدن أول أبريل ١٩٦٣ في (مطبعة الأخبار) في أربع صفحات قطع كبير، وهي بحسب د/ سيف علي مقبل، لسان حال «الجمعية العدنية» أو«حزب المؤتمر الشعبي». كما أنها إحدى الصحف شبه الرسمية لما سمي بـ«دولة اتحاد الجنوب العربي»، مع التأكيد على تميزها بجدة الأخبار، أصدرها صاحبها ورئيس تحريرها علي محمد لقمان. ومن مجمل المعلومات عنها، يمكن استخلاص ثلاث نقاط:

أولاها: في التوجه العام، ميل الصحيفة إلى الأشكال والمفاهيم الاستعمارية على حساب القضايا الوطنية وفي مقدمتها الثورة والإستقلال.

والثانية: في المضمون، أنها تستوعب أكبر عدد من الموضوعات والقضايا، ومنها «ما يكتبه القراء حول شتى المواضيع» و«قضايا التعليم» و«صفحة الرياضة» و«صور من الأدب الحديث».

والثالثة: في الأسلوب، «درجت الصحيفة على تزيين صفحاتها الداخلية بصور الممثلات العالميات. . » وأنها «في حالة الضرورة لنشر أخبار الثورة المسلحة، تتعامل معها كمراسل أجنبي. » [المصدر السالف ص١٢٣ ـ ١٢٥]

وبصرف النظر عن خطها السياسي وموقفها من قضاياه الوطنية، فإنها استطاعت أن تستوعب معظم العناصر والمقومات المهنية المتطورة، خاصة أنها صحيفة يومية ومستقلة أو شبه مستقلة وفي مطلع الستينات وفي اليمن.

مجلة «الجنبية»

مجلة شهرية صدرت في عدن في يوليو ١٩٦٣،عن ما سمي بـ«جيش الاتحاد النظامي» وكانت تطبع في مطبعة الجيش. «يصدرها في عدن، جيش الاتحاد النظامي لقوات الجيش النظامي والحرس الوطني والبوليس المسلح ومسجلة في مكتب البريد كصحيفة وتطبع في مطبعة الجيش». هكذا صدّرت الصحيفة نفسها. «وكان مسؤول تحريرها إنجليزيا هو المستر ج. ي. فاي، وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية في عدد واحد وإخراجها متواضع». وجاء في عددها الأول «وقد تأسست هذه المجلة لغرض تقديم صورة كاملة للشعب عن القوات الاتحادية» [د/ سيف ص١٤٦]. ومن مجمل ما جاء من معلومات عن هذه المجلة،يمكن تلخيص ثلاثة ملامح عامة عنها، وهي:

١ ـ عدم انتظامها ضمن دوريتها الشهرية، «فعلى سبيل المثال،صدر العدد قبل الأخير منها في مارس ١٩٦٧ وصدر العدد الأخير في يوليو من العام نفسه».

٢ ـ كانت بطبيعة مصدرها وتوجهها ضد ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢، إلى جانب قوات الإحتلال.

٣ ـ كانت لغتها (العربية) ركيكة وكثيرة الأخطاء، والسبب بحسب الباحث سيف علي مقبل،واضح أمام القارئ وهو أن محررها أجنبي لا يجيد قواعد اللغة العربية.

وتوقفت المجلة في يوليو ١٩٦٧، وأشار المصدر إلى أنه لم يحصل على شيء من أعدادها الأصلية سوى نسخ مصورة بالميكروفيتش في المكتبة الوطنية بعدن [المصدر السالف]

صحيفة «الرأي العام» ـ المكلا

صدرت صحيفة «الرأي العام» في شهر يونيو ١٩٦٣ بالمكلا، صحيفة أسبوعية سياسية مستقلة، أصدرها صاحبها ورئيس تحريرها علي عبد الرحمن بافقيه في ١٢ صفحة، بدأت فكرتها من «نادي حضرموت الثقافي» لتطبع بآلة الرونيو (الاستنسل) في ١٩٥٧، ثم قام عدد من الشخصيات منهم الأخ الدكتور محمد عبد القادر بافقيه، بتأسيس «دار حضرموت للطباعة» في العام ١٩٦٠، حيث طبعت فيها صحيفة «الرأي العام» عند تأسيسها في يونيو ١٩٦٣. «ظلت «الرأي العام» تصدر حتى الإستقلال (١٩٦٧/١١/٣٠) إلا أن السلطات جاءت وأوقفت الصحف وصادرتها بدون وجه حق وبدون قانون. » [خبارة ص١٦٤].

صحيفة «الرأي العام» ـ عدن

«الرأي العام» صحيفة أسبوعية سياسية صدرت في عدن العام

١٩٦٤، «لسان حال ـ رابطة أبناء الجنوب العربي ـ في ٨ صفحات من القطع الكبير وتصل أحيانا إلى ١٢ صفحة وطبعت في ـ دار الجنوب العربي. »

ـ كان رئيس التحرير: عبد اللطيف كتبي.

صحيفة «المجتمع»

اجتماعية أصدرها في عدن صاحبها ورئيس تحريرها عدنان كامل في ١٩٦٤.

صحيفة «الأمل»

أسبوعية سياسية صدرت في عدن في ١٩٦٥. رأس تحريرها عبدالله عبدالرزاق باذيب، وكان مدير تحريرها أحمد سعيد باخبيرة الأمين العام لـ«الاتحاد الشعبي الديمقراطي». جاءت الصحيفة في الخط القومي الوطني وساندت ثورة ٢٦ سبتمبر في صنعاء والجبهة القومية في عدن، [بحسب عبدالرحمن خبارة]. وكانت حسب المصدر أكثر الصحف رواجا، وفتحت صفحاتها لأقلام بارزة في شمال الوطن وجنوبه، أمثال د/ محمد عبده غانم وعلي محمد عبده وعبدالله صالح عبده وعلي باذيب وفيصل عبد اللطيف وعبد الفتاح إسماعيل وغيرهم. ونقل المصدر عن الأستاذ محمد سالم باسندوة، في مقال نشره ولم يحدد المصدر مكان نشره سوى أن المقال «. جاء في كتاب أصدره رفاق علي باذيب في ١/ ٤/ ١٩٩٢»، «واعترف باسندوة بأن جبهة التحرير كانت وراء إحراق المطبعة» أي مطبعة «الأمل» وكان هذا هو سبب توقفها عن الصدور في عام ١٩٦٦. [خبارة ـ نشوء وتطور الصحافة اليمنية ص١٠٣ ـ ١٠٩]

صحيفة «العمال» ـ عدن

صدر العدد الأول من صحيفة «العمال» في عدن في يوم ٢٤ أبريل

١٩٦٥، صحيفة يومية ناطقة بلسان المؤتمر العمالي رأس تحريرها علي حسين قاضي رئيس مؤتمر عدن للنقابات، وبعد اغتياله في فبراير ١٩٦٦ رأس تحريرها محمد سعيد باشرين. [الجاوي ص٦٦ ـ «الصحافة النقابية في عدن»]

ويمكن إبراز الصورة العامة لصحيفة «العمال» في الملامح التالية:

أولا: الشكل:

صدرت «العمال» في ٤ صفحات من القطع المتوسط، وبإخراج جيد في تصميم الصفحات وموضوعاتها وتبويبها وعناوينها الثابتة.

ثانيا: الإتجاه العام:

صدرت في البداية كما هو مفترض ومفهوم من اسمها ومصدرها وصفتها، صحيفة نقابية تنطق كما سلف بلسان العمال ونقاباتهم ومؤتمرهم العمالي، وتعبر عن قضاياهم ومشكلاتهم ومطالبهم وتدافع عنهم. وخصوصا أنها صدرت «في فترة كان فيها أوار الثورة المسلحة متصاعدا والصراع في المؤتمر العمالي محتدما وأزمة الحركة النقابية تتعاظم» [د/سيف ص١٨٠]. لكنها بدلا من هذا انجرفت في التيار السياسي وانشغلت بقضايا السياسة وصراعاتها، ولم تتوقف عند هذا، بل وصلت إلى «النيل من النقابات الست والتنديد بها». [حسب د/ سيف علي مقبل]. وبصرف النظر عن رأي المصدر هذا، فإن المأخذ على «العمال» ليس وقوفها مع هذه الجبهة أو القوى السياسية أو ضد تلك، ولكنه انصرافها عن مهمتها ورسالتها النقابية إلى الانشغال بالسياسة، رغم اعترافنا بحقها في تناول السياسة وقضاياها في الحدود التي لا تفرغها من نقابيتها.

ثالثا: المضمون:

بالطبع لم تتجرد «العمال» نهائيا عن القضية النقابية العمالية، بل

ظلت تنشط في إطارها بصيغة سياسية إن صح التعبير. وفي المقدمة قضية الثورة والنضال ضد الإحتلال، وكذا القضايا الإجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها.

رابعا: **الأسلوب ولغة الخطاب العام**

يلحظ المطلع على جوانب مما كتبه باحثون في مجال الصحافة اليمنية، انتقادهم لأسلوب «العمال» ولغة خطابها الصحافي العام، فهي من خلال نصوص ومقالات نشرتها في معظم أعدادها. . تؤكد صحة ذلك الانتقاد لها من حيث المبدأ على الأقل سواء في استخدامها أساليب وألفاظ غير لائقة أو في كتابة مقالات تتضمن حملات على شخصيات وصحف بعينها وأسمائها، فيها الكثير من الشتائم والسباب الذي يتنافى مع أصول الخطاب الصحافي من ناحية، ومع قواعد المهنة في التخاطب مع الآخر.

وفي كل الأحوال، فإن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن كثيرا من الشخصيات الوطنية والقوى السياسية، تختلف مع هؤلاء الباحثين حول تقويم صحيفة «العمال»، ويدافعون عنها ويشيدون بدورها في العمل النقابي والوطني، ويعتبرون أن منتقديها يبالغون في نقدهم، وينطلقون من مواقف وخلافات سياسية وحزبية بالدرجة الأولى. . ونحرص هنا، على تجاوز ذكر الأفراد والأسماء المشار إليها في الحديث المركز عن هذه الصحيفة.

في خضم هذا الصراع، تغلبت النقابات وقياداتها والقوى المساندة لها على «العمال»، بعد أن اعتبروا «صدورها غير ذي جدوى» وأنها فقدت جماهيريتها ودفعت إلى «تأجيج وتأزيم الوضع النقابي، فتم إيقافها في أغسطس ١٩٦٦». «لتصدر بدلا عنها نشرة يومية مطبوعة من صفحتين باسم «العمال» حملت نفس اتجاه سابقتها ولم يتم تسجيلها لدى الإدارة الاستعمارية» [المصدر السالف ص١٨٥]

صحيفة «الحق»

صدر العدد الأول من صحيفة «الحق» في عدن في يوم ١٧ مايو ١٩٦٦، «صحيفة يومية سياسية جامعة وتعد لسان حال (حزب) «رابطة أبناء الجنوب العربي»، في ٨ صفحات قطع كبير وإخراجها جيد وذات تبويب حسن. . ».

- أصدرها ورأس تحريرها: الأستاذ عبد اللطيف كتبي عمر، وعايش محمد عبد الله: سكرتير التحرير. ثم جاء إبراهيم الكاف مديرا لتحريرها بعد استحداث هذا المنصب فيها وإلغاء منصب سكرتير التحرير.
- لعل من المفارقات أنها بعد أن تحولت إلى أسبوعية تطبع في مطابع «دار الجنوب للطباعة والنشر»، أصبحت تصدر في ٤ صفحات بدلا عن ٨ صفحات.
- كانت من حيث هويتها السياسية، لسان حال حزب «الرابطة»، وظلت وما تزال تسير في الإتجاه نفسه، نظرا لعضوية صاحبها في قيادة «الرابطة»، ومن ثم «شنت الصحيفة حملة على مبدأ الكفاح المسلح والثورة وعلى الشيوعية وعبد الله باذيب، ودخلت في مهاترات وكشف أوراق (. .) مع (عبد الله عبد المجيد) الأصنج وآخرين اختلفت معهم. ». وتم إغلاقها بعد «إفلاس الرابطة، وذلك يعود إلى أغسطس ١٩٦٦» [راجع «دليل الصحافة اليمنية» - حسين باسليم - ص١٤]

صحيفة «الطريق»

صدرت صحيفة «الطريق» بعدن في شهر يناير ١٩٦٦، صحيفة يومية سياسية وطنية في ٤ صفحات، «أصدرها محمد ناصر محمد وقد كان هو رئيس تحريرها، ولم تكن منتظمة الصدور. ». [د/ سيف ص١٧٧]

وكانت سياسية وطنية الإتجاه يظهر هذا في وقوفها إلى جانب القضايا الوطنية وفي مقدمتها «مناصرتها للثورة اليمنية عموما والثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية في الشطر الجنوبي خصوصا. ». إلى جانب اهتمامها بالقضايا الوطنية العادلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكذا «التصدي لكشف مؤامرات ودسائس الأعداء المستعمرين والسلاطين والرجعيين ضد الثورة، مما جعلها خطرا يهدد مصالح هذه القوى، فأقدمت السلطات البريطانية على إغلاق الصحيفة في فبراير ١٩٦٧. » [د/ سيف ص١٧٧ _ ١٨٠].

نشرات الثورة:

صدرت في عدن ١٩٦٦ و١٩٦٧، ثلاث نشرات باسم «الثورة»، وهي بحسب ترتيبها الزمني:

الأولى: نشرة «الثورة»

صدرت هذه النشرة لسان حال «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» بعد دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير في ١٣ يناير ١٩٦٦، نشرة مركزية يومية للجبهة، ركزت على نشر البيانات والتصريحات والكتابات التي توضح موقف جبهة التحرير من قضايا الإستقلال ومناقشاتها والقرارات الصادرة بشأنها على المستويات المحلية والعربية والدولية. وما يدخل ضمن هذا الإطار من واقع وممارسات الدويلات والمشيخات التي كانت قائمة ومتعاونة مع سلطات الإحتلال.

الثانية: نشرة «الثوري»

وهي نشرة مركزية يومية أصدرتها بعدن، الجبهة القومية في ١٨ أكتوبر ١٩٦٧، تطبع بالآلة الكاتبة (الاستنسل) وتتألف ما بين ورقة إلى ست ورقات، وهي كسابقتها، من حيث أنها تتضمن ما يصدر عن الجبهة القومية التي تنطق بلسانها. ( ) وهذه النشرة هي صحيفة «الثوري» التي

استمرت وانتظمت وما تزال حتى الآن تصدر عن الحزب الاشتراكي اليمني وتنطق بلسانه. وستأتي تفاصيل عن «الثوري» في الحديث عن الصحافة اليمنية في مرحلة ما بعد الوحدة من هذا الكتاب، بإذن الله تعالى.

الثالثة: نشرة «الثورة»

صدرت هذه النشرة عن «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» في حضرموت، في ٣ نوفمبر ١٩٦٧، ناطقة باسم الجبهة، وتميزت عن سابقتيها بأنها أولى صحيفة رسمية مطبوعة تصدر أسبوعيا في ست صفحات عن مكتب النشر والإعلام بالمكلا، وأن مادتها شملت الأخبار والموضوعات والبيانات السياسية.

وغير هذه الثلاث كثير من النشرات المناضلة التي صدرت أثناء اشتعال الثورة ضد الإحتلال، موثقة في الجداول الواردة ضمن هذا الكتاب .

جداول

م	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
١.	الكادح	الحوطة	٥/١٠/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة يومية
٢.	التلال الملتهبة	عدن	١/٧/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة يومية
٣.	فحمان	دثينه	١١/٥/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة يومية
٤.	الكثبان الملتهبة	الكود	١٣/٩/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة يومية
٥.	العرقوب	بلاد الفضلي	٧/٥/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة يومية
٦.	عرفان	العواذل	١٥/٧/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة يومية
٧.	الزحف	دثينة	٩/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة
٨.	المقاومة	الشيخ عثمان	٦/٧/٦٧	لجنة التوجيه للمقاومة الشعبية الجبهة القومية	نشرة يومية
٩.	الثوري	عدن	١٨/١٠/٦٧	النشرة المركزية للجبهة القومية	يومية
١٠.	المصير	عدن	٢٣/٧/٦٥	عبد الله أحمد الحمزي	أسبوعية سياسية لسان حال الجبهة القومية
١١ .	الثورة	حضرموت	٣/١١/٦٧	لسان حال الجبهة القومية	نشرة أسبوعية

الجانب الثاني: صحافة ما بعد الإستقلال في جنوب الوطن وحتى إعلان الوحدة

بعد انتصار النضال المسلح تحت لواء الثورة اليمنية ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن بكل جماهيرها مدعومة بجماهير الشعب من كل الفئات تحت لواء الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال الوطن وتحقيق الإستقلال بتحرير الوطن من آخر جندي من جنود الإحتلال.. بدأت بالطبع مرحلة جديدة مختلفة عن سالفتها في كل المجالات في ظل نظام وطني حر. ومنها ما يهمنا هنا، وهو مجال الصحافة في هذه المرحلة التي تمتد من بداية تحقيق الإستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ إلى تحقيق الحلم الأكبر والغاية التاريخية للنضال والثورة اليمنية، وهو إعادة وحدة الوطن في ٢٢ مايو ١٩٩٠، ومن ثم. يمكن تحديد مجال الصحافة اليمنية خلال هذه المرحلة، في الملامح الرئيسية العامة التالية:

أولا : من خلال ما سلف مركزا، عن صحافة الخمسينات والستينات عموما، في جنوب الوطن ومدينة عدن بالذات. كانت الصحافة قد حققت مستوى راقيا من الازدهار بلغ الذروة بدون مبالغة وبصفة لم تتحقق حينها في أي من بلدان منطقة الجزيرة والخليج على الأقل، وهذه الحقيقة ثابتة متفق عليها ليس فقط فيما صدر من الآن من بحوث وإحصائيات ومذكرات في مجال الصحافة خاصة وتأريخ المرحلة عامة. بل وفي ذاكرات وعلى ألسنة من عاشوها من داخلها أو عايشوها عن قرب وهم ما زالوا كثيرين. إذا كانت هذه الحقيقة تحتاج إلى طرح استدلال أو ضرب مثال، فيكفي القول إن عدد ما انتظم منها واشتهر زاد على الخمسين مطبوعة صحافية منها ست صحف يومية. وهذا ما لم يتحقق الآن في اليمن الموحد بعد أن أتيحت حرية التعبير وحق النشر وإصدار الصحف بصفة

فتحت الأبواب بكل مصاريعها بل والنوافذ والجدران حتى انتقدها كثيرون ووصفوها بعدم القيود المنظمة ليس التي تمس من حريات وحقوق التعبير والنشر بشيء، ولكن التي تضمن انتظام واستمرار وتطور صحافتنا الحالية وتحول دون تعثرها وتوقفها وقصورها وعدم تطابقها مع شروط القانون وترفعها إلى المستوى المؤسسي. فما الذي حدث بعد هذه المرحلة في عدن؟

جاءت مرحلة الإستقلال وقيام النظام الوطني وتحررت البلاد من دنس الإحتلال بعد نضال طويل وشديد ساهم فيه الشعب بكل فئاته بقيادة رواده، وقدم الكثير من الضحايا في قوافل لم تتوقف حتى تحقق النصر. ونلحظ أن الكتابات في ما صدر من دراسات وبحوث عن الصحافة اليمنية في جنوب الوطن، بدأت أو معظمها من مطلع القرن العشرين ولكنها كلها تقريبا توقفت أمام مرحلة الإستقلال هذه في ١٩٦٧، بغض النظر عن امتداد بعضها إلى ١٩٦٨ أو ١٩٦٩ أو ١٩٧٠. المهم أنها كما يبدو، ظهرت حريصة على عدم دراسة هذه المرحلة، باستثناء بعض الدراسات الإحصائية التي تناولت مرحلة الإستقلال بأسلوب شبه إحصائي في أحسن الأحوال، دون أن تتناولها بشيء من البحوث التي تحلل وتعلل وتبرز الملامح الرئيسية لصورة المرحلة في مجال الصحافة، لماذا؟

ثانيا : إن الإجابة عن السؤالين لاشك، تحتاج إلى بحوث ودراسات متكررة واسعة وشاملة كما أشرت آنفا. ولكن هذا لا يمنع من الإشارة السريعة إلى أبرز عناصر الإجابة أو بالأصح، الإجابتين عن كلا السؤالين أو التساؤلين. في القول:

١ ـ بحسب ما هو معروف وبحسب ما جاء في مجمله موثقا في مختلف المراجع، فإن الصحافة في فترة ما بعد انفجار الثورة اليمنية في

سبتمبر وأكتوبر، كان ازدهارها بدأ يذبل وانتشارها بدأ ينحسر بالتدريج، بفعل قمع المستعمر وسلطاته ضد الصحف لقاء نضالها في طليعة الثورة والثائرين وجحافل المقارعين للاحتلال الذي اشتدت ممارساته القمعية بشكل غير مسبوق. ومن ثم. . كانت النتيجة معروفة، وهي إيقافه لهذه الصحيفة بعد تلك وفرضه الرقابة المباشرة عليها ومنعه توزيع صحف بعد طبعها وحظر طبع أخرى بعد إعدادها واحتجازه نسخ ثالثة بعد صدورها، وهكذا.

٢ ـ وجاء النظام الاشتراكي بعد رحيل المستعمر، فأمم وصادر وحاكم وفرض تعميم قطاعه على كل قطاع واتخذ قرارات ونظما وإجراءات، أجهزت على البقية الباقية، ولم يقتصر هذا بالطبع وكما هو معروف، على الصحف والمطابع ومؤسساتها المستقلة، بل شمل الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة أو شبه المعارضة مع مؤسساتها الطباعية والصحافية.

٣ ـ وإلى جانب العنصرين السالفين من محاولة الإجابة عن التساؤل الأول، يأتي العنصر الثالث، في إطار التساؤل الثاني أو محاولة الرد عليه، وهو باختصار شديد، أن الباحثين تجاوزوا هذه المرحلة وتجاوزوا الحديث عنها، نظرا لصعوبة أو خطر طرح الأسباب الحقيقية في مناقشات وتحليلات وتعليلات موضوعية. وفي هذه الحال، رجحوا الصمت على الكلام الذي لا يحدد سببا ولا يحقق غرضا، هذا هو حقيقة ما حدث. وليس فيه جديد كونه معروفا عند الجميع أو على الأقل، عند الصحافيين والباحثين وغيرهم ممن عاش تلك الفترة التي ما تزال في قربها منا على مرمى حجر أو حجرين أو عقدين أو ثلاثة عقود من السنين.

ثالثا : وإذا لم يوثق الباحثون وحتى الآن، حقيقة ما حدث، فإنهم أو من جايلهم أو تلاهم في طريق التوثيق والبحث عن الصحافة

وتأريخها في الفترة ذاتها وفي غيرها من الفترات السابقة واللاحقة، سوف يحققون الهدف ويجدون ضالة المهتم والقارئ بعون الله، ويجمعون المعلومات المجردة الصحيحة من مصادرها. ومن هذا مثلا ما قاله لمؤلف هذا الكتاب أثناء كتابته، أساتذة وزملاء، أمثال الأساتذة سعيد أحمد الجناحي وهشام محمد علي باشراحيل (صاحب «الأيام») ومحبوب علي (نقيب الصحافيين) وحسن عبد الوارث (وكيل النقابة) وغيرهم. مع اختلاف طفيف في التعليلات ومدى علاقة الأسباب بالأشخاص من المسؤولين في الدولة في فجر الإستقلال. وآخذ ما قاله هشام مركزا، وهو أن «النظام حينها ألغى التراخيص (للصحف القائمة) وأبلغ أصحابها عن طريق وزير الإعلام (الثقافة والإرشاد) وهو يومها، (الزعيم الراحل) عبد الفتاح إسماعيل، أن هناك قانونا جديدا وبديلا بشأن الصحافة سيصدر قريبا ليتم العمل بموجبه. . وانتظر الناس هذا القانون الجديد وصدر بالفعل ولكن. . بعد ثلاث وعشرين سنة!». وبرر أبو أحمد (الجناحي) هذا التأخير بأنه يعود لأسباب وظروف سياسية موضوعية عامة لم يحددها. ولكن وزير الثقافة والإرشاد نفسه كان حددها أو بعضها في بداية الإستقلال أثناء اجتماع عقده مع أصحاب الصحف المستقلة نشرته «١٤ أكتوبر» في أول عدد لها كما سيأتي في عرض هذه الصحيفة بإذن الله.

نماذج من صحافة المرحلة

صدر في جنوب الوطن خلال مرحلة ما بعد الإستقلال حتى الوحدة، عدد من الصحف والمجلات والنشرات والدوريات، هي من حيث تعدد الأسماء حوالي ثلاثين مطبوعة، منها ما يمكن تحديده

تجوزا، عشر صحف وعشر مجلات وعشر نشرات. كلها في دوريتها ما بين أسبوعية وشهرية وفصلية أو دورية، باستثناء صحيفة يومية واحدة، هي «١٤ أكتوبر» الناطقة بلسان الدولة.

إلا أننا استنادا إلى المراجع من بحوث ودراسات وإحصائيات وأعداد أو نسخ من هذه المطبوعات الصحافية ومعلومات ضمن أحاديث وإجابات عن أسئلة طرحناها على بعض الدارسين والصحافيين والباحثين.. نجد أن النصف وربما أقل من نصف هذا العدد، هو ما يصح أن يطلق على مطبوعاته صحفا أو مجلات أو نشرات. أما البقية فإنها أقرب إلى المنشورات في أحسن الأحوال، حيث لا يتوفر في أي منها معظم - وأحيانا كل - الأسس والشروط المهنية حتى بقياس تلك المرحلة نفسها. فمطبوعات هذا الجزء الأكبر على سبيل المثال، بعضه مطبوع بالإستنسل (الرونيو) على ورقات ذات وجه بلا خلف، وآخر لا دورية محددة لانتظامه فضلا عن خلوها من العناوين أو أسماء هيئة تحرير أو عنوان محدد أو رقم العدد، ومعظمها لا يوزع عبر حركة توزيع عامة مع الاعتراف بأن بعضا من نوع المطبوعات هذه، جدير بالتوثيق ليس لأهمية تذكر في الجانب الصحافي، بل بالتوثيق لما تضمنه بعض أعداده، من مؤشرات وإشارات إلى مواقف وأطراف سياسية ذات أهمية خاصة في التوثيق التأريخي عامة ثم السياسي بصفة خاصة.

ونعرض هنا بإيجاز للنماذج التالية:

صحيفة «الثوري»

سبق الحديث عن تأسيس صحيفة «الثوري» فيما قبل الإستقلال. كنشرة، ثم تحولت بعد الإستقلال إلى صحيفة حزبية تنطق بلسان الجبهة القومية. صحيفة أسبوعية تعاقب على تحريرها «حتى ١٩٨٦، ٨ رؤساء تحرير». [خبارة ص١٧٠] ومنذ تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني في

سبتمبر ١٩٧٨، كان طبيعيا أن تصبح لسان حال هذا الوليد الوريث للجبهة القومية، وظلت تصدر أسبوعية كل سبت في عدن حتى إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في٢٢ مايو ١٩٩٠.

ومن يومها انتقلت مع قيادة الحزب الاشتراكي إلى صنعاء وواصلت صدورها حتى انفجار الأزمة السياسية في أغسطس ١٩٩٣، وما أدّت إليه من حرب انتهت بانتصار الوحدة، فتوقفت «الثوري» نتيجة الأزمة ثم الحرب، وما أسفر عنها من انقسامات في قيادة الحزب الاشتراكي ونزوح كبار القادة إلى خارج الوطن إثر هزيمة الإنفصاليين في ٧ يوليو ١٩٩٤.

ولكنها بعد أن تمكن الحزب من لملمة شتاته في الداخل وانتخاب قيادة جديدة له (هي القيادة الحالية بزعامة الأخ علي صالح عباد «مقبل»)، عادت إلى الصدور، ولكن في ٤ صفحات، ثم في ٨ صفحات، إذ كان عليها أن تعيد بناء نفسها شكلا ومضمونا وحجما من جديد، وأصبحت تصدر في ١٦ صفحة، مقاس ٣٨ × ٢٨ سم.

وظلت وما تزال «الثوري» تصدر في كل خميس. تعاقب على رئاسة تحريرها بعد الوحدة، ٦ رؤساء تحرير هم حسب الترتيب، الزملاء: عبد الباري طاهر،أبو بكر باذيب، عبد الباري طاهر مرة ثانية، علي محمد الصراري، د/سلطان الصريمي، خالد إبراهيم سلمان. ويطبع منها حسب المسؤولين فيها، ما بين ١٠ ـ ١٤ ألف نسخة، ويجري حاليا إعادة تأهيل مطابعها التي تضررت أثناء حرب الدفاع عن الوحدة. [«ثورة الصحافة اليمنية» ص٢٦١].

وقد تطورت «الثوري» بعد الإستقلال أكثر من أي صحيفة أخرى، إذ حظيت بالقسم الأكبر من اهتمام الجبهة القومية ثم الحزب. وعلى سبيل المثال، صدرت في ٨ صفحات ثم ١٢ ف ١٦، وفي الفترة السابقة

للوحدة، وصل عدد صفحاتها إلى ٢٠ و٢٤ صفحة، بحجم ٤٣ × ٢٩سم. وحينها كانت ترويستها تتألف من:

- الاسم في الزاوية اليمنى من أعلى الصفحة الأولى، بخط «كوفي» أو «هندسي» كما يسميه البعض، بحروف بارزة مزدوجة باللونين الأسود والأبيض، وفوق الحرف الأخير، النجمة الحمراء.
- يتخلل الاسم من وسطه شريط أبيض أفقي مكتوب عليه «لسان حال اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني».
- وفي إمتداد الشريط أو المستطيل من خارجه، مستطيل آخر يحمل شعار الصحيفة «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية».
- وبعد نهاية الشعار، صورة لـ «وسام الثورة».
- وفوق الشعار سطر مكتوب عليه «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية».
- وتحت الشعار «تأسست في ١٨ أكتوبر ١٩٦٧».
- وعلى قاعدة الترويسة في شريط بعرض الصفحة، تأريخ العدد فـ «أسبوعية سياسية» فالسنة التي تحدد عمر الصحيفة، فرقم العدد، فالثمن «٥٠ فلسا». [العدد ١١٣٨ ـ السبت ٢٤/ ٣/ ١٩٩٠]

«الثوري» في صنعاء

بعد قيام دولة الوحدة وانتقال قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى عاصمة دولة الوحدة. انتقلت «الثوري» تبعا لكل هذه المتغيرات الجديدة، إلى صنعاء. وكان أول عدد يصدر منها في العاصمة، هو العدد «١١٦٧» الصادر بتاريخ ٢٥ أكتوبر من عام الوحدة ٩٠. وكان أبرز ملامح التغيير أو التجديد في هذا العدد:

- صدر في ١٢ صفحة، مقاس ٥٠,٥ × ٣٤,٥سم.

- تغير يوم صدورها من السبت إلى الخميس.

- تغيرت «إكليشهه» الاسم إلى ما أصبحت عليه منذ تاريخه، وإلى وسط الترويسة باللون الأحمر (الوردي).

- انتقل الشعار نفسه إلى تحت الاسم.

- أضيف إلى الترويسة، رقم بعدد الصفحات «١٢ صفحة»، و«الثمن: ريالان».

- وتم إلغاء كل ما عدا هذا مما كان على ترويسة الصحيفة في الماضي، باستثناء صورة وسام الثورة، وصفة الصحيفة وانتمائها الحزبي وتاريخ ورقم العدد.

- ولعل الأهم من كل ما سلف من تغييرات جديدة في «الثوري» هو: مقرها وعنوانها واستراتيجيتها الجديدة، وهذا ما أوضحته الصحيفة داخل مربع بجوار اسمها، تحت عنوان «هذا العدد»، جاء فيه. «هذا هو عدد جديد من «الثوري» في ميلادها الجديد يصدر لأول مرة من عاصمتنا التاريخية صنعاء. . » الخ.

أول عدد بعد الحرب

بعد توقف «الثوري» أثناء حرب الدفاع عن الوحدة والتي انتهت بانتصار الوحدة وسقوط مشروع الانفصال وقادته، في ٧ يوليو ١٩٩٤. عادت «الثوري» إلى الصدور بعد ٣ أشهر من يوم النصر وكان أول عدد صدر منها، هو العدد «١٣٤٣» يوم الخميس «١جماد الأول ١٤١٥ هـ الموافق ٦/ ١٠/ ١٩٩٤». وكان أبرز ملامح التغيير فيه:

- صدر في ٨ صفحات مقاس ٤٢ × ٢٨,٥ سم.

- تم إلغاء الشعار واستبداله بأهداف الثورة الستة.

- أصبح ثمن النسخة ١٠ ريالات.

جاءت افتتاحية «موقفنا»، بقلم الأمين العام الجديد للحزب علي صالح عباد «مقبل» بعنوان: «تأسيس جديد لمنبر قديم».

صحيفة «١٤ أكتوبر»

صحيفة «١٤ أكتوبر» تحمل اسم وتأريخ الثورة اليمنية في جنوب الوطن ضد الإحتلال. وهي في حينها وعلى مدى هذه المرحلة (١٩٦٧ - ١٩٩٠) الناطقة بلسان الدولة هناك، صحيفة سياسية يومية تأسست في ١٩ يناير ١٩٦٨، أصدرتها «مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والنشر» التي تأسست في التاريخ نفسه في إطار وزارة الإعلام، كان أول رئيس لتحريرها، عبد الباري قاسم. [خبارة ص٧٠] وكان رئيس مجلس إدارة المؤسسة هو رئيس التحرير دون أن يذكر اسمه في الصحيفة في معظم الفترات وإنما يكتب على الصحيفة اسم نائب رئيس التحرير.

صدرت في البداية، في ٤ صفحات ثم تطورت إلى ٨ صفحات، وبعد إعادة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وقيام الجمهورية اليمنية وفي شهر مايو من العام نفسه، أعيد ترتيب أوضاع المؤسسة، وتم تشكيلها باسم «مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر» ومن ضمنها مطابع «دار الهمداني» وصحيفة «١٤ أكتوبر» ومؤسسة «١٤ أكتوبر للإعلان».

- تصدر عن المؤسسة صحيفة «يمن تودي» YEMEN TODAY ، صحيفة أسبوعية سياسية تصدر باللغة الإنجليزية، تأسست عام ١٩٩٥.
- وتصدر عن مؤسسة «١٤ أكتوبر» صحيفة «١٤ أكتوبر الرياضي» تأسست في العام ١٩٩٤، صحيفة رياضية أسبوعية.
- وقد تطورت صحيفة «١٤ أكتوبر»، في الشكل والمضمون وعدد الصفحات والنسخ التي توزع منها، فهي تصدر في ١٢ - ١٦ صفحة، وتوزع حوالي ٢٠ ألف نسخة يوميا. سعر النسخة: عشرة ريالات.

الملامح العامة للصحيفة:

نعرض لأبرز ملامحها من خلال العدد الأول في الآتي:

أولا : كما سلف صدر العدد الأول من صحيفة «١٤ أكتوبر» في ١٩ يناير ١٩٦٨ في ثماني صفحات. مقاس ٢٩ × ٤١ سم. مطبوعة بطريقة المطابع حينذاك التي تتم بجمع الحروف في صفحات وأعمدة و«فورمات».

ثانيا : تقع الترويسة في مستطيل في الثلث الأعلى من الصفحة الأولى، يميل إلى ناحية طرفها من اليسار، وفي وسطه بخط رقعة كبير، اسم الصحيفة، وعن يساره: «العدد ـ ١ ـ السنة الأولى الجمعة ١٩٦٨/٨/١٩ م. الموافق ٢٠ شوال ١٣٨٧ هـ». وعن يمين الاسم «صحيفة يومية سياسية ـ جامعة ـ تلفون رقم ١٥٧٩٧ ص ب ٤٣٣٧. الثمن ٢٥ فلسا» وتحت الاسم حروفه بالإنجليزية.

ثالثا : ملامح الصفحة الأولى: ثلاثة مانشيتات على عرض الصفحة فوق الترويسة، هي حسب ترتيبها: «السيد الرئيس (قحطان الشعبي) يدلي بحديث لصحيفة الجمهورية القاهرية». «القيادة العامة للجبهة القومية تعلن دعم المقاومة الشعبية بالشمال اليمني» «الجبهة القومية تعقد مؤتمرها الدوري في منتصف شهر فبراير القادم».

تحت المانشيتات وبمحاذاة الترويسة، عمود «الافتتاحية» بعنوان: «ذكرى الإحتلال». وضمن خبر عن حديث الرئيس لـ«الجمهورية» في منتصف الصفحة، صورة الرئيس وتحتها اسمه «السيد الرئيس قحطان محمد الشعبي».

هذه أبرز وكل ملامح وعناوين الصفحة الأولى. ولكن لا نتجاوز

هذه الصفحة قبل الوقفة السريعة أمام موضوع يستحق الوقوف طويلا أمامه لقراءته واستقراء دلالاته التأريخية. وهو أن تاريخ صدور هذا العدد الأول من «١٤ أكتوبر» يصادف باليوم نفسه، الذكرى الـ ١٢٩ لسيطرة الإحتلال البريطاني على وطننا اليمني في الجنوب، وهو يوم ١٩ يناير ١٨٣٩. وهذا كان موضوع «الافتتاحية» التي جاء فيها ضمن فقراتها:

- «يصدر العدد الأول من صحيفة ١٤ أكتوبر في ذكرى الإحتلال البريطاني لأرضنا، ففي ١٩ يناير ١٨٣٩، تحركت جحافل الاستعمار الغاشم لقهر كرامتنا مستعملة ابشع الأساليب العنيفة والأسلحة المدمرة لإخضاعنا، ووقفت على جماجم أبنائنا الشهداء لتعلن انتهاء عهد الأمن والسلام ومجيء عهد الاستعمار».

- «ومنذ ذلك اليوم المشؤم اعتقد الاستعمار البريطاني أن منطقة الجنوب أصبحت ملكية خاصة له. وانطلق يمارس شتى الأساليب القهرية ضد شعبنا، فاستغل موارد أرضه ونصب أمامه دمى عميلة من السلاطين والإقطاعيين العملاء».

- «١٢٩ عاما من تأريخ شعبنا قضاها في بؤس وفقر وجهل ومرض. وجيل وراء جيل يعاني التخلف والحرمان، في هذه الفترة بنيت حضارات وتقدمت شعوب بينما شعبنا لايزال يجر وراءه مخلفات القرن الماضي. فالتخلف الذي شهد تأريخ الإحتلال البريطاني للمنطقة، لا زال هو نفسه الذي شهد خروجه في نوفمبر ١٩٦٧».

- «ماذا أعطى الاستعمار طيلة هذه السنين للمنطقة من التقدم؟ ماذا غيّر من الصورة التي كانت عليها في القرن الماضي».

رابعا: ملامح الصفحات السبع التالية:

الصفحة الثانية: مخصصة للرياضة بعنوان «الرياضية»:

ـ في أعلاها، ثلاثة مانشيتات: » وزير العمل والشؤون الإجتماعية يعقد مؤتمرا رياضيا» ـ «سيادته يقول: التحكيم ذمة وعلم وعلينا أن نفهمها كذلك» ـ «تشكيل مجلس إداري مؤقت لاتحاد كرة القدم».

ـ تحت العناوين السالفة من اليسار، إعلان عن «مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر. مؤسسة عامة ـ المدير العام: عبد الباري قاسم ـ المقر الرئيسي: ش الملك سليمان ـ عدن». «طبعت في مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر».

الصفحة الثالثة:

عنوانها الرئيسي: «في المحافظات»

ـ في أعلاها، ثلاث مانشيتات: «محافظ المحافظة الأولى (عدن) يقول: سنجرد حملات للتفتيش على المحلات كالمخابز والمطاعم» ـ «وسنعمل لإزالة وتنظيم العادات الإجتماعية كالزار والزيارات» ـ «إن من واجباتنا النهوض بالمناطق المهملة وحل مشكلات الأكشاك».

ـ وتحتها إلى اليسار، صورة السيد «أبو بكر شفيق، محافظ المحافظة الأولى». وهي عناوين من حوار أجرته الصحيفة مع المحافظ.

تحول في مسار الصحافة

الصفحة الرابعة:

في أعلاها إلى اليسار:

ـ عناوين فرعية «مسؤوليات الصحافة لتحرير جماهير الشعب».

ـ «تطوير الريف وتنمية ملكاته. .» ـ «مكاننا كثورة تقدمية في المحيط العربي» ـ «الوظيفة الإجتماعية للفن كأسلوب» ـ «لماذا يجب تجسيد الأخلاق الثورية؟». والعناوين هذه، مقتطفة من موضوع الصفحة الذي ملأها كاملة ضمن أعمدتها الأربعة. وهو حديث شامل عن الصحافة

في مرحلة ما بعد الإستقلال، تم في اجتماع عقده وزير الثقافة والإرشاد عبد الفتاح إسماعيل. وكان حديث الوزير في ذاته منهجاً ودستوراً تحولاً جذرياً في مسار الصحافة اليمنية بعد الإستقلال وعنوان نهاية لمرحلة قبله، ولأهمية هذا الحديث في موضوع مسار الصحافة بعد الإستقلال، نلخص أهم المقاطع والفقرات الواردة فيه بعد عرض بقية صفحات العدد الأول هذا من «١٤ أكتوبر» بإذن الله.

الصفحة الخامسة:

- تضمنت الصفحة الخامسة، بقية الحديث الذي شهده اجتماع عبد الفتاح إسماعيل وزير الثقافة والإرشاد، وجاءت استمرارا في نقله للصفحة الرابعة، وقد استوعب هذه الصفحة كاملة كسابقتها باستثناء صورته وعناوين فرعية ستة في أعلى الصفحة.

الصفحة السادسة:

- جاءت كسابقتها من حيث أن كلاً منهما تستقل بموضوع واحد يملأ الصفحة. هذه كان موضوعها في عنوان بارز «الطبقة العاملة».

- تضمنت الصفحة، موضوعين:

- **أحدهما**: نص بيان صادر من «المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» يتعلق بتغيير اسم المؤتمر العمالي إلى اسم الاتحاد آنف الذكر وبإعادة تنظيم الاتحاد ووضع الطبقة العاملة.

- **وثانيهما**: في أعلى الصفحة عنوانان، الأول، من رسالة بعث بها رئيس الاتحاد العام لعمال الجمهورية العربية اليمنية، علي سيف مقبل: «إن إعادة تنظيم الطبقة العاملة في الجنوب سيؤدي إلى وحدة عمال اليمن شمالا وجنوبا». والثاني من رسالة رد رئيس الاتحاد العام (عبد القادر

أمين) لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية: «إن اتحادنا سيكون منطلقا لوحدة عمالنا في الشمال والجنوب وبالتالي وحدة اليمن بشطريه».

الصفحة السابعة:

مقسومة رأسيا إلى عمودين متساويين تقريبا.

ـ الأيمن تحت عنوان مزدوج: «مزيدا من النور» ـ «الكلمة الحرة. . ومرحلة التغيير الإجتماعي». تناول موضوع النضال المسلح ضد الإحتلال وانتهائه إلى تحقيق النصر والإستقلال.

ـ والأيسر، تحت عنوان: «معرض الفن والآداب». تضمن قصيدة غنائية وطنية، بعنوان «انتصار شعب ـ كلمات أحمد الجابري ـ تلحين وغناء: محمد مرشد ناجي». من مطلعها، المقطع الأول:

انتصرنا. .
انتصر شعب الجنوب
والتقينا. .
بعدما كنا شعوب
شعب واحد
روح واحد
نبني من بعد الجهاد. .
أرضنا. . ونحمي البلاد
انتصرنا

الصفحة الثامنة:

حوت الصفحة الثامنة، ثلاثة موضوعات، بثلاثة عناوين، هي:

ـ مقال طويل استأثر بأكثر من نصف الصفحة، بعنوان «١٤ أكتوبر. .

الثورة، و١٤ أكتوبر الكلمة» بقلم عبد الواسع نعمان.

- تصريح لوزير الدفاع أدلى به لصحيفة «الأهرام» القاهرية.

- خبر عن «مصرع مساعد كبير محاسبي إدارة البناء».

وهناك عنوانان لبقية موضوعين من الصفحة الأولى.

مرحلة التحول في الصحافة بعد الإستقلال

نحو الصحافة الموجهة

سبق الحديث عن ازدهار الصحافة اليمنية في عدن فيما قبل الإستقلال. ثم الحديث عنها بعد الإستقلال، حيث حولتها السلطة الجديدة، من صحافة حرة إلى صحافة موجهة، أو أرادت ذلك وطبقته بالفعل، بوصفه جزءا يرتبط بالتوجه السياسي للنظام في مختلف المجالات. إلا أن الصحافة انحسرت ولم تستطع أن تعيش في مناخ التوجيه من ناحية، وفي ظل قرارات عمعمة وتأميم مؤسسات القطاع الخاص بما فيها الصحافية. كانت البداية، إيقاف الصحف، وعندما اشتكى أصحابها إلى السلطة، بدأ التمهيد للتوجه الجديد ممثلا بحديث وزير الثقافة والإرشاد، عبد الفتاح إسماعيل (حينذاك). وهو ما سبقت الإشارة إليه ضمن عرض العدد الأول من صحيفة «١٤ أكتوبر» إذ استغرق صفحتين منها.

مؤشرات وقرارات

نعرض هنا، لأبرز الفقرات والعبارات الواردة ضمن الحديث والتي تحمل مؤشرات توحي بصورة مباشرة وغير مباشرة، بقواعد ومعالم التوجه الجديد. ومن ثم. يمكن تحديدها في النقاط التالية طبقا لحديث الوزير عبد الفتاح:

- يجب أن نعرف أن عهدا من العلاقات الإجتماعية والفكرية قد انتهى،

وأن علاقات اجتماعية وفكرية، لا بد أن تبدأ لتحفر مجرى تأريخيا جديدا للصحافة.

- فالصحافة مسؤولية تأريخية. ولا بد لنا ونحن نتناول مهام الخط العام للصحافة، أن نبذل محاولة مخلصة لتحديد معالم الوضع الجديد والتوجه العام للثورة.

- وكسلطة ثورية وشعبية، تلعب الصحافة دورا هاما في دفع حركة التغيير الجذري في المجتمع، ونحن كثورة شعبية نؤكد التزامنا بخط الاشتراكية كنظرية وتطبيق، لتحقيق تحول اجتماعي تقدمي.

- وعندما نتحدث عن هذا التحول الثوري، لا بد أن نطرح مسألة الإصلاح الزراعي في الريف عبر برنامج ثوري يحرر الفلاح ويدفع نحو قاعدة كفاية ذاتية.

- إن الاقتصاد والصناعة يقتصران على قطاع الخدمات، ولا بد من الإتجاه نحو إنشاء القطاع العام وفق خطة تلبي المتطلبات الآنية والبعيدة، وهذا لا يعني بالضرورة، نسف دور الرأسمالية الوطنية، ولكن تحرير رأس المال الوطني من سيطرة رأس المال الأجنبي.

- التجارة يجب تحريرها من الرساميل الأجنبية بدءا بإنشاء بنك مركزي يشرف على حركة البنوك.

- بهذا الفهم المبدئي، يمكن تحالف كل القوى نحو تغيير جذري، ويمكن أن تسهم عبر هذا الفهم، الصحافة الثورية في صياغة وتطوير هذا التنظيم.

- إن على الصحافة الثورية مسؤوليات وطنية كبيرة في انتشال الفكر من أسر العقلية الاستعمارية، وتعميق الأفكار الثورية الاشتراكية ومكافحة أفكار الإمبريالية.

- وهنا سؤال يطرح نفسه، وهو: هل تكون الصحافة خاضعة لرقابة الدولة أو الحزب؟. «باعتقادنا أن الصحافة في البلدان المتخلفة ونحن منها وفي ظل نظام جديد، لابد أن تكون موجهة. ولا يعني ذلك بالضرورة إقامة نظام رقابة على من يمارسون هذا الدور الطليعي. أو فرض خط يشغل الاجتهادات والنقد. لأن النقد والنقد الذاتي، ضروريان بالنسبة للثورة ولا بد منهما. ولكن يجب فهم أبعادهما دون الجنوح إلى استخدام خاطئ وغير ثوري».

- «لهذا كان شعورنا أن لا يبدأ قطاع الصحافة وخاصة في بداية المرحلة الجديدة، إلا بشكل الصحافة الموجهة. إن هذا يجب أن لا يفهم بأنه قيود تكبل الحرية الصحافية أو الصحافيين، ولكن حرية الصحافة بالمفهوم العربي والليبرالي، لا يمكن أن تؤدي وظيفتها الإجتماعية دون مجتمع نام».

- إن حرية الصحافة لايمكن أن تكون غنية وفعالة إلا ضمن وظيفتها وتعبيرها عن المرحلة الإجتماعية «ولا يمكن أبدا، أن يترك المجال في ممارسة هذا الجانب الإعلامي الهام والحساس في مرحلة دقيقة، لكل من هب ودب».

- «إن الحرية لا يمكن أن تعطى لأعداء الشعب، بل يجب أن تعطى الفرص لكل من يعي قضية الشعب وهذه المرحلة الجديدة وخدمة التوجه الثوري».

مجلة «الثقافة الجديدة»

تأسست مجلة «الثقافة الجديدة» في عدن، في العام ١٩٧٠ صدرت عن وزارة الثقافة والسياحة «مجلة ثقافية شهرية»، وهي أولى مجلة ثقافية تصدر في جنوب الوطن بعد الإستقلال في ١٧٠ صفحة مقاس ٢٣ × ١٧ سم. [عدد أكتوبر ١٩٨١].

ومن ثم. . فإن ريادتها هذه تعطيها صفة أولى مميزة، والثانية أنها صدرت واستمرت مستقلة ومتحررة بنسبة كبيرة من أي تأثيرات سياسية حزبية، وهذه الصفة في تلك الفترة تعتبر نادرة. والمميزات الثالثة والرابعة وحتى العاشرة، أن مضامينها اتسمت بالحصافة في شكل دراسات وبحوث في معظمها، وبالتنوع والتعدد في الموضوعات والأقلام، فشملت مساحة واسعة من دائرة الثقافة والعمل الثقافي، واستوعبت في التعدد والتنوع، القضايا المعاصرة والحضارة القديمة والتوثيق ونقد وقراءة الفعاليات الثقافية، إضافة إلى مساحات وموضوعات الآداب والفنون في الشعر والنقد والقصة والمسرح والموسيقى والتشكيل وغيرها. كما توفر لها محررون ومستشارون من طليعة المثقفين حينها، إلى جانب حرصها على انتظام الصدور.

العدد الثامن

من خلال العدد الثامن (أكتوبر) للسنة العاشرة ١٩٨١. نسجل هنا المعلومات الرئيسية التي تبرز أهم ملامح هذه المجلة بوصفه عددا يمثل نموذجا وسطا لأعداد المجلة التي توفرت لدينا عند توثيقها هنا، وأنه صدر في الذكرى الثامنة عشرة للثورة اليمنية في ١٤ أكتوبر، وعلى غلافه «ذكرى مجيدة لعهد جديد» بحرف بارز على عرض الغلاف.

- على الصفحة الأولى بعد الغلاف (الثالثة) عمودان، في الأول منهما:

- «الثقافة الجديدة» مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الثقافة والسياحة. جميع المراسلات باسم المجلة. . الإشتراكات: للسنة ١٢ عددا، في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ١ دينار، في البلاد العربية، ١ دينار و٥٠٠ فلس أو ما يعادلها، في الخارج ٢ دينار (ديناران) أو ما يعادلها. ثم الإشتراكات لنصف سنة. . إلخ.

- وعلى العمود الآخر:

ـ رئيسة التحرير: عايدة علي سعيد. مدير التحرير: محمد عبد الرب.

ـ مستشارو التحرير: د/ سالم بكير. د/ محمد جعفر زين. د/ جيلي عبد الرحمن. د/ عبد الرحمن عبد الله. د/ أسامة النور.

ـ هيئة التحرير: (د/)سيف علي مقبل. أحمد الحبيشي. القرشي عبد الرحيم سلام. علي صالح عبد الله. محمد صالح حيدرة. عز الدين كشار. عبد الرحمن إبراهيم.

أول عدد بعد الوحدة

بعد قيام الجمهورية اليمنية في ظل الوحدة اليمنية، واصلت مجلة «الثقافة الجديدة» صدورها وأصدرت أول عدد في عددين أو بالأصح أصدرت عددين في عدد، برقم (١) و(٢) على صدر الغلاف، وتتكون صورة العدد من الملامح الرئيسية التالية:

ـ على الصفحة الأولى بعد الغلاف (الثالثة) عمودان، في الأول منهما:

ـ «الثقافة الجديدة» مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الثقافة. العدد ـ ١ ـ يناير ١٩٩١.

رئيس التحرير: هشام علي (بن علي). مدير التحرير: شوقي شفيق، نائب مدير التحرير: محمد ناصر شراء. سكرتير التحرير: أبو القصب الشلال.

وفي العمود الثاني:

ـ الاشتراك السنوي: الدول العربية: ٢٨ دولارا. دول آسيا وإفريقيا: ٣٤ دولاراً. الاتحاد السوفيتي وأوربا: ٤٠ دولارا. أمريكا واليابان: ٤٩ دولارا.

ـ السعر: ٢٠٠ فلس.

ويقع هذا العدد في ١٦٢ صفحة بما فيها الغلاف، مقاس: ٥,٢٣

× ١٧ سم. وقد نبه المحررون إلى البداية الجديدة بهذا العدد، في كلمة على الصفحة الخامسة منه، بكلمة تحت عنوان «الكلمة الأولى ـ عن تحولنا»، بتوقيع «التحرير»،جاء في بدايتها، «هذا هو العدد الأول من مجلة «الثقافة الجديدة» بعد التغييرات التي أجريت فيها، وهي تغييرات تمس طبيعة المادة المقدمة التي ارتأينا أن يغلب عليها الطابع الفكري»، وبعد أن تحدثت هذه الكلمة عن الهدف من هذا التحول وهو «تجاوز التنميط» في مجلاتنا. . جاء «وعلى هذا فإن الأجناس الإبداعية المختلفة سينتقل مجال نشرها إلى الشقيقة «اليمن الجديد» (التي كانت تصدر في صنعاء حتى إعلان الوحدةِ). التي تصدر أيضا عن وزارة الثقافة. . .».

ولكن «اليمن الجديد» توقفت، و«الثقافة الجديدة» تعثرت ثم أصبحت شبه متوقفة بتنوعها وتعددها في عصر التعددية السياسية والأحزاب.

وفي تواصل الحديث والتوثيق لصحافة ما بعد الإستقلال في جنوب الوطن. ضمن هذه المرحلة التي سبق الحديث عن أبرز ملامحها وسياسة نظامها الجديد في هذا الجانب. وكان حديث وزير الثقافة والإرشاد السالف عرضه، تحديدا في وضوح كامل، بما يعني من إيقاف الصحف والمجلات التي كانت تصدر في أوج ازدهارها، وأن الصحافة ستصبح موجهة. . وهنا توقفت الصحف المستقلة والحزبية وصدرت صحف جديدة عن الدولة والجبهة القومية الحاكمة ومؤسساتها فقط. وربما كانت هذه السياسة سبب ابتعاد معظم أو كل الدارسين عن صحافة هذه المرحلة، ما جعل المعلومات عن كل منها إما غير متوفر أو منقوصا وضئيلا.

بعد هذه الصحف الثلاث. . نعرض هنا لصحافة هذه المرحلة في نطاق ما أتيح من مراجع وكما هي:

أولا: العسكرية

صحيفة «الرأية»

هذه الصحيفة تأتي في طليعة الصحف الصادرة في عدن في مرحلة ما بعد الإستقلال عن وزارة الدفاع في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حينها وبعد حوالي ١٣ سنة من الإستقلال.

- صدر العدد الأول منها يوم الأحد ١٢ أكتوبر ١٩٨٠ ـ ٣ ذي الحجة ١٤٠٠ هـ. في مقاس ٤١ × ٢٩ سم.

الملامح العامة

من خلال العدد الأول الذي بين ايدينا من صحيفة «الرأية» الذي حصلنا على صورة منه من «المكتبة الوطنية» بعدن، يمكن تحديد ملامحها العامة في جوانب ثلاثة:

أولا: المعلومات الخاصة بالتعريف بها من خلال الصفحة الأولى من صفحاتها الاثنتي عشرة.

- في الجانب الأيمن بأعلى الصفحة اسمها. وضمن حروفه شعار «وطن لا نحميه لا نستحقه». وعن يمين الاسم بين نجمتين: «لنناضل من اجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية».
- ويقع ما سلف بين مانشيت بأعلى الصفحة «مرحبا. . المؤتمر العام الاستثنائي لحزبنا»، وبين شريطين متلاصقين في الأعلى: «صحيفة أسبوعية عسكرية جامعة، تصدر عن وزارة الدفاع ج ي د ش (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)».
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير: النقيب/ محمد حسين محمد.
- وتحته تاريخ صدور هذا العدد الأول، الأحد ١٢ أكتوبر ١٩٨٠ ـ ٣

ذي الحجة ١٤٠٠ هـ العدد الأول ـ السنة الأولى ـ الثمن: ١٠ فلوس.

ثانيا: الشكل

ومع أن فيها لمسات فنية ومهنية، لكنها محدودة إذ يكاد يختفي التبويب والتصنيف للصفحات والموضوعات ومواقعها، وعلى سبيل المثال، نلحظ أن كل صفحة مستقلة بموضوعاتها كاملة دون ترحيل بقايا منها إلى صفحات أخرى، وفي كل صفحة موضوعات يندر التناسب فيما بينها.

ثالثا: المضمون

يتركز مضمون العدد الأول من «الرأية»، في ثلاثة موضوعات رئيسية لا يكاد العدد يخرج عنها إلا قليلا، هي:

١ ـ الترحيب بالصحيفة والحديث عنها وعن أهميتها مستقبلا. في مقالات بأقلام عدة في مقدمتهم شخصيات قيادية. أولها الرئيس علي ناصر محمد الأمين العام للحزب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس الوزراء، والعقيد الركن علي أحمد ناصر عنتر عضو المكتب السياسي المرشح ووزير الدفاع. والمقدم صالح بن حسينون عضو اللجنة المركزية النائب الأول لوزير الدفاع رئيس هيئة الأركان العامة، والمقدم أحمد سالم عبيد عضو اللجنة المركزية نائب وزير الدفاع مدير الدائرة السياسية، والمقدم قاسم عبد الرب نائب رئيس هيئة الأركان العامة وغيرهم. وربما تصل مساحة ما تضمنه العدد عن «الرأية» نسبة تزيد عن ٣٠٪.

٢ ـ موضوع القوات المسلحة.

٣ ـ المؤتمر العام الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني.

لقطات من حفل الترحيب:

لا يبتعد كثيرا من يطلق على ما جاء في العدد الأول من «الرأية» من مقالات ترحيبية، «حفلا خطابيا» بصورة لها لا شك، مبررات عدة، لا يحضرنا منها الآن سوى مبررات ثلاثة محتملة لا نزعم بثباتها وصحتها. أحدها: أنها جاءت أولى صحيفة عسكرية بهذا الحجم والدعم والأهداف، وثانيها: كونها بحسب التطورات التي تلتها عامة، تمثل بالدرجة الأولى، الشخصيات القيادية في المواقع السياسية والحزبية والعسكرية. وثالثها: توقيت صدورها الذي جاء في ما يمكن وصفه ببداية مرحلة جديدة في جنوب الوطن حينها، كان من معالمها مجيء الرئيس علي ناصر الذي حرص أن يكون ممسكا بكل مقاليد الدولة وقياداتها رئيسا للدولة وللوزراء وأمينا عاما للحزب. وتبنيه سياسة الانفتاح والتقارب مع النظام في الشمال والقوى السياسية على الساحة اليمنية ومع الجيران في المنطقة. ومن ثم أو مما قد يؤكد هذا، اهتمامه بالصحيفة واعتباره إياها أو تعبيره عنها بكلمة «سلاح».

جاء في تصريح الرئيس علي ناصر

- أعتبر أن الوقفات الجادة حيث توجد «الطاقة لمواصلة المسيرة والإرادة التي لا تلين في تحقيق الأهداف المرسومة، تلك هي الحقيقة التي أثبتتها تجربة الثورة».
- وكذا لأن الصحافة «كسلاح أيديولوجي طبقي تلعب دورا هاما في بلورة تلك الأهداف وتعكس نضال جماهير الشغيلة».
- ومن هنا، فإن استمرار وتطور الدعم الذي يقدمه «حزبنا الاشتراكي اليمني وحكومة الثورة للصحافة ووسائل تطويرها، كان وسيظل متزايدا لتوفير الإمكانات المادية والبشرية لها».
- وإن «الرأية» لن تكون لسانا يعبر عن القوات في مختلف المواقع

والأسلحة فقط، «وإنما ستكون صحيفة تعبر عن المبادئ والأهداف التي يعبر شعبنا لتحقيقها تحت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني للنضال من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية».

وقد استمرت الرأية في الصدور حتى بعد الوحدة.

صحيفة «دفاع الشعب»

أصدرتها القيادة الوطنية لمنظمة لجان الدفاع الشعبي في عدن في ٨ صفحات «سياسية جماهيرية عامة نصف شهرية ـ شعارها: الولاء لله والوطن والشعب لا غير» رئيس التحرير: علي عبد الله الفلالي، مدير التحرير: إقبال علي عبد الله، سعر النسخة: ١,٥ ريال. العنوان: عدن ـ سكرتارية القيادة الوطنية لمنظمة لجان الدفاع الشعبي. [باسليم ص١٥]

صحيفة «الحارس»

صدرت صحيفة «الحارس» في البداية، نصف شهرية. ثم تحولت إلى صحيفة أسبوعية. أصدرتها وزارة الداخلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا.

صحيفة «الجندي»

أصدرتها وزارة الدفاع، مجلة شهرية تعنى بشؤون القوات المسلحة وتنطق باسمها، ولكنها تبدو كسابقتها، لم تستمر طويلا. [خبارة ص١٧٠].

ثانيا: الصحف الحزبية

صحيفة «الشرارة»

صدرت صحيفة «الشرارة» في ١ يناير ١٩٦٨. في ٨ صفحات، عن منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة حضرموت. «صحيفة سياسية

أسبوعية جامعة». رئيس التحرير: فؤاد محمد بامطرف. سكرتير التحرير: علي عمر الصيعري. الثمن: ٣ ريالات.

مجلة «قضايا العصر»

أصدرها في ١٩٤ صفحة الحزب الاشتراكي، العام ١٩٨١. مجلة نظرية فصلية. رئيس التحرير: عبد الواسع قاسم. مدير التحرير: عبد الرحمن إبراهيم. السعر: ١٠ ريالات.

ثالثا: الثقافية والفنية

مجلة «الحكمة»

وقد سبق الحديث عن عودتها إلى الصدور، عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين (الموحد). شهرية، رأس تحريرها، المرحوم المناضل، عمر عبد الله الجاوي، واستمرت وما تزال.

مجلة «آفاق»

أصدرها اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ـ فرع حضرموت في العام ١٩٧٩». مجلة أدبية ثقافية فصلية في ٨٠ صفحة. رأس تحريرها: عبد الله حسين الهدار ومدير التحرير: صالح سعيد باعامر، وسكرتير التحرير: أحمد عوض باوزير. سعر النسخة: ٥,٧ ريالات». [با سليم ص ٤٤].

مجلة «الفنون»

أصدرتها وزارة الثقافة والسياحة ـ فرع عدن ـ في العام ١٩٧٩ في ٦٠ صفحة. «مجلة شهرية فنية جامعة ـ رأس تحريرها: فيصل صوفي ومدير التحرير: عبد القادر خضر، وسكرتير التحرير: محمد مكرم. سعر النسخة: ٥ ريالات». [المصدر السالف].

مجلة «المعرفة»

تأسست لتسجيل الإمتياز في إصدارها لمعهد عبد الله باذيب للعلوم الإجتماعية ـ عدن، في العام ١٩٨٦. وفي ١٩٠ صفحة. . «مجلة نظرية علمية ثقافية فصلية. تحمل شعار الحزب الاشتراكي. رأس تحريرها: د/ عبد الغني محمد مقطري. مدير التحرير: د/ محمد بن محمد القاضي. سكرتير التحرير: إبراهيم عبد الله عيسى. سعر النسخة: ٩ ريالات».

مجلة «المنارة»

تأسست في العام ١٩٨٨. عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ـ فرع عدن. في ٨٠ صفحة. «مجلة أدبية ثقافية فصلية» رأس تحريرها: سعيد عولقي، مدير التحرير: كمال الدين محمد، سكرتير التحرير: هشام علي بن علي. سعر النسخة: ٧,٥ ريالات».

نشرة «حوليات الدان»

صدرت عن اتحاد الفنانين بمدينة سيئون بحضرموت، العام ١٩٨٠. نشرة ثقافية فنية سنوية.

نشرة «الدان»

أصدرها في العام ١٩٧٩ اتحاد الفنانين ـ محافظة حضرموت، نشرة ثقافية فنية فصلية.

نشرة «الصحافي»

أصدرتها في أكتوبر ١٩٨٦ نقابة الصحافيين ـ فرع حضرموت ـ المكلا، نشرة ثقافية فصلية. ثم تحولت إلى مجلة من القطع الصغير. واستمرت فيما بعد الوحدة، واطلعنا منها على العدد الصادر في نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٩٧. مستشار التحرير: حسن أحمد كندسة العولقي، رئيس التحرير: علي صالح باقي. مدير التحرير: علي عبد الله الكثيري. سكرتير

التحرير: صلاح مبارك بو عابس.

وهناك صحف ونشرات أخرى في موضوعات متفرقة، هي:

نشرة «الرسالة التربوية»

أصدرها مكتب التربية والتعليم بحضرموت، العام ١٩٨٢، نشرة تربوية ثقافية فصلية.

نشرة «مزارع اليوم»

أصدرها في العام ١٩٨٠ مكتب الإرشاد الزراعي بمدينة سيئون ـ حضرموت، نشرة شهرية.

نشرة «النشرة التجارية»

صدرت في العام ١٩٧١ عن الغرفة التجارية الصناعية ـ عدن، في ٨ صفحات، نشرة تجارية شهرية.

نشرة «الإعلام السكاني»

تأسست العام ١٩٨٧، عن معهد الإعلام ـ عدن، في ٨ صفحات، نشرة دورية تهتم بقضايا الإعلام السكاني، أصدرها معهد الإعلام بالتعاون مع منظمة اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. رئيس التحرير: عبد الرحمن خبارة. مدير التحرير: عبد الرحمن المترب. سكرتير التحرير: نوال خان. [باسليم]

صحيفة «صوت العمال»

صحيفة «صوت العمال» «صحيفة عمالية أسبوعية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال». أصدرها الاتحاد في ٤ يناير ١٩٦٩. رئيس التحرير: راجح صالح ناجي. ومدير التحرير: محمد قاسم نعمان. سكرتير التحرير: محمد عمر باوزير. صدرت في ٨

صفحات ثم تطورت واتسع نطاق توزيعها. وهي من الصحف التي استمرت في مرحلة ما بعد الوحدة، ثم توقفت أثناء حرب ١٩٩٤.

وأورد الزميل عبد الرحمن خبارة، صحفا ونشرات دون معلومات عن معظمها، حتى المعلومات الأساسية، ومنها:

١ ـ صحيفة «الشباب»

صحيفة أسبوعية أصدرها المجلس المركزي لاتحاد الشباب اليمني الديمقراطي.

٢ ـ صحيفة «الفلاح»

صحيفة أسبوعية تنطق بلسان المجلس المركزي لاتحاد الفلاحين.

٣ ـ مجلة «التربية»

مجلة شهرية لسان حال وزارة التربية والتعليم.

٤ ـ صحيفة «نداء الوطن»

صحيفة أسبوعية صدرت عن وزارة الخارجية متقطعة، تنطق بلسان المغتربين.

٥ ـ مجلة «التعاون»

مجلة شهرية خاصة بالتعاونيات.

جدول

رقم الصفحة	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
٢٠٨.	صحيفة الثوري	عدن	١٨/ ١٠/ ٦٧	النشرة المركزية للجبهة القومية	يومية
٢١٢.	١٤ أكتوبر	عدن	١٩/ ١/ ٦٨	مؤسسة ١٤اكتوبر وزارة الإعلام	
٢٢٠.	الثقافة الجديدة	عدن	١٩٧٠	وزارة الثقافة والسياحة	
٢٢٤.	الرأية	عدن	١٢/ ١٠/ ١٩٨٠	صدرت عن القوات المسلحة رئيس التحرير: النقيب محمد حسين محمد	
٢٢٧.	صحيفة دفاع الشعب	عدن		منظمة لجان الدفاع الشعبي	شهرية
٢٢٧.	الجندي	عدن		وزارة الدفاع	
٢٢٧	صحيفة الحارس	عدن		وزارة الداخلية	أسبوعية
٢٢٧	صحيفة الشرارة	حضرموت	١٩٦٨	الحزب الاشتراكي اليمني (الجبهة القومية)	أسبوعية
٢٢٨	مجلة الحكمة	عدن		اتحاد الأدباء والكتاب	
٢٢٨.	الفنون	عدن	١٩٧٩	وزارة الثقافة والسياحة	
٢٢٨.	قضايا العصر	عدن	١٩٨١	الحزب الاشتراكي اليمني	فصلية
٢٢٨.	م/ آفاق	عدن	١٩٨٨	اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فرع حضرموت	
٢٢٩.	م/ المعرفة	عدن	١٩٨٦	معهد باذيب	
٢٢٩.	حوليات الدان	سيئون	١٩٨٠	اتحاد الفنانين بمدينة سيئون	نشرة ثقافية فنية سنوية
٢٢٩	مجلة المنارة	عدن	١٩٨٨	اتحاد الأوباء فرع عدن	فصلية
٢٢٩.	الصحافي	المكلا	١/ ١٠/ ٨٦	نقابة الصحافيين فرع حضرموت	نشرة ثقافية فصلية
٢٣٠.	الإعلام السكاني	عدن	١٩٨٧	معهدي الإعلام السكاني عدن	نشرة دورية
٢٣٠.	الرسالة التربوية	المكلا	١٩٨٢	مكتب التربية والتعليم بحضرموت	نشرة ثقافية تربوية فصلية

رقم الصفحة	اسم الصحيفة أو المجلة	مكان صدورها	تاريخ صدورها	مسؤول تحريرها	ملاحظات
٢٣٠.	مزارع اليوم	سيئون	١٩٨٠	مكتب الإرشاد الزراعي بسيئون	نشرة شهرية زراعية
٢٣٠.	النشرة التجارية	عدن	١٩٧١	الغرفة التجارية والصناعية	
٢٣٠	صحيفة صوت العمال	عدن	١٩٦٩	اتحاد نقابات العمال	أسبوعية
٢٣١.	نداء الوطن	عدن		لسان حال المغتربين عن وزارة الخارجية	أسبوعية متقطعة
٢٣١	صحيفة الشباب	عدن		اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي	أسبوعية
٢٣١	صحيفة الفلاح	عدن		اتحاد الفلاحين	شهرية
٢٣١	مجلة التربية	عدن		عن وزارة التربية	شهرية
٢٤٩.	مجلة التعاون	عدن	١٩٧٩	التعاونيات	شهرية

(جداول المبطوعات التي لم تدخل ضمن العرض)

١.	الطلائع	عدن			المجلس المركزي للطلائع والاكتوبريين من الشباب
٢.	آفاق	المكلا	١٩٧٩	اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فرع حضرموت	
٣.	منتدى الأربعاء	سيئون	١٩٨٩	اتحاد الأدباء والكتاب بسيئون	نشرة ثقافية شهرية
٤.	النشرة الإخبارية	المكلا	١٩٨٠	وكالة الأنباء	نشرة إخبارية يومية
٥.	صحتك	عدن		عن وزارة الصحة	شهرية
٦.	اتحاد النساء	عدن		المجلس المركزي لاتحاد نساء اليمن	شهرية

الفصل الرابع

الصحافة في شمال الوطن ١٩٦٢ ــ ١٩٩٠

في نطاق المفارقة السالف ذكرها، فيما بين واقعي الصحافة خلال هذه المرحلة، بين المرحلتين من جهة والشطرين من جهة أخرى. . يمكن القول بأن الصحافة في الشمال بعد الثورة، بدأت من أولى درجات السلم ومن أول الأرقام التصاعدية. نظرا لأن واقع عهد الإمام كغيره من العهود المماثلة، كان الجمود فيه شاملا والتخلف مطبقا، باستثناء جذوات أو شذرات أو بذرات من التنور والوعي والثقافة، تمثلت في دوائر وخلايا الطلائع من قادة وعناصر الحركة الوطنية التي بدأت من الثلاثينات، مرورا بالعقود التالية. . . وتجسدت في محاولات الثورة والانقلاب على الإمام بدءا بحركة ١٩٤٨، ثم ١٩٥٥ و١٩٥٩. . وحتى انتهت بنجاح الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. هذا التراكم ومجاميعه، كان له من خلالهم، الدور الطليعي البارز في الثورة، وما تلاها مباشرة حتى بداية الاستقرار. حيث كانت قواعد النظام الجديد بناء وتحديثا عناصر وأنظمة وتنظيما ورؤى، قد تبلورت وتشكلت وأصبح أثرها بارزا وفاعلا في الدولة والمجتمع، وظلت تتسع وتتكاثر وتتجذر بسرعة فائقة طوال هذه المرحلة التي شهدت تطورات قياسية، في التشكيل والتشكل والتشريع والنقابات المهنية والمؤسسات والمنظمات الرسمية والمدنية، وبدايات التجارب والمشروعات الدستورية والبرلمانية ثم التنظيمية

السياسية التي سبقت في بدايتها وتشكلها ما عداها في هذا الإطار، منذ ما قبل الثورة. كل هذه المعطيات الجديدة، كان لها لا شك مجتمعة ومتفرقة، انعكاسات إيجابية على الصحافة ظهورا وتأسيسا وتعددا وتطورا وانتشارا وتنوعا، في تدرج طبيعي استمر يتضاعف حتى بلغ ذروته خلال هذه المرحلة حتى نهايتها بإعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية.

ومن ثم. . نعرض هنا، لصحافة هذه المرحلة في شمال الوطن، في الآتي:

أولا: ـ الصحافة الحكومية:

١ ـ صحيفة «الثورة»:

تعتبر صحيفة «الثورة» أكبر الصحف اليمنية من جميع الجوانب أو معظمها، من حيث الشهرة والانتشار واهتمام القراء بها وتعدد موضوعاتها وعدد صفحاتها بالنسبة لكونها يومية منتظمة فضلا عن مؤسساتها ومطابعها وعدد العاملين والإمكانات الموفرة لها من الحكومة، وهي أولى صحف الحكومة اليومية الثلاث (إلى جانب صحيفتي «١٤ أكتوبر» في عدن و«الجمهورية» في تعز).

تأسست صحيفة «الثورة» في تعز يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، أي بعد انطلاق ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، بحوالي ٧٢ ساعة،أسبوعية سياسية في ٤صفحات (. . ثم في ثمان صفحات وحين أصبحت يومية في عام ١٩٦٧، عادت إلى ٤ صفحات. .).

تطورت خلال العقود الماضية، في كل الجوانب والمقومات وفي الشكل والمحتوى والحجم والتوزيع.

تطبع في ١٦ صفحة بكامل القطع، وفيما بين ١٥ ـ ٢٠ ألف نسخة يوميا في طبعة واحدة، ثمن النسخة ١٥ ريالا.

وتصدر عن «مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر» التي تم إنشاؤها بصفتها الحالية، في مايو ١٩٩٠، بصنعاء «مؤسسة عامة تتولى إصدار صحف «الثورة» (يومية) و«الوحدة» (أسبوعية) و«الرياضة» (أسبوعية) ومجلة «معين» (شهرية). » [«ثورة الصحافة اليمنية»].

- رئيس مجلس الإدارة، رئيس التحرير: علي ناجي الرعوي
- نائب رئيس مجلس الإدارة: ياسين المسعودي
- مدير التحرير: عبد الرحمن بجاش
- نائب مدير التحرير: عبد الله الصعفاني
- سكرتيرا التحرير: محمد عبد الماجد العريقي - علي الاشموري

- ملامح عامة:

- صدرت «الثورة» في مدينة تعز في ٨ صفحات قطع صغير، وتطبع في مطابع الحكومة القديمة، تحت إشراف القيادة العسكرية بتعز التي كانت المسؤولة عن الإشراف على الإصدارات الحكومية.
- كانت «توزع ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ نسخة، ثمن النسخة بقشتان وقد صدرت «الثورة» بدلا عن صحيفة «سبأ». وكان رئيس تحريرها المسؤول، سالم زين، ومدير تحريرها، أحمد طربوش الشرجبي، وسكرتير التحرير، عباس باعلوي». [د/الزين ٢٣٧]
- ظلت خلال عامها الأول، تصدر كل يومين، ثم مرة واحدة في الأسبوع (الخميس أو السبت) منذ ١٩٦٣/٩/٢٤، وأصبحت تصدرها في صنعاء، مصلحة الإعلام والإرشاد القومي. «شعارها: من أجل يمن ديمقراطي موحد».
- أصبح القطع الذي تصدر به: ٤٣ × ٣٠ سم، مع احتفاظها بالصفحات الثماني.

ـ ويلحظ هنا إضافة إلى ما سلف، أن «الثورة» وفيما يخص الدورية والحجم، صدرت في البداية في ٤ صفحات ثم في ٨ صفحات. وعندما أصبحت يومية في العام ١٩٦٧ «عادت إلى أربع صفحات»، ولم تلبث أن عادت بعد استمرارها يومية، إلى ٨ صفحات إلى ١٩٧٤ تقريبا، ثم ما بين ١٢ ـ ١٦ صفحة ثم ٢٠ ـ ٢٤ صفحة منذ منتصف الثمانينات وتطورت من حينها تطورا سريعا ومتتاليا في إدارتها ومطابعها وتوزيعها ومحرريها ومراسليها في الداخل والخارج. وإمكاناتها المختلفة، وأصدرت بالتالي ملاحق أسبوعية، وهي:

ـ الملحق الاقتصادي. كل ثلاثاء.

ـ الملحق الثقافي. كل اثنين.

ـ ملحق الأسرة. كل سبت.

ـ إضافة إلى «كتاب في جريدة» تشترك فيه شهريا، مع عدد من كبريات الصحف العربية.

تعاقب على رئاسة تحريرها كل من:

ـ سالم زين محمد ١٩٦٣

ـ مالك الإرياني ١٩٦٥

ـ محمد أحمد الشرعبي ١٩٦٥

ـ محمد ردمان الزرقة ١٩٦٦

ـ علي مهدي الشنواح ١٩٦٧

ـ محمود محمد الحكيم ١٩٦٨

ـ عمر الجاوي ١٩٦٨

ـ محمد حسين السنيني ١٩٦٨

ـ لجنة ثلاثية ١٩٦٨ [حسب ما أورده الدكتور المتوكل].

وتلاهم فيما بعد زملاء آخرون، منهم دون ترتيب:

محمد الزرقة أكثر من مرة ولأطول فترة في مجموع فترات رئاسته لتحريرها.

- علي حمود عفيف.
- محمد المجاهد.
- حسن العلفي.
- محمد الزبيدي.

٢ ـ إصدارات لم تستمر

وتجدر الإشارة السريعة هنا، إلى ما أورده بعض الباحثين من أن فترة ما بعد الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ مباشرة. . «ظهر العديد من الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية وتحت أسماء مختلفة (. .) بعضها كان ملتزما بمواعيد الصدور وبعضها كان يصدر في أوقات غير منتظمة. كما كان بعضها يظهر ويختفي تبعا لظروف الطباعة وندرة الأقلام التي يمكنها أن تغطي هذه الصحف».

كما صدر العديد من النشرات المكتوبة بالآلة الكاتبة، وكان منها:

- «الإرشاد» في ١٢/١٢/١٩٦٣، عن اللجنة الثقافية للإرشاد القومي.
- «النشرة الإخبارية» في يناير ١٩٦٣، عن بعثة الإعلام العربية.
- نشرة «صنعاء» «التي اهتمت بنشر الأخبار اليمنية والعربية والدولية» [د/الزين ص٢٣٧].

٣ ـ صحيفة «الجمهورية»

صدر العدد الأول من «الجمهورية» في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٢، وجاءت من حيث اسمها إضافة إلى صحيفة «الثورة»، تخليدا للثورة والجمهورية وتطابقا مع النظام الجديد. [د/الزين]

- كان رئيس تحريرها المسؤول، محمد حمود الصرحي، ويساعده مبارك بامحرز ومحمد شجاع الدين. ومدير التحرير، مطهر علي الإرياني. وصدرت في ٨ صفحات قطع ٤٨ × ٣٦ سم. وقيمة النسخة بقشتان. والاشتراك في الداخل ٤ ريالات.

- طبعت في مطبعة تعز التي تم إطلاقها عليها فيما بعد، مطبعة «الجمهورية»، وكانت توزع ما بين ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ نسخة.

- حددت «الجمهورية» صفتها في «جريدة سياسية ثقافية جامعة».

- وكانت تصدر كل يومين خلال العام ١٩٦٢، ثم أسبوعية من بداية ١٩٦٣، وتطورت في دوريتها إلى يومية منذ العام ١٩٦٧.

- وأورد المصدر السالف أسماء الذين تعاقبوا على رئاسة تحريرها حتى العام ١٩٧٠، وهم:

- محمد حمود الصرحي	١٩٦٢.
- سالم زين محمد	١٩٦٣.
- مبارك أحمد بامحرز	١٩٦٤.
- محمد أحمد الشرعبي	١٩٦٤.
- مطهر الإرياني	١٩٦٤.
- عباس باعلوي	١٩٦٤.
- عبد العزيز اليوسفي	١٩٦٦.
- محمد حسين شجاع الدين	١٩٦٧.
- يحيى عبد الرحمن الإرياني	١٩٦٨.

- جعفر عيدروس ١٩٦٨.

- محمد حسين السنيني ١٩٧٠.

- ومن بعد العام ١٩٧٠، تولى رئاسة تحريرها آخرون، وكان أكثرهم تعددا أو طولا في فترات رئاستها، الزميل محمد المجاهد، ومن ثم جاء تعاقبهم كالآتي:

- محمود الحكيم ١٩٧٣.

- محمد السنيني (مرة أخرى) ١٩٧٤.

- عبد العزيز اليوسفي (مرة أخرى) ١٩٧٥.

- محمد المجاهد ١٩٨٢.

- علي ناجي الرعوي ١٩٩٤.

- محمد علي سعد ١٩٩٩.

٤ ـ صحيفة «سبأ»

وقد سبق الحديث عنها وأنها عادت إلى الصدور بعد الثورة في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ في تعز ولكنها توقفت بعد أن أصدرت ١٧ عددا.

٥ ـ صحيفة «الأخبار»

صدرت عن مكتب النشر والإعلام بتعز نشرة يومية في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٢ في أربع صفحات، ركزت على نشر أخبار وبيانات وتصريحات بعض المسؤولين. [د/الزين ٢٤٣] وابتداء من العدد (٥٠) في ٤/ ٣/ ١٩٦٣ صدرت في حجم أكبر وأضيفت إليها أبواب جديدة تناولت من خلالها قضايا محلية وعربية. وبعد أن كانت توزع مجانا ولا تنشر الإعلانات التجارية أصبحت من العدد (٥٥) تباع بقيمة رمزية وهي بقشة واحدة للنسخة. وبدأت من العدد (٥٧) بنشر الإعلانات. لم يظهر عليها

مسؤول عن التحرير حتى العدد (٣٦٨) في ١٩٦٤/٦/٢٥ إذ ظهر عبد الله أحمد الوصابي رئيسا للتحرير وأحمد طربوش الشرجبي مديرا للتحرير وحسين العابد سكرتيرا للتحرير. وكانت قد تطورت إلى صحيفة بحجم ٤٨ × ٥٤ سم ابتداء من العدد (٧٤) في ١٩٦٣/٤/١٠.

٦ ـ صحيفة «الشعب»

كسابقتها أصدرتها إدارة النشر والإعلام بتعز، صحيفة أسبوعية، في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٢ في أربع صفحات ٤٨ × ٣٦ تكونت هيئة تحريرها من: أحمد طربوش رئيساً للتحرير، عبد القادر سيد مديرا للتحرير. اهتمت بالأخبار الرسمية والسياسية بصفة خاصة والمحلية بصفة أخص. وقد توقفت في ديسمبر من نفس السنة التي صدرت فيها.

٧ ـ صحيفة «العهد الجديد»

صدرت عن إدارة النشر والإعلام بتعز، صحيفة أسبوعية جامعة، تحت إشراف القيادة العامة، في ١٩٦٢/١٠/٤ وفي ٤ صفحات كانت شبه محصورة على مؤسسات وإدارات الدولة والجيش وكان ثمن ما يباع منها هو بقشتان ونصف للنسخة. واهتمت كغيرها من صحف المرحلة بـ«التعريف بأهداف الثورة ونشاطات الدولة وكبار مسؤوليها». [المصدر السالف ٢٤٧] ولكنها كسابقتها لم تلبث أن توقفت دون مبررات تذكر نظرا لتوفر إمكاناتها.

٨ ـ صحيفة «صوت اليمن»

صحيفة «صوت اليمن» هذه تتفق مع صحيفة «صوت اليمن» التي أصدرها أبو الأحرار الزبيري في الاسم فقط فـ «صوت اليمن» هذه صحيفة يومية ميدانية كانت [بحسب د/ الزين] تصدرها إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي صدر أول أعدادها في ١٩٦٢/١٢/٢٢ في أربع صفحات وحجم صغير (٢٥ × ١٨ سم) وتعتبر صحيفة عسكرية انتماء

وإصدارا وإدارة وأهدافا، وكانت توزع على أفراد القوات المسلحة مجانا، وتهتم بأخبار الدولة وبالأخبار والبيانات العسكرية والنشاطات والقضايا الداخلة في هذا الإطار إضافة إلى بعض الأخبار المحلية والعربية. ولم يذكر المصدر تاريخ توقفها إلا أن ما يظهر من ندرة أعدادها أنها كسابقاتها لم تلبث أن توقفت خلال فترة قصيرة.

٩ ـ صحيفة «أخبار الشعب»

حدد المصدر السالف صدور العدد الأول منها في يوم السبت ٥ صفر العام ١٣٨٤ ـ ٥ يونيو ١٩٦٤. صحيفة يومية جامعة أصدرتها وزارة الإعلام والإرشاد. في أربع صفحات تؤدي مهمة سابقاتها في نشر أخبار الدولة وبعض المواضيع الثقافية والإجتماعية «أما الأخبار العالمية فقد كانت نادرة ولم تدم طويلا إذ توقفت بعد صدور أربعة أعداد». وربما يعتقد القارئ أن هناك خطأ في التاريخ أو دورية الصحيفة أو الحديث عن توقفها. إذ أن معنى ما أورده المصدر أنها لم تدم أكثر من أربعة أيام، وهذا قد يصعب تقبله ولكن احتماله ممكن في تلك المرحلة. وخاصة أن هناك ما يؤكد كلام المصدر وذلك فيما سيأتي عن صحيفة «الشعب» التي توقفت بعد ثمانية أيام من صدورها.

١٠ ـ صحيفة «أخبار اليمن»

أصدرتها شعبة الإعلام والإرشاد في أربع صفحات وبتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٦٣، صحيفة يومية اهتمت بأخبار الدولة ونشاط الكفاح المسلح في جنوب الوطن ضد الإحتلال آنذاك. وكانت مواضيعها اجتماعية بالدرجة الأولى تكتب دون ذكر أسماء محرريها. وتصدر دون تحديد هيئة التحرير إلا رئيس التحرير سفيان أحمد البرطي. ولم تلبث أن توقفت «الظهور» صحف أخرى تغطي النواحي الإعلامية والثقافية التي كانت تتطلبها المرحلة، حيث توقفت بعد استشهاد محمد محمود الزبيري في

أبريل العام ١٩٦٥. [د/الزين من حديث مع المرحوم سفيان البرطي ص ٢٥٣]

١١ ـ صحيفة «اليمن»

صدرت صحيفة «اليمن» عن قسم الصحافة والنشر بوزارة الإعلام بصنعاء، أسبوعية جامعة في ثماني صفحات مقاس ٤٢ × ٣٤ سم بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٦٤. كانت توزع على الدوائر الحكومية ولم يدخل عليها قيمة النسخة بل تحديد الاشتراك السنوي في الداخل بثلاثة ريالات وفي البلاد العربية ٤ ـ ٥ ريالات وفي أنحاء العالم ١٠ ريالات. ربما تميزت عن سابقاتها بأنها اهتمت بالشؤون التاريخية إضافة إلى الأخبار المحلية والعربية. إلى جانب المقالات الأدبية والإجتماعية التي كان يحررها مطهر الإرياني وسفيان البرطي. وكان توزيعها كغيرها من صحف المرحلة متقطعا وبطيئا. «وظلت تواصل الصدور حتى غير اسمها إلى «أخبار الشعب» بناء على اقتراح الخبراء الإعلاميين المصريين» [المصدر السالف ٢٥٧] ولعل أحدا لا يستطيع اكتشاف الحكمة أو السر الذي تضمنه هذا الاقتراح.

١٢ ـ صحيفة «الشعب»

عاد «الشعب» اسما لصحيفة أخرى بل لصحف أخرى، كما هو الحال في تعدد وتكرار أسماء أخرى لصحف أخرى. وكما سبق الحديث عن صحيفة «الشعب» الصادرة في ١٩٦٢ في تعز عن إدارة النشر والإعلام بتعز، فإن هذه الصحيفة صدرت كذلك عن وزارة الإعلام والإرشاد، صحيفة يومية جامعة، في أربع صفحات بتاريخ ١٩٦٥/٦/٧. رأس تحريرها: سفيان أحمد البرطي. تميزت [حسب المصدر السالف] بالريبورتاج أو التقرير والتحقيق الصحافي وبالجوانب الصحية والإجتماعية إضافة إلى الأخبار العربية والمحلية. «وقد توقفت نهائيا بعد

صدور ثمانية أعداد منها بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٥». أي أنها استمرت ثمانية أيام وهذا يؤكد ما سبقت الإشارة إليه عند التعليق على نهاية صحيفة «أخبار الشعب».

١٣ ـ مجلة «اليمن الجديد والعالم العربي»

صدر العدد الأول من هذه المجلة الشهرية في أغسطس ١٩٦٣ في القاهرة في ٨٢ صفحة مقاس ٢٩ × ٢١ سم. أصدرها صاحبها عبد الرحيم عبد الله أحمد ورأس تحريرها: محمد لطفي عبد القادر (مصري) «مجلة سياسية اجتماعية جامعة شعارها وحدة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج..» [المصدر السالف ٢٥٩]. ورغم أن المصدر اعتبرها ضمن المطبوعات الصحافية اليمنية إلا أنها إلى الطابع المصري شكلا ومضمونا وتوزيعا أقرب وغير متسقة مع واقع الصحافة في اليمن في تلك الفترة. وقد توقفت في مارس ١٩٦٧.

١٤ ـ مجلة «اليمن الجديد»

صدر العدد الأول من مجلة «اليمن الجديد» في ٨ أبريل ١٩٧١، عن وزارة الإعلام والثقافة، مجلة سياسية أدبية اجتماعية، في ٤٨ صفحة قطع متوسط ٣٠ × ٢٣ سم، في البداية، ثم تطورت عدد الصفحات إلى ما بين ١٩٠ ـ ٢٠٠ صفحة مقاس ٢٢ × ١٦ سم.

- أسسها ورأس تحريرها: عبد الله الوصابي ومن العدد الثاني، خلفه: عبد الودود سيف.
- من أعدادها المتاحة [أرشيف المؤلف]، تعاقب على تحريرها:

○ عبد الودود سيف: رئيس التحرير

○ عبد الباري طاهر: مدير التحرير

○ ومستشارو التحرير:

○ زين السقاف ـ محمود الحاج ـ علي بن علي صبرة [العدد الصادر في نوفمبر ـ ١٩٧٧]

ـ ثم:

○ صالح عبده الدحان: رئيس التحرير.

ـ هيئة التحرير:

○ د/ عبد العزيز المقالح

○ حسن أحمد اللوزي

○ علي بن علي صبرة

○ إبراهيم الحضراني

○ مروان نعمان

○ محمد لطف غالب: سكرتير التحرير. [العدد الأول من السنة التاسعة ـ أبريل ٧٩]

ـ ثم:

○ يحيى بن علي الإرياني: رئيس التحرير

ـ إضافة إلى مدير وسكرتير التحرير (عبدالكريم الرازحي ومحمد لطف غالب)

ـ مستشارو التحرير:

○ د/ عبد العزيز المقالح ـ المرحوم الأستاذ/ عبد الله البردوني ـ عبدالودود سيف ـ المرحوم زيد مطيع دماج ـ عبد الباري طاهر ـ المرحوم محمد الزرقة. [العدد الأول ـ يناير ١٩٨٢]

○ أضيف فيما بعد إلى رئيس التحرير (مطهر تقي):

○ شوقي شايف سعيد: مدير التحرير

○ عبد العزيز الأكوع ـ جمال أحمد هاشم: سكرتيرا التحرير

○ عبد العزيز إبراهيم: الإشراف الفني. [العدد ٥ مايو ٩٠].

ـ الثمن: بدأت بـ ٣ ريالات ولم يرتفع خلال ١٩ عاما إلا زيادة ريالين، أي إلى ٥ ريالات فقط، رغم أن مجلات وصحفا تضاعف ثمن النسخة الواحدة من كل منها إلى حوالي عشر مرات وأكثر كما هو حال «معين»، لأن «اليمن الجديد» كان هدفها الثقافي والأدبي هو الأهم لدى المسؤولين عن إصدارها (وزارة الإعلام والثقافة)، وظلت الوزارة بالطبع تغطي تكاليفها التي قد تتجاوز ١٠٠ ريال للنسخة الواحدة.

ـ وكان توزيعها يتراوح فيما بين ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ نسخة.

١٥ ـ مجلة «معين»

صدر العدد الأول من مجلة «معين» في يوليو ١٩٧٨. عن وزارة الإعلام والثقافة ـ مؤسسة «سبأ العامة للصحافة والأنباء». سياسية ثقافية نصف شهرية مؤقتا. ثم صدرت عن «مؤسسة الثورة للصحافة» بعد تأسيسها عقب إعلان الوحدة مباشرة.

مسؤولو التحرير: المرحوم حسين جبارة: رئيس التحرير، محمد الشيخ: مدير التحرير، عباس غالب: نائب رئيس التحرير.

ثم تغير طاقمها إلى:

ـ المرحوم محمد ردمان الزرقة: رئيس التحرير (رئيس مؤسسة سبأ).

ـ المرحوم مطهر حسان: نائب رئيس التحرير.

ـ محمد الشيخ: مدير التحرير.

- سليمان الظاهري: سكرتير التحرير.

وفيما بعد الوحدة، تولى تحريرها حتى ١٩٩٥:

- عبد الفتاح الحكيمي: رئيس التحرير.
- إبراهيم المعلمي: مدير التحرير.

وتعاقب فيما بعد في بعض المواقع لمسؤولي التحرير:

- إبراهيم غانم: مدير التحرير.
- أحمد عبد العزيز: سكرتير التحرير.

ثم من مارس ١٩٩٩:

- علي ناجي الرعوي: رئيس مجلس إدارة المؤسسة.
- محمد عبد الإله العصار: رئيس التحرير.
- الحجم: ٦٨ صفحة. في قطع المجلات السياسية والثقافية مقاس٢٧ × ٢٠ سم.
- الثمن: ٣ ريالات في البداية، انتهى إلى ٣٠ ريالا العام ٢٠٠١. تضاعف عشر مرات لانخفاض قيمة الريال خلال الفترة الماضية، وحتى الآن، ظلت توزع ما بين حدين: أدنى حوالي ٥٠٠٠ نسخة، وأعلى حوالي ١٥٠٠٠ نسخة. وكانت توقفت في مطلع العام ٩٠ لمدة خمس سنوات وحتى أغسطس ١٩٩٥ حيث صدر العدد (١٨٨) منها.

١٦ ـ مجلة «الإكليل»

صدر العدد الأول من مجلة «الإكليل» في يناير ١٩٨٠، في صنعاء عن وزارة الإعلام والثقافة، وجاء إصدارها لتكون «مجلة متخصصة ثقافية تراثية فصلية مؤقتا، كوعاء لكل الباحثين والدارسين والمهتمين بشؤون الحضارات والتراث والثقافة اليمنية». [من مقدمة وزير الإعلام والثقافة

الأخ يحيى العرشى] وهي أول مجلة تصدر في اليمن (شماله وجنوبه) بهذا الحجم والأهداف وعمق المضامين الفكرية والتركيز على التراث بالذات.

ملامح عامة

العدد الأول

صدر العدد الأول من «الإكليل»، في شكل ومضمون متطورين على خلاف معظم الصحف والمجلات التي يصدر أول أعدادها متواضعا يمثل البداية ثم يتطور في الأعداد التالية، ومن ثم نعرض بتركيز لأبرز ملامح ومكونات هذا العدد الأول في جانبي الشكل والمضمون، في الآتي:

جانب الشكل

جاء العدد في قطع كامل بالنسبة للمجلات، قياس ٢٧,٥ × ٢٠,٥ سم وهو القطع الذي تصدر فيه أبرز مجلات الفكر والتراث في بعض الأقطار العربية.

- اسم المجلة في أعلاه مكتوبا بالخط الكوفي مكبرا على أرضية بيضاء.
- تحته في شريط باللون الأسود على عرض العدد، تحديد هوية المجلة بعبارة: «مجلة دورية تعنى بتأريخ اليمن الفكري والحضاري ـ تصدرها وزارة الإعلام والثقافة ـ صنعاء».
- وتحته شريط مماثل أبيض مكتوب عليه: «العدد الأول/ السنة الأولى ـ صفر ١٤٠٠ هـ/ يناير ـ كانون الثاني١٩٨٠».
- بقية الغلاف وهو ٢٠ × ٢٠ سم تقريبا، لوحته المميزة، ممثلة في صورة فوتوغرافية للوحة ربما، جاء تعريفها في الصفحة ٣ (بحسب تتالي الصفحات لا ترقيمها) في عبارة: «صورة الغلاف: نظام الدفاع

الخاص بالباب الشمالي لمدينة صعدة العريقة». وكما هو متبع في معظم المجلات المماثلة، فليس على الغلاف أي عنوان لأي من مضامينه.

ـ وعلى الصفحة التالية للغلاف (الثالثة)، الاسم والشريطان الموجودان على الغلاف، وتحتهما عمود في يمين الصفحة، مكتوب عليه:

ـ عنوان «الهيئة الاستشارية ـ حسب ترتيب ألف باء».

التاريخ القديم:

- «د/ جواد علي
- مطهر علي الإرياني
- د/ يوسف محمد عبد الله ».

«العصر الوسيط»

- د/ أحمد يوسف الحسن
- القاضي/ إسماعيل الأكوع
- د/ ديفيد كنج
- سلطان ناجي
- عبد الله البردوني
- د/ عبد العزيز المقالح
- عبد الله الحبشي
- القاضي/ محمد علي الأكوع.

ـ ومقابل العمود في باقي الصفحة:

رئيس التحرير: محمود إبراهيم الصغيري

ـ أمانة التحرير: أحمد ثابت ـ إسماعيل الوريث ـ علي محمد زيد

ـ وتحت أسماء المحررين في برواز مستطيل:

ـ المراسلات: مجلة الإكليل

صنعاء وزارة الإعلام والثقافة

دمشق: ص ب: ١٠٩٤٠

ـ وعلى الورقة الثالثة (الصفحة الخامسة بحسب الترتيب)، ما يمكن وصفه بأنه شعار المجلة، مكتوبا في منتصف الصفحة على طولها بخط مكبر في تسعة أسطر بحسب النص والترتيب التالي:

«الإكليل

منبر للباحثين العرب

والمستشرقين

الذين عشقوا ومازالوا

يعشقون

حضارة العرب في

جنوب شبه

الجزيرة العربية

«اليمن»»

جانب المضمون

جاء العدد غنيا بالبحوث والدراسات الواسعة والمتنوعة في حوالي ٢١٤ صفحة، أو ٢٠٢ صفحات بحسب ترقيمه الذي أهمل التسع الأولى والأخيرتين، تضمنت الآتي:

- مقدمة بعنوان: «هذه المجلة. بقلم: يحيى حسين العرشي، وزير الإعلام والثقافة في الجمهورية العربية اليمنية» على أربع صفحات.
- «مقدمة التحرير: عن الإهتمام بالتاريخ اليمني»، على صفحتين.
- «مقابلة مع العلامة العربي: د/ جواد علي. سجل الحوار: أحمد إبراهيم الصغيري»، على ٦ صفحات.
- «اليمن والفلاحة العربية قبل الإسلام - د/محمد زهير البابا - جامعة دمشق»، على ١٠ صفحات.
- «الفن العربي قبل الإسلام في اليمن - د/ عفيف بهنسي - المديرية العامة للآثار والمتاحف - دمشق»، على ٤ صفحات.
- «منازل اليمنيين وبيئاتهم في بلاد الأندلس - د/ محمد رضوان الداية - كلية الآداب جامعة دمشق» على ٢٢ صفحة.
- «عمرو بن معدي كرب الزبيدي. . بين الحقيقة والأسطورة - مطاع الطرابيشي»، على ٨ صفحات.
- «حول الكلمات اليمنية الخاصة - مطهر علي الإرياني» على ٩ صفحات.
- «التعريف بكتاب: تسهيل المنافع في الطب والحكمة - لابن الأزرق - د/ نوال نحلاوي - كلية الطب - جامعة دمشق»، على ١١ صفحة.
- «حول تطور الكشف عن الحضارة اليمنية - أحمد غسان - سبانو» على ١٦ صفحة.
- «مدينة زبيد في التاريخ - عبد الرحمن الحضرمي» على ١٠ صفحات.
- «حول ثورة اليمن الأولى - ياسين عبد اللطيف» على ٥ صفحة.
- «كشف القناع في معرفة أحكام الزراع - تأليف: حسين بن أبي القاسم الأهدل - تحقيق: عبد الله الحبشي» على ٧٤ صفحة.

ـ «مصادر دراسة: أبي محمد الحسن بن أحمد الهمداني ـ محمود إبراهيم الصغيري» على حوالي ٤٠ صفحة.

وفي أسفل الغلاف الأخير: «مطبعة الكاتب العربي ـ دمشق».

ـ استمرت المجلة حتى ١٩٩٤، تولى رئاسة تحريرها في سنواتها الأخيرة، الأديب الشاعر علي بن علي صبرة، أصدرت خلال الفترة حوالي ٢٥ عددا.

ـ الثمن: بدأت بـ ٨ ريالات، ثم تصاعد حتى انتهى إلى ٥٢ ريالا أو دينارين، بحسب العدد الأول من السنة الثالثة عشرة العام ١٩٩٢. [موثق في أرشيف المؤلف]

ثانيا: الصحافة العسكرية:

صحيفة «٢٦ سبتمبر»

صحيفة «٢٦ سبتمبر» ليست صحيفة حكومية، بمعنى أنها ليست تابعة للحكومة عبر وزارة الإعلام، ولكنها مصنفة ضمن الصحف الحكومية، كونها تصدر عن دائرة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة، وتتبع بالتالي، وزارة الدفاع، وهي في الوقت نفسه ليست «عسكرية» كما وصفها أو صنفها البعض، بل كما وصفت نفسها «أسبوعية سياسية عامة، تصدر عن القوات المسلحة اليمنية ـ دائرة التوجيه المعنوي».

والحديث عن «٢٦ سبتمبر» يرتبط ببداية وتطور الصحافة في إطار المؤسسة العسكرية اليمنية الخاصة وفيما يشكل مقدمات لهذه الصحيفة بصفة أخص، وتلخص هذه المقدمات في خمس نقاط:

الأولى: بعد قيام الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، بدأ اهتمام الدولة ببناء الجيش وتطويره ضمن أولويات الدولة، إذ يشكل بناء الجيش الهدف الثاني من أهداف الثورة الستة، وشمل هذا الإهتمام، جانب

التوعية والتثقيف والتوجيه المعنوي للجيش عبر إدارة خاصة به، هي «إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي» وتطور نشاط هذه الإدارة وترتب عليه تطوير وسائلها بتأسيس مطابع خاصة بها لإصدار النشرات والدوريات العسكرية، ثم بإصدار أولى مطبوعة صحافية هي مجلة «٢٦ سبتمبر»، صدر الأول والأخير، في مارس ١٩٦٧ [«ثورة الصحافة اليمنية» ـ المؤيد] ولكنها كبداية لم يتوقف أثرها بتوقفها عند هذا العدد اليتيم، بل كانت بذرة أو بداية ظهر فيما بعد أنها كانت واعدة بتطور مطرد.

الثانية: جاء أثر هذه البداية بعد حوالي ١٤ شهرا، من توقف مجلة «٢٦ سبتمبر»، بصدور مجلة «الجيش» في مايو ١٩٦٨. مع الأخذ في الإعتبار أن بداية ظهورها في شكل نشرة من «٨ صفحات مكتوبة على (استنسل) (طابعة يدوية). كان في سبتمبر ١٩٦٦». وأذكر بالمناسبة، ونحن طلاب «فترة مسائية» في ثانوية عبد الناصر بصنعاء (٦٩ ـ ٧١)، أنني كثيرا ما كنت أخرج بعد انتهاء الدراسة، مع زميلي الصديق محمد علي مقبل (د/ محمد علي مقبل وزير الصحة الأسبق)، إلى مطابع الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، وهو حينئذ مديرها، وربما ساعدته في تصحيح بعض «البروفات» أثناء طباعة «الجيش».

صحيفة «١٣ يونيو»

الثالثة: وأدى تطور الصحافة في هذه الدائرة العسكرية إلى إصدار صحيفة «١٣ يونيو» أشبه ما تكون بلسان حال حركة الجيش التصحيحية في ١٣ يونيو ١٩٧٤، بقيادة الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي، وصدر العدد الأول من هذه الصحيفة في يوم الخميس ٢٤ نوفمبر ١٩٧٦. وتم اختيار الأستاذ عبد الله سلام الحكيمي، رئيسا لتحريرها، واستمرت حتى سبتمبر ١٩٨٢.

مجلة «٢٦ سبتمبر»

الرابعة: كان الزميل (العميد ركن) علي حسن الشاطر، قد أصبح

منذ منتصف السبعينات مدير دائرة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، وحقق لها وما زال تطورا متواصلا، كما كان الزميل إسماعيل الكبسي، قد أصدر مجلة «٢٦ سبتمبر» يملك هو حقوق امتيازها، ويرأس تحريرها، في ١٩٨١. ثم اتفق مع هذه الدائرة ممثلة بمديرها، على أن يتنازل لها عن الاسم، فأصدرت بدلا عن «١٣ يونيو» صحيفة «٢٦ سبتمبر».

صدر العدد الأول منها في «يوم الأحد ٢٦ سبتمبر ١٩٨٢». «أسبوعية سياسية عامة» في ٨ صفحات، ثم تطورت تطورا كبيرا، خاصة في مرحلة ما بعد الوحدة، وأصبحت تصدر كل يوم خميس في ١٦ ثم ٢٠ و٣٢ صفحة، وتطبع بالألوان، وتقدم كل خميس عددا مفعما بالجديد من الأخبار والتحقيقات والمقالات والمعلومات، في تنوع واستيعاب يشمل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأدب والفن، والأخبار والموضوعات الإجتماعية والثقافية، في إخراج فني يؤطر هذه المجالات في صفحات وأبواب وأعمدة وتحت عناوين ثابتة. وتصدر داخل كل عدد، ملحقا ثقافيا أدبيا تحت إشراف الأستاذ د/ عبد العزيز المقالح. وكانت خلال أيام العيد الوطني الأربعين للثورة، صدرت يومية، مما يوحي بأنها قد تتحول قريبا إلى صحيفة يومية.

وتتكون هيئة تحريرها من:

عميد ركن/علي حسن الشاطر: رئيس التحرير.

عبده بورجي: نائب رئيس التحرير.

أحمد محمد الجبلي: مدير التحرير.

نقيب/ محمد عبد العزيز: نائب مدير التحرير.

رائد/ عبيد الحاج، وأحمد ناصر الشريف: سكرتيرا التحرير.

مجلة «الجيش»

صدر العدد الأول منها في شهر سبتمبر ١٩٦٦، مجلة عسكرية أسبوعية «تطبع على الاستنسل (الآلة الكاتبة) في ثماني صفحات وتصدرها القيادة العسكرية (. .) وتوقفت بعد صدور العدد الثالث ثم عادت إلى الصدور بالإستنسل تحت إشراف الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية، صدر منها عشرون عددا بصورة غير منتظمة ولكن إخراجها كان ضعيفا جدا. وابتداء من ٢ سبتمبر ١٩٧١، ظهرت في ثوب أحسن وتمولها بسخاء قيادة القوات المسلحة ممثلة في الشؤون العامة والتوجيه المعنوي وكانت تحتوي على ٣٣ صفحة قطع ٣٨ × ٢٢سم. (. .) تولى رئاسة تحريرها: المقدم/ علي الضبعي. وأعضاء التحرير: مقدم/ عبد الله الراعي، مقدم/أحمد المتوكل والأستاذ/ عبد الله البردوني. ». وكانت تطبع ألفا وخمس مائة نسخة وتباع بعشرين بقشة. [د/الزين ٢٥٩]

وقد لا يكون من التناقض في شيء أن نجد مصدرا آخر يعيد صدور مجلة «الجيش» إلى مايو ١٩٦٨، «مجلة شهرية جامعة تصدرها إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة وتطبع في مطابع الحكومة». [د/المتوكل «الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها» ص ١٠٤]

نظرا لأنها لم تنتظم من ناحية ولا كانت حسب المصدر الأسبق «تطبع على الاستنسل في ٨ صفحات»، وهذه الحال كافية لإقناع المصدر الآخر [د/ المتوكل]، أنها كانت مجرد نشرة أسبوعية عسكرية، ولم تأخذ حجم وشكل المجلة إلا عند صدور العدد الأول بصفات المجلة،في مايو ١٩٦٨. وحينها «تولى رئاسة تحريرها عند صدورها: نقيب/ نعمان محمد المسعودي وتولى ملازم ثاني/ أحمد غالب إدارة التوزيع، بينما تولى إدارة التحرير ملازم أول/ أحمد حسين العقيلي.».

وهي الشقيقة الكبرى من حيث العمر، لصحيفة «٢٦ سبتمبر». وقد تطورت كثيرا خلال العقدين الأخيرين (١٩٨١ ـ ٢٠٠٠) تبعا لتطور إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي في مختلف الجوانب والإمكانات الحديثة الخاصة بالصحافة، من حيث الكوادر والآلات والوسائل في جوانب الطباعة والإخراج والمونتاج والتصوير والإدارة، ومن حيث المحررين والمراسلين والمصورين التابعين لهذه الإدارة في الداخل والخارج. وبين أيدينا الآن (أكتوبر ٢٠٠١)، العدد (٢٥٠) من مجلة «الجيش» الصادر في العيد الـ ٣٩ لثورة سبتمبر، تظهر المجلة في هذا العدد، كأية مجلة عربية أو غربية معاصرة. بحجمها البالغ ١١٦ صفحة مقاس ٢٧,٥ × ٢١ سم، وبالإخراج وتصميم الغلاف والعناوين والتبويب وبأحدث الألوان المطبوعة بالكمبيوتر، فضلا عن المضامين المتنوعة المتعددة.

ويهمنا هنا لاكتمال الصورة عن «الجيش» تسجيل المعلومات الواردة في ترويسة هذا العدد بتركيز، وهي:

- «الجيش» عسكرية نظرية جامعة، تصدر عن وزارة الدفاع (دائرة التوجيه المعنوي) العدد (٢٥٠) ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، السعر (١٠٠ ريال).
- رئيس التحرير: عقيد ركن/ يحيى عبد الله بن عبد الله.
- مدير التحرير: رائد/ علي غالب الحرازي.
- نائب مدير التحرير: رائد/ علي قاسم عاطف.
- سكرتير التحرير: رائد/ خالد حسين الاشموري.
- المدير الفني: أمين عبد الله منصور.
- الإخراج والتنفيذ: أمين منصور ـ مرشد الخلقي.
- الطباعة وفرز الألوان: مطابع دائرة التوجيه المعنوي.

وأعاد مصدر ثالث تاريخ صدورها إلى أكتوبر١٩٦٥. [دليل الصحافة اليمنية ـ حسين با سليم ص٥٩]

ثالثا: الصحافة التعاونية:

نحرص هنا، على التركيز أكثر قدر الإمكان، ونبدأ بحسب حروف المعجم:

١ ـ مجلة «اتحاد التعاون اليمني»

هذه المجلة. . هي المطبوعة الصحافية التعاونية الثانية التي تصدر في البلاد بعد صحيفة «التعاون». صدر العدد الأول منها في شهر يونيو ١٩٧٩. على أساس أن تكون مجلة شهرية تعاونية تختص بالبحوث والدراسات التعاونية. أصدرها الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير ـ لجنة الثقافة والإعلام. ولكن إصدارها شهرية تعثر فتحولت إلى مجلة فصلية في حدود ٨٠ ـ ١٠٠ صفحة، مقاس ٢٧,٥ × ٢٠سم.

- رأس تحريرها: إسماعيل الكبسي، وعبد الرحمن مطهر (أو: بابا عبد الرحمن، كما عرف في برنامج الأطفال بإذاعة صنعاء حينها): مدير التحرير.
- في العام الثاني لصدورها، غيرت صفتها إلى: مجلة فصلية تنموية تعاونية.
- الثمن ريالان، والإشتراكات السنوية، في الداخل:

  ١٠٠ ريال لهيئات التعاون والجمعيات النوعية

  ١٥٠ ريالا للهيئات والمؤسسات الأجنبية.

  ٥٠ ريالا للأفراد.
- وفي الخارج:

  ١٠٠ دولار للهيئات والمؤسسات الأجنبية

٥٠ دولارا للأفراد.

- استمرت من يونيو ١٩٧٩ - يونيو ١٩٨١، أي حولين كاملين، صدر منها خلالهما ١٢ عددا، لم تقتصر على البحوث والدراسات والتقارير والإحصائيات التعاونية، بل تجاوزتها إلى مختلف جوانب التنمية وما يدخل ضمنها، وإلى العلاقات واللقاءات والمؤتمرات التعاونية العربية. . بل وإلى الفكر والأدب والفن، من شعر وقصة وخواطر وتأريخ وجغرافيا وسياحة وإلى الشباب والرياضة وحتى التسالي. وكان يكتب فيها كثيرون من داخل الاتحاد والهيئات ومن خارجها. ومنهم مثلا: م/ ضرار عبدالدائم ومحمد حسين الكبب وحمود الصلاحي ومحمد المحبشي والأستاذ (المرحوم) أحمد حسين المروني و(القاضي) مطهر يحيى عامر وقائد علي العديني ومحمد أحمد المقداد و(الدكتور حاليا) أحمد عبد الرحمن شرف الدين وعبد الله محمد الرديني (المرحوم) ومحمد يحيى الحداد وعباس علي الديلمي (رئيس قطاع الإذاعة حاليا) وعبد الكريم صبرة وشرف الويسي وزيد محمد حجر وعلي قاسم المؤيد وميمون أمين عبده وأحمد علي الحبجنة وأحمد غالب الجرموزي وعبد الوهاب الضوراني (قاص) وأمل الشاذلي و(الأديب المرحوم) عبد الله محمد عطية وعلي عبدالله المقداد وأحمد الحربي ود/ باهر عتلم ود/ محمد منير موسى وحسين علي الآنسي ود/ محمد العزازي وم/ محمود القاضي ود/ محمد هشام خوجكيه و(الشاعر) مطهر علي الإرياني ود/ أحمد حسن الرميم و(باحث غربي) ريتشارد تويو بلار، وم/ عبد الله قاسم الانسي وعبد الوهاب علي المؤيد وآخرون. [«الصحافة التعاونية في اليمن» عبد الوهاب المؤيد ص٢٤٨].

٢ ـ صحيفة «التعاون»

في إطار الحركة التعاونية اليمنية وعبر الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير [تأسس في ٧٣/٦/٢٥] (لجنة الثقافة والإعلام).. صدرت خمس مطبوعات صحافية تعاونية أولاها صحيفة «التعاون» وثانيتها مجلة «اتحاد التعاون اليمني» سالفة الذكر.

ملامح عامة

صدر العدد الأول من صحيفة «التعاون» في التاسع والعشرين (يوم الإثنين) من أبريل ١٩٧٤ في صنعاء، في ٤ صفحات قطع صغير، «صحيفة أسبوعية شعبية» صاحب الإمتياز رئيس التحرير: إسماعيل الكبسي، مدير التحرير: عبد الكريم صبرة، سكرتير التحرير: محمد المحبشي.

الثمن: عشر بقش (ربع ريال)، الإشتراكات:

١٠٠ ريال للدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات السياسية.

٥٠ ريالا لهيئات التطوير (التعاونيات).

٢٥ ريالا للعمال والفلاحين والطلبة والجنود.

وفي ١٩٧٤/١١/٢٠، وقع الاتحاد العام للتعاونيات اتفاقا مع صاحب ورئيس تحرير «التعاون»، قضى بأن يقوم الأخير بنشر ما يسلمه إليه الاتحاد من موضوعات تعاونية، على أن يدفع الاتحاد تكاليف الصفحات اللازم إضافتها لهذه الموضوعات، وفي أكتوبر ١٩٧٥، بعد صدور العدد (٥٥) من صحيفة «التعاون»، عقد الاتحاد مع صاحب الصحيفة اتفاقا آخر قضى بتنازله عنها للاتحاد مقابل مبلغ ٨ آلاف ريال، على أن يظل رئيسا لتحريرها بأجر شهري. ولكن هذا الواقع الجديد لم يستمر إلا قرابة ٤ أشهر، وفي فبراير ١٩٧٦، تخلى عنها مؤسسها

وسلمها إلى الاتحاد، وظل مدير التحرير عبد الكريم صبرة يسيرها، وجاء كاتب هذا الحديث رئيسا لتحريرها بقرار من الأمانة العامة للاتحاد ابتداء من العدد (٧٧) الصادر في ٣ يناير ١٩٧٧، وكنت حينها مديرا عاما لإدارة الثقافة والإعلام بالاتحاد، واستمر هذا حتى توقفت صحيفة «التعاون» عند العدد ١٦٩ في ١٥/١٢/١٩٨١، وكان أستاذنا الدكتور عبد العزيز المقالح بدأ من ١٩٧٦ يكتب فيها تحت عنوان عمود ثابت.

المحررون

عمل في هيئة تحرير «التعاون»، خلال فترة صدورها سبعة عشر محررا، هم:

- إسماعيل الكبسي
- عبد الكريم صبرة
- محمد عبد الرزاق المحبشي
- رؤوفة حسين الشرقي (د/ رؤوفة حسن)
- عبد الوهاب علي المؤيد
- عبد الباقي نعمان اليوسفي
- عبد الله علي محمد (المؤيد)
- لطفي عبد الهادي (مصري)
- علي عبد الله المقداد
- مطهر حسان
- أحمد شرف (د/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين)
- عبد الباري طاهر
- عبد الرحمن سيف إسماعيل

- عبد الله علوان

- حمود محمد الصلاحي

- قاسم أحمد الأعجم (وزير الأوقاف حاليا)

- وهناك خمسة لم تذكر أسماؤهم ضمن هيئة التحرير، وهم:

- عبد العزيز علي عبده (مصور).

- محمد علي قاسم.

- لطف الزبيري (الدكتور)

- علي يوسف الأمير

- صالح يحيى العابد [المصدر السالف ص٧٨]

وعقب هذا، تحولت صحيفة «التعاون» إلى مجلة، امتدادا لأرقام الأعداد، أي بدءا من العدد ١٧٠ الصادر في ديسمبر ١٩٨١، مجلة شهرية تعاونية تعنى بالبحوث والدراسات والإحصائيات والوثائق الداخلة في هذا الإطار. واستمرت المجلة بطاقم صحيفة «التعاون» تقريبا، أي من:

- رئيس التحرير: عبد الوهاب المؤيد

- مدير التحرير: علي عبد الله المقداد

- سكرتير التحرير: عبد الباقي نعمان

وهيئة تحرير من:

- أحمد محمد الحربي

- عبد الله قاسم الانسي

- عبد الرحمن العلفي

- قاسم الأعجم

ـ فتحي الملا (مصري) الشؤون الفنية

وصدر منها ٢٥ عددا، من العدد (١٧٠) في ديسمبر ١٩٨١ إلى العدد (١٩٤) في مايو ١٩٨٥.

٣ ـ صحيفة «المجالس المحلية»

صدر العدد الأول من صحيفة «المجالس المحلية» يوم الثلاثاء ٦ يناير ١٩٨٧ في صنعاء، عن الاتحاد العام الذي تحول بتحول الهيئات التعاونية إلى المجالس المحلية، أسبوعية تعاونية في ٨ صفحات قطع متوسط مقاس ٤٤ × ٣٣ سم، صحيفة نصف شهرية.

ـ رئيس التحرير: صادق أمين أبو راس (أمين عام الاتحاد)

ـ مدير التحرير: عبد الوهاب المؤيد

ـ سكرتير التحرير: عبد الرحمن بجاش

الثمن ريال واحد.

تولى الإخراج الفني فيها: داؤد الحمادي.

صدر منها (٥٥) عددا وتوقفت بعد صدور العدد (٥٥) في نفس اليوم الذي بدأت فيه وهو الثلاثاء ١٥ أغسطس ١٩٨٩. [المصدر السالف]

٤ ـ صحيفة «المسيرة التعاونية»

قبل «المجالس المحلية» صدرت صحيفة «المسيرة التعاونية» عن الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير ـ لجنة الثقافة والإعلام، صدر العدد صفر منها يوم الخميس ١٦ محرم ١٤٠٥هـ في صنعاء ـ ١١ أكتوبر ١٩٨٤، في ٨ صفحات قطع متوسط مقاس ٤٩ × ٣٤ سم.

رئيس التحرير: عبد الوهاب المؤيد

مدير التحرير: عبد الرحمن العلفي

سكرتير التحرير: عبد الباقي نعمان

صدر منها ١٢ عددا وانتهت بالعدد الحادي عشر الصادر في يوم الأربعاء ٣ رمضان ١٤٠٥ هـ ـ ٢٢ مايو ١٩٨٥.

الثمن ريال واحد.

رابعا: الصحافة النقابية

١ ـ صحيفة «الأديب موقف»

ـ صدر العدد الأول من صحيفة «الأديب موقف» يوم الأحد٣/ ١٢/ ١٤٠٠هـ ـ ١٢/ ١٠/ ١٩٨٠ في صنعاء، عن إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ـ فرع صنعاء، في ٨ صفحات قطع متوسط تقريبا مقاس ٤٣,٥ × ٣٠ سم، صحيفة أصدرها الفرع لتكون لسان حاله والمتحدثة عن أنشطته وأعماله في نطاق نشاط وأعمال الاتحاد.

ـ رئيس التحرير: زيد مطيع دماج (عضو الهيئة الإدارية للفرع ورئيسها في إحدى الفترات)

ـ مدير التحرير: إسماعيل الوريث (عضو الهيئة الإدارية)

ـ سكرتير التحرير: شرف الويسي

ـ الثمن: ريال واحد

لقطة سريعة

نتوقف هنا أمام «افتتاحية العدد» وهي بعنوان «إشارات» «بقلم د/ عبد العزيز المقالح»، لتسجيل لقطة جديرة بالتسجيل والإهتمام خصوصا في هذه الفترة من تأريخ حركة الأدب والفكر في بلادنا، هذه اللقطة المختارة، تبدأ من العمود الثاني للافتتاحية، وحتى نهاية الفقرة ـ ٣ ـ وما قبل نهاية العمود بخمسة أسطر. وهي: «وعلى كل منعطف يلمع

اسم شهيد أو تضيء سطور تقول: «لا تسأل الأديب اليمني عن نضاله بل عن جودة أدبه فالنضال بالنسبة له تحصيل حاصل» ذلك لأن الأديب اليمني كأخيه الأديب الفلسطيني كلاهما صاحب قضية، ذاك أضاع أرضه أو ضاعت عنه وهذا أضاع طريقه إلى العصر أو أريد له أن تضيع عنه. وهذان الأديبان العربيان ليسا بحاجة إلى من يذكرهما شرف الالتزام ولا من يوجه إليهما السؤال التالي: هل أنت أديب مناضل؟ (. . . .) هل أنت قادر على الإبداع إبداعا يخترق الحدود والأزمنة؟. » ثم يقول د/ المقالح: «نحن فقراء في الشعر. فقراء في النقد. فقراء في القصة. . ونحن معدمون في المسرح. وهذا الفقر وهذا الإعدام لا يقضي عليهما الادعاء ولا يجدي معهما التظاهر بالغبن. ومن يقرأ نتاجنا الأدبي في السنوات الأخيرة ويتابعه بعين الناقد الفاحص، يدرك أن العثور على قارة جديدة على سطح الأرض، أهون من العثور على قصيدة جيدة أو قصة جيدة، لماذا؟. » إلى آخر الافتتاحية.

- صدر من هذه الصحيفة بضعة أعداد وتوقفت بعد صدور العدد الثامن تقريبا.

٢ - «العامل»

لعل «العامل» هي أول مطبوعة صحافية صدرت في صنعاء بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢، وهي مجرد نشرة «دورية أصدرتها إدارة العلاقات العامة بمصنع الغزل والنسيج، وقد ظهر العدد الأول منها في ١٩٧٢، وهي أول نشرة تصدر عن مؤسسات صناعية في اليمن. » [د/الزين ص٢٩١] ولكنها لم تستمر طويلا.

٣ - مجلة «العمال»

صدر العدد الأول من مجلة «العمال» في سبتمبر ١٩٨٤ في صنعاء، عن «الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية»، «مجلة شهرية يعمل الاتحاد من خلالها على أن يحدث تحولات هامة في أوضاع

العمال المعيشية والصحية والتعليمية»، في حجم ٥٠ صفحة مقاس ٢٩ × ٢١ سم. ثمن النسخة ٣ ريالات.

٤ ـ مجلة «المعرفة»

صدر العدد الأول من مجلة «المعرفة» مطلع يناير ١٩٨٨ «مجلة فصلية تعنى بشؤون الفكر والأدب ـ يصدرها فرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ـ فرع تعز»، في حوالي ١٤٠ صفحة قطع صغير مقاس ٢١,٥ × ١٧,٥ سم.

- رئيس التحرير: محمد عقيل الإرياني
- مدير التحرير: عبد الكريم هاشم المرتضى
- نائب مدير التحرير: علي ناجي الرعوي
- سكرتير التحرير: عز الدين سعيد أحمد
- المشرف الفني: مفيد نعمان اليوسفي
- الثمن خمسة ريالات للنسخة الواحدة، وتطبع في مطابع مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء بتعز، وهي بحكم شحة الإمكانات المتاحة لفرع الاتحاد في تعز، تتقطع وتتعثر في السنوات الأخيرة.

٥ ـ مجلة «الوطن»

تأسست مجلة «الوطن» في صنعاء، صدر أول أعدادها في يونيو ١٩٧٧، «مجلة شهرية ثقافية عامة تعنى بشؤون المغتربين اليمنيين» أصدرتها الأمانة العامة للاتحاد العام للمغتربين الذي تحول فيما بعد، إلى وزارة شؤون المغتربين. وبدءا بأول أمين عام للاتحاد، فقد كان الأمين العام هو في أغلب الأعداد رئيس التحرير، وأذكر أن الأخ قايد الحروي اجتمع في البداية وبطلب منه، بزميلين كنت ثالثهما في المقر الأول للاتحاد بمبنى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وناقش معنا

مشروع الأمانة العامة بإصدار مطبوعة صحافية باسم «الوطن»، ثم جاء فيما بعد الأخ علي أحمد الحرازي، أمينا عاما لاتحاد المغتربين، في مايو ١٩٨٤، وتشكلت هيئة تحرير «الوطن» كالآتي:

- رئيس التحرير: أمين عام الاتحاد: علي أحمد الحرازي
- مدير التحرير: عبد القادر عايض
- مستشارا التحرير: صالح الدحان، فتحي الملا.

وعندما جاء الأخ شائف محمد سعيد أمينا عاما، ألغيت هيئة التحرير واكتفى بترويسة الموزعين في الداخل والخارج والإشتراكات والعنوان، دون ذكر أسماء وبعبارة: «تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المغتربين اليمنيين» وتوقفت في حوالي ١٩٨٩.

وعندما عادت «الوطن» بعد الوحدة في العام ١٩٩٠، بدأت بأرقام جديدة متسلسلة على خلاف ما كانت عليه في الماضي من ذكر أعداد السنة وتسلسل السنوات فقط، مثل «العدد السابع السنة الحادية عشرة - ديسمبر ١٩٨٨».

- صدرت «الوطن» في ٧٠ صفحة مقاس ٢٧× ٢٠ سم. وثمن النسخة ثلاثة ريالات. [د/ الزين]

خامسا: الصحافة المستقلة والمتخصصة

نورد هذين النوعين من الصحافة اليمنية، وهما: الصحافة المستقلة والمتخصصة إن جاز الوصف، والمراد بالمتخصصة بالذات، صحافة المؤسسات عموما، ونختار منهما النماذج التالية اتساقا مع الالتزام بالتركيز قدر الإمكان.

١ - مجلة «أضواء اليمن»

صدر العدد الأول من مجلة «أضواء اليمن» في ديسمبر ١٩٧٢، في

٥٢ صفحة مقاس ٣٠ × ٢٧ سم «مجلة أسبوعية عربية سياسية جامعة، صدرت مؤقتا مرتين في الشهر، رئيس تحريرها عدنان حمودة كما تولى إدارة التحرير عبد الرزاق فرفور، كانت (وما تزال) تشرف عليها وزارة الإعلام» وما لبثت أن آلت ملكيتها والمسؤولية عنها إلى الزميل عبد الرزاق فرفور رئيس تحريرها بعد عدنان حمودة وحتى الآن. وتحولت دورتها إلى شهرية تطبع في بيروت منذ صدورها وما تزال. واعتبر د/عبد الله الزين [«اليمن ووسائله الإعلامية» ص٣٨١] «أضواء اليمن» «أوسع المجلات اليمنية انتشارا وكانت تركز اهتمامها على الجانب الدعائي إلى جانب بعض المقالات الثقافية والاقتصادية والإجتماعية».

وقد تطورت خلال السنوات العشرين الماضية تطورا ملموسا سواء في الشكل أو المضمون أو الإنتظام أو الانتشار وخاصة في دول المنطقة.

- تعاقب على هيئة تحريرها، كثير من الصحافيين وبعض الإداريين من وزارة الإعلام، منهم على سبيل المثال وبحسب ١٢٤ عددا تمتد من نوفمبر ١٩٨٨ إلى أكتوبر ٢٠٠١، اثنا عشر محررا، هم:

١ ـ عبد الله محمد الرديني

٢ ـ محمد الزبيدي

٣ ـ سلطان المقرمي

٤ ـ عبد الملك السندي

٥ ـ سعيد الجناحي

٦ ـ عبد الوهاب المؤيد

٧ ـ عبد الله أحمد الكبسي

٨ ـ عبد الرحمن بجاش

٩ ـ فؤاد عبد القادر

١٠ ـ محمد القعود

١١ ـ شوقي علي أسعد

١٢ ـ انتصار عمر خالد

ـ بلغ ثمن النسخة من «أضواء اليمن» في ١٩٨٨، ستة ريالات، ثم سبعة ريالات حتى ١٩٩١ ثم ٢٠ ريالا في ١٩٩٣، و٥٠ ريالا في ١٩٩٥ و٧٠ ريالا في ١٩٩٧ وما بعدها حتى ٢٠٠١.

ـ في أعدادها الأخيرة خلال ٢٠٠١. «الإشتراكات: في اليمن: ٣٠٠٠ ريال (سنويا)، في الخارج ٢٥٠ دولارا أمريكيا».

٣ ـ صحيفة «الحرية »

صدر العدد الأول من صحيفة «الحرية» يوم الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠ في صنعاء «صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية جامعة في ٨ صفحات من القطع ٤٠ × ٢٨ سم، أخذت لها شعار «حرية الشعوب تمهر بالدماء». صاحب الإمتياز رئيس التحرير: عبد الكريم صبرة».

ـ دورتها أسبوعية ولكنها ظلت منذ صدورها، غير منتظمة يغلب عليها الغياب والتعثر والتوقف شهورا في فترات كثيرة، ولكنها لم تتوقف نهائيا، وهي كغيرها من معظم الصحف المستقلة، تتعثر لنقص الإمكانيات الصحافية والمالية والفنية، وتظل مستمرة لتساهل المعنيين في تطبيق القانون عليها.

ـ ومع هذا، أمكن لها أن تتطور في الشكل والمضمون وأن تتجاوز نسبة كبيرة من الغياب والتعثر، وأصبحت صفحات أعدادها تتراوح بين ١٢ ـ ١٦ صفحة، وغيرت شعارها إلى «الحرية نار متوهجة تدفئ من يحرسها وتحرق من يحاول أن يطفئها».

- صدر آخر أعدادها حتى كتابة هذا في ١٢ صفحة، برقم (٣٦٧) وتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠١، وفيه «السنة الثانية والعشرون»، الثمن ١٥ ريالا. الإشتراكات: ٥٠٠٠ ريال للهيئات والمؤسسات، و٤٠٠٠ ريال للأفراد في الداخل. وللهيئات والمنظمات في الخارج (١٠٠) دولار.

- وكانت «الحرية» ربما أول صحيفة جرت محاكمتها وذلك بمحكمة جنوب صنعاء في أبريل ١٩٨٣ بسبب ما نشرته تحت عنوان «الميثاق في الساحة اليمنية»، اعتبرت النيابة فيه رئيس تحرير «الحرية» عبد الكريم ومعه الكاتب للمقال محمد عبد الله صبرةً «إرتكبا إهانة وسباً علنيا في حق موظفين عموميين هم رئيس وأعضاء اللجنة العليا للحوار الوطني». [من نص الحكم عليهما].

٤ ـ مجلة «دراسات يمنية»

صدر العدد الأول من مجلة «دراسات يمنية» في ١٢٢ صفحة قطع متوسط مقاس ٢٣,٥ × ١٦,٥ سم، منها ١٢ صفحة في آخر العدد تشكل دراسة باللغة الإنجليزية. ومن خلاله تتركز الملامح الرئيسية للمجلة في:

- على الغلاف الأول للعدد: مجلة دراسات يمنية ـ العدد الأول ١٥/٩/ ١٩٧٨. صنعاء. منشورات مركز الدراسات اليمنية ـ صنعاء.

- وعلى الغلاف الأخير: نقاط ست تتضمن معلومات أولى عن المركز تحت عنوان «مركز الدراسات اليمنية في سطور» وفيها أن هذا المركز، «أول مؤسسة بحث علمي في الجمهورية العربية» اليمنية وأن فكرة إنشائه جاءت العام ١٩٧٢، وتم افتتاحه في ١٩٧٤، وأعيد تنظيمه وترتيب أوضاعه في يناير ١٩٧٨، الخ.

- وعلى الصفحة الأولى بعد الغلاف،فهرس الموضوعات، وهي ٨ بما فيها الافتتاحية.

- وعلى الصفحة الثالثة: «مجلة دراسات يمنية - هيئة التحرير:

- عبد الودود سيف: رئيس التحرير

وعضوية:

- د/ عبد العزيز المقالح

- د/ أبو بكر السقاف

- د/ محمد عبده غانم

- د/ عبده علي عثمان

- سكرتير التحرير: فؤاد عبد العزيز

- منشورات: مركز الدراسات اليمنية - صنعاء».

موضوعات العدد

تضمن العدد الأول كما سلف، ثمانية موضوعات، هي بحسب الفهرس:

- الافتتاحية - هيئة التحرير

- حول العلاقات بين مملكتي الأكسوم من خلال نقوش المسند، بقلم: مطهر علي الإرياني.

- النقد الأدبي في اليمن قبل عام ١٩٤٨، بقلم: د/عبد العزيز المقالح.

- كتب يمنية، بقلم: فؤاد علي عبد العزيز.

- عمرو بن معد يكرب الزبيدي، بقلم: عبد الباري محمد طاهر.

- مختارات من تراثنا الشعري، للشاعر: محب بن حمير.

- الاخدام في اليمن (لكاتبين فرنسيين وتمت ترجمة المقالة إلى الإنجليزية)، ترجمة: عبده علي عثمان.

- أقراط الذهب في المفاخرة بين الروضة وبئر العزب (من كتب المناظرات اليمنية). «تأليف الأديب العلامة السيد عبدالله بن علي الوزير المتوفى ١١٤٧هـ»، تحقيق: عبد الله بن محمد الحبيشي.

- أهمية الطاقة باليمن، بقلم: حامد الشاطوري، ويشغل الموضوع هذا، ١٢ صفحة باللغة الإنجليزية.

العدد الثاني

- صدر العدد الثاني من «دراسات يمنية». في شهر مارس ١٩٧٩، وعليه «مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني»، وإضافات أخرى هي: «مجلة دراسات يمنية - مجلة تعنى بشؤون البحث العلمي في اليمن، يصدرها مركز الدراسات والبحوث اليمنية في الجمهورية العربية اليمنية» وتحت هذا، رئيس التحرير: أحمد حسين المروني. ثم هيئة التحرير الأولى مضافا إلى أعضاءها الخمسة، د/سيد مصطفى سالم، وإلى جانب فؤاد علي عبد العزيز: سكرتير التحرير، محمد الشعيبي. وفي نهاية الصفحة: الإشتراكات السنوية - في الداخل للأفراد: ١٠ ريالات يمنية - للمؤسسات: ٣٠ ريالا يمنيا. في الخارج بالبريد الجوي: ١٠ دولارات أمريكية.

٥ - صحيفة «الرأي العام»

صدر العدد الأول من صحيفة «الرأي العام» في صنعاء في ٢٥ فبراير ١٩٧٣ «صحيفة أسبوعية أهلية ذات محتوى سياسي اجتماعي صاحبها ورئيس تحريرها المسؤول: علي محمد العلفي» [د/الزين ج٢ ص٢٨٧]. بدأت في أربع صفحات قطع ٦٠ × ٤٠ سم.

ملامح عامة

- عرفت «الرأي العام» منذ بدايتها بانتهاج خط سياسي ساخن وطرح تميز

بالإثارة واللهجة الحادة انعكاسا لإسلوب صاحبها رئيس تحريرها في الكتابة واختيار الموضوعات. ومن ثم. . سبب لها هذا الأسلوب كثيرا من الصعوبات والمشكلات والخلافات مع الجهات المعنية وغيرها وأدى بها هذا إلى التوقف أو بالأصح، الإيقاف عدة مرات، أولاها، بعد صدور العدد الأول «بسبب صراع بين رئيس تحريرها ووزير الإعلام (حينها الأستاذ أحمد قاسم دهمش) الذي أصدر أمرا بمنع توزيعها بعد ٤٨ ساعة من صدور العدد الأول منها مما جعله يلجأ إلى رئيس المجلس الجمهوري (حينها القاضي عبد الرحمن الإرياني) لكي يصرح بصدور العدد الثاني (. . .) لذلك لم تتمكن هذه الصحيفة من الصدور مرة أخرى إلا بعد أربع سنوات، أي في ١١ مارس ١٩٩٧». [السالف]. ومرة أخرى بعد صدور العدد (٢٧) منعت «الرأي العام» من الصدور بسبب مقال نشرته عن المعاهد العلمية. وتم إيقافها بأمر إداري من وزارة الإعلام باحتجاز العدد الصادر منها رقم (٥٨١) الصادر في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨، ولكنها أصدرت العددين التاليين بعد الإيقاف، وكان إيقافها بسبب ما نشرته عن دولة شقيقة من دول الجوار (. . .)، في الأعداد (٥٧٥ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠). وبدأت محاكمتها بمحكمة غرب صنعاء يوم ٦ يناير ١٩٩٩، ولكنه تم إطلاقها بأمر شفهي من رئيس الجمهورية في حفل الاستقبال بالقصر الجمهوري يوم ٢٢ مايو ١٩٩٩، واستمرت محاكمتها وصدر أول عدد منها بعد الإفراج عنها يوم ٢٥ مايو ١٩٩٩. [أرشيف المؤلف].

- ظلت «الرأي العام» منتظمة في دورتها الأسبوعية كل ثلاثاء، وبدأ صاحبها محاولة إصدارها مرتين في الأسبوع، الثلاثاء والسبت، وتم ذلك فعلا بدءاً من العدد (٥٧٦) في ٨ ديسمبر ١٩٩٨. إلا أنها عادت إلى دوريتها الأسبوعية مرة واحدة حتى الآن.

- كانت «الرأي العام» وحتى الآن، أول صحيفة يمنية صدر ضدها حكم

قبلي بسبب ما نشرته في العدد (٤٩٨) في ٣٠ يونيو ١٩٩٧، عن أسرة آل عطية من قبيلة مراد ـ مأرب، اعتبروه يسيء إليهم، واتفقوا مع صاحبها الزميل علي محمد العلفي، على تحكيم مشائخ من قبيلتي الطرفين (مراد وأرحب)، وصدر حكمهم بأن يعتذر المدعى عليه بطريقة «التهجير» القبلي لآل عطية وينشر الحكم في «الرأي العام». [«ثورة الصحافة اليمنية ص ٤٥ عبد الوهاب المؤيد»].

- تطورت «الرأي العام» وانتظمت وأصبحت تصدر في ما بين ١٦ ـ ٣٢ صفحة. واتسعت فيها مساحة الإعلان والتهاني والتعازي، حتى بلغت في العدد الأخير حتى الآن (الصادر برقم ٧٠٦ في ٩/ ١٠/ ٢٠٠١) ٢٢ صفحة وحجم العدد ٣٢ صفحة. وفي بطاقة هويتها الثابتة في كل عدد: «الرأي العام ـ صحيفة سياسية مستقلة ـ أسبوعية تصدر عن دار الرأي العام للصحافة والنشر والإعلان ـ تأسست عام ١٩٧٢، عميد الدار المؤسس: علي محمد العلفي ـ رئيس التحرير المسؤول: كمال علي العلفي ـ مدير التحرير: وليد علي العلفي ـ الثمن: ٢٠ ريالا، الإشتراكات: في الداخل، ٥٠٠٠ ريال للهيئات والأفراد ـ ١٢٠ دولارا للهيئات والمنظمات والشركات الأجنبية ـ في الخارج، ٦٠ دولارا».

- يعد مسؤولو تحريرها، على تطوير دوريتها لإصدارها مرتين في الأسبوع ثم ثلاثا وحتى تصبح يومية، من خلال العمل على تطوير إمكاناتها. [كمال العلفي في حديث إلى المؤلف في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠١].

٦ ـ صحيفة «صنعاء»

صدرت للمرة الثانية صحيفة «صنعاء» العام ١٩٦٣. «نشرة تطبع بالإستنسل (الآلة الكاتبة) وقد عرّفت نفسها بأنها: جريدة عربية قومية رائدة يصدرها شباب الثورة وتوزع مجانا»( ). لكنها لم تستمر ولم تتطور.

ثم صدرت للمرة الثالثة، كما سلف وكانت بعد حوالي ٩٠ عاما على صحيفة «صنعاء» الصادرة في عهد الأتراك بصنعاء، لم تظهر كما نعرف، صحيفة بهذا الاسم الذي يفترض أن يتسابق على حق الإمتياز به لصحيفة أخرى. ظل هذا حتى صدرت صحيفة «صنعاء» الثالثة. أصدرها في صنعاء الزميل الصحافي عبد الكريم حسن تقي، في ١١ سبتمبر ١٩٧٢. ومن صورة العدد الأول الذي سلمه لنا مشكورا، نقرأ عنها من خلاله، أنها:

- صدرت في ١١/ ٩/ ١٩٧٢. في أربع صفحات، جاء اسمها في ثلث الصفحة الأولى بين مستطيلين وصورة تمثل خلفية لأحد المنازل المبنية بالطريقة الصنعانية.

- وتحت الاسم «صحيفة سياسية اجتماعية مستقلة ـ صاحبها ورئيس تحريرها، عبد الكريم حسن تقي»، وفوقه عنوانان، «رئيس الوزراء يكتب لـ«صنعاء»: الصحافة مسؤولية كبيرة في توعية المواطنين» والآخر «وزير الإعلام يتحدث عن دور الصحافة الوطنية ومسؤولياتها». والعنوانان مأخوذان من تصدير كتبه رئيس الوزراء حينها الأستاذ محسن العيني، للصحيفة. والآخر من حوار أجرته مع وزير الإعلام الأستاذ دهمش. وفي أسفل الصفحة، «رأي صنعاء. بقلم رئيس التحرير».

- وفي العدد إعلان تجاري يملأ الصفحة الثالثة. وعناوين أخرى لمقالات تضمنها العدد.

- وفي نهاية الثانية: «صنعاء» صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية مستقلة، تصدر نصف شهرية مؤقتا (وقد أصبحت شهرية وأكثر)، رئيس التحرير: عبد الكريم تقي. الثمن: ١٠ بقش ـ الإشتراكات: في الداخل (سنويا) ١٥ ريالا وفي الخارج: ٢٠ دولارا. وللسفارات

والشركات والبنوك: ١٠٠ ريال.

- تناولت الصحيفة في عددها هذا، بعضا من مظاهر ونتائج الخلافات التي كانت حينها قائمة بين نظامي الشطرين، لا قيمة أو داع لذكر شيء منها.

- وقد استمرت وما تزال تصدر حتى الآن.

٧ ـ صحيفة «الصباح »

صدر العدد الأول من صحيفة «الصباح» في عدن في ٧/٤/١٩٦٦، هذه هي المرة الأولى من المرات الثلاث. والثانية في الحديدة بعد الإستقلال لجنوب الوطن. اعتبارا من ١٧/٢/١٩٧٠، والثالثة فيما بعد الوحدة، إذ صدر العدد الأول منها للمرة الثالثة، في يونيو١٩٩٠. صاحبها ورئيس تحريرها في المرات الثلاث، الأستاذ سعيد علي الجريك. ثم توقفت منذ حوالي ١٩٩٢ حتى الآن فهل تصدر مرة رابعة؟. وبحسب المصدر الأسبق، ضمت في البداية ٨ صفحات ذات قطع ٤٧ × ٣١ سم، وتطبع ٢٥٠٠ نسخة ثمن النسخة ١٢ بقشة «وقد استقطبت مشاعر القراء بأسلوبها الجدلي اللاذع وطابعها الهزلي الناقد» [د/الزين ج١ ص٣١٩].

٨ ـ صحيفة «الشعب»

صحيفة «الشعب» واحدة من الصحف اليمنية التي تصدر منها أكثر من صحيفة باسم واحد لا تتميز هذه عن تلك إلا بالفترة الزمنية وبعض المعلومات الرئيسية. وقد صدرت صحيفة «الشعب» الأولى، يومية جامعة أصدرتها وزارة الإعلام والإرشاد «صدر العدد الأول منها بتاريخ ٧/٦/١٩٦٥، رئيس تحريرها سفيان أحمد البرطي،في أربع صفحات، شعارها: الشعب مصدر السلطات جميعا» «وقد توقفت نهائيا بعد صدور أربعة أعداد منها،(أي) بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٥». [المصدر السالف].

وصدرت صحيفة «الشعب» فيما بعد، في صنعاء في ١٦/١١/ ١٩٦٨، في ٤ صفحات ذات قطع ٤٧ × ٣١ سم. وتطبع ١٠٠٠ نسخة ثمن النسخة ست بقش (الريال كان ٤٠ بقشة). «صحيفة أسبوعية صاحبها ورئيس تحريرها محمد علي مصلح». كانت حادة في الطرح وفي تناول الموضوع وذات ميول الى تيار البعث أيام حظر الاحزاب وملاحقة قادتها وعناصرها، وهذا سبّب لها مشكلات بين آن وآخر، وتوقفت عدة مرات مضطرة، إضافة الى ما تفرضه صعوبات إصدارها على صاحبها من عدم الإنتظام. «وفي سنة ١٩٧١، حاول رئيس تحريرها أن يجعل منها مجلة مصورة طبع منها عددين في دمشق ليوزعها في اليمن، ولكن محاولته باءت بالفشل بسبب ما يتطلبه شكلها الجديد من نفقات باهضة» [د/ الزين].

أولى المحاكمات

وتبعا لأسلوب «الشعب»، تعرضت لشكاوى عدة ضدها بسبب ما تنشره، ومن هذا، أنها كانت ربما أولى صحيفة بعد «الحرية» تدخل المحكمة في قضية رفعها رئيس تحريرها ضد وزارة الإعلام والثقافة في ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤، كون الوزارة أوقفتها دون مبرر قانوني كما جاء في الدعوى التي تولتها محكمة غرب صنعاء برئاسة القاضي محمد عبد الله الوريث، وصدر الحكم لصالحها. وكانت الدعوى المرفوعة من وزارة الإعلام والثقافة ردا على دعوى الصحيفة ضدها، أن الصحيفة لم تستكمل بياناتها وإمكاناتها الصحافية والمالية طبقا للقانون (٤٢) بشأن الصحافة والمطبوعات.

تعثرت الصحيفة مؤخرا فيما بعد الوحدة حتى أصبحت شبه متوقفة.

٩ ـ مجلة «الكلمة»

«مجلة المثقفين اليمنيين»

صدرت مجلة «الكلمة» عند تأسيسها في صنعاء ١٩٧١، صاحبها ورئيس تحريرها الدكتور محمد عبد الجبار سلام،مجلة شهرية ادبية ثقافية، بدأ صدورها في الحديدة حيث كان مقر صاحبها وعمله، واختار فيما بعد الأستاذ عبد الباري طاهر،مديرا لتحريرها، واستمرت تصدر أعدادها متباعدة ومزدوجة أحيانا، وكانت لها مطبعة خاصة يملكها صاحبها هي مطبعة «دليل اليمن للطباعة والنشر»، رغم أن آلاتها قديمة كما ظهر في طباعة أعدادها الأولى، إلى جانب ضعف في الإخراج ونقص في الصور،على عكس موضوعاتها التي كانت جيدة نسبيا، وربما كانت حينها وحتى منتصف السبعينات إلى جانب مجلة «اليمن الجديد» الوحيدتين في مجال الأدب والشعر والثقافة العامة في شمال الوطن، وفي مطلع ١٩٧٣ تم تعيين محمد عبد الجبار مديرا عاما لمؤسسة سبأ للصحافة.

فاختار الزميل ابراهيم المقحفي رئيسا لتحريرها، لأن النظام لايسمح له بالاستمرار رئيسا لتحريرها مع منصبه الجديد.

ولقيت تعاونا كبيرا من الأستاذ الجليل الدكتور عبد العزيز المقالح، فأفادها بإنتاجه الثري الأدبي والشعري وبعلاقاته الواسعة، إلى جانب عدد من الدارسين اليمنيين في القاهرة، وظهرت المجلة في قطع أكبر وطباعة أرقى وكتابات أوسع وأكثر حجما وتنوعا. واستمر المقحفي حتى ١٩٧٨ حيث عاد صاحبها محمد عبد الجبار رئيسا لتحريرها حتى توقفت في العام ١٩٨٠، بإصدار العدد ٥٧ في سبتمبر ١٩٨٠. وظلت محتفظة بشعارها «مجلة المثقفين اليمنيين». وإلى جانب موضوعات أعدادها ركز رئيس تحريرها الزميل المقحفي، على إصدار سلسلة

«كتابات الكلمة» فصدر عنها [كما أكد المقحفي في حديث إلى المؤلف]،حوالي عشرين كتابا. ضمت بحوثا ودراسات متنوعة في الأدب والفكر، وهو رقم قياسي لم تصل إليه حسب معرفتي، مجلة يمنية، إلى جانب أن هذا جاء نتيجة لما لقيته المجلة من دعم وتعاون أدبي من الدكتور المقالح وهيئة التحرير، فإنه يعود أيضا، لما يتميز به المقحفي من قدرات ونشاط غير عادي في علاقاته ومتابعاته وإدارته، ظهر هذا في إدارته لصحيفة «الثورة» ثم مديرا لإذاعة صنعاء، ثم وأخيرا في إدارته ل«دار الكلمة» للطباعة والنشر والتوزيع،التي يملكها ويديرها حاليا، والتي ربما كان إطلاقه عليها اسم «دار الكلمة» نابعا من اهتمامه وإعجابه بمجلة «الكلمة».

وتشكلت لها اكثر من هيئة تحرير، كانت إحداها من الدكتور: ابو بكر السقاف، الدكتور عبد العزيز المقالح، أحمد قاسم دماج، صالح الدحان، عبد الودود سيف، عبد الباري طاهر، علي محمد زيد، ابراهيم المقحفي. [في حديث المقحفي إلى المؤلف في ٢٢ مارس ١٩٩٩] دون وجود مدير تحرير.

والثانية إلى جانب «مدير التحرير المسؤول» ابراهيم المقحفي،من الاعداد الثلاثة الاخيرة، شكلت من أحمد قاسم دماج وصالح الدحان وعبد الله علوان وعبد الوهاب المؤيد وفؤاد (علي) عبدالعزيز.

عودة. . «الكلمة»:

أعاد الدكتور محمد عبد الجبار سلام، إصدار «الكلمة» في العام ١٩٩١، فصدر العدد الأول في أغسطس ١٩٩١، في ١٠٠ صفحة، ولكن في شكل قديم من حيث الغلاف والورق والطباعة، إذ يظهر هذا العدد مماثلا في الشكل، للعدد الثاني من فترتها الأولى عام ١٩٧١، ويتلخص أبرز ملامحه الجديدة في:

١ ـ تحديد صفة المجلة في «مجلة ثقافية يمنية تهتم بشؤون الفكر والأدب» تحت اسمها، وشعارها الأول: «مجلة المثقفين اليمنيين».

٢ ـ وإلى جانب مدير التحرير: أحمد قاسم دماج، ومستشار التحرير: محمد لطف غالب (على الصفحة الأولى)، هيئة تحرير مشكلة من: محمود إبراهيم الصغيري، عبد الله أحمد القاضي، عبد الإله القدسي، ، عبد اللطيف الربيع، عبد الكريم قاسم سعيد. هذه الاسماء مكتوبة بخط يدوي يتناسب كثيرا مع شكل العدد، إذ يظهر وكأنه كتب قبل أربعة عقود.

٣ ـ على الغلاف في أسفله، عبارة «السنة العشرون ـ العدد الأول أغسطس» دون ذكر السنة لا على الغلاف ولا في داخل المجلة، ولولا جملة «السنة العشرون» من ناحية، وأن رئيس التحرير بدأ «كلمة الكلمة» (الافتتاحية) بقوله بهذا العدد تدخل مجلة الحكمة عامها العشرين،من ناحية ثانية، لما عرف القارئ السنة التي صدر فيها العدد الأول، إلا أنها تطورت في شكلها ومكوناتها في الأعداد التالية. [«ثورة الصحافة اليمنية» المؤيد ص١٣٥ ـ ١٣٧]

١٠ ـ مجلة «كلية الآداب»

صدر العدد الأول من مجلة «كلية الآداب» عن كلية الآداب جامعة صنعاء في ٢١٠ صفحات قطع متوسط مقاس ٢٣,٥ × ١٦,٥ سم في النصف الأخير منها، ٤٣ صفحة باللغة الإنجليزية ترجمة ملخصة للمقالين الأخيرين الواردين بعد الموضوعات الموجودة في الـ ١٦ صفحة من أول العدد، ومن خلال هذا العدد، تتحدد ملامحها العامة في الآتي:

١ ـ على الغلاف الأول البارز باللون الأخضر «مجلة كلية الآداب ـ مجلة أدبية ثقافية». على ثلاثة أسطر مكبرة بالخط الكوفي. وفي

أسفله «منشورات جامعة صنعاء». وعلى شريط أيسر أبيض عمودي، شعار الجامعة في أعلاه (شكل بوابة مقوسة من أعلاها يقوم في اتجاهها من الداخل خمسة أعمدة).

٢ ـ وعلى الصفحة الثالثة أو الأولى بعد الغلاف «بسم الله الرحمن الرحيم» بأعلاها يلي البسملة شعار الجامعة نفسه وتحته داخل برواز أفقي، اسم المجلة ـ صنعاء. ف «العدد الأول١٣٩٨ ـ ١٣٩٩/ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨». فبرواز أفقي ذي لون كحلي، داخله على ٨ أسطر: «هيئة التحرير:

ـ أ. د/ محمد عبده غانم (رئيسا) (هكذا بين قوسين)

ـ أ. د/ مصطفى مندور (مستشارا)

ـ أ. د/ يوسف فايد عضوا

ـ أ. د/ عزة حجازي عضوا

ـ أ. د/ ك. س. مسرا عضوا

ـ د/ يوسف محمد عبد الله عضوا

ـ د/ أبو بكر السقاف عضوا».

٣ ـ وفي أسفل الصفحة هذه، عبارة بحرف أبيض داخل شريط أسود: «المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة». منشورات جامعة صنعاء.

٤ ـ وعلى الصفحة الخامسة في نصفها العلوي، الفهرس تحت عنوان: «محتويات العدد» وهذه المحتويات هي بحسب الفهرس: «تقديم ـ بتوقيع: نائب مدير الجامعة ـ محمد بن محمد مطهر، فكلمة التحرير. وبعدهما الموضوعات كالآتي:

١ ـ نصيب اليمن من الشعر الوسيط ـ الأستاذ الدكتور محمد عبده غانم.

٢ ـ الأحوال المناخية في منطقة صنعاء ـ الأستاذ الدكتور يوسف فايد.

٣ ـ الإمام الهادي يحيى بن الحسين وموقفه من المجبرة ـ الدكتور أحمد محمود صبحي.

٤ ـ عقبات في طريق المنطق الحديث ـ الأستاذ عبده فراج.

٥ ـ مصر والوفاق الودي(١٩٠٤) ـ الدكتور عبد الخالق لاشين.

٦ ـ الأدب الإفريقي المعاصر ـ الدكتور نجيب فايق اندراوس.

٧ ـ العالم الدرامي عند ج م سينج (بالإنجليزية) ـ الأستاذ الدكتور ك. س. مسرا.

٨ ـ نظرية وليم وردزورث في الشعر (بالإنجليزية) ـ الدكتور ف. ن. . سنها».

٥ ـ ولم يذكر محرروها على الغلاف أي تفاصيل أخرى عن دوريتها ومحرريها غير هيئة التحرير، إلا أننا من خلال التقديم عرفنا أن ورائها د/ عبد الكريم الإرياني كان حينها مدير جامعة صنعاء، والأستاذ الدكتور مصطفى مندور عميد كلية الآداب ومستشار هيئة التحرير، والأستاذ الدكتور محمد عبده غانم رئيس تحرير المجلة. وقد استمرت المجلة فصلية متعثرة.

١١ ـ مجلة «التجارة والتموين»

صدرت مجلة «التجارة والتموين» في صنعاء خلال ١٩٨٤، شهرية كغيرها من مجلات المؤسسات، تهتم بنشاط الوزارة المعنية. وأدخلت تعديلات على اسمها تبعا لما دخل من تعديلات على اسم الوزارة بين

حكومة وأخرى، فمرة «التجارة» وأخرى «التجارة والاقتصاد» وثالثة «التجارة والتموين» ورابعة «التجارة والصناعة» كما هي الآن، وقد صدر العدد الأول من مجلة «التجارة والتموين» في يوليو ١٩٨٤، في ٧٤ صفحة قطع ٢٧ × ١٩ سم، رأس تحريرها وزير الاقتصاد ويعاونه مديرون من إدارات الوزارة. وكان يطبع منها حوالي ١٠٠٠ نسخة ٣ ريالات.

- وتحول اسمها فيما بعد وحتى ١٩٩٠ إلى «التجارة والصناعة». وبحسب العدد الثالث ـ السنة الخامسة الصادر في سبتمبر ١٩٨٩. ، جاء قطعها ٢٨ × ٢٠ سم. ضمت ٩٦ صفحة، كان موضوع الغلاف الرئيسي، الدورة الثانية لمجلس التعاون العربي المنعقدة بصنعاء وصور زعمائه الأربعة. (الأردن ومصر والعراق واليمن).

- ومن ملامحها الرئيسية في هذا العدد:

- التجارة والصناعة ـ تصدرها وزارة الاقتصاد والتموين والتجارة.

- رئيس التحرير: د/ عبد الوهاب محمود عبد الحميد (الوزير).

- مديرو التحرير: قايد الحروي ـ عفيف البركاني ـ محيي الدين الضبي.

- سكرتيرا التحرير: شرف محمد عبده السروري ـ سليمان محمد حسن.

- هيئة التحرير: المدراء (المديرون) العاملون بالوزارة.

- الإشراف: سكرتارية التحرير ـ العلاقات العامة.

- السعر ١٠ ريالات. الاشتراك: ٢٥٠ ريالا للمؤسسات والشركات ـ ١٢٠ ريالا للأفراد.

- وجاء أحد أعدادها فيما بعد، باسم «التجارة». ومن العدد الثالث ـ السنة السادسة ـ الصادر في سبتمبر ١٩٩١، جاء أبرز ملامحها:

ـ مجلة شهرية تصدرها وزارة التموين والتجارة ـ صنعاء ـ الجمهورية اليمنية.

ـ رئيس التحرير: د/ عبد الوهاب يحيى الحداد.

ـ سكرتيرا التحرير: علي محمد الوافي ـ عبدالله محسن.

ـ مستشارو التحرير:

د/ عبد الكريم عبد اللطيف

د/ عبد الكريم أحمد عامر

د/ محمد عبدالواحد الميتمي

د/محمد فضل الإرياني

د/ سيف مهيوب العسلي

ـ السعر ١٥ ريالا ـ الاشتراك: ٥٠٠ ريال للمؤسسات والشركات ـ ٢٠٠ ريال للأفراد.

١٢ ـ مجلة «الحراس»

صدرت مجلة «الحراس» في صنعاء بعد الثورة مباشرة، في شكل نشرة تطبع بالاستنسل (الآلة الكاتبة) عن وزارة الداخلية تحت شعار أو بالأصح اسم «الشرطة في خدمة الشعب» كان يحررها مجموعة من ضباط الشرطة لتغطية أخبار وزارة الداخلية وقوات الأمن وقادتها، مقابل مجلة «الجيش» المختصة بالقوات المسلحة، صدر أول عدد لها في مارس ١٩٦٤. وفي أوائل السبعينات «ظهرت في شكل مجلة باسم «الحراس» صادرة عن إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي بوزارة الداخلية» [د/ الزين ج٢ ص٢٥٨]، ظهرت في ٧٠ صفحة ذات اهتمامات في مجالات اجتماعية وأمنية وفي أخبار الحوادث والتحقيقات والبحوث الجنائية.

وعاد اسمها القديم «الشرطة في خدمة الشعب» ابتداء من ٢١ سبتمبر ١٩٧٧ «من العدد ٢٤ وأضيفت إليها هيئة تحرير جديدة برئاسة (رجل القانون الضابط) عبد العزيز البغدادي».

- صدرت في صنعاء شهرية في ٧٢ صفحة قطع ٢٩ × ٢١ سم، كانت تطبع ما يقارب ٥٠٠٠ نسخة لأن معظم نسخها كانت توزع مجانا على وحدات وإدارات وأقسام الأمن في العاصمة والمحافظات. سعر النسخة ٣ ريالات «مجلة جامعة تصدرها العلاقات العامة بوزارة الداخلية» كما على غلاف العدد ٤٢ الصادر في يناير ١٩٨٣.

«الحراس» و«الحارس»

استمرت «الحراس» شهرية في شكل مجلة، وبعد ما يقرب من عشرين عاما على صدور «الحراس»، صدرت في صنعاء صحيفة «الحارس» في مارس ١٩٨٦، صحيفة أسبوعية تصدرها إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية بصنعاء، وكانت هناك صحيفة تصدر في جنوب الوطن قبل الوحدة، بالاسم نفسه منذ مطلع السبعينات تقريبا، حسب ما جاء في كتاب الدكتور الزين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أوضح مرجع آخر، أن إدارة الشؤون العامة بوزارة الداخلية بصنعاء، أصدرت نشرة نصف شهرية بالاستنسل، تحت اسم «الشرطة»، «وصدرت العام ١٩٦٣ كما يتضح من العدد المتوفر برقم (٨٥) وتأريخ ١/٧/١٩٦٧. » [د/ المتوكل ص ١٠٥]. والراجح أنها مجلة «الحراس» بعد أن تغير اسمها إلى «الشرطة» كما سلف. وبعد الوحدة، استمرت وانتظمت مجلة «الحراس» فصلية وصحيفة «الحارس» أسبوعية، ومن العددين الأخيرين الصادرين حتى الآن، يمكن تسجيل المعلومات والملامح الرئيسية التالية:

- «الحراس»، العدد (١٧٣) أغسطس ٢٠٠١ «مجلة شهرية جامعة - فصلية

مؤقتا ـ تصدرها العلاقات العامة لوزارة الداخلية »

ـ المدير المسؤول رئيس التحرير: علي منصور الشميري.

ـ نائب رئيس التحرير: محمد أحمد القاعدي.

ـ مدير التحرير: عبد الله صالح هران.

ـ سكرتيرا التحرير: محمد عبد الودود العبسي ـ محمد مقبل الحداد.

ـ مستشار التحرير: محمد علي عبد الكريم.

ـ حجم العدد هذا، ٥٢ صفحة قطع ٢٠,٥ × ٢٩,٥ سم.

«الحارس»

ولدينا آخر عدد من صحيفة «الحارس» صدر حتى الآن، برقم (٣٧٢) بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١ (الثلاثاء)، ٨ صفحات ـ الثمن: ١٥ ريالا. قطع ٤١ × ٢٩ سم. مزينة صفحاتها الأولى والأخيرة، وصفحتا ٤و٥. بالصور والعناوين الملونة في طباعة حديثة وتبويب جيد.

ـ وعلى نصف العمود الأخير من الصفحة ٧:

ـ «الحارس ـ صحيفة أسبوعية ـ تصدرها الإدارة العامة للعلاقات العامة بوزارة الداخلية ».

ـ المدير العام: علي منصور الشميري ـ رئيس التحرير: محمد أحمد القاعدي.

ـ مدير التحرير: أحمد عبد الرحمن هايل.

ـ سكرتيرا التحرير: محمد عبده سالم ـ محمد عبدالودود العبسي.

ـ المحررون: محمد الحداد ـ صالح العثماني.

ـ تصحيح لغوي: خالد علي الهتار ـ أحمد حربه.

١٣ ـ مجلة «المسيرة اليمانية»

صدر أول أعداد مجلة «المسيرة اليمانية» في ١٥ نوفمبر ١٩٧٨ صاحبها ورئيس تحريرها الزميل عباس علي الشامي، وظلت لسنوات تطبع في العاصمة السورية دمشق حيث كان صاحبها يقيم حتى قيام الوحدة اليمنية، وهي «مجلة شهرية عامة تطبع ٥٠٠٠ نسخة، ثمن النسخة ٣ ريالات حينها، في ٥٠ صفحة قطع ٢٩ × ٢١ سم»، تتناول في مضامينها السياسة والاجتماع والاقتصاد والآداب والفنون، وكغيرها من الصحف والمجلات اليمنية المستقلة، تعثرت نظرا لنقص الإمكانات المالية بالدرجة الأولى، إلا أنها ما تزال مستمرة. ويشار هنا إلى أنها في مطلع التسعينات نشرت تحقيقات عن يهود اليمن، ثم أصدرته بقلم رئيس التحرير في كتاب مستقل.

١٤ ـ مجلة «الهدهد»

صدر العدد الأول من مجلة «الهدهد» في مارس ١٩٨٠، للطفل الذي ظل الإهتمام به بإصدار مطبوعة صحافية خاصة به، غير موجود إلا في بعض الأبواب والزوايا الداخلة ضمن صحف ومجلات الكبار، وكان الفضل الأول في المبادرة بإصدار «الهدهد» للزميل عبد الرحمن أحمد مطهر أو «بابا عبد الرحمن» حسب اسمه في برنامج الأطفال الذي يعده ويقدمه عبر الإذاعة ثم التلفزيون بصنعاء. وكان هو صاحب الإمتياز ورئيس التحرير. وكان لارتباط «بابا عبد الرحمن» بالنشء وبرامجهم في وسائل الإعلام، الدافع الأول في إصدار مجلة «الهدهد». وصدرت واستمرت إلا أنها مثلت لصاحبها عبئا ثقيلا وهو أمر أو نتيجة كانت متوقعة وطبيعية لأسباب عدة معروفة، منها أنه لم يكن بوسعه توفير الإمكانات اللازمة سلفا وأن تكاليف الإعداد والطباعة والتوزيع ظلت أكبر بكثير من عائدات المبيعات والإشتراكات فضلا عما هو معروف من صعوبة الكتابة للأطفال وأن ما يطبع منها لا يكاد يتجاوز ألفي نسخة

قيمة النسخة ٣ ريالات، أي أن أعلى رقم للعائدات لا يصل إلى أكثر من ٦ آلاف ريال في أحسن الأحوال، وهو مبلغ يحتاجه صاحب المجلة لتسديد تكاليف الطباعة، بصرف النظر عما قد يحصل عليه من الدعم الذي تقدمه الحكومة للصحف والمجلات المستقلة وما قد يحققه عن طريق الإعلان رغم أنها لا تفتح له صفحاتها «إلا فيما يخص المنتجات التي تقبل عليها هذه الفئات حسب الأعمار» [د/الزين]. وكذا التبرعات وهي احتمال غير مقطوع به. ومن ثم، تعرضت للتقطع والتعثر رغم الإصرار على الاستمرار حتى توقفت.

- كانت تصدر في «قطع ٢٩ × ٢١ سم في ٢٢ صفحة وتتضمن قصصا وحكايات شيقة للأطفال، ومن خلال الصور توجه لهم نصائح اجتماعية ودينية ومدرسية».

١٥ ـ مجلة «وضاح»

لم تظل مجلة «الهدهد» المجلة الوحيدة للأطفال في شمال الوطن حينها، بل شفعتها بعد حوالي العام، مبادرة أخرى بإصدار مجلة شهرية للأطفال هي مجلة «وضاح» في العام ١٩٨١، عن وزارة الإعلام والثقافة، رأس تحريرها الزميل الفنان علي أحمد الأسدي والزميلة نجيبة حداد، مديرة لتحريرها. صدر العدد الأول منها في ٥٠ صفحة وكانت تطبع حوالي خمسة آلاف نسخة ثمن النسخة ثلاثة ريالات. ومن هاتين المبادرتين المتتاليتين برز الإهتمام بالطفل وصحافة الطفل وثقافة الطفل. ومن ثم فيما بعد تعددت واتسعت صحافة الأسرة والمرأة والطفل كما سيأتي الحديث عنها في فترة ما بعد الوحدة، بإذن الله تعالى.

سادسا: الصحافة الحزبية

في بداية الحديث عن نماذج الصحافة الحزبية في شمال الوطن قبل الوحدة، يجدر التنبيه إلى ما هو شائع ومعروف، وهو أن الأحزاب فيما

قبل الوحدة كانت محظورة، إلا أن الساحة لم تخل من إشارات ومؤشرات في هذا الإطار أو الإتجاه أبرزها ثلاث مثلت في مجملها رهاصا وتهيئة ومؤشرات نحو المستقبل:

أولاها : أن عددا غير قليل من الأحزاب والتنظيمات السياسية، كان موجودا تحت الحظر بقادته وعناصره، وكانت الدولة وخاصة عند تشكيل الحكومات المتعاقبة،تحسب حساباتها باهتمام لهذا الواقع وأحزابه وقياداتها، وتأخذ آرائهم ومواقفهم المتمثلة سلفا في الإعتبار عند الإعداد لإصدار أي قرار من القرارات ذات الأهمية المميزة.

وثانيها : المبادرة التي تبناها الأخ العقيد (حينها) علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وطرحها بالتدريج من بداية الثمانينات في صيغة مشروع يتضمن مقومات سياسية جديدة يتحقق من خلالها الانفتاح على الحاضر خصوصا في إطار الحريات العامة والسياسية بوجه خاص، فيما عُرف حينها بـ«خطوات التوجه الديمقراطي». ومن ثم كان في مقدمة هذا التوجه، أن توقفت المطاردات والتحفظات على كثير من الحزبيين وأمكن لهم الظهور وعودة النازحين منهم وممارسة حياتهم العامة والمشاركة في المناصب والمواقع الإدارية في الحكومة بصورة طبيعية.

وثالثتها : ما أدت إليه مبادرة الرئيس في مطلع الثمانينات، من خطوات متقدمة،تمثل أبرزها، في وضع مشروع صيغة للميثاق الوطني عبر لجنة خاصة، أطلق عليها «لجنة الحوار»، وجرى بالتالي استفتاء شعبي شامل على المشروع وتم إقراره، وتلاه نشر الوعي الشعبي به عبر حلقات ومحاضرات ومناقشات شملت كل المدن والمحافظات وكل الوزارات والأجهزة والمؤسسات

وكل القطاعات. وخلال هذا جرى الإعداد لقيام تنظيم سياسي شامل هو المؤتمر الشعبي العام الذي جاء ترجمة وتكاملا عمليا للميثاق الوطني، بوصفه «الدليل النظري» لهذا التنظيم الذي شمل السياسيين من كل المؤسسات والقطاعات ومن كل الأحزاب والتنظيمات القابعة تحت سطح الحظر، وكانت هذه المرحلة وطروحاتها ضرورية ومهمة في التمهيد والتهيئة لإعلان التعددية السياسية والحزبية عند إعلان إعادة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

ونصل بعد هذا، إلى عرض للصحافة الحزبية التي كانت موجودة قبل الوحدة في شمال الوطن، ونطلق عليها صفة «حزبية» بنوع من التجوز والتجاوز للواقع حينها المشار إلى أبرز معالمه آنفا، وهي:

١ ـ صحيفة «الاتحاد»

من عودة سريعة إلى الماضي لا مجال منها في الحديث عن هذه الصحيفة، نتذكر أن أولى اتفاقيات العمل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن، الموقعة بين زعيمي النظامين. كانت اتفاقية القاهرة (أكتوبر ١٩٧٢) وبيان طرابلس (نوفمبر ١٩٧٢)، وقع عليها القاضي عبد الرحمن يحيى الإرياني رئيس المجلس الجمهوري ـ صنعاء. وسالم ربيع علي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ـ عدن. وفي هذين الاتفاقين وخاصة بيان طرابلس ـ الفقرة ٩ ـ [راجع كتاب «وثائق الوحدة اليمنية» ص ٤٥ طبعة أولى]. التي تنص على أن ينشأ تنظيم سياسي موحد، كما نص الاتفاقان على تشكيل لجان ووضع صيغ يتم التوقيع على كل منها من قبل زعيمي التنظيمين في الشطرين، ومن ثم وباختصار. فرضت هذه النصوص قيام تنظيم سياسي في الشمال يقابل التنظيم القائم في الجنوب. ولتحقيق هذا جرى في صنعاء بدعوة من رئيس المجلس الجمهوري القاضي الإرياني، اجتماع ضم كبار

الشخصيات والقادة والمثقفين وأعضاء السلطات الثلاث أو بالأصح رؤساء لجان السلطة التشريعية (مجلس الشورى حينها)، وتم الاجتماع في مبنى التربية والتعليم بشارع بغداد كما يسمى الآن، خرج بتشكيل هيئة قيادية من أمانة عامة وسكرتارية برئاسة القاضي الإرياني الأمين العام لما أطلق عليه «الاتحاد اليمني» وتشكيل لجان متخصصة كان كاتب هذا الحديث عضوا في إحداها (لجنة الإعلام والسياحة والآثار في مجلس الشورى). وأقر الإجتماع أو اللجنة المختصة، إصدار دورية صحافية ناطقة باسم التنظيم تسمى «الاتحاد». وبدأ فعلا الإعداد لها وإصدارها في ٢٦ يناير ١٩٧٤. ولكن «وقبل أن تجتاز تحت الضحى شبرا. . » كما قال المرحوم البردوني، انقلب الوضع رأسا على عقب حسب ما هو معروف. وسقط الاتحاد وصحيفته في حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤.

- صدرت «الاتحاد» صحيفة «أسبوعية فكرية وسياسية جامعة تصدر عن أمانة الدعوة والفكر ـ الأمانة العامة للاتحاد اليمني ـ لسان حال التنظيم السياسي ـ الاتحاد اليمني»، شعارها: «تنظيمنا السياسي الاتحاد اليمني تنظيم كل يمني وولاؤه لليمن» حسب العدد الأول الصادر في ٨ صفحات «القطع ٤٩ × ٢٨ سم عدد النسخ ٢٠٠٠ نسخة ثمن النسخة ٢٥ فلسا» [د/الزين].

- حددت أهدافها في أربعة عامة، هي:

١ ـ الدفاع عن النظام الجمهوري.

٢ ـ الدعوة إلى وحدة القوى الوطنية.

٣ ـ نبذ الولاءات الأجنبية.

٤ ـ إرضاء التيارات السياسية وجمعها في بوتقة واحدة.

٢ ـ صحيفة «الأمل»

صدر العدد الأول من صحيفة «الأمل» يوم الأربعاء ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ في صنعاء في ٨ صفحات تطورت إلى ١٢ صفحة قطع ٥٠ × ٣٥ سم. صاحب الإمتياز رئيس التحرير: سعيد أحمد الجناحي، ومدير التحرير: علي محمد الصراري «صحيفة أسبوعية عامة». وجاء صدورها باتفاق بين قيادتي الشطرين حينها لتكون «ناطقة باسم الجبهة الوطنية الديمقراطية (الموجودة قيادتها) في الشطر الجنوبي من الوطن»، شعارها: السيادة للوطن والديمقراطية للشعب والوحدة لليمن، وكما جاء في المصدر السالف، جاءت «الأمل» نتيجة اتفاق غير موقع بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل أثناء لقاء الكويت عقب حرب ١٩٧٩ بين الشطرين، أي لقاء مارس من العام نفسه. تضمن الاتفاق «إيقاف إذاعة الجبهة الوطنية والتعويض عنها بالصحيفة هذه. ». فكانت بمثابة صحيفة معارضة رغم رفض المسؤولين في صنعاء لهذه الصفة. تميزت «الأمل» بالإنتظام وبالاستقرار والمتابعة والوضوح في طرح الموضوعات السياسية، ولذا ظلت تتعرض لأوامر الوقف ومقصات الرقابة، وصل عدد ما تطبعه إلى ما بين ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ نسخة ثمن النسخة نصف ريال، ورغم خلافاتها مع المسؤولين في صنعاء، فقد كان صدورها بحد ذاته، أحد أبرز المؤشرات والدلالات على مشروع سياسة الانفتاح الذي طرحته وانتهجته القيادة السياسية ممثلة في الرئيس علي عبد الله صالح.

٣ ـ صحيفة «التصحيح»

بعد توقف «الاتحاد» وقيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤،بحوالي ٣ سنوات، صدرت صحيفة «١٣ يونيو» عن إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي يوم الخميس ٢٩ نوفمبر ١٩٧٦، صحيفة أسبوعية عسكرية الانتماء، أسندت رئاسة تحريرها منذ صدورها حتى ١٩٧٨ إلى الأستاذ عبد الله سلام الحكيمي وتم اختيار النقيب عبد الجليل الماوري مديرا

لتحريرها. وكان واضحا من اسم هذه الصحيفة أنها ناطقة باسم حركة ١٣ يونيو ومركزة على طروحات الحركة وفي مقدمتها «التصحيح المالي والإداري» ولجنته العليا ولجانها الفرعية وما يتعلق بها. إلا أنها رغم هذا، لم تكن تتسم بأي طابع حزبي أو تنظيمي أي أنها لم تكن بديلا عن صحيفة «الاتحاد» أو امتدادا لها، ولذا أكد الباحثون في موضوعها، صفتها العسكرية وطابعها السياسي العام ولكن الصحيفة التي جاءت في اتجاه «الاتحاد» وذات طابع شبه تنظيمي إن صح الوصف، هي صحيفة «التصحيح». كما أن «١٣ يونيو» عند توقفها عقب زهاء سبع سنوات، جاء صدور صحيفة «٢٦ سبتمبر» امتدادا لها وبديلا عنها بكل ما تحمله العبارة من صفات ودلالات، في ٢٦ سبتمبر ١٩٨٢، وهو تأريخ توقف «١٣ يونيو»، التي ظلت نموذجا مميزا وعملا صحافيا ناجحا، سواء في انتظام صدورها أو مستوى وتنوع مضامينها أو استيعابها لأكبر عدد من الأقلام والآراء والقضايا أو سرعة واتساع توزيعها وتطور إمكاناتها وكوادرها وتصاعد أرقام النسخ التي توزعها.

صحيفة «التصحيح»

ومن ثم. . صدرت صحيفة «التصحيح» في ثماني صفحات بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٧٥، أسندت مسؤولية تحريرها في البداية إلى مجموعة من الصحافيين، في مقدمتهم الزميلان: محمود علي الحاج: رئيسا للتحرير ومحمد اليازلي: سكرتيرا للتحرير. وظلت كما هو واضح من تسميتها ومن شعارها الثابت تحت اسمها: «لسان حال أنصار التصحيح» ناطقة باسم حركة التصحيح ولجنتها العليا ولجانها المتفرعة عنها، وانتظمت أسبوعية يتراوح عدد صفحاتها بين ٨ ـ ١٢ صفحة في الغالب في قطع «٤٨ × ٣٥ سم، توزع حوالي ٥٠٠٠ نسخة ثمن النسخة ريال واحد». [المصدر السالف] إلا أنها في فترتها الأخيرة تحولت إلى نصف شهرية حتى توقفت في أغسطس ١٩٨٢. وهو الشهر الذي بدأت فيه مرحلة

الميثاق الوطني وصحيفة «الميثاق» وقيام المؤتمر الشعبي العام.

٤ ـ صحيفة «الصحوة»

صحيفة «الصحوة» من الصحف التي يدل اسمها على صفتها الموضوعية وتوجهها، لاقتران هذه الكلمة وإطلاقها اسما وصفة، على فترة ظهور وتعدد التجمعات والجماعات ذات النهج الاسلامي، ويدخل في قاموس هذه الفترة مرادفات «الصحوة» من مصطلحات «اليقظة» و«الدعوة» و«الجهاد» و«المنار» و«اللواء» وما اليها.

ومن ثم، فإن صحيفة «الصحوة» اسلامية سياسية حزبية منذ تأسيسها، وصدر أول اعدادها في ١١ ابريل ١٩٨٥، إلا أنها صدرت باعتبارها صحيفة مستقلة صاحبها ورئيس تحريرها: محمد عبد الله اليدومي،(الأمين العام حاليا للتجمع اليمني للإصلاح)، نظرا لأنها صدرت في فترة حظر الحزبية، وفي الفترة التي يمكن وصفها بالمرحلة الثانية من مراحل الحظر التي بدأت بتأسيس المؤتمر الشعبي العام، اطارا عاما لكل التيارات والتوجهات السياسية، وهي المرحلة الاقل خطرا إن صح التعبير، لأن تأسيس القيادة السياسية لهذا التنظيم السياسي، ألغى بصفة تلقائية، الحظر من حيث المبدأ، وحصره تقريبا في ظهور أحزاب منفصلة عن هذا الاطار قائمة بذاتها في جبهة معارضة، هذه المرحلة كان لها الأثر الكبير في التمهيد لإعلان التعددية عند قيام دولة الوحدة.

وكسائر التيارات السياسية التي انضوت تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام، كان لصحيفة «الصحوة» تيارها السياسي الاسلامي الذي كانت تمثله أو تنطق باسمه بصفة غير معلنة، وعند إعلان الوحدة، كان هذا التيار الركيزة الأساسية لتشكيل «التجمع اليمني للاصلاح».

وتحولت «الصحوة» إلى لسان حاله وقناة خطابه والناطقة باسمه،

وتنازل صاحبها عن رئاسة تحريرها لزميله في هيئة تحريرها ،ناصر يحيى، بعد انشغاله (اليدومي) بعمله في قيادة الاصلاح خاصة عقب انتخابه أمينا عاما في الدورة الثانية للمؤتمر العام الاول (٢٠ نوفمبر ١٩٩٦)، وظل محتفظا فيها بـ «صاحب الإمتياز ـ محمد عبد الله اليدومي»، وظلت هي «صحيفة أسبوعية جامعة» دون ذكر لصفة أخرى أو علاقة بالتجمع اليمني للاصلاح.

صدرت «الصحوة» في البداية في ٨ صفحات، وتطورت عبر مسار الثمانية عشر عاما ،شكلا ومضمونا، وأصبحت تصدر كل خميس في ١٦ صفحة مقاس ٤٢ × ٢٩,٥ سم. وتستوعب الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والمحلية والخارجية والاسلامية خاصة. وظلت تمثل نموذجا في انتظام صدورها أسبوعيا دون تعثر أو تأخر،وكانت حاولت خلال ٩٧، أن تصدر مرتين في الاسبوع، إلا أن المحاولة توقفت دون أن تتكرر.

وقد صدر العدد ما قبل الأخير منها حتى الآن برقم (٧٩٥) بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠١. وفي أعلى صفحته الاولى في سطر عمودي فوق الترويسة، «الصحوة تبدأ عامها الثامن عشر». ويلحظ هنا، أنها صدرت في ١١ أبريل ١٩٨٥ كما سلف، وهذا يعني أنها دخلت عامها الثامن عشر في ١٢ أبريل الماضي.

٥ ـ صحيفة «الميثاق»

جاء صدور صحيفة «الميثاق» يوم الاثنين ١٥ نوفمبر ١٩٨٢، «أسبوعية سياسية ـ لسان حال المؤتمر الشعبي العام»، وبقرار من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام (العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية). في الإطار العام لتأسيس وتطوير هذا التنظيم السياسي الجديد، وأطلق عليها اسم «الميثاق الوطني»، وهو «الدليل النظري

والإطار الفكري للمؤتمر الشعبي العام من حيث نهجه السياسي ورؤيته للأسس والمبادئ الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وبناء الدولة وعلاقاتها، وأهدافها، في نطاق المجتمع المدني والبعد القومي وعلى قاعدة الإسلام عقيدة وشريعة».

وكما حرصت القيادة السياسية أن يكون المؤتمر الشعبي العام تنظيما يستوعب كل التيارات والتوجهات السياسية على الساحة اليمنية (في الشطر الشمالي سابقا)، حرصت بنفس القدر على أن يكون «الميثاق الوطني» ممثلا لرأي غالبية المواطنين، فتم إنزال مشروعه إلى المواطنين للاستفتاء عليه من قبل لجنة خاصة، أطلق عليها «لجنة الحوار الوطني»، وتم إقراره في ضوء نتائج الاستفتاء، وبدأت مرحلة سياسية جديدة، كان لها كما أسلفت، الأثر الكبير في التمهيد لإعلان التعددية عند قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، كما كان لهذه المرحلة إيجابيات فاعلة في الإطار السياسي، منها:

أولا: أنها ظهرت مرحلة متقدمة على سابقتها ومرنة ومنفتحة بنسبة جيدة في الجانبين النظري والعملي، ففي الجانب الأول، فتح تأسيس المؤتمر الشعبي العام (في أغسطس ١٩٨٢)، الأبواب الموصدة للحديث والكتابات والندوات وحلقات «التوعية السياسية» التي كانت تقام كل خميس في كل وزارة ومؤسسة، حول العمل السياسي بصفة عامة، وما يتعلق به من طروحات وبرامج ومناهج، سواء من خلال هذه الحلقات الأسبوعية العامة (الإجبارية لكل منتسبي الدولة)، أو في نطاق هيئات المؤتمر الشعبي العام، أو عبر صحيفته «الميثاق» أو في ما يصدره من كتيبات ووثائق، أو خارج نطاق التنظيم.

ومع الأخذ في الإعتبار أن الحظر على الأحزاب وعلى الحديث عنها وعن تكويناتها، وإيديولوجياتها، ظل قائما، إلا أن الحديث عن العمل

السياسي من خلال المؤتمر الشعبي العام و«الميثاق الوطني» وما يتداخل معه ويترتب عليه من استطرادات وأمثلة وتجارب، استطاع أن يحطم كثيرا من الحواجز ويلفت الأنظار إلى المشروع السياسي بقوة بين مختلف الفئات.

ثانيا : كان من ملامح هذه الفترة ومميزاتها، أن حملات القمع والمطاردات والاعتقالات لقيادات الأحزاب الكامنة تحت سطح الحظر، قلّت وهدأت حتى توقفت تقريبا، وتم إطلاق الكثير من المعتقلين السياسيين أو معظمهم بالتدريج، وعاد بعض الفارين منهم خارج البلاد في هذه المرحلة.

ثالثا : أنها أتاحت فرصة للتقارب بين قادة وعناصر الأحزاب (المحظورة) وبين السلطة ممثلة بقيادات المؤتمر الشعبي العام، وهذا التقارب حقق كثيرا من تجاوز الطرفين للخصومات التقليدية إن صح التعبير، لصالح التعاون والوفاق حول القضايا الوطنية الكبيرة.

رابعا : وهذا الوضع ساعد إلى حد ما، التيارات والتجمعات السياسية والحزبية، على إعادة تنظيم نفسها وفرز قياداتها وتحديد مواقفها ومواقعها وعلاقاتها، فيما بينها من ناحية وضمن التوجه العام للمرحلة من ناحية أخرى.

خامسا : وإضافة إلى ما سلف، انعكست إيجابيات المرحلة إيجابا على العلاقة بين قيادتي النظامين في شطري الوطن، وكانت كبرى مميزاتها وأهميتها أنها قادت إلى تحقيق الغاية الكبرى وأدت إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ورفع علمها في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بمدينة عدن الصامدة.

- صدرت صحيفة «الميثاق» في ١٥/١١/١٩٨٢، في ١٢ صفحة، مقاس ٤٩,٥ × ٣٤,٥ سم، «صحيفة أسبوعية سياسية» «شغلت أسماء

محرريها وهيئة تحريرها، عمود أعلى صفحتها الأخيرة، تبدأ برئيس التحرير: حسن أحمد اللوزي (وزير الإعلام والثقافة حينها)، مدير التحرير: محمد يحيى شنيف، سكرتير التحرير: عمر السقاف. وتنتهي بهيئة تحرير من أحد عشر عضوا:

د/ عبد العزيز المقالح، محمد سالم باسندوة، أحمد صالح الرعيني، عبد الله البردوني، عبد السلام العنسي، محمد الزرقة، محمد شاهر، حسن الحداد، عبد الكريم الخميسي، علي الشاطر، علي المقداد.

- كان اهتمامها بالأخبار قليلا، ومن ثوابت عناوينها: «أخبار الغد» ص١، و«وراء الأخبار» ص٢ و«الأحداث كما نراها» و«من الميثاق» و«متابعات ثقافية» ص٧ و«أشواق الغد» و«أخبار تهمك» ص٩ و«نحو المستقبل» الأخيرة، وكلها بدون كتابة أسماء كتّابها.

- وجاء تبويب الصفحات: «صفحة الفكر» ٤ ـ ٥ و«صفحة الأدب والثقافة» ٦ ـ ٧ و«شؤون المرأة» ٨ و«الشبيبة» ص٩ وكاريكاتير١١.

- ركزت «الميثاق» بالدرجة الأولى، على تناول القضايا والأفكار السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية. من منظور «الميثاق الوطني» وفي كتابات وتحليلات ودراسات، يعدها أكاديميون وباحثون تعتمد عليهم أكثر من اعتمادها على الصحافيين أو السياسيين، ولذا ظهرت مضامينها في كتابات طويلة وبعضها في حلقات، مما يبرزها في هذه الناحية، أقرب إلى المجلة منها إلى الصحيفة الأسبوعية.

- ومن ثم، كان الاعتماد في توزيعها على اشتراكات الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاعين العام والمختلط، أكثر منه على المبيعات، نظرا لارتفاع تكاليفها وانخفاض سعرها (نصف ريال = ٥٠ فلسا) وطابعها الأكاديمي، إضافة إلى أنها لاتقبل نشر الإعلانات من أي نوع كانت.

- وقد تطورت فيما بعد في مختلف الجوانب عبر التسعة عشر عاما الماضية، تعاقب خلالها على «الميثاق» سبعة رؤساء تحرير حتى الآن، هم: حسن اللوزي،محمد شاهر، عبد الله غانم، أحمد الشرعبي، عباس غالب. علي الحزمي وأخيرا اسكندر الاصبحي حتى الآن (أكتوبر ٢٠٠٢)، وارتفع فيما بعد الوحدة عدد صفحاتها إلى ١٦ صفحة مقاس ٣٨ × ٢٩ سم.

٦ ـ صحيفة «صوت اليمن »

هذه الصحيفة تروي قصة عقود وأجيال ونضال طويل، صدرت للمرة الثالثة وربما الرابعة إذا أخذنا في الإعتبار تعدد الزمان والمكان. في صنعاء في يناير ١٩٩١. أصدرها ورأس تحريرها، الشيخ عبد الرحمن أحمد نعمان، لتكون لسان «حزب الأحرار الدستوري» الذي تأسس بزعامته، وقد ارتبط اسم «صوت اليمن» بالحركة الوطنية اليمنية والثورة الدستورية في ١٩٤٨، وبرائديها الأستاذين محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان رحمهما الله.

صدرت المرة الأولى في عدن ورأس تحريرها الأستاذ الزبيري العام ١٩٤٦، لسان حال «الجمعية اليمنية الكبرى»، صحيفة أسبوعية تنطق باسم المعارضة اليمنية لحكومة الإمام في شمال الوطن. وهي أول معارضة في اليمن، في إطار سياسي للمعارضة وهو «الجمعية اليمنية الكبرى» صدر العدد الأول من «صوت اليمن» في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦، رأس تحريرها الأستاذ الزبيري، والأستاذ النعمان مدير التحرير.

وعقب إخفاق ثورة ١٩٤٨، بدأ الإمام أحمد في ملاحقة الأحرار، وطلب من بريطانيا التي حاولت تحسين علاقاتها معه، إيقاف أي نشاط للمعارضة في عدن فتم له ذلك، ومن ضمنه منع «صوت اليمن» فتوقفت الصحيفة عن الصدور في عدن لفترة سبع سنوات تقريبا، ثم عادت إلى

الصدور من القاهرة «صدر العدد الأول منها في ٢٦ ذي الحجة ١٣٣٤هـ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٥٥م في ١٢ صفحة (. . .) وكانت سياسية أسبوعية جامعة، صاحب الإمتياز: محمد محمود الزبيري، ومديرها العام: أحمد محمد نعمان، ورئيس تحريرها: محمد العطار، وسكرتيرها: أحمد محمد هاجي» وظلت ناطقة باسم الحركة الوطنية للأحرار ممثلة في «الاتحاد اليمني» حتى توقفت في العام ١٩٥٨، لأسباب ليس هذا مجالها، وصدرت للمرة الثالثة، في يونيو ١٩٦٣ حسب د/ المتوكل. ثم صدرت للمرة الرابعة، العام ١٩٧٠، في صنعاء، أصدرها المناضل المرحوم العزي صالح السنيدار، ورأس تحريرها: الأستاذ عبد الملك الطيب، والأستاذ عبد الكريم الخميسي: مدير تحريرها.

وكان صدورها هذا يأتي في ظروف مختلفة تماما عنها في المرات السابقة، وعقب تطورات كبيرة، وبعد مرور ٨ سنوات على قيام الثورة اليمنية في سبتمبر، وبعد ثلاث سنوات من الإستقلال، وحوالي ٦ سنوات على استشهاد مؤسسها الأستاذ الزبيري إلى آخر التطورات، إلا أن الصحيفة ربما تمسكت من صفتها الأساسية الماضية، بنوع من المعارضة أو شبه المعارضة الهادئة، بوصفها تأتي في ظل الثورة ومن الداخل، والأوضاع كانت شبه معبرة عن تنظيم «الإخوان» بصورة خافية وغير مباشرة ولا بارزة.

وظل حظ هذه الصحيفة حاضرا كما كان في المرات الماضية، إذ تعثرت بعد بضعة أعداد وتوقفت تبعا لانحسار وتقهقر الحزب الصادرة عنه والناطقة باسمه. ولكن رغم هذا، فقد أعاد صاحبها ورئيس تحريرها الشيخ عبد الرحمن أحمد نعمان، إصدارها من جديد في منتصف العام ٢٠٠٢.

جداول

رقم الصفحة	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
٢٣٦	الثورة	٦٢/٩/٢٩	تعز	أسبوعية سياسية	مؤسسة الثورة - وزارة الإعلام	انتقلت إلى صنعاء في ٢٤/ ٦٣/٩
٢٣٧	الجمهورية	٦٢/١٠/٣٠	تعز	يومية سياسية	مؤسسة الجمهورية - وزارة الإعلام	
٢٤١	الأخبار	٦٢/١٢/١٩	تعز	يومية	رئيس التحرير: عبد الله الوصابي	صدرت عن مكتب النشر والإعلام بتعز
٢٤١	سبأ	٦٢/٩/٢٩	تعز	أسبوعية		
٢٤٢	العهد الجديد	٦٢/١٠/٤	تعز	أسبوعية جامعة		صدرت عن إدارة النشر والإعلام بتعز
٢٤٢	صوت اليمن	٦٢/١٢/٢٢	صنعاء	يومية ميدانية	إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي	توزع مجانا على أفراد القوات المسلحة
٢٤٣	أخبار اليمن	٦٣/١٠/٦	صنعاء	يومية	رئيس التحرير: سفيان البرطي	شعبة الإعلام والإرشاد
٢٤٣	أخبار الشعب	٦٤/٦/٥	صنعاء	يومية جامعة		صدرت عن وزارة الإعلام والإرشاد
٢٤٥	م/ اليمن الجديد	٧٢/٤/٨	صنعاء	شهرية	وزارة الإعلام - عبد الله الوصابي	
٢٤٤	الشعب	٦٥/٦/٧	تعز	أسبوعية	سفيان البرطي	

رقم الصفحة	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
٢٤٤	اليمن	٢٢/ ٤/ ٦٤	صنعاء	أسبوعية	محمد أحمد الصباغ	
٢٤٥	م/ اليمن الجديد	١/ ٧١	صنعاء	شهرية أدبية	وزارة الإعلام والثقافة	
٢٤٥	م/ اليمن الجديد والعالم العربي	أغسطس ١٩٦٣	القاهرة	شهرية	عبد الرحيم عبد الله أحمد	
٢٤٧	م/ معين	١٩٧٨	صنعاء	نصف شهرية سياسية	مؤسسة الثورة للصحافة	
٢٤٨	م/الإكليل	١٩٨٠	صنعاء	فصلية فكرية	وزارة الإعلام	
٢٥٣	م/ ٢٦ سبتمبر	٣/ ١٩٦٧	صنعاء	شهرية		
٢٥٤	١٣ يونيو	٢٤/ ١١/ ٧٦	صنعاء	أسبوعية سياسية	التوجيه المعنوي	
٢٥٤	٢٦ سبتمبر	١٩٨٢	صنعاء	أسبوعية سياسية	التوجيه المعنوي	
٢٥٦	م/ الجيش	٩/ ٦٦	صنعاء	شهرية عسكرية سياسية ثقافية	وزارة الدفاع	
٢٥٨	م/ اتحاد التعاون اليمني	يونيو ١٩٧٩	صنعاء	شهرية	اتحاد هيئات التعاون	
٢٦٠	التعاون	٤/ ١٩٧٤	صنعاء	إسماعيل الكبسي	اتحاد هيئات التعاون	
٢٦٣	ظفار	٣٠/ ٥/ ٧٣	إب	نصف شهرية	مكتب الإعلام بإب	
٢٦٣	المجالس المحلية	٦/ ١/ ١٩٨٧	صنعاء	نصف شهرية	صادق أبو راس	اتحاد المجلس المحلية
٢٦٣	المسيرة التعاونية	١١/ ١٠/ ٨٤	صنعاء	رئيس التحرير: عبدالوهاب المؤيد	نصف شهرية عن الاتحاد التعاوني	

رقم الصفحة	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
٢٦٤	الأديب موقف	٨٠/١٠/١٢	صنعاء	دورية	زيد مطيع دماج	اتحاد الأدباء والكتاب فرع صنعاء
٢٦٥	م/ العمال	١٩٨٤	صنعاء	اتحاد عمال اليمن		
٢٦٥	العامل	١٩٦٢	صنعاء	دورية		إدارة العلاقات العامة بمصنع الشيخ
٢٦٦	م/ الوطن	١٩٧٧	صنعاء	شهرية ثقافية عامة	اتحاد المغتربين	
٢٦٦	م/المعرفة	١٩٨٧	تعز	فصلية فكرية	اتحاد الأدباء والكتاب فرع تعز	
٢٦٧	م/ أضواء اليمن	٧٢/١٢	صنعاء	نصف شهرية سياسية	عبد الرزاق فرفور - بعد عدنان حمودة	تطبع في بيروت وتدعم من وزارة الإعلام
٢٦٩	الحرية	٨٠/٩	صنعاء	أسبوعية إخبارية عامة	عبدالكريم أحمد صبرة	
٢٧٠	م/ دراسات يمنية	١٩٨٤	صنعاء	فصلية بحثية	مركز الدراسات والبحوث اليمني	
٢٧٢	الرأي العام	٧٣/٢/٢٥	صنعاء	أسبوعية	علي محمد العلفي	
٢٧٤	صنعاء	٧٢/٩/١١	صنعاء	أسبوعية	عبد الكريم تقي	
٢٧٦	الشعب	٦٩/٥	صنعاء	أسبوعية	محمد علي مصلح	
٢٧٦	الصباح	٧٠/٥/١٧	الحديدة	أسبوعية	سعيد الجريك	
٢٧٦	الصباح	١٩٦٦	صنعاء	أسبوعية	سعيد الجريك	
٢٧٨	الكلمة	١٩٧١/١٢	الحديدة	شهرية	د. محمد عبد الجبار سلام	ثم انتقلت إلى صنعاء
٢٨٠	م/ كلية الآداب	١٩٧٧	صنعاء	فصلية ثقافية	د/محمد عبده غانم	جامعة صنعاء
٢٨٢	م/ التجارة والتموين	١٩٨٤	صنعاء	شهرية اقتصادية	وزارة التموين والتجارة	
٢٨٤	م/ الحراس	١٩٦٤	صنعاء	شهرية تعنى بشؤون الشرطة	وزارة الداخلية والأمن	ثم صدرت مرة أخرى في ٧٧

رقم الصفحة	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
٢٨٦	الحارس	٨٦/٢/١٩	صنعاء	نصف شهرية تعنى بنشاطات وزارة الداخلية	وزارة الداخلية والأمن	
٢٨٧	م/ الهدهد	١٩٨٠	صنعاء	شهرية	عبد الرحمن مطهر	
٢٨٧	المسيرة اليمانية	٧٨/١١	صنعاء	أسبوعية سياسية عربية	عباس علي الشامي	شهرية مؤقتا
٢٨٨	م/ وضاح	١٩٨١	صنعاء	شهرية للأطفال	وزارة الإعلام	
٢٩٠	الاتحاد	٧٤/١	صنعاء	أسبوعية سياسية	الاتحاد اليمني	
٢٩٢	التصحيح	٧٥/١٠	صنعاء	أسبوعية سياسية	اللجنة العليا للتصحيح	
٢٩٢	الأمل	٨٠/٩/١٧	صنعاء	أسبوعية سياسية	سعيد الجناحي	
٢٩٤	الصحوة	٨٥/٤/١١	صنعاء	أسبوعية دينية سياسية	محمد عبدالله اليدومي	
٢٩٥	الميثاق	١٩٨٢	صنعاء	أسبوعية سياسية شاملة	حسن اللوزي	لسان حال المؤتمر الشعبي العام
٢٩٩	صوت اليمن	٧١/١٢	صنعاء	نصف شهرية		

(جداول المبطوعات التي لم تدخل ضمن العرض)

م	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
١	م/ الإرشاد			صنعاء	شهرية إسلامية	وزارة الأوقاف والإرشاد
٢	الجندي	٩/ ٧٣	صنعاء			
٣	م/ أقلام	٩/ ٨٣	صنعاء	شهرية ثقافية	عبد الكريم آدم العقاب	
٤	م/ النضال	٢/ ٧٩	صنعاء	شهرية ثقافية	سفيان البرطي	بدأت كصحيفة في ٨/ ١٢/ ٧٨
٥	الأخبار	١١/ ٦٣	تعز	يومية		
٦	الأمل	٦/ ١٩٧٦	أسبوعية ثقافية	طه أبو زيد	مكتب إعلام ذمار	
٧	سبأ	٢٩/ ٩/ ٦٢	تعز	شعبية جامعة	إدارة النشر والإعلام	استمرارا لصدورها قبل الثورة
٨	الشعب	٢٦/ ١٠/ ٦٢	تعز	أسبوعية	رئيس التحرير: أحمد طربوش الشرجبي	إدارة النشر والإعلام بتعز
٩	الشروق		صنعاء	أسبوعية	رياض شمسان	
١٠	الخضراء					
١١	الخضرة	١١/ ٧٥	الحديدة	أسبوعية ثقافية		
١٢	المنار	٥/ ٨٥	صنعاء	شهرية سياسية	علي عباس باشا	
١٣	الوعي العربي	١٩٨٣	صنعاء	أسبوعية إخبارية عامة	عبد الرحمن سلطان	
١٤	الوحدة	١٥/ ٥/ ٦٩	تعز	نصف شهرية سياسية اقتصادية	عزالدين ياسين	
١٥	اليقظة	٩/ ٨٣	الحديدة	نصف شهرية أخبارية عامة	علي حمود عفيف	
١٦	اليماني			شهرية	إسماعيل الكبسي	

م	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
١٧	اليمن	٢/ ٧٢	صنعاء	نصف شهرية	محمد أحمد الصباغ	أسبوعية جامعة
١٨	أخبار الشعب	٥/ ٦/ ٦٤	صنعاء	يومية		
١٩	اللواء الأخضر	٢/ ٦٦	إب	أسبوعية	مكتب الإعلام بإب	
٢٠	م/ الحياة الجديدة	٤/ ٦٨	تعز	شهرية		
٢١	الرسالة	٧/ ٦٨	تعز	أسبوعية	محمد المجاهد	أصبحت أسبوعية من العدد الثامن
٢٢	المصباح	١/ ٣/ ٧٠	تعز	شهرية	علي بن علي صبرة	
٢٣	مأرب	٢١/ ١٠/ ٧١	تعز	أسبوعية	هاشم علي عابد	
٢٤	الثغر	٣/ ٦٤	الحديدة	نصف شهرية	مكتب أعلام الحديدة	
٢٥	الثغر	٩/ ٧٠	الحديدة	نصف شهرية		
٢٦	الحقيقة	١٩/ ٣/ ٧١	تعز	أسبوعية	يحيى عبد الرحمن الإرياني	
٢٧	البلاد	١٥/ ١/ ٧٢	صنعاء	أسبوعية	محمد أحمد الشرعبي	
٢٨	هنا صنعاء	٧/ ٧١	صنعاء	شهرية	إذاعة صنعاء	
٢٩	الجريدة الرسمية	يناير ١٩٦٣	صنعاء	رسمية تعنى بنشر القوانين والمراسيم والقرارات الرسمية	مكتب الشؤون القانونية	
٣٠	العامل	١٩٧٢	صنعاء	نشرة دورية	المؤسسات الصناعية	
٣١	التربية	يناير ١٩٧٢	صنعاء	شهرية	وزارة التربية والتعليم	
٣٢	م/ الطبيب	١/ ٥/ ٧٣	صنعاء	شهرية	نقابة الأطباء	
٣٣	م/ الصحة	١٣/ ١/ ٧٣	صنعاء	نصف شهرية	يحيى الحيفي	وزارة الصحة

م	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
٣٤	الضرائب	١٩٧١	صنعاء	شهرية	إدارة الضرائب	
٣٥	م/ الشركة اليمنية للبترول	١٩٦٨/٨/٦	صنعاء	شهرية	حركة التنقيب عن النفط	
٣٦	الاقتصاد	١٩٧٢	صنعاء	دورية	مجموعة من الاقتصاديين	
٣٧	الوحدة	١٩٨٣/٦/١٥	صنعاء	مجلة شهرية	عزالدين ياسين	
٣٨	السلام	١٩٧٧	صنعاء	صحيفة أسبوعية	عبدالله الصيقل	
٣٩	م/ التعاون	ديسمبر ٨١	صنعاء	أسبوعية	عبدالوهاب المؤيد	اتحاد هيئات التعاون
٤٠	م/ التجارة والصناعة	١٩٧٩	صنعاء	د. عبدالوهاب محمود	وزارة الاقتصاد والتموين والتجارة	
٤١	م/ الاقتصاد والتجارة	١٩٨٥	صنعاء	فصلية	الاتحاد العام للغرف التجارية	
٤٢	م/ اليمنية	أغسطس ٨٢	صنعاء	شهرية	الخطوط الجوية اليمنية	رأس تحريرها: المرحوم عبد الرحمن الحيدري وهي أول مجلة تبرز نشاط الشركة والمعالم السياحية في اليمن
٤٣	الوعي الزراعي		صنعاء	فصلية	وزارة الزراعة	
٤٤	م/الغد	١٩٧٥	صنعاء	د/ حمود العودي		
٤٥	العروبة	١٩٨٢/٨	صنعاء	سياسية - أسبوعية	عبده محمد الجندي	لسان حال الحزب الناصري الديمقراطي
٤٦	اليمن السعيد	١٩٨٦	صنعاء	سياسية - أسبوعية	طلال رشيد الرجوي	

م	اسم المطبوعة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	دوريتها ونوعها	مسؤول التحرير	ملاحظات
٤٧	المالية		صنعاء	فصلية مالية	وزارة المالية	
٤٨	م/ كلية القيادة والأركان	١٩٨٦	صنعاء	سنوية علمية عسكرية	كلية القيادة والأركان	
٤٩	نشرة الأنباء والتقارير	١٩٨٩	صنعاء	نشرة إعلامية نصف شهرية	وكالة سبأ	
٥٠	الجمارك		صنعاء	شهرية	مصلحة الجمارك	
٥١	الشباب والرياضة	١٩٨١/٩/٢٦	صنعاء	مجلة	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	
٥٢	الصحافي	٨٢/١/١٨	صنعاء	أسبوعية	عن الهيئة الإدارية لنقابة الصحافيين اليمنين	
٥٣	التنمية	١٩٨٢/٤/١٧	صنعاء	دورية		

الفصل الخامس

مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية

جاء تحقيق الوحدة اليمنية، حدثا تاريخيا كبيرا على الصعيدين اليمني والعربي بالدرجة الأولى. . وغاية وطنية كبرى وحلما يمنيا عظيما تجاوز كل حلم، ظل اليمنيون عبر الأجيال يتطلعون إلى تحقيقه ويعملون من أجله ويناضلون في سبيله حتى تمكنوا من إحرازه في ظل الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر. فكان يوم الوحدة الثاني والعشرون من مايو ٩٠، ثورة جديدة في ظل الثورة. كانت الوحدة ثورة بالفعل من كل الجوانب وفي كل المجالات. سواء من حيث حجم الحدث ممثلا في الوحدة أو إجماع الشعب والتفائه عليها أو ما أحدثته من تغييرات شاملة في مختلف مجالات الحياة اليمنية عامة. فكانت ثورة جديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. . وثورة في مجال الصحافة، ومن هنا أصبح الحديث عن الصحافة في مرحلة الوحدة، حديثا عن «ثورة الصحافة اليمنية». [عنوان آخر كتاب صدر للمؤلف]. وإلى جانب الوحدة في ذاتها، ساعد على هذه الثورة الصحافية، روافد في غاية الأهمية من حيث أثرها وتأثيرها على الصحافة وعلى غيرها. إذ اقترن إعلان الوحدة بإعلان التعددية السياسية والحزبية والفكرية وإطلاق الحريات وانتهاج الديمقراطية بصفة شاملة ورفع القيود عن الصحافة في مختلف جوانب العمل الصحافي

إصدارا وانتماءا وتحريرا واتجاها وشكلا ومضمونا. فانطلقت قافلة الصحافة والصحف وصدرت وتعددت وكثرت وانتشرت وتعثرت وانحسرت وظلت في مسيرتها عموما، ماضية تتواصل وتتجدد وتطرح الجديد دون توقف.

وهذه الصفات تمثل أبرز سمات الصحافة في هذه المرحلة، وهي بتركيز وترتيب:

أولا : التعدد والكثرة إلى درجة قياسية وفي فترة قياسية، حتى بلغ عدد الجديد منها الصادر بعد الوحدة بين عامي ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢: ما يزيد عن ١٥٠ مطبوعة صحافية، منها خلال العامين الأولين ٩٠ ـ ١٩٩١،(٣٤+٢٨) ٦٢ صحيفة ومجلة جديدة من دون الصحف والمجلات التي كانت موجودة قبل الوحدة أو التي عادت إلى الصدور من جديد أو التي حصلت على تراخيص من وزارة الإعلام ولم تصدر.

ثانيا : التعثر والغياب أو التوقف الذي واجهته هذه المطبوعات الصحافية الجديدة في كثير منها، بالسرعة القياسية نفسها التي تكاثرت وانتشرت بها. وهذا لاشك، عائد إلى اندفاع الصحافيين والأحزاب والمؤسسات الأخرى، نحو إصدار الصحف بسرعة وارتجالية «قياسية» دون ترو وتفكير عميق يدفع إلى تصور العمل الصحافي بحجمه الكامل من جميع جوانبه، وبالتالي. . يحتم ويحدد الخطوة الأولى في دراسة شاملة تحسب حساب كل دقيقة وجليلة كما يقال ويفرق بين الصحيفة بوصفها من أوسع جوانبها، عملا واسعا مستمرا منتظما متطورا، وبين إصدار كتيب أو محاضرة أو إحصائية ينتهي همها بخروجها من أبواب المطبعة أو قاعة الحوار.

ثالثا : وعلى الرغم من سرعة الانحسار والتعثر، فإن صدور الجديد من الصحف والمجلات لم يتوقف هذا من جهة،ومن جهة ثانية. . فإن الارتجالية في الوقت نفسه، انحسرت أو بدأت تنحسر، بمعنى أن بعضا من أصحاب الصحف سواء الصادرة عقب الوحدة مباشرة أو الجديدة الصادرة مطلع هذا القرن الجديد، بدأُوا يعيدون النظر في إصداراتهم وفي ما يلزم تجاهها وكيف يجب أن تكون شكلا ومضمونا وأقلاما وانتظاما وبحثا عن الجديد. خاصة بعد أن توفرت لكثير منهم أو لمعظمهم، أجهزة ووسائل التقنية الحديثة، ومن جهة ثالثة. . وهذا هو المهم. . أن الصحف والمجلات التي تعثرت أو انحسرت، قد أسهمت بالفعل مع شقيقاتها المستمرة والجديدة،في تكوين وتأسيس وتقعيد التجربة وبلورتها وكشف أو تأكيد أسس المنهج السليم للعمل الصحافي. وهناك لا شك. . أسباب أخرى لسرعة الانحسار بالذات، منها مثلا اتكاء الصحيفة في كثير من المطبوعات الصحافية هذه، على الفرد أو الأفراد في العمل دون الأخذ في الإعتبار أهمية توفر العدد الكافي من العاملين في الصحيفة في أضيق الحدود على الأقل. . إلى حد الضرورة. فضلا عن أن الصحافة أصبحت عملا مؤسسيا كشرط في أول قائمة الشروط. وهذه الإشارات السريعة، موضوع دراسات وبحوث ليس هذا الكتاب مكانها نظرا إلى أن مهمته المتوخاة، التوثيق والتحليل وطرح الملحوظات قدر الإمكان، ليكون بعون الله تعالى، واحدا من مراجع الباحثين والمهتمين.

ملحوظات

ونحرص هنا، على تسجيل ملحوظات ثلاث:

أولاها : أن هذا الإحصاء لمطبوعات ما بعد الوحدة، يشمل الصحف والمجلات التي توقفت.

والثانية : اننا تجنبنا تحديد أسماء أو حتى عدد الصحف والمجلات التي توقفت والتي حصلت على تراخيص من وزارة الإعلام ولم تصدر بعد، لأن الأولى لم يتوقف أي منها بصفة رسمية معلنة عدا النادر منها، ومن ثم يظل الاحتمال بعودة هذه الصحيفة أو تلك قائما. ولأن الثانية يظل صدورها متوقعا، وقد صدر بالفعل عدد منها في فترات متباعدة.

والثالثة : تجنبنا كذلك،تسجيل عدد غير قليل من الصحف والنشرات الصادرة بصفة مؤقتة لتغطية مؤتمر أو انتخابات أو حدث معين. كونها تفقد عنصر الاستمرار وهذا كافٍ لإلغائها.

نماذج من صحف ومجلات المرحلة

أولا: المجموعة السياسية

ـ الصحف:

صحيفة «إب»

صدرت صحيفة «إب» باسم محافظة «اللواء الأخضر» وعن المركز الإعلامي في المحافظة، في يناير ٢٠٠٢ «صحيفة سياسية جامعة». وهي بحسب المراجع المتاحة والاستقراء، أول صحيفة تصدر باسم المحافظة «إب» في المحافظة أو غيرها. مع أن الصحيفة كما سيأتي بالصفة العريقة التي كادت تصبح اسما لهذه المحافظة، وهي «اللواء الأخضر» صفة جاءت منسجمة مع الموصوف واسما على مسمى كما يقال.

بطاقة الصحيفة

ـ صدرت «إب» في قطع كامل تقريبا. ٥٤ × ٣٨ سم. وفي ١٢ صفحة. والثمن: ١٥ ريالا.

- في وسط الترويسة، اسمها بخط نسخ ولون أخضر، تناسبا كما يبدو مع صفة المحافظة. وإلى اليمين من الاسم،أهداف الثورة الستة، وعن يساره: مقطع من أحاديث الأخ رئيس الجمهورية (علي عبد الله صالح) بعنوان إضاءة. وهو ذات العنوان للموضوع نفسه الثابت في ترويسة صحيفة «الثورة» الحكومية اليومية. وفوق الاسم عناوين في مانشيتات على عرض الصفحة (في العددين التاليين خاصة). هذه العناوين الطويلة البارزة فوق اسم الصحيفة أصبحت في صحفنا في هذه الفترة أشبه بـ«موضة» أو تقليد منتشر يأتي متكررا من حيث الحجم في كل عدد من هذه الصحف بصرف النظر عن أهمية مضمونه أو مدلوله. وفي منتصف حرف الباء من اسمها في داخل الحرف، «ترجمة» أو «تغريب» للاسم ."IBB"

- هيئة التحرير:

- في أعلى الصفحة الأخيرة: «مدير المركز الإعلامي: د/ علي بن علي الجماعي. رئيس التحرير: عبد الخالق إسماعيل الجنيد».

- وفي أسفل الصفحة الثانية:

- هيئة التحرير، نائب رئيس التحرير: عبد الكريم الرعوي. مدير التحرير: خالد علي ناجي. سكرتيرا التحرير: رياض علي ماطر وخالد الأنصاري. المسؤول الفني: عبد القاهر عايض.

وبالتالي. . يصبح في حكم توضيح الواضح، الإشارة إلى أن هذه الصحيفة، تابعة لوزارة الإعلام. ولكن الذي ليس من توضيح الواضح ربما، هو القول بأن إصدارها عن المركز الإعلامي، يأتي ضمن عملية تطوير فروع ومكاتب وزارة الإعلام بالمراكز والكوادر والوسائل والفعاليات الإعلامية والأنشطة الثقافية والفنية والمهنية.

صحيفة «الإبحار»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «الإبحار» في ٨ صفحات قطع متوسط تقريبا (٣٨ × ٢٨ سم)، بتاريخ ٢/ ٢/ ٢٠٠٢ وتتركز ملامحها العامة أو «بطاقتها الشخصية»، في الآتي:

- اسمها مكتوب بخط ديواني، على شكل شراع يرتفع على قاعدة في شكل قارب يضم في إطاره بعض المعلومات الرئيسية عنها. وهي «مستقلة أسبوعية شاملة. العدد صفر. (الشعار) من أجل الوصول إلى بر الأمان.. (دوريتها) نصف شهرية مؤقتا». ومن ثم فإن الشكل المزدوج هذا يعبر عن الاسم وربما عن المضمون والنهج السياسي، إذا كانت السياسة كالحب لدى المرحوم الشاعر نزار قباني «إبحار ضد التيار» [من قصيدته التي مطلعها: «إني خيرتك فاختاري»]. والثمن: ٢٠ ريالا.

- وفي أسفل الصفحة الثانية، صفة الصحيفة ودوريتها، ثم هيئة تحريرها: «صاحب الإمتياز رئيس التحرير: عبد الله حمود الشوخي. نائب رئيس التحرير: هاجع الجحافي. مديرا التحرير: ناصر جبر، عبد الحميد الشرعبي. . » ثم سكرتيرا التحرير ومستشارا التحرير. فالعنوان «صنعاء - المدينة السكنية سعوان» فالإشتراكات «للأفراد في الداخل ٢٠٠٠ ريال. وللمؤسسات ٤٠٠٠ ريال».

- وتتركز موضوعات الصفحة الأولى، في عناوين مرصوفة عن يمين الاسم في أربعة مانشيتات نصفية هي:

- «(عبدالعزيز) عبد الغني» نائبا للرئيس. وسالم صالح رئيسا لـ(مجلس) الشورى. . والأمريكان يحاورون زعماء القبائل».

- «ملتقى شعبي لتيسير الزواج وآخر للمحافظات الوسطى. . و(عبده) بورجي رئيسا لـ(تحرير صحيفة ٢٦) سبتمبر».

- «(جي. اس. ام) بين عواصف الانهيار وكبرياء الوقوف».
- «لجنة تحضيرية لمناقشة أوضاع المجتمع اليمني».

صحيفة «أبين»

أصدرت «الدائرة الإعلامية بالتجمع اليمني للإصلاح م/أبين»، صحيفة «أبين»، ابتداء من العدد (صفر)، «صحيفة أسبوعية سياسية عامة تصدر شهريا مؤقتا» حسب ترويسة هذا العدد التي تكونت من:

- اسم الصحيفة وتحته الصفة السالفة والثمن «١٠ ريالات - العدد (صفر) أبريل ٢٠٠٠». وعن يمين الاسم، خبر تضمن لقاء رئيس المكتب التنفيذي للإصلاح (ناصر عبد الله البحيري) في محافظة أبين (زنجبار) «بقياديي الإصلاح في مديرتي مودية ولودر» وعن يسار الاسم، تهنئة للشعب من الصحيفة «بمناسبة قدوم العام الهجري الجديد ١٤٢١هـ».

- وفي أعلى الصفحة فوق الترويسة عنوان بارز: «المنطقة الحرة في خطر»، وتحتها عناوين أبرز الموضوعات، في ٤ براويز بارزة، هي: «دمشق في عيون زائر يمني - رئيس المكتب التنفيذي يلتقي قيادات الإصلاح في المنطقة - مقتل فتاة وإصابة طفلين بجروح - الإسلام والمرأة». وتحت هذه العناوين «كلمتنا» و«د/ نجيب غانم رئيس دائرة الإعلام والثقافة: توجه لإصدار صحيفة يومية للإصلاح». [العدد صفر]

- العدد (صفر) هذا صدر في ٤ صفحات مقاس ٤٢,٥ × ٣٠ سم مصبوغا باللون الأزرق عناوين ومضامين.

- في أعلى الصفحة الأخيرة: رئيس التحرير: منصور أحمد بلعيدي، وفي نهايتها إلى اليمين: «هيئة التحرير: عادل سالم باهادي - أمين حميد - تصدر عن الدائرة الإعلامية للإصلاح بمحافظة أبين».

• صدر العدد الثاني من «أبين» في مايو ٢٠٠٠، من ٨ صفحات المقاس نفسه، ولكنه مجرد من أي لون غير الأسود والأبيض.

صحيفة «الأسبوع»

صدرت صحيفة «الأسبوع» ابتداء بالعدد (صفر) في صنعاء في يوم الخميس ١٠ سبتمبر ١٩٩٨ في ٨ صفحات، مقاس ٤٣ × ٣٠ سم. يقع اسمها وسط ترويستها في أعلى الصفحة الأولى، وعن يمينه خبر «زيادة الإنتاج النفطي الشهر القادم»، وعن يساره مستطيل رأسي، في داخله أبرز موضوعات العدد تحت عنوان «في هذا العدد»، وهي: «متى تبدأ الثورة في سلك القضاء ص ٢ ـ صحافة الحمامات ـ جنس وسياسة ـ الصحفي المرتزق ص ٥ ـ الرذيلة في الأحياء الراقية ص ٧»، وتحت الاسم: «سياسية مستقلة». وتنتهي الترويسة إلى شريط أفقي على عرض الصفحة، في جزئه الأيمن «٨ صفحات» في برواز صغير فتأريخ ورقم العدد. وثلثه الأوسط، فراغ وفي الأيسر التأريخ ورقم العدد بالإنجليزية ينتهي إلى برواز صغير كسابقه، عليه ثمن النسخة «٢٠ ريالا».

وتقع بطاقة «الأسبوع» داخل مستطيل أفقي في نهاية العمود الأول من الصفحة السابعة، فيه: «الأسبوع ـ سياسية مستقلة ـ ، صاحب الإمتياز رئيس التحرير: حسن العديني ـ المراسلات. . . (عنوان الصحيفة بصنعاء) ـ الإشتراكات (السنوية): للأفراد ٢٠٠٠ ريال ـ المؤسسات ٤٠٠٠ ريال ـ المنظمات والهيئات الأجنبية ١٠٠ دولار».

وقد ظهر تغير وتطور عليها فيما بعد، منها حذف فقرة «في هذا العدد» من ترويستها، وأصبحت تصدر في ١٢ صفحة في المقاس نفسه تقريبا، ويحسب لـ«الأسبوع»، أنها من الصحف المنتظمة في مواعيد صدورها والحريصة على التجديد وطرح الجديد. ومن مميزاتها في الشكل، أنها على مدى السنوات الأربع الماضية، (منذ تأسيسها حتى

الآن)، محافظة على ملامح شخصيتها الرئيسية دون تغيير من وقت لآخر كما تصنع صحف كثيرة يفقدها التغير القدرة على تكريس شخصيتها في صورة مميزة.

- تمت طباعتها بحسب ما جاء على هامش الصفحة الأخيرة، في «دار الشوكاني للطباعة والنشر».

صحيفة «الأمة»

صدر العدد الأول من صحيفة «الأمة» في ٢٢ سبتمبر ١٩٩١، أصدرها صاحبها ورئيس تحريرها، عبد الله هاشم السياني،في ٨ صفحات «صحيفة أسبوعية جامعة تصدر نصف شهرية مؤقتا».

الملامح العامة:

- في الثلث الأعلى من الصفحة الأولى، اسم الصحيفة باللون الأزرق الذي هو لون بعض العناوين الرئيسية فيها وفي الصفحة الأخيرة. ويتوسط الاسم مستطيلين، في أولهما الآيات الكريمة: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى﴾ وفي الآخر: قال رسول الله ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت». وتحت الاسم شعار الصحيفة: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ (قرآن كريم)، وتحت الترويسة مستطيل فيه عناوين بعض الموضوعات الداخلية.
- «كلمة الأمة» بقلم رئيس التحرير، وعنوانان فقط، أحدهما «الديمقراطية في خطر - مقتل المهندس حسن الحريبي ونجاة الأستاذ عمر الجاوي». والآخر «يهود اليمن يتأهلون في أمريكا».
- ويقع اسم الصحيفة على خلفية تتمثل في صورة الكرة الأرضية يبرز في الواجهة موقع اليمن.

- صدر العدد الأول كما سلف، يوم «الخميس ٩ ربيع الأول ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩١/٩/٢٢ ـ العدد الأول» بحسب ما ثبت على الشريط الأفقي في نهاية الترويسة.
- صدر العدد في ٨ صفحات مقاس ٤٤,٥ × ٣٢ سم.
- حددت الصحيفة بطاقتها في نهاية الصفحة السابعة، وهي بحسب الترتيب نفسه: «مستشار التحرير: العلامة أحمد محمد الشامي (الأمين العام لحزب الحق) ـ رئيس التحرير صاحب الإمتياز: عبد الله هاشم السياني ـ مدير التحرير: محمد المقالح ـ هيئة التحرير: عبد السلام الوجيه، مصلح محسن العزير، زيد الذاري ـ (فعنوان الصحيفة)».
- في نهاية العمود الأخير من الصفحة الخامسة «الإشتراكات السنوية: الاشتراك الفردي ٣٥٠ ريالا ـ المؤسسات والهيئات ٥٠٠ ريال ـ الإعلانات: يتفق بشأنها مع الإدارة ـ تم جمع الحروف والإخراج في صحيفة «يمن تايمز».

ملحوظات

- ظهر من العدد الأول هذا، أن «الأمة» ناطقة بلسان «حزب الحق». سواء من موضوعاتها عامة أو من مؤشرات أخرى مثل موقع الأمين العام لـ«حزب الحق» مستشارا للتحرير. وإن لم يرد هذا صريحا. ثم تخلى عنها مؤسسها وأصبح حزب الحق صاحب الإمتياز.
- رأس تحريرها بعد الزميل السياني، عدد من الزملاء

كان منهم عبد الكريم الخيواني. ومحمد يحيى المنصور ثم الخيواني مرة أخرى حتى الآن (أكتوبر ٢٠٠٢).

- احتفظت الصحيفة بأبرز ملامحها العامة، مثل اللون الأزرق في اسمها وأبرز عناوينها وإكليشهة الاسم والشعار.

- واستطاعت أن تنتظم في مواعيد صدورها، يوم الخميس من كل أسبوع، والأهم أنها تحولت بالفعل من «نصف شهرية مؤقتا» إلى أسبوعية، بينما نلحظ أن كثيرا من صحفنا في هذه المرحلة، تعلن أنها «أسبوعية تصدر نصف شهرية مؤقتا» ولكنها تظل نصف شهرية في أحسن الأحوال.
- ويلحظ المتابع لـ«الأمة»، أنها من حيث السمة البارزة لموضوعها، «سياسية ـ إسلامية مزدوجة» [المؤيد «ثورة الصحافة اليمنية» ص ١٥٢]. وهذا الطابع يمثل بنسبة عالية، انعكاسا لطبيعة وطابع الحزب الذي تنتمي إليه الصحيفة وتنطق بلسانه وتعبر عن فكره واتجاهه.

ثم طبع هذا العدد (الأول) حسب ما جاء فيه، في مطابع «العالمية» ـ صنعاء

صحيفة «الأيام»

ملحوظات

هناك ملحوظات حول «الأيام» يلزم تسجيلها هنا، وهي:

- كما سلف. . فإن «الأيام» من الصحف التي كانت في طليعة صحف ما قبل الإستقلال في عدن ثم توقفت من العدد رقم ٢٣٣٥ تقريبا في ١٩٦٧/٤/٢١، في فجر الإستقلال كغيرها من الصحف المستقلة بحجة الانتظار لصدور قانون الصحافة الذي تأخر صدوره ٢٣ سنة.
- عادت «الأيام» بعد الوحدة، ولكنها بدأت بترقيم جديد بدءاً بالعدد رقم ـ ١ ـ أو «العدد الأول»، ولم تواصل الترقيم من رقم آخر عدد قبل الإستقلال إلا من العدد (٣١٢٦) تقريبا الصادر في أكتوبر ٢٠٠٠. بعد أن أصدرت حوالي ٨٠٩ أعداد رغم أنها أثبتت بهذا العدد أنها امتداد للفترة الماضية بعبارة «السنة العاشرة».

- صدر العدد الأول هذا يوم الأربعاء ٧ نوفمبر ١٩٩٠ ـ ١٩ ربيع ثاني ١٤١١هـ». في صفحات مقاس ٤٣ × ٢٩ سم. ولكنها ظلت امتدادا لسالف عهدها شكلا. . من حيث تصميم الاسم (خط رقعة) ولونه (أسود) وخلفيته (الكرة الأرضية) والملامح العامة للترويسة. . ومضمونا من حيث تميز العمل الصحافي المهني وأنها يومية سياسية مستقلة.

- جاء في العدد الأول، أنها «يومية سياسية مستقلة جامعة تصدر مؤقتا أسبوعيا». ووفت بوعدها، بالتدريج، فصدرت أسبوعية حتى يوم السبت ١١ مايو ١٩٩٦ ثم مرتين في الأسبوع ابتداء من العدد رقم (٢٥٥) في يوم الأحد ١٢ مايو ١٩٩٦ ثم ثلاث مرات في الأسبوع (السبت والاثنين والأربعاء) ابتداء من العدد رقم (٥٣١) في يوم السبت ٢٣ يناير ١٩٩٩ ثم تحولت إلى يومية ابتداء من العدد رقم (٣٦٦٣) يوم الخميس ١٣ سبتمبر ٢٠٠١ (عدا يوم الجمعة)، والعدد الأخير هذا، يأتي امتدادا لترقيم الصحيفة قبل الإستقلال. وبهذا، فهي أول صحيفة يمنية مستقلة تصدر يوميا في هذه المرحلة، بصرف النظر عن الصحف اليومية الحكومية الثلاث («الثورة» في صنعاء و«١٤ أكتوبر» في عدن و«الجمهورية» في تعز)، وقد شمل التطور السريع زيادة عدد صفحاتها إلى ١٢ صفحة ومضامينها ونوع العمل ومميزاته، مع محافظتها على الملامح العامة لشكلها ومقاسها وتشكيل وتوزيع صفحاتها تبعا للتوظيف الموضوعي.

- الثمن: «٧٥ فلسا، ريالان». وداخل مستطيل في العمود الأخير من الصفحة السابعة: بطاقة الصحيفة ضمنها «أسسها سنة ١٩٥٨، محمد علي باشراحيل. ».

صدر العدد الأول من صحيفة «الأيام» في يوم الأربعاء ٧ نوفمبر ١٩٩٠، ،في ٨ صفحات، أعاد إصدارها أبناء مؤسسها الراحل محمد

علي باشراحيل. «الناشران هشام وتمام باشراحيل» ويرأس تحريرها. . هشام باشراحيل. جاءت صورة العدد الأول من خلال الصفحة الأولى، متقاربة كثيرا مع صورتها العامة في فترة صدورها للمرة الأولى، وخاصة في قطعها وتصميم الاسم وموقعه.

الملامح العامة

- تحت الاسم «يومية سياسية مستقلة جامعة، تصدر مؤقتا أسبوعيا «وفي أعلاها، عنوانان بارزان (في مانشيت كامل). أعلاهما «الحكومة تضع يدها على المتلاعبين بقوت الشعب وتقدمهم إلى النيابة» والثاني «اشتباك بالأيدي في اجتماع لقيادات فرع المؤتمر الشعبي العام».

وعمودان «كلمة اليوم ـ وليتجدد اللقاء» بتوقيع محمد علي باشراحيل بدأه بـ«عزيزي القارئ. . هذه هي «الأيام» تعود للصدور مرة أخرى، بعد أكثر من عشرين عاما. ».

والعمود الآخر «كلمة من الناشرين»، وهذه الكلمات أو ما يسمى بـ«الافتتاحية» تقليد كان سائدا وما يزال بعض الصحف يهتم به في الصفحة الأولى، وقد تخلت عنه «الأيام» في الفترة الأخيرة بعد أن تطور إصدارها إلى ثلاثة أعداد في الأسبوع.

ومن أبرز موضوعات هذا العدد: «وثيقة تاريخية» ـ محضر ١٩٩٦ لترسيم الحدود بين العراق والكويت ـ صورة من آخر عدد من «الأيام» قبل التوقف عن الصدور في: ١٩٦٧/٤/٢١. على الثانية و«وقفة تقييمة لمسيرة الاستثمار» بقلم: إبراهيم معروف، و«هؤلاء النواب. . ومجلسهم الموقر» بقلم: سعيد عولقي، على الصفحة الثالثة، و«الأيام» تستعيد ذكريات عدن الزاهرة ص ٢. وعلى الصفحة الأخيرة: «أيام عدن ـ عمر الجاوي» و«الحزبان الحاكمان والمال العام ـ د/ أبو بكر السقاف» و«أيام الأيام» القرشي عبد الرحيم سلام. [العدد الأول].

صحيفة «التجمع»

صدر العدد الأول من صحيفة «التجمع» في يوم الاثنين ٣١ ديسمبر ١٩٩٠الموافق ١٣ جمادى الثانية ١٤١١ هـ،في ٨ صفحات، مقاس ٤٣ × ٢٩ سم «جريدة أسبوعية يصدرها التجمع الوحدوي اليمني». ويعلو اسمها في الصفحة الأولى، شعار «حرية، مساواة، حقوق الإنسان»، ثم تغير فيما بعد إلى «الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان». الثمن: ١٠٠ فلس ـ ٣ ريالات.

الملامح العامة

١ ـ في الأولى عناوين فرعية، الرئيسي فيها:

- «الرئيس علي عبد الله صالح في عدن»
- عمودان في جانبيها أولهما: «كلمة العدد ـ عام التجمع ـ عمر الجاوي» (رئيس التحرير، الأمين العام لحزب التجمع). والآخر «شريط الأخبار».

٢ ـ ومن موضوعات الصفحات الأخرى: «من بيروقراطية المحاكم» و«القمع الديمقراطي» على ص ٣، و«لا تصدروا قانون الأحزاب د/ أبو بكر السقاف» ص٤، وعمود «شقلبان ـ سعيد عولقي» ص٥، وهو عمود اشتهر به سعيد منذ سنين، وبخفة وعمق وجمال محتواه وسخريته.

- وص٦ ـ ثقافة، وص٧ للرياضة.
- وعلى الأخيرة: «دردشة. العرب وحذاء خرتشوف ـ عبد الفتاح الحكيمي» و«المرحلة انتقامية وليست انتقالية ـ معروف الحداد».
- وفي نهاية الصفحة الأخيرة: بطاقة الصحيفة ـ رئيس التحرير: عمر الجاوي ـ مدير التحرير: د/ عبدالرحمن عبدالله.
- و«التجمع» مستمرة في الصدور دون توقف، لكنها تتعثر.

مجلة «التعددية»

صدرت في العام ٢٠٠٢ كما يبدو من الأعداد التالية للأول الذي لم نعثر عليه. وخلال العامين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، صدر منها ٤ أعداد آخرها في نوفمبر ٢٠٠١.

ـ المجلة هذه صدرت بحسب هذا العدد، في قطع متوسط ٢٠ × ٢٨ سم) تضم داخل الغلاف ٦٢ صفحة. وتتركز بطاقتها في ما هو مكتوب على صفحتها الأولى في ثلثها الأيمن بجانب الافتتاحية، وهو بحسب ترتيب الأسطر:

ـ «الناشر رئيس التحرير: حسن محجوب».

ـ «مجلة فكرية سياسية شاملة تصدر شهريا».

ـ «تصدر عن مركز دراسات القرن الإفريقي والبحر الأحمر».

ـ «المدير الفني: نبيل الخضر، الإخراج: الأخضر الصغير. . ».

ـ «الإشتراكات: للمؤسسات والهيئات السياسية: ١٥٠٥. الأفراد: ١٠٠٠ ريال».

هذا أبرز ما في بطاقتها. ويبدو النقص واضحا في معلومات رئيسية أخرى، مثل الثمن والعنوان.

صحيفة «الجماهير»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «الجماهير» في صنعاء بتاريخ «١ أكتوبر١٩٩٠ الموافق ١٥ ربيع الأول ١٤١١ هـ، أسبوعية سياسية جامعة ـ نصف شهرية مؤقتا ـ الثمن: ٣ ريالات» في ٨ صفحات، مقاس ٤٩ × ٣٥ سم بلون بنفسجي يصبغ اسمها وبعض العناوين. وعليها شعار البعث: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة ـ وحدة ـ حرية ـ اشتراكية»، بوصفها ناطقة باسم حزب البعث في اليمن.

- في نهاية الصفحة الأخيرة: رئيس التحرير: عبد الرحمن مهيوب ـ نائب رئيس التحرير: عبد الرحيم سالم ـ سكرتير التحرير: عبد المؤمن الخربي.

أبرز المضامين

- جاء أبرز المضامين في عناوين: «رئيس مجلس الرئاسة يدعو إلى جبهة عريضة تقيم الأحزاب والتنظيمات السياسية». و«نائب رئيس مجلس الرئاسة: من حق كل حزب أن يختار تحالفه وعلاقته مع بقية التنظيمات». و«نائب أمين سر القيادة القطرية للحزب: العراق يواجه الحصار الإمبريالي الغربي بكل أشكاله» وموضوعات أخرى سياسية وحزبية وغيرها.

- وبعد هذا العدد، صدرت (من العدد صفر/٢ في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠) في ١٢ صفحة وتطورت فيما بعد في الشكل والمضمون، وأثبتت على ترويستها انتمائها الحزبي في عبارة «جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي». وبعد أن أدى الخلاف بين قادة هذا الحزب إلى الانشقاق، تعددت المطبوعات الناطقة باسم كل تجمع في إطار البعث، (راجع صحيفتي «الإحياء العربي» و«البعث» في هذا الكتاب).

صحيفة «الحق»

صحيفة «الحق» من الصحف التي صدرت قبل الوحدة في عدن كما سلف تسجيلها ضمن المطبوعات الصحافية التي عاودت الصدور للمرة الثانية بعد الوحدة.

صدر العدد الأول منها (بعد الوحدة) في ديسمبر ١٩٩٠ في عدن. وصدر العدد الثاني في يوم الأحد ١٦ ديسمبر ٩٠ الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤١١ هـ، وهنا يجدر التنويه إلى إشكالية أو علامة استفهام ظهرت في العدد الثاني، هي أن المكتوب على ترويسته، يقول: «العدد

الثاني ـ الأحد ١٦ ديسمبر ١٩٩٠ ـ السنة الثانية ـ يومية سياسية جامعة تصدر أسبوعية مؤقتا». وهذا يعني أن العدد الأول صدر في العام ١٩٨٩ بينما صدر بعد إعلان الوحدة أي عقب ٢٢ مايو ٩٠، ولكن صاحبها أوضح أنه احتسب السنة الأولى من فترة صدورها في عدن قبل الوحدة. [العدد الثاني]

الملامح العامة

- صدر العدد الثاني في ٨ صفحات، مقاس ٤٣ × ٢٩سم، الثمن: ٧٥ فلسا ـ ريالان، وعلى الصفحة الأولى، اسم الصحيفة يتوسط لافتتين، في الأولى: «صاحبها ورئيس تحريرها المسؤول: عبد اللطيف كتبي عمر ـ العدد الثاني». وعلى الأخرى: «بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾» صدق الله العظيم. ومستطيل عليه «اقرأ في هذا العدد».
- من أبرز العناوين: «المواطنون يستنكرون الارتفاع الهائل للأسعار» و«الأحزاب السياسية اليمنية تقيم حفل استقبال للوفد الشعبي الكويتي».
- في الداخل موضوعات عن المغتربين. و«عدن. . هل تكون للتجار بعد الثوار؟»، وغيرها مثل «الخطوط العريضة لمنهج وبرنامج حزب رابطة أبناء اليمن».
- و«الحق» صحيفة منتظمة ومنتشرة، وهي وإن كانت مستقلة كما هو مكتوب عليها، صديقة لحزب الرابطة ربما بحكم أن صاحبها قيادي في هذا الحزب. [العدد الثاني]
- وضمن بطاقتها في نهاية الصفحة الأخيرة، «أسسها سنة ١٩٦٦ عبد اللطيف كتبي عمر». وعنوانها بصنعاء وعدن. وأنها «طبعت بمطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة ـ عدن».

صحيفة «رأي»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «رأي» في صنعاء بتاريخ «الثلاثاء ٢٥ شوال ١٤١٢ هـ ٢٨ أبريل ١٩٩٢ ـ لسان حال رابطة أبناء اليمن «رأي»»، في ٨ صفحات، مقاس ٤٣ × ٢٩ سم، وفي الجزء الأعلى من ترويستها الآية الكريمة «بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ ـ صدق الله العظيم». و«الثمن: ٣ ريالات».

- جاء أبرز ملامح التوزيع الموضوعي للعدد، «نافذة ثقافية» في الصفحة الرابعة، وفي الخامسة: «تحقيقات»، وفي السابعة: «منتدى الشباب».

- وفي أعلى الصفحة الأخيرة: رئيس التحرير: محمد جسار، مدير التحرير: حمود منصر، سكرتير التحرير: عبد الله المتوكل. و«طبعت بمطابع مؤسسة الثورة للصحافة».

- توقفت «رأي» أثناء الأزمة السياسية منذ ١٩٩٣، وانتهائها بحرب الدفاع عن الوحدة في ١٩٩٤، نظرا لاشتراك زعيم حزب «الرابطة» في مشروع الإنفصال الذي أخفق بانتصار الوحدة في ٧ يوليو ٩٤، ثم عادت إلى الصدور في ١٩٩٨، وتعتبر «رأي» من الصحف المنتظمة والمتطورة.

صحيفة «شبام»

تعتبر صحيفة «شبام» إحدى الصحف الحكومية التابعة لوزارة الإعلام، وتصدر عن «دار باكثير للطباعة والنشر» في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، «رئيس التحرير: أحمد سعيد الصويل». ويأتي اسمها أو تسميتها، تخليدا ونشرا لاسم مدينة شبام التأريخية ذات الحضارة العريقة العملاقة.

الملامح العامة

- صدر العدد الأول من «شبام» يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر ١٩٩٨، في ١٢ صفحة، مقاس ٤١ × ٢٨ سم.

- وفي أعلى الصفحة الأولى، اسم الصحيفة متداخلا مع خلفية تمثل منظرا من بنايات «ناطحات السحاب» بمدينة شبام، وتحته «أسبوعية سياسية عامة». ويتوسط الاسم مربعين، في الأيمن، أهداف الثورة وفي الآخر «اقرأ في هذا العدد».

- ومن أبرز عناوين الصفحة الأولى الخمسة عشر، «رئيس الجمهورية يستقبل وزير العمل الإيراني» و«رئيس الوزراء يشيد بتطور علاقات بلادنا وإيران». وهناك عنوانان كلاهما فرعي، إلا أنهما يشيران إلى قضيتين حيويتين حينها، أحدهما: «وزير الإعلام عبد الرحمن الأكوع يؤكد: الوزارة ضد أية إجراءات تعسفية»، يتناول الخبر لقاء الوزير مع وفد اتحاد الصحافيين العرب برئاسة أمينه العام، صلاح الدين حافظ «للاطلاع على ضمانات العمل الصحافي في اليمن كنموذج متميز. .» كما جاء في الخبر. والثاني: «مصدر مسؤول يكشف: جميع الأموال التي استولى عليها الاشتراكي أموال عامة». وكانت حينها ملكية «دار باكثير» مثار نزاع بين الحكومة والحزب الاشتراكي، حتى أصدرت المحكمة حكمها لصالح الحكومة أواخر ١٩٩٨.

- في العدد أخبار وتقارير خبرية، وتحقيقات حول عدة قضايا ومضامين منها: جزيرة سقطرى في التأريخ اليمني و«محطة الريان للتوليد الكهربائي»، وفي الأدب والفكر والرياضة، مقالات وكُتّاب، مثل المرحوم الأديب والمؤرخ اليمني الأستاذ عبد القادر الصبان، وعباس الديلمي وعبدالله سالم باوزير وجعفر محمد السقاف ومحمد زين الكاف وبدر بن عقيل وعبد الوهاب الروحاني وغيرهم.

- تتميز «شبام «في باكورتها هذه، بإخراج وتبويب جيدين.
- الثمن: ١٥ ريالا.
- في نهاية الصفحة الثانية: مدير التحرير: بدر جعفر بن عقيل. سكرتير التحرير: خالد أحمد القحوم، ثم عنوان الصحيفة. و. . إخراج: محمد محسن الحامد.
- صدر عن شبام، ملحق ثقافي شهري هو «شبام الثقافي» في نوفمبر ١٩٩٨ في ٨ صفحات مقاس ٣٦ × ٢٥,٥ سم. في نهاية الصفحة الأخيرة منه: «هيئة التحرير: د/عبدالعزيز جعفر بن عقيل. الأستاذ عبدالله سالم باوزير. الأستاذ صالح سعيد باعامر. الأستاذ صالح العبد العمومي».

صحيفة «الشورى»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «الشورى» يوم الخميس ٢ مايو ١٩٩١ الموافق ١٧ شوال ١٤١١ هـ، في ٨ صفحات، «أسبوعية سياسية جامعة» شعارها «بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾» «فوق اسمها المكتوب باللون الأزرق، «الثمن: ٣ ريالات».

صدرت في البداية مستقلة، صاحب الإمتياز فيها المرحوم أحمد يحيى المداني ورئيس التحرير: محمد يحيى المداني. ثم اشترى حق الإمتياز حزب «اتحاد القوى الشعبية» ورأس تحريرها بعد المداني، الزميل المرحوم عبد الله سعد محمد حتى يوليو ٩٧، ثم الزميل نعمان قائد سيف حتى أبريل ١٩٩٩، ثم الزميل عبد السميع عبد الوهاب محمد، ثم توقفت منذ ١٠ يونيو ٢٠٠١ ورأس تحريرها الزميل محمد يحيى المداني، أول رئيس تحرير لها.

الملامح العامة

١ ـ أبرز ما في الصفحة الأولى، عناوين لموضوعات داخلية و«مساع جديدة لوحدة الصف العربي» و«علي سالم يناقش أوضاع محافظة حجة» و«رأينا ـ شكل العالم الذي نريده».

٢ ـ داخل العدد خمسة مقالات، «الديمقراطية ضمان وأمان ـ ناصر علي الحزورة» و«الشورى في الإسلام ـ العلامة أحمد محمد الشامي». ص ٢ و«لا للشطط والفتنة ـ أحمد يحيى المداني» ص٣ و«لا اله إلا الله محمد رسول الله، شهادتان هما منهج الحياة ـ إبراهيم علي الوزير». ص٦ ـ ٧. و «رأي حول الوحدة والديمقراطية ـ محمد قاسم بحيبح».

واستطلاع عن المستشفيات ص٤ ـ ٥، وقصيدتان، إحداهما في ص٢ شعبية عن الوحدة «الشاعر علي المهتدي الراوي»، والثانية: قصيدة حديثة في ص٨ «العزف على قيثارة الفرحة ـ محمد علي المداني».

محاكمات «الشورى»

١ ـ ولعل صحيفة «الشورى» تمثل نموذجا من الصحف الصادرة بعد الوحدة، من حيث ما تعرضت له من الإيقاف والمنع، ومن تعرض محرريها للحجز والتحقيق والمحاكمات، منها:

١. إيقافها في يوليو ١٩٩٥، بقرار من رئيس لجنة الأحزاب (عبد الله أحمد غانم وزير الشؤون القانونية) وظلت متوقفة ١١ شهرا.

٢. أصدرت محكمة غرب صنعاء في ١٦ يونيو ١٩٩٦، برئاسة القاضي عبد الله الجنداري، حكما بالإفراج عنها، فعادت إلى الصدور.

٣. محاكمتها في يوليو وحتى أغسطس ١٩٩٦، بدعوى رفعها الشيخ عبد المجيد الزنداني عليها، لنشرها لقصيدة له نشرت قبل الثورة في صحيفة «سبأ»، وكذا نشرها مقالة عن وكالة «ياتا» الألمانية وصحيفة «السياسة» الكويتية عن فتوى الشيخ عبد المجيد، يكفر فيها أحد الأحزاب. وصدر الحكم في ١٧/ ٨/ ١٩٩٦، ومن محكمة غرب صنعاء برئاسة القاضي جمال الغريب، ببراءتها («الشورى»).

٤. وصدر من محكمة جنوب صنعاء، برئاسة القاضي طه الأغبري، في مايو ١٩٩٧، حكم بجلد رئيس تحريرها، عبد الله سعد وأخيه عبد الجبار، حد القذف لما نشره فيها الأخير عن الشيخ عبد المجيد الزنداني. وهذا أول حكم من نوعه في اليمن.

٥. مصادرة العدد ـ ٢٧٣ ـ الصادر في ١٧/ ٥/ ١٩٩٨، بناءً على قرار وزير الإعلام (عبد الرحمن محمد الأكوع) رقم ٢٦ لسنة ٩٨، قضى بالحجز الإداري على «الشورى» (بحجة نشرها لقضايا لا تنسجم مع مبادئ النشر وأصول القانون). وقد صدر حكم قضائي لصالح «الشورى» عن محكمة الأمور المستعجلة بأمانة العاصمة في ١٠/ ٦/ ١٩٩٨.

٦. ومرة أخرى. . تم إيقافها بقرار من وزير الإعلام رقم ٦ في ٢٥/ فبراير ٩٩، ورفع حزب «اتحاد القوى الشعبية» دعوى قضائية ضد هذا القرار فصدر حكم من محكمة غرب صنعاء، ببطلانه، واستمرت الصحيفة في الصدور حتى١٩/ ٩/ ١٩٩٩.

٧. تم إيقافها بعد صدور حكم محكمة الاستئناف المؤيد لقرار وزير الإعلام في ١٦/ ٩/ ١٩٩٩، وبموجبه أصدرت وزارة الإعلام أمرها في ١٩/ ٩/ ١٩٩٩، إلى المطبعة بحجز الصحيفة ومنع طباعتها.

٨. إيقافها عن الصدور لمدة ٦ أشهر، بتعميم قضائي صادر عن نيابة الصحافة بصنعاء يوم الخميس ٢٠٠١/٦/١٤، بناء على حكم صدر بإيقافها منتصف العام الماضي. [العدد الصادر في ٢٠٠١/٦/١٧]

وكان آخر عدد صدر من «الشورى» قبل الإيقاف الأخير، هو العدد ـ ٣٧١ ـ الصادر في ٢٠٠١/٦/١٠.

صحيفة «صوت الشورى»

وصدرت بدلا منها صحيفة «صوت الشورى». إذ صدر العدد (صفر) منها في ٢٠٠١/٦/١٧، أي في موعد صدور العدد التالي من «الشورى»، وجاء «صورة طبق الأصل» منها، ما عدا اسم رئيس التحرير، الذي تغير من محمد يحيى المداني إلى عبد الله علي صبري.

- وقد تطورت «الشورى» وانتظمت وصدرت في ١٢ ـ ١٦ صفحة وغيِّر اللون الأزرق باللون الأخضر.
- وتطبع بحسب العدد (صفر)، في «مطابع المفضل».

صحيفة «الفرسان»

صدر العدد ـ ١ ـ من صحيفة «الفرسان» في مايو ٢٠٠٠، عن المؤتمر الشعبي العام ـ فرع جامعة صنعاء ـ في ١٢ صفحة مقاس ٤٢ × ٢٩ سم، وعلى العدد «سياسية جامعة شهرية، رئيس التحرير: د/ خالد عبد الله طميم »

ـ وفي أسفل الصفحة الثانية: «هيئة التحرير ـ مدير التحرير: محمد أحمد الحيدري ـ نائب مدير التحرير: هاني نديم الاسودي ـ سكرتيرا التحرير: نادية علي الشيخ، عبد الغني الماوري ـ العلاقات العامة: فؤاد ناجي المخلافي، ذكرى الزبير ـ الصف والإخراج الفني: أحمد العزي الرقي». الثمن ١٠ ريالات.

ـ وعلى العدد «عدد خاص بمناسبة ٢٢ مايو»، ومن ثم كانت مضامينها مركزة على المناسبة من جهة وعلى قضايا الطلاب في الجامعة من جهة أخرى.

طبعت بمطابع «مؤسسة الثورة للصحافة والنشر».

«قراءات سياسية»

هذه المطبوعة ليست صحيفة ولا مجلة ولا نشرة، إذ لم تحدد هي ماهيتها بأي من هذه الصفات أو الأنواع الصحافية الثلاثة. ولكن بكلمتي «ملف شهري». إذا. . فهل تدخل ضمن المطبوعات الصحافية؟

ربما يمكن الرد بنعم ولا. في وقت واحد. ولكن نميل إلى الإجابة بالإيجاب. نظرا لثلاث أسس أو شروط من شروط المطبوعة الصحافية تتوفر فيها، وهي:

١ ـ اسمها في مفهومه المباشر وصفتها السياسية.

٢ ـ كونها ذات دورية شهرية ثابتة.

٣ ـ وجود هيئة تحرير متكاملة تبرز على صفحاتها الأولى كأية مطبوعة صحافية.

ومن ثم. . فهي «دورية صحافية» وهو نوع أو اسم رابع معروف.

صدرت «قراءات سياسية» في أول عدد لها، عن شهر يوليو ٢٠٠٢ في قطع متوسط ٢٤ × ١٦ سم) و٣٧ صفحة، تظهر من واجهة الغلاف أشبه بكتاب منها بمطبوعة دورية. ويمكن تركيز أبرز معالمها في عناصر أربعة، هي:

١ ـ شكلها كما سلف فيما بن المجلة والكتاب، فهي من الناحية الأولى، دورية ولها هيئة تحرير وتضم في داخلها،موضوعات متعددة ومتنوعة. وهي من الناحية الثانية. خالية من الألوان والأصباغ

و«المكياج» وتتابع موضوعاتها في صفحات وأسطر متماثلة بحبرها الأسود على الورق الأبيض وحروف ذات حجم موحد باستثناء حجم العناوين المميز دون «رتوش» أو تصميمات فنية أو إخراج يميزها عن الكتاب. فيما عدا الغلاف الأول ذي اللونين الأصفر والأبيض، وفي الأخير، إعلان ملون لمجلة «الاقتصادية».

٢ ـ مصدرها. ويتضح هذا من واجهتها. فعلى الغلاف فوق الاسم: «وكالة الأنباء اليمنية ـ سبأ ـ مركز البحوث والمعلومات» وعلى الورقة الأولى بعد الغلاف في شريط أو عمود على ثلثها الأول: تحت شعار الوكالة «الجمهورية اليمنية ـ وكالة الأنباء اليمنية مركز البحوث والمعلومات» رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير: نصر طه مصطفى ـ نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير: راجح علي الجبوبي. مدير مركز البحوث والمعلومات: محمد محمد الغراسي. تصميم الغلاف: أحمد محمد الشرعبي.

٣ ـ صفتها: وعلى ثلثي الصفحة نفسها بأعلاها «قراءات سياسية». وتحت الاسم: «ملف شهري يصدره مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سبأ. يقدم تحليلات لأبرز الأحداث محليا وعربيا ودوليا». وفي نهايتها، عنوان المطبوعة.

٤ ـ مضمونها: وفيما بين التعريف والعنوان، «قائمة المحتويات» في عناوين ستة منها أربعة موجودة على الغلاف هي:

- اتحاد المغرب العربي. النشأة والأهداف والعوائق.
- الجديد في علاقة روسيا مع الناتو.
- النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.
- انتهاء فترة التعايش بين اليمين واليسار في فرنسا.

والآخران:

- أربعة وخمسون عاما على النكبة.

- معاهدة موسكو. الأهمية والأبعاد.

ويلفت نظر المتخصصين في مهنة الصحافة عامة وفي الإخراج الصحافي خاصة. أن الصفحتين الداخليتين للغلاف إضافة إلى الصفحة الثانية بعد الأولى، صفحات فارغة تماما بينما كان يمكن الاستفادة من كل منهن في الإعلان مثلا. وجاء على الصفحة الثالثة، «تقديم» بقلم رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير مركزة في حوالي ثمانية اسطر أو ثمانين كلمة، تضمنت فيما يشبه التصدير والتعليل غير المباشر لإصدار هذه المطبوعة بأنه يأتي «في إطار حرص وكالة الأنباء اليمنية ـ سبأ. على إضافة الجديد في مجال الخبر والمعلومة والدراسة والبحث والتحليل».

صحيفة «المسار»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «المسار» بصنعاء بتاريخ الأحد ١٠ فبراير ١٩٩١ وفي ٨ صفحات مقاس ٥٧ × ٤٣ سم «صحيفة شاملة تعنى بشؤون السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة ـ صاحب الإمتياز رئيس التحرير: محمد يحيى شنيف ».

الملامح العامة

١ ـ في أعلى الصفحة الأولى: مانشيت مزدوج «أم المعارك تعصف بعاصفة الصحراء وبوش ما زال مصرا على تحرير العراق من العراقيين» (عن قصف قوات التحالف الغربي بزعامة الرئيس الأمريكي جورج بوش، للعراق، بسبب اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس ٩٠).

٢ ـ وبداخل العدد موضوعات عن حرب الخليج في معظمها وعن الاقتصاد الوطني وموضوعات أدبية وقصائد شعرية. ومقالات بأقلام كتاب منهم، العزي مصوعي وعاطف عواد ورحاب عاطف وأحمد قرحش، وفي الثامنة والأخيرة «المسار والثورة المستمرة» ـ بقلم يوسف الشريف ـ الكاتب السياسي بمجلة «روز اليوسف».

٣ ـ لعل أبرز سمات «المسار»، الهدوء والحرص على الموضوعية.

«مَشَاهد»

«مشاهد» مطبوعة صحافية باسم «ملحق سياسي ثقافي منوع»، بحسب ما جاء على غلاف العدد الأول منه، الصادر في ١يونيو ٢٠٠٢. ونعرض لأبرز ملامحه في العناصر التالية:

١ . جاء في حجم متوسط (٢٦ × ٢٠ سم) في ١٦صحة ملونة داخل الغلاف الملون بكل ألوان الطيف.

٢ ـ ظهر على واجهة الغلاف ـ تحت الاسم والصفة ـ صورة لأسامة بن لادن، وعناوين ثلاثة أبرزها: «هجمات الموجة الثانية. . متى وأين ستهرب القاعدة؟». وعلى صفحتي الغلاف الثانية والثالثة (ما قبل الأخيرة). تهانٍ للأخ/علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، بمناسبة العيد الوطني الثاني عشر للوحدة. وعلى الصفحة الأخيرة للغلاف. صورة «ذمار علي».

٣ ـ وعلى الصفحة الأولى بعد الغلاف وتحت الاسم، صورة لملفات ومجلدات ووثائق مخطوطة قديمة. تحت عنوان: «النبش عن ثقافة تحت الأنقاض» و«المشهد السياسي ـ باجمال (عبد القادر. . رئيس الوزراء): لاوجود للقاعدة في اليمن، «وموضوع الغلاف» و«حياة الناس ـ النقش على الجسد» و«المشهد الثقافي ـ أيام من مهرجان ـ كان السينمائي. . »

٤ ـ وفي أسفل الصفحة: «العنوان: وكالة الأنباء اليمنية سبأ». و«مدير التحرير: أبو بكر عبد الله. . سكرتير التحرير: محمد الكهالي. التصميم والإخراج: فؤاد المصباحي محمد فيصل».

٥ ـ يؤخذ على هذا العدد الأول، ثلاثة مآخذ رئيسية فيما يخص معلومات البطاقة المهنية، هي خلوه من:

- اسم رئيس التحرير.
- اسم المطبوعة التي هو ملحق بها.
- دورية صدوره.

وقد تدارك الزملاء في الوكالة هذه الثغرات في العدد التالي له ثم ما بعده، فظهر عليها:

- رئيس مجلس الإدارة المشرف العام: نصر طه مصطفى
- نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير: راجح علي الجبوبي
- وإضافة (تحت الاسم والصفة)، يصدر مع «الاقتصادية» وهي مجلة «الاقتصادية» الأسبوعية التي تصدرها الوكالة عبر مركز البحوث والمعلومات التابع لها. أي أن دورية «مشاهد» نصف شهرية تبعا لـ«الاقتصادية».

هذا الملحق إضافة إلى الملحق الشهري «قراءات سياسية» يؤكد نجاح الوكالة في تطوير وتنويع نشاطها الإعلامي والصحافي والمعلوماتي عامة، بصورة غير مسبوقة. خصوصا أن هذين الملحقين، يأتي كلاهما، بعد وفي مرحلة نجاح الوكالة في تطوير مجلتي «السياسية» اليومية و«الاقتصادية» نصف الشهرية في الشكل والمضمون والأسلوب واتساع دوائر التناولات من الأخبار إلى التقارير والتحليلات والتحقيقات والى اعتماد المعلومات والأرقام من مصادرها بكثير من الدقة والشمول والمواكبة.

صحيفة «الناس»

- صدر العدد الأول من صحيفة «الناس» بصنعاء في يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٠، في ١٢ صفحة مقاس ٣٨ × ٢٧ سم، وهي كما نعرف، أول صحيفة يطبع عددها الأول طبعة ثانية، «أسبوعية جامعة، الثمن: ٢٠ ريالا». وفي نهاية الصفحة الأخيرة داخل مستطيل أفقي: «الناس» تصدر كل اثنين ـ الناشر رئيس التحرير: حميد أحمد شحرة ـ نائب رئيس التحرير: محمد الغباري (مراسل صحيفة «البيان» الإماراتية فيما بعد وحتى الآن) ـ سكرتيرا التحرير: مروان دماج، علي الجرادي. . فالعنوان.

- ظهرت «الناس» متطورة من البداية، من حيث الشكل والمضمون ومن حيث التبويب وتوزيع الموضوعات على الصفحات وعدد الصفحات. فالصفحة الثانية: «متابعات» والثالثة «رأي» والرابعة «الدولية» والخامسة «تحقيقات» والسادسة والسابعة «اقتصاد» والثامنة «رياضة» والتاسعة «ثقافة» والعاشرة «استطلاع» و. . إلخ.

- و«الناس» من طليعة الصحف المستقلة المنتظمة في الصدور والمنتشرة والمتطورة دون توقف.

صحيفة «نبراس المواسط»

- صدرت في مطلع ٢٠٠٢. «صحيفة شهرية سياسية ثقافية جامعة». في ١٢ صفحة قطع متوسط ٣٥ × ٢٥سم) الثمن: ٢٥ ريالا. تتميز صفحاتها بكثرة الألوان سواء في الإعلانات أو الصور أو الأعمدة، وكذا بكثرة الإعلان فيها نسبيا. إذ احتوى العدد الخامس مثلا (الصادر في يوليو ٢٠٠٢)، حوالي ٢٠ إعلانا.

- وواضح من «نبراس المواسط» أن مصدرها وموضوعها الرئيسي، مديرية «المواسط» بمحافظة تعز، في نطاق مجلسها المحلي ومسؤولي

المديرية وعلى مستوى المحافظة، وأبنائها البارزين والقادرين على الدعم ليس فقط لهذه الصحيفة، بل للمديرية ومشروعاتها المتنوعة، وهنا تكون الصحيفة لسان أو صوت «المواسط» بالدرجة الأولى. وهي رسالة وطنية واعية في إطار الوطن عموما. ومن ثم، يظهر كما سلف من استعراض محتوياتها، تكريس الأخبار والمقالات، للحديث عن المشروعات الخدمية والإنتاج الزراعي بالذات، وعن السلبيات ونشاط أعضاء المجلس المحلي وجهود المسؤولين والمواطنين. . . الخ، ومن هنا ومن منظور عام، تبدو الصحيفة «تنموية اجتماعية» أكثر من كونها «سياسية ـ ثقافية».

ـ تتشكل هيئة تحريرها بحسب ما جاء في شريط نهاية الصحيفة الأخيرة، من:

ـ رئيس التحرير: عبد الله عبده عثمان العباسي

ـ مدير التحرير: عبد الحفيظ عبده هاشم العباسي

ـ نائب مدير التحرير: عبد الله محمد نعمان اليوسفي

وتحت هذه الأسماء «العنوان: سيار (تلفون) ٧١٢٨٤٩٠٢ صنعاء ـ الجمهورية اليمنية» دون وجود عنوان آخر.

صحيفة «الوحدوي»

صدرت صحيفة «الوحدوي» في صنعاء بدءاً بالعدد (صفر) الذي صدر يوم الخميس ٢٧ سبتمبر الموافق ٨ ربيع الأول ١٤١١ هـ، هكذا دون ذكر السنة وهي ١٩٩٠ في ٨ صفحات مقاس ٥٠ × ٣٥ سم «يومية سياسية عامة ـ أسبوعية مؤقتا، وظلت أسبوعية منتظمة ومتطورة، صدرت في البداية، خاصة بصاحب الإمتياز: هادي محمد عامر، ثم آلت ملكيتها إلى التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الذي كان أمينه العام

حاليا (عبد الملك المخلافي) رئيسا لتحريرها، والزميل: عبد العزيز مقبل مديرا للتحرير، أي أنها ولدت «وحدوية ناصرية» فضلا عن أنها مثلت لسانا وقناة للتنظيم منذ البداية ».

الملامح العامة

عند استقراء وقراءة الصفحة الأولى، يظهر في أعلاها مانشيت «رئيس مجلس الرئاسة: تحديات المرحلة تتطلب العمل الجماعي» وتحته «اسم الصحيفة باللون الأخضر»، وهذا اللون اقتصر على الأعداد الأولى منها ثم انقطع وصارت «أسود وأبيض» وتحت الاسم شعار «صوت العروبة في اليمن وصوت اليمن في الوطن العربي»، وعن يمينه العبارة المشهورة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر: «إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية» (لعل أصلها «حرية الكلم» وليس «الكلمة») والافتتاحية «الموقف الوحدوي ـ ثورة سبتمبر والتحديات الجديدة ـ رئيس التحرير». [العدد (صفر)].

صحيفة «وهج الحقيقة»

- صدر العدد الأول من صحيفة «وهج الحقيقة» بصنعاء في يوليو ٢٠٠٠، في ١٢ صفحة مقاس ٤٢ × ٣٠ سم، وتطبع بمطابع «مؤسسة الثورة».
- «صحيفة سياسية أسبوعية مستقلة جامعة، صاحب الإمتياز رئيس التحرير: عبد الكريم عجلان ـ سعر النسخة: ٢٠ ريالا».
- وفي نهاية العمود الأيسر من الصفحة الأخيرة بطاقة الصحيفة، وفيها: «نائب رئيس التحرير: عبد الكريم الشيباني ـ مدير التحرير: محمود دهمس ـ سكرتير التحرير: سلطان قطران ـ المستشار القانوني: طه حسين القدمي ـ علاقات عامة: علي ناصر عجلان، كفاح داؤد ـ إخراج: عبد المجيد البحيري، رياض الماوري».

• في العدد موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية غير مرتبة بحسب الصفحات. إلا أنها من خلال أعدادها الماضية، حققت بعض التقدم. (صدر منها ما بين يوليو ٢٠٠٠ ـ ١٧ نوفمبر ٢٠٠١، ٢٢ عددا فقط). وقد توقفت في ٩/٣/٢٠٠٢. بقرار من وزير الإعلام (الأستاذ حسين العواضي) استنادا إلى القانون كما جاء في القرار بحجة أرتكابها بعض المخالفات. ولم تعد إلى الصدور إلا في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢.

الثانية: الاقتصادية

صدرت في هذه المرحلة، صحف ومجلات ونشرات ودوريات كثيرة نسبيا في مجال الاقتصاد ضمن إطاره العام، إلا أن معظمها تعثر أو توقف، ويوضح الجدول الخاص بالمطبوعات الصحافية الاقتصادية، بعضا من جوانب التأرجح أو الازدواج لبعض هذه المطبوعات بين الاقتصاد والمجالات الأخرى.

ونعرض هنا، لنماذج منها تركز على أبرزها من حيث الاتساع والإنتظام والانتشار قدر الإمكان.

صحيفة «إعلان»

• صدر العدد الأول من صحيفة «إعلان» في صنعاء ـ فبراير ١٩٩٦، في ١٢ صفحة مقاس ٤٤,٥ × ٣٠ سم، «إعلانية متخصصة أسبوعية تصدر نصف شهرية مؤقتا».

الملامح العامة

• في أعلى الصفحة الأولى، مانشيت كامل «هجرة الادمغة اليمنية ظاهرة تبحث عن حل»، وتحته إلى اليسار اسم الصحيفة باللون الأسود على شريط أحمر كامل، وتحته شريط أسود مواز له يعطيان مع الخط

الأبيض بينهما ملامح العلم الوطني، وعن يسار الاسم إعلانان.

- ومن أبرز عناوين الأولى: «بسبب عدم تحديد موقع الشريك السعودي ـ تأجيل دمج اليمنية واليمدا إلى أجل غير مسمى»، وبمحاذاته إلى اليسار: «بعد دراسات اقتصادية مكثفة ـ إقرار تأسيس شركة الوئام اليمنية السعودية للتنمية والاستثمار»، تحته مباشرة على عمودين: «أكثر من (٨ مليارات) حجم عروض الاستثمارات بالمنطقة الحرة بعدن». وفي وسط الصفحة: «قريبا طرح الدفعة الثانية من مصانع القطاع العام للمزاد» وعن يمينه «بلادنا تصدر الغاز المسال بعائد سنوي يصل إلى ٧٠٠ مليون دولار»، وفي يسار الصفحة «عزيزي القارئ ـ وقفة مع إعلان ـ بقلم رئيس التحرير (محمد محمد الحوض)».

- وعلى الثالثة (كوكتيل): بقايا الأولى وتعزية وتهنئة و«الأسواق المركزية ودورها في بلورة الفكر الإعلاني ـ عبود الصوفي». وعلى الثالثة تحقيق هجرة الأدمغة «خالد الصوفي ومحمد الأسدي» وهو تحقيق في شكل ومضمون استطلاع للرأي، شارك في طرح الرأي والرؤية كل من د/ أحمد شرف الدين، د/ مصطفى بهران، د/ محمد الأفندي، د/ أحمد عياش، د/ خالد الثور. وعلى الرابعة والخامسة موضوعات عن رمضان. وعلى السادسة تحقيق بقلم حافظ البكاري، في عرض لدراسة عن السياحة. وفي السابعة «نافذة سياحية ـ ساحل حصن الغراب بمحافظة شبوة». وعلى الثامنة عناوين «٧٥٠ مليون دولار العائدات السنوية لبلادنا من النفط». وأخرى عن المصارف الإسلامية والمصارف السويسرية وعن الذهب «إعداد: حسين السياغي». وعلى التاسعة إعلان، والعاشرة «قضايا المواطن بالكاريكاتير ـ عادل حاجب». وعلى الحادية عشرة عمودان وموضوع رئيسي «واقع الإعلان الصحفي في اليمن ـ حمدي البكاري». وعلى

الأخيرة ١٢ عنوانا لموضوعات متنوعة وسريعة وكاريكاتير في «الوسط» وخمسة إعلانات.

• في نهاية الصفحة الأخيرة: رئيس التحرير: محمد محمد الحوض، سكرتير التحرير: خالد الصوفي، العلاقات العامة: عبد الفتاح البتول. طبعت في «مطابع دار المجد للطباعة والنشر ـ صنعاء».

مجلة «الاقتصادية»

صدر العدد الأول من مجلة «الاقتصادية» في ٣٠ يونيو ١٩٩٩، في قطع كامل مقاس ٣٠×٢١ سم. في حوالي ٨٠ صفحة منها ١٨ صفحة ترجمة في آخرها لموضوعات منها. صحيفة اقتصادية سياسية جامعة، «نصف شهرية تصدرها وكالة الأنباء اليمنية سبأ».

- رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير: حسين ضيف الله العواضي ـ نائب رئيس مجلس الإدارة ـ ونائب رئيس التحرير: راجح الجبوبي ـ المشرف العام: أحمد يحيى الديلمي.

- ظهر على الغلاف صورة للأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رافعا يده بالتحية لمسيرة حاشدة ترفع صوره وأعلام الجمهورية اليمنية، وعن يمين الصورة عنوان: «بشائر الخير تهل على أرض الجنتين»

- تحت الصورة صورة للملك عبدالله بن الحسين عاهل الأردن، وعن يمين الصورة عنوان: «الملك عبدالله في صنعاء. انطلاقة جديدة للتعاون الثنائي والتضامن العربي».

- وتحته: «منتدى صنعاء للديمقراطيات الناشئة شهادة دولية تؤكد صدق النهج الديموقراطي في اليمن».

- وفي أسفل الغلاف: «قبل الاندماج في سوق التجارة الدولية».

هذه صورة عامة عن الواجهة العامة للعدد الأول من «الاقتصادية»

- وفي داخل العدد موضوعات ودراسات وطروحات متنوعة تناولت كثيرا من القضايا السياسية والاقتصادية في مجال دعم أنشطة الاستثمار في النفط، وفي مشاكل التنمية، وعن قطاع الصناعة وواقعها.

- ظهرت الألوان قليلة في هذا العدد، ولكنه ظهر من حيث المضمون بداية جادة. وبالفعل تطورت «الاقتصادية» بسرعة الصاروخ خلال العامين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢، في الشكل والمضمون، وأصبحت الأولى في مجالها في البلاد والأكثر تطورا من غيرها على الإطلاق. أصدرت ملحقين أحدهما «مشاهد» ثم «قراءات سياسية» كل منهما يصدر غنيا في مستوى حجمه ومهمته، بالجديد على مستوى اليمن والعالم.

- بعد اختيار الزميل الأستاذ حسين العواضي رئيس مجلس إدارة مؤسسة سبأ اليمنية للأنباء رئيس التحرير، وزيراً للإعلام (في منتصف العام ٢٠٠١) حل محله الزميل الأستاذ نصر طه مصطفى، وظل الجبوبي عمود هذه المجلة في مكانه مع زملائه الآخرين.

صحيفة «بازار»

صدر العدد الأول من صحيفة «بازار» في صنعاء في نوفمبر ١٩٩٨، في ١٢ صفحة مقاس ٣٤ × ٢٤ سم، الثمن: ٢٠ ريالا، «صحيفة إعلانية متخصصة أسبوعية تصدر نصف شهرية مؤقتا، تصدر عن بازار للإعلان»، مرصعة بالألوان التي تؤكد قدرة «بازار للإعلان» في فرز الألوان.

الملامح العامة

- في أعلى الصفحة الأولى اسم الصحيفة باللون الأزرق بحروف بارزة كأعمدة المعبد السبئي، وعلى الصفحة الأولى صفحة إعلان ملون،

محاطة من الجهات الثلاث بعشرة إعلانات مصورة ملونة.

- بقية الصفحات تقريبا (هذا العدد)، إعلانات مبوبة «مطرزة» بإعلانات (مبيعات) مبوبة. ففي ص٢ «بيع سيارات» وفي ص٣ «بيع عقارات» وص٤ أشياء أخرى وإلكترونيات وعقارات، ص٥ تهنئة بالألوان لرئيس الجمهورية بعيد الثورة وبالألوان، وفي ص٦و٧و٨ طلب شراء وتأجير، وفي ص٩ تسالٍ (كلمات متقاطعة) وكوبون إعلان، وفي ص ١٠، «وظائف شاغرة» وفي ص ١١ (بالإنجليزية) بيع وتأجير سيارات، وفي الأخيرة اسم الصحيفة باللاتينية بحروف بارزة، وإعلان لـ«اليمنية» يغطي معظم الصفحة وإعلان (بالإنجليزية) عن «الديوان للديكور».

- تقدم «بازار» في هذا العدد نموذجا متميزا لمطبوعة إعلانية متخصصة ولنوع ومجال جديد في الصحافة اليمنية في المظهر والعرض والتبويب والألوان، وهي كما وصفت نفسها، «إعلانية متخصصة» لا وجود للمادة الصحافية المقروءة خارج نطاق الإعلانات، وهذا هو «سر التخصص».

- «بازار» رغم تخصصها، منتشرة نسبيا، إذ ينشط مسؤولو الإدارة فيها، في توزيعها ضمن التوزيع العام. ، وفي شد المشتركين وإرسال نسخ خاصة بالبريد لكثير من المسؤولين ورجال الأعمال والصحافيين والشخصيات والمؤسسات ذات العلاقة.

- تتضمن بطاقتها المنشورة في العمود الأيمن من الصفحة ١١:

ـ صاحب الإمتياز ورئيس التحرير: علي أحمد العنسي.

ـ أعضاء هيئة التحرير: خليل محمد الخولاني، أحمد عبد القادر الشرفي، عبد الرحمن يحيى الخولاني.

ـ الإخراج الفني والتصاميم: بازار للإعلان.

نشرة «البناء»

تعتبر نشرة «البناء» مطبوعة نقابية، فهي تصدر عن «الجمعية الخيرية لمهنيي البناء والتشييد والعمال ـ محافظة حضرموت» نشرة شهرية. صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٨، في ٨ صفحات مقاس ١٤ × ٢٨ سم، الثمن: ٢٠ ريالا، «رئيس التحرير: عبد المجيد الأهدل» بمدينة المكلا.

الملامح العامة

- فوق اسم الصحيفة (النشرة) بأعلى الصفحة الأولى، شعار الجمعية واسمها، وإلى اليمين منه، الآية الكريمة ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾.

- الصفحة الأولى محاطة من اليسار ومن أعلاها وأسفلها بسياج من الإعلانات المبوبة الصغيرة تبلغ ١٧ إعلانا، وفي الأخيرة مثلها تقريبا.

- على الأولى عناوين أبرزها، تقرير خبري عن «عدد من المقاولين في حضرموت» أنجزوا عشرات المشروعات في مختلف المجالات، وفي الداخل (داخل العدد) تفصيلات للعنوان بصفة غير مباشرة، عن مشروعات تم إنجازها في تحقيقات عن المقاولين التنفيذيين والتكاليف ونوع المشروع وموقعه. . إلخ. إلى جانب وثائق تأسيس الجمعية.

- في النشرة ترتيب وإخراج جيد للصفحتين الأولى والأخيرة، دون الصفحات الداخلية التي تفتقر في الشكل والعناوين والأسلوب إلى اللمسات الفنية المهنية، وعلى سبيل المثال، عنوان في ص ٢ «باكرمان انتهى من تنفيذ ٨ مشاريع تكلفتها الإجمالية: ٢٣٣,٧٥٠,٠٠٠ ريال ».

- طبعت في «دار الشوكاني للطباعة والنشر» [العدد الأول]

مجلة «التأمينات»

هذه المجلة لا يمثل صدورها، إضافة مطبوعة جديدة فقط على ساحة الصحافة اليمنية فقط، بل وموضوعا جديدا هو موضوع التأمينات في مجال الاقتصاد وبالذات في التجارة والاستثمار والتنمية الإجتماعية والإدارية. هذا من ناحية الموضوع العام. وفي ناحية التعريف بالمجلة هذه كمطبوعة صحافية. فإنه يتلخص في الملامح الرئيسية التالية:

- صدر العدد (صفر) من مجلة «التأمينات» عن المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية في ديسمبر ٢٠٠١. في قطع كامل ٣٠ × ٢١ سم)، يضم بين صفحات الغلاف الأربع، ثماني وأربعين صفحة باللونين الأبيض والأسود دون ألوان أخرى فيما عدا الغلاف. وهذا ربما مثلَّ إحدى السمات لموضوعها الاقتصادي نظرا لتكاليف الألوان.

- الواجهة البارزة للغلاف، ملونة يشغل مساحتها عناصر ثلاثة:

١ ـ اسم المجلة: «التأمينات» وتحته «أول مجلة تأمينية اقتصادية في اليمن، العدد (صفر) ديسمبر ٢٠٠١».

٢ ـ صورتان، إحداهما صورة الأخ رئيس الجمهورية (علي عبد الله صالح)، والثانية، صورة لمبنى «اليمنية» أثناء الحريق الذي تعرض له في ٢٠٠١/٦/١١......، وفي هذه الصورة كذلك، إيحاء بأهمية التأمين في مواجهة الحوادث والكوارث.

٣ ـ سبعة أو ثمانية عناوين لموضوعات داخلية.

- بطاقة المجلة، ضمن عمود على الصفحة الأولى، فيه اسم المجلة وصفتها ورقم العدد وجهة إصدارها، «المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية» وهيئة التحرير من:

ـ رئيس التحرير: ياسين الحمادي

ـ مستشار التحرير: عبد الرحمن المذحجي

ـ مدير التحرير: ناشر العبسي

ـ الإخراج: رياض الماوري

وتحتها العنوان «الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ تلفون: ٤١٠١٩٢ ـ ص ب ١٩٥٤٦» ثم «سعر النسخة ٥٠ ريالا. الاشتراك السنوي: للأفراد ٢٠٠٠ ريال للمؤسسات والشركات: ٥٠٠٠ ريال. للمنظمات والشركات الدولية: ١٠٠$ (دولار)».

ولم تحدد المجلة ضمن هذه المعلومات دوريتها الفصلية.

ـ تضمن العدد (صفر) موضوعات جيدة في إطار موضوع المجلة العام، منها مثلا: حوار مع د/ عبد الوهاب راوح وزير الخدمة المدنية والتأمينات ود/ فتحية بهران رئيسة المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية حول إعادة هيكلة الخدمة المدنية والتأمينات، وإصلاح برامج المعاشات في اليمن. وثالث عن صندوق التقاعد. وغيرها في مجال الصناعات الوطنية والاستثمار ومنجزات المؤسسة وإيراداتها والعمل على تطوير أنظمتها بالتعاون مع شركات دولية.

نشرة «تجارة الوادي»

عثرنا من هذه النشرة على العدد التاسع الصادر في ديسمبر ٢٠٠١ وعلى غلافها الملون «نشرة فصلية تصدر عن غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت والصحراء ـ سيئون»

- تقع النشرة في شكل مجلة ملونة الغلاف مقاس ٣٠ × ٢٠ سم
- هيئة التحرير: رئيس مجلس الإدارة: الشيخ/محمد عمر فلهوم، نائب رئيس المجلس للشؤون التجارية: الشيخ/سالم عمر بافضل. نائب

رئيس المجلس للشؤون الصناعية: الشيخ/عيظة سالمين بالحامض. ثم ثمانية أسماء لأعضاء مجلس الإدارة.

- وهي بالطبع في محتوياتها متخصصة في القضايا التجارية والصناعية بوصفها ناطقة بلسان غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت والصحراء وصادرة عنها.

مجلة «تجارة حضرموت»

صدر العدد الأول من مجلة «تجارة حضرموت» عن الفصل الأول من عام ٢٠٠٢، يناير ـ مارس «مجلة فصلية تصدرها غرفة تجارة وصناعة حضرموت» في ٤٢ صفحة قطع كامل ٣٠ × ٢١ سم)، وأوراق ناعمة لماعة وملونة. تتركز ملامحها في الآتي:

- «تعنى بالشؤون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية»
- رئيس التحرير: عمر عبد الرحمن باجرش. نائب رئيس التحرير: حسين عبد الله الجيلاني. مدير التحرير: حسين محمد بازياد. سكرتير التحرير: سعيد عبد الله سويدان.
- العنوان: غرفة تجارة وصناعة حضرموت. الجمهورية اليمنية ـ حضرموت ـ المكلا. هاتف: ٣٥٣٢٥٨ ـ ٣٠٨٠٤٤/٠٠٩٦٧٥.
- تصميم: عبد الخالق العمدي. صف وفرز وطباعة: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر.
- على الغلاف، صورة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وهو يضع حجر الأساس لمشروع مصفاة المكلا النفطية في منطقة ضبة. وأربعة عناوين: «مصفاة حضرموت إنجاز اقتصادي جديد» و«المخزون النفطي لحقل شريوف ٦١ مليون برميل». وعنوانان لحوارين أجرتهما المجلة، أحدهما مع محافظ محافظة حضرموت عبد

القادر هلال، والآخر مع عمر عبد الرحمن باجرش رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت.

- وعلى صفحات الغلاف الثلاث الأخرى، ثلاثة إعلانات تجارية (الأول (الصفحة الثانية) عن «المعرض التجاري والصناعي الثالث». والثاني (على الصفحة الثالثة) عن «مصنع المكلا لتعليب الأسماك - الغويزي - «والرابعة (الأخيرة) عن «مؤسسة سالم عبد الرحمن باجرش وأولاده»).

- وفي المجلة أخبار ومقالات وقرارات وتقارير اقتصادية وتجارية وإنتاجية ومشروعات نفطية وخدمية وإنتاجية افتتحها أو وضع أساسها رئيس الجمهورية، ومع الأخوان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب والأستاذ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وآخروين.

- والى جانب جودة المضامين في مجملها كبداية واعدة بالتطور السريع،فإن شكل المجلة ظهر جذابا ومميزا، مع الأخذ في الإعتبار أن إغراقها إلى حد ما في تلوين الصفحات الداخلية واختيار هذا النوع من الورق الممتاز، قد يضاعف من تكاليف العدد دون مبرر كاف ومواكب لحجمها.

نشرة «التجارة والصناعة»

نشرة «التجارة والصناعة» صدر العدد رقم (١) منها في يناير ٢٠٠٠ في ٨ صفحات (مقاس ٣١ × ٢٥ سم). «نشرة تجارية شهرية تصدرها الغرفة التجارية الصناعية - صنعاء. . ».

- في عمود على الجانب الأيسر من الصفحة الأخيرة، أسماء مسؤولي الغرفة «رئيس مجلس الإدارة: عبد الوهاب سنان أبو لحوم، القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة: محمد حسين الزبيري. نائب الرئيس

لقطاع التجارة: عبدالله محمد القص. نائب الرئيس لقطاع الصناعة: عبد الوهاب ثابت» فأعضاء مجلس الإدارة السبعة، فالقائم بأعمال المدير العام ونائب المدير العام. والصحافي الوحيد بينهم، الاسم الأخير، وهو: «عادل عبد الإله العصار ».

- في العدد موضوعات عن البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٠، وعن الصادرات العربية إلى أوروبا وعن عمل «منظمة التجارة العالمية»، وعن عروض ومعارض تجارية.

مجلة «دراسات اقتصادية»

صدر العدد الأول من مجلة «دراسات اقتصادية» في صنعاء بتاريخ أكتوبر ٢٠٠١، «أكتوبر - ديسمبر - مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام»، في ٢٩٤ صفحة مقاس ٢٤ × ١٧ سم.

- وعلى صفحتها الثانية «الهيئة الاستشارية: د/ عبد الكريم الإرياني (الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام) - أ. أحمد محمد صوفان - د/ حميد العواضي - أ. عبد الجبار هايل - أ. عبد الجليل ردمان - أ. عبد الرحمن محمد عثمان - د/ عبد الملك منصور - أ. عبد الوهاب ثابت - د/ عبد الوهاب راوح - د/ يحيى الشعيبي».
- وعلى الثالثة: «المشرف العام: محمد عبده سعيد - رئيس التحرير: عادل محمد قايد - هيئة التحرير: د/ سنان المرهظي. أ. د/ عبد الباري الشرجبي. أ. د/عبد الكريم عامر. د/ عبد الواحد العفوري. د/ علي عبد الله قايد. أ. د/ محمد الميتمي. د/ نجاة جمعان. د/هاشم العبسي - سكرتير التحرير: علي البشيري. التنفيذ: فؤاد الصوفي. المسؤول الفني: عصام طلال».
- على غلاف المجلة (المغمور بلون بين الزيتي والأخضر الفاتح. . أبرز محتويات العدد من الموضوعات الاقتصادية في بحوث ودراسات

متنوعة، مؤطرة في فصول ثمانية يختص كل منها بعدة دراسات حول قضية واحدة. هذه الفصول هي:

١ ـ مقدمة

٢ ـ دراسات

٣ ـ المحور. ومن هذا الفصل على الغلاف حول سوق الأوراق المالية: «إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية ـ التنظيم القانوني لسوق الأوراق المالية ـ متطلبات إنشاء سوق للأوراق المالية ـ الأسواق المنشقة».

٤ ـ تقارير. ومنه على الغلاف: «الاستيراد من غير بلد المنشأ ـ الخطة الخمسية الثانية»، وفي هذا الفصل: «الحركة التعاونية في ظل نظام اللامركزية».

٥ ـ قراءات.

٦ ـ وثائق. ومنه على الغلاف: «التطورات الاقتصادية».

ملحوظات

- ضمت مجلة «دراسات اقتصادية» من خلال عددها الأول هذا، أكبر عدد من المستشارين والمحررين ربما مثلت به رقما قياسا (٢٥ اسما). إلا أنها في مجموعها، أسماء لامعة لأكاديميين وخبراء وباحثين، وهذا لا شك، سر غنى المضامين.

- ظهرت المجلة هذه، غنية بالدراسات والموضوعات الاقتصادية المتنوعة وبالتناولات الجديدة لقضايا ومشكلات كبيرة. ولأنها تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، يحتمل القارئ أنها تأتي بدلا عن مجلة «الثوابت»، خصوصا أن «الثوابت» تأخر عددها الأخير بعد وفاة رئيس تحريرها المرحوم، د/ أحمد علي البشاري. إلا أن «الثوابت» أثبتت

استمرارها دون بديل، بصدور العدد ـ ٢٦ ـ منها في تأريخ «دراسات اقتصادية نفسه»، أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠١. كما يؤكد استمرارها إلى حد ما، أن المجلة الأخيرة تختص بالاقتصاد، بينما «الثوابت» «تعنى بقضايا الفكر والثقافة والتنمية والسياسة». [«الثوابت»].

- تأتي مجلة «دراسات اقتصادية» إصدارة جديدة تضاف إلى الإصدارات الصحافية للمؤتمر الشعبي العام التي منها مثلا: صحف «الميثاق» و«٢٢ مايو» و«١٧ يوليو«و«المسيلة» و«تعز» و«الفرسان» إضافة إلى مجلة «الثوابت».

نشرة «الخطوة»

نشرة الخطوة هذه. . من النشرات التي تصدرها في الغالب، جمعيات أهلية محلية في بعض المحافظات، تستهدف نشاطات وأعمالا خيرية أو تنموية أو كليهما، وهي تقليد انتشر في العقدين الماضيين تقريبا، ويمثل مشروعات إيجابية تعبر عن دوافع دينية وخيرية ووطنية. هذه النشرة في القطع المتوسط ٤٢ × ٢٩ سم. في ١٢ صفحة مطعمة بالصور والألوان. بحسب العدد (٢٨) الثمن: ٢٠ ريالا.

- لم نعثر على الأعداد الأولى منها، ولكن ما هو مكتوب على هذا العدد، هو أنها «نشرة دورية خاصة تصدر عن جمعية الأغابر والأعروق الإجتماعية الخيرية».

- وعن يمين اسمها، ثلاث دوائر متداخلة (كانت شعار هيئات التعاون الأهلي في شمال الوطن قبل الوحدة)، تتوزع في داخلها كلمات المثل المعروف: «مشوار. . الألف ميل. . يبدأ بخطوة». ومن ثم. . تبدأ جمعية الأغابر والأعروق بخطوة تليها خطوات.

- رئيس التحرير: عصام عبادي الحيفي. مدير التحرير: عبد الرحمن محمد طاهر. هيئة التحرير: علي عبد الله الحريبي ـ أمين العريقي.

- مركزها الرئيسي: صنعاء ولها فرع بمدينة تعز.

- ويتناسب شكلها الجيد مع مضمونها وتناولاته الإجتماعية والاقتصادية ومشروعات التنمية، في إطار الأهداف الستة التي حددتها الجمعية لنشاطها. وهي:

١ - توفير المعلم النوعي ٢ - توفير التجهيزات المدرسية ٣ - معالجة موضوع التسرب من المدارس ٤ - تفعيل قانون محو الأمية ٥ - تشجير المدارس والإهتمام بالشجرة ٦ - تحصين الماشية والحفاظ عليها. هذا بالإضافة إلى أهداف ومهام أخرى اقرها لقاء النائب محمد عبده سعيد بأعضاء المجلس المحلي وممثلي الجمعيات الإجتماعية في المديرية. كان منها: محاربة الفقر والعمل على تحسين مستوى المعيشة لأبناء المديرية. والإهتمام بالمرأة بوصفها نصف المجتمع خاصة بتعليمها. ونوّه النائب محمد عبده سعيد إلى ضرورة تنظيم النسل ومراعاة الطفولة ورعاية الشباب.

نشرة «المتفوق»

نشرة «المتفوق» تتكون من أربعة صفحات ملونة ولماعة في حجم ٣٤ × ٢٤ سم. تدخل ضمن الدوريات الاقتصادية.

مكتوب تحت اسمها تعريف مركز في أنها «نشرة تصدر كل شهرين عن شركة الجند للصناعات الخفيفة - تعز - العدد الثاني - جمادى الثانية ١٤٢٣ - أغسطس ٢٠٠٢.» «وفي مستطيل لا يتجاوز ٥ × ٢,٥ سم في نهاية الصفحة الثالثة: «نشرة المتفوق - رئيس التحرير: خالد دبوان الشرعبي - مدير التحرير: عبد الوهاب عبد الجبار الصبيحي - تعز ص ب: ٥٥١٠٩».

صحيفة «المحلية»

صحيفة «المحلية» جاءت في الفترة الجديدة لقيام المجالس المحلية ابتداء بانتخابات فبراير ٢٠٠١، في نطاق الإدارة المحلية وما تعنيه وتستهدفه من تعزيز وتطوير لإدارة الدولة وتحديث نظامها وتفعيل مبادئ الديمقراطية ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والإجتماعية وغيرها. عن طريق وسائل ونظم وآليات ومبادئ، من أبرزها، توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وتطبيق نظام اللامركزية وتحديد ودعم أولويات الخدمات العامة وضبط إيرادات الدولة ومصروفاتها واستغلال الإمكانات والقدرات البشرية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص الاستثمار ضمن مشروعاتها وفرص العمل فيها والتركيز على تأهيل وتدريب العمالة بحسب المستويات والأولويات. إلى آخر القائمة.

ومن ثم. فإن أهمية السلطة المحلية ومجالسها المنتخبة، ينعكس على أهمية إصدار أكثر من صحيفة ونشرة في الوزارة، وعواصم المحافظات على الأقل، كما كان متوقعا أن يحدث هذا عقب الانتخابات وما يزال التوقع قائما، إذ أن إصدار صحيفة باسم المجالس المحلية أو ما يرادف الاسم، مشروع وارد لدى مسؤولي وزارة الإدارة المحلية، منذ ما قبل الانتخابات الأخيرة، ولكنه يؤجل من شهر أو سنة أو فترة إلى أخرى.

المهم. أن المبادرات جاءت من قبل بعض المجالس المحلية،فأصدرت صحفا ونشرات منها «القبيطة» و«نبراس المواسط» ثم هذه الصحيفة.

- صدر العدد الأول من «المحلية» في محافظة تعز عن شهر أبريل ٢٠٠٢، في ٢٠ صفحة مقاس ٤٠ × ٣٠ سم، «صحيفة تنموية شاملة صادرة عن المجلس المحلي لمحافظة تعز - شهرية مؤقتا - توزع مجانا». وواضح أن الجملتين الأخيرتين، تعنيان بصفة غير مباشرة،

أن «المحلية» تحصر رسالتها الوطنية في هدف واحد فقط، هو «التنمية الشاملة» من خلال كونها لسان حال المجلس المحلي بالمحافظة ومجالس المديريات والمحافظة وأبنائها في الإطار الوطني الشامل. وإضافة إلى أن توزيعها «مجانا» يساعد كثيرا على اتساع وسرعة توزيعها والمساهمة فيها كما هو معروف. وبالتالي. . فإنها بتمويل ودعم المجلس المحلي والمواطنين، تستطيع الاستمرار بل وان تتحول دوريتها إلى نصف شهرية أو أسبوعية.

- في أعلى الصفحة الأخيرة: «المشرف العام: شوقي أحمد هايل. رئيس التحرير: سامي الحداد» وفي أسفل الصفحة الثالثة: «أسرة التحرير: مدير التحرير: عبد الكريم علي أحمد حيدر. سكرتير التحرير: محمد علي عمر عسيلو» وهيئة استشارية من تسعة أعضاء. وعنوان الصحيفة «ديوان عام المحافظة ـ تعز ـ».

- العدد الأول هذا من الصحيفة. . يظهر من واجهة الصفحة الأولى الملونة (هي والأخيرة)، بتصميم ووضع العناوين والصور، جميل الشكل موضوعي الطروحات ملفت للاهتمام. والملفت فيه أكثر: ملامح ثلاثة:

أحدها : انه بكل صفحاته وموضوعاته وعناوينه ومضامينه، مكرس للمجالس المحلية والسلطة المحلية وأنظمتها ومشروعاتها ومسؤوليها وعلاقاتها مع أجهزة السلطة المركزية ومؤتمرها الأول. . الخ. وبصورة صادرت كل صفحاتها وأوراق العدد ولم تدع فرصة لموضوع آخر. ومن هنا، ظهر العدد اقرب إلى عدد وثائقي خاص، من عدد يمثل باكورة صحيفة دورية.

وثانيها : أن الصور الفوتوغرافية، ظهرت متناسبة بنسبة جيدة، مع عدد ومساحات الصفحات وموضوعاتها. هذا الجانب إيجابي مميز

قلما تهتم به صحيفة من صحفنا المحلية. كما أن تنوع وتعدد الأقلام أو أسماء الكُتاب والمساهمين فيها، عنصر بارز وبنسبة جيدة بصرف النظر عن تكرار بعض الأسماء في أكثر من موضوع ومقال، ولا لزوم للتدليل بأي منها هنا.

وثالثا : أن فيها إخراجا وتبويبا مميزا، وخصوصا من حيث التصنيف أو التوظيف الموضوعي للصفحات. فالثانية مثلا: متابعات إخبارية، والثالثة: حوار. والرابعة والخامسة: رأي. والسادسة: وثائقيات. والسابعة: استطلاع. والثامنة: مفاهيم قانونية. والباقيات أنشطة وفعاليات وتنمية محلية، ومجتمع، والبيئة، ومنتدى القارئ، ورياضة.

دورية «المستهلك»

صدر العدد الأول من دورية (نشرة) «المستهلك» بصنعاء في أكتوبر ١٩٩٩، في ٥٤ صفحة مقاس ٢٨ × ٢٠,٥ سم، «دورية متخصصة تصدرها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك. رئيس التحرير: حمود البخيتي (رئيس الجمعية) ـ المحررون: محمود النقيب، ياسين التميمي، عبد الملك محمد سعيد، د/ فاروق البورة ـ تعز، سعيد باوزير ـ حضرموت. مستشارو التحرير: د/ محمد يحيى العاضي، د/ داود عثمان، د/ نجيب عبيد، د/هدى البان، محمد بن ربيعة، محمد المقطري. الإخراج الفني: يحيى محمد الربيعي. (طبعت في) مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر ـ الثمن ٧٠ ريالا».

حقوق المستهلك

- تمثل النشرة هذه، «الجمعية اليمنية لحماية المستهلك» وتنطق بلسانها وتعمل في نطاق مهمتها واتجاه أهدافها. وهي مهمة كبيرة وذات أهمية بالغة، كما أن أهدافها هي بالدرجة الأولى، حماية المستهلك والعمل

على توعيته بحقوقه المقرة دوليا وتفعيل وتكريس هذه الحقوق التي أوردتها نشرة «المستهلك» على صفحة الغلاف الثامنة في ٨ نقاط، تتلخص في:

١ ـ الحصول على سلع وخدمات جيدة.

٢ ـ الحصول على معلومات حول السلع والخدمات.

٣ ـ التعويض عن السلع والخدمات السيئة.

٤ ـ أخذ رأيه في القرارات والسياسات التي تخصه.

٥ ـ الاختيار من بين عدة سلع.

٦ ـ إصدار تشريعات تكفل حقوقه.

٧ ـ توفير حاجاته الأساسية من السلع.

٨ ـ العيش والعمل في بيئة صحية آمنة.

• وتحت هذه الحقوق على الصفحة نفسها، أهداف الجمعية التي تأسست في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧، منظمة غير حكومية. [العدد الأول]

مجلة «النفط والمعادن»

صدرت مجلة «النفط والمعادن» في سبتمبر ٢٠٠٠ مجلة شهرينية تصدر عن وزارة النفط والمعادن. في قطع متوسط تقريبا مقاس ٢٧ × ٢٠ سم. في ثوب قشيب مطرز بالألوان يبلغ عدد صفحاتها أكثر من ٦٠ صفحة منها صفحات ترجمت إلى الإنجليزية في آخرها.

ـ تتكون هيئة تحريرها من:

ـ د/ رشيد صالح بارباع، وزير النفط والمعادن، رئيس التحرير.

ـ م/ محمد عبد الملك علامة، نائب رئيس التحرير.

ـ عبد القوي العديني، مدير التحرير.

ـ د/ محمد سعيد مقبل، مستشار التحرير.

ـ م/ فؤاد عبد الكريم الرزافي وم/ سامح عباس عبد المجيد، سكرتيرا التحرير.

هيئة التحرير:

ـ م/ عبد الفتاح شمسان

ـ محمد ناصر المحبشي

ـ بلقيس الجرموزي

تصميم وإخراج:

الإدارة العامة للإعلام النفطي والمعدني.

الطباعة وفرز الألوان:

مطابع دائرة التوجيه المعنوي

تتميز المجلة إلى جانب جودة الإخراج والتبويب، بمضامين متنوعة، مقالات ودراسات وإحصائيات تركز عموما على الاقتصاد وعلى النفط والغاز خصوصا من جوانب عدة، مثل اتساع وتطور الاكتشافات النفطية وحركة السوق وأطرافه وتعدد حجم التسويق ومناطقه وتحديث عمليات الإنتاج وتنويع الاستخدامات. إضافة إلى سلبياته البيئية ومخاطره وضرورة التوعية باستخدامه. وكذا ما ينتج عنه من فعل ورد فعل مباشر على القرارات والسياسات والعلاقات الدولية، فيما بين العالمين المنتج والمستهلك، ويتكرر بشكل أو بآخر، مجمل الكتابات في هذه المجلة، حول مستقبل النفط والغاز في بلادنا. والغاز بصفة خاصة، بين متفائل بحذر ومتخوف بأمل. وفي العدد (١٧) الصادر من المجلة في أبريل

٢٠٠٢، تناول رئيس التحرير الوزير بارباع في افتتاح العدد بعنوان «إنجازات نفطية»، أبرز ملامح الواقع ومؤشرات المستقبل للمسألة النفطية في الجمهورية اليمنية، فأكد أن تنفيذ الوزارة لخطتها السنوية «تتواصل بمستوى عالٍ من المسؤولية وقدر كبير من التفاؤل»، وأن إنتاج النفط يتضاعف متوازيا مع تدشين عدد من الحقول الجديدة وزيادة الإنتاج في حقول أخرى. وهذا حسب ما أوضح بارباع، دفع المزيد من الشركات النفطية الأجنبية إلى الإقبال على الاستثمار في اليمن. وأن التوقيع على معاهدة الحدود اليمنية السعودية، أضاف عاملا إيجابيا كبيرا في مجال زيادة الإنتاج. إذ «أضافت الاتفاقية إلى الخارطة النفطية اليمنية أربعة قطاعات جديدة»، مشددا على اهتمام الوزارة بالترويج للفرص الاستثمارية «التي تزخر بها بلادنا في مجال النفط والغاز». وأن من فرص الترويج اليمني «المؤتمر اليمني الثاني للنفط والغاز الذي سيعقد بالعاصمة صنعاء (انعقد بالفعل) خلال ٢٤ ـ ٢٥ يونيو ٢٠٠٢. والندوة الترويجية التي تنعقد هذا الشهر في الدوحة عاصمة دولة قطر».

نشرة «الوطن»

يوحي اسم نشرة «الوطن» هذه بأنها من صحف المهجر أو الجمعيات الخيرية الإجتماعية، ولكنها «نشرة ثقافية تربوية جامعة نصف شهرية تصدر كل شهر مؤقتا. عن مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب».

- تقع في مقاس ٣٧ × ٢٧ سم. رئيس التحرير: يحيى هايل سلام. هيئة التحرير: نبيل العواضي ـ أمين الزبيري. السعر: ١٠ ريالات.
- طبعت بمطابع مؤسسة الجمهورية بمدينة تعز، مقرها الرئيسي.
- تكاد تقتصر موضوعاتها في صفحاتها الأربع، على موضوعات التعليم، ففي الصفحة الأولى الأخبار، وفي الثانية، تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم عن التعليم. وفي الثالثة، حصر ونشر لنصوص القرارات الوزارية بهذا الخصوص.

مجلة «اليمن السياحي»

- صدر العدد الأول من مجلة «اليمن السياحي» في يناير ٢٠٠٢. في حوالي ١٢٠ صفحة بالإنجليزية عدا ٣٦ صفحة في آخرها بالعربية. مقاس كامل (٢٨ × ٢١ سم). تتحدد ملامحها الرئيسية في الجوانب الرئيسية التالية:

أولا : بطاقة التعريف من خلال ما تضمنه عمود ايمن على الصفحة ١٢:

- «مجلة «اليمن السياحي» مجلة دورية سياحية ثقافية بيئية استثمارية تصدرها «مؤسسة الترويج الإعلاني» بالعربية والإنجليزية ولغات أخرى عن مجلس الترويج السياحي».
- «تهدف إلى تعميق المفهوم السياحي وإبراز الصورة الأجمل للمنتج الطبيعي والثقافي، إلى جانب السياحة العلاجية مواكبة للتطور التنموي العالمي واستحداث المزيد من المنشآت السياحية، والتعريف بالإبداعات الفنية ومختلف أشكال الفلكلور والمعمار والصناعات التقليدية مع تعريف رؤوس الأموال الاستثمارية داخليا وخارجيا، بالفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية»
- «رئيس وأعضاء مجلس إدارة المجلة:
  - الشيخ/ حميد بن عبد الله بن حسين الأحمر
  - الأستاذ/ يحيى محمد عبد الله صالح
  - الأستاذ/ علوان سعيد الشيباني
  - الأستاذ/ عبد الكريم أبو طالب
  - الأستاذ/ هيثم محسن العيني
  - الأستاذ/ طارق عبد الواسع هايل

ـ الأستاذ/ زين عمر الحجاجي

ـ الأستاذ/ يحيى عمر السيد

ـ الأستاذ/ عمر عبد الله الردمي».

ـ عنوان المجلة: الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ ت: ٢٧٦٦٦٧.

ـ التصوير: عبدالرحمن الغابري ـ محمد السمة.

ثانيا: الشكل

ظهرت «اليمن السياحي» من عددها الأول هذا، زاخرة بالألوان تغمر كل صفحاتها، ومفعمة بالصور والإعلانات بنسبة عالية تزيد عن ٦٠٪ (حوالي ٦٤ صفحة كاملة). وهي في معظمها صور زاهية وجميلة تمثل لوحات نادرة ومشاهد متنوعة «تظهر فيها قدرات وإبداعات الزميلين الغابري والسمة. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية. . فان كثرة الصور في هذه المجلة لا تمثل مأخذا أو موضع انتقاد بل إن العكس هو الصحيح، نظرا لأن كثرتها تتناسب مع طبيعة وموضوع المجلة وهو الترويج السياحي» إلى جانب أن الصور بتعددها وتنوعها، تعتبر كل صورة أو مجموعة منها، موضوعا ناطقا ومادة صحافية مقروءة بالعين والإحساس المباشر. وهو تنوع غني في ناحية التعبير الموضوعي. يشمل على سبيل المثال: صورا يمنية لسفوح ومدرجات خضراء وآثارا تاريخية ومنتجعات طبيعية وفنوناً معمارية متميزة ورقصات وأزياء شعبية فلكلورية، وصوراً لنماذج من القرى والأسواق والمعارض التقليدية والأكلات أو الأطباق الشعبية، وكذا في مجال المهن والصناعات المحلية وفي المحميات الطبيعية وحقول الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وغيرها. وبقدر ما شملت الصور كل هذا التعدد والتنوع، شملت في نماذجها مختلف المدن والمحافظات اليمنية.

ثالثا: المضمون

سبقت الإشارة إلى أن في آخر العدد من الواجهة الإنجليزية أو أوله من الواجهة العربية، ٣٦ صفحة بالعربية، هي ترجمة لحوالي ١٠ مقالات أو موضوعات، تبدأ من الصفحة ٤ بافتتاحية تحت عنوان: «أهلا» بقلم الأستاذ/ عبد الملك الإرياني، وزير السياحة والبيئة رئيس مجلس الترويج السياحي، وآخر عن «السياحة الروحية في أعرق جامع تاريخي بشبام آقيان» وثالث عن «التربية البيئية هي الأساس» فرابع «لقاء ـ الأستاذ/ يحيى محمد عبد الله صالح، رئيس الجمعية اليمنية لوكالات السياحة والسفر عضو مجلس إدارة المجلة» وقصيدة «أحبك يا صنعاء ـ شعر عبد الله أحمد الحيفي»، ثم عن «السياحة اليمنية».

وأخيرا. فبقدر ما تظهر المجلة من عددها الأول ومن يقف وراءها ويديرها ويدعمها، واعدة بالإنتظام والاستمرار. فإنها تقدم في الوقت نفسه. خدمة كبيرة للسياحة في اليمن سواء من حيث مستواها أو محتواها أو من حيث نقص وقصور الترويج السياحي عن المستوى المطلوب أو عن الممكن والمتاح. وخصوصا أن اليمن تمتلك من عناصر ومقومات السياحة، الكثير والكثير، علما بأن عملية الترويج السياحي يجب أن تصاحبها مشروعات ومنشآت وخدمات مواكبة. وهنا فإنها كما قال الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، «مصدر من أبرز مصادر الدخل يفوق البترول».

الثالثة: الإجتماعية

يصعب إيجاد رقم دقيق لعدد المطبوعات الصحافية الصادرة خلال هذه المرحلة في المجال الإجتماعي، نظرا لتداخل الصفحات والموضوعات وكثرة التحولات بين مطبوعات هذه المجموعة.

ونـنبه هنا، أن هذا المجال، يدخل ضمنه في هذا الكتاب،

المطبوعات الصحافية الصحية والتربوية وصحافة الأسرة والمرأة والطفل وصحافة الجمعيات والمنظمات الإنسانية وما إليها.

صحافة المرأة والطفل

في إطار المجموعة الإجتماعية، تدخل تبعا للتصنيف الموضوعي، صحافة المرأة والطفل. إلا أنها تتميز في هذا الإطار عن أي من فروعه الأخرى بسمات وعناصر وأسباب ومبررات كثيرة وكبيرة. منها على سبيل المثال، ما هو معروف من أن صحافة المرأة والطفل:

- ما تزال بعد حوالي ثلاثة عقود على ظهورها، جديدة علينا، وعلى مجتمعنا وعلى المهنة الصحافية نفسها.

وما تزال سواء في عدد المطبوعات أو مضامين الموضوعات، أقل من المطلوب بنسبة كبيرة.

- وكذا من ناحية ثالثة، لا تجد قدرا وحيزا من الإهتمام والمساحة لدى الصحافيين والصحف الأخرى، بنسبة تذكر. لانشغال صحف اليوم في أعلى نسبة من عددها ومساحاتها، بالسياسة والسياسيين.

- وعنصر أو سبب رابع قد يكون مبررا لسابقه، وهو أن صحافة المرأة والطفل، محاطة بكثير من الصعوبات والأسس والشروط التي لا تشجع على إصدار صحفها ومجلاتها إن لم يكن العكس هو القائم، ومن أبرز هذه الصعوبات والشروط ثلاثة عامة:

الأول : أنها تعنى بأهم جوانب الحياة الإجتماعية التربوية الأسرية التي تستوعب مختلف جوانب وركائز الحياة العامة.

والثاني : وتبعا لما سلف، فإنها تعدد وتنوع وبنسب عالية، من التخصصات والوسائل والعناصر، سواء فيما يتعلق بالمضامين من العلوم الإجتماعية والنفسانية والصحية والتربوية

والاقتصادية، أو في ما يتعلق بأسلوب الطرح الذي يجمع فيما بين المتعة والسهولة والتأثير من ناحية، وفيما بينها مجتمعة وبين تحقيق الأهداف والغايات الإنسانية عامة. ثم في الجانب المهني، ما يقوم عليه الشكل والمضمون بدرجة أساسية، من الألوان والرسومات والصور وطريقة الإخراج ولغة الحوار وتوظيف الكلمة والكاريكاتير في أطر موحدة متناغمة. إلى آخره.

والثالث : ومن ثم. . فإن الجانب المادي أو المردود المالي في هذه الصحافة، يظل ضئيلا مقارنة بتكاليف إصدارها ليس بالمستوى المطلوب، بل وبالحد الأدنى من هذا المستوى. خصوصا أن الإقبال على هذا النوع من الصحافة، ما يزال هابطا جدا. لهذا ولغيره تظل صحافة المرأة والطفل والأسرة، بأمس الحاجة إلى المزيد والمزيد من الدعم، سواء من قبل الجهات المعنية في الدولة أو المنظمات ذات العلاقة المحلية والدولية وهذا الواقع عامة، يمتد على طول الوطن العربي والعالم النامي، والفوارق نسبية فقط. إلا أننا في اليمن من أكثر البلدان العربية حاجة إلى دعم هذه الصحافة وتطويرها.

صحيفة «آدم وحواء»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «آدم وحواء» بصنعاء بتاريخ أغسطس ١٩٩٩، في ٢٤ صفحة مقاس ٤٢ × ٣٠ سم،ملونة صفحات الغلاف الأربع بألوان الطيف، «ثقافية اجتماعية صحية ـ شهرية مؤقتا ـ الثمن: ٢٠ ريالا، صاحبة الإمتياز: نبيلة حسن الكبسي، رئيس التحرير: توفيق عبد الله الحرازي».

- وفي مستطيل أفقي بنهاية الصفحة الأخيرة: «نائب رئيس التحرير: نبيلة

الكبسي ـ مدير التحرير: هاشم شرف الدين ـ نائب مدير التحرير: عبد الولي المذابي ـ سكرتير(ة) التحرير: شجرة الدر الحبيشي ـ المدير التنفيذي: بلال علي الوشلي ـ العلاقات العامة: كمال الصعفاني ـ المدير التنفيذي: عبد السلام الرداعي. الإشتراكات السنوية للنسخة الواحدة: الدوائر الحكومية والمؤسسات: ٥٠٠ ريال. المنظمات والسفارات: ١٠٠ دولار، المنظمات في الخارج: ١٥٠ دولارا ـ (طبعت في) مطابع الثورة للصحافة والطباعة والنشر».

- وظفت الصحيفة من خلال هذا العدد، موضوعاتها على الصفحات كأبواب ثابتة، كالآتي: الصفحة الثالثة: رأي «آدم وحواء. . وحقيقة الخروج من الجنة». الرابعة: رؤى «تعدد الزوجات». الخامسة: حوارات «المجنونة العاقلة: فاطمة العشبي»، السابعة: كتابات «العلاقة الزوجية». الثامنة والتاسعة: نصوص. العاشرة: عوالم. الحادية عشرة: مجتمع «الملتقى الثقافي للمرأة اليمنية». الثانية عشرة والثالثة عشرة: استطلاع «الغزو الفكري عبر الفضاء». الرابعة عشرة: عالم آدم. الخامسة عشرة: تحقيق «ظواهر الانحراف السلوكي عند الطلاب والطالبات. . » والسادسة عشرة: «عالم حواء». السابعة عشرة: أبحاث، الثامنة عشرة والتاسعة عشرة: ريبورتاج «الجراحة التجميلية. ». العشرون: صحتك. الـ ٢١: بريد القراء. الـ ٢٢ الاستراحة. [العدد (صفر)]

مجلة «أسامة»

تأتي مجلة «أسامة» في طليعة إصدارات هذه المرحلة، الخاصة بالطفل، صدر العدد الأول منها في صنعاء في شهر يوليو العام ١٩٩١، «مجلة شهرية. . مجلة كل الأطفال. في ٣٢ صفحة (مقاس ٢٦×٢٠ سم) و(على صفحتها الأولى) «صورة نصفية لطفل يرتدي الزي اليمني وحوله خمس دوائر كل دائرة عليها حرف من اسم أسامة».

• «صاحب الإمتياز: أحمد محمد المسعدي، رئيس التحرير: حسن محمد جابر ـ سكرتير التحرير: هيثم عبد النافع الأشقر» [با سليم ص٤٢].

• تطورت مجلة «أسامة» تطورا ملحوظا في الشكل والمضمون والإنتظام إذ أصدرت مثلا، من يوليو ١٩٩١ أكتوبر ـ نوفمبر ٢٠٠١، ٦٣ عددا. وهذا بحسب ما هو على أعدادها، ضمن بطاقتها التي تغير بعضها فيما بعد إلى حق الإمتياز ومنها إلى جمعية الإصلاح، وأصبحت مجلة كل الأطفال والفتيات، «شهرية تصدر كل شهرين مؤقتا ـ يصدرها قطاع كفالة ورعاية الأيتام بجمعية الإصلاح الإجتماعية الخيرية».

• «المشرف العام: د/ طارق سنان أبو لحوم (رئيس الجمعية). نائب المشرف العام: د/ حميد حسين زياد. رئيس مجلس الإدارة: أحمد أبو بكر با زرعة. رئيس التحرير: عمار هزاع العريقي، سكرتير التحرير: قايد علي الشميري. . رسوم: بشرى الشهاري. تصميم الغلاف: القرشي للإعلان».

• «الإشتراكات السنوية: داخل الجمهورية اليمنية: ١٠٠٠ ريال للأفراد. و١٥٠٠ ريال للمدارس. و٢٠٠٠ ريال للمؤسسات الرسمية. البلاد العربية: ٢٠ دولارا للأفراد و٤٠ دولارا للمؤسسات. بقية دول العالم: ٤٠ دولاراً للأفراد و٦٠ دولاراً للمؤسسات. الثمن ٦٠ ريالا».

• صنعاء ـ شركة «النور للطباعة والمنتجات الورقية» [العدد ٦٣ ـ أكتوبر ـ نوفمبر ٢٠٠١]

صحيفة «٨ مارس»

ـ صدر العدد (صفر) من صحيفة «٨ مارس» في إبريل ٢٠٠٢، في صحفحة وقطع صغير (٣٤ × ٢٤ سم)، «صحيفة مستقلة شهرية تعني

بقضايا المرأة ـ صاحبة الامتياز: محاسن الحواتي ـ الثمن: ٣٠ ريالاً». بحسب ما تضمنته ترويسة الصحيفة في أعلى الصفحة الأولى الملونة.

- وفي أسفل الصفحة الأخسيرة الملونة أيضاً «رئيسة التحرير: رجاء المصعبي. مدير التحرير يوسف الحواتي. سكرتير التحرير: عدنان الصنوي. هيئة التحرير: وهيبة عبد الرحمن ـ غادة يوسف ـ منصور الخياط ـ هبة البكري. مسؤولة الإعلانات: غدير الحواتي. العنوان: صنعاء ش مجاهد ـ تليفاكس ٥٠٣٦٩٨». وتحت العنوان، طبعت في مطابع «اليمن الحديثة للطباعة».

- في العدد زخم مميز من الموضوعات الخاصة بالمرأة وما يدخل في نطاق مهمتها ويتعلق بها. تحت عناوين من أبرزها، هل هناك علم نسوي؟ هل سيكون الأول من مارس يوماً وطنياً للمرأة؟ المركز الفرنسي.. فعاليات للمرأة وملتقى للشعر. قمة الأرض وغياب المرأة. وأخرءى عن الأسرة والمرأة والطفل في جوانب العلاقات ومحاذير الزواج ووسائل التجميل والتربية والرضاعة والنظافة والبيئة والحقوق الوحريات وغيرها.

- ووراء هذه الموضوعات، تقف كاتبات وكتاب رغم قلة عددهم، وكذا صور وعناوين مواكبة للمادة المنشورة والموضوعات عامة.

مجلة «الجوهرة»

- صدرت مجلة «الجوهرة» في يناير ٢٠٠١/ في ٤٢ صفحة وحجم صغير (٢٦ × ١٩ سم) بحجم الأطفال الذين يمثلون منطلقها وغايتها وهدفها ورسالتها ومضامينها. «مجلة كل الأطفال، تصدر عن دار المرأة للصحافة والنشر. عميدة الدار: سيدة يحيى الهيلمة. رئيسة التحرير: أمة اللطيف يحيى الهيلمة. المشرف العام عبد الرحمن

الشميري. مديرة التحرير: أحلام عبد الرقيب. سكرتيرا التحرير: محمد علي الشهاري، رشا يحيى الهيلمة. التصميم والإخراج: مجاهد حسين التاج.

- العنوان: الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ تليفاكس: ٢٢٦٠١٩. السعر ٥٠ ريالاً.

- الاشتراكات: داخل الجمهورية ١٠٠٠ ريال للأفراد والمدارس. و٣٠٠٠ ريال للمؤسسات الرسمية. البلاد العربية: ٢٠ دولار للأفراد و٥٠ دولار للمؤسسات، بقية دول العالم: ٧٥ دولار للأفراد و١٠٠ دولار للمؤسسات».

بحسب ما جاء في الصفحة الأولى بعد الغلاف:

- ظهرت المجلة في شكل ومضمون وأسلوب متطور، وفي تلوين وإخراج جيدين، وتعدد وتنوع في المضامين، ففيها قصص وطرائف وأمثلة ونصوص وأعلام ومعالم تأريخية وحضارية ومعلومات وكتابات دينية وخلقية ووطنية وعلمية ورياضية وفنية، وكتابات وأرقام وتسالي، مزودة بالألوان والرسوم والصور والأشكال المعبرة.

صحيفة «الإيثار»

صدر العدد (١) من صحيفة «الإيثار» بصنعاء في ديسمبر ١٩٩٠، في ٨ صفحات مقاس ٣٥ × ٢٥ سم، الثمن: ريالان.

الملامح العامة

• في أعلى الصفحة الأولى، اسم الصحيفة باللون الأسود (تحت: بسم الله الرحمن الرحيم) في منتصفه شعارها، صورة الهلال محاطة بـ«جمعية الهلال الأحمر اليمني»، وتحت الاسم «صحيفة شهرية تصدرها جمعية الهلال الأحمر اليمني». ويتوسط الاسم مربعين، في

الأيمن منهما الآية الكريمة ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر ـ ٩]، وفي الآخر «المبادئ الأساسية للهلال الأحمر: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد (يبدو أن عدم التحيز والحياد مبدأ واحد) الإستقلال، الصفة الطوعية، جمعية واحدة (لعلها تعني وحدة الجمعية)، العالمية». وعلى الصفحة الأولى، عناوين أبرزها «الجمعية تفتح مخيما لخدمة العائدين (من المغتربين اليمنيين في السعودية والخليج)» و«كلمتنا».

- تضمن العدد موضوعات اجتماعية وطنية ونفسانية، منها الحوار مع رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لرابطة «جمعيات الهلال/ الصليب الأحمر» سليمان العماري ص٣، وعلى ٤ ـ ٥ «علوم صحية ـ الإسعاف الأولي ـ د/ عبد الرحمن الحدائي» و«الضغوط النفسية والأمراض النفسية» وعلى ص ٦و٧ «٢٠ عاما من العطاء» و«مبادئ الهلال الأحمر/ الصليب الأحمر الأساسية» و«الإنسانية طريق السلام ـ د/ عبد الله حمود الخميسي». وعلى الصفحة الأخيرة عمود ثابت، عنوانه «وقفات إنسانية» كتبه في هذا العدد (المرحوم) عبد الرحمن الحجري، وعناوين فرعية ولقطات متنوعة، منها «طول العمر» و«النظارات الشمسية» «سيد درويش».

إشارات

- تواصل «الإيثار» صدورها في ظروف صعبة جعلتها تتعثر، وجعلها تصدر بمعدل ٨ أعداد سنويا. إلا أنها تصر على الاستمرار، وتقدم خدمات جيدة صحية واجتماعية وثقافية في مجالها، وتملأ فراغا لا يحل محلها فيه غيرها قبل صدور مطبوعات في المجال نفسه.

مجلة «الإيثار»

- ولتوسيع وتنويع الأداء في هذا المجال، أصدرت جمعية الهلال

الأحمر اليمني، إلى جانب صحيفة «الإيثار»، مجلة «الإيثار» دورية، صدر العدد الأول منها في سبتمبر ١٩٩٥، في ٣٦ صفحة، مقاس ٢٤ × ٢١ سم، تناولت موضوعات ذات أهمية غير قليلة، منها «الوجه الآخر للمستشفيات الأهلية» و«الإيدز» و«دور جمعية الهلال الأحمر في حرب الدفاع عن الوحدة» و«غياب الوقاية وسوء التخطيط في المستشفيات». و«مشروع العيادات الطبية المتنقلة وتحسين معيشة العائدين»، و«التبرع بالدم» و«الاستعداد لمواجهة الكوارث» وصفحات «أدب وثقافة» و«شؤون المرأة» كتبت فيها الزميلة أمة العليم السوسوة، و«منوعات» و«تسالي».

- في مستطيل بنهاية الصفحة الأخيرة: «هيئة التحرير: د/ يحيى البابلي ـ د/عبد الله حمود الخميسي ـ لطفي عبد الله إسماعيل ـ أحمد علي شاجع ـ د/زايد عاطف ـ د/ عبدالله الجرافي. الاشتراك السنوي: للهيئات والمؤسسات الحكومية ٢٥٠ ريالا. للأفراد ١٠٠ ريال».
- طبعت بمطابع المفضل ـ صنعاء. [العدد الأول].

مجلة «البيئة»

مجلة «البيئة» يصدرها مجلس حماية البيئة، بدأت مطلع ١٩٩٥ وصدر العدد (٢) منها في يونيو من العام نفسه، في ١٨ صفحة + أربع صفحات بالإنجليزية في نهايتها، مقاس ٣٠ × ٢١ سم، تهتم بموضوع البيئة ونشاط مجلس حماية البيئة. وهي مجلة ما تزال مغمورة ولا تدخل ضمن التوزيع العام.

صحيفة «البيئة»

صدر العدد الأول من صحيفة «البيئة» في تعز بتاريخ السبت ١ جمادى الأولى ١٤٢٠، ٢١ أغسطس ١٩٩٩، في ٨ صفحات مقاس ٤٣ × ٣٠ سم. «صحيفة شهرية علمية ثقافية صادرة عن جامعة تعز ـ

الثمن: ١٠ ريالات» ملونة صفحاتها بعدة ألوان باستثناء الصفحتين ٢و٣.

- «رئيس مجلس الإدارة: أ. د/عبد الله حسن الشيبة ـ رئيس التحرير: أ. د/عبدالرحمن الزبيدي ـ مستشارا التحرير: أ. د/علي محمد المخلافي، د/ عبد الولي الأغبري ـ نائب رئيس التحرير: أ. نزار علي الخالد. ».
- «الاشتراك السنوي للهيئات والمؤسسات: ٣٥٠٠ ريال ـ للأفراد: ٣٠٠٠ ريال بما فيها أجور البريد. طبعت في مطابع مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر».
- يظهر من العدد الأول أن الصحيفة تعبر عن «الجمعية اليمنية لحماية البيئة»، وصفحاتها الثماني موزعة الموضوعات، ابتداء بالأخبار في الأولى: «مجلس النواب يوافق على قانون حماية البيئة البحرية»، و«رئيس الجمهورية، يدعو إلى تكاتف الجهود والإهتمام بقضايا البيئة وحمايتها من التلوث»، و«رئيس الاتحاد العربي لحماية المستهلك، يشيد بأنشطة الجمعية اليمنية لحماية المستهلك» والثانية: «متابعات إخبارية» والثالثة: «استطلاعات». «من أجل إعلان (عتمة) محمية طبيعية». والرابعة «لقاء». «تلوث المياه الجوفية واستنزافها في مدينة تعز. الأسباب والحلول». والخامسة: «إعلان». والسادسة: «مقالات». «تلوث البيئة وسرطان الكبد». والسابعة: «مقالات». «القات. والتخطيط العلمي الغائب». [العدد الأول]

صحيفة «التربوي»

صدر العدد الأول من صحيفة «التربوي» في يناير ٢٠٠٢ في ٨ صفحات مقاس متوسط ٤٥ × ٣١ سم)، على ترويسة العدد:

- «صحيفة شهرية تربوية متخصصة تصدر عن الإدارة العامة للإعلام والنشر التربوي بوزارة التربية والتعليم».

- «رئيس مجلس الإدارة: أ. د/ فضل علي أبو غانم (وزير التربية والتعليم). نائب رئيس مجلس الإدارة: أ. د/عبد العزيز صالح بن حبتور (نائب الوزير). المشرف العام: مجاهد العشماوي. رئيس التحرير: قاسم عبد الله النوعة».

- الثمن كما هو بترويسة الصحيفة: ٢٠ ريالا. وفي أسفل الصفحة الأخيرة، العنوان: صنعاء، وزارة التربية والتعليم ـ الديوان العام ـ تليفون: ٢٧٩٧٦٣.

- على صفحتي الغلاف (الأولى والأخيرة) الملونتين، عناوين من أبرز ما في الأولى: «اللقاءات الرمضانية الموسعة مناقشة مسؤولة ومعالجات واقعية». وعنوان حوار مع الوزير. وفي الأخيرة عمود بقلم رئيس التحرير بعنوان «في مدرسة الزعيم» وفوق العنوان صورة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح.

- وفي الصفحات الداخلية الست، عناوين (أو عنوانات) لموضوعات منها: «المدارس الأهلية وحل الأسئلة الصعبة» (ص٢). و«بانوراما التربية والتعليم عام ٢٠٠١» و«توحيد التعليم منهجا وإدراة أهم الإنجازات التربوية» (ص٣). وعلى الصفحة (٤) تهنئة للرئيس بالعام الجديد، ثم عناوين أخرى في الصفحات الأخرى، عن دور الشباب والآباء و«الكمبيوتر في حياتنا» وخواطر ورؤى تربوية معززة برسوم كاريكاتيرية للأطفال وعنهم.

- ظهر العدد هذا، يمثل بداية جيدة وجادة سواء في الشكل أو المضمون فضلا عن أهمية الهدف التربوي الجليل. ومع وصف المضمون بالجودة والجدية عن جدارة، فإنه وصف لا يقتصر إطلاقه فقط، على مفردات الموضوعات كل واحد منها على حدة، بل ويشمل بالقدر نفسه وربما بالدرجة الأولى، تكاملها وتنوعها وفتح

قنوات الخطاب من خلالها، مع الأطراف المعنية المتداخلة فيما بينها بقدر ونفس التداخل والترابط فيما بين الوسائل والهدف وما ينضوي ضمنها من آليات وعناصر وأساليب ونظم. وفي مقدمتها العنصر البشري مديرا ومدرسا وموجها ومشرفا، والكتاب والمدرسة ودار الحضانة والمناهج والامتحانات، والطفل خاصة والطالب عامة، وهذا هو الأهم في اتجاه الهدف الرئيسي للصحيفة.

- ومع هذا. . فإنها جاءت في هذا العدد، ككثير من صحف المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. . مفتقرة إلى بعض الأسس والشروط المهنية، مثل الإخراج الفني والتبويب الموضوعي والتناول المباشر في الأسلوب، والانفتاح على القارئ وتأسيس وتوطيد العلاقة معه.

نشرة «التوجهات الديمقراطية»

صدر العدد الأول من نشرة «التوجهات الديمقراطية»، عن مايو ٢٠٠٢، في ٢٤ صفحة مقاس ٢٩ × ٢٠ سم. وفي غلاف بنفسجي اللون «نشرة شهرية تحليلية متخصصة تهتم بنشر الوعي المدني الديمقراطي في المجتمع ـ توزع مجانا ـ تصدرها مؤسسة «دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى)» (C. D. F).

- صفحة الغلاف الثانية، بيضاء ناصعة فارغة، وعلى الصفحة الثالثة للغلاف (ما قبل الأخيرة): «التوجهات الديمقراطية، رئيس المؤسسة رئيس التحرير: عبد المجيد الفهد» وتحته «في هذا العدد» فهرس للمحتويات تضم ١١ موضوعا لكّتاب هم: د/ عصام غانم وعبد الباري طاهر ود/ محمد عبد الملك المتوكل وحمود مثنى ومحمد المطري وحورية مشهور وعبد الباسط الشميري وصبرية الثور وأحمد المنيفي وعبده الحاج. في مقالات عن الديموقراطية عموما

وعن مبادئها في الحقوق والحريات والعلاقات فيما بين السلطة والمعارضة والمجتمع، وفيما بين النظرية والمفهوم والسلوك والواقع.

- وعلى ذات الصفحة، هيئة التحرير: «مدير التحرير: عبد الرحمن الشوافي، مستشارا التحرير: مفيد محمد سلطان ـ عبده محسن الحاج. علاقات عامة: خليل الحاج. مراجعة لغوية: محمد جمال الدين». ثم العنوان بأسفل الصفحة «٥٧ ش حدة ـ صنعاء الجمهورية اليمنية. تلفون ٥٠٠٣٠٤».

إشارة

هذه الإشارة، سيلحظ القارئ أنني كررتها أكثر من مرة في التعليق على أكثر من مطبوعة صحافية، ضمن هذا الكتاب والكتب الثلاثة السابقة له. وهي حسب ما أعتقد وأرى. . واعتقادي ورأيي ليس أحدهما أو كلاهما حجة. . أن حرص أي مطبوعة صحافية، على نشر قائمة طويلة بأسماء هيئة التحرير، لا يعطي انطباعا إيجابيا عنها لأنه في أحسن الحالات أو أقل الحالات سوءًا، لا يعبر عن جانب عملي أو حاجة قائمة. . ومع أنني هنا، لا أقصد هذه النشرة بالذات، إلا أنها مثال حي على صحة هذا الرأي. ففيها كما سلف، هيئة تحرير من ثمانية، رئيس ومدير تحرير، ومستشاران وسكرتيران ومسؤولان عن العلاقات والمراجعة اللغوية. بدون حاجة إلى تعليق، يكفي أن نقارن بين عدد هؤلاء وبين نشرة من ٢٤ صفحة فيها ١١ مقالا. كيف تكون النتيجة لو قسمنا عدد الصفحات والمقالات على عدد هؤلاء الزملاء الأعزاء؟

وهذا العدد لا يمثل رقما قياسيا، فهناك مطبوعات صحافية جديدة فيها ١٢ ـ ١٥ عنصرا أو عضوا في هيئة التحرير. والأكثر في سلبيته من كل هذا، أن اغلب وليس بعض. . هذه المطبوعات الجديدة، يصدر منها عدد أو اثنان أو خمسة، ثم تتوقف بعد تقطع وعدم انتظام في الصدور.

ـ على الصفحة الأخيرة (الغلاف) نص من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ بشأن الانتخابات والاستفتاء حول جداول الناخبين. وفي أسفلها: «تمويل النشرة مقدم من المنحة الوطنية للديمقراطية». وتحته، «مدى، مؤسسة ثقافية تطوعية غير حكومية مستقلة وغير ربحية، نشر الوعي الوطني والديمقراطي، مسجلة لدى وزارة الثقافة اليمنية بالقرار الوزاري رقم (٩)».

مجلة «الطبيب»

صدرت مجلة «الطبيب» بتاريخ يناير ٢٠٠٢ في ٢٠ صفحة ملونة مقاس ٢٩ × ٢٠ سم). «مجلة طبية ثقافية متخصصة ـ توزع مجانا ـ».

ـ وعلى عمود ايمن بالصفحة الأولى بعد الغلاف: «صاحبة الإمتياز: ص/ ابتهاج عبد القادر كمال» وتحته العنوان مكررا ثلاث مرات مع اختلاف عنوان العنوان إن صح التعبير. فالأول: «للمراسلات» والثاني: «العنوان» والثالث: «المساعدتكم يرجى الاتصال..» وهو الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ تليفاكس: ٦٢١١٧٦.

ـ والملفت في هذه المجلة، أنها رغم صغر حجمها من حيث عدد الصفحات، العشرين، فإنها مركزة بالموضوعات، نصفها بالعربية والآخر ترجمة، وبالإعلانات التي تشغل ما يقرب من نصف الصفحات، عن الأدوية والعقاقير والوسائل والأجهزة الطبية. وعن الأمراض المستوطنة والمعدية وطرق مواجهتها والوقاية منها. إلى آخر هذه الموضوعات الطبية التي تفيد إلى حد كبير في توسيع ونشر الثقافة الصحية إلى جانب الهدف الرئيسي الطبي (العملي) للمجلة.

مجلة «الطبيب والناس»

هذه المجلة نطلق عليها «مجلة» تجوزا مثل كثير من سابقاتها فهي في حجمها لا تتجاوز ٣٠ صفحة داخل الغلاف قطع صغير مقاس

٢٠ × ١٥ سم وأشبه بالنشرة أو برنامج الحزب، ولم تطلق على نفسها أية صفة لا مجلة ولا غيرها، إلا أن الدكتورة/ ابتهال الكمال كتبت في «الافتتاحية» جملة. . . «فمنذ سنوات ونحن نحلم في إعداد مجلة طبية» و«. . إن مجلة الطبيب والناس هي حلقة الوصل».

١ ـ صدر العدد رقم (١) من المجلة عن أغسطس ـ سبتمبر (٢٠٠٢) «عدد خاص ـ عدد مجاني» بحسب ما أبرزته على غلافها الخارجي الملون كبقية الصفحات. وتحيط صورة «الهلال الأحمر» باسمها من جهة اليسار، ما يؤكد أو يشير إلى انتمائها إلى «جمعية الهلال الأحمر اليمني»، وأن جملة «عدد خاص ـ مجاني» يأتي بمناسبة الذكرى الأربعين للثورة اليمنية.

٢ ـ ليس على العدد شيء من مكونات البطاقة الرئيسية، سوى العنوان في نهاية الغلاف (صنعاء ـ ص ب: ٢٠٩٨٦).

٣ ـ ومع صغر هذا العدد من حيث الحجم وعدد الصفحات، فإنه غني بكثير من الموضوعات المتنوعة في إطار الصحة العامة، الأمراض الشائعة وطرق الوقاية والعلاج، وصحة الأسرة وأحدث الطرق لتغذية الطفل وتربية النشء صحيا، وعن تصحيح المفهومات الصحية الخاطئة وفي كثير من جوانب الثقافة الصحية التي ترفع مستوى الوعي الصحي. وإعلانات عن شركات وأدوية ووسائل علاج ووقاية. هذه التشكيلة من المادة والموضوعات، محبرة بأقلام أطباء واختصاصيين معروفين في معظمهم.

ولكن. . وكلمة الاستدراك هذه، نكررها في الحديث عن المطبوعات الصحافية المتخصصة. . لكن هذه المجلة تنقصها الأسس المهنية واللمسات الفنية الصحافية حتى لتظهر كما أسلفت، في شكل كتيب عن حزب أو مؤتمر.

نشرة «القبيطة»

- صدر العدد الأول من نشرة «القبيطة»، مطلع ٢٠٠١، في ٣٦ صفحة وغلاف ملون وفي نصف القطع تقريبا (٣٥ × ٢٥سم). عن «جمعية التعاون الخيرية لمديرية القبيطة». «تصدر أول كل شهر ـ السعر ٢٠ ريالا للأعضاء».

- «رئيس التحرير: القاضي/أحمد سيف حاشد» بأعلى الصفحة الأخيرة وفي عمود أيسر وفي أسفل الصفحة قبل الأخيرة: «مدير التحرير: خالد ملهي، نواب مدير التحرير: د/ زكريا غوبر، مانع علي مانع، منصور محمد غالب. سكرتير التحرير: عبد الملك الحاج».

- «العنوان: صنعاء ـ القاع ـ تليفون: ٤٠٩٧٧٣ ـ طبعت بمطابع سيف بن ذي يزن للأوفست ـ صنعاء».

- في النشرة، أبواب بأعلى الصفحات، للأخبار والحوار والتقارير والدراسات والمرأة والثقافة والشباب والتربية. . وفيها تنوع نسبي في الموضوعات، إلا أن أعلى نسبة منها، تتركز في إطار الجمعية وأهدافها التنموية وأعضائها وأنشطتها. وتقترن فيها الموضوعات بتنوع الأقلام وعدد ونسبة الصور الفوتوغرافية والإعلانات.

- و«القبيطة» يأتي تصنيفها هنا ضمن المجموعة الإجتماعية تجوزا واتساقا مع صفتها وانتمائها للجمعية الخيرية، وإلا فهي لا تختلف في إطارها العام على الأقل، عن «المحلية» و«نبراس المواسط».

لقطات طريفة

في بعض من أعداد هذه النشرة، لقطات طريفة، والطرافة فيها تكاد تكون ضمن طابعها العام أو مميزاتها. وهي في معظمها، طرافة ساخرة إيجابية ومضحكة مبكية أحيانا. نختار هنا، من العدد (١٩) ـ

أبريل ٢٠٠٢. لقطات من حوار ملأ صفحة من العدد، أجراه رئيس التحرير، عنوانه: «(«القبيطة» تحاور (مجنوناً) عاقلاً رفض نشر اسمه». والحوار باللهجة العامية، جاء فيه على سبيل المثال:

- «هل تقرأ كتب أو صحف أو مجلات؟. كنت زمان، وبعدين بطلت القراية. ليش؟ اكتشفت أنني حمار».

- «هل تحب الحرية؟ - ما فيش مجنون بالأرض ما يحبش الحرية، ربنا رفع القلم عن المجانين لأنهم أحرار».

- «من كلامك يبدو أن الجنان حلو؟ - حتى على الجنان تحسدونا».

- «ما رأيك بالدول العربية؟ - رأيي فيها ما قاله علي بن زايد: حامي حمى ابن منصور، يشتي من الحي حامي».

مجلة «قضايا اجتماعية»

صدر العدد الأول من مجلة «قضايا اجتماعية» في يونيو ١٩٩٨، في ٥٢ صفحة مقاس ٣٠ × ٢١ سم، «أول مجلة اجتماعية متخصصة تعنى بالقضايا والبحوث والدراسات والتحليلات الإجتماعية، يصدرها المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل» التابع لوزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية.

الملامح العامة

- ظهر غلاف المجلة في عمومه، في شكل جذاب ولون أزرق فاتح، في اعلاه اسم المجلة وعن يمينه صورة رئيس الجمهورية، وتحتها «رئيس الجمهورية يدعو الميسورين ورجال الأعمال إلى التبرع والدعم للمعوقين وسائر الأنشطة الإجتماعية»، وفي وسط الغلاف صورة وزير التأمينات والشؤون الإجتماعية (محمد عبد الله البطاني) «نسعى جادين في اتجاه الحد من ظاهرة التسول»، وثلاثة عناوين فرعية عن «إدماج

المرأة في سوق العمل» و«الأوضاع الإجتماعية والتحديات» و«المختصون يتحدثون عن ظاهرة الغش»، وصورة في أسفل الغلاف لمشهد غنائي، عزف على بعض الآلات الموسيقية لأربعة من الفنانين المعاقين.

- تضمن العدد حوارات ومقالات متنوعة حول عدد من القضايا والظواهر والمشروعات، منها موضوعات حول دعم صندوق التنمية الإجتماعية و«من إشكالية الفقر إلى قضية المستقبل ـ سعيد بجاش» و«الأوضاع الإجتماعية والتحديات ـ ناشر العبسي» و«برامج المنظمات الدولية في مكافحة الفقر وفعالية برامج شبكة الأمان ـ نجيب عبد الواحد صلاح» و«الطاقات المعطلة للمرأة ـ وهيبة العبسي» و«دور المنظمات غير الحكومية في تأهيل المرأة ـ د/ رؤوفة حسن» و«دور صندوق الرعاية الإجتماعية في رعاية الفئات الخاصة ـ فهيم أحمد خليل» وموضوعات أخرى عن «الطفل والبيئة ـ فاطمة مشهور» و«المعاقين وظاهرة تشغيل الأطفال» وغيرها.

- على صفحتها الرابعة: «رئيس مجلس الإدارة: محمد عبد الله البطاني (الوزير) ـ رئيس التحرير: علي محمد أحمد ـ الأسعار: سعر النسخة الواحدة: ثلاثون ريالا ـ الإشتراكات: الاشتراك السنوي: ١٠٠٠ ريال للمؤسسات والشركات ـ للأفراد والمنظمات والنقابات ٥٠٠ ريال».

- لم تحدد المجلة في هذا العدد، دوريتها، وصفتها مفصلة سوى ما يفهم من اسمها ومضامينها وأنها تعنى بالقضايا والدراسات الإجتماعية. [العدد الأول].

«المثقف الصغير»

ضمن تطور «الثقافية»، أصدرت مجلة أو ملحق «المثقف الصغير» صدر العدد (صفر) من ملحق «المثقف الصغير» في يوم الخميس ٢

أغسطس ٢٠٠١، في ست وثلاثين صفحة مقاس ٢١ × ١٨ سم، «ملحق نصف شهري يصدر عن صحيفة «الثقافية». يوزع مجانا ولا يباع.». وهو خاص بالطفل، يصدر في شكل ومضمون يستحق بهما وصفه بأنه «يمثل رافدا تربويا ومصدر تثقيف وتطوير لعقله الناشئ ومواكبا لحاجاته في توسيع لمداركه ومتابعة القضايا الدينية والصحية والنفسية والبيئية والوطنية والأسرية والمدرسية إلى جانب التعرف على معالم العصر وجديده، تتكامل وتتناغم فيه الألوان مع الصور والموضوعات». [من حديث الزميل اليوسفي مع المؤلف].

صحيفة «المرأة»

صدر العدد الأول من صحيفة «المرأة» بصنعاء بتاريخ أبريل ١٩٩٤، في ٨ صفحات مقاس ٤٢ × ٢٨ سم، أبرز ملامحها:

- في منتصف النصف الأعلى من الصفحة الأولى،اسم الصحيفة، في تصميم معبر يحتاج إلى تفكير وتأمل لقراءة دلالاته سواء في الشكل أو في الوجوه التي تشكل حروفه، عن يمين الاسم «نصف كلمة» حول إصدار الصحيفة، عن يساره «صاحب الإمتياز رئيس التحرير: أحمد أحمد السياغي»، ولنا حديث مع هذا الزميل قد يطول ويتعدد بتعدد الصحف التي أصدرها في زمن قياسي، وتحت الاسم «أول صحيفة طلابية نسائية متخصصة».

- تبدأ الصفحة الأولى بعنوان لموضوع داخلي يعلو الاسم ولا يخلو من الطرافة رغم مأساوية مضمونه وهو «ألف حصوة في معدة سيدة عراقية» يتوسط إعلانين تجاريين. ومن أبرز عناوين الأولى، «الأولى في العالم العربي ـ وحدة لدراسات المرأة بجامعة صنعاء»، وعناوين أخرى معظمها عن المرأة، مثل «مستشفى الأم بالصافية» و«المؤتمر العالمي الرابع للمرأة» و «خمسة مؤتمرات إقليمية للمرأة» و«حملة

لمناهضة اضطهاد المرأة اليمنية»؟ و«مدير مباحث العاصمة: لا يوجد سجن للنساء والمرأة لدينا مكرمة»(؟؟) و«نداء من سبعة مليون (ملايين) امرأة». [«ثورة الصحافة اليمنية» ـ المؤيد]

- هذه ربما كانت الصحيفة الوحيدة التي استمرت وتطورت من الصحف التي أسسها الزميل السياغي وتوقفت، ومنها «منبر الإعلام» في ١٩٩٠ و«المنبر» و«الصقور» و«الطالب». والسبب كما نعتقد أنها («المرأة» تغيرت في كل شيء ولم يعد فيها من فترة التأسيس إلا اسمها «المرأة»، إذ أصبحت نائبة رئيس التحرير حينها الزميلة سيدة يحيى الهيلمة، هي رئيسة التحرير. وإلى جانبها في إدارة التحرير: الزميلات: أمة اللطيف الهيلمة وأحلام المتوكل وسميرة الهتار وبشرى العامري وسمية عبد السميع. وأصبحت «المرأة» تصدر (بحسب آخر عدد حتى الآن وهو العدد ـ ٥٩ ـ أكتوبر ـ نوفمبر ٢٠٠١) في ٤٤ صفحة مليئة بالموضوعات والقضايا والأقلام المتنوعة. «صحيفة اجتماعية شاملة تصدر شهريا عن دار المرأة للصحافة والنشر».

- في العدد الأول، نهاية الصفحة الأخيرة: «نائب رئيس التحرير: سيدة يحيى الهيلمة. إدارة التحرير: أحلام عبد الرقيب، نيفين محسن، سميرة الوتاري ـ سكرتارية التحرير: كفاح البناء، منار العشماوي، دعاء أحمد منصور ـ طبعت بمطابع مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر». [العدد الأول]

نشرة «وجيس»

كلمة «وجيس» اسم لمنطقة غابية في منطقة عتمة،تم إطلاقها اسما لهذه النشرة «وجيس» التي صدر العدد (صفر) منها في أغسطس ٢٠٠٠ ـ جمادى الأولى ١٤٢١. في ٨ صفحات ملونة مقاس ٣٨ × ٢٩ سم، «شهرية تصدر عن جمعية محمية عتمة الطبيعية».

• رئيس الجمعية: م/ عبد الملك سليمان المعلمي (وزير المواصلات حاليا)، «رئيس التحرير: هايل الغابري ـ مدير التحرير: إبراهيم المعلمي ـ سكرتيرا التحرير: سليمان الظاهري، عصام البحري ـ طبعت في مطابع مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر ـ صنعاء ـ الثمن ٢٠ ريالا».

• هذه النشرة بطبيعة موضوعها، من النشرات المتخصصة في موضوع واحد، ومن ثم. تتركز مضامينها المقرونة بالصور الفوتوغرافية، حول المحمية وأهميتها ومحتوياتها وأشجار غاباتها والحيوانات التي تعيش فيها، إضافة إلى الآثار المكتشفة فيها وآخرها «اكتشاف آثار مسندية»، وكذا كيفية التعامل معها في المحمية وتطويرها من خلال البرامج والخطط والتشريعات التي يأتي في مقدمتها «القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٥، بشأن حماية البيئة» المنشور نصه في الصفحة السابعة من «وجيس».

صحيفة «اليمانية»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «اليمانية» في سبتمبر ١٩٩٨، في ٨ صفحات (مقاس ٤٢ × ٣١سم)، «صحيفة نسائية متخصصة تصدر عن دائرة الإعلام والثقافة باللجنة الوطنية للمرأة ـ شهرية مؤقتا» بحسب ما جاء في ترويسة العدد بأعلى الصفحة، وعن يمينه «من أهداف اللجنة الوطنية للمرأة».

الملامح العامة

• ظهرت الصفحة الأولى، تطفح بألوان قوية فاقعة تحت الترويسة، لوحة بالريشة ملونة تضم صور خمس سيدات معروفات في شكل نصف دائرة حول مائدة مكتوب تحتها اسم «سبتمبر»، وتحت اللوحة ثلاثة عناوين رئيسية لموضوعات داخلية، أحدها «د/إحسان الغبشاوي

(أمين عام اتحاد المرأة السودانية): نأمل في تطوير علاقة اتحاد المرأة السودانية باللجنة الوطنية للمرأة ص ٢»، و«٢٣٢,٠٠٠ طفل يعملون في ظروف صعبة ـ ص ٢» و«د/ عبد العزيز المقالح: صوت المرأة الإبداعي بدأ يتصاعد ـ ص ٦». وعن يمين الصفحة عمود على طولها، فيه عنوانان، الأول: «وحدة معلومات خاصة بمشاريع المرأة» والثاني «مفتتح ـ أمة العليم السوسوة» وبأسفل الصفحة إشارتان، إحداهما: «حواء تصرخ: كفى عنفا ـ ص ٣»، والأخرى (في سهم أحمر) «هذا العدد مجانا».

- في نهاية الصفحة الأخيرة، بطاقة «اليمانية»، وفيها: «رئيسة التحرير (وليس: رئيس التحرير ومدير التحرير ووزير كما يصر البعض خطأ على تذكير الصفة الرسمية للمرأة): بشرى أحمد مرشد. مديرة التحرير: سميرة الخياري ـ سكرتيرة التحرير: إكرام العكوري ـ التحرير (؟): سعاد الحدابي، كوكب الوادعي ـ الإخراج الفني: شهاب المقرمي»، ثم العنوان والبريد الإلكتروني، وفي العدد أقلام صحافية وأدبية نسائية (إن صحت الصفة) لامعة. أمثال الزميلات: أمة العليم السوسوة (أول سيدة يمنية تشغل منصب وكيل وزارة ـ في وزارة الإعلام ـ وأول سيدة يمنية تصبح سفيرة ـ سفيرة بلادنا في هولندا وما تزال)، وكذا الكاتبة الساخرة: رشيدة القيلي، والشاعرة: ابتسام المتوكل. وهنا تقدم ملحوظ وسريع لـ«حواء» اليمنية في حقل المهنة الصحافية، ولعل العاصمة الثانية عدن، تمثل أعلى رقم في عدد الصحافيات اليمانيات. [العدد (صفر)]

نشرة «يمن بلا قات »

صدر العدد الأول من نشرة «يمن بلا قات» في سبتمبر ١٩٩٨، في ١٢ صفحة (حسب العدد ـ ٢ ـ الصادر في أكتوبر من العام نفسه) مقاس ٤١ × ٣٠ سم «نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات (يرأس

الجمعية الأستاذ أحمد جابر عفيف). رئيس التحرير: أحمد علي الزرقة ـ مدير التحرير (مديرة): بشرى أحمد الذاهبي ـ سكرتير التحرير (سكرتيرة): عفاف البشيري ـ هيئة التحرير: محمد أحمد الصلوي، منى صفوان، نجلاء أحمد علي ـ العلاقات العامة: بشير علي البعداني ـ المراسلات: مؤسسة العفيف ـ إخراج علي الشميري ـ (طبعت في) مطابع الأدوية».

- فوق اسم النشرة المطبوع باللون الأخضر، عنوانان على عرض الصفحة: «وزير الزراعة يؤكد: البطاطا هي الحل» و«لقاء مع المكتشف الأول للقات». وتحت الاسم بيت من الشعر: «متى ستنفض عنك الداء يا بلدي؟ متى سيعدم هذا المجرم القات» وعن يمين الاسم، داخل البيت داخل مربع بعنوان «من أهدافنا» خمسة أهداف تتلخص في:

١ ـ خلق وعي ضد القات

٢ ـ «السعي بكل الوسائل السلمية والقانونية للحد من زراعة القات».

٣ ـ تحويل طاقات المجتمع باتجاه العمل الإيجابي.

٤ ـ السعي بالجهات المعنية لتغيير أنماط الحياة المرتبطة بعادات القات واستبدالها بوسائل أخرى للترفيه.

٥ ـ استصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق أهداف الجمعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- العدد (٢) غني بالكتابات التوعوية ضد القات، ومنها ضمن رسالة موجهة من رئيس الجمعية إلى المجلس الاستشاري، «أن المساحة المزروعة بالقات تساوي المساحة المزروعة قمحا. كما أن زراعته زادت خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، بما نسبته ٧٧,٧٪ وصار يشكل ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي». [العدد نفسه]

مجلة «اليمني السعيد»

صدر العدد الأول من مجلة (في حجم نشرة) «اليمني السعيد» في مايو ١٩٩١ ـ شوال ١٤١١، في ٢٦ صفحة بما فيها الغلاف مقاس ٣٠ × ٢١ سم، مجلة شهرية تصدر عن دار رعاية الأيتام بصنعاء، أمانة العاصمة، وزارة التربية والتعليم، «رئيس مجلس الإدارة: حسين محمد المسوري (أمين العاصمة حينها)، رئيس التحرير: عبد الملك محمد الوادعي ـ سكرتيرا التحرير: محمد مصطفى الجبلي، عبد الحميد محمد جماع».

- ظهر العدد حافلا بالموضوعات التربوية والإجتماعية الخاصة بالطفل، في نصوص وصور ورسوم كاريكاتيرية وبالأساليب المناسبة لموضوع المجلة وهو الطفل والطفولة.

- تعثرت المجلة وأصبحت شبه متوقفة.

الرابعة: الفكرية

مجلة «أبحاث سياسية»

مجلة «أبحاث سياسية» إصدارة صحافية بحثية، صدر العدد (١) منها في فبراير ١٩٨٨ في ١٤٨ صفحة مقاس ٢٤ × ١٦ سم. الثمن: ١٠٠ ريال.

ـ في أعلى الغلاف إلى اليسار، اسم المجلة على سطرين وفي مقابله على اليمين، شعار الثورة (النسر) إشارة إلى صفتها الرسمية. وتحت الشعار في ترتيب رأسي، رقم العدد (١) فتاريخه (فبراير ١٩٩٨) فصورة الكرة الأرضية، وعلى الغلاف السماوي اللون، عناوين «الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في الجمهورية اليمنية» و«مقترح بالنظرية العامة للأمن اليمني» و«مستجدات العلاقات الدولية والإقليمية» و«مستقبل العلاقات الثقافية العربية ـ العربية» و«الأمم

المتحدة، الإصلاحات وموقف الدول الأعضاء بشأنها»، وعلى الصفحة الثالثة: اسم المجلة وتحته «مجلة دورية تعنى بالأبحاث والدراسات والتقارير السياسية» تصدرها الدائرة العامة للتخطيط والبحوث بوزارة الخارجية ـ الجمهورية اليمنية ـ صنعاء، فمحرروها: رئيس التحرير: عبد الله أحمد العود، نائب «رئيس التحرير: عبد الملك سعيد عبده ـ سكرتير التحرير: د. سعيد دبعي».

مجلة «تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات»

صدر العدد (صفر) من مجلة «تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات»، بتاريخ شهر يوليو ٢٠٠١، في ٦٥ صفحة مقاس ٢٨ × ٢١ سم، «مجلة شهرية متخصصة ـ تصدرها وزارة المواصلات ـ رئيس التحرير: محمد حميد الاثوري ـ مدير التحرير: يحيى محمد المطري ـ قيمة الإشتراكات السنوية: داخل الجمهورية اليمنية: ٥٠٠٠ ريال ـ الدول العربية واتحاد البريد العربي: ٥٠ دولارا ـ باقي دول العالم: ١٢٠ دولارا.

- هذه المجلة المتخصصة، تتناول بحسب عددها الأول وما صدر منها حتى الآن. موضوعها العام «الاتصالات والمعلومات» عن الاتصالات وما يدخل ضمنه بصفة لصيقة، وفي مقدمتها الكمبيوتر وأنواعه ووظائفه وقدراته والفيروسات التي يتعرض لها وخطرها وحوادثها وخسائرها في العام الماضي، ومن حوادثها «فيروس الشيفرة الحمراء» وما سببه من «الهلع في العالم والخسائر تقفز إلى مليار دولار».

- وتتلون صفحاتها بالعناوين والموضوعات والإعلانات في هذا الإطار، وبالألوان «الفاقعة» بكل أنواعها ومسمياتها وتزاوجها وتداخلها وبالصور بنسبة مناسبة لشكلها وموضوعها، على ورق فاخر لماع.

مجلة «الثقافة»

صدرت مجلة «الثقافة» في شهر يناير ١٩٩٣، عن وزارة الثقافة والسياحة، «تعنى بالشأن الثقافي والفكري» وهي «مجلة فكرية شهرية» تتضمن دراسات وبحوثا ومقالات وتحقيقات ونصوصا فكرية وأدبية وثقافية وسياحية، إلى جانب اهتمامها بموضوعات وقضايا في المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

تصدر مجلة «الثقافة» في ١٦٠ صفحة تقريبا، مقاس ٢٧ × ٢٠ سم «رئيس التحرير: عبد الحفيظ عبد الباري النهاري مدير التحرير: عبد الكريم قاسم سعيد. نائبا رئيس التحرير: قادري أحمد حيدر، ومحمد عبد الرحيم جازم، سكرتير التحرير: محمد سالم شجاب. السكرتير الفني: عبد العزيز إبراهيم».

صحيفة «الثقافية»

صدر العدد الأول من صحيفة «الثقافية»، في تعز يوم الخميس ٢٢ يوليو ١٩٩٩ الموافق ٩ ربيع آخر ١٤٢٠ هـ في ٢٠ صفحة مقاس ٣٨,٥ × ٢٨ سم «صحيفة أسبوعية تعنى بقضايا الفكر والأدب والفن - رئيس مجلس الإدارة: محمد عبد الرحمن المجاهد - رئيس التحرير: سمير رشاد اليوسفي - مدير التحرير: عبد الله حسن ناجي - سكرتير التحرير: خالد عبد العزيز راوح، المسؤول الفني: معتصم عبد الكريم المرتضى، تنفيذ وإخراج: مبارك الصلوي، محمد المسعودي. تصدر كل خميس عن مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر - تعز، الثمن: ١٠ ريالات، الاشتراك السنوي: ١٥٠٠ ريال».

- تطورت «الثقافية» في مختلف الجوانب فأصبحت تصدر في ٢٤ - ٣٦ صفحة بالألوان، وظلت منتظمة ومنتشرة وتطرح وتناقش العديد من القضايا الثقافية في الفكر والأدب والفن وفي التراث والعادات

واللهجات والمسائل والمشكلات الوطنية المعاصرة.

- تضمن العدد الأول: العناوين والصور في الغلاف الخارجي والمطبوع بفرز الألوان، والثانية والثالثة: تضمنتا متابعات للأحداث الثقافية والفنية، والرابعة والخامسة: حوارات ومقالات، والسادسة والسابعة: نصوص إبداعية، والثامنة: بعنوان «فسحات» للآراء والمقالات النقدية، والتاسعة: دراسات أدبية، العاشرة والحادية عشرة: مقالات، الثانية عشرة: بعنوان «إضاءات» لعرض الكتب والإصدارات، الثالثة عشرة: بعنوان «شعبيات» للموروث الشعبي، الرابعة عشرة: بعنوان «آفاق» لدراسات الموروث الفكري والديني، الخامسة عشرة: بعنوان «عبقريات» لعرض أبرز النصوص الشعرية لكبار الكتاب، السادسة عشرة: بعنوان «أصوات» للأقلام الواعدة، السابعة والثامنة عشرة: بعنوان «تشكيل» للفنون التشكيلية، الأخيرة: صفحة منوعة تحتوي على الخبر والمقالة واللوحة التشكيلية أو الكاريكاتير.

تعرضت «الثقافية» في منتصف العام ٢٠٠٠، لحملة تشهير وتكفير واسعة بتهمة أنها نشرت قصة «صنعاء مدينة مفتوحة» على حلقات كانت الأخيرة منها في العدد ـ ٤٥ ـ الصادر في يوم الخميس ١٨يونيو ٢٠٠٠، وفيها فقرة «تمس الذات الإلهية» حسب المدعى ضدها، وقد أصدر الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، أمرا إلى وزارة الإعلام للتحقيق في القضية مع رئيس تحرير «الثقافية» الزميل سمير اليوسفي، ولكن دعوى المحتسبين ضد اليوسفي طرحت على القضاء، فاستدعته النيابة العامة وبدأت محاكمته في محكمة جنوب غرب العاصمة صنعاء يوم الأحد ٩ يوليو ٢٠٠٠، وبدأت القضية تتسع سياسيا وقضائيا وحزبيا وصحافيا، وعلى مستوى علماء الدين الذين أصدر عدد منهم بيانا يدينون فيه «أي مس للذات الإلهية» التهمة التي نفاها اليوسفي عنه وعن صحيفته، وأكد العلماء في الوقت نفسه، تحريم فتاوى وخطب التكفير في هذه القضية وغيرها «حتى

تعلن كلمة كفر صريحة». كما قدم عدد من الإعلاميين والصحافيين، دعوى قضائية ضد المدعين بتهمة أن فتاواهم شملت مجموعة الإعلاميين والصحافيين بالتكفير، واستمرت المرافعات والحملات والمحاكمات حتى يوم الخميس ٩ أغسطس ٢٠٠٠، حيث جرى في منزل نائب رئيس الجمهورية الفريق عبد ربه منصور هادي، لقاء ضم الطرفين مَثّل طرف الدعوى ضد اليوسفي، الشيخ عبد المجيد الزنداني، ومثل الطرف الآخر، الأخ عبد الرحمن الأكوع وزير الإعلام حينها، واتفق الطرفان على سحب الدعاوى ووقف الحملات وإنهاء القضية.

مجلة «الثوابت»

صدر العدد الأول من مجلة «الثوابت»، في يناير ـ مارس ١٩٩٣ في ٢٤٣ صفحة + ٤٢ صفحة بالإنجليزية في شكل ملحق يلخص محتويات العدد. وفي حجم ٢٣ × ١٧ سم «مجلة فصلية تعنى بقضايا الفكر والثقافة والتنمية والسياسة»، بحسب ما جاء تحت اسمها بأعلى الغلاف.

موضوعات الغلاف

- على الصفحة الثانية من الغلاف: «تصميم الغلاف: الفنان عبد الجبار نعمان ـ الإخراج الإلكتروني للغلاف: خالد عبدات ـ مركز النظم والمعلومات ـ صنعاء». وعلى الصفحة الأولى بعد الغلاف (بدون رقم): «رئيس التحرير: د/ أحمد علي البشاري ـ مدير التحرير: د/ عبد الوهاب رواح ـ هيئة التحرير: الأستاذ: محمد علي هيثم، د/ أبو بكر عبد الله القربي، د/ حسين عبد الله العمري، د/ يحيى الشعيبي، الأستاذ: عبد الله أحمد غانم، د/ إبراهيم الصلوي، د/ عبدالرحمن نصار ـ سكرتيرا التحرير: علي المضواحي، خديجة الماوري ـ الثمن: ٤٠ ريالا». «مطابع المفضل للأوفست ـ صنعاء».

• رأس المرحوم د/ البشاري «الثوابت» منذ تأسيسها وعمل على تطويرها وانتظامها مع زميله د/ راوح، وصدر منها في عهده ـ ٢٥ ـ عددا إضافة إلى الـ١٤ كتابا التي صدرت باسم «كتاب الثوابت». وبعد وفاته في يوم الاثنين ١٦ يوليو ٢٠٠١، جرى تغيير هيئة تحريرها، فصدر العدد ـ ٢٦ ـ منها عن الفصل أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠١، محافظا على نفس المستوى وفي القطع والملامح العامة. وجاء على صفحته الأولى بعد الغلاف: «رئيس التحرير: أ. د/حسين عبد الله العمري. مدير ـ التحرير: د/ياسين سيف الشيباني. رأس تحريرها د/ أحمد علي البشاري ١٩٩٣ ـ ٢٠٠١. هيئة التحرير: أ. د/ أبوبكر عبد الله القربي. أ. د/ رشاد العليمي. د/ عبد الملك منصور. أ. د/ عبد الوهاب راوح. أ. د/ يحيى محمد الشعيبي د/ حميد العواضي. أ. عبد الله أحمد غانم. د/ عبد الهادي حسين الهمداني. أ. د/ ناصر عبد الله العولقي. أ. د/ يوسف محمد عبد الله ـ سكرتير التحرير: د/ علي أحمد المضواحي. الصف الإلكتروني والإخراج الفني: خالد عبد الله العواضي، عبد الله عبدالله الحرازي».

مجلة «دراسات المستقبل»

صدر العدد الأول من مجلة «دراسات المستقبل»، في ١٩٩٦، عن «مركز دراسات المستقبل» في حوالي ١٦٠ صفحة مقاس ٢٣.٥ × ١٦,٥ «دورية فكرية سياسية»، وهي تهتم بالدرجة الأولى بتوثيق ونشر البحوث والدراسات التي يصدرها المركز (يرأسه رئيس المجلة د/ فارس السقاف) ونتائج أوراق العمل ومداخلات الندوات التي ينظمها المركز، وتنشر في شكل ملفات مواكبة ومستوعبة لمناقشة القضايا الوطنية العامة بحسب تحديد إدارة المركز لنوعها وزمنها وأطرافها المشاركين وأهدافها العامة.

• «صاحب الإمتياز رئيس التحرير: د/فارس السقاف. مدير التحرير:

مجاهد أبو كحلا. الهيئة الاستشارية: د/أحمد علي البشاري. د/أحمد شرف الدين. د/حسن الأهدل. د/رؤوفة حسن. د/صالح باصرة. د/عبدالغني قاسم ود/ محمد علي السقاف ود/ منصور الزنداني».

• الثمن: ١٢٠ ريالاً. دار الشوكاني للطباعة والنشر والتوزيع.

مجلة «شؤون العصر»

مجلة «شؤون العصر» كسابقتها «دراسات المستقبل»، من بواكير مراكز الدراسات الحديثة التي ظهرت في الفترة الثانية من مرحلة ما بعد الوحدة، وكلتاهما اسم على مسمى لتركيزهما على شؤون العصر ورؤى المستقبل، بالبحوث والدراسات في مختلف مجالات الفكر. صدرت مجلة «شؤون العصر» عن «المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية» في صيف ١٩٩٧ «بحثية فصلية». في حوالي ٢٣٠ صفحة مقاس ٢٣ × ١٦سم.

• على صفحتها الأولى بعد الغلاف: «رئيس المركز: نصر طه مصطفى، رئيس التحرير: أحمد محمد عبد الغني، مدير التحرير: محمد عبد الله زبارة، سكرتير التحرير: حميد شحرة».

• «دار المجد للطباعة والنشر ـ صنعاء».

• الاشتراك: في الداخل ٢٥٠٠ ريال للأفراد ـ ٥٠٠٠ ريال للمؤسسات. وفي الخارج: ١٥٠ دولاراً بما فيها أجور البريد. [راجع «ثورة الصحافة اليمنية» ص ٢١١]

صحيفة «صوت الإيمان»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «صوت الإيمان» يوم الثلاثاء ٥ أبريل ١٩٩٣ ـ ١٤ شوال ١٤١٣هـ، في ٨ صفحات مقاس ٤٨ × ٣٤ سم. «علمية نصف شهرية مؤقتا»، «صاحب الإمتياز: عبد المجيد عزيز الزنداني، رئيس التحرير: د/أحمد علي هجوان».

- الثمن: ٥ ريالات.
- الإشتراكات: داخل اليمن: للهيئات والمؤسسات: ١٢٠٠ ريال - للأفراد ٦٠٠ ريال. خارج اليمن: - الدول العربية ٦٠ دولاراً - أوروبا والولايات المتحدة ٨٠دولاراً - دول آسيا ٧٠ دولاراً.
- وهي صحيفة تهتم بالشؤون الإسلامية في معظمها أو كل محتوياتها، بطرح يتميز بالأسلوب العلمي والهادئ الجذاب. إلا أنها تعثرت ولم تنتظم حتى توقفت تقريبا [راجع كتاب «ثورة الصحافة اليمنية» للمؤلف ص٢١٨].

مجلة «الفرقان »

صدرت مجلة «الفرقان» في محافظة إب، «مجلة إسلامية فصلية جامعة»، عن جمعية «الحكمة اليمانية». وقد تأسست في ٢١ أغسطس ١٩٩٠بزعامة الشيخ عبد القادر الشيباني، وتعبر المجلة عن هذه الجمعية الإسلامية الخيرية.

- تصدر «الفرقان» في مقاس ٢٤ × ١٦ سم، وتصل صفحات أعدادها إلى أكثر من ١٠٠ صفحة وفي شكل وتبويب جيد.
- تتكون أسرة تحرير «الفرقان» من ثمانية من الأساتذة، منهم رئيس التحرير: الشيخ محمد بن محمد المهدي، ومدير التحرير: علي محمد القاسمي. [بحسب العدد ١٤ الصادر في ديسمبر ١٩٩٧]

مجلة «المعرفة الطبية»

صدر العدد الأول من مجلة «المعرفة الطبية»، بصنعاء عن يناير - أبريل ١٩٩٩، في ٩٦ صفحة مقاس ٢٣,٥ × ١٦,٥ سم، «مجلة دورية تصدرها جمعية مكافحة السرطان اليمنية. مؤسس الجمعية المشرف العام: أ. د/أحمد محمد الحضراني رئيس جمعية مكافحة السرطان اليمنية -

رئيس التحرير: محمد عبد الباري القدسي ـ مدير التحرير: زايدة إسماعيل شبام ـ هيئة التحرير: د/ عبد الرحمن ثابت، د/ جمال عبد الحميد، د/ أمين باوزير ـ العلاقات العامة: أحمد عزيز الحداء ـ الإخراج الفني والغلاف م. محمد النصيري».

- الهيئة الاستشارية: د/آب فينجر هوت. د/ محمد كمال الدين السروجي. د/ رامز نجيب بدواني. د/ عبد الله عبد الولي ناشر. (وزير الصحة حينها). د/ أبو بكر القربي (وزير الخارجية حاليا). د/ عبد الله الجوبي. د/ سالم باناجة. د/ علي الربوعي. د/ عبد الكريم الزبيدي.

- «طبع بمطابع المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي».

مجلة «المعلومات»

صدر العدد الأول من مجلة «المعلومات»، بصنعاء في شهر أغسطس ٢٠٠٠، في حوالي ٨٠ صفحة ملونة بألوان الطيف ومشتقاته تلوينا شاملا لكل الصفحات والصور والعناوين، مقاس ٣٠ × ٢١سم، «مجلة فصلية تصدر عن المركز الوطني للمعلومات. رئيس التحرير: أ. عبد الكريم شمسان ـ نائب رئيس التحرير: م/خالد عبد الرحمن الأكوع ـ مدير التحرير: م/ صادق طاهر الحميري ـ سكرتير التحرير: عصام أحمد العماري ـ الإخراج الفني: عادل أحمد صلاح الجلال، اكرم أحمد العدني، سامي علي الخولاني، م/ نجيب علي المنصور».

- على الغلاف الأول وخلفيته الزرقاء الفاتحة. عناوين لأبرز محتويات العدد: «المركز الوطني للمعلومات. منطلقاته واتجاهات عمله ـ زيارة تأريخية لفخامة الأخ علي عبد الله صالح إلى المملكة العربية السعودية والتوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين ـ المركز الوطني للمعلومات يتقدم بمشروع خطة خمسية لإقامة البنية الأساسية

للمعلومات. . وتحضيرات متواصلة لوضع استراتيجية وطنية للمعلومات ـ إمكانية قيام سوق للأوراق المالية في اليمن»

- تظهر المجلة غنية بالموضوعات العلمية حول المعلومات وبالمعلومات والإحصائيات والاختراعات عن «ثورة المعلومات» وفي مقدمتها الكمبيوتر وجديد الحاسوب. وفي حقول عدة من تطورات العلم والتكنولوجيا في هذا المجال وغيره، إضافة إلى موضوعات أخرى سياسية واقتصادية وتنموية واجتماعية وصحية وتعليمية، وكذا زوايا وصفحات للرأي والنصوص وغيرها كما ظهر من عناوين الغلاف. وبأقلام وعن مصادر متخصصة في مجالاتها.

- تعتبر هذه المجلة، إضافة جديدة وذات أهمية كبيرة في موضوعها، والأهم أن تواصل مسيرتها وتنتظم، لأن الملحوظ مثلا، أن العدد الثاني صدر في مارس ٢٠٠١، بدلا عن يناير على أساس أنها كما هو واضح من أعدادها الثلاثة الصادرة حتى الآن، مجلة نصف سنوية.

مجلة «الموقف»

صدر العدد (صفر) من مجلة «الموقف»، في يوليو١٩٩٩ «مجلة شهرية عامة مصورة شاملة ـ تصدر عن المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ـ رئيس المركز: أحمد الشرعبي ـ نائب رئيس التحرير: فيصل الصوفي ـ مديرا التحرير: راسل عمر، خالد المسيبي ـ سكرتير التحرير: علي الثلايا. الثمن: ٥٠ ريالا ـ قيمة الاشتراك السنوي: الأفراد: ٢٥٠٠ ريال ـ المؤسسات: ٣٥٠٠ ريال ـ الهيئات السياسية والشركات: ١٠٠ دولار، في الخارج: ١٢٠ دولارا شاملا أجور البريد».

- صدر هذا العدد في ٦٦ صفحة ملونة الغلاف، مقاس ٣٠ × ٢١ سم (صدرت أعدادها فيما بعد متفاوتة في مقاساتها تفاوتا كبيرا في كثير منها، ومنها مثلا ما مقاسه ٢٣ × ١٦ سم).

• لخص العدد أبرز مضامينه على الغلاف المغمور بخلفية خضراء باهتة تمثل صورة لسفح مدينة «تعز»، وعليها: «اليمن وملتقى الديمقراطيات الناشئة ـ التوظيف السياسي لقضية حقوق الإنسان ـ أغسطس القادم: الشمس تشرق على اليمن مرتين ـ كوسوفو: آخر حروب أوربا في القرن العشرين ـ لوكربي: نهاية أزمة أم فخ جديد». [العدد (صفر)]

مجلة «النور»

صدر العدد التجريبي من مجلة «النور» بتاريخ يوليو ـ أغسطس ١٩٩٠ في ٩٦ صفحة مقاس ٢٤ × ١٦ سم.

• على الصفحة الأولى وبعد الغلاف: «النور: مجلة إسلامية شهرية جامعة ـ ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ (الآية الكريمة شعار المجلة كما يبدو).

• وعلى الصفحة الثانية للغلاف: صورتان لمجلتي «الفجر» و«البيان» في إعلان عنهما «صوت الإسلام في بريطانيا».

• وعلى الثالثة: «رئيس التحرير: (وهو صاحب الإمتياز) علي بن عبد الله الواسعي ـ سكرتير التحرير: يحيى محمد رسام ـ هيئة التحرير: ١ ـ صالح عبد الله السنباني ٢ ـ عبد الملك الشيباني ٣ ـ محمد حمود الخميسي ٤ ـ عبد السلام الاثوري ـ مستشارو التحرير: ١ ـ الأستاذ/ ياسين عبد العزيز، ٢ ـ د/ عبد الغني قاسم، ٣ ـ د/ غالب القرشي، ٤ ـ د/ عبد الوهاب الديلمي، ٥ ـ الأستاذ/ عبد الوهاب الآنسي».

• الثمن: ١٠ ريالات. «الإشتراكات: ـ اليمن ـ الأفراد: ٣٠٠ ريال ـ للطلاب: ٢٠٠ ريال ـ للوزارات والمؤسسات: ٦٠٠ ريال ـ الوطن العربي: ما يساوي ٣٠ دولارا ـ بريطانيا وأوربا: ما يساوي ١٥ جنيه إسترليني (جنيها إسترلينيا) ـ أمريكا وباقي دول العالم: ٤٠ دولارا ـ

المؤسسات الرسمية خارج اليمن: ٦٠ دولارا ».

- «فرز وطباعة مطابع صنعاء الحديثة للأوفست».
- تضمن العدد موضوعات متنوعة وجيدة بأقلام كتاب مرموقين، ورغم أن المجلة لم تنتظم إلا أنها مستمرة ولم تتوقف.

الخامسة: القانونية (المتخصصة في التشريع والحريات والحقوق).

نشرة «التحكيم»

صدر العدد الأول من نشرة «التحكيم»، في شهر سبتمبر ١٩٩٨، في ١٦ صفحة ملونة نصفها الثاني باللغة الإنجليزية، مقاس ٣٠ × ٢٢ سم، «نشرة شهرية تصدر عن المركز اليمني للتوفيق والتحكيم ـ صنعاء الجمهورية اليمنية».

- على الغلاف، معلومات في ٩ نقاط عن المركز وأهدافه ومهمته وإنشائه «(١ ـ) في منتصف ١٩٩٧ كشركة مدنية لا تهدف للربح». وأنه (٢ ـ) يهدف إلى إقامة نظام توفيقي طبقا للقانون، و(٣ ـ) أن مؤسسيه «. مجموعة من كبار رجال القانون والمحاماة والاقتصاد» وأنه «٤ ـ يسعى إلى خلق علاقات مع مختلف مراكز التحكيم الدولية والإقليمية والعربية. » وأنه «٥ ـ حصل على مباركة وتأييد جمعية البنوك والبنك المركزي اليمني. » و(٦ ـ) على ترخيص من وزارة العدل،و(٧ ـ) أصبح منذ نوفمبر ٩٧، «عضوا في الأمانة العامة لمراكز ومؤسسات التحكيم العربية». وأن (٨ ـ) مهمته الرئيسية تتحدد في حل الخلافات بين الأطراف عن طريق التوفيق أو التحكيم. كما أن «٩ ـ الأحكام الصادرة من قبل المركز، تعتبر نهائية ولا يتم الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن القضائي». [العدد الأول]

صحيفة «الحريات»

بعد تأسيس وإشهار «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية» في ظل إطلاق الحريات وإعلان التعددية السياسية عقب إعادة الوحدة اليمنية، ظهرت حاجة المنظمة إلى صوت أو لسان خاص بها وقناة مستقلة تواكب مهمتها التي تقوم في جانب كبير منها على الجانب الإعلامي. . فأصدرت المنظمة صحيفة «الحريات» لسانا معبرا عنها. صدر العدد (صفر) من الصحيفة في ١٤ أكتوبر ١٩٩٢ في ٨ صفحات (مقاس ٤٢ × ٣٠ سم) «صحيفة تصدر مؤقتا كل نصف شهر، الثمن: ٤ ريالات» رأس تحريرها رئيس المنظمة د/ أحمد الكازمي. مدير التحرير: د/ ناصر علي ناصر.

- في أعلى الصفحة الأولى، عنوان «المنظمة تطالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين» وتحته من الجانب الأيمن،اسم الصحيفة تبدأ حروفه الأولى داخل دائرة مغلقة وتنتهي بقية حروفه خارجها، كرمز لانطلاق الحريات، وفي الجهة الموازية للاسم: «رئيس المنظمة يوجه دعوة للزميل (محمد) فائق (الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان) لزيارة بلادنا»، وفي صدر الصفحة «الافتتاحية ـ رئيس التحرير» يقدم الصحيفة إلى القراء. وعنوان بارز «مذكرة لمجلس الرئاسة تشارك فيها المنظمة (مع الأحزاب والمنظمات السياسية): مجلس الرئاسة يتحمل المسؤولية في اتساع مسلسل العنف والإرهاب» وعناوين فرعية أخرى «فرع المنظمة في لحج يبادر في (هكذا) فك إضراب العمال وتبني عددا (هكذا) من القضايا الحقوقية»، و«حقوق قباطنة البحار» و«منظمة العفو الدولية تنشر تقريرها لعام ١٩٩٢ و«الحريات» تستعرضها». [العدد (صفر)].

نشرة «حقوقنا»

صدر العدد الأول من نشرة «حقوقنا»، في صنعاء مطلع العام ١٩٩٩، في حوالي ٦٠ صفحة ملونة الغلاف وزرقاء العناوين في الصفحات الداخلية، من الصفحات الداخلية ١٨ صفحة في آخرها بالإنجليزية، مقاس ٣٠ × ٢١ سم، في مقاس وحجم وشكل مجلة، «نشرة دورية يصدرها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ـ Hritc».

- صدر العدد الرابع منها في مارس ٢٠٠٠، بحسب ما هو مبين على الغلاف، وفي أعلى الصفحة الأولى بعد الغلاف، «العدد الرابع ـ يناير ٢٠٠٠». ولندع هذا التناقض الذي ربما جاء خطأ مطبعيا رغم أن المطلع لا يدري في أي التأريخين صدر هذا العدد، فالعدد مشحون بالموضوعات عن حقوق الإنسان، مثل: «العولمة وحقوق الإنسان» و«كونية خطاب حقوق الإنسان» و«آلية تنمية الوعي بحقوق الإنسان» و«حقوق الإنسان في مراحل الاتهام (؟)» ومن أبرز محتويات العدد الرابع هذا «الموسيقى من أجل حقوق المرأة وضد الفقر والعنف»، وفي آخره ٦ صفحات بعنوان «أرقام x أرقام»، في هذا الإطار، أوردت المجلة أو النشرة، معلومات بالأرقام، تناولت عددا كبيرا من الإحصائيات والمجالات دون حدود، منها مثلا ما تلخصه العناوين الفرعية تحت هذا العنوان، مثل «سكان العالم ـ اعتقالات وانتهاكات ـ صحافة ـ محاكم ـ نيابات ـ سجون ـ أمن ـ اقتصاد» إلخ.
- وعلى صفحة الغلاف الثانية: معلومات عن «مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان» منها أنه تأسس في نوفمبر ١٩٩٥، «كمنظمة غير حكومية وشارك في تأسيسه عدد من نشطاء حقوق الإنسان في اليمن وبعض الشخصيات العربية الأخرى».

نشرة «الديمقراطية»

«الديمقراطية» نشرة، صدرت في صنعاء قبل الوحدة عن مجلس الشعب ثم مجلس الشورى، إلا أنها ظلت شبه نشرة داخلية محدودة التداول، وبعد إعلان الوحدة صدرت عن مجلس النواب.

باكورتها في العدد الأول بتاريخ يونيو ١٩٩١، في شكل وحجم ومضمون جعلها إلى المجلة اقرب منها إلى النشرة، إذ جاء العدد في ٦٨ صفحة، مقاس ٢٧ × ٢٠ سم، الثمن: ١٠ ريالات.

الملامح العامة

- في أعلى الغلاف الأزرق من اليمين، الآية الكريمة ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ شعار مجلس النواب. وتحتها شعار الثورة، النسر، ويقابله اسم الصحيفة،وتحته «نشرة دورية تعنى بالشؤون البرلمانية والقضايا العامة ـ يصدرها مجلس النواب في الجمهورية اليمنية».

المحتويات:

- على صدر الغلاف فهرس المحتويات، وهي «تصدير رئيس مجلس النواب (د/ياسين سعيد نعمان) العدد الأول» و«كلمة العدد ـ رئيس التحرير: نعمان المسعودي».
- «أبرز فعاليات الدورة الثالثة من الدورة الأولى لعام ١٩٩١» تضمن كلمة رئيس مجلس الرئاسة الفريق/ علي عبد الله صالح.
- وكلمتان عن الديمقراطية،النظام والنشرة، كتبهما عضوا هيئة رئاسة مجلس النواب، الأولى بقلم/ سعيد الحكيمي، والثانية بقلم/ علي مقبل غثيم وحصيلة مناقشة عامة للوضع الاقتصادي.
- وقرار مجلس النواب تخفيض ضريبة مرتبات موظفي الدولة، وتقرير

عن أعمال المجلس خلال الفترة الواقعة بين يونيو٩٠ وحتى مايو ١٩٩١.

- وفي العدد نص قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩١، وحوار مع رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المجلس، يحيى منصور أبو إصبع.
- وخاتمة تضمنت «القرارات الجمهورية بالقوانين الصادرة خلال إجازة مجلس النواب لشهر رمضان الماضي» وعددها ٣٠ قرارا.

على صفحة الغلاف الثانية: «المشرف العام: يوسف محمد الشحاري ـ رئيس التحرير: نعمان محمد المسعودي ـ نائب رئيس التحرير: هشام علي بن علي ـ مستشار التحرير: أحمد محفوظ عمر (كاتب القصة المعروف) ـ عضو هيئة التحرير: محمد عبد الله الفسيل ـ مدير التحرير: محمد أحمد لقمان ـ طبعت بمطابع شركة الأدوية ـ صنعاء».

صحيفة «الرسالة الإنسانية»

صدر العدد (صفر) من صحيفة «الرسالة الإنسانية»، بتاريخ شهر أكتوبر ٢٠٠١ ـ رجب ١٤٢٢، في ٨ صفحات ملونة الغلاف، مقاس ٤١ × ٣٠ سم، «صحيفة جامعة تعنى بمبادئ وحقوق الإنسان ـ تصدر عن اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان ـ نصف شهرية تصدر مؤقتا شهرية ـ هذا العدد (يوزع) مجانا».

- يتوسط اسم الصحيفة ذي اللون الأزرق في أعلى الصفحة الأولى، إطارين، داخل الأيمن منهما تحت عنوان «من أهدافنا» أهداف اللجنة الوطنية في خمس نقاط، تتلخص في «١ ـ العمل على دعم وتشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ـ ٢ ـ وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لقيام المرأة لدورها في التنمية

ـ ٣ ـ والتنسيق مع الجهات المعنية في معالجة قضايا حرية الفكر والصحافة والنشر ـ ٤ ـ نشر الوعي عن أهمية الجهود لتعزيز احترام حقوق الطفل في البقاء والحماية والمشاركة ـ ٥ ـ التنسيق مع الجهات المعنية لتطبيق الدستور والتشريعات النافذة والاتفاقات الدولية في معالجة حقوق الإنسان المدنية والسياسية». وداخل الإطار الأيسر: «محتويات العدد».

- ومن أبرز عناوين وموضوعات الصفحة الأولى،عنوانان، أحدهما: عن حضور الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الاجتماع الأول لكل من مجلسي النواب والشورى، وكلمته في الاجتماع.، والآخر عن حضور رئيس الوزراء، الأخ عبد القادر باجمال «رئيس اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان» الاجتماع المشترك للمجلسين في يوم الأحد ٧ أكتوبر ٢٠٠١. وكلمته هنالك.
- وفي منتصف الصفحة ذاتها، نص القرار الجمهوري رقم ـ ٨٩ ـ لسنة ٢٠٠١، بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية العليا، من: رئيس مجلس الوزراء: رئيسا، ومدير مكتب رئاسة الجمهورية: نائبا للرئيس. ووزيرة الدولة لحقوق الإنسان: أمينا عاما، وعضوية وزراء: الشؤون القانونية، الخارجية، العدل، الشؤون الإجتماعية والعمل، الداخلية، الإعلام، وكذا. النائب العام، ورئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي.

وداخل عمود بأسفل الصفحة الثانية: «رئيس التحرير: د/ محمد عبد الجبار سلام ـ مدير التحرير: محمد أحمد الحيدري ـ سكرتير التحرير: رهان محمد الشوافي» [العدد (صفر)].

صحيفة «الشوروي»

بعد أن انقرضت نشرة «الديمقراطية» وهي في عز شبابها وفتوة

نموها وتطلعها للمستقبل، كما يحدث عادة في البلدان النامية لكثير من الأشياء والكائنات الحية والنامية بما فيها الصحف والإنسان. . ظهرت صحيفة «الشوروي» لتحتل مكانها وتحمل مهمتها وصدر أول أعدادها وهو العدد «صفر» بتاريخ يوم الأربعاء ٦ يوليو ١٩٩٤، في ٨ صفحات، مقاس ٤٨ × ٣١ سم، «صحيفة برلمانية يصدرها مجلس النواب». الثمن: ٥ ريالات.

الملامح العامة

- يقع اسمها على النصف الأيمن من أعلى الصفحة الأولى، بخط نحت أو هندسي ولون أزرق، ويعلوه شكل هلال، شعار الصحيفة، وهو الآية الكريمة ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾، وفوقها «بسم الله الرحمن الرحيم».
- تحت الاسم على شريط صغير «لسان حال مجلس النواب». وتحته شريط على عرض الصفحة فيه معلومات الترويسة: «٨ صفحات ـ تصدر كل نصف شهر مؤقتا ـ ٥ ريالات ـ الأربعاء ٢٧ محرم ١٤١٥هـ الموافق ٦/ ٧/ ١٩٩٤، العدد «صفر»».

المحتويات:

- تشغل «الافتتاحية ـ بحيرة التماسيح البلدية»، ثلث الصفحة الأولى، على البقية عناوين أبرزها: «الرئيس: لا لقرار يمس سيادة الشعب اليمني»، «مجلس النواب يناقش القضايا التموينية».
- في أعلى الصفحة بجانب الاسم، برواز عنوانه «آخر خبر» والخبر بعنوان «حضرموت تتطهر من قوى الانفصال والعمالة» وفي مستطيل عمودي صغير وعنوان فرعي: تصدير للعدد بقلم رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وتوقيعه.

• في أسفل الصفحة الثامنة، هيئة تحرير «الشوروي»، المستشار القانوني د/ عبد الله المقالح، رئيس التحرير: سالم محمد الخوري - نائب رئيس التحرير: محمد أحمد نعمان - مدير التحرير: محمد زين الكاف - نائب مدير التحرير: محمد ناصر الكميم - سكرتير التحرير: يحيى مقبل الشجري - مساعد سكرتير التحرير: عبدالله الوادعي الذي أصبح فيما بعد رئيسا للتحرير.

• (طبعت في مطابع) «الآفاق للطباعة والنشر».

مجلة «القسطاس»

صدر العدد (صفر) من مجلة «القسطاس» بتاريخ أبريل ١٩٩٨، في ٥٢ صفحة، مقاس ٣٠ × ٢٠ سم، «شهرية قانونية - صاحب الإمتياز رئيس التحرير: جمال الدين الاديمي المحامي» الثمن: ٥٠ ريالا.

الملامح العامة:

• في أعلى الغلاف اسم المجلة، وعلى قاعدة حروفه الوسطى شعارها الآية الكريمة ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ وفوقه الشعار الشكلي، صورة الميزان، وعلى الغلاف ذي الأرضية الزرقاء، سبعة عناوين وثامنها موضوع في صورة بالكاريكاتير للفنان المبدع محمد الشيباني، تتلخص في سيدة هوت بجسمها الثقيل على زوجها النحيل وهي تضربه على رأسه دون قدرة له على المقاومة سوى عبارة «القانون فوق الجميع» (يلمح إلى الزوجة).

• على الصفحة الرابعة «أهداف القسطاس»، وهي ثلاثة تتركز في:

١ - «المساهمة في التنمية القانونية والقضائية».

٢ - «متابعة برامج الإصلاح القانونية».

٣ - «تسهيل عملية التواصل فيما بين القانونيين بعضهم البعض وفيما

بينهم وبين المؤسسات القانونية» وجاء عقب سرد هذه الأهداف وضمن موضوعها، شبه توضيح وتفسير للأهداف الداخلة ضمن الثلاثة الرئيسية، ومنها تعميق الالتزام بالقانون وتغطية الأهداف وتحليلها وتعريف المواطنين بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها. . إلخ.

المحتويات:

- في مستهل العدد: «القضاء سلطة أم وظيفة؟، جمال الدين الاديمي» وإفتتاحية المجلة وأخبار محلية وخارجية على ست صفحات بأخبار وأحداث التشريعات والمحاكم والجرائم.
- «حقوق الإنسان في اليمن وفقا للتقرير الأمريكي»، وفي نهايته شبه تعقيب يحدد «الجانب القانوني والقضائي في التقرير».
- وفي ٣ صفحات (١٣ ـ ١٥) تحت عنوان «تقارير». «الحكم بالإعدام في محاكمة الـ١٦ ـ أزمة سياسية أو جنائية؟».
- وفي ١١ صفحة (١٦ ـ ٢٦) تحقيق واسع عن أداء المحاكم لمسؤولياتها تجاه القضايا المطروحة عليها، شارك فيه محررون بالطرح والحوار مع عدد من القضاة والمحامين وأصحاب القضايا المتعثرة.
- وفي باب «دراسات»، مقال بقلم د/ محمد أحمد علي، عن «حقوق الطفل في القانون اليمني ـ حلقة أولى»، وباب «المرأة» ومشروع قانون المحاماة تحت عنوان «قوانين».
- إضافة إلى أبواب أو صفحات أخرى، تعلوها عناوين «آداب المهنة» و«ثقافة قانونية» و«القاموس القانوني».
- وفي العدد عرض لكتاب «علم النفس القضائي».
- وشارك في موضوعات العدد كتابة وحوارا ومناقشة، مجموعة غير

قليلة من شخصيات القضاء والنيابة والمحامين والأكاديميين منهم: عباس الوشلي ومحمد جبران وعبد العزيز السماوي ود/ الجلال ود/ أحمد شرف الدين وياسين عبد الرزاق وشذى محمد ناصر (محامية) والقاضي هزاع بن عبد الله اليوسفي وراقية حميدان وغيرهم.

- داخل عمود على طول الصفحة الثانية: «. . سكرتير التحرير: توفيق عبد الله الحرازي ـ هيئة التحرير: عزالدين الرباحي، محمد عبد الحليم سيف، هشام عثمان ـ صف وإخراج: طارق السامعي، أحمد عبد الرقيب».
- وفي نهاية الصفحة الثالثة: الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد ـ للأفراد داخليا: ٢٥٠٠ ريال ـ للشركات والمؤسسات: ٥٠٠٠ ريال ـ للمشتركين من الجهات الخارجية: ١٥٠ دولارا.

صحيفة «القضائية»

بعد قرابة سبعة أشهر من صدور مجلة «القسطاس» ذات الملكية الخاصة، تلاها مرادف ورافد جديد في المجال نفسه تقريبا، ممثلا في صحيفة «القضائية» ذات الملكية العامة، تحمل على رأسها كسابقتها، شعار الميزان محاطا بالآية الكريمة ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾، واسمها تحت الشعار باللون الأزرق يتوسط لافتتين، أولاهما: أهداف الثورة الستة، والأخرى «إضافة» نصها «على الأجهزة الخدمية وأجهزة العدالة والنيابة، الإهتمام بقضايا الناس وتوفير الطمأنينة لهم ـ الأخ علي عبد الله صالح ـ ، رئيس الجمهورية،رئيس مجلس القضاء الأعلى». الثمن: ٣٠ ريالا.

الملامح العامة:

صدر العدد (صفر) من صحيفة «القضائية» يوم السبت ٥ ديسمبر ١٩٩٨، في ١٢ صفحة، مقاس ٤٢ × ٢٨ سم، «صحيفة أسبوعية تصدر

نصف شهرية مؤقتا عن وزارة العدل ـ لسان حال السلطة القضائية».

- ومن أبرز عناوين الصفحة الأولى: خبر صدر عن لقاء رئيس الجمهورية (الرئيس علي عبد الله صالح) بالمسؤولين والشخصيات الإجتماعية بمحافظة تعز، وخبر مقابل عن توصل أجهزة الأمن إلى معلومات جديدة «في حادث تفجير صنعاء، وانفجار طور الباحة سببه لغم قديم».

- وعنوانان كلاهما مزدوج وبارز باللون الأزرق، تضمن أولهما، خبرا في تقرير عن مشاركة وزير العدل (إسماعيل الوزير) في الدورة ١٤ لوزراء العدل العرب، ومناقشة الدورة توحيد التشريعات العربية، «وهناك تنسيق للتصديق على اتفاقية إنشاء محكمة الجزاء الدولية»، والعنوان الآخر، خبر عن اختتام الدورة التدريبية الأولى لأعضاء النيابة العامة.

المحتويات:

- ومن أبرز محتويات العدد موضوعات عن أهمية التفتيش القضائي ـ القاضي محمد راشد عبد المولى. و«حوار مع النائب العام/ عبد الله العلفي ـ حاوره محمد علي الإرياني». و«حقوق المتهم في القانون اليمني ـ عبد الله أحمد غانم» (وزير الشؤون القانونية) و«الاتفاق والاختلاف بين التحكيم والصلح ـ عبد المؤمن شجاع الدين» و«محاضر التحري وجمع الاستدلالات ـ القاضي/ علي عبد القادر الصوفي» وتحقيق حول أولوية الإصلاح القضائي.

- وفي الجانب التأريخي «القضاء في العصر الإسلامي الزاهر ـ القاضي يحيى بن يحيى الدار».

- وهناك حكايات من الواقع عن بعض الجرائم، بأسلوب قصصي ممتع، وإحصائيات للأحكام الصادرة عن المحكمة العليا خلال ١٥ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨، (قارب عددها ٢٠٠ قضية).

• وعلى الأخيرة (١٢)، عمودان وستة عناوين متنوعة في موضوع القضاء.

• وفي نهاية الصفحة الأخيرة: «المشرف العام: إسماعيل بن أحمد الوزير (وزير العدل حينها) ـ رئيس التحرير: نجيب عبد الرحمن شميري ـ نائب رئيس التحرير: علي عبد القادر الصوفي ـ مدير التحرير: عبد المجيد عبد القادر ـ سكرتير التحرير: محمد علي الإرياني ـ العنوان. . ». [العدد (صفر)]

نشرة «الملتقى الديمقراطي»

صدر العدد الأول من نشرة «الملتقى الديمقراطي»، في فبراير ١٩٩٧، في ١٢ صفحة، مقاس ٣٠ × ٢١ سم، «نشرة شهرية تعنى بأمور الديمقراطية والانتخابات ـ تصدر عن المعهد العربي الديمقراطي ـ رئيس التحرير: جمال الدين الاديمي (محامي) ـ سكرتير (ة) التحرير: أروى محمد الشرجبي ـ العلاقات العامة: خالد العوبلي».

• اسم النشرة في أعلى الصفحة الأولى، باللون الأزرق، وعن يساره في (الترويسة): «بسم الله الرحمن الرحيم ـ ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ـ صدق الله العظيم» [٣٨ ـ الشورى]. وعن يمينه: «إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمدا أنظمته من روح الإسلام الحنيف ـ من أهداف الثورة اليمنية» (الهدف الرابع من أهداف الثورة الستة).

• ركز العدد الأول في مضامينه، على موضوع الانتخابات النيابية الثانية التي جرت في أبريل ١٩٩٧، ومن ثم. . ظهر في الصفحة الأولى عناوين من أبرزها: «نتيجة لضغوط ومطالبات مختلفة بإلغائها من اللائحة. . استبعاد المادة التي تمنع اطلاع المنظمات الأهلية على سير العملية الانتخابية» و«الرئيس: الانتخابات هي جوهر العملية

الديمقراطية ومرتكزها الرئيسي». [العدد الأول].

السادسة: الفنية

في هذه المرحلة.. صدرت صحف ومجلات فنية متخصصة وعامة، لكنها في معظمها إن لم نقل كلها حتى الآن على الأقل.. تعثرت ثم انقطعت، وما يزال التوقع لعودة كل منها، قائما. وكنت سجلت في كتاب «ثورة الصحافة اليمنية» [ص٢٣٨].. ست مطبوعات صحافية (٣ صحف و٣ مجلات)، هي:

مجلة «الإذاعة والتلفزيون»

صدرت مجلة «الإذاعة والتلفزيون»، عن المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون «شهرية ثقافية فنية»، بتاريخ (العدد الأول) مايو ١٩٩٢ «رئيس التحرير: إسماعيل الكبسي، مدير التحرير: محمد اللوزي»، في ٤٠ صفحة، مقاس ٣٠ × ٢٠ سم، وفي إخراج بسيط وترتيب تلقائي للمضامين بصفة عامة.

- على الغلاف منظر لحديقة يمثل خلفية، وعليه في الأعلى على عرضه كاملا، اسم المجلة، وتحته «مجلة شهرية ثقافية فنية». وعلى بقية الغلاف كاملا، صورة للزميل عبد الرحمن مطهر، المذيع المعروف في إذاعة صنعاء منذ أكثر من ٣٠ سنة، أو «بابا عبد الرحمن» بحسب اسمه الشائع في برنامج الأطفال، صورته بزيه الشعبي الذي لا يظهر بغيره وهو في (في الصورة) يقدم على أصابع يديه وميل عنقه ولمعان عينيه وغضون وجهه، أكثر من ألف علامة استفهام وتساؤل وتعجب واستغراب.

المحتويات:

- أول ما يصادف القارئ على صفحة الغلاف الثانية، قصيدة للمذيع

الشاعر (رئيس التحرير) إسماعيل الكبسي «أعراس ميلاد الجمهورية اليمنية»، وعلى صفحتين (٤ ـ ٥) تسطير مخطوط، بقلم وتوقيع وزير الإعلام حينها د/ محمد أحمد جرهوم، بعنوان: «قناة جديدة من قنوات الحوار».

- تبدأ المحتويات بمقال: «محاولة للرؤية نحو تأسيس خطاب إعلامي موحد ـ أنور العنسي» وصفحة عن تأسيس قسم الإعلام بجامعة صنعاء «تؤسسه وتديره يمنية (هي د/ رؤوفة حسن)».

- وهناك حوار مع الفنانة نرجس عباد عن المسرح اليمني، ودراسة تطبيقية في التلفزيون اليمني، موضوعها «برامج الأطفال ـ حسين الفلاحي»، وركن للأطفال و«بابا عبد الرحمن يستغرب».

- وفي العدد حوار مع الفنان التشكيلي، عبد العزيز إبراهيم، إضافة إلى «أوراق فنية ـ ناشر العبسي» وشعر وكاريكاتير وأقوال وطرائف وحديث عن الدراما بقلم: حسن العاكف.

- بدأت المجلة بهذا العدد، ولكنها توقفت قبل أن تكمل أولى خطواتها، وبالتالي فإن الحديث عنها يظل ماضيا لا جدوى منه في غير التوثيق.

- مطابع المفضل للأوفست صنعاء.

نشرة «الخيصة»

تأسست «الخيصة» في العام ١٩٩٦، «نشرة ثقافية شهرية يصدرها منتدى الخيصة الثقافي الإجتماعي بالمكلا» (العدد ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨)، تهتم بالتراث بالدرجة الأولى، وتنقل أخبار ونشاط المنتدى الثقافي بالمكلا، وتجري حوارات مع الفنانين وتتحدث عن المخطوطات وعن الفن التراثي الغنائي وعن الشعر والأدب وما يدخل في نطاقها من

إصدارات جديدة وكتب وأعمال فنية وثقافية، يرأس تحريرها حسن عبد الله الجيلاني وعمر عوض العماري مستشارا، وأنور سعيد الحوثري مديرا للتحرير، ومحمد صالح عكابة سكرتيرا للتحرير. وتصدر في ٨ صفحات مقاس ٣١ × ٢٢ سم.

صحيفة «السفير»

- صدر العدد الأول من صحيفة «السفير» بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٣، في ٨ صفحات كلها زرقاء أعمدة وعناوين وصورا، مقاس ٤٥ × ٣٥ سم «صحيفة فنية ثقافية أدبية دينية علمية رياضية خدمية مستقلة ـ صاحب الإمتياز رئيس التحرير: فتحي شكري زيوار»، كل هذه الصفات مجتمعة في ثمان صفحات؟.
- الثمن: ١٠ ريالات.
- على الصفحة الأولى «من حقيبة السفير» افتتاحية، و«الثقافة الوطنية في مواجهة تحديات الأطباق الدولية ـ د. عبد العزيز المقالح» و«الاستجواب والقيم التأريخية ـ الأستاذ عبد الله البردوني». وفي العدد موضوعات عن «الخط العربي ـ محمد علي شكري» و«نص مقتبس (منقول) من كتاب «قادم من الصين ـ د/ محمد عبده يماني ـ وزير الإعلام السعودي الأسبق»، وعن صياغة الذهب وعن المرأة والأسرة والأدب.
- مثلت الصحيفة بداية جيدة ولكنها توقفت قبل اكتمال صورة البداية.

مجلة «الفن»

مجلة «الفن»، «فنية ثقافية شهرية جامعة ـ لسان حال الفنانين اليمنيين ـ رئيس التحرير: محمد بركات»، صدر العدد الأول في يونيو ١٩٩٠، في ٦٨ صفحة، مقاس ٢٨ × ٢٠ سم، مدير التحرير: أحمد

طشان ـ سكرتير التحرير: يحيى سيف ـ المستشار: عباس علي الشامي.

• على الغلاف صورة سيدة بالزي التقليدي اليمني تغطي كل الغلاف وتمثل خلفية لاسم المجلة وللعناوين الأربعة الصغيرة عليه، وهي:

«الفن يواكب الوحدة» و«من يحمي الأغنية اليمنية؟» و«لقاء مع الشاعر محمد حمزة» و«أمل كعدل والأغاني الملونة».

• وفي العدد موضوعات فنية جميلة وملونة (متنوعة في إطار الفن)، منها: «أواصر الموسيقى والغناء بين اليمن والسودان ـ د/ نزار غانم» وملف عن المسرح اليمني فيه «خواطر عن المسرح اليمني ـ شرف الويسي»، حوار مع المخرج أحمد الشميري، وحوار مع الفنانة أمل كعدل. وموضوعات وأخبار عن المسلسلات والأغاني والفنانين اليمنيين وغيرهم من بعض الأقطار العربية.

مجلة «المناهل»

صدر العدد (صفر) من مجلة «المناهل»، عن مارس/أبريل ١٩٩١، في ٥٢ صفحة، مقاس ٢٧ × ٢٠ سم «أسبوعية، ثقافية، اجتماعية، شاملة»، وعلى العدد (١) «تصدر شهريا مؤقتا». الثمن: ١٠ ريالات.

• على الغلاف ذي الأرضية الزرقاء، فتاة يمنية «وجه يمني بالزي الشعبي الأصيل»، وظلت صور الفتيات اليمنيات تغطي أغلفة الأعداد التالية. صورة الغلاف هذه، وجه يمني ولكن ليس زيا شعبيا وأصيلا، فهو منتشر في كل البلدان، وعلى الغلاف بعض العناوين.

• داخل العدد «سامحونا. . بقلم: محمد بركات» و«هوشلية يحيى العرومة» (هوشلية: اسم لإحدى الرقصات الشعبية). «الفلكلور ـ د/ عبد الرب علي حيدر» و«قال المعنى ـ عبد الوهاب المؤيد» و«مع هذا ـ عبد العزيز شايف»، وموضوعات أخرى عن الفنون

والفنانين والممثلين والأدب والشعر.

- ظلت «المناهل» تصدر من القاهرة، حيث يقيم صاحبها ورئيس تحريرها، حتى توقفت.

السابعة: الشباب والرياضة

صدرت في هذا المجال عدة صحف شبابية ورياضية وطلابية. وكما ارتبط موضوع الشباب بالرياضة أو العكس، ارتبطت الصحف الطلابية بكلا الموضوعين من ناحية، وبالمدارس الثانوية والجامعات واتحاد الطلاب من ناحية أخرى، وكلاهما يأتي ارتباطا موضوعيا وظيفيا وطبيعيا، لكن الآخر يظل ارتباطا مؤقتا في كثير من الحالات، إذ سرعان ما تتوقف المطبوعات الصحافية عقب تخرج محرريها الذين يكونون من الطلاب في الغالب، إن لن تتوقف للعجز في الإمكانات قبل التخرج، إلا في الحالات التي تكون المطبوعة مرتبطة بالمؤسسة التعليمية (الثانوية أو الجامعة) فإنها تستمر في معظم الحالات.

وهناك من النوع الأول (المرتبط بالطلاب) على سبيل المثال، صحف:

١ ـ «الاتحاد» ٢ ـ «المنبر» ٣ ـ «منبر الإعلام» ٤ ـ «الطالب» ٥ ـ «الرحاب» توقفت بعد فترات قصيرة من صدورها.

ومن صحف النوع الثاني، (المرتبط بالمؤسسات التعليمية) توجد حتى الآن، صحف:

١ ـ «رسالة الجامعة» عن جامعة عدن ٢ ـ «صوت الجامعة» عن جامعة تعز ٣ ـ «صوت جامعة صنعاء» عن جامعة صنعاء ٤ ـ «الملكة أروى» عن جامعة الملكة أروى بصنعاء. تديرها د/ وهيبة فارع زميلتنا أثناء الدراسة في الجامعة، وأول أستاذة يمنية تؤسس وتدير

جامعة. وهي أول وزيرة يمنية (لحقوق الإنسان) ٥ ـ «رسالة الجامعة» عن جامعة إب، صدرت في يناير ١٩٩٩. ٦ ـ «منبر جامعة حضرموت» عن جامعة حضرموت ٧ ـ «جامعة الأحقاف» عن جامعة الأحقاف بحضرموت.

وهي من الصحف الخاصة (في معظمها) بالرياضة:

صحيفة «أخبار الرياضة»

- صحيفة «أخبار الرياضة». صدرت في نوفمبر ٢٠٠١ في ١٦ صفحة، مقاس ٣٨ × ٢٨ سم. صحيفة رياضية «تصدر عن محافظة الحديدة كل يوم سبت ـ السعر ٢٠ ريالا ـ صحيفة رياضية متخصصة أسبوعية».
- «رئيس مجلس الإدارة: محفوظ صالح محمد ـ نائب رئيس التحرير: محمد عباس السراجي ـ مدير التحرير: عبد الهادي ناجي علي. طبعت بمطابع مؤسسة الجمهورية».
- هيئة التحرير: عبد الرحمن الحساني. عبد الكريم الرازي. أمين الجماعي. أنور عون. عبد الناصر ناصر. المسؤول الفني: أحمد عبد الله السراجي. العنوان: محافظة الحديدة ـ الكرنيش ـ تليفاكس: ٢٠٨٢٧١.

صحيفة «الأيام الرياضي»

صدرت «الأيام الرياضي» ملحقا أسبوعيا رياضيا صادرا عن صحيفة «الأيام» اليومية. صدر العدد الأول بتاريخ يوم السبت ١ يونيو ٢٠٠٢، في ١٢ صفحة مقاس ٤١ × ٢٩ سم.

- «الناشران: هشام وتمام باشراحيل (ناشرا «الأيام»). رئيس التحرير: هاني هشام باشراحيل. مدير التحرير: سعيد محمد الرديني. سكرتير التحرير: مختار محمد حسن. عنوان المركز الرئيسي: كريتر ـ عدن

الجمهورية اليمنية. ت: ٢٥٩١٦٤. إحدى مطبوعات مؤسسة «الأيام» للصحافة والنشر والتوزيع والإعلان ـ عدن». [العدد الأول]

ـ على ترويسة الصفحة الأولى: «الأيام الرياضي ـ أسبوعية رياضية مستقلة ـ السبت ١ يونيو ٢٠٠٢ الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ ـ السنة (١) العدد ١ ـ السعر ٢٠ ريالا». والى اليسار «رسالة من الناشرين».

ـ وعنوانان أحدهما بأعلى الصفحة: «الضالع (محافظة) تتابع كأس العالم من (قناة) إسرائيل». كان صدور الصحيفة أثناء كأس العالم لكرة القدم. والعنوان الآخر، تحت الترويسة: «شرارة سنغالية تحرق شباك فرنسا». وتحته صورة لقطة لمشهد من إحدى المباريات الدولية تحتل الصفحة باستثناء الترويسة.

ـ وبالطبع. . فإن دورة كأس العالم التي ربما كانت الدافع أو المناسبة لإصدار «الأيام الرياضي» خلالها. . انعكست أخبار مبارياتها الساخنة «ملأت الدنيا وشغلت الناس»، على هذه الصحيفة كغيرها، فجاء العدد شبه متفرغ لها. فنجد مثلا، على الصفحة الثانية عنوانا بأعلاها عن «الشرارة السنغالية» وتحته ضمن صور من المباريات، وفي الثالثة: عنوان عن لقاء السعودية مع ألمانيا، وهكذا.

ـ انتظمت الصحيفة وتطورت حتى بعد كأس العالم، وكان هذا متوقعا نظرا لحصافة «مؤسسة الأيام»، في أسس المهنة وأصولها وتوفر الإمكانات وعراقة التجربة.

صحيفة «بريد اليمن»

هذه الصحيفة هي داخلة بشكل أو بآخر ضمن صحف المهجر من حيث مكان صدورها في نيويورك العام ١٩٩٧. ولكنها قد لا تكون مهجرية من ناحية أنها متأخرة عن فترة المهجر وصحفه ما بين ١٩٠٦ ـ ١٩٤٠

تقريبا، وأنها تنطق باسم المغتربين اليمنيين وتهتم بشؤونهم مع ارتباطهم المباشر بالوطن عن طريق الجاليات والطلاب. ولكنها مهجرية كما سلف لصدورها يمنية خارج اليمن. وهذا كاف لإضفاء الصفة عليها. لم نعثر منها إلا على العددين ٥١ ـ ٥٢ في عدد واحد بتاريخ أغسطس ٢٠٠٢.

ـ شعارها تحت الاسم: «صوت كل المغتربين ـ تأسست عام ١٩٩٧ في نيويورك. صحيفة مستقلة شهرية مؤقتة تهتم بشؤون المغتربين ـ صاحب الإمتياز ورئيس التحرير: فهمي عبده طاهر».

ـ ظهرت في ثماني صفحات قطع متوسط ٢٧ × ٢٩ سم. ملونة الغلاف.

ـ على الغلاف عناوين توضح ملامح المضمون وتؤكد عمق المنظور والمحتوى، نسجل هنا، هذه العناوين كما هي لتوضيح الصورة العامة عنها بداية من أعلى الصفحة الأولى وتنازليا حتى أسفلها:

ـ قتل واعتقال أكثر من (١٠٧) يمنيين في أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ـ أبناء الجاليات اليمنية يناشدون الرئيس للوقوف بجانبهم جراء الاعتداءات والممارسات العنصرية التي طالتهم.

ـ في الذكرى الـ٢٤ لانتخابه: المغتربون اليمنيون يتحدثون عن عطاءات وإنجازات رئيس الجمهورية.

ـ في تهمة ملفقة تسيء لليمن والجالية اليمنية بأمريكا: الـ F. B. I يعتقل أمين عام الجالية اليمنية بنيويورك بتهمة دعم تنظيم القاعدة والمحكمة الفيدرالية تطلب ٢ مليون دولار كضمان للإفراج عنه.

ـ (المغتربون) لا يشكلون رافدا أساسيا للتنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية.

ـ نواب الشعب يمنحون المغترب امتيازات جديدة.

ـ مؤتمر المغتربين (الثاني). . ومأساتهم في أمريكا.

وعلى يمين الغلاف صورة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وتحتها صورة للأخ عبد القادر باجمال رئيس الوزراء. ومن هذه العناوين وموضوعات الصحيفة. يظهر بوضوح تركيزها على المؤتمر العام الثاني للمغتربين المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٢.

صحيفة «سبأ»

صدرت «سبأ» في سبتمبر ٢٠٠١، في ٨ صفحات ملونة مقاس ٤٥ × ٢٩ سم. «فصلية مؤقتا تصدر عن المؤتمر الشعبي العام فرع بونا ـ الهند».

- «رئيس التحرير: عرفات عبد السلام محرم. نائب رئيس التحرير: فايز بازنبور. مدير التحرير: محمد علي الزحري. نائب مدير التحرير: جمال عبد الواحد الشيباني. سكرتير التحرير: منيفة محمد محرم. هيئة التحرير: عبد الله يحيى المهدي ـ عبد المؤمن المنتصر ـ عارف الحاج ـ أحمد محسن الشعيبي».
- من الملامح السالفة، يمكن القول بأنها تجمع بين صفات رئيسية ثلاث، فهي شبابية طلابية حزبية مهجرية مع الأخذ في الإعتبار تدني علاقتها بالصفة الأخيرة كونها غير ثابتة.
- ومن منظور عام، فإن «سبأ» تتميز ربما، بأنها لو تركز بأكبر نسبة من مضامينها على موضوعها الطلابي كما تصنع الصحف المتخصصة الأخرى، بل يظهر هذا الجانب فيها كثيراً تقريبا من الجوانب أو المضامين الأخرى السياسية والاقتصادية هذا من ناحية، كما أن فيها من ناحية أخرى زوايا فكرية وأدبية وفيها اهتمام من ناحية ثالثة، بالأخبار العربية والأجنبية الصغيرة والقصيرة والهادفة. لكن هذه الصحيفة كغيرها من صحف ونشرات الطلاب اليمنيين بل وصحف الجاليات اليمنية التي تصدر في عدد من عواصم ومدن المهجر، لا

تصل إلى الداخل إلا نادرا، ومعظم ما يصل منها في حقائب الخارجية وإدارات الجهات ذات العلاقة (وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، وشؤون المغتربين، وبعض مراكز البحث والمنظمات النقابية والتنظيمات السياسية).

- يقع اسم «سبأ» وسط الترويسة، يحتضن من الأعلى، إطاراً بيضاوياً يضم الحصان، شعار المؤتمر الشعبي العام، وعن يسار الاسم، تحت عنوان «إضاءة»، مقطع من أحاديث الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، وعن يمين الاسم، تحت عنوان «من أهدافنا» «١ ـ ربط الطالب اليمني بما يدور في الساحة اليمنية. ٢ ـ رفع المستوى الثقافي والعلمي للطالب اليمني. ٣ ـ إبراز مواهب وإبداعات الطلاب. ٤ ـ زيادة الوعي التنظيمي بين أعضاء المؤتمر الشعبي العام».

صحيفة «الصقور»

صدر العدد الأول من صحيفة «الصقور»، خلال العام ١٩٩٧، وصدر العدد الثاني في أكتوبر ١٩٩٨،صحيفة شبابية رياضية خاصة، تصدر عن نادي وحدة صنعاء الرياضي في ١٦ صفحة، مقاس ٤٢ × ٣٠ سم، رئيس التحرير: أحمد أحمد السياغي.

صحيفة «صوت الشباب»

صدر العدد الأول من نشرة «صوت الشباب»، في ١٩٩٨، «نشرة شبابية تصدرها جمعية الكشافة والمرشدات اليمنية، رئيس التحرير: عارف الشوافي». في ٨ صفحات، مقاس ٤٠ × ٣٠ سم، وكانت بدايتها جيدة جدا، نظرا إلى عراقة وخبرة الزميل المرحوم الشوافي في الصحافة والرياضية خاصة، إلا أن تعرضه للمرض أقعده عن مواصلة الجهود لتطوير هذه النشرة التي كان يمكن ـ وما زال ممكنا ـ لها أن تصبح

صحيفة جماهيرية متطورة. فتوقفت عند العدد الثالث الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨.

صحيفة «الرياضة»

صدر العدد الأول من صحيفة «الرياضة»، في صنعاء عن «مؤسسة سبأ للصحافة» بتاريخ مايو ١٩٩٠، في ١٢ صفحة، مقاس ٣٨,٥ × ٢٨,٢ سم، تكونت أسرة تحريرها من «رئيس التحرير: مطهر الاشموري، مستشار التحرير: حسين العواضي، مدير التحرير: عبد الله الصعفاني، سكرتير التحرير: قاسم عمر»، وهي أسبوعية.

واستمرت وانتظمت وتطورت شكلا ومضمونا وموضوعا وأسلوبا، لأسباب من أهمها ثلاثة:

١ ـ ما يتمتع به أعضاء تحريرها من قدرات وإمكانات صحافية عامة ورياضية خاصة، ومن متابعة متواصلة للرياضة ثقافة وتطورات ونشاطا وممارسة.

٢ ـ ولما تلقاه «الرياضة» من إقبال جماهيري على متابعتها وتتبع أعدادها في مختلف المدن والمحافظات.

٣ ـ انتماؤها إلى مؤسسة عامة توفر لها على الأقل، الطباعة والتوزيع ومرتبات العاملين فيها، بوصفهم موظفين صحافيين تابعين للمؤسسة ويعملون فيها غير متفرغين لصحيفة «الرياضة».

صحيفة «الملاعب»

أصدرها صاحب الإمتياز رئيس التحرير: ناصر المطيري، في ١٢ صفحة، بتأريخ أكتوبر ١٩٩١، صحيفة فنية رياضية متخصصة، الثمن: ٤ ريالات. [حسين باسليم ص٥٣]

صحيفة «المنبر»

- صدر العدد (صفر) من صحيفة «المنبر» بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٢ في ١٦ صفحة مقاس ٣٨ × ٢٩ سم. «سياسية اجتماعية شاملة. هذه الكلمات أو الصفات الثلاث لتحديد نوعها وتوجهها، جاءت تحت اسمها الذي يتوسط الترويسة. وفوقها عبارة تلتصق بالاسم بأحرف لا تكاد تبين ولا يكاد يعرف المطلع الغرض منها بالدقة المطلوبة»، وهي «مشروع صحيفة تخرج الدفعة الثامنة ـ قسم صحافة» (كلية الإعلام بجامعة صنعاء). وقد ظهرت هذه العبارة في أعداد أولى من صحف صدرت عن هذا القسم، وكانت أشبه بأعداد تجريبية أو تطبيقية يصدرها أو يحررها طلاب القسم بمناسبة التخرج. تبعا لطبيعة وصفة المطبوعة الطلابية التي هذه إحداها.

- يتوسط الاسم، مربعان فيهما أسماء مسؤولي التحرير: «إشراف د/ محمد عبد الجبار ـ رئيس قسم الصحافة: د/ محمد سيف مقبل». وفي الأيمن: «رئيس التحرير: صادق صالح الهمداني. هيئة التحرير: رؤوفة محمد الفقيه ـ إنصاف زين الله الذهب».

- في العدد (صفر) هذا، موضوعات إعلامية وصحافية وطلابية، وفيها أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، من عناوينها مثلا «رئيس الجمهورية يدعو لمواجهة الإعلام المعادي»، «تخرج أكبر دفعة من كلية الإعلام»، «٩١ مليونا لتطوير وكالة سبأ»، «اتحاد الصحافيين العرب يدين الاعتداء على محبوب (نقيب الصحافيين اليمنيين)»، «٤٠٠ صحافي قتلوا في العالم معظمهم في عمليات انتقام».

مجلة «المواهب»

أصدرها صاحب الإمتياز رئيس التحرير: نديم بغدادي، في عدن، بتأريخ ١ سبتمبر ١٩٩٠، في ١٦ صفحة «مجلة شهرية فنية رياضية اجتماعية ـ الثمن: ٣ ريالات». [المصدر السالف].

مجلة «النجوم»

أصدرها صاحب الإمتياز رئيس التحرير: عبد القادر خضر، في عدن، بتأريخ يناير ١٩٩٢، «مجلة فنية رياضية اجتماعية شهرية ـ في ٢٠ صفحة ـ الثمن: ٥ ريالات».

صحيفة «الهداف»

صدرت صحيفة «الهداف»، منتصف ١٩٩٧، في ٨ صفحات، مقاس ٣٤ × ٢٤ سم، صاحب الإمتياز رئيس التحرير: عبد الكريم عجلان، تصدر في مدينة تعز.

صحيفة «الهدف الرياضي»

صدرت صحيفة «الهدف الرياضي»، خلال ١٩٩٧، في صنعاء، في ٨ صفحات، مقاس ٤٠ × ٣٠ سم، صاحب الإمتياز رئيس التحرير: عبد الرحيم الفقيه، يبدو أنها تعثرت ثم توقفت.

الثامنة: صحافة الكاريكاتير

الملحوظ في ما يتعلق بصحافة الكاريكاتير في بلادنا، أنها ليست أفضل حظا من الصحافة الفنية، إذ أن أبرز إن لم نقل كل صحف الكاريكاتير الصادرة خلال هذه المرحلة، تعثرت أو توقفت، هذه نقطة نسجلها هنا.

ـ والنقطة الثانية: لعل هذه الصحف «أدركتها حرفة الأدب» كما يقال أو حرفة «الفن» فشملها التعثر والانقطاع، نظرا إلى أن الكاريكاتير كما

هو معروف، فن وزيادة، أي فن وصحافة في وقت واحد، فرسام الكاريكاتير فنان تشكيلي وكاتب صحافي بارع ومميز، فهو يرسم أو يكتب الفكرة والمقال، في شكل صغير في حجمه ومساحته كبير في معانيه وأبعاده وإشاراته ودلالاته.

ـ والنقطة الثالثة: ومن ثم. . فإن تعثر وتوقف مثل هذه الإصدارات الفنية ـ الكاريكاتيرية، مؤشر سلبي وللأسف، على مستوى الثقافة والحس الفنيين في مجتمعنا اليمني الذي هو في هذه الناحية، امتداد ونموذج للمجتمع العربي عامة، مع التفاوت النسبي. ومواجهة هذه السلبية بتكريس الوعي والثقافة في مجال الفن بكل شرائحه أو أنواعه. . مسؤولية الجميع، وفي الطليعة، المسؤولون والأدباء والفنانون عامة والصحافيون والأدباء والفنانون والمثقفون خاصة، والأكاديميون والمدرسون بصفة أخص.

وأعود لتسجيل أبرز نماذج الكاريكاتير من مطبوعاتنا الصحافية، بحسب ما أوردتها في كتاب «ثورة الصحافة اليمنية» [ص٢٤٥]، مع تصرف يناسب بعض التطورات الداخلة ضمنها أو المتعلقة بها.

وهي ثلاث مطبوعات أو ثلاثة نماذج، هي:

صحيفة «أوراق»

صدر العدد (صفر) بتأريخ ١ يوليو ١٩٩٥، في ١٢ صفحة، مقاس ٤١ × ٣٠ سم، وفي غلاف ملون من الورق اللماع «صحيفة أسبوعية كاريكاتورية ساخرة تصدر شهريا بصفة مؤقتة. عن «يمن للخدمات التعليمية والإعلام»، صاحب الإمتياز رئيس التحرير: أحمد العزعزي.

الملامح العامة:

● على الغلاف صورة لقطات وجمل وعناوين ورسوم زاخرة بالمعاني

والمضامين، بحيث يمكن أن تملأ بالكتابة صفحات العدد كاملة. أحاول قراءة الغلاف من أبرز ملامحه.

- في أعلاه «أوراق تكشف الأوراق»، عنوان جميل ينقصه تصحيح خطأ في الشكل، وهو وضع الكلمة الأولى بين قوسين مزدوجين «أوراق» لأنها اسم الصحيفة. وتحت العنوان اسم الصحيفة، مكتوبة حروفه بشكل معبر، وهو قصاصات أوراق «كاريكاتيرية ساخرة ـ الثمن: خمسة وعشرون ريالا ».

- وفي النصف الأدنى من الغلاف، صورة أو مشهد أو حالة بالكاريكاتير أرجو أن أوفق في عرض ملامحها، وهي بعنوان «تخزينة».

- صورة لشخص ضخم الرأس واسع الوجه مخروطي الجسم في شكل يضاهي جسم السبع، يجلس على أريكة ويتكئ على طرفها في جلسة «تخزينة قات» في إحدى زوايا الغرفة.

- ويظهر فمه ممتلئًا بالتخزين (بالقات)، إلى حد أن خده الأيسر انتفخ وتمدد في اتجاه الجدار حتى اخترقه ونسف الطوب إلى الخارج. واحتاج إلى عمود كعمود الخيمة يجلس عليه.

- والذي يأكله هذا «المخزن» ليس أغصان القات، وإنما هو أوراق نقدية من العملات الصعبة تتراكم أمامه في اتجاه فمه.

- وعن يمينه «الشيشة» أو «المداعة»، وقصبتها تمتد كثعبان إلى يده ونار المداعة في أعلاها، في شكل وجوه وجماجم وأيد وأعضاء أجسام بشرية لشيوخ ونساء وأطفال وشباب، تحترق ويتصاعد لهبها فيشكل كلمة «نار»، وعن يمين الكلمة «الأسعار» (الأسعار. . نار).

- وأمام المخزن قارورة يشرب منها لونها أحمر، مكتوب عليها: «دم الشعب»، وهي جملة لم يكن لها لزوم لأنها اخترقت جمال الرمز

التلقائي الذي يتمتع المطلع بقراءته أو استنتاجه من مجمل المشهد.

- المحتويات:
- أكتفي من المحتويات للعدد، بصورة الغلاف السالفة، واختيار نماذج من عناوين الصفحات الداخلية المكتوبة المصممة بالكلمة الكاريكاتيرية، وهي «بشرط - بقلم رئيس التحرير» «بائع البطيخ» «قيل عن صاحب هذه الكرش» ويشغل الصفحتين ٦ - ٧، حديث الكاريكاتير عن القات وأضراره.
- عنوان بارز في صيغة «عن الفلسطينية؟ العرب تخلي القضية هل»، وتحته «قام مخرج هذه الصفحة بعجن ولخبطة هذا العنوان. . ».
- المؤسف حقا أن هذه الصحيفة لم تستمر.

صحيفة «الرعية»

- أصدر هذه الصحيفة «الرعوي»، «صاحب الإمتياز رئيس التحرير: خالد فاضل، العدد الأول بتأريخ ٦ ديسمبر١٩٩٤ - ٤ رجب ١٤١٥هـ».
- الثمن: «٥ ريالات هدية للرعوي الكريم».
- «الرعية» «صحيفة شاملة ناقدة ساخرة مستقلة».
- الشعار: سوط من لا صوت لهم.
- الحجم: ٢٠ صفحة مقاس ٤٣ × ٣١ سم.
- الغلاف: بالألوان وعليه، عمود في أعلاه صورة الرئيس (علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية) و«بلاغ إلى الرئيس». وصورة كاريكاتيرية لهيكل إنسان، في بطنه مسؤول يجلس على كرسي ويعزف بيديه على أوتار المعدة، وبجانب الصورة «الحكومة والعزف على الوتر

الحساس». وعلى الغلاف في الصفحة الأولى والأخيرة، إعلانات منوعة.

- في العدد، عدد من الموضوعات، منها تحقيق عن جريمة واستطلاع عن الصحافة الساخرة وإعلانات وأخبار ولقطات وعناوين ساخرة متنوعة.

- في نهاية الصفحة الأخيرة «مدير التحرير: خالد العوبلي ـ نائب مدير التحرير: حسين الوادعي ـ سكرتيرا التحرير: عبد الله غراب، نجلاء الخضر ـ الإشراف الفني: أنظمة ديوان ـ اليمن ـ الصف الإلكتروني: بيان لخدمات الكمبيوتر ـ الرسامون: سامر الشميري، محمد الشميري ـ الإخراج: عبد العزيز أحمد.

مجلة «صم. . بم»

- كلمة «صم. . بم» كما نعرف، جملة تعني في اللهجة الشعبية: اسكتوا، أو اصمتوا. . أو الزموا الصمت. ولعل لها معنى آخر، وإلا فإن «المعنى في بطن الناشر» بدل الشاعر، والناشر هو الزميل عصام سالم، وهو اسم لامع في الصحافة اليمنية.

الملامح العامة:

- صدر العدد الأول من مجلة «صم. . بم»، في عدن، بتأريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٢، في قطع صحيفة من ٢٨ صفحة مقاس ٤٥ × ٣٢ سم، «كاريكاتورية ساخرة» وفي غلاف ملون من الورق المتين. الثمن: ١٠ ريالات.

- على الغلاف، قضية الديمقراطية بالكاريكاتير تملأ صفحته، وتتلخص في صورة للدكتور/ ياسين سعيد نعمان (رئيس مجلس النواب حينها) وبيده الدستور وعلى يمينه لوحة (سبورة) يشير بالقلم إلى كلمة

«ديمقراطية» مكتوب عليها وكأنها عنوان المحاضرة، وهو يقف أمام قاعة تضج بالجمهور أو النواب أو. . . وكل منهم يرفع يده ويصرخ بكلمة ديمقراطية، ولكن بصيغ ولهجات واستخدامات شتى تنتشر في دوائر على المشهد، منها: «سرقراطية، ديموراوطية، دم قراطية، ديموقوطية، طموقراطية، دوم قراطية،دي دي مو مو. . . . ، ديموجوجية» إلى آخر الدقرطة. واللوحة تأليف ورسم الفنان: عبد القادر السعدي.

- على الصفحة ٣ كلمة العدد مخطوطة بقلم رئيس التحرير، ولطرافتها وعمقها أنقل نصها هنا «أنا وأنت. . نحن وأنتم قررنا أن نزرع البسمة على صفحات متميزة فكان هذا الإصدار الذي التقى فيه جمع من الأقلام المبدعة والريش المرهفة. . ولأننا في حاجة ضرورية إلى بث روح التفاؤل في النفوس النكدانة، كابدنا الكثير في هذا الزمن الصعب حتى كان لنا في هذا الإصدار الذي نأمل أن ينال الرضى والقبول من الجميع. . وأن لا يظن بأننا ننوي الإساءة إلى. . أو تعكير صفو. . . دعونا نبتسم ونواصل الابتسام. . فهذا أجمل ما يمكن أن نقدمه في الحياة. نأمل أن لا نكون قد أخطأنا. . لأننا أصبحنا نشك في كل شيء. . والله الموفق والمعين. . «جميعنا». . ».

- في أدنى ص ٣، المحررون، وهم ستة كل منهم رئيس تحرير لشؤون. . وسابعهم رئيس تحرير متفرغ،(عبد المجيد عراسي) والثامن (عبد القادر السعدي) مستشار رؤساء التحرير، «عصام سالم ـ صاحب الإمتياز ـ رئيس التحرير لشؤون الجميع»،(والستة: سالم الهلالي: للشؤون الكاريكاتيرية والفنية، جميلة عزاني وخالد عبد الله: لشؤون الكاريكاتير، شكيب راجح: لشؤون الثقافة، جمال عرب: لشؤون الإخراج، علي سعيد بن طالب: لشؤون مكتب صنعاء).

- والعدد زاخر بالموضوعات والعناوين واللقطات الكاريكاتيرية الساخرة

الناقدة اللاذعة، مثل «اضحك مع صور المرشحين» و«منوعات» و«الحال عند العرب من بعضه».

- «صم. . بم» كما قال عصام «التقى فيها جمع من الأقلام المبدعة والريش المرهفة».

التاسعة: النقابية

في بداية الحديث عن هذه المجموعة من صحف ما بعد الوحدة، أسجل ملحوظات (أو ملاحظ على حد التزام زميلنا المرحوم سفيان البرطي بصيغة الجمع الصحيح في مجلته «النضال») أو نقاطا أربعا:

الأولى: قلة الصحف النقابية المستمرة في الصدور قياسا بعددها في هذه المرحلة. وهذه مفارقة ربما غير متوقعة نظرا لكثرة الصحف الصادرة بعد الوحدة بنسبة تجاوزت في عددها وتنوعها، كل المراحل السالفة بكثير. ويزيد من هذه المفارقة، كثرة النقابات التي تشكلت بعد الوحدة وكثرة فروعها. ويقلل من المفارقة، أن الصحف بكل صفاتها وانتماءاتها، تكتب باستمرار، عن النقابات والعمل النقابي بصفة مباشرة أو عامة.

الثانية: ولقائل أن يقول (وقد قال وما زال كثيرون يقولون): إن كثرة النقابات تكاد في الحقيقة وفي الغالب، تنحصر على عددها دون أثرها ونشاطها. لأنها ظهرت مستوعبة في أطر الأحزاب التي سيطرت عليها وأصبح أكبر ما يطرح هنا، هو الدعوة للعمل على استقلال النقابات وتخليصها من سيطرة الأحزاب، وهي دعوة كانت الأحزاب سباقة إلى طرحها وتكريرها، وهذه قد تحسب مفارقة أخرى.

والثالثة: ولقائل آخر أن يقول: إن هذه السيطرة تأتي نتيجة طبيعية، من حيث أن خيطا رفيعا يفصل بين الحزب وبين النقابة كثيرا ما

تم اختراقه كونه قابلا للاختراق، ومن حيث أن ازدواج العضوية (بين الحزب والنقابة)، قائم ومكرس أيضا. وبالتالي، وتبعا لهذا القول أو الرأي. . فإن حكاية استقلال النقابة عن الأحزاب، مجرد كلام.

والرابعة : ولنضرب مثلا على تعثر وجمود وغياب الصحافة النقابية بالقدر الذي يواكب تعدد وتنوع النقابات. . بنقابة الصحافيين (نبدأ بأنفسنا). . فهي تتحدث في كل مؤتمر ولجنة ومناسبة وغير مناسبة، عن العمل على إصدار صحيفة «الصحافي» أو بأي اسم آخر فالمشكلة ليست الاسم، ولكنها ما تزال حتى الآن تتحدث رغم أنها خلال هذه الفترة، تعتبر في أوج ازدهارها ونشاطها بالنسبة للماضي وليس بالنسبة لما يجب أن تكون عليه، وما يزال الأمل قائما والعمل متوقعا والتأكيد مكررا من قبل قادة النقابة، لإصدار صحيفة عن نقابة الصحافيين.

ونقطة خامسة: نضيفها إلى الأربع السالفة، هي أن التنبيه إلى أن الحديث عن قلة الصحف والمجلات النقابية، نقصد به، قلة المنتظمة والمستمرة منها لا قلة عددها بصفة عامة، فأمامنا هنا في. . حدود عشرين مطبوعة صحافية نقابية أو ذات طابع وانتماء نقابي. نورد هنا معلومات مركزة عنها، وإشارات عما سبق عرضه منها ضمن المجموعات السالفة.

صحيفة «الإحسان»

صدر العدد الأول من صحيفة «الإحسان» يوم الاثنين ٢ أغسطس ١٩٩٢، في ٨ صفحات، مقاس ٤٥ × ٣٠ سم،عن جمعية الهلال الأحمر اليمنية، «دورية خيرية تعاونية ـ هيئة التحرير: د/ علي البابلي.

د/ عبد الله حمود الخميسي. لطفي إسماعيل. أحمد شاجع. د/ زايد عاطف».

نشرة «الأستاذ»

أصدرتها نقابة المعلمين اليمنيين ـ فرع حجة، في شهر مارس ١٩٩٢. في ٨ صفحات «نشرة دورية ».

صحيفة «الإيثار»

شقيقة سالفتها أو البديل عنها، سبق عرضها في «الصحافة الإجتماعية ـ المجموعة الثالثة»، وكذا دورية «المستهلك». ونشرة «يمن بلا قات».

صحيفة «تشكيل»

تصدرها نقابة الفنانين التشكيليين. دخلت ضمن مجموعة الصحافة الفنية، هي ومعها: مجلة «الفن».

مجلة «الصحافي»

بين أيدينا من مجلة «الصحافي» «عدد خاص» صدر بحسب ما هو مصدر به في أو عن شهري نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٩٧. ومن تصدير رئيس التحرير لهذا العدد على صفحتيه ٢ ـ ٣، بـ«الكلمة الأولى»، تأكيد لتوقف المجلة ثم عودتها من جديد «في هذا الثوب القشيب (كل أب بابنته معجب) بعد خمس سنوات من التوقف»، إذ صدرت للمرة الأولى خلال العام ١٩٩١.

- «هذا العدد الخاص، جاء في ٦٤ صفحة عدا صفحات الغلاف الأربع. مقاس ٢٠ × ١٥ سم (اصغر قطع لمجلة)، «مجلة فصلية جامعة تصدر عن نقابة الصحافيين اليمنيين ـ فرع محافظة حضرموت ـ مستشار التحرير: حسن أحمد كندسة العولقي ـ رئيس التحرير: علي

صالح باقي ـ مدير التحرير: علي عبد الله الكثيري ـ سكرتير التحرير: صلاح مبارك بو عابس».

- تتلخص صورة الغلاف في اسم المجلة في أعلاه ملونا بالأسود مع الأزرق، وتحته صفتها، ثم عناوين (أو عنوانات بحسب نشرة المجمع اللغوي) بعض المضامين: «الأمانة العامة لنقابتنا ترفض أي دعوات لشق وحدة الصحافيين»، «فرع نقابتنا يكرم قدامى الصحافيين في حضرموت»، «حسين البار صحافي ومدرسة»، «صورة المرأة في مجلة الفكر الحضرمية»، «با عامر صحافيا ومناضلا»، «شيء من تأريخ الصحافة»، وفي داخل العدد موضوعات قيمة أخرى، منها «تجليات من الشعر الشعبي» و«البديل. . قصة قصيرة» و«صحافة حضرمية سادت ثم بادت» و«أمركة الثقافة». الخ.

- على الغلاف الأخير، صور لحوالي ١٥ من الصحف والمجلات التي صدرت وتصدر في حضرموت، هي نشرة «الفكر» (العدد ٤ ـ ١٩٩٦)، صحيفة «الأحقاف»، «آفاق» (العدد ١٧ مايو ١٩٩٩)، «إقرأ»، «الرسالة التربوية»، «الخيصة»، «تجارة حضرموت» (يوليو أغسطس ـ سبتمبر ١٩٩٩)، «المسيلة»، «هنا البريد» (نشرة فصلية ١٩٩٠)، «القلم» (العدد الأول ـ أكتوبر ١٩٩٥ ـ نشرة شهرية)، «منبر جامعة حضرموت» (سبتمبر ١٩٩٧)، جامعة «الأحقاف» (العدد ٣ يوليو ـ أغسطس ١٩٩٧)، «الصحافي» (العدد الذي يجيء الحديث عنه هنا).

- دار «باكثير للطباعة والنشر» ـ م/ حضرموت.

مجلة «الصحة النفسية»

أصدرتها الجمعية النفسية اليمنية بصنعاء بتأريخ ١٩ مايو ١٩٩٠رئيس التحرير: د/حسن خان.

صحيفة «العمال»

عادت صحيفة «العمال» إلى الصدور، عقب توقف صحيفة «صوت العمال» الصادرة منذ ما قبل الوحدة في عدن ثم في صنعاء بعد الوحدة، وتوقفت خلال حرب ١٩٩٤، وصدرت «العمال» امتدادا لأعدادها السالفة، ابتداء من العدد ـ ١١٧١ ـ السنة الـ ٢٧ الصادر يوم الخميس ٢٦ يناير ١٩٩٥، ٢٥ شعبان ١٤١٥ ـ أسبوعية نقابية سياسية جامعة ـ لسان حال الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية اليمنية ـ في ٨ صفحات مقاس ٥٠ × ٣٠ سم، الثمن: ١٨ ريالا «رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير: يحيى محمد الكحلاني ـ تأسست في ٤ يناير ١٩٦٨ ـ طبعت في «مؤسسة العمال للطباعة والنشر ـ المعلا ـ عدن» ».

مجلة «المجلة النفسية».

أصدرتها جمعية الأطباء والأخصائيين النفسيين في تعز بتأريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩. «نصف سنوية نقابية علمية طبية ـ مطابع دار المجد ـ صنعاء ـ رئيس التحرير: عبد الحق محمد ناشر السعيد». [د/ عبد الله الفضلي ـ مركز التوثيق الإعلامي ـ صنعاء]

دورية «المعلم»

أصدرتها نقابة المعلمين اليمنيين، بالعاصمة صنعاء في شهر سبتمبر ١٩٩١» رئيس التحرير: عبد الوهاب المصباحي ـ مدير التحرير: أحمد ناصر الرباحي».

مجلة «المكتبات والمعلومات»

أصدرتها الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات في صنعاء بتأريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٠. «دورية نقابية علمية مهنية ـ رئيس التحرير: فرحان قايد صالح الهجم ـ مطابع مؤسسة الثورة».

دورية «الوسط التربوي»

أصدرتها بتعز، نقابة المعلمين اليمنيين، في فبراير ١٩٩١ «رئيس التحرير: حسن محمد القباطي» [المصدر السالف].

العاشرة الصحافة العسكرية

يأتي تصنيف المطبوعات الصحافية العسكرية في مجموعة مستقلة، اتساقا مع موضوعها العسكري الرئيسي، وإلا فهي وخصوصا المجلات.. تدخل من منظور عام بمضامينها التي يغلب عليها طابع الدراسات والبحوث وعرض الكتب وترجمة النصوص وتقارير المؤتمرات والندوات الفكرية العسكرية والسياسية ونتائجها، ومن ثم. فإن تصنيفها في مجموعة مستقلة، لا يعني التقليل من أهمية ومساحات الجوانب الفكرية والمعرفية في شتى حقولها. وفي عرض المطبوعات التالية، ما يزيد عن تأكيد هذا لمجرد التدليل:

مجلة «الجندي»

صدر العدد الأول من مجلة «الجندي» عن الفصل الثاني من العام ٢٠٠٢، أبريل - يونيو، في ٩٢ صفحة ملونة مقاس كامل تقريبا ٢٨ × ٢٠ سم، تتركز المعلومات الرئيسية عنها في الآتي:

- ظهرت المجلة من خلال هذا العدد، في شكل جميل وجذاب وإخراج فني وورق صقيل ولمسات مهنية في توزيع الألوان وتلوين العناوين والأعمدة وتوضيب الصور وتشكيلها.

- ظهرت صفحة الغلاف الأولى، عنوانا معبرا عن سمات الشكل السالف ذكرها، من حيث تصميمها وتشكيلها في صورة لتحدد ملامحها في:

○ اسم المجلة بأعلى صفحة الغلاف، وتحته «مجلة عسكرية ثقافية جامعة، تصدر فصليا عن قيادة المنطقة العسكرية الشرقية. العدد

الأول. أبريل - مايو - يونيو ٢٠٠٢».

○ يحيط بالاسم من جهته اليمنى وينعكس في امتداد معاكس نحو بدايته في شكل صاروخ بألوان العلم الوطني الثلاثة. وفوق الشكل الآية الكريمة ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

○ وعلى الجزء الأيمن من الغلاف، صورة الأخ رئيس الجمهورية وهو يحيي بيده اجتماعا أو احتفالا غير محدد. وخلف الصورة، شريط صور للرئيس وعدد من الزعماء العرب. وفي الجزء الأيسر شكل مؤلف من رقمين، رقم «١٢» مكبر وفي داخله رقم «٢٢» وتحت الأخير «مايو»، يرمز إلى العيد الثاني عشر للوحدة في ٢٢ مايو.

○ وعلى الغلاف عناوين أربعة: «علي عبد الله صالح. . صانع نهضة اليمن الحديث» - «فن القيادة عند الرسول القائد ﷺ» - «دور الوحدة اليمنية في تثبيت الاستقرار الإقليمي وتعزيز الأمن القومي» - «مجلس التعاون الخليجي والإتجاهات الأمنية في المنطقة».

○ تزدحم الصفحة الثالثة من العدد، بأسماء المسؤولين في مجلس الإدارة وهيئة التحرير والعنوان وأسعار المجلة، على النحو التالي:

- رئيس مجلس الإدارة: العميد الركن/ محمد علي محسن. قائد المنطقة العسكرية الشرقية. نائب رئيس مجلس الإدارة: العميد ركن د/ ناصر عبد ربه الطاهري، أركان حرب المنطقة العسكرية الشرقية.

- رئيس التحرير: العقيد/ عبد الله محمد معجب. مدير التحرير: العقيد/ طالب السندي.

- الهيئة الاستشارية: العميد الركن/ محمد عبد الله المأخذي. العميد

الركن/ أحمد حسين العقيلي. العميد د/ علي الجهوري. د/ علي هود باعباد. د/ خالد سالم باوزير. د/ عبد الله حسين البار.

- الطباعة وفرز الألوان: وكالة الأنباء اليمنية «سبأ». العنوان: صنعاء. ت: ٤٠٩٠٣٩.

- ثم عبارتا: «ما ينشر لا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة» - «لا تلتزم المجلة بإعادة أي مادة تتلقاها نشرت أم لم تنشر».

- الأسعار: اليمن: ٥٠ ريالا. السعودية ٥ ريالات. سلطنة عمان ٥٠٠ بيسة. الإمارات ٧ دراهم. البحرين٧٠٠ فلس. قطر ٧ ريالات. الكويت ٥٠٠ فلس. مصر ٢ جنيه. السودان ١٥ جنيها. سوريا ٢٥ ليرة.

- ومن حيث المضمون، احتوى العدد موضوعات ودراسات متنوعة ومتعددة إلى حد ما، من عناوينها مثلا إضافة إلى ما جاء على الغلاف: «النظرية الإسلامية في العقيدة العسكرية»، «الحرب الورقية»، «رماة بين الماضي والحاضر»، «جدلية الأنا والآخر وتكاملهما في قصيدة «السفر إلى الأيام الخضر» للبردوني»، «تطور صناعة الصواريخ»، «مصطلحات ومفاهيم».

مجلة «الحرس الجمهوري»

- صدرت مجلة «الحرس الجمهوري» مطلع العام ٢٠٠١ في ١٣٠ صفحة منها صفحات في آخرها مترجمة بالإنجليزية للافتتاحية وبعض الموضوعات مقاس ٢٨ × ٢١ سم. «مجلة فصلية عسكرية ثقافية جامعة: تصدرها قيادة قوات الحرس الجمهوري».

- «رئيس مجلس الإدارة العقيد الركن/ أحمد علي عبد الله صالح، قائد الحرس الجمهوري قائد القوات الخاصة. رئيس التحرير: مقدم ركن/

محمد مطهر باعلوي. مساعد القائد للشؤون السياسية والتوجيه المعنوي، الهيئة الاستشارية: ـ عميد ركن/ أبو بكر عبد العزيز الغزالي

ـ عميد ركن/ إسماعيل محمد حجر

ـ عميد ركن/ أحمد حسين العقيلي

ـ عقيد ركن/ علي محسن عبيد

ـ مقدم ركن/ خالد يحيى الأشول».

ـ «سعر النسخة في الداخل ٧٠ ريالا. وفي الخارج: ـ السعودية: ٥ ريالات. دولة الإمارات: ٥ دراهم. دولة قطر: ٥ ريالات. الأردن: نصف دينار. بقية الدول: ٥ دولارات أو ما يعادلها».

ـ «الإشتراكات: للمؤسسات والمصالح الحكومية: ٢٠٠٠ ريال. للأفراد: ٨٠٠ ريال. بقية الدول: ١٢٠ دولاراً (سنويا)».

ـ «العنوان: الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ شارع الزبيري. تلفون: ٢١٢٤٦٧».

ـ ظهرت هذه المجلة بثوب قشيب ومنظر أنيق وجذاب وفي ورق صقيل ملون وإخراج فني حديث،سواء في توظيف الصفحات أو تبويب الموضوعات أو توزيع الصور والإعلانات. كما ضمت في محتواها تنوعا في المضامين والكتابات والأقلام المشاركة.

مجلة «المقاتل»

مجلة «المقاتل» «مجلة عسكرية ثقافية علمية جامعة ـ فصلية مؤقتا ـ تصدر عن شعبتي التوجيه المعنوي بالمنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع».

تأسست في ٧ يوليو ١٩٩٦، في محور الحديدة. تصدر بمعدل كل ثلاثة أشهر.

- رئيس مجلس الإدارة: عميد/ علي محسن صالح. قائد المنطقة الشمالية الغربية أركان حرب الفرقة الأولى مدرع. نائب رئيس مجلس الإدارة: عميد/ الظاهري الشدادي. قائد محور الحديدة واللواء ١٣ مشاة. المشرف العام: عقيد/عبدالله أحمد الحسني. رئيس شعبة التوجيه المعنوي بالمنطقة الشمالية الغربية.

- رئيس التحرير: مقدم/ عبد الواحد محمد الوصابي، مساعد قائد محور الحديدة لشؤون التوجيه، السياسي والمعنوي.

- والمجلة هذه التي تصدر في حوالي ٨٠ صفحة مقاس ٣٠ × ٢٠سم، تجمع ما بين الشكل من حيث جودة الورق الناعم الملون وفن الإخراج وتبويب الصفحات وما بين اتساع وتنوع وعمق المضمون، ففيها العلوم العسكرية ووسائلها ومصطلحاتها تتحول إلى أطر ومواد ثقافية عامة وفيها تتنوع وتتناسب مع موضوعها في تناولها للقضايا السياسية والاقتصادية والإجتماعية القائمة على الساحة على مستوى الوطن وخارجه هذا إلى جانب موضوعات من التأريخ الإسلامي وقيمه وأسس الدولة الإسلامية ومنهجها القدوة

- «المقاتل» نموذج من المجلات العسكرية المتطورة شكلا ومضمونا وتظل تتطور من عدد إلى آخر ومن عام إلى عام.

وهناك عدد من النشرات التي صدرت لا توجد معلومات كافية عنها سوى الإعلان عنها في بعض الصحف، ومنها:

م	اسم النشرة	المصدر
١.	«رأي حضرموت»	«الأيام» ٤١٢ في ١٩٩٧/١١/٢٣
٢.	«نداء حضرموت»	«الأيام» ٤١٢ في ١٩٩٧/١١/٢٣
٣.	«حمادة»	«الشورى» ٢٥٩ في ١٩٩٨/١/١١
٤.	«النهرين»	«الشورى» ٢٥٩ في ١٩٩٨/١/١١
٥.	«رسالة حضرموت»	«الثوري» ١٥٣٠ في ١٩٩٩/٧/٢
٦.	"Arab American" تصدر في ديترويت أسبوعية العدد ٣٧ في ٢٠٠١/٧/١٤	نشرة السفارة اليمنية في واشنطن
٧.	صحيفة "spectrum" يومية مستقلة تصدر بالإنجليزية في الولايات المتحدة عن مؤسسة اوبزرفر صدر قرار بتعيين محمد حسين الكبسي رئيسا لتحريرها. أسبوعية مؤقتا	نشرة السفارة اليمنية في واشنطن
٨ .	«المقاطعة»	صوت المعارضة ٤٥ في ١٥/ ١١/ ٢٠٠١

مطبوعات جاءت في أخبار عنها لم نطلع على اعداد منها

جدول بأسماء وبيانات الصحف الصادرة بعد الوحدة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٢٤٥	تجارة الوادي	تجارية	فصلية	٢٠٠١	٢٦	٣٠ × ٢٠	-	سيئون	رئيس مجلس الإدارة/ الشيخ/ محمد عمر فلهوم، نائب رئيس المجلس للشؤون التجارية/ الشيخ/سالم عمر بافضل. نائب رئيس المجلس للشؤون الصناعية/ الشيخ/عيظة سالمين بالحامض. ثم ثمانية أسماء لأعضاء مجلس الإدارة	تصدر عن غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت والصحراء
٣١٢	إب	سياسية جامعة		يناير ٢٠٠٢	١٢	٣٨ × ٥٤	١٥ ريالا	إب	مدير المركز الإعلامي/د/ علي بن علي الجماعي. رئيس التحرير/ عبد الخالق إسماعيل الجنيد	تصدر عن المركز الإعلامي بإب
٣١٤	الإبحار	شاملة	نصف شهرية	فبراير ٢٠٠٢	٨	٣٨ × ٢٨	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبد الله حمود الشوخي. نائب رئيس التحرير/ هاجع الجحافي.	
٣١٥	أبين									

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣١٦	الأسبوع	سياسية	أسبوعية	٩٨/٩/١٠	٨	٤٤ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ حسن العديني	مستقلة منتظمة
٣١٧	الأمة	سياسية جامعة	أسبوعية	٩١/٩/٢٢ العدد الأول	٨	٤٥ × ٣٢	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبد الله هاشم السياني مستشار التحرير/ أحمد محمد الشامي يرأسها الآن/ عبد الكريم الخيواني	بدأت مستقلة ثم آلت ملكيتها لحزب الحق - منتظمة
٣١٩	الأيام	سياسية جامعة	أسبوعية ثم يومية	٩٠/١١/٧ العدد الأول (السنة العاشرة)	٨	٤٢ × ٢٨	٧٥ فلسا	صنعاء	الناشران/ هشام وتمام باشراحيل رئيس التحرير/ هشام باشراحيل	تصدر للمرة الثانية مستقلة منتظمة يوميا
٣٢٢	التجمع	سياسية	أسبوعية	٩٠/١٢/٣١ العدد الأول	٨	٤٤ × ٢٩	١٠٠ فلس	عدن	رئيس التحرير/ عمر الجاوي مدير التحرير/ د. عبدالرحمن عبد الله	حزب التجمع الوحدوي اليمني - منتظمة
٣٢٢	الجماهير	سياسية	أسبوعية	٩٠/١٠/١ العدد صفر	٨	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ عبد الرحمن مهيوب نائب التحرير/ عبدالرحيم سالم سكرتير التحرير/ عبدالمؤمن الخربي	حزب البعث
٣٢٢	التعددية	فكرية سياسية شاملة	شهرية	٢٠٠٢	٦٢	٢٠ × ٢٨	-	صنعاء	الناشر رئيس التحرير: حسن محجوب	تصدر عن مركز دراسات القرن الإفريقي والبحر الأحمر

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٢٢	التعددية	فكرية سياسية	شهرية	٢٠٠١	٦٢	٢٠ × ٢٨		صنعاء	رئيس التحرير: حسن محجوب	مركز دراسات القرن الأفريقي
٣٢٤	الجماهير الحق	سياسية	أسبوعية	٩٠/١٢/٩ العدد الأول	٨	٤٢ × ٢٩	٧٥ فلسا	عدن	صاحبها ورئيس تحريرها عبداللطيف كتبي عمر	تصدر للمرة الثانية مستقلة منتظمة
٣٢٥	رأي	سياسية	أسبوعية	١٩٩٢/٤/٢٨ العدد صفر	٨	٤٤ × ٢٩	٣ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/محمد جسار مدير التحرير/ حمود منصر سكرتير التحرير/ عبدالله المتوكل	حزب رابطة أبناء اليمن منتظمة توقفت عام ٩٤ ثم عادت
٣٢٥	شبام	سياسية		٩٨/٩/١٦ العدد الأول	١٢	٤٢ × ٣٠	١٥ ريالا	المكلا	رئيس التحرير/ أحمد الطويل مدير التحرير/بدر بن عقيل سكرتير التحرير/ خالد القحوم	تصدر عن دار باكثير للطباعة والنشر منتظمة
٣٢٨	الشورى	سياسية	أسبوعية	٩١/٥/٢	٨	٤٥ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ أحمد المداني رئيس التحرير/ محمد المداني	اتحاد القوى الشعبية
٣٢٨	صوت الشورى	سياسية	أسبوعية	٢٠٠١/٦/١٧ العدد صفر	١٦	٣٧ × ٢٩	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير//عبد الله علي صبري	تصدر عن حزب اتحاد القوى الشعبية
٣٣١	الفرسان	سياسية	شهرية	مايو ٢٠٠٠ العدد الأول	١٢	٤١ × ٢٨	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ د. خالد عبد الله طميم	توقفت بعد بضعة إعداد
٣٣١	صوت الشورى									
٣٣٢	المسار	سياسية شاملة	شهرية	٩١/٢/١٠ العدد صفر	٨	٥٨ × ٤٢	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ محمد يحيى شنيف ويرأسها/محمد اللوزي ثم طارش قحطان	مستقلة مستمرة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٣٢	قراءات سياسية									
٣٣٥	مشاهد	ملحق سياسي ثقافي بـ«الاقتصادية»	نصف شهرية	١العدد الأول يونيو ٢٠٠٢	١٦	٢٦ × ٢٠	-	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة المشرف العام: نصر طه مصطفى ـ نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير: راجح علي الجبوبي.	تصدرها وكالة الأنباء اليمنية ـ سبأ
٣٣٤	المسار									
٣٣٧	الناس	جامعة	أسبوعية	٢٩ مايو ٢٠٠٠ العدد الأول	١٢	٣٨ × ٢٧	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ حميد أحمد شحرة ـ نائب رئيس التحرير/ محمد ـ سكرتيرا التحرير/مروان دماج، علي الجرادي	
٣٣٧	نبراس المواسط	سياسية ثقافية	شهرية	يناير ٢٠٠٢	١٢	٣٥ × ٢٥	٢٥ ريالا	تعز	رئيس التحرير/ عبد الله عبده عثمان العباسي مدير التحرير/ عبد الحفيظ عبده هاشم العباسي نائب مدير التحرير/عبد الله محمد نعمان اليوسفي	تصدر عن المجلس المحلي بمديرية المواسط
٣٣٦	الوحدوي	سياسية عامة	أسبوعية مؤقتا	١٩٩٠/٩/٢٧	١٢	٤٨ × ٣٢	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/هادي محمد عامر رئيس التحرير/عبدالملك المخلافي مدير التحرير/ عبد العزيز مقبل ثم حسن العديني	لسان التنظيم الوحدوي الناصري ـ منتظمة يرأسها/ علي السقاف
٣٣٩	وهج الحقيقة	سياسية	أسبوعية	يوليو ٢٠٠٠	١٢	٤٢ × ٣٠ سم	٢٠ ريالاً	صنعاء	صاحب الامتياز رئيس التحرير: عبد الكريم عجلان	مستقلة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٣٨	الوحدوى									
٣٤٠	إعلان	إعلانية متخصصة	نصف شهرية مؤقتا	فبراير ٩٦ العدد الأول	١٢	٤٥ × ٣٠	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ محمد محمد عوض مدير التحرير/ عبد الفتاح البتول	مستقلة تعثرت ثم توقفت
٣٤٢	الاقتصادية	اقتصادية جامعة	نصف شهرية	٩٩/٦/٣٠	٨٠	٣٠ × ٢١	حسين العواضي	صنعاء	تصدرها وكالة سبأ للأنباء	
٣٤٣	بازار	إعلانية متخصصة	شهرية مؤقتا	نوفمبر ٩٨ العدد الأول	١٢	٣٥ × ٢٥	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ علي أحمد العنسي	متخصصة مستمرة
٣٤٥	البناء	نشرة لأعمال البناء	دورية	نوفمبر ٩٨ العدد الأول	٨		٢٠ ريالا	حضرموت	عبد المجيد الأهدل	جمعية مهيني البناء بحضرموت غير متواصلة
٣٤٦	التأمينات	تأمينية اقتصادية	شهرية	ديسمبر ٢٠٠١ العدد (صفر)	٤٢	٣٠ × ٢١	٥٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير: ياسين الحمادي مستشار التحرير: عبد الرحمن المذحجي مدير التحرير: ناشر العبسي الإخراج: رياض الماوري	تصدر عن المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
٣٤٨	تجارة حضرموت	تعنى بالشؤون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية	فصلية	٢٠٠٢/٣/١	٤٢	٣٠ × ٢١	-	المكلا	رئيس التحرير: عمر عبد الرحمن باجرش. نائب رئيس التحرير: حسين عبد الله الجيلاني. مدير التحرير: حسين محمد با زياد. سكرتير التحرير: سعيد عبد الله سويدان	تصدرها غرفة تجارة وصناعة حضرموت

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٤٩	التجارة والصناعة	نشرة تجارية	شهرية	يناير ٢٠٠٠ العدد الأول	٨	٣٠ × ٢١	-	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة/ عبد الوهاب سنان أبو لحوم، القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة/ محمد حسين الزبيري. نائب الرئيس لقطاع التجارة/ عبدالله محمد القص. نائب الرئيس لقطاع الصناعة/ عبد الوهاب ثابت القائم بأعمال المدير العام ونائب المدير العام. / عادل عبد الإله العصار	تصدرها الغرفة التجارية الصناعية ـ صنعاء
٣٥٠	دراسات اقتصادية	اقتصادية	فصلية	اكتوبر ٢٠٠١	٢٩٤	٢٤ × ١٧		صنعاء	رئيس التحرير: عادل محمد قايد	المؤتمر الشعبي العام
٣٥٢	الخطوة	نشرة اجتماعية خيرية	فصلية	٢٠٠١	١٢	٤١ × ٢٩	٢٠ ريالا	إب	رئيس التحرير/ عصام عبادي الحيقي مدير التحرير/ عبد الرحمن محمد طاهر	تصدر عن جمعية الاغابرة الاعروق
٣٥٣	المتفوق	نشرة دعائية	دورية	يونيو ٢٠٠٢	٤	٣٤ × ٢٤	-	تعز	رئيس التحرير/ خالد دبوان الشرعبي ـ مدير التحرير/ عبد الوهاب عبد الجبار الصبيحي	تصدر عن شركة الجند للصناعات الخفيفة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٥٤	المحلية	تنموية شاملة	شهرية	أبريل ٢٠٠٢ العدد الأول	٢٠	٤٠ × ٣٠	-	تعز	المشرف العام/ شوقي أحمد هايل. رئيس التحرير/ سامي الحداد	تصدر عن المجلس المحلي بمحافظة تعز
٣٥٦	المستهلك	متخصصة	دورية	أكتوبر ١٩٩٩	٥٤	٢٨ × ٢٠,٥	٧٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ حمود البخيتي المحررون: محمود النقيب، ياسين التميمي، عبد الملك محمد سعيد، د/ فاروق البورة - تعز، سعيد باوزير - حضرموت	تصدر عن جمعية حماية المستهلك
٣٥٦	الوطن	نشرة ثقافية تربوية	شهرية مؤقتا		٤	٣٧ × ٢٧	١٠ ريالات	إب	مكتب التربية بمحافظة إب رئيس التحرير/ يحيى هائل سلام	
٣٥٧	النفط والمعادن	متخصصة في شؤون النفط	كل شهرين	٢٠٠٠/٩ كل شهرين	٦٠	٢٧ × ٢٠	-	صنعاء	هيئة التحرير: د/ رشيد صالح بارباع، وزير النفط والمعادن، رئيس التحرير. م/ محمد عبد الملك علامة، نائب رئيس التحرير. عبد القوي العديني، مدير التحرير	تصدر عن وزارة النفط والمعادن

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٦٠	اليمن السياحي	متخصصة بالسياحة	فصلية	يناير ٢٠٠٢ العدد الأول	١٣٦	٢٨ × ٢١		صنعاء	تصدرها مؤسسة الترويج الإعلاني - رئيس مجلس الإدارة: الشيخ/ حميد بن عبد الله بن حسين الأحمر	
٣٦٤	آدم وحواء	ثقافية اجتماعية صحية	شهرية	٩٩/٨/٢٤ العدد صفر	٢٤	٤٢ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحبة الإمتياز/ نبيلة الكبسي رئيس التحرير/توفيق الحرازي	مستقلة مستمرة في الصدور
٣٦٥	أسامة	مجلة كل الأطفال	شهرية	يوليو ١٩٩١	٣٢	-	٨ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/أحمد المسعدي رئيس التحرير/حسن محمد جابر مدير التحرير/ هيثم الأشقر	-
٣٦٨	الإيثار	نشرة صحية متخصصة	شهرية	ديسمبر ٩٠ العدد الأول	٨	٣٥ × ٢٥	-	صنعاء	هيئة التحرير د. يحيى البابلي،د. عبدالله الخميسي، لطف إسماعيل، أحمد شاجع،د. زايد عاطف	الهلال الأحمر غير منتظمة أو متوقفة
٣٦٩	مجلة الإيثار	خيرية طبية	دورية	سبتمبر ١٩٩٥	٣٦	٢٤ × ٢١		صنعاء	رئيس التحرير: د. يحيى البابلي	جمعية الهلال الأحمر
٣٧٠	البيئة	علمية ثقافية	شهرية	٩٩/٨/٢١	٨	٣٤ × ٣٠	١٠ ريالات	تعز	رئيس التحرير: عبد الرحمن الزبيدي	جامعة تعز
٣٧٠	البيئة	بيئية	دورية		١٩٩٠			جدة	صاحب الإمتياز/ مجلس حماية البيئة	حكومية

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٧١	التربوي	تربوية متخصصة	شهرية	يناير ٢٠٠٢ العدد الأول	٨	٤٤ × ٣١	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة/ أ. د/ فضل علي أبو غانم (وزير التربية والتعليم). نائب رئيس مجلس الإدارة/ أ. د/عبد العزيز صالح بن حبتور (نائب الوزير). المشرف العام/ مجاهد العشماوي. رئيس التحرير/ قاسم عبد الله النوعة	تصدر عن الإدارة العامة للإعلام والنشر التربوي بوزارة التربية والتعليم
٣٧٢	التوجهات الديمقراطية	نشرة متخصصة بالتوجه الديمقراطي	شهرية	مايو ٢٠٠٢ العدد الأول	٢٤	٢٨ × ٢٠	-	صنعاء	رئيس التحرير/ عبد المجيد الفهد	تصدرها مؤسسة دعم التوجه الديمقراطي (مدى)
٣٧٥	الطبيب	طبية ثقافية	كل شهرين	يناير ٢٠٠٢	٢٠	٢٩ × ٢٠	-	صنعاء	صاحبة الإمتياز: ص/ابتهاج عبد القادر كمال	
٣٧٥	الطبيب والناس	طبية متخصصة	كل شهرين	٢٠٠٢/٩/٨	٣٠	٢٠ × ١٥	-	صنعاء	الدكتورة/ ابتهال الكمال	
٣٧٧	القبيطة	اجتماعية خيرية	شهرية	٢٠٠١	٣٦	٣٥ × ٢٥	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/القاضي/أحمد سيف حاشد. مدير التحرير/ خالد ملهي، نواب مدير التحرير/ د/ زكريا غوبر، مانع علي مانع، منصور محمد غالب. سكرتير التحرير/ عبد الملك الحاج	تصدرها جمعية التعاون الخيرية بالقبيطة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٧٨	قضايا اجتماعية	اجتماعية متخصصة	-	يونيو ١٩٩٨	٥٢	٣٠ × ٢٠	٣٠ ريالا	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة/محمد البطاني رئيس التحرير/ علي محمد أحمد	المركز اليمني للدراسات الإجتماعية لوزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية
٣٧٩	المثقف الصغير	مختص بالطفولة	نصف شهرية	٢ أغسطس ٢٠٠١ العدد (صفر)	٣٦	٢١ × ١٨	-	تعز	رئيس مجلس الإدارة/محمد المجاهد رئيس التحرير/ سمير اليوسفي	ملحق لصحيفة «الثقافية»
٣٨٠	المرأة	طلابية نسائية متخصصة	شهرية	أبريل ١٩٩٤	٨	٤٢ × ٢٨	-	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ أحمد الساغي ثم سيدة الهيلمة نائب رئيس التحرير/ سيدة الهيلمه	متخصصة مستمرة
٣٨١	نشرة وجيش	متخصصة	شهرية	أغسطس ٢٠٠٠ العدد صفر	٨	٣٨ × ٢٩	٢٠ ريالاً	صنعاء	م/ عبد الملك المعلمين رئيس التحرير هايل الغايري	جمعية محمية عتمة
٣٨٢	اليمانية	نسائية	شهرية مؤقتا	سبتمبر ٩٨	٨	٤٤ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيسة التحرير/بشرى أحمد مرشد مديرة التحرير/ سميرة الخياري سكرتيرة التحرير/ إكرام العكوري	تصدرها اللجنة الوطنية للمرأة ـ مستمرة
٣٨٣	نشرة يمن بلاقات	اجتماعية ثقافية	شهرية	٩٨/٩/٨	١٢	٤١ × ٣٠		صنعاء	أحمد علي الزرقة بشرى أحمد الذاهبي	جمعية مواجهة أضرار القات

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٨٥	اليمني السعيد	صحيفة للطفل	شهرية	مايو ١٩٩١	٢٨	٢٩,٥ × ٢١	١٠ريالات	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة/حسين المسوري رئيس التحرير/عبدالملك الوادعي سكرتيرا التحرير/ محمد الجبلي،عبدالحميد جماع	وزارة التربية والتعليم توقفت بعد أعداد
٣٨٥	أبحاث سياسية	بحثية سياسية	دورية	فبراير ١٩٩٨	١٤٨	٢٢ × ١٦	-	صنعاء	رئيس التحرير/ عبدالله العود نائب رئيس التحرير/ عبدالملك سعيد سكرتير التحرير/د. سعيد دبعي	تصدرها وزارة الخارجية
٣٨٦	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	علمية متخصصة	شهرية	يوليو ٢٠٠١	٦٥	٢٨ × ٢١		صنعاء	رئيس التحرير: محمد الأثوري	حكومية وزارة المواصلات
٣٨٧	الثقافية	ثقافية فكرية	أسبوعية	٩٩/٧/٢٠	٢٠	٣٨،٥ × ٢٨	١٠ ريالات	تعز	رئيس التحرير سمير اليوسفي	مؤسسة الجمهورية
٣٨٧	الثقافة	فكرية ثقافية	شهرية	يناير ٢٩٩٣م	١٦٠	٢٧ × ٢٠		صنعاء	رئيس التحرير: عبد الحفيظ النهاري	حكومية ـ وزارة الثقافة والسياحة
٣٨٩	الثوابت	فكرية ثقافية سياسية تنموية	فصلية	يناير ١٩٩٣	٢٤٣ + ٤٢	٢٣ × ١٧	٤٠ ريالاً	صنعاء	رئيس التحرير: د. أحمد البشاري مدير التحرير د. عبد الوهاب راوح	المؤتمر الشعبي العام

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٩٠	دراســــــات المستقبل	فكرية سياسية	دورية	١٩٩٦	١٦٨	٢٣ × ١٦	١٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ د. فارس السقاف مدير التحرير/ مجاهد أبو كحلا	يصدرها مركز دراسات المستقبل متوقفة
٣٩١	شؤون العصر	بحثية	فصلية	١٩٩٧	١٩٠	٢٣ × ١٦	٢٠٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/أحمد محمد عبد الغني مدير التحرير/ محمد زبارة سكرتير التحرير/ حميد شحرة	مـركـز الـدراسـات الاستراتيجية
٣٩١	صوت الإيمان	علمية إسلامية	نصف شهرية مؤقتا	٩٣/٤/٥ العدد صفر	٨	٥٠ × ٣٥	-	صنعاء	صاحب الإمتياز/عبدالمجيد الزنداني رئيس التحرير/ د. أحمد هجوان	مستقلة متعثرة
٣٩٢	الفرقان	إسلامية جامعة	فصلية	٩٠/٨/٢١	١١٢	٢٤ × ١٧	٥٠ ريالا	إب	رئيس التحرير/ محمد المهدي مدير التحرير/علي القاسمي سكرتير التحرير/ لطف الزهيري	جمعية الحكمة
٣٩٣	المعلومات	تـهـتـم بالمعلومات والتكنولوجيا	فصلية	أغسطس ٢٠٠٠	٨٤	٣٠ × ٢٠	-	صنعاء	رئيس التحرير: أ. عبد الكريم شمسان. نائب رئيس التحرير: م/ خالد عبد الرحمن الأكوع. م/ صادق طاهر الحميري. سكرتير التحرير: عصام أحمد العماري	تصدر عن المركز الوطني للمعلومات

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٩٢	المعرفة الطبية	طبية	دورية	يناير ١٩٩٩	٩٦	٢٣،٥ × ١٦،٥		صنعاء	رئيس التحرير: محمد عبد الباري القدسي	مستقلة عن جمعية مكافحة السرطان
٣٩٣	النور	إسلامية جامعة	شهرية	يوليو/ أغسطس١٩٩٠	٩٦	٢٤ × ١٦	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ علي الواسعي سكرتير التحرير/ يحيى محمد سالم	مستقلة
٣٩٤	الموقف	فكرية ـ سياسية عامة	شهرية	يوليو ١٩٩٩	٦٦	٣٠ × ٢١	٥٠ ريالاً	صنعاء	رئيس التحرير: أحمد الشرعبي	المركز العام للدراسات والبحوث
٣٩٦	نشرة التحكيم	قانونية	شهرية	سبتمبر ٩٨	١٦	٣٠ × ٢٢		صنعاء		المركز اليمني للتوثيق والتحكيم
٣٩٧	الحريات	سياسية متخصصة	نصف شهرية مؤقتا	٤/١٠/٩٢ العدد صفر	٨	٤٢ × ٢٨	٤ ريالات	عدن	رئيس التحرير/د. أحمد الكازمي مدير التحرير/ د. ناصرعلي ناصر	المنظمة اليمنية للحقوق والحريات توقفت في ٩٣
٣٩٨	ن ـ حقوقنا	قانونية	دورية	١٩٩٩	٦٠	٣٠ × ٢١		صنعاء		مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
٣٩٩	الديمقراطية	نشرة برلمانية	دورية	يونيو ١٩٩١ العدد الأول	٦٨	٢٧ × ٢٠	١٠ ريالات	صنعاء	المشرف العام/يوسف الشحاري رئيس التحرير/ نعمان المسعودي مدير التحرير/ محمد أحمد نعمان	يصدرها مجلس النواب ـ توقفت في العام نفسه وحلت محلها «الشوروي»

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤٠٠	الرسالة الإنسانية	متخصصة في حقوق الإنسان	شهرية مؤقتا	أكتوبر ٢٠٠١ العدد صفر	١٢	٣٨ × ٢٨	١٥ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ د/ محمد عبد الجبار مدير التحرير/ محمد الحيدري سكرتير التحرير/ رهان الشوافي	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
٤٠١	الشوروي	برلمانية	نصف شهرية	٩٤/٧/٦ العدد صفر	٨	٥٠ × ٣٢	٥ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ سالم الخوري نائب التحرير/ محمد أحمد نعمان مدير التحرير/ محمد زين الكاف	مجلس النواب مستمرة تولى رئاسة التحرير بعده عبدالله الوادعي
٤٠٣	القسطاس	قانونية	شهرية	أبريل ١٩٩٨	٥٢	٢٨ × ٢١	٥٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ جمال الدين الاديمي سكرتير التحرير/ توفيق الحرازي	قانونية متخصصة
٤٠٥	القضائية	مختصة بالقضاء	نصف شهرية	٩٨/١٢/٥ العدد صفر	١٢	٤٢ × ٢٧	١٠ ريالات	صنعاء	المشرف العام/ إسماعيل الوزير رئيس التحرير/ نجيب شميري مدير التحرير/ عبدالمجيد عبد القادر	تصدر عن وزارة العدل
٤٠٧	الملتقى الديمقراطي	ديمقراطية	شهرية	فبراير ١٩٩٧	١٢	٤٥ × ٣٠	-	صنعاء	رئيس التحرير/ جمال الاديمي مدير التحرير/ أروى الشرجبي	المعهد العربي الديمقراطي متوقفة منذ عام صدورها
٤٠٨	الإذاعة والتلفزيون	ثقافية فنية	شهرية	مايو ١٩٩٢	٤٠	٢١ × ٢٩	-	صنعاء	رئيس التحرير/إسماعيل الكبسي مدير التحرير/ محمد اللوزي	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون توقفت بعد عدد أو عددين

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤٠٨	الفن	فنية ثقافية	شهرية	يونيو ١٩٩٠	٦٨	٢٧,٥ × ٢٠	٨ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ محمد بركات مدير التحرير/أحمد طشان سكرتير التحرير/ يحيى محمد سيف	نقابية فنية توقفت بعد عدد أو اثنين
٤٠٩	الخيصة	تراثية ثقافية	شهرية	يناير ١٩٩٦	٨	٢٥ × ٢٠	-	المكلا	رئيس التحرير/ حسن الجيلاني مدير التحرير/ أنور الحوثري	تصدرها سكرتارية المنتدى ـ المكلا
٤١٠	السفير	فنية ثقافية	شهرية مؤقتا	٩٣/١١/١٠ العدد الأول	٨	٤٨ × ٣٥	١٠ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ فتحي شكري زيوار رقم قياسي من المستشارين	مستقلة توقفت في نفس العام
٤١١	المناهل	ثقافية شاملة	شهرية	مارس ابريل٩١ العدد صفر	٥٢	٢٧ × ٢٠	١٠ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ محمد علي بركات	مستقلة توقفت
٤١٣	أخبار الرياضة	رياضية	أسبوعية	٢٠٠١	١٦	٣٨ × ٢٨	٢٠ ريالا	الجديدة	رئيس مجلس الإدارة/ محفوظ صالح محمد	
٤١٣	الأيام الرياضي	رياضية	أسبوعية	١ يونيو ٢٠٠٢ العدد الأول	١٢	٤١ × ٢٩	٢٠ ريالا	عدن	رئيس التحرير/ هاني هشام باشراحيل. مدير التحرير/سعيد محمد الرديني. سكرتير التحرير/ مختار محمد حسن	ملحق لصحيفة «الأيام»
٤١٤	بريد اليمن	تهتم بشؤون المغتربين	شهرية	١٩٩٧	٨	٢٧ × ٢٩	١٥ ريالاً	نيويورك	صاحب الإمتياز ورئيس التحرير/ فهمي عبده طاهر صلاح	مستقلة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤١٦	سبأ	شبابية طلابية حزبية مهجرية	فصلية مؤقتا	سبتمبر ٢٠٠١	٨	٤٥ × ٢٩	-	بونا ـ الهند	رئيس التحرير/ عرفات عبد السلام محرم. نائب رئيس التحرير/فايز بازنبور. مدير التحرير/ محمد علي الزحري. نائب مدير التحرير/جمال عبد الواحد الشيباني. سكرتير التحرير/ منيفة محمد محرم. بونا ـ الهند	تصدر عن المؤتمر الشعبي العام فرع بونا ـ الهند
٤١٧	الصقور	رياضية شبابية	-	٩٨/١٠/١٩ العدد ٢	١٦	٤٢ × ٢٨	-	صنعاء	رئيس التحرير/ أحمد السياغي	نادي وحدة صنعاء الرياضي توقفت بعد ٣ أعداد
٤١٧	صوت الشباب	رياضية شبابية	دورية	٩٨/٩/٣٠ العدد ٣	٨	٤٢ × ٣٠	-	صنعاء	رئيس التحرير/ عارف الشوافي	جمعية الكشافة والمرشدات متوقفة
٤١٨	الرياضة	رياضية متخصصة	أسبوعية	٩٠/٥/٢٠ العدد الأول	١٦	-	-	صنعاء	رئيس التحرير/ مطهر الاشموري مستشار التحرير/حسين العواضي مدير التحرير/ عبدالله الصعفاني	مؤسسة سبأ للصحافة منتظمة
٤١٨	الملاعب	فنية رياضية متخصصة	-	١٩٩١/١٠/١	١٢	-	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ ناصر المطيري	متخصصة متوقفة
٤١٩	المنبر	طلابية سياسية اجتماعية	دورية	٢٠٠٢/٦/١٥ العدد صفر	١٦	٣٨ × ٢٩	-	صنعاء	إشراف د/ محمد عبد الجبار سلام رئيس التحرير// صادق صالح الهمداني	كلية الإعلام جامعة صنعاء

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤١٨	النجوم	فنية رياضية اجتماعية	شهرية	يناير ١٩٩٢	٢٠	-	٥ ريالات	عدن	صاحب الإمتياز/ عبدالقادر خضر مدير التحرير/ جميل محسن	فنية
٤٢٠	الهداف	رياضية	شهرية مؤقتا	أغسطس ١٩٩٧ العدد٤ في ٩٧/١١	٨	٣٤ × ٢٤	١٥ ريالا	تعز	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبدالكريم عجلان سكرتير التحرير/ ماهر المتوكل	متخصصة توقفت
٤٢٠	الـهـدف الرياضي	رياضية	-	١٩٩٧ العدد ١١ في ٢٠/ ٩٨/٧	٨	٤١ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز المدير العام/ عبدالرحيم الفقيه رئيس التحرير/ عبدالجبار المعلمي مستشار التحرير/ عبدالملك الفقيه	متعثرة وشبه متوقفة
٤٢٠	المواهب	فنية رياضية اجتماعية	شهرية	١٩٩٠/٩/١	١٦	-	٣ ريالات	عدن	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ نديم بغدادي	فنية رياضية
٤٢١	أوراق	كاريكاتيرية ساخرة	أسبوعية شهرية مؤقتا	٩٥/٧/١ العدد صفر	١٤	٤٤ × ٣١	٢٥ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ أحمد العزعزي	مستقلة متوقفة
٤٢٣	الرعية	سياسية ساخرة	-	٩٤/١٢/٦ العدد الأول	٢٠	٤٤ × ٣١	-	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ خالد فاضل نائب رئيس التحرير/ عبدالرحمن السياغي مدير التحرير/ خالد العويلي	مستقلة توقفت

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤٢٤	صم بم	كاركتيرية ساخرة	شهرية	٩٢/١١/١٥	٣٠	٤٥ × ٣٢	١٠ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عصام سعيد سالم	مستقلة متوقفة
٤٢٧	الإحسان	خيرية تعاونية	دورية	٢ - ٨ - ٩٢ العدد الأول	٨	٤٥ × ٣٠	٤ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ جبر المسعودي مدير التحرير/ عباس إسحاق	جمعية الإحسان - الهلال الأحمر متوقفة
٤٢٨	تشكيل	فنية تشكيلية	شهرية	٩٨/٤/١٥ العدد الثاني	٨	٢٤ × ٢٨	٢٠ ريالا	صنعاء	تصدرها نقابة الفنانين التشكيليين اليمنيين	توقفت
٤٢٨	ن - الأستاذ	تربوية	دورية	١٩٩٢	٨			حجة		مكتب التربية بمحافظة حجة
٤٢٨	الصحافي	نقابية جامعة	فصلية	١٩٩٧/١٩٩١	٦٤	٢٠ × ١٥	-	المكلا	رئيس التحرير: علي صالح باقي	نقابة الصحفيين فرع حضرموت
٤٢٩	الصحة النفسية	طبية	دورية	مايو ١٩٩٠				صنعاء	رئيس التحرير: د. حسن خان	مستقلة عن الجمعية النفسية اليمنية
٤٣٠	العمال	نقابية سياسية جامعة	أسبوعية	٩٥/١/٢٦ العدد ١١٧١	٨	٥٠ × ٣٠	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير/ يحيى محمد الكحلاني	لسان حال الاتحاد العام لنقابات العمال بدل «صوت العمال» - غير منتظمة
٤٣٠	المجلة النفسية	علمية طبية	نصف سنوية	نوفمبر ١٩٩٩				تعز	رئيس التحرير: عبد الحق محمد ناشر	مستقلة عن جمعية الأطباء النفسيين - تعز
٤٣٠	المكتبات والمعلومات	علمية - مهنية	دورية	سبتمبر ٢٠٠٠				صنعاء	رئيس التحرير: فرحان قايد صالح	مستقلة

رقم الصفحة	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤٣١	الوسط التربوي	تربوية	شهرية	١٩٩١	٨	-	-	تعز	رئيس التحرير/حسن القباطي	نقابة المعلمين اليمنيين ـ تعز متعثرة
٤٣١	الجندي	عسكرية ثقافية جامعة	فصلية	٢٠٠٢/٦/٤	٩٢	٢٨ × ٢٠	٥٠ ريالا	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة: العميد الركن/ محمد علي محسن. قائد المنطقة العسكرية الشرقية. نائب رئيس مجلس الإدارة: العميد ركن د/ ناصر عبد ربه الطاهري، أركان حرب المنطقة العسكرية الشرقية. رئيس التحرير: العقيد/ عبد الله محمد معجب. مدير التحرير: العقيد/ طالب السندي.	تصدر عن قيادة المنطقة العسكرية الشرقية
٤٣٣	الحرس الجمهوري	عسكرية ثقافية جامعة	فصلية	٢٠٠١	١٢٠	٢٨ × ٢١	٧٠ ريالا	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة العقيد الركن/ أحمد علي عبد الله صالح، قائد الحرس الجمهوري قائد القوات الخاصة. رئيس التحرير: مقدم ركن/ محمد مطهر باعلوي. مساعد القائد للشؤون السياسية والتوجيه المعنوي	تصدرها قيادة قوات الحرس الجمهوري
٤٣٤	المقاتل	مجلة عسكرية	فصلية	٩٦/٧/٧	٨٠	٣٠ × ٢٠	عميد/علي محسن صالح	الجديدة	تصدر عن قيادة المنطقة الشمالية الغربية	

جدول بأسماء وبيانات المجلات الصادرة بعد الوحدة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١	١٧ يوليو	سياسية	أسبوعية	٢٨/٤/٩٣	٨	٤٤ × ٣٠	٥ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ صلاح الجلال مدير التحرير/ محمد أحمد عامر سكرتير التحرير/ رضوان جحاف	فرع المؤتمر الشعبي العام بصنعاء مستمرة
٢	٢٢ مايو	سياسية جامعة	أسبوعية	٢٢/٥/٩١ العدد الأول	١٦	٤٤ ×٣٠	٣ ريالات	صنعاء	لم يرد في العدد الأول رأس التحرير/ عبد الوهاب الروحاني ثم علي حقاني	المؤتمر الشعبي العام مستمرة
٣	٨ مارس	تعنى بقضايا المرأة	شهرية	أبريل ٢٠٠٢ العدد صفر	١٢	٣٤ × ٢٥	٣٠ ريالا	صنعاء	صاحبة الإمتياز/ محاسن الحواتي	
٤	الأحقاف	سياسية جامعة شعارها وحدة الوطن والمواطن	نصف شهرية مؤقتا	١٠/٤/٩٦ العدد الأول	٨	٤٤ × ٣٠	١٥ ريالا	يثون والمكلا	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عمر السقاف	مستقلة توقفت
٥	الإحياء العربي	جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي	بدون	١٨/٥/٩٧	٨	٥٠ × ٣٥	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ عبد الواحد هواش مستشارة التحرير/د. بلقيس الحضراني	حزب البعث

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٦	الأخبار	خبرية عامة	نصف شهرية	٢٠٠٠/٦/٨ العدد الأول	١٢	٤١ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز/حسين العابد رئيس التحرير/ إبراهيم الحكيم	مستقلة
٧	أخبار الجامعة	حكومية جامعية	أسبوعية	٩٢/١٢/٨					رئيس التحرير/ سالمين مخاشن	جامعة عدن
٨	الأسواق	إعلانية سياحية اقتصادية ثقافية عامة	نصف شهرية	٩٢/٥/٢١ العدد التجريبي	٨	٤٦ × ٣٣	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ محمد صالح الصيادي نائب رئيس التحرير/ محمد محمد لطف	مستقلة ـ تعثرت ثم توقفت
٩	الإصلاح	سياسية جامعة	كل أسبوعين مؤقتا	الاثنين ٣١/ ٩٠/١٢ العدد التجريبي	٨	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	تعز	صاحب الإمتياز/سالم المعمري رئيس التحرير/عبد الملك الشيباني	حزب الإصلاح توقفت
١٠	أصوات مبدعة	أدبية ثقافية	دورية	أغسطس ٩٩ العدد صفر	٤	٤٢ × ٢٨	٢٠ ريالا	تعز	رئيس التحرير/ أحمد الشلفي	يصدرها النادي الثقافي للشباب ـ تعز توقفت
١١	أم البطل	شاملة	شهرية	يوليو ٩٩	٢٠	٤٢ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحبة الإمتياز رئيسة التحرير/ هدى الهمداني. مدير التحرير/ عبدالعالم بجاش سكرتير التحرير/غمدان اليوسفي	مستقلة متوقفة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٢	الأمان	تهتم بالتوعية من مخاطر الألغام	فصلية	١٩٩٩ العدد السابع في أبريل يونيو ٢٠٠١	٨	٣٥ × ٤٤		عدن	رئيسة التحرير/ نادرة عبد القدوس هيئة التحرير/ جمال عبد القادر - علي عبادي - اجمل عبد الله سعد - محمد صالح مسعود	أصدرتها الجمعية اليمنية للتوعية من مخاطر الألغام بدعم من الحكومة النرويجية لرعاية الأطفال نصفها بالعربية والآخر ترجمتها بالإنجليزية
١٣	الأمانة	تعنى بنشاط أمانة العاصمة	شهرية	سبتمبر ٩٠	٤			صنعاء	بدون محررين	حكومية تصدر عن أمانة العاصمة - توقفت
١٤	الأمانة	تعنى بنشاط أمانة العاصمة	شهرية	يونيو ٩٦	٨	٣٥ × ٢٥	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ خالد الأكوع مدير التحرير/ خالد المقطري	حكومية تصدر عن أمانة العاصمة - توقفت ثم عادت للصدور
١٥	الأمل	وطنية سياسية شعارها منبر حر لكل المواطنين الديمقراطيين	أسبوعية	٢٢مايو٩٦ رقم العدد ١/١٥٩	١٦	٥٠ × ٣٥	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ سعيد الجناحي	مستقلة صدرت قبل الوحدة ثم توقفت - وصدر منها بعد الوحدة بضعة أعداد وتوقفت
١٦	أنباء	نشرة عامة	أسبوعية	٩٩/٧/١١ العدد الأول	٨	٣٤ × ٢٣	-	صنعاء	رئيس المركز/ أحمد بن أحمد الشرعبي	يصدرها المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٧	أنصار العدالة والديمقراطية	سياسية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	٩٨/٨/١٧ العدد الأول	٨	٤٢ × ٣١	١٥ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز/ عبد القوي الشويع رئيس التحرير/ يحيى المرهبي مدير التحرير/ سميرة الخياري	مستقلة متوقفة
١٨	الأهداف	سياسية	نصف شهرية مؤقتا	سبتمبر ٩٥ العدد الثاني	١٦	٤٧ × ٣٢	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/علي السلال مدير التحرير/ محمد البازلي	لسان حال منظمة مناضلي الثورة والدفاع عن الوحدة ـ توقفت
١٩	الاتحاد	سياسية ثقافية جامعة	أسبوعية	٩١/١/٢٢ العدد صفر	٨	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ محمدالجرموزي رئيس التحرير/ محمد عمر بحاح مدير التحرير/ عبد اللطيف الحكيمي	سياسية توقفت منذ عام الصدور
٢٠	البريد الأدبي	جاليري شهري يعنى بالأدب والفن	شهرية	أغسطس ٩٧ العدد الأول	٨	٤٤ × ٣٠	٣٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبد الودود سيف	انتظمت ثم تعثرت ثم توقفت حتى الآن
٢١	البيان	ثقافية جامعة	نصف شهرية	٢٠٠٢/١٠/٢	١٢	٣٨ × ٢٩	٢٠ ريالا	معبر ـ ذمار	شباب مديرية جهران رئيس التحرير: عبد الفتاح البنوس مدير التحرير: عباد علي أحمد	شبابية ثقافية

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٢٢	البعث	سياسية	أسبوعية	١٩٩٤	٨	٥٠ × ٣٥	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ سالم باجميل سكرتير التحرير/ عبد الولي سلام	حزب البعث متقطعة ثم توقفت
٢٣	البلاغ	سياسية	أسبوعية	٩٠/١١/١٣ العدد الأول	٨	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ إبراهيم الوزير رئيس التحرير/ عبد الله الوزير	مستقلة منتظمة
٢٤	البنوك	أهلية اقتصادية	شهرية	٩٣/١٠/١٦					الناشر/عبد الله المريسي رئيس التحرير/عبدالرحمن الحيدري	
٢٥	البورزان	سياسية	شهرية	٩٠/١١/١٨ العدد الأول	٨	٤٥ × ٣٥	٤ ريالات	صنعاء	صاحبها رئيس تحريرها/ صالح الدحان مدير التحرير/ أمين الحزمي	مستقلة توقفت منذ ٩٢
٢٦	بورزان الشرق	سياسية جامعة	أسبوعية	أبريل ٩٢ العدد التجريبي	١٦	٥٥ × ٣٣	٤ ريالات	صنعاء	بدون محررين وهذا العدد الوحيد ربما	مستقلة صدر منها عدد واحد ثم توقفت
٢٧	البيان									
٢٨	التجارة والاقتصاد	نشرة تجارية	دورية	يونيو ٩٩ العدد الأول	٤	٣٤ × ٢٤	-	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة/ الحاج حسين الوتاري	يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٢٩	التحالف	سياسية	أسبوعية	٩٣/١٠/١٩ العدد صفر	٨	٤٢ × ٢٩	٥ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ عبدالعزيز البكير مدير التحرير/ طه العامري سكرتير التحرير/ أحمد مرغم	التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة توقفت
٣٠	التحرير	سياسية	أسبوعية	سبتمبر ٩٢	٨	٥٠ × ٣٥	٤ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ مصطفى شاهر مدير التحرير/ هدية محمد سعيد	حزب جبهة التحرير - توقفت
٣١	التحصين	نشرة إعلامية صحية	دورية	نوفمبر١٩٩٦ العدد الأول	٤	٣٠ × ٢١	مجانية	صنعاء	الإدارة العامة للتثقيف والإعلام الصحي	حكومية، وزارة الصحة
٣٢	التصحيح	سياسية	نصف شهرية مؤقتا	٩٠/٨/٢٠ العدد التجريبي	٨	٥٠ × ٣٥	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز/ مجاهد القهالي رئيس التحرير/ لطف السماوي	تنظيم التصحيح الناصري - توقفت
٣٣	التضامن	سياسية جامعة	أسبوعية	٩٢/٦/٩					الناشر/ حسن عبده يغنم رئيس التحرير/ محمد البدعي	توقفت بداية ٩٤
٣٤	التعاون الزراعي	تعاونية زراعية	نصف شهرية	٩٧/٤/٣ العدد الأول	٨	٢٦ × ٢٨	١٥ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ علي محمد الصريمي مدير التحرير/ صالح العابد مستشارا التحرير/عبدالوهاب المؤيد وعبدالرحمن العلفي	الاتحاد التعاوني الزراعي توقفت

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٣٥	تعز	سياسية	أسبوعية	٩٣/٤/١٧ العدد الأول	٨	٤٠ × ٣٠	ريالان	تعز	رئيس التحرير/ محمد حسين شجاع الدين	المؤتمر الشعبي العام
٣٦	التقدم	سياسية اقتصادية ثقافية	أسبوعية	٩٣/٤/١٥ العدد الأول	٨	٥٠ × ٣٣	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز/ محمد الصيادي رئيس التحرير/ محمدمحمد لطف مدير التحرير/ محمد عبدالاله العصار	مستقلة توقفت منذ ٩٣
٣٧	التلاحم الوطني	حزبية سياسية وطنية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	نصف شهريه مؤقتا	٩٢				رئيس التحرير/محمد الجرموزي	الجبهة الديمقراطية المتحدة
٣٨	التنمية	اقتصادية سياسية	نصف شهرية	٩٣/٩/٤ العدد صفر	٨	٤٥ × ٢٩	-	صنعاء	رئيس التحرير/ محمد حسن الزبيري	مستقلة متوقفة
٣٩	تهامة	سياسية	أسبوعية	٩٧/٥/١٥ العدد صفر	١٢	٤٢ × ٢٨	١٥ ريالا	الحديدة	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ سالم الهبل نائب رئيس التحرير/ فؤاد المحنبي مدير التحرير/ عبدالرحمن الرياني	مستقلة تعثرت ثم توقفت
٤٠	التيار الوحدوي	سياسية	أسبوعية	١٩٩٤	٨	٤٥ × ٣٠	١٥ ريالا	صنعاء	مستشار التحرير/ صلاح الصايدي رئيس التحرير/ محمد غالب غزوان مدير التحرير/ أحمد المصباحي	تيار فتاح الوحدوي في الحزب الاشتراكي اليمني ـ توقفت

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤١	الثغر	سياسية	أسبوعية	١٩/١٠/٩٣ العدد صفر	٨	٤٤ × ٢٨	٥ ريالات	الحديدة	المشرف العام/ العزي مصوعي رئيس التحرير/ جمال معجم	صدرت للمرة الثانية عن مكتب الإعلام بالحديدة - متوقفة
٤٢	الشوري الوحدوي	سياسية	أسبوعية	١/١١/٩٤ العدد الأول	٨	٤٢ × ٢٩	-	صنعاء	رئيس التحرير/ عبد الكريم عبدالله نعمان	اللجنة التحضيرية للمؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي - توقفت ٩٥
٤٣	الجديد	حزبية سياسية	نصف شهرية	٩/٨/٩٠					رئيس التحرير/ حسين محمد ناصر	منظمة الحزب الاشتراكي م/أبين توقفت في ٩/٩/٩٣
٤٤	الجريدة الرسمية	خاصة بالتشريعات	دورية	٣١/٥/٩٠	٤٨	-	-	صنعاء	تصدرها وزارة الشؤون القانونية	
٤٥	الجزيرة	سياسية	-	٢٢/٣/٩٨ العدد صفر	٨	٤٥ × ٣٠	١٥ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ أحمد إسماعيل الأكوع	مستقلة مستمرة غير منتظمة
٤٦	جهينة	سياسية	أسبوعية	١/٥/٩٢ العدد الأول	٨	-	-	صنعاء	رئيس التحرير/ يحيى العابد المدير العام/ ناصر حيدرة مدير التحرير/ ناصر الحميدي	مستقلة توقفت في العام نفسه
٤٧	الحدث	سياسية	أسبوعية	نوفمبر ١٩٩٢	٨	٦٠ × ٢٤	-	صنعاء	صاحب الإمتياز/ عبده أحمد عوض رئيس التحرير/ سلطان السامعي نائب رئيس التحرير/ العزي الصلوي	مستقلة توقفت في ٩٤

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٤٨	حقائق الأحداث	أهلية شاملة	أسبوعية	٩٣/١٢/١٦					الناشر ورئيس التحرير/ مسعد الظاهري	توقفت في ٩٣
٤٩	حقوق الطفل	تهتم بحقوق الطفل	فصلية مؤقتا	٩٦					رئيس التحرير/ عبدالله سلطان	هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل
٥٠	الحقيقة	سياسية	كل أسبوعين	١٩٩٧	٨	-	١٥ ريالا	عدن	الناشران/ علي خالد تركي وفراس اليافعي رئيس التحرير/ فراس اليافعي	مستقلة توقفت
٥١	الحوار	سياسية	نصف شهرية مؤقتا	أكتوبر ١٩٩٢	٨	٥٠ × ٣٣	٨ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ محمد شكري رئيس التحرير/ يحيى محمد سيف مدير التحرير/ هاني ناجي	توقفت في ٩٤
٥٢	الدبلوماسي	نشرة دبلوماسية	شهرية	١٩٩٦	١٢	-	-	صنعاء	المشرف العام/ عبدالله المخلافي نائب المشرف العام/ خالد اليماني رئيس التحرير/ علي الديلمي	الجمعية الثقافية الإجتماعية لموظفي وزارة الخارجية ـ غير منتظمة
٥٣	الديار	سياسية جامعة	شهرية	أغسطس ٢٠٠١ العدد الأول	٨	٤١ × ٢٩	٢٠ ريالا	صعدة	رئيس التحرير: عابد حمود المهذري	تظهر مستقلة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٥٤	الديمقراطي	حزبية سياسية اجتماعية ثقافية شاملة	أسبوعية	٩٤/٨/٣					رئيس التحرير/ مبخوت الذاني	الحزب الديمقراطي الثوري اليمني توقفت نهاية عام ٩٤
٥٥	الرؤية	شاملة	نصف شهرية	نوفمبر ٩٩ العدد الأول	١٦	١٤ × ٣٠	٣٠ ريالا	صنعاء	صاحبة الإمتياز رئيسة التحرير/ هدى محمد الهمداني	متوقفة
٥٦	الرابطة	سياسية	أسبوعية	٩٢/٥/٦ العدد الأول	٨	٥٠ × ٣٥	٤ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ عوض البترة مدير التحرير/ بشير عبدالرشيد	حزب الرابطة (المنشقين) توقفت في عامها الأول
٥٧	الراصد	سياسية	أسبوعية	٩٠/١٠/١٥ العدد صفر	١٢	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبد الودود المطري مستشار التحرير/ عفيف البركاني	مستقلة انقطعت منذ عام ١٩٩٣
٥٨	الرحاب	طلابية	شهرية	يناير ١٩٩٢	٨	٥٠ × ٣٤	٤ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ عباس الضالعي سكرتير التحرير/ عبدالرحمن القباثلي	اتحاد طلاب اليمن جامعة صنعاء توقفت في عامها
٥٩	الرسالة	مستقلة	أسبوعية	٩٤/١/٣٠					الناشر ورئيس التحرير/عبد الله أمير	توقفت في٩٥/٨
٦٠	رسالة الجامعة	متخصصة	نصف شهرية مؤقتا	مارس ١٩٩٠ تواصل صدورها ٩٧	٨	-	١٥ ريالا	عدن	رئيس التحرير/ سالمين بن بجاش	جامعة عدن
٦١	الرسالة الزراعية	نشرة زراعية	شهرية	أكتوبر ٩٨	٨	٢٩ × ٢١	-	صنعاء	إشراف/ عبد الله أحمد المرزوقي	تصدر عن مركز الإعلام الزراعي

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٦٢	الرقيب	سياسية	نصف شهرية مؤقتا	٩٨/٢/٢٢ العدد الأول	١٢	٤٠ × ٢٩	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ معمر الإرياني نائبا التحرير/ منير طلال، إسماعيل زيدان مدير التحرير/ نبيل التويتي	مستقلة مستمرة
٦٢	الزمان	سياسية اجتماعية	أسبوعية	٩٢/٥/٧	٨	٤٢ × ٣٠	٤ ريالات	عدن	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ فريد عبده صبحي أسرة التحرير/ رشيد عجينة، عبدالله جعفر، فؤاد أحمد ثابت	مستقلة متوقفة منذ ١٩٩٣
٦٣	السبتمبري	سياسية	أسبوعية	٩٢/٥/٢٨ العدد صفر	١٢	٤٥ × ٣١	-	صنعاء	صاحب الإمتياز/ أحمد قرحش رئيس التحرير/ عبدالعزيز نجاد مدير التحرير/ قاسم عبدالله	التنظيم السبتمبري توقفت بعد بضعة أعداد
٦٤	السبعين	سياسية	نصف شهرية مؤقتا	٩١/١٢/١٧ العدد الأول	٨	٤٥ × ٣٠	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ محمد علي ابولحوم رئيس التحرير/ محمد زين الكاف مدير التحرير/ صالح محمد مفلح	الحزب الجمهوري توقفت بعد بضعة أعداد
٦٥	السياسة	سياسية	-	٩٠/١٠/٢٣ العدد الأول	٨	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	صاحبها ورئيس التحرير/ ناصر المطيري	مستقلة توقفت

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٦٦	شبوة	حزبية سياسية جامعة	نصف شهرية مؤقتا	٩٦					رئيس التحرير/ محسن القرنعة	المؤتمر الشعبي العام فرع شبوة
٦٧	الشروق	فنية تنموية	نصف شهرية	٩٠/١١/٢٢ العدد الأول	١٦	٥٠ × ٣٥	٣ ريالات	صنعاء	صاحبها ورئيس التحرير/ رياض شمسان	تصدر للمرة الثانية مستقلة شبه متوقفة
٦٨	الشعاع	سياسية اجتماعية ثقافية	نصف شهرية مؤقتا	٩٢/٥/٢٨ العدد الأول	٨	٤٤ × ٢٩	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبدالرحمن بجاش مدير التحرير/ فؤاد عبد القادر	مستقلة توقفت بعد بضعة أعداد
٦٩	الشعبية	أهلية سياسية جامعة	أسبوعية	٩٦/٤/١٧					الناشر/ أحمد المداني رئيس التحرير/ طاهر شمسان	متوقفة
٧٠	الشموخ	سياسية	نصف شهرية	سبتمبر ١٩٩٢	٦	٤٢ × ٢٩	-	تعز	المدير المسؤول/ إسماعيل محمد صلاح	فرع المؤتمر الشعبي العام بتعز تصدر في المناسبات
٧١	الشموع	سياسية	أسبوعية	٩٦/٩/٨ العدد صفر	٨	٤١ × ٢٩	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ محمد الحاضري رئيس التحرير/ سيف الحاضري	مستقلة خطابها حزبي معارض
٧٢	الصباح	سياسية	أسبوعية	٩٠/٦/٧ العدد الأول	١٢	٣٥ × ٢٥	ريالان	الحديدة	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ سعيد الجريك	تصدر للمرة الثالثة مستقلة توقفت عام ٩٠
٧٣	صدى الجامعة	حكومية علمية أكاديمية ثقافية	شهرية	٩٩/٤/١٥					الناشر/ جامعة الحديدة رئيس التحرير/ د. أحمد المعمري	مستمرة في الصدور

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٧٤	صدى الشعب	سياسية	أسبوعية	٩١/١١/١٠ العدد صفر	٨	٤٥ × ٢٩	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/عبدالله ناصر الغشم رئيس التحرير/ رياض شاهر	مستقلة توقفت بعد بضعة أعداد
٧٥	الصمود	أهلية سياسية اقتصادية جامعة	نصف شهرية	٩٤/١٠/١٢					الناشر ورئيس التحرير/أحمد عطروس	متوقفة
٧٦	صوت الجامعة	ثقافية علمية	شهرية	١٩٩٧	١٦	٣٥ × ٢٥	١٥ ريالا	تعز	المشرف العام/د. علي المخلافي رئيس التحرير/ عبدالناصر اليوسفي	جامعة تعز غير منتظمة
٧٧	صوت الجبهة	سياسية حزبية	أسبوعية	عدد وثائقي في سبتمبر ١٩٩٩	٨	٤١ × ٢٩	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ ناصر النصيري	لسان حال الجبهة الوطنية الديمقراطية
٧٨	صوت الحقيقة	سياسية	نصف شهرية	٩٠/٦/٧ العدد الأول	٨	٥٠ × ٣٥	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ خالد المتوكل	مستقلة توقفت بعد وفاة صاحبها
٧٩	صوت المعارضة	سياسية	أسبوعية	٩٥/٧/١٢ العدد الأول	٨	٤٥ × ٢٠	-	صنعاء	رئيس التحرير/ جارالله علي محمد	الائتلاف الديمقراطي للمعارضة توقفت
٨٠	صوت المعلم	نقابية تربوية عامة	شهرية مؤقتا	٩٤/٢/٢٦					رئيس التحرير/أحمد ناصر	نقابة المعلمين اليمنيين
٨١	صوت المغتربين	سياسية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	٩٥/٦/١٨					الناشر/محمد باوزير رئيس التحرير/عبد المجيد الماوري	

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٨٢	صوت اليمن	سياسية عامة	أسبوعة	٩١/٥/٢٢ العدد الأول	٨	٥٠ × ٣٤	٥ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ عبدالرحمن نعمان نائب التحرير/ أحمد الزبيري مدير التحرير/ العزي الصلوي	تصدر للمرة الثالثة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين توقفت وعادت إلى الصدور
٨٣	صوت جامعة صنعاء	ثقافية طلابية	شهرية	سبتمبر ١٩٩٤ العدد ٣	٢٤	٤٤ × ٢٩	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/د. فضل أبو غانم مدير التحرير/د. خالد الثور	جامعة صنعاء غير منتظمة
٨٤	صوت صنعاء	ثقافية اجتماعية بيئية	شهرية	٩٩/١١/٩	١٢	٤٠ × ٢٨		صنعاء	الناشر/ مجلس التنسيق لجمعيات مدينة صنعاء القديمة رئيس التحرير/ مطهر محمد مطهر	مستمرة في الصدور وغير منتظمة
٨٥	الضالع	ثقافية اجتماعية سياسية	شهرية	٢٠٠٠/٦/٢٦ العدد الأول	١٢	٤١ × ٢٨	٢٠ ريالا	الضالع	رئيس التحرير: عبد الغني هادي	مستقلة
٨٦	ضوء النهار	سياسية اقتصادية	أسبوعية	/١١/٢٨ ٢٠٠٠		٣٥ × ٢٥		صنعاء	الناشر ورئيسة التحرير/ سامية الأحمدي	مستقلة
٨٧	الطريق	سياسية	أسبوعية	٩٥/٢/٩ العدد الأول	٨	٤٤ × ٢٨	١٠ ريالات	عدن	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ ايمن محمد ناصر مدير التحرير/ أحمد حسين بالو	تصدر للمرة الثانية مستقلة منتظمة
٨٨	الطفولة	متخصصة بالطفولة	نصف شهرية مؤقتا	٩٣/١/١	٢٠	٣١ × ٢٥	٥ ريالات	صنعاء	صاحبة الإمتياز رئيسة التحرير/ نجيبة حداد مدير التحرير/ عدنان جمن	مستقلة متوقفة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٨٩	العاصمة	سياسية حزبية	أسبوعية	١٩٩٩/٩/٤ العدد الأول	٨	٤١ × ٣٠	١٥ ريالاً	صنعاء	رئيس التحرير: حمود علي دغشر مدير التحرير: عبده يحيى عايش سكرتير التحرير: محمد مسعد سماحة	يصدرها التجمع اليمني للإصلاح
٩٠	عدن	سياسية حزبية	أسبوعية	أبريل ٩١	١٦	٤٢ × ٢٩	٣ ريالات ١٠٠ فلس	عدن	رئيس التحرير/ أحمد إبراهيم ابكر	صدرت عن الحزب الاشتراكي اليمني - توقفت في ٩٤
٩١	العروبة	سياسية	أسبوعية	٩٠/٧/١٩ العدد صفر	٨	٥٠ × ٣٤	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبده محمد الجندي مدير التحرير/ جمال عبد الرحمن	صاحبها زعيم الحزب الناصري الديمقراطي - متعثرة
٩٢	العقار	إعلانية	شهرية	٩٥/١١/١٢					الناشر ورئيس التحرير/ حبيب إسحاق	توقفت في ٩٥/١٢
٩٣	غمدان	سياسية جامعة	شهرية	٣٠ مايو ٢٠٠٠ العدد الأول	١٢	٤١ × ٣٠	١٥ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير المسؤول/ طلال رشيد الرجوي	تصدر عن مكتب الإعلام بمحافظة صنعاء - توقفت
٩٤	الكشكول	أدبية اجتماعية	نصف شهرية	92/11/1	١٢	٤٢ × ٣٠	١٠ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ أحمد الشهاري رئيس التحرير/ علي عبدالرحمن جحاف مدير التحرير/ محمد الشيباني	مستقلة متخصصة توقفت

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
٩٥	اللقاء	تربوية ثقافية	-	٩٢/٩/١٣	٨	٢٨ × ٤٢	-	صنعاء	رئيس التحرير/ أحمد العزعزي	تصدرها وزارة التربية والتعليم توقفت بعد ٣ أعداد
٩٦	اللواء الأخضر	سياسية	شهرية مؤقتا	أغسطس ١٩٩٤ العدد صفر	٨	٣٠ × ٤٥	١٠ ريالات	إب	- رئيس التحرير محمد زين العودي	مستقلة شبه حكومية غير منتظمة
٩٧	المؤتمر	سياسية	أسبوعية	٩٧/٣/٢٧ العدد صفر	٤	٣٠ × ٤٥	-	صنعاء	رئيس التحرير/عبد الكريم الخميسي	المؤتمر الشعبي العام صنعاء - تصدر أثناء الانتخابات
٩٨	متابعات إعلامية	نشرة داخلية إعلامية	مؤقتا شهرية	٩١/٢/١٢	١٦	٢٠ × ٢٨	-	صنعاء	-	وزارة الإعلام منتظمة بعد تحويلها إلى مجلة
٩٩	المراقب	سياسية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	٩١/٢/٢٦ العدد صفر	١٢	٣٠ × ٤٥	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبدالملك الخامري نائب رئيس التحرير/سلطان الملح مدير التحرير/عبدالملك الفيشاني	مستقلة توقفت
١٠٠	المساء	سياسية جامعة	أسبوعية مؤقتا	٩٤/١٢/٢٧ العدد ٦	٨	٣٠ × ٤٤	١٠ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ سالم الحاج مدير التحرير/ سالم باجميل	تصدر عن دار دمون للصحافة توقفت في عام ٩٥

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٠١	المسافر	نشرة تهتم بالخطوط الجوية اليمنية	شهرية	فبراير ٩٩ العدد الأول	٤	٣٥ × ٢٥		صنعاء	رئيس التحرير/ محمد أحمد الرميم	تصدرها الخطوط الجوية اليمنية
١٠٢	المستقبل	سياسية عامة	أسبوعة	٩٠/٥/٧	٨	٥٠ × ٣٥	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز/ محمد الشيباني رئيس التحرير/ حسن شكري مدير التحرير/ علي الصراري	مستقلة توقفت منذ ١٩٩٤
١٠٣	المسيلة	سياسية جامعة	أسبوعية	٩٤/٧/٢٠	٨	٤٥ × ٣٠	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ أحمد الطويل رئيس التحرير/ علي الصيعري مدير التحرير/ حسن كندسه	المؤتمر الشعبي العام
١٠٤	المشكاة	ثقافية جامعة	دورية	١٩٩١	٨	-	-	عدن	رئيس التحرير/مجاهد مرجان	صاحب الإمتياز/نقابة المعلمين اليمنيين بعدن متوقفة
١٠٥	المصير	سياسية	أسبوعية	٩٢/٤/٢٢	١٢	٤٥ × ٣٠	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/عبدالعزيز البكير رئيس التحرير/ عبدالله الكباري مدير التحرير/ العزي الصلوي	الحزب القومي الإجتماعي توقفت في ٩٣ تقريبا
١٠٦	المطار	نشرة تهتم بأخبار مطار صنعاء	دورية	فبراير ٢٠٠١ العدد(١)	٨	٢٩ × ٢٠	مجانا	صنعاء	وكالة سبأ بالتعاون مع مطار صنعاء	

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٠٧	المعلم	نقابية	دورية	سبتمبر ١٩٩١	-	-	-	صنعاء	رئيس التحرير/ عبدالوهاب المصباحي مدير التحرير/ أحمد الرباحي	نقابة المعلمين اليمنيين بالعاصمة
١٠٨	المقاصة	نشرة بنكية مصرفية	دورية	أغسطس ٩٩ العدد صفر	٤	٣٢ × ٢٢	-	صنعاء	إشراف محافظ البنك/أحمد عبدالرحمن السماوي	تصدر عن غرفة المقاصة في البنك المركزي اليمني
١٠٩	المقاطعة	تهتم بمقاطعة السلع الإسرائيلية	دورية	/١١/١٥ ٢٠٠١	٨			صنعاء	رئيس التحرير/سعيد الجعفري	تصدر عن لجنة المقاطعة للسلع الإسرائيلية
١١٠	الملكة أروى	طلابية	دورية	١٩٩٧	١٢	٣٨ × ٢٩	٢٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ أحلام دلاق مدير التحرير/ وليد الشعيبي سكرتيرتا التحرير/ هناءالسياغي، هالةاسماعيل	طلاب جامعة الملكة أروى
١١١	المنار	أهلية سياسية اقتصادية جامعة	أسبوعية	عادت للصدور من العدد ٢٦٢ في ٢٠٠٢/٧/٣١					الناشر ورئيس التحرير/ علي عباس باشا ثم بعد عودتها رأس تحريرها: عبد الواسع النخلاني	صدرت عام ٨٧ توقفت عن الصدور في ٩٣
١١٢	المنبر	سياسية شاملة	أسبوعية	٩٠/٥/٧ العدد التجريبي	١٦	٣٥ × ٢٥	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ فيصل بن شملان رئيس التحرير/ عمر طرموم	مستقلة توقفت في ١٩٩٣

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١١٣-	منبر الإعلام	شبابية طلابية	نصف شهرية مؤقتا	١٩٩٠	١٢	٣٥ × ٢٥	٥ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ أحمد السياغي	مستقلة توقفت بعد صدور عدة أعداد منها
١١٤	الميزان	سياسية ثقافية	أسبوعية شهرية مؤقتا	٩١/٨/٢ العدد صفر	٨	٥٠ × ٣٥	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ بكيل الولص نائب رئيس التحرير/ فيصل الولص مدير التحرير/ نجيب المقطري	مستقلة توقفت منذ ١٩٩٣
١١٥	الناقد العربي	أدبية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	٩٤/٧/٢١	٨	٤١ × ٢٨	١٥ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ عبد القادر الحيدري مدير التحرير/ ياسين الحمادي سكرتيرا التحرير/سلوى علوان،ناصرمبخوت	مستقلة
١١٦	النبأ	سياسية اقتصادية	نصف شهرية مؤقتا	٩١/١٢/١٤	٨	٤٦ × ٣٠	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ د. أحمد باسردة مستشار التحرير/د. عبدالله الحوثي مدير التحرير/ يحيى الحكيم	مستقلة
١١٧	نبأ الحقيقة	اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - فنية - رياضية	نصف شهرية مؤقتا	/١١/٢١ ١٩٩١	١٦	٤٤ × ٣٤	١٥ ريالا	تعز	صاحب الإمتياز/ شوقي اليوسفي رئيس التحرير/ أبوبكر العزي المحرر الاقتصادي/ محمد السراجي	متخصصة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١١٨	النبأ اليقين	نشرة نقابية تربوية ثقافية	شهرية	٩٩/٤/١٣				إب	رئيس التحرير/نجيب الهندي	نقابة المهن التعليمية إب
١١٩	النهار	اقتصادية عامة	أسبوعية	٢٠٠٠/٤/٢٦ العدد صفر	١٢	٤١ × ٣٠	٢٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز/ شهاب الأهدل رئيسة التحرير/ سامية الأحمدي	
١٢٠	النهرين	نشرة ثقافية دينية	شهرية	١٩٩٧	١٢	٢٥ × ١٨	٢٠ ريالا	صنعاء		يصدرها مركز النهرين للعلوم الشرعية
١٢١	النهضة	سياسية اجتماعية	نصف شهرية مؤقتا	٩١/٨/٤	١٦	٢٥ × ٢٤	٤ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/فارس السقاف رئيس التحرير/ صالح الكليبي مدير التحرير/ يحيى البركاني	مستقلة توقفت في ١٩٩٢
١٢٢	النورس	نشرة ثقافية اجتماعية خيرية	شهرية	٩٣/١٢/٢١					رئيس التحرير/جمال الحضرمي	جمعية الحديدة الخيرية توقفت في ٩٥/٧/٦
١٢٣	الهدف العربي	سياسية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	٩١/١٠/٣١ العدد صفر	١٦	٤١ × ٢٩	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/جارالله علي محمد مستشار التحرير/محمد شكري رئيس التحرير/ يحيى محمد سيف	مستقلة توقفت في ١٩٩٢
١٢٤	الوثيقة	سياسية جامعة	نصف شهرية	يوليو ١٩٩٢ العدد ٣ في ٩٢/٨/٢	٨	٤٣ × ٣٠	٣ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/حسين كريش المدير المسؤول/ عبدالله الصماط	مرتبطة بالمؤتمر الشعبي العام ـ توقفت

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٢٥	الوحدة	سياسية شاملة	أسبوعية	٢٠/٥/٩٠	١٦	٤٣ × ٣٠	١٥٠فلسا	صنعاء	رئيس التحرير/ محمد الزرقة سكرتير التحرير/ عبدالوهاب الروحاني ثم أحمد الحبيشي ثم نصرطه مصطفى ثم محمد العصار	مؤسسة سبأ للصحافة - منتظمة تتبع الآن مؤسسة الثورة ويرأسها/ حسن عبد الوارث
١٢٦	الوسط الطلابي	نقابية	شهرية	٩٢					رئيس التحرير/عبدالرقيب عياد	الاتحاد العام لطلاب اليمن توقفت في عام٩٣
١٢٧	الوفاق	أهلية مستقلة	نصف شهرية مؤقتا	٣٠/٣/٩٤					الناشر ورئيس التحرير/وديع نعمان	توقفت في ١/٩٥
١٢٨	الوقائع	سياسية شاملة	نصف شهرية مؤقتا	١٢/١٢/٩٢	٨	٤٣ × ٣٠	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عبدالحفيظ الشرجبي	مستقلة متوقفة بعد صدور ٣ أعداد
١٢٩	اليمن	سياسية جامعة	أسبوعية	اكتوبر١٩٩٠	١٢	٢٨ × ٣٢	٣ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ محمد أحمد الصباع مدير التحرير/ عمرحسين البار	تصدر للمرة الثانية مستقلة متوقفة
١٣٠	اليمن السعيد	سياسية جامعة	أسبوعية	١٢/٨/٩٠	٨	٤٨ × ٣٢	ريالان	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ طلال الرجوي نائب رئيس التحرير/ فيصل العواضي مدير التحرير/عبدالقادر الشيباني	مستقلة متعثرة ثم توقفت

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٣١	يمن اوبزرفر	سياسية	أسبوعية	١٩٩٨	٨	٤٠ × ٢٧	٣٠ ريالا	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ فارس السنباني	مستقلة
١٣٢	يمن تايمز	سياسية	أسبوعية	فبراير ١٩٩١	١٢	٣١ × ٤٤	-	صنعاء	الناشر ورئيس التحرير/ د/عبدالعزيز السقاف وبعد وفاته حل محله ابنه وليد	مستقلة منتظمة
١٣٣	الإرشاد	إسلامية جامعة	شهرية					صنعاء	صاحب الإمتياز/ وزارة الأوقاف والإرشاد	حكومية
١٣٤	أروى	أسرية اجتماعية	شهرية	فبراير ١٩٩٠	٦٠	١٩ × ٢١	١٠ ريالات	صنعاء	صاحبة الإمتياز رئيسة التحرير/ أروى محمد قائد	متخصصة في الأسرة والمرأة توقفت
١٣٥	أسمنت البرح	علمية تخصصية ثقافية	فصلية	١٩٩٨/١٢/٩	٦٠	٢٠ × ٢٩	-	تعز	المدير العام رئيس التحرير/ عبدالملك منصور مدير التحرير/ قحطان الناظري سكرتير التحرير/ منير حميد سيف	يصدرها مصنع أسمنت البرح متوقفة
١٣٦	الآمال	سياسية اجتماعية	شهرية	١٩٩١ العدد ١١ في ٩٢/١١	٦٠	٢٠ × ٢٨	١٢ ريالا	قبرص	رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير/ علي محمد السقاف سكرتير التحرير/ محمد غريب	مستقلة تنهج خط المعارضة متوقفة
١٣٧	أنغام	فنية	شهرية	مايو ١٩٩١	-	-	٦ ريالات	عدن	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ علي عبدالله أمان	متخصصة متوقفة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٣٨	بلقيس	فنية أدبية رياضية اجتماعية	شهرية	٩٢/١١ العدد الثالث	٦٨	٢٥,٥ × ٢٠,٥	١٠ ريالات	جدة	رئيس التحرير: أمين الوصابي نائب رئيس التحرير: عبدالله الجحدري	مستقلة توقفت
١٣٩	التجديد	مشروع تخرج طلاب الدفعة السابعة	شهرية		١٦			صنعاء	هيئة التحرير/ سمير جبران ـ حنان عواس ـ عدنان المهد ـ فاطمة غبان ـ مصطفى نصر ـ شاكر الشرعبي ـ ميمونة القرشي	
١٤٠	الجوهرة	خاصة بالأطفال	شهرية	ديسمبر ٢٠٠١	٤٢	٢٦ × ١٩	٥٠ ريالا	صنعاء	عميدة الدار/سيدة الهيلمة رئيسة التحرير/امة اللطيف الهيلمة	تصدر عن دار المرأة للصحافة والنشر
١٤١	سنابل الخير	تهتم بشؤون المجتمع	فصلية	١٩٩١				صنعاء	صاحب الإمتياز/ جمعية الإصلاح الإجتماعي	نقابية
١٤٢	السياحة	سياحية	دورية	١٩٩٥	٤٤	٢٨ × ٢١	-	صنعاء	رئيس التحرير/عبدالقادر الشيباني مدير التحرير/ عبدالله الحيفي سكرتير التحرير/ فاروق ثابت	الهيئة العامة للسياحة
١٤٣	الشقائق	نسائية إسلامية	شهرية	١٩٩٧	٦٨	٢٤ × ١٧	٥٠ ريالا	صنعاء	الإشراف العام/عائشة الزنداني المدير المسؤول/ رقية الحجري سكرتيرة التحرير/هدى اليافعي	تصدر عن طالبات جامعة الإيمان

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٤٤	الضرائب	تخصصية	-	العدد ١ في ٩٤ العدد ٢ في ٦/ ٩٨	٣٦	٣٠ × ٢٠	٣٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ د. أحمد دولت مستشارو التحرير/ مشرف النودعي، محفوظ شعيب، نعمان الصهيبي، محمد زبيبه	تصدرها رئاسة مصلحة الضرائب
١٤٥	طب الأسنان	طبية	دورية	١٩٩٢ العدد ٢ في ٩٧	٤٨	٣٠ × ٢٠	-	صنعاء	تصدرها مؤقتا اللجنة التحضيرية لأطباء الأسنان اليمنية	طبية متخصصة توقفت منذ العدد ٢
١٤٦	الطيران والدفاع	عسكرية علمية ثقافية	فصلية	يوليو ١٩٩٧	٦٨	٣٠ × ٢١	٨٠ ريالا	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة المشرف العام/ عميد طيار محمد صالح الأحمر نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير/ مقدم طيار/ فهد ناجي منصر سكرتير التحرير/ رائد طيار عدنان الصديق	تصدر عن شعبة التوجيه بالقوات الجوية والدفاع الجوي اليمني
١٤٧	العهد	سياسية ثقافية شاملة	نصف شهرية	أغسطس ١٩٩٨	٦٤	٣٠ × ٢٠	٥٠ ريالا	صنعاء	الناشر رئيس التحرير/ فاكر العماد المدير الفني/ حمود قايد العماد	مستقلة
١٤٨	فكر وشباب	شبابية رياضية	فصلية	أبريل ١٩٩٢	٢٨	-	-	صنعاء	رئيس التحرير/ علي المضواحي مدير التحرير عبد السلام العاقل سكرتير التحرير/ بلقيس طاهر انعم	كلية الطب والعلوم الصحية

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٤٩	القافلة التجارية	تجارية اقتصادية	شهرية	يونيو ١٩٩١	٣٤	٣٠ × ٢٠	١٠	صنعاء	الناشر/ عبدالرحمن مفضل رئيس التحرير/ يحيى محمد سيف	مستقلة توقفت بعد العدد الأول
١٥٠	قراءات سياسية	ملف شهري	شهرية	العدد الأول يوليو ٢٠٠٢	٢٨	٢٤ × ١٦	-	صنعاء	رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير: نصر طه مصطفى - نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير: راجح علي الجبوبي. مدير مركز البحوث والمعلومات: محمد محمد الغراسي. تصميم الغلاف: أحمد محمد الشرعبي	تصدرها وكالة الأنباء اليمنية - سبأ - مركز البحوث والمعلومات
١٥١	قضايا العصر	ثقافية فكرية	شهرية	١٩٨١				عدن	صاحب الإمتياز/ الحزب الاشتراكي اليمني	حزبية
١٥٢	قضايا العمل والتدريب المهني	قضايا العمل والتدريب	شهرية	اغسطس١٩٩٨ العدد ١	٥٠	٢٩ × ٢١	٥٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/عبده الجندي مدير التحرير/ توفيق يحيى ذمران	تصدرها وزارة العمل والتدريب المهني
١٥٣	الكلمة	فكرية ثقافية	شهرية	أغسطس ١٩٩١	١٠٠	٣٤ × ١٧	١٠ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ د. محمد عبد الجبار سلام مدير التحرير/ أحمد قاسم دماج سكرتير التحرير/ محمد لطف غالب	فكرية مستقلة شبة متوقفه

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٥٤	كلية العلوم والآداب والتربية	علمية باللغتين العربية والإنجليزية	فصلية	ديسمبر ١٩٩٠	١٥٦	-	١٥ ريالا	عدن	رئيس التحرير/ د. يعقوب عبدالله قاسم	كلية التربية جامعة عدن
١٥٥	المنتدى	فكرية أدبية	شهرية	يونيو ١٩٩١	٨٠	-	١٠ ريالات	تعز	صاحب الإمتياز رئيس التحرير/ عمرعبده قائد	فكرية مستقلة
١٥٦	ميدل ايست تايمز	سياسية فكرية	شهرية						عبد الرحمن الحيدري	مستقلة
١٥٧	النضال	سياسية جامعة	شهرية	٧٨/١١/٢٥					سفيان البرطي	مستقلة
١٥٨	نوافذ	ثقافية سياسية	شهرية	أغسطس ١٩٩٧	٤٢	٢٦ × ١٩	٥٠ ريالا	صنعاء	رئيس التحرير/ نصر طه مصطفى نائب رئيس التحرير/ سعيد ثابت مدير التحرير/ جمال محمد انعم	يصدرها المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية
١٥٩	نور الإسلام	إسلامية	شهرية							مستقلة
١٦٠	هجرن	جامعة صنعاء	شهرية	١٩٩٠	٤٠	-	٥ ريالات	صنعاء	صاحب الإمتياز/ جامعة صنعاء رئيس التحرير/ خالد دلاق	جامعة صنعاء كلية الآداب
١٦١	الهدهد	تعنى بشؤون الطفل	شهرية					صنعاء	عبدالرحمن مطهر	مستقلة متوقفة

م	اسم الصحيفة	صفتها	دوريتها	تاريخ الإصدار	صفحاتها	حجمها	ثمنها	مركز صدورها	مسؤول التحرير	انتماؤها وانتظامها
١٦٢	الوطن	تعنى بشؤون المغتربين ثقافية عامة	شهرية	مايو ١٩٩٠	٦٠	٢٧ × ٢٠	٤ ريالات	صنعاء	رئيس التحرير/ منصور هائل سكرتير التحرير/ نعمان قائد سيف مدير التحرير/علي بن طالب	إدارة شؤون المغتربين
١٦٣	الوعي الضريبي	تعني بالوعي الضريبي	دورية	٢٠٠٠ العدد ٨	١٣٠	٢٨ × ٢٠	رئيس التحرير/ طارق محمد البراق	صنعاء	يصدرها مكتب ضرائب العاصمة	

الفصل السادس

النقابات الصحافية في اليمن

المحور الأول

العمل النقابي من منظور عام

جاء ظهور العمل النقابي في حقل الصحافة اليمنية، متأخرا بصورة عامة حتى أواخر الستينات، رغم أن الحركة النقابية العمالية بالدرجة الأولى، تأخرت في اليمن إلى ما بين العام ١٩٤٢ في عدن، عندما «أصدر الحاكم البريطاني في عدن قانونا نقابيا، لكنه بقي محصورا بين العمال الأوربيين» والعام ١٩٦٣، عندما «اجتمع أكثر من ألفي عامل ليشهدوا قيام أول تنظيم نقابي في صنعاء بصورة رسمية». ولكن لم تتبلور النقابات المنظمة في عدن، إلا بعد انتفاضة ١٩٤٨ في عدن التي نظمها العمال في مختلف المواقع». وكانت بداية الخمسينات مرحلة هامة وعملا واسعا للحركة النقابية (في عدن)». إذ أنه «حتى عام ١٩٤٨ لم تكن النقابات منظمة تنظيما جيدا، بالرغم من وجودها الفعلي، وهناك مجموعة من الوقائع التي تثبت ذلك، رغم أن الأمين العام «للمؤتمر عدن للنقابات» السيد عبد الله الأصنج، يؤكد أن أول نقابة ظهرت في عدن كانت في عام ١٩٥١» [عمر الجاوي ـ «الصحافة النقابية في عدن» ص٧]، وهذه الحال تأتي إلى حد بعيد، شبه انعكاس لها على المستوى

العالمي ثم العربي، حيث ظهرت وتبلورت الحركة النقابية العمالية، مقدمة وزمنا وتنظيما، في حقل الصحافة بعقود من السنين. (ظهرت الأولى على المستوى العالمي في منتصف القرن التاسع عشر، بينما تأخرت الصحافية عنها حتى أواخر القرن ١٩ ومطلع القرن العشرين تقريبا). [المصدر السالف] ولا يهمنا هنا، تعليل هذه الحال بأكثر من أن الصحافة أو العمل الصحافي، تمثل أرقى المهن بدون استثناء، كونها تقوم أولا، على عنصري الموهبة والثقافة من ناحية،وتمثل من ناحية أخرى، رأيا ولسانا وصوتا معارضا ومتناقضا مع السلطات بصورة عامة وفي كل زمان ومكان. وهذا التعليل السريع، ربما كان في طليعة الأسباب التي جعلت نقابات الصحافة آخر اسم يتضم إلى قائمة النقابات.

ومن ثم. . ولأن هذا المدخل السريع ليس موضوع استطراد في نشأة النقابات في اليمن. . أكتفي بالإشارة إلى أن ما هو متاح من المراجع حتى الآن، يعطي في مجمله فرصة للقول بأن ظهور الأطر النقابية في الصحافة اليمنية، يعود إلى أواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي، وهنا. . يجدر التنبيه إلى بعض العناصر والنقاط المرتبطة بالموضوع، وهي:

أولا : أن النقابات في حقل الصحافة. . في بلادنا بالذات (وفي غيرها)، لم ترتبط في ظهورها كما هو مفترض، بظهور وتعدد الصحف واتساعها أو الأحزاب والتنظيمات السياسية بوصف الصحافة عملا سياسيا بالدرجة الأولى، لأن الصحف والأحزاب ظهرت واتسعت في جنوب الوطن وشماله أولا منذ العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. [المصدر السالف] وشهدت عدن كما أسلفنا، فترة العقود الثلاثة التالية، ازدهارا واتساعا في الصحافة والأحزاب، وهذا الواقع يفرض خلاف

ما هو مفترض، حتى يكاد يجعل منه أو قد جعل منه بالفعل. . قاعدة ثابتة.

ثانيا : أن المراجع المتاحة وهي أكثر من ثلاثين مرجعا عاما ومتخصصا، تناولت الصحافة اليمنية توثيقا ودراسة لمطبوعاتها الصحافية، ومع أن بعضا من أبرزها، تناول التشريعات في مجال الصحافة، إلا أن أحدا من الدارسين لم يعط العمل النقابي الصحافي، اهتماما يذكر، ربما لمبرر منطقي إلى حد ما، وهو أن نقابات الصحافة ليست موضوعا صحافيا، بقدر ما هي داخلة ضمن موضوع النقابات عامة، وهو موضوع مستقل تناولا ودراسة وتشريعا. ونحن هنا في إطار التوثيق بالدرجة الأولى، نعتبرها جزءا لا ينفصل عن موضوع الصحافة، مع الأخذ في الإعتبار، الفرق بين «الصحافة النقابية» و«النقابة الصحافية» وأن كلتا الحالتين أو الصيغتين، تؤكد في الوقت نفسه على هذا الترابط.

ثالثا : وتبعا لما سلف، فإن ظهور النقابات الصحافية، مرتبط موضوعيا على الأقل، بظهور تشريعات سابقة لهذا العمل، تنظمه أسسا وآليات وممارسة وأهدافا. وفي هذه النقطة، نلحظ أن التشريعات الخاصة بالنقابة عامة، ظهرت بعد الثورة اليمنية في كلا شطري الوطن بنصوص عامة حتى مطلع السبعينات، فصدر مثلا في شمال الوطن،القانون رقم ـ ١١ ـ لسنة ١٩٦٣، تناول موضوع إنشاء الجمعيات والهيئات المتعددة الأغراض بصفة عامة. ثم صدرت ثلاثة دساتير حتى العام ١٩٧٠، حيث صدر «الدستور الدائم» في ٢٨ ديسمبر من العام نفسه، وجاء فيه «مادة ـ ٢٥ ـ لكل مواطن حق الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير في حدود القانون». هذا فيما يتعلق

بالصحافة في الإطار العام لحق الإعراب عن الرأي، ومعروف ما تعنيه جملة «في حدود القانون». وجاء فيه عن النقابات «مادة ـ ٣٨ ـ حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون». ومعروف أيضا، ما تعنيه جملتا». على أسس. . إلخ «و». . وفقا للشروط. . إلخ»، بحسب ما فسره الواقع فيما بعد حتى العام ١٩٨٠. إذ ظلت نقابة الصحافيين في صنعاء منذ المؤتمر التأسيسي الأول في ١٩٧٣، تسمى «جمعية»، «لأنه لم يكن يسمح حينها بإطلاق اسم نقابة عليها ولا على غيرها». [في شارع الصحافة اليمنية ـ ص٣٦ ـ عبد الوهاب المؤيد] وأذكر من المفارقات المضحكة، ما جاء ضمن حديث في موضوع النقابات، مع الصديق النقابي الكويتي ـ اليمني، أحمد سعيد الاصبحي القيادي في اتحاد نقابات العمال بالكويت، أثناء وجودنا ضمن مجموعة من الأقطار العربية، في ندوة انعقدت في طرابلس بالجماهيرية، في أبريل ١٩٨٠. . قال لي: انتم تحتفلون (في صنعاء) بعيد العمال في أول مايو من كل عام وتعلنونه عطلة رسمية، ولكنكم لا تسمحون بقيام نقابات واتحاد للعمال. . كيف هذا؟ قلت له: وانتم لديكم نقابات واتحاد للعمال، ولكنكم لا تسمحون بالاحتفال بعيد العمال العالمي ولا باعتباره عطلة رسمية. . كيف هذا؟. وفي الوقت نفسه ومنذ قيام الإطار النقابي للصحافيين في جنوب الوطن، أطلق عليه اسم «منظمة» لا نقابة. وظل هذا قائما حتى الوحدة. كيف هذا؟، هذا على الرغم من أن كلي الإطارين «الجمعية» في صنعاء و«المنظمة» في عدن، ظلاّ يؤديان إلى حد ما، العمل والنشاط نفسه الذي كان سيؤديه باسم «نقابة»،

إلا أن هذا كما هو معروف. . انتقاصا للحق النقابي وإشعارا لأصحاب الحق بأن «النقابية» والعمل في نطاقها، إطار محاط بكثير من المحاذير وموضوع في «قفص الاتهام»، وأشير في هذا الصدد إلى نقطتين:

أولاهما : أن تخوف بعض المسؤولين في السلطة من اسم «نقابة» هو عمليا وموضوعيا، تخوف لا مبرر له ولا أجد مانعا من وصفه بأنه قائم على فراغ ومستند إلى وهم، ولذا يحتمل أن يكون مفتعلا من قبل البعض، وعلى سبيل المثال، أن المؤتمر العام الثالث للصحافيين (بصنعاء في ١٠ مايو ١٩٨٠)، أصدر قرارا بالإجماع، بأن «يستمر المؤتمر في حال انعقاد حتى يحصل على موافقة الجهة المختصة ـ وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ـ بإنشاء نقابة بدلا عن الجمعية». ولقي هذا القرار تجاوبا سريعا من الأخ رئيس الجمهورية العقيد (حينها) علي عبد الله صالح، فأرسل وزير الشؤون الإجتماعية المرحوم الأستاذ أحمد صالح الرعيني، إلى قاعة وزارة الإعلام حيث ينعقد المؤتمر، وكلفه بأن يصرح (يرخص) للصحافيين «بإنشاء أي شكل تريدونه. . جمعية، نقابة، حزب!»، قالها الوزير المرحوم بسخريته المعروفة، ومن ثم أصبحت «نقابة».

النقطة الثانية: أن المهنة ومهنة الصحافة خاصة وكما هو معروف. . لا يمكن لها أن تتطور وتتجذر وتكرس أسسها ومبادئها وقواعدها، دون نقابة، نظرا إلى أن وظيفة النقابة تتمثل أولا، في تطوير المهنة وتنظيمها في مجموعها وتجمعها وحمايتها والدفاع عن مبادئ وحقوق أعضائها ورفع مستوى الخطاب والأسلوب فيها «وتنظيم العلاقة فيما بين أفرادها من ناحية، وفيما بينهم وغيرهم من ناحية ثانية»، وهذا يؤكد كون النقابة

جزءا من موضوع الصحافة. ولعلي أطلت في هذا المدخل أكثر مما يتطلبه، اتساقا مع تداعي الأفكار وترابطها بإلحاح. وأعود إلى العمل النقابي ومؤتمراته العامة، بعون الله تعالى.

المحور الثاني
المؤتمرات العامة

يتركز هنا، الحديث عن العمل النقابي في إطار الصحافة اليمنية، في نطاق التوثيق قدر الإمكان ومن خلال تأسيس هذا العمل ومؤتمراته العامة، وما يستتبع هذا (في النطاق التوثيقي) من إيراد الوثائق المرتبطة بالموضوع لكل مؤتمر على حدة، بحسب ما يتطلبه كل منها من تسجيلها بكامل نصها أو تلخيصها في أبرز مضامينها، وأجدني بحاجة إلى التوضيح دون تحفظ، بأن وثائق هذا الجانب، لم تكن كما يعتقد ويفترض القارئ والدارس. . متوفرة في أرشيف النقابة، بل ظهرت في معظمها شبه منعدمة، وأخص وثائق المؤتمرات الثلاثة الأولى بصنعاء فيما قبل الوحدة. ووثائق المنظمة في عدن بكل مؤتمراتها العامة ونشاطها. «فبعضها ضاع مع ما ضاع من وثائق أثناء حرب ٩٤، وبعض منها تم إيداعه في النقابة بصنعاء أثناء الإعداد للمؤتمر العام الثاني بعد الوحدة(١٥ ـ ١٧ مارس ١٩٩٩). بحسب ما أفادنا الزميل الأستاذ واثق شاذلي رئيس النقابة ـ فرع عدن. [في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠١]. وكان لنقيبنا الزميل الأستاذ محبوب علي، فضل المبادرة في مساعدتي بتسجيل معلومات عامة من ذاكرته عن مؤتمرات المنظمة.

ومن ثم. . فإن البحث عن الوثائق، تطلب جهدا غير عادي، شمل البحث والاتصال والسؤال في أماكن ومواقع عدة، لدى نقباء سابقين وزملاء وشمل مراكز وإدارات وصحفا ومجلات وكتبا وإحصائيات

وتقارير ومراجع كثيرة، وهنا فإن هذا الواقع بقدر ما كان مثيرا لكثير من الأسف والألم الناتج عن عدم الإهتمام بحفظ الوثائق في النقابة، زاد في الوقت نفسه، من أهمية الكتب والمراجع السالفة لهذا في مجال الصحافة ومن أهمية هذا الكتاب بوصفه يوثق للصحافة اليمنية في كل مراحلها خلال أكثر من قرن من السنين بعون الله. ونبدأ الدخول في الموضوع من جانبين.

الجانب الأول
المؤتمرات العامة في صنعاء

١ ـ المؤتمر العام الأول. . من الجمعية إلى النقابة

لم يكن من قبيل المصادفة، أن يتأخر ظهور العمل النقابي الصحافي في اليمن بصفة رسمية، ومتواصلة، إلى العام ١٩٧٦، أي إلى ما بعد ١٤ عاما من انطلاق الثورة اليمنية في سبتمبر وأكتوبر ٦٢ ـ ١٩٦٣. فبالإضافة إلى المبررات السالفة، يجب أن نأخذ في الإعتبار أولا وقبل أي مبرر موضوعي أو تشريعي. . أن البلاد ظلت قادة وجماهير، منشغلة ومستغرقة في الأولوية الأولى والكبرى، وهي الدفاع عن الثورة في شمال الوطن ضد القوى الملكية المضادة في حرب شاملة استمرت سبع سنوات. . وبمقارعة الإحتلال الأجنبي في جنوب الوطن في ذات الفترة وسنواتها العصيبة، وحتى انتصرت الثورة واندحر أعداءها.

ولم يكن من قبيل الصدفة، أن يقترن المؤتمر التأسيسي الأول للصحافيين في شمال الوطن. وتشكيل «جمعية الصحافيين». بالمؤتمر التأسيسي للصحافيين في جنوب الوطن وتشكيل «منظمة الصحافيين الديمقراطيين»، خلال ٧٢ ساعة. إذ انعقد الأول بصنعاء في ٢٠ أبريل ١٩٧٦، والثاني بعدن في ٢٢ أبريل ١٩٧٦. وبالتالي. . لم يكن من قبيل

الصدفة، أن يطرح الصحافيون في كِلَا المؤتمرين، فكرة توحيد الجمعية والمنظمة في إطار عام واحد وأن تستمر المؤتمرات التالية تطالب وتعمل على تحقيق هذه الغاية حتى قام «اتحاد الصحافيين اليمنيين» بشكل أو بآخر أو بصورة شكلية.

ولعل أبرز ما حققه المؤتمر الأول بصنعاء، تمثل في:

أولا : تأسيس العمل النقابي وتشكيل إطاره ممثلا في «الجمعية» التي تطورت وتطور نشاطها في السنوات التالية، حتى صدر قرار الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، بالسماح بإطلاق اسم «نقابة» عليها في المؤتمر الثالث كما سلف استجابة لمطالبة الصحافيين.

ثانيا : تم في هذا المؤتمر، وضع الأسس الأولى لعمل الجمعية ولمهماتها وأهدافها وآلية عملها وواجب الصحافيين تجاهها وأولوياتها وواجباتها تجاههم، وفي هذا الإطار، تم إقرار مشروع النظام الداخلي وتحديد وتشكيل الهيئة الإدارية واللجان المساعدة المتخصصة.

ثالثا : تحدد في هذا المؤتمر إلى حد ما، قوام الجمعية العامة للجمعية، من خلال أعضاء المؤتمر، وكذا ما يترتب عليه من بطاقات انتساب إلى الجمعية ومن اشتراكات يدفعها العضو، على الرغم من أن هذه النقاط والمسائل الرئيسية الأولى، ظلت متداخلة ومتشابكة غير محددة تحديدا مميزا. وخصوصا مسالة تحديد من هو الصحافي؟ وكذا شرائح الانتماء الثلاث من الصحافيين وبطاقات كل شريحة (عاملة ومنتسبة وشرفية).

وكان أبرز ما تم في المؤتمر العام الأول هذا وما نتج عنه إضافة إلى ما سلف:

أولا : مباركة الدولة للمؤتمر ومشاركتها في افتتاحه، ممثلة بوزير الإعلام الأستاذ أحمد قاسم دهمش. [في حكومة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني المعلنة في ٢٦ يناير ١٩٧٥] والذي أصبح فيما بعد (من المؤتمر الخامس في مارس ١٩٨٥) نقيبا منتخبا للصحافيين.

ثانيا : تم تشكيل رئاسة للمؤتمر من خمسة أعضاء برئاسة الأستاذ علي بن علي صبرة. وشكل لجانا أخرى، منها لجنة مناقشة مشروع اللائحة الداخلية وأخرى لمشروع موازنة الجمعية وثالثة لصياغة مشروع البيان الختامي.

ثالثا : انتخب المؤتمر الهيئة الإدارية للجمعية من سبعة أعضاء، هم:

- أحمد قاسم دماج
- محمد المساح
- (المرحوم) عبدالله الوصابي
- عبد الكريم تقي
- حسن العلفي
- (المرحوم) محمد الزرقة
- عبد الباري طاهر

وتم اختيار الوصابي رئيسا ولم يستمر فخلفه محمد الزرقة ولم يستمر أيضا، فمحمد المساح. «كل هذا تم خلال عام تقريبا».

رابعا : كان أثر انعقاد المؤتمر وتأسيس جمعية الصحافيين، إيجابيا بنسبة عالية وملحوظة، على الصحافة والصحف عامة، إذ بدأت تظهر إصدارات صحافية جديدة تضاعف عددها ما بين

٧٦ ـ ١٩٨٠، عما صدر خلال النصف الأول من السبعينات قبل ظهور العمل النقابي.

خامسا : تضمن البيان الختامي للمؤتمر، قرارات وتوصيات، كان من أبرزها :

- تشكيل إدارات الجمعية ووضع اللوائح اللازمة في الجوانب الإدارية والمالية والصحافية.
- طبع دفاتر وسجلات واستمارات وبطاقات رسمية وختم خاص بالجمعية، وتصنيف البطاقات بحسب مستويات الصحافيين وطبقا للأنواع الثلاثة: (عاملة ومنتسبة وشرفية).
- العمل على إصدار صحيفة «الصحافي» لتكون ناطقة باسم الصحافيين الداخلة ضمن جمعيتهم.
- والمهم، هو تواصل الهيئة الإدارية بزخم أكثر وبالتعاون مع الصحافيين في المنظمة (حديثة التأسيس)، على توحيد الكيانين في إطار نقابي واحد.

وتتضمن الوثيقة الداخلة ضمن ملحقات الكتاب، صورة كاملة عن ما حققته الجمعية خلال العامين الأولين من عمرها، وهي محتويات التقرير العام المقدم إلى المؤتمر العام الثاني.

ويلحظ هنا. . أن وثائق المؤتمر التأسيسي هذا، جاء تعريف الانتماء بكل وثيقة منها بأعلى الصفحة الأولى فوق العنوان، عبارة: «جمعية الصحافيين اليمنيين» وتحته «فرع اتحاد الصحافيين اليمنيين ـ صنعاء». ولسائل أن يسأل: كيف جاء الاتحاد قبل قيام الكيانين المتحدين وقبل أن يتحدا؟ والإجابة وإن كانت غير كافية، تضمنتها الوثيقة سالفة الذكر في سياق الحديث عما أنجزته الجمعية بصنعاء،

ومهمات، كان منها: «في البداية حضور مؤتمر الصحافيين زملاء من الشطر الجنوبي من الوطن، تطبيقا لاتفاق ٦ مارس ١٩٧٦. . أي أن هناك لقاء تم الاتفاق فيه على توحيد الكيانين قبل قيامهما وأن تزامن تأسيسهما لم يكن صدفة. فكيف تم؟».

لم تحدد الوثائق المتاحة إجابة عن هذا السؤال، إلا أن الزميل الأستاذ/ عبد الباري طاهر، أجاب بأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي في صنعاء، «تواصلت مع الاخوة الصحافيين في عدن حول قيام الكيانين وتوحيدهما، وبناءً على هذا نزل إلى عدن، الزميلان المرحوم حسين جبارة وعبد الكريم تقي، ممثلين للجنة التحضيرية. وفي عدن التقيا بزملاء أذكر منهم سالم باجميل وربما عبد الله شرف، وتم الاتفاق على توحيد الجمعية والمنظمة من تاريخ تأسيسهما». [في حديثه للمؤلف بتاريخ ١٧/ ٨/ ٢٠٠٢] وقبل ٦ مارس ١٩٧٦ بفترة أربع سنوات، جاءت البداية الأولى لوحدة الصحافيين اليمنيين، فبحسب الأستاذ/ واثق شاذلي. . تشكلت لجنة شمالية جنوبية من مجموعة من الصحافيين، نتيجة حوارات ولقاءات واتصالات فيما بين الصحافيين في صنعاء وعدن، وكان تشكيل هذه اللجنة في العام ١٩٧٢، على أساس أنها لجنة تحضيرية تبدأ أعمال التحضير لمؤتمر عام واحد يتمخض عن نقابة موحدة، «وبدأنا نعمل ونتعامل مع الاتحادات والنقابات الصحافية خارج الوطن، باسم الصحافيين اليمنيين، وحضرنا في بغداد وفدا واحدا، مؤتمر اتحاد الصحافيين العرب. . وظللنا نعمل على هذا الأساس وفي هذا الإتجاه، حتى جاءت السياسة وفرقتنا وتشكلت في ١٩٧٦، جمعية بصنعاء ومنظمة بعدن». [في حديثه للمؤلف بتاريخ ١٩/ ٨/ ٢٠٠٢].

وقد حضر حفل الافتتاح، الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين، كما حضر السيد كامل زهيري

الأمين العام لاتحاد الصحافيين العرب. [صحيفة «الثورة» في ٢١/ ٤/ ١٩٧٦].

سادسا : انتخابات الهيئة الإدارية

وفي ختام أعمال المؤتمر العام التأسيسي الأول، يوم الأحد ٢٥ أبريل ١٩٧٦، فتح رئيس المؤتمر باب الاقتراع لانتخاب أعضاء الهيئة الإدارية ـ قيادة الجمعية ـ من تسعة أعضاء، وتقدم واحد وعشرون عضوا من أعضاء المؤتمر، لترشيح أنفسهم، وتم تشكيل لجنة للإشراف على الاقتراع والقيام بعملية فرز الاصوات وإعلان النتائج. وكانت كالآتي :

اسم المنتخب	عدد الاصوات	اسم المنتخب	عدد الاصوات
١ ـ عبد الله الوصابي	٣٩	٢ ـ محمد المساح	٣٧
٣ ـ محمد الزرقة	٣٥	٤ ـ أحمد قاسم دماج	٣٣
٥ ـ محمود الحاج	٣١	٦ ـ حسن العلفي	٢٩
٧ ـ عبد الكريم المرتضى	٢٩	٨ ـ عبد الباري طاهر	٢٨
٩ ـ عبدالله الصيقل	٢٦ [صحيفة «الثورة» العدد٢٥٩٠ في ٢٥/ ٤/ ١٩٧٦]		

٢ ـ المؤتمر العام الثاني

انعقد المؤتمر العام الثاني لجمعية الصحافيين، في قاعة وزارة الإعلام والثقافة بصنعاء،في صباح الثلاثاء ٧ مارس ١٩٧٨، أي بعد عامين من المؤتمر الأول، وكان حفل الافتتاح شبه تظاهرة تأييد ودعم وتعبير عن الإهتمام بالصحافيين ومؤتمرهم وجمعيتهم، من جانب الدولة والهيئات والمنظمات الرسمية والشعبية والنقابية، إضافة إلى ضيوف المؤتمر وبعض البعثات الدبلوماسية. إذ حضره ممثلا للدولة والحكومة، المرحوم الأستاذ أحمد صالح الرعيني وزير الإعلام والثقافة وألقى كلمة في نهاية برنامج الكلمات التي شارك في إلقائها (طبقا لترتيب البرنامج) كل من رئيس وفد منظمة الصحافيين في جنوب الوطن فرئيس وفد نقابة

الصحافيين العراقيين ممثل رئيس اتحاد الصحافيين العرب المؤقت، السيد صفاء رشيد فكلمة جمعية المرأة اليمنية ألقتها الأخت رؤوفة حسن. فكلمة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ألقاها الشاعر الكبير المرحوم الأستاذ عبد الله البردوني.

كما حضر الحفل، عدد من الشخصيات منهم: القاضي حسين السياغي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى والأمين العام للجنة العليا للتصحيح الأستاذ حسين المقدمي، والأمين العام للاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير الأستاذ عبد الحفيظ بهران. [صحيفة «التعاون» العدد ١٠٩ في ١٩٧٨/٣/٩].

أوراق ووثائق المؤتمر:

كان من الأوراق والوثائق التي ناقشها المؤتمر العام الثاني وأقرها:

١ ـ مشروع «ميثاق الشرف الصحافي».

٢ ـ التقرير العام عن فترة العامين الماضيين من تأسيس الجمعية.

٣ ـ التقرير المالي إيرادا وصرفا وأعمال التأثيث والتكوين لمقر الجمعية والتي تبدأ من الصفر.

٤ ـ تقرير لجنة القيد والتسجيل لأعضاء الجمعية العمومية للجمعية.

٥ ـ إعادة مناقشة النظام الأساسي للجمعية الذي أقره المؤتمر التأسيسي العام الأول، ويدخل هذان العنصران ضمن مناقشة تقريري اللجنة التشريعية ولجنة الفحص المنبثقتين عن المؤتمر.

وقد بعث المؤتمر برقية إلى جمعية المرأة اليمنية، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. كما بعث برقية تهنئة إلى المؤتمر العاشر للأطباء اليمنيين.

[«الثورة» ـ التاريخ ٨ ـ ٩ ـ ١٢ ـ ١٤ مارس ١٩٧٨ ـ الإعداد ٣٢٦٠ ـ ٣٢٦١ ـ ٣٢٦٤ ـ ٣٢٦٦].

وفي كلمة اللجنة التحضيرية التي ألقاها الزميل محمد علي الشامي، جاء التأكيد على ثلاث قضايا، هي: أن بناء العمل النقابي، جزء من بناء دولة النظام والقانون الحديثة. وأن تطوير هذا العمل يبدأ من داخله أولا وبتعاون ودعم الدولة وكل الجهات والمنظمات ذات العلاقة وفي مقدمتها اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، وأن أولى مهمات جمعية الصحافيين تتمثل في تواصل ودفع الخطوات نحو توحيد كياني الصحافيين في شمال وجنوب الوطن.

وهي قضايا تضمنتها كلمة ممثلي منظمة الصحافيين الديمقراطيين التي ألقاها الزميل ناجي سالم، مشيدا بما تبذله القيادتان السياسيتان في صنعاء وعدن، في سبيل إعادة الوحدة اليمنية.

كما دعا السيد صفا رشيد ممثل رئيس اتحاد الصحافيين العرب نقيب الصحافيين العراقيين، «إلى وحدة الصحافيين العرب في مواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية التي تواجهها أمتنا العربية»، وأكد في كلمته «على ضرورة إغناء الكلمة العربية وإعلاء القيم الحضارية وتعزيز الوحدة الكفاحية لمقاتلي الحرف تحت ظل الاتحاد».

وركز الأستاذ الشاعر الكبير عبد الله البردوني رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في كلمته، على أهمية الصحافة وعلاقتها بالأدب وضرورة الالتزام بشرف الكلمة. ودعا في كلمته باسم الاتحاد إلى «ترسيخ أسس الديمقراطية الحقة وإطلاق الحريات العامة وصولا إلى بناء الدولة العصرية الحديثة».

كما دعت الأخت رؤوفة حسن في كلمتها باسم جمعية المرأة، إلى «تعزيز الصلات والروابط بين المنظمات والجمعيات الإجتماعية والشعبية وأهميتها في هذه المرحلة».

الجمعية من منظور الحكومة

اختتم حفل افتتاح المؤتمر العام الثاني بكلمة الأستاذ المرحوم أحمد الرعيني وزير الإعلام والثقافة. ولأهمية مضمونها من حيث نظرة وفهم السلطة حينها للصحافة وللعمل النقابي الصحافي وكيف يجب أن يكون. نورد هنا، أبرز محتوياتها ومؤشراتها في الفقرات الملخصة التالية:

هنأ وزير الإعلام والثقافة في كلمته، الصحافيين على عقد جمعيتهم المؤتمر الثاني. مشيرا إلى أن اليمن تمر بمنعطف تاريخي «ونستقبل مرحلة جديدة ندخل بها ومعها ميدان الديمقراطية». مستشهدا بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي وقرار مجلس القيادة (برئاسة الرئيس أحمد الغشمي) بإصدار قانون الإجراءات الجزائية «وهو يمثل الحصانة الحقيقية لحرية الفرد وأمنه وعزته»، وأن دعم القيادة السياسية للجمعية، راجع لكم انتم «ذلك أنه يجب عليكم ويجب عليها بقدر ما تطلبونه وتطالب الدولة من حقوق أن تؤدي الجمعية ويؤدي كل صحافي ما عليه من واجبات والتزامات تجاه الدولة وتجاه الشعب والوطن». واستدرك الوزير الرعيني بالقول «ولكن وللأسف فإنه بقدر ما وفت الدولة بالتزاماتها وقامت بالدعم الكامل الكبير، بقدر ما كانت جمعيتكم مقصرة في واجباتها وأداء التزاماتها خلال الفترة الماضية وخاصة مع نفسها ومع مهنة الصحافة بالذات». وعبر عن أمل الحكومة في أن يعمل الصحافيون على تطوير العمل الصحافي، فهم «أكثر من يدرك أهمية الكلمة الملتزمة بقضايا الشعب والوطن الأساسية».

ختام المؤتمر

اختتم المؤتمر العام الثاني للصحافيين اليمنيين في صنعاء، يوم ١٤ مارس ١٩٧٨، في حفل حضره عدد من المسؤولين وممثلي المنظمات

والمؤسسات والبعثات الديبلوماسية والوفود الشقيقة، وفي مقدمتهم الاخوة عبد اللطيف ضيف الله نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية ومحسن اليوسفي وزير الداخلية ويوسف الشحاري نائب رئيس مجلس الشعب التأسيسي، وحسن اللوزي نائب وزير الإعلام والثقافة، وألقى البعض عددا من الكلمات، ثم قرأ رئيس المؤتمر (الأستاذ علي صبرة) قرارات وتوصيات المؤتمر. [«الثورة» في ١٥/ ٣/ ١٩٧٨].

وكان المؤتمر أجرى عملية الاقتراع لانتخاب قيادة جديدة للجمعية، أسفرت عن فوز الأعضاء التسعة الذين يمثلون قوام الهيئة الإدارية للجمعية، وعقد أعضاؤها اجتماعا عقب ظهر اليوم نفسه لتوزيع المهمات فيما بينهم، كالآتي:

١. عبد الباري طاهر	رئيسا
٢. محمد علي الشامي	أمينا عاما
٣. إسماعيل الكبسي	نائبا للرئيس مسؤولا اجتماعيا
٤. حسن أحمد غنيمة	مسؤولا ماليا
٥. محمد اليازلي	أمينا عاما مساعدا
٦. أحمد الوادعي	مسؤولا ثقافيا
٧. أبو القصب الشلال	عضوا
٨. عبد الله أمير	عضوا
٩. محمد عبد الرحمن المجاهد	عضوا

وثيقة التقرير العام

جاء نص التقرير العام المقدم إلى المؤتمر العام الثاني من قبل اللجنة التحضيرية، في ١٢ صفحة، وفي أقسام ثلاثة رئيسية:

أولها: ما يتعلق بالنشاط والأعمال النقابية التي أنجزتها الهيئة الإدارية للجمعية خلال فترة العامين فيما بين المؤتمر التأسيسي في

١٩٧٦ وهذا المؤتمر في ١٩٧٨، كان منها:

١ ـ نتيجة الخلافات بين أعضاء الهيئة الإدارية، تم إعادة تشكيلها من جديد، ورغم هذا فإن الهيئة الإدارية التي بدأت من الصفر. استطاع أعضاءها أن يحققوا منجزات، منها: إيجاد مقر للجمعية وطبع الأوراق والمستندات الرسمية وطبع البطاقات الخاصة بالأعضاء والحصول على اعتماد شهري من الحكومة بلغ ثلاثة آلاف ريال. ومساعدات أخرى ساعدت على شراء الأثاث والمستلزمات الأخرى ومساعدة بعض الزملاء ومتابعة قضايا الموقوفين أو المبعدين من أعمالهم لإطلاقهم وعودتهم لأعمالهم.

٢ ـ وعلى صعيد توحيد الجمعية والمنظمة، تم لقاءان في صنعاء وعدن بين ممثلين منهما، وتم توقيع اتفاق على أن يقدم كل طرف تصوراته لعملية التوحيد.

٣ ـ وعلى الصعيد القومي، تواصلت الجمعية مع منظمات ونقابات صحافية عربية. وشاركت في عدد من المؤتمرات العربية ما عدا مؤتمر الصحافيين العرب الذي انعقد في الجزائر لأسباب خارجة عن الإرادة.

٤ ـ بعد أن تأخر عقد المؤتمر ستة اشهر، عقد بعض من أعضاء الجمعية العمومية اجتماعا في ١٩٧٧/١١/١٧، نتج عنه تشكيل لجنة تحضيرية، وبدأت اللجنة أعمالها والتقى أعضاؤها بالأخ رئيس مجلس القيادة القائد العام، وتم اطلاعه على ما تم وطلب تشجيعه ودعمه، فدعم المؤتمر (تغطية نفقاته). وتشكلت اللجنة بحضور الأخ وزير الإعلام والثقافة، من: ١ ـ محمد الشامي ٢ ـ أحمد العنابي ٣ ـ عبد الباري طاهر ٤ ـ حسن العلفي ٥ ـ حسن غنيمة ٦ ـ محمد البازلي.

ثانيا: تقرير لجنة القيد

١ ـ ظل أعضاء اللجنة العمومية ٦٣ كما كانوا في المؤتمر الأول.

٢ ـ تم توزيع البطاقات، دون التقيد بالتقسيم النوعي للثلاث البطاقات ـ عاملة ـ منتسبة ـ فخرية. وهذا سبب خلطا في التوزيع فنجد صحافيا منتسبا يحمل عاملة. إضافة إلى خلو بعض البطاقات من الصور وعدم التطابق بين القيد في السجل والبطاقة والاستمارة.

٣ ـ هذا تطلب جهودا لإعادة الترتيب واستغرق وقتا وسبب كثيرا من العراقيل والخلافات.

٤ ـ وباختصار فبعد توزيعها وجدت النتيجة: ١٢٠ بطاقة عاملة، و٢٠ منتسبة، و٤ شرفية أو فخرية.

ثالثا: التقرير المالي

١ ـ لم يكن للجمعية عند انتخاب الهيئة الإدارية أي رصيد بطبيعة الحال. وكانت في مقدمة مهمات الجمعية البحث عن اعتماد مالي. وبعد مقابلة الهيئة الإدارية للرئيس الراحل، اعتمد ٣٠٠٠ ريال شهريا و١٠ آلاف لتمويل شراء أثاث مقر الجمعية. ولم ينتظم استلامها إلا من أكتوبر ١٩٧٦.

٢ ـ وتبعا لطلب اشتراكات الأعضاء على ورق غير مختوم قبل تصميم ختم الجمعية، ولتأخر إشهار الهيئة قانونيا من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية فلم تتمكن من استلام الإشتراكات إلا في يناير ١٩٧٧.

٣ ـ تم الحصول في يناير ١٩٧٨، على ثلاثين ألف ريال لتغطية تكاليف المؤتمر والحصول من الرئيس الغشمي على زيادة اعتماد الجمعية الشهري من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف ريال شهريا.

٤ ـ حسابات الجمعية بالأرقام:

١٥,٥٨٠ ريالا	اشتراكات ورسوم انضمام حتى نهاية فبراير ١٩٧٨
٤٦,٥٦٠ ريالا	الاعتماد الشهري لستة اشهر بمعدل ٣٠٠٠ ريال لكل شهر
١٩,٤٠٠ ريال	اعتماد شهري يناير وفبراير ١٩٧٨ بمعدل ١٠ آلاف لكل شهر
٩,٧٠٠ ريال	قيمة أثاث محولة من رئاسة الوزراء
٤,٨٥٠ ريالا	إعانة من هيئة التعاون الأهلي لتطوير العاصمة
٢٩,٧٠٠ ريال	دعم للمؤتمر الثاني محول من الرئيس
١٢٥,٧٩٠ ريالا	إجمالي راس مال الجمعية النقدي
٥١,٨٨٢ ريالا	المنصرف
٧٣,٩٠٨ ريالات	المتبقي
٤٩,١٠٠ ريال	مودع في البنك
٢٤,٨٠٨ ريالات	المتبقي من صرفيات المؤتمر العاجلة. [التقرير المقدم إلى المؤتمر العام الثاني]

نقابة بقرار سياسي

٣ ـ المؤتمر العام الثالث

انعقد المؤتمر العام الثالث، في قاعة وزارة الإعلام بصنعاء، يوم السبت ١٠ مايو ١٩٨٠، مؤكدا انتظام دورات الانعقاد مع سابقيه، كل عامين. وتتلخص وقائعه ونتائج مداولاته، في الآتي:

- كان الإهتمام بهذا المؤتمر أكثر من سابقه، في مؤشر واضح عن تصاعد واتساع الإهتمام بالصحافة عما كان عليه الحال في الماضي، إذ افتتحه ممثلا لرئيس الجمهورية الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء، كما حضر حفل الافتتاح وزير الشؤون الإجتماعية والعمل، المرحوم الأستاذ أحمد الرعيني، ووزير الإعلام والثقافة الأستاذ يحيى حسين العرشي، وعدد آخر من الشخصيات وممثلي الهيئات والمنظمات المحلية.

- كان عدد أعضاء الجمعية العمومية في هذا المؤتمر ١٠٢ صحافي،

انتخبوا هيئة رئاسة من ثلاثة، هم: المرحوم الأستاذ عبد الله الوصابي، رئيسا، الزميلان محمد المجاهد وعبد الوهاب المؤيد، مقررين. [في شارع الصحافة اليمنية ص٣٨ ـ المؤيد].

- حضر من منظمة الصحافيين في جنوب الوطن حينها، وفد برئاسة الأستاذ محمد عبد القوي (رئيس لجنة الإعلام)، وعضوية الزملاء: محبوب علي (نقيب الصحافيين حاليا) الذي ألقى كلمة الوفد وفيها المطالبة بتوحيد الكيانين النقابيين، وعلي فارع سالم، وجميل محمد أحمد. [حديث الزميل محبوب إلى المؤلف في ١/ ١٢/ ٢٠٠١].
- وتلقى المؤتمر رسالتي دعم ومباركة، الأولى من الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية حينها، والأخرى من الأخ علي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى (في جنوب الوطن حينها)، ورسائل تبريك أخرى من عدة جهات وشخصيات ونقابات.
- في هذا المؤتمر أقر الأعضاء أن يظل المؤتمر في حالة انعقاد حتى يوافق المسؤولون على تحويل الجمعية إلى «نقابة»، وكما سلف، فقد جاءت المبادرة الكريمة من القيادة السياسية مباشرة وفي اليوم نفسه، فصدر قرار الرئيس عبر وزير الشؤون الإجتماعية والعمل (المرحوم الرعيني) بالموافقة على المطلب الصحافي العام.
- أقر. . من حيث المبدأ بالاتفاق مع الزملاء ممثلي منظمة الصحافيين الديمقراطيين الذين حضروا المؤتمر، قيام إطار عام يوحد النقابة في صنعاء والمنظمة في عدن، ومن هذا المؤتمر بدأ بالفعل اعتباره قائما باسم «اتحاد الصحافيين اليمنيين»، وأصبحت وثائق المؤتمر وما بعده أو بعضها يكتب عليها «نقابة الصحافيين اليمنيين في الشطر الشمالي من الوطن ـ فرع اتحاد الصحافيين اليمنيين». [كما سلف عن اتفاق مارس ١٩٧٦].

ـ كان هذا المؤتمر هو «البداية الحقيقية» لتميزه (عن سابقيه) بسمات ومردودات، من أهمها:

١ ـ أنه نجح في تحقيق إنشاء النقابة بدلا من الجمعية.

٢ ـ حضره ١٠٢ من الصحافيين بصفتهم أعضاء الجمعية العمومية. بينما كان أعضاؤها في المؤتمرين السابقين، بمعدل نصف هذا العدد.

٣ ـ فيه بعد الانتخابات، وجد كيان النقابة، مقرا وإدارة وشخصية اعتبارية،أصبحت (النقابة) بعد هذا المؤتمر، عضوا في اتحاد الصحافيين العرب، وتكوّن مركزها المالي ونظمت حركته شيئا فشيئا إيرادا وصرفا.

٤ ـ ترتب على هذا أيضا، وضع وتنظيم بطاقات العضوية وسجل الأعضاء، وتطور نشاط النقابة في مساعدة من تجب مساعدتهم من أعضائها، وكذا في علاقاتها الصحافية والنقابية محليا وعربيا. . [في شارع الصحافة اليمنية ص٣٧].

٥ ـ ناقش تقريري اللجنة التشريعية ولجنة الفحص المنبثقتين عن المؤتمر.

ـ انتخب المؤتمر قيادة جديدة للنقابة في انتخابات جرت لأعضاء الهيئة الإدارية من تسعة أعضاء، تم في اجتماع عقدوه، توزيع المهمات بينهم، على النحو التالي:

١ ـ عبد الباري طاهر: رئيسا. ٢ ـ إبراهيم المقحفي: أمينا عاما. ٣ ـ منبه ذمران: أمينا عاما مساعدا. ٤ ـ حسن العلفي: مسؤولا ماليا ٥ ـ عبد الله مقبول الصيقل: مسؤولا اجتماعيا. ٦ ـ عبد الرحمن بجاش: مسؤولا ثقافيا. ٧ ـ محمد محمد المقري: عضوا. ٨ ـ عبد الرحمن سيف إسماعيل: عضوا. ٩ ـ عبده سلام سعيد: عضوا. [محضر الجلسة الختامية].

وقائع ومؤشرات

سبقت الإشارة إلى ما تميز به المؤتمر العام الثالث من أهمية خاصة، سواء على الصعيد المهني أو النقابي أو الرسمي أو السياسي. ومن ثم. وإضافة إلى غرض التوثيق، نسجل هنا نماذج للتدليل على هذه الأهمية، من النصوص والمشاهد عن أبرز الوقائع والمؤشرات، في الآتي:

أولا : حفل الافتتاح يوم ١٠/ ٥/ ١٩٨٠. شهد مكانه في مسرح وزارة الإعلام والثقافة، حشدا كبيرا من ممثلي مختلف الجهات والتنظيمات والنقابات والهيئات الرسمية والجماهيرية والديبلوماسية والوفود. وفي مقدمتهم الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء الذي افتتح المؤتمر المنعقد «تحت رعاية الأخ الرئيس القائد العقيد علي عبد الله صالح»، وكذا وزير الإعلام الأستاذ يحيى العرشي. وقياديون وأعضاء من سلطات الدولة ومؤسساتها ومن منظمة الصحافيين الديموقراطيين في عدن، ممثلة بالإخوة محمد عبد القوي ومحبوب علي وعلي فارع الشيباني وجميل محمد. وفي الحفل ألقيت كلمات من قبل:

١ ـ عبد الباري طاهر رئيس الهيئة الإدارية للجمعية، قال فيها بعد أن حيّا الحضور، إن هذا المؤتمر ينعقد في ظروف ديمقراطية تتجه صوب بناء المؤسسات الشعبية، «وهو ما يتجسد في الخطاب التاريخي للاخ الرئيس في الأول من مايو الذي دعا فيه إلى افساح السبيل لبناء نقابات عمالية ومهنية». مشيدا بما تم من خطوات سليمة وديموقراطية لاعادة وحدة اليمن أرضا وبشرا.

٢ ـ فكلمة منظمة الصحافيين في جنوب الوطن، ألقاها الأخ محبوب علي، حيا فيها انعقاد المؤتمر وتمنى لاعماله النجاح «الذي يسهم

في رفع هامة الكلمة الشريفة»، مؤكدا أن الطريق لتطوير العمل النقابي والصحافي «ليست مفروشة بالورود. ولكن لابد من أن نجتازها بالكلمة المضيئة الوهاجة». واختتم بالقول بأن «قضيتنا واحدة وأنتم نحن ونحن أنتم، فلم نأت إلا إلى أرضنا وأرضكم. . صنعاء عاصمتكم وعاصمتنا. . نبارك مؤتمرنا».

٣ ـ فكلمة الختام ألقاها رئيس الوزراء، نقل فيها تحيات الرئيس إلى المؤتمر وتمنياته لاعضاء المؤتمر بالنجاح. تناول فيها قضايا المجتمع الجديد الذي يجري العمل على إرساء أسسه، وفي مقدمتها الديمقراطية والعدالة والحريات التي تضعها الدولة بقيادة الرئيس في المقدمة، وكذا الخطوات في اتجاه إعادة تحقيق الوحدة، وأكد على أن الحكومة ستدعم الصحافيين عبر جمعيتهم بكل الإمكانات اللازمة، وأن على الجمعية اليوم (لم تصبح نقابة إلا في نهاية المؤتمر) «تقويم تجربتها وان تتجنب كل السلبيات والمعوقات»، وأن «قضيتنا السياسية في إعادة الوحدة، يجب أن تكون محل اهتمام رجل الكلمة باعتباره الموجه والمعبر عن الإرادة الجماهيرية».

ثانيا : لم يكن حفل الختام أقل من حفل الافتتاح في حضوره وأهميته، ولعل الجديد في انتخابات الهيئة الإدارية من الأعضاء، هما الزميلان: عبد الرحمن بجاش وعبد الرحمن سيف إسماعيل. وأستطرد هنا، إلى الإشارة نحو ما هو في الغالب معروف في عمليات الانتخابات النقابية عامة ومنها الصحافية خاصة في عملية فوز المنتخبين. . انه يتوقف على واحداً وأكثر من خمسة عوامل مؤثرة.

أحدها : ثقة الناخبين في امانته وقدراته الانتخابية.

ثانيها : قدرته على أسلوب الدعاية الجذاب وعلى صنع العلاقات العامة مع الزملاء.

ثالثها : رصيده من الماضي في خدمة المهنة وأعضائها وفعالياتها.

رابعها : تنويع الأعضاء بانتخاب عنصر يمثل نموذجا وحيدا، مثل انتخاب المرأة في بداية مشاركتها في النقابات ثم الاحزاب.

خامسها : حب الناخبين كلهم للمرشح دون أي اعتبار آخر غير ما يعرفون عنه من صفات تلقائية في حبه للاخرين وصدقه وصفائه وتواضعه وحياديته والتقائه مع كل الاوساط دون أن يتخلى عن رأيه وطرحه بإيجابية.

ثالثا : كان في مقدمة المشروعات التي ناقشها المؤتمر العام الثالث وأقرها، أربعة:

الأول : مشروع النظام الأساسي، في ٩ صفحات وخمسة أبواب و٢٢ مادة، ركز الباب الأول، على التعاريف وعلى تطوير العمل وتوثيق العلاقات الداخلية والخارجية للنقابة مع غيرها من النقابات والمؤسسات والمنظمات والاتحادات ذات العلاقة، في ٣ مواد. وتضمن الثاني: شروط الانضمام إلى النقابة وانواع العضوية وكيفية منح البطاقة وحقوق وواجبات العضوية، في ٨ مواد. وفي ٩ مواد ركز الباب الثالث، على هيئات النقابة (المؤتمر العام، الهيئة الإدارية، اللجان الفنية، الفروع) وتنظيم اجتماعاتها والعلاقات فيما بينها. وفي مادة واحدة (٤١)، تضمن الباب الرابع، موارد النقابة في ٤، هي: رسوم العضوية واشتراكات الأعضاء، التبرعات والمعونات، ممتلكات النقابة وعائداتها، رسوم الانضمام (٥٠ ريالا) والاشتراك السنوي (٢٠ ريالا).

الثاني : مشروع ميثاق الشرف الصحافي. ناقشه وأقره المؤتمر، جاء المشروع في ٦ صفحات و١٤ مادة. في الديباجة يتعهد

المشتغلون بالكتابة والعاملين في جمع الأنباء والآراء وتوزيعها والتعليق عليها في الصحف والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام (اذاعة، تلفزيون، مسرح، ندوات). . بما يلي:

المادة الأولى: العمل من أجل وحدة التراب اليمني حقيقة تأريخية واقتصادية واجتماعية وهدفا وطنيا. وندين ونمتنع عن نشر كل ما يضر بوحدة الارض، والعمل مع الزملاء في جنوب الوطن على الخروج باتحاد الصحافيين إلى حيز الوجود.

الثانية : «نلتزم بتقديم الحقائق الهادفة والبنّاءة في مجالات الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية إلى المجتمع». منطلقين من نظرة شاملة للواقع محليا وعربيا ودوليا. «كما نلتزم بالحفاظ على اسرار المهنة وسرية مصادر الأخبار وفقا للمصلحة العليا للوطن».

الثالثة : «نعمل على اجتثاث كافة المعتقدات والآراء والأفكار الخاطئة التي ما تزال تسيطر على عقلية الكثير (. .) والتي لا هدف لها إلا عرقلة بناء المجتمع وتطوره خدمة لاغراض الاستعمار وعملائه». ولتحقيق هذا «نعمل على بث القيم الخلاقة كحب العمل واحترام الاخرين والاعتداد بالذات اليمنية».

الرابعة : تعريف المواطن بتاريخه الحضاري من خلال بعث التراث واحيائه والتنقيب عن كل ما هو ايجابي وبناء في هذا التراث.

الخامسة : تفسير القيم والمبادئ الخلاقة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء، بعيدا عن التشويهات التي يحاول أصحاب المصالح ادخالها على مبادئ الحق والعدل.

السادسة : الإيمان بأن بناء دولة مركزية ديموقراطية قوية لن يقوم إلا على قاعدة اقتصادية تعتمد على التصنيع والمكننة وانتشار

التعليم المجاني وتوسيع محو الامية وانتشار مجانية التطبيب وتعبيد الطرقات وحل ازمة السكن وتوفير وسائل الحياة الحرة والكريمة لكل فرد، وأن يصبح العمل حقا لكل شخص وواجبا عليه. ويتحمل الصحافيون مسؤولية جسيمة في شرح وتفسير هذا.

السابعة : عدم الخوض في القضايا الشخصية وعدم نشر ما يضر بالوحدة الوطنية ورفض الحملات ذات الطابع الشخصي ورفض اللجوء إلى الافتراء والتشهير وتزييف الحقائق بهدف التأثير غير المشروع «وأن نلتزم بالممارسة الأمينة والكريمة لشرف المهنة».

الثامنة : اعتبار حرية التعبير مكسبا وطنيا وشرطا أساسيا لوجود صحافة قوية وفاعلة وجزءا لا يتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن لا بد لهذه الحرية من أن تكون حرية مسؤولة بحيث لا تتجاوز حريات الاخرين ولا يكون من نتائجها الاضرار بالمصلحة العامة.

التاسعة : أن حرية الفكر تفرض علينا الالتزام بالدفاع عن آراء ومعتقدات الاخرين. ونشر هذا المبدأ لما يمكن أن يعود به من نفع على المجتمع عن طريق تفاعل الآراء وصولا إلى خدمة المجتمع، مؤمنين بشعار فولتير الذي نادى به في القرن الـ ١٨، والقائل «قد أختلف معك في الرأي ولكني على استعداد لأن ادفع حياتي ثمنا لحقك في الدفاع عن رأيك».

العاشرة: «أن التثقيف المستمر والتدريب المهني الجيد، شرط أساسي لممارسة العمل الصحافي بفهم وإدراك. وعليه نلتزم بتحقيق هذين الشرطين من خلال النقابة وبالتعاون مع قيادتنا السياسية

واتحاد الصحافيين العرب والاتحادات والنقابات الشقيقة والصديقة، عن طريق المنح والدورات وتوفير الكتب التي تحقق خلفية ثقافية وطنية تحررية في مواجهة التشويه المتعمد من قبل الاستعمار وأعوانه لتراث وثقافة الشعوب».

الحادية عشرة: «نلتزم بأن تسود روح الإخاء والتضامن بين أصحاب المهنة وبمحاربة كل من يحاول الدخول في منافسة غير شريفة أو التسلق على حساب زملائه، وبتقديم العون لكل من يتعرض للمتاعب جراء ممارسته لعمله».

الثانية عشرة: «نلتزم بعدم اللجوء إلى السرقة الأدبية ونعمل بالتعاون مع السلطات المختصة على وضع التشريعات والقوانين التي تكفل حق المؤلف وحمايته».

الثالثة عشرة: محاربة ورفض التفرقة والتمييز العنصري والتعصب في الأديان والأجناس، ، «ونعمل من أجل حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ونلتزم بتسخير الكلمة الشريفة في التصدي للعدوان ودعم حركات التحرر الوطني وفي مقدمتها حركة التحرر الوطني الفلسطيني».

الرابعة عشرة: أحكام ختامية.

- تعمل نقابة الصحافيين على تطبيق ما جاء بهذا الميثاق، ونلتزم به كأعضاء في النقابة وزملاء مهنة وتمتثل بكل ما جاء في احكامه.
- في حالة مخالفة أي عضو لما جاء في هذا الميثاق، يجب أن تتخذ ضده الإجراءات والعقوبات المنصوص عليها في النظام الأساسي.
- عند تفسير الميثاق في حالة توقيع العقوبات المنصوص عليها في النظام الأساسي للنقابة، يجب الأخذ بما يكفل مصلحة العضو، وحقه

المشروع في الدفاع عن نفسه وعلى أن لا يتناقض ذلك مع الصالح العام».

الثالث: تقرير لجنة فحص العضوية

جاء تقرير لجنة فحص العضوية للمؤتمر العام الثالث،مركزا في ٥ صفحات يهمنا منها هنا. . الصفحة الأولى. إذ أن بقية الصفحات عبارة عن كشف بأسماء أعضاء الجمعية العمومية للمؤتمر.

١ ـ تم وضع هذا التقرير أثناء المؤتمر العام الثالث، من قبل لجنة انتخبها المؤتمر من ثلاثة أعضاء، هم الزملاء: إبراهيم المقحفي ـ علي العلفي ـ عبده سلام سعيد. قدمته اللجنة إلى المؤتمر يوم الأحد ١١/ ٥/ ١٩٨٠.

٢ ـ ضمنت اللجنة تقريرها، بما توصلت إليه من استعراض منح بطاقات العضوية بانواعها والرجوع إلى سجلات تسديد الإشتراكات.

٣ ـ حددت اللجنة في التقرير، عدد الأعضاء الذين سددوا الإشتراكات وقطعوا البطاقات، بـ ٩٧ عضوا.

٤ ـ استبعدت الأعضاء الحاضرين الذين لم يسددوا الإشتراكات ولم يحصلوا على بطاقات.

٥ ـ كشفت تناقضات في منح البطاقات بين من حصلوا على نوع عاملة وهم لا يستحقونها، وكذا العكس، وهو منح بطاقات منتسبة لمن يستحقون بطاقة عاملة، وذكرت منهم أربعة:

ـ أحمد أحمد الشرعبي

ـ علي ناجي الرعوي

ـ مقبل محمد العواضي

- مصطفى العبسي

٦ - اوردت اللجنة في الصفحات الأربع التالية، كشفا بأسماء الأعضاء الذين استكملوا شروط العضوية، وهم الـ٩٨ عضوا. [تقرير لجنة فحص العضوية].

الرابع: تقرير اللجنة المالية

وكل ما تضمنته بنود واجراءات وارقام، تقليدية تتكرر وتتماثل لا يهم الكتاب أو القارئ أو التاريخ توثيق شيء منها.

٤ - المؤتمر العام الرابع

بعد خمسة عشر شهرا تقريبا. . فقط. . من المؤتمر الثالث، انعقد المؤتمر العام الرابع، في صنعاء، يوم السبت ٢٢ أغسطس ١٩٨١، بقاعة وزارة الإعلام والثقافة، واستمر حتى يوم الخميس ٢٧ من الشهر. وتلخص أبرز معالم المؤتمر الرابع، في النقاط التالية:

- انتخب المؤتمر رئاسته من الزملاء: د/ محمد عبد الملك رئيسا وسعيد الجناحي وعبد الوهاب علي المؤيد مقررين.

- كان عدد أعضاء الجمعية العمومية من الصحافيين الحاضرين، ١٧٦ (مائة وستة وسبعين) صحافيا، أي بزيادة ٧٤ صحافيا عن المؤتمر الثالث، وبنسبة ٤٢ ٪، وهي نسبة عالية نظرا لأنها تحققت خلال فترة الـ١٥ شهرا، بصرف النظر عن كون هذه الزيادة كانت أو معظمها، موجودة على الساحة خلال المؤتمر الثالث ولم تأت من فراغ. إلا أنها تمثل أحد المؤشرات لتطور النقابة الصحافية بصورة أو بأخرى.

- جاء انعقاد المؤتمر من حيث فترة الدورة الماضية، شبه إيذان بتحويلها أو بالأصح، إقرارها عاما واحدا، وبالتالي «ينعقد المؤتمر العام للجمعية في كل سنة جديدة (. . .) ولا يجوز للهيئة الإدارية تأخير

مدة (موعد) انعقاده عن ثلاثة أشهر». [اللائحة الداخلية].

- حضر حفل الافتتاح، عدد من المسؤولين والشخصيات وممثلي الجهات والمؤسسات والمنظمات المختلفة، وفي مقدمتهم: الأستاذان الوزيران، (المرحوم) أحمد الرعيني (وزير الشؤون الإجتماعية والعمل) وحسن أحمد اللوزي (وزير الإعلام والثقافة)، ممثلين للدولة والحكومة وبرعاية الأخ رئيس الجمهورية (علي عبد الله صالح) للمؤتمر.

- وفي حفل الافتتاح، ألقيت الكلمات من قبل كل من: الهيئة الإدارية للنقابة، ألقاها أمينها العام الزميل إبراهيم أحمد المقحفي، أكد فيها على توحيد النقابة والمنظمة في إطار منتخب ونظام محدد وآلية عمل منظمة، فكلمة منظمة الصحافيين في عدن، ألقاها الزميل محبوب علي، أكد فيها أن المنظمة «كلفتنا أن ننقل للأخوة المؤتمرين اليوم في صنعاء مجددا، إيماننا بضرورة توحيد الصحافيين اليمنيين شمالا وجنوبا» «ونقترح أن يتخذ المؤتمر قرارا مماثلا». وأن المنظمة كلفت وفدها إلى المؤتمر بالاتفاق مع الصحافيين في النقابة على «تحديد زمان ومكان اللقاء القادم في صنعاء أو في عدن بين قياديي النقابة والمنظمة للنظر في صيغة الوحدة. ». فكلمة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ألقاها الأستاذ أحمد قاسم دماج، أضاف دفعة قوية في اتجاه هذا الهدف، وقال: «لقد كنا نتوقع أن يكون هذا المؤتمر الرابع هو المؤتمر الأول الذي ينعقد في صنعاء عاصمة الوحدة اليمنية. . لكل الصحافيين في الشطرين لتنبثق عنه نقابة صحافية يمنية واحدة». فكلمة وزير الإعلام والثقافة، تحدث فيها عن الخطى الحثيثة للدولة على طريق الديمقراطية، وأن التصور لدى الدولة والحكومة «أن نقابة الصحافيين هي قدوة العمل الديمقراطي».

- مثل المنظمة (في عدن) في المؤتمر، الأستاذ الزميل محبوب علي

رئيسا للوفد، وإلى جانبه الزميلان، علي سالم اليزيدي وجميل محمد أحمد [من حديث مع المؤلف للزميل محبوب في ١/١٢/ ٢٠٠١].

- في هذا المؤتمر وللمرة الأولى «بعث اتحاد الصحافيين العرب الأستاذ راكان المجالي، الأمين العام المساعد للاتحاد. للإشراف على المؤتمر». [في شارع الصحافة اليمنية].

- كانت النقابة قد أصبحت ممثلة في رئيسها الأستاذ الزميل عبد الباري طاهر، في موقع قيادي في اتحاد الصحافيين العرب، وهو موقع الأمين العام المساعد. بتكليف من الاتحاد لرئيسها، كما حصلت في الفترة نفسها السابقة للمؤتمر العام، «على عضوية منظمة الصحافيين الديمقراطيين العالميين». [التقرير العام المقدم إلى المؤتمر].

الموضوعات والقرارات

حفل جدول أعمال المؤتمر الرابع، بأكثر واكبر عدد من الأوراق والقضايا التي جرت مناقشتها وإقرارها، ونلخص أبرزها دون ترتيب، في:

- إقرار العمل مع قيادة المنظمة في عدن، على وضع الأسس الكاملة لاختيار قيادة موحدة للنقابة والمنظمة، ليتوحد الصحافيون اليمنيون في إطار واحد.

- «تعديل الفقرة - ٢ - من المادة - ٥ - من النظام الأساسي على أساس تشكيل نقابة مهنية مساعدة، تضم المصورين والطباعين والمهندسين والموزعين والخطاطين (في مجال الصحافة)». [محضر الجلسة ٢]. وأن «يكون المخرجون الصحافيون أعضاء في النقابة»، ووافق المؤتمر مبدئيا - (ضمن توصياته)، «على تشكيل رابطة الإعلاميين الرياضيين وتتبع نقابة الصحافيين اليمنيين». [المصدر السالف ٢٣/٨/ ١٩٨١].

- تحديد الصحافيين الذين توفرت فيهم شروط العضوية طبقا لتقرير لجنة فرز العضوية التي شكلها المؤتمر. وبلغ عدد الصحافيين الذين أقرت اللجنة استيفائهم الشروط، ١٣٢ صحافيا.

- إقرار التقرير العام والمالي المقدم إلى المؤتمر من قيادة النقابة، بحسب ما توصلت إليه لجنة مناقشته من ملحوظات في تقريرها عنه.

أوراق المؤتمر

نختار هنا، من أوراق المؤتمر أربع أوراق أو مشروعات ناقشها المؤتمر العام الرابع وأقرها، ونعرض لها بأكبر قدر ممكن من الإيجاز الذي يتجنب التكرار والتفاصيل. وذلك في الآتي:

أولا: أعضاء المؤتمر العام.

جاءت الورقة في أربع صفحات، ضمت أسماء أعضاء المؤتمر العام الرابع الذين استكملوا شروط العضوية، وعددهم ١٢٩ عضوا وعضوة.

ثانيا: تقرير اللجنة المختصة بمناقشة التقرير العام.

جاء التقرير الذي وضعته اللجنة عن التقرير العام، في أربع صفحات و١٣ فقرة أو بندا، تتلخص في:

١ - استطاعت الهيئة الإدارية للنقابة (في الفترة الماضية). أن تحصل على أمر بإشهار النقابة وهذا إنجاز إيجابي يحسب لها ومن صميم اختصاصها.

٢ - كما حصلت الهيئة الإدارية على مقر دائم للنقابة وفر عليها حوالي أربعة آلاف ريال شهريا.

٣ - إضافة إلى نجاح الهيئة في حصول النقابة من قبل المسؤولين في الحكومة، على الموافقة بخصم (حسم) ٥٠٪ من قيمة تذاكر السفر

للصحافيين الذين يحملون بطاقة النقابة.

٤ ـ فيما يتعلق بقانون الصحافة والمدينة الإعلامية الواردين في التقرير العام، تقترح اللجنة أن يصدر المؤتمر توصية تدعو إلى ضرورة مشاركة النقابة في مناقشة قانون الصحافة قبل إقراره. وصياغة توصية أخرى تطلب فيها الجمعية العمومية، توفير أرضية مناسبة لإقامة المدينة الإعلامية للتخفيف من المشكلة السكنية.

٥ ـ بخصوص توحيد النقابة والمنظمة، ترى اللجنة استكمال الحوار بتخويل صلاحيات كافية للهيئة الإدارية القادمة للتفاوض وإنجاز توحيد النقابة والمنظمة أسوة باتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ونقابة الأطباء وخطوة على طريق توحيد بقية المنظمات الجماهيرية.

٦ ـ بالنسبة للنشاط الثقافي لم ينفذ كاملا كما ورد في التقرير، لتعذر الحصول على قاعة للفعاليات. لذا نرى أن ما تم كان ملائما لظروف النقابة، كما نعتبر أن إنشاء المكتبة كان منجزا هاما.

٧ ـ وفي الناحية الإجتماعية، نرى أن إطلاق الأخ جمال المخلافي كان ثمرة من ثمار العمل النقابي، ونأمل من المؤتمر عمل ما يراه لمتابعة إطلاق سراح الزميلين عبد الرحمن سيف وأحمد الشرعبي.

٨ ـ على المستوى الخارجي، ترى اللجنة، أن اختيار الأخ عبد الباري طاهر رئيس النقابة، لمنصب الأمين العام المساعد لاتحاد الصحافيين العرب، مَثّل مكسبا وطنيا ومهنيا.

٩ ـ وترى أن مواقف الهيئة في مساندة الصحافيين المصريين والسودانيين، من صميم العمل النقابي، وترى دعوة المؤتمر للهيئة الإدارية إلى مواصلة السير في هذا الإتجاه.

١٠ ـ تشيد اللجنة بالتنسيق بين النقابة واتحاد الكتاب والصحافيين

الفلسطينيين، كونه عملا وطنيا وخطوة تجسد عمق الدور البارز للشعبين المعمدة بالدم، وكانت حصيلة التنسيق حصول النقابة على دورات تدريبية لتطوير الكادر الصحافي اليمني.

١١ ـ وكذا اعتبرت اللجنة، حصول النقابة على عضوية منظمة الصحافيين الديمقراطيين العالميين، إنجازا يحسب بتقدير عال للهيئة المستقيلة.

١٢ ـ وترى اللجنة عموما، أن ما حققته الهيئة الإدارية كان كثيرا، نظرا لقصر الفترة الزمنية وتغيب بعض الأعضاء.

١٣ ـ كما تؤكد على مقترحات الهيئة الإدارية التي وردت في التقرير العام، وترى ضرورة مناقشتها، وإلزام الهيئة الإدارية المقبلة بمتابعتها على أساس أن يعطى الأمين العام صلاحيات تمكنه من التصرف، فيما يخدم العمل النقابي ويواكب التوجه الديمقراطي. [تقرير اللجنة الخاصة بمناقشة التقرير العام].

ثالثا: مقترحات بقرارات.

تضمنت الجلسة السابقة للمؤتمر العام الرابع بحسب المحضر المسجل عنها، المنعقدة يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس ١٩٨١. . أكبر عدد من المقترحات المقدمة من قبل أعضاء المؤتمر لتحويلها إلى قرارات بتصويت المؤتمر عليها، وتم إقرار بعضها. ولأن البيان الختامي للمؤتمر استوعبها، فلا نرى لزوما لعرض شيء منها هنا، اكتفاء بملخص لما تضمنه البيان الختامي.

رابعا: البيان الختامي.

جاء البيان الختامي بعد إقراره من قبل غالبية أعضاء المؤتمر العام الرابع، في تسع صفحات، تناول أبرز القضايا المحلية والعربية والعالمية، في ٢٥ قرارا وأربع توصيات. تتلخص في الآتي:

١ ـ ٣ حيا المؤتمر الأخ العقيد علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة،على رعايته للمؤتمر ودعمه للعمل النقابي، وأشاد بسياسته في تهيئة المناخات للحريات والديمقراطية، وخطوات القيادة السياسية بقيادته، في وضع الخطط والبرامج التنموية العلمية.

٤ ـ يطالب المؤتمرون بإزالة العوائق التي تعترض عمل اللجنة العليا للتصحيح ويدعون الشعب إلى التعاون مع رجال التصحيح لرفع مستوى الاداء والتنمية.

٥ ـ يؤكد المؤتمرن على دعم التجربة التعاونية ودفعها إلى مجالات جديدة، زراعية وصناعية وانتاجية.

٦ ـ يرى المؤتمرون أن انجاز قانون الصحافة من أهم الانجازات الديمقراطية، كما يرون أهمية مشاركة النقابة في مناقشته قبل اقراره.

٧ ـ «يكلف المؤتمر الهيئة الإدارية الجديدة، بالعمل على إنشاء نقابة المهن الصحافية المساعدة، بالتعاون مع الجهات الرسمية المختصة».

٨ ـ يؤكد المؤتمر على الهيئة الإدارية الجديدة، متابعة إنشاء المدينة الإعلامية. ومواصلة السعي لتحقيق هذا المطلب.

٩ ـ يشدد المؤتمر على ضرورة إنشاء وتوسيع المدارس المهنية بما يلبي احتياجات التنمية، ويؤكد على ضرورة إعداد المعلم اليمني الكفؤ ومنحه الإمتيازات اللازمة، ويطالب بإنشاء قسم أو كلية إعلام بجامعة صنعاء ومعهد للفنون الجميلة، كما يشيد بتنفيذ برنامج محو الأمية بين أوساط القوات المسلحة ويدعو إلى تكثيف هذه الجهود.

١٠ ـ يطالب المؤتمر بفتح المجال أمام الكوادر اليمنية المؤهلة تأهيلا

علميا، للالتحاق بالتدريس في جامعة صنعاء، وأن تكون الخبرات الخارجية وفقا للحاجات الضرورية.

١١ ـ يطالب المؤتمر بدعم المرأة اليمنية للحصول على حقوقها الدستورية وإضافة نص في قانون الانتخابات يمنحها حق الانتخاب والترشيح في انتخابات مجلس الشعب التأسيسي القادم.

١٢ ـ قرر المؤتمر منح الهيئة الإدارية الجديدة، صلاحية مواصلة الحوار مع الاخوة قيادة منظمة الصحافيين في جنوب الوطن، والعمل على تشكيل لجنة تحضيرية مشتركة للاعداد لقيام اتحاد الصحافيين اليمنيين في الشطرين، والإعداد لمؤتمر عام لصحافيي الشطرين لإقرار هذه الأسس وانتخاب مجلس تنفيذي وأمانة عامة للاتحاد.

١٣ ـ يطالب المؤتمر السلطات المختصة بالعمل على حل مشكلة التهريب التي تسبب شللا لاقتصادنا، وبتوفير الإمكانات اللازمة والعناصر الوطنية القادرة على تحقيق هذا الهدف.

١٤ ـ «يدعو المؤتمر إلى تقنين الهجرة من الداخل إلى خارج الوطن ومن خارج الوطن إلى الداخل، بما يخدم التنمية ويحفظ التوازن لاقتصادنا الوطني».

١٥ ـ يؤكد المؤتمرون على مواكبة الخطط الانمائية، بالدراسة والبحث وبأن تقوم لجنة الإعداد والحكومة، بتنظيم اجتماعات دورية مع الصحافيين.

١٦ ـ يؤيد المؤتمرون خطوات قيادتي الوطن على طريق إعادة الوحدة، بالوسائل السلمية والديمقراطية.

عربيا وعالميا:

أ ـ يثمن المؤتمر، دعم الأخ الرئيس القائد لنضال الشعب الفلسطيني الذي

اتخذه باعتبار الشهداء اليمنيين الذين يقاتلون في صفوف الثورة الفلسطينية، شهداء للثورة اليمنية. ويدعو العرب إلى الاقتداء بهذه الخطوة.

ب ـ يدعو المؤتمر إلى تعزيز الروابط والعلاقات بين جميع الاتحادات والنقابات والمنظمات الصحافية العربية، لتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر التي تهدد الوطن.

ج ـ يؤكد المؤتمر ادانته لاتفاقية «كامب ديفيد» الخيانية، ويطالب بتحقيق حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط ومشكلة الشعب الفلسطيني. كما يدين التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلدان الشرق الاوسط.

د ـ يدين المؤتمر حملات المطاردة والاعتقالات التي يتعرض لها الصحافيون المصريون من قبل نظام السادات لمناهضتهم اتفاقات كامب ديفيد. كما يدين حملات المطاردة التي يتعرض لها الصحافيون السودانيون، ويشجب عمليات الاغتيال التي يتعرض لها عدد من الصحافيين العرب، وفي مقدمتهم نقيب الصحافيين اللبنانيين رياض طه.

هـ ـ يدين المؤتمر العدوان الصهيوني على المفاعل النووي العراقي ويطالب دول العالم أن لا يكتفوا بالادانة وإنما يجسدون هذا الموقف في عقوبات يفرضونها ضد العدو الصهيوني.

و ـ يدين المؤتمر تهديد السلطات الامريكية بتسليم المناضل الفلسطيني زياد أبو عين إلى السلطات الصهيونية. ويدعو كل القوى المحبة للسلام إلى الوقوف إلى جانب المناضل الفلسطيني.

ز ـ يدعو المؤتمر إلى وقف الحرب العراقية الايرانية ويرى أن استمرارها هدرا للطاقات العربية والاسلامية، ويؤيد كل الجهود

المبذولة لوقف الحرب بين البلدين.

ح - يعلن المؤتمر وقوفه إلى جانب حركات التحرر الوطني التي تناضل في سبيل الحرية والإستقلال ويدين كل حملات القهر والاضطهاد التي تتعرض لها شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما يدين سياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها الكيان الصهيوني ونظام جنوب افريقيا والولايات المتحدة.

ط - يدين المؤتمر قرار الحكومة الامريكية بانتاج قنبلة النيوترون التي تهدد حياة البشر بالفناء. ويدعو القوى المحبة للحرية والسلام في العالم إلى مقاومة هذا القرار من خلال حملات الاحتجاج ومقاومة انتشار الاسلحة النووية والفتاكة ويندد المؤتمر بسياسة سباق التسلح في العالم. [ملخص البيان الختامي].

وقد انتخب المؤتمر العام الرابع هيئة إدارية من تسعة أعضاء.

١ - إبراهيم المقحفي.

٢ - علي الشاطر.

٣ - عبد الرحمن بجاش.

٤ - علي العلفي.

٥ - عبد الجليل الماوري.

٦ - محمد الزرقة.

٧ - منبه دمران.

٨ - محمد المساح.

٩ - محمد علي قاسم.

٥ ـ المؤتمر العام الخامس ـ مارس ١٩٨٥

انعقد المؤتمر العام الخامس، يوم السبت ١٦ مارس ١٩٨٥، بقاعة وزارة الإعلام والثقافة في صنعاء، بعد ثلاث سنوات وسبعة أشهر تقريبا. أي أنه تأخر ما يقرب من عشرين شهرا عن موعده الذي حدده النظام الداخلي المعدل، وتتلخص وقائع المؤتمر ومضامينه ونتائجه في النقاط التالية:

- بدأ بحفل الافتتاح الذي أبلغ فيه وزير الشؤون الإجتماعية د/ أحمد الاصبحي، ووزير الإعلام والثقافة الأستاذ حسن اللوزي، المؤتمر تحيات الأخ رئيس الجمهورية لأعضائه ورعايته واهتمامه بانعقاد المؤتمر، ضمن كلمتيهما. وكان الزميل عبد الجليل الماوري، استهل الحفل بكلمة باسم الهيئة الإدارية للنقابة، تناول الفترة الماضية ومستقبل العمل عموما، وركز على خصب الفترة بظهور «العديد من التكوينات النقابية والمهنية الجديدة»، واعتبار تعدد ظهور هذه الكيانات «مؤشرات لاتساع مجالات وجوانب الديمقراطية في حياتنا، فضلا عن كونها التجسيد الثابت لإيمان قيادتنا السياسية بزعامة الرئيس القائد الأمين العام (العقيد علي عبد الله صالح) بأهمية الدور الإيجابي الفعال لكل مواطن في بناء وطنه» [نص الكلمة ـ أرشيف المؤلف]. وكلمة منظمة الصحافيين في جنوب الوطن، ألقاها الزميل أحمد الحبيشي.

- كان عدد أعضاء الجمعية العمومية المسجلين لدى النقابة ـ ٣٧٢ ـ صحافيا، بحسب القائمة التي تم طرحها ضمن وثائق المؤتمر. بينما حضر ـ ٢٤٧ ـ عضوا من المستوفين لشروط العضوية. [وثيقة الأسماء]

- «تم في الجلسة الأولى، انتخاب رئاسة المؤتمر من (الزملاء) الاخوة التالية أسمائهم:

الأخ/ علي بن علي صبرة رئيسا.

الأخ/ عبد العزيز البغدادي مقررا.

الأخ/ محمد المجاهد .

كما تم انتخاب سكرتارية المؤتمر من الاخوة:

الأخت/ رؤوفة حسن.

الأخ/ شايف الحسيني

الأخ/ ياسين المسعودي»

- كانت الموضوعات الرئيسية التي ناقشها المؤتمر وأصدر قراراته حولها:

- التقرير العام عن الفترة الماضية، والتقرير المالي.

- التقرير الخاص بفحص العضوية وتحديد المستوفين للشروط.

- موضوع تشكيل قيادة موحدة للنقابة والمنظمة في (اتحاد الصحافيين اليمنيين) بالاتفاق مع قيادة المنظمة في عدن.

- عضوية النقابة في اتحاد الصحافيين العرب.

- تعديل النظام الداخلي.

- مشكلات الصحف وخلافاتها مع المسؤولين في وزارة الإعلام.

- موضوع صحيفة «الصحافي» والدفع بالجهود نحو إصدارها.

- مشروع قانون الصحافة، من حيث المطالبة باشراك ممثلين عن النقابة في مناقشته «من قبل مجلس الشعب التأسيسي». (راجع الوثائق الواردة هنا، عن المؤتمر العام الخامس).

ـ مطالبة النقابة بتوثيق أعمال ووثائق المؤتمرات الصحافية السابقة في كتاب.

ـ انتخاب قيادة النقابة من تسعة أعضاء، وكانت نتائجها من بين ٤٧ مرشحا، فوز الاخوة الزملاء مرتبين بحسب الاصوات التي حصل عليها كل منهم:

١. أحمد قاسم دهمش.
٢. محمد الزبيدي.
٣. إبراهيم المقحفي.
٤. رؤوفة حسن (الدكتورة).
٥. علي حسن الشاطر.
٦. محمد المساح.
٧. نعمان المسعودي.
٨. عبد الرحمن بجاش.
٩. محمد شاهر.

تم انتخاب الأول: رئيسا للنقابة (نقيبا للصحافيين)، والثاني: أمينا عاما. والثالث: أمينا عاما مساعدا.

وثائق ومشروعات

طرحت على المؤتمر العام الخامس، وثائق ومشروعات عدة. نلخص منها هنا، ست أوراق لغرض التوثيق وتحديد أبرز مؤشرات التحولات والتطور في العمل النقابي الصحافي. وهي نماذج تتحدد في الآتي:

أولا: كشف بأسماء أعضاء الجمعية العمومية، جاء أكبر من أي

عدد مضى على سبع صفحات في كل منها عمودان. بلغ عددهم ممن هم أعضاء الجمعية العمومية الماضية ثم من انضم خلال دورة السنوات الماضية ممن انضموا إلى النقابة ٣٥٥ عضوا، إلا أن العدد هذا يفقد حوالي ٣٠٪ منه أي ١١١ عضوا ممن ظهرت بحسب الكشف، عضويتهم مفقودة أو منقوصة أو غير مشاركة، فمنهم ١٦ عضوا خارج الوطن، و٧٤ عضوا غير مسدد للاشتراك. و٦ متوفون رحمهم الله، و٦ مستقيلون و٣ غائبون واثنان ملغيان واثنان منقطعان وواحد مشطوب (لا يعلم أحد لماذا تم شطبه)، من ثم. . يبقى ٢٤٤ عضوا. ويلحظ هنا، أن أكبر رقم مثّله الذين لم يسددوا. أي أنهم يمثلون نسبة تقارب ٦٦٪ من الأعضاء الـ ١١١. وهي مشكلة ظهرت منذ البداية في بلادنا وما تزال.

ثانيا: حفل الختام.

وفي حفل الختام يوم ١٨ مارس، ألقيت كلمات من عدد من المعنيين والمشاركين، منها:

١ ـ كلمة الأخ عبد الباري طاهر رئيس النقابة، حيّا فيها الحاضرين وشكر رئيس الجمهورية باسم المؤتمر على دعمه المتواصل. وأشار إلى أثر نقابة الصحافيين على الساحة النقابية في اليمن، فمنذ انعقاد المؤتمر العام الرابع قبل ٣ سنوات وحتى المؤتمر العام الخامس «نلاحظ أنه وخلال هذه الفترة الوجيزة أنشأت عدد من التكوينات النقابية الجديدة من بينها الاتحاد العام لطلاب اليمن والاتحاد العام لعمال اليمن والاتحاد العام للحقوقيين اليمنيين». كما أن الغرض من هذه التجمعات المهنية، يتواكب مع التوجه الوطني الديمقراطي نحو مشاركة أوسع لكل فئات الشعب في مجالات البناء.

٢ ـ كلمة د/ أحمد محمد الاصبحي وزير الشؤون الإجتماعية والعمل. أشاد فيها بنتائج المؤتمر، وهنأ الهيئة الإدارية الجديدة، «ونعتبر ما

تحقق من نجاح لمؤتمركم نجاحا للمسيرة الديمقراطية التي يرعاها الأخ الرئيس القائد الأمين العام العقيد علي عبد الله صالح». وتابع «إن ما تعيشه بلادنا اليوم من ديمقراطية تفرض احترامها والتفاعل معها بروح وطنية مسؤولة» ولقد رفعتم شعار «الكلمة حرية ومسؤولية وتعاملتم معه طيلة أيام أعمال المؤتمر».

أيها الاخوة: إن النهوض بالعمل الإعلامي الصحافي. واجب أولته وزارة الإعلام والثقافة كامل رعايتها وأولته كل اهتمامها وما لديها من الامكانات، كما أن وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ستقدم كل الدعم لنقابتكم وستضع كل ما لديها من إمكانات أمام هيئتكم الإدارية الجديدة، وذلك في إطار اهتمام الدولة ومرحلة الميثاق الوطني بزعامة الأخ الرئيس القائد الأمين العام العقيد علي عبد الله صالح.

ثالثا: التقرير العام.

تضمن كالعادة، ورقة تقليدية تسرد ما حققته الهيئة الإدارية السابقة من منجزات وما واجهته من مشكلات، إلا أنه في هذه الفترة يقدم بعضا من الجديد الذي يجدر توثيقه في هذا التقرير المكون من سبع صفحات، نركز فيه على المنجزات التالية:

أ - تابعت النقابة إصدار قانون الصحافة وشارك ممثلون منها في مناقشته مع اللجنة المختصة لمجلس الشعب وتم تثبيت بعض القواعد الخاصة بحرية الصحافة وفقا للميثاق الوطني.

ب - عملت مع الجهات المسؤولة في الحكومة، على حل مشكلات بعض الزملاء وقدمت المساعدة لعدد منهم. وبلغ عدد القضايا التي أمكن للنقابة حلها لعدد من الأعضاء، حوالي خمسين قضية.

ج - تم شراء مجموعة من الكتب الثقافية ضمن تكوين وتطوير مكتبة

النقابة وكذا تم إعادة طبع النظام الأساسي، في ضوء تعديلات المؤتمر العام الرابع.

د ـ تم ترميم مبنى النقابة وتأثيثه ومد الهاتف والمياه والكهرباء إليه وفتح المكتبة وتغذيتها بالكتب والدوريات.

هـ ـ تم تصفية كل العهد المالية. وأعظم ما نفخر به هو أن الهيئة الإدارية لا ذمم لدى أعضائها ولم يتلق أي عضو منها أي عون أو مساعدة طوال الفترة الماضية.

و ـ تقدمت الهيئة الإدارية إلى وزارة الإعلام، باقتراح بطبع كل الصحف والمجلات في الداخل وتقديم التسهيلات المطلوبة للمطابع المحلية، وهذا جعل كثيرا من الصحف والمجلات تطبع في الداخل.

ز ـ عملت الهيئة الإدارية على تعديل بطاقة العضوية السابقة، وطبعت البطاقة الجديدة وعممتها.

ح. شاركت الهيئة الإدارية في الكثير من اللقاءات والفعاليات والمؤتمرات والندوات مع الاتحادات الشقيقة والصديقة والعالمية قدر الإمكان، وعملت على التنسيق مع كل منها وتوطيد علاقة التعاون المشترك.

رابعا: تقرير تعديل النظام الأساسي.

جاء مشروع تعديل النظام الأساسي في ثلاث صفحات، شكل المؤتمر العام لتعديله لجنة من سبعة أعضاء هم:

عبدالباري طاهر ـ محمد المساح ـ عبده بورجي ـ محمود الصغيري ـ علي الصراري ـ إبراهيم المقحفي ـ مطهر حسان. وقد أقرت اللجنة تعديلات شملت ١١ مادة من مواد النظام الأساسي. كان أهمها:

١ ـ التعاون مع الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية والإجتماعية اليمنية. [فقرة «ز» تقرير التعديل].

٢ ـ اعتبار العاملين في وكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون ذات الطابع التحريري وخريجي كليات الصحافة والإعلام العاملين في الحقل الصحافي، ضمن الصحافيين في النقابة.

٣ ـ انواع العضوية: أ ـ عاملة. ب: شرفية. وحذفت المنتسبة.

٤ ـ تعديل الفقرة (٣) من المادة الخامسة، بحيث يتم منح العضوية الشرفية لكل من يقدم خدمات للصحافيين سواء كان صحافيا يمنيا أو غير صحافي أو غير يمني.

٥ ـ تعديل الفقرة (و) من المادة (٦) فيما يخص شروط الانضمام إلى العضوية، بأن يكون الطلب فرديا مزكى من ٣ أعضاء مرفقا بما لا يقل عن ٣٠ نموذجا من انتاجه.

٦ ـ في المادة (١١) «تنشئ النقابة في سجلاتها جدولين أ ـ العاملة ب ـ الشرفية».

٧ ـ فيما يخص المؤتمر العام، تم إدخال تعديل يعطي ثلث الأعضاء الحق عند تأخر انعقاد المؤتمر عن موعده، الدعوة إلى المؤتمر.

٨ ـ تعديل في المادة (١٤) تتعلق بالشروط اللازم توفرها في المرشح لرئاسة النقابة «أن يكون قد أمضى ما لا يقل عن ٨ سنوات في العمل الصحافي، و٣ سنوات في العمل النقابي». إلى آخر التعديلات التي لم تستمر.

خامسا: البيان الختامي.

تضمن البيان الختامي في صفحاته الخمس، قرارات وتوصيات، هي باختصار:

١ ـ الديباجة، وفيها ما يلفت النظر أن المؤتمر استمر منعقدا ثمانية أيام (١٦ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٥).

٢ ـ أقر المؤتمر رفع برقية شكر للاخ الرئيس القائد العقيد علي عبد الله صالح، على رعايته للمؤتمر.

٣ ـ أوصى المؤتمر بأن «تقوم الهيئة الإدارية للنقابة مع الأمانة العامة للصحافيين في جنوب الوطن، بتشكيل قيادة مشتركة للصحافيين اليمنيين تتصف بصفة توحيد الصحافيين في عموم الوطن، «ونأمل أن يتم ذلك قبل المؤتمر العام القادم». ويكلف المؤتمر أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة بالاتفاق مع أعضاء الأمانة العامة لمنظمة الصحافيين الديمقراطيين في جنوب الوطن، لتحديد يوم الصحافة اليمنية في عموم الوطن، ويقترح المؤتمر أن يكون في يوم// (ديسمبر ١٩٣٨ لم تحدد المراجع المتاحة يوما معينا).

٤ ـ يتولى مراجعة حسابات النقابة محاسب قانوني معتمد وفقا لامكانات النقابة.

٥ ـ «يؤكد المؤتمر على ضرورة طبع كل الادبيات والمحاضر والوثائق الخاصة بالنقابة منذ المؤتمر الأول، لما لذلك من أهمية في المجال النقابي والمهني والتوثيقي».

٦ ـ يؤكد المؤتمر على:

ـ دراسة المقترحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي.

ـ دعم الصحافة في اتجاه خلق الوعي ودعم التنمية.

ـ إعادة إصدار الصحيفة «الصحافي» واختيار هيئة تحرير من أعضاء المؤتمر الناشطين.

ـ توحيد المناسبات الوطنية في عموم الوطن، وأن تكون «جمعة رجب

المباركة يوم شهداء الثورة اليمنية حيث أعدمت الإمامة في هذه الجمعة المباركة عددا من المناضلين الوطنيين ومنهم الحورش والعنسي».

٧ ـ يشيد المؤتمر بالحركة التعاونية اليمنية، ويطالب بالتوسع في إنشاء الجمعيات الانتاجية.

٨ ـ يشيد بإصدار قانون الصحافة.

٩ ـ ويوصي بأن تقوم الهيئة الإدارية بتأسيس صندوق الضمان الإجتماعي وتحديد موارده.

١٠ ـ ويوصي بأن تقوم الهيئة الإدارية بدراسة مشروع قانون حقوق التأليف والترجمة.

١١ ـ ويشكر المؤتمر القيادة السياسية على خطواتها الايجابية محليا في مختلف المجالات، وفي تنقية الاجواء العربية والعمل على وحدة الصف العربي في مواجهة اعدائه الحقيقيين.

٦ ـ المؤتمر العام السادس ـ ١٩٨٧

انعقد المؤتمر العام السادس لنقابة الصحافيين اليمنيين (في شمال الوطن حينها)، صباح يوم الاثنين ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧. . بقاعة وزارة الإعلام والثقافة (حيث عقدت كل المؤتمرات) أي في يوم الذكرى العشرين للاستقلال وجلاء الإحتلال عن وطننا الغالي في الشطر الجنوبي، وكان هذا التوقيت مقصودا سلفا من قبل قيادة النقابة، احتفاء بالذكرى الكبيرة العزيزة على قلب كل يمني، وتكريسا لأهمية الحدث التأريخي الكبير وتعبيرا من جديد، عن مشاعر الأجيال والجماهير من مختلف فئات الشعب. وفي طلائعها الصحافيون. . المفعمة بالعرفان وواجب الوفاء لكل المناضلين من أبناء مختلف مناطق الوطن وفئاته،

وطلائعهم من القادة الرواد الذين أشعلوا نبراس الثورة ضد الإحتلال الأجنبي وقدموا النفوس والنفيس في سبيل التحرر واستقلال الوطن وانتصار الشعب تحت راية الثورة.

وكان هذا المؤتمر كسابقه في طول فترة انعقاده، إذ استمر حتى ٥ ديسمبر. وبعد سنتين وسبعة أشهر من انعقاد سابقه.

تحددت وقائع المؤتمر الرئيسية، في النقاط المركزة التالية:

ـ حضر حفل الافتتاح عدد من المسؤولين في الدولة والحكومة، وفي مقدمتهم، وزير الإعلام والثقافة الأستاذ حسن اللوزي ود/ محمد القوسي نائب وزير الشؤون الإجتماعية والعمل، والأستاذ (الدكتور حاليا) عبد الملك منصور نائب وزير الأوقاف والإرشاد، إضافة إلى عدد من ممثلي المؤسسات والجهات والمنظمات الأخرى، وفي مقدمتهم ممثلو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ألقى كلمته الأستاذ أحمد قاسم دمَّاج وكالعادة في المؤتمرات السابقة، وفد منظمة الصحافيين الديمقراطيين في جنوب الوطن، برئاسة رئيس المنظمة، الزميل أحمد الحبيشي وعضوية الزملاء، محبوب علي ومحمد حسين محمد، الذي ألقى كلمة المنظمة، ومن الضيوف، سكرتير «منظمة الصحافيين العالميين» السيد براند راير الذي ألقى بدوره كلمة المنظمة العالمية في الافتتاح وشارك في جلسات المؤتمر، وقد بدأ الحفل بعد القرآن الكريم، بكلمة رئيس النقابة، الأستاذ أحمد دهمش، فالكلمتان السابقتان لممثلي المنظمتين، فكلمة وزير الإعلام والثقافة. [محضر الجلسة الأولى].

ـ تمثل قوام المؤتمر في هذه الجلسة، في ـ ٢٤٨ ـ (مئتين وثمانية وأربعين) صحافيا من أعضاء الجمعية العمومية، وبدأت جلسة العمل الأولى عقب الافتتاح، بانتخاب رئاسة المؤتمر من بين المرشحين،

كانت النتيجة انتخاب كل من الزملاء:

١. نعمان محمد المسعودي	رئيسا
٢. عبد الوهاب المؤيد	نائبا للرئيس
٣. حسن العديني	مقررا

ثم تشكيل لجان المؤتمر. وتتالت الجلسات بحضور مندوب وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، الأستاذ المرحوم، عبد الله عبد الله قاضي.

أعمال المؤتمر

تمثلت أبرز أعمال المؤتمر، في:

- طرح مناقشة الوثائق المعهودة المعروفة في كل مؤتمر، ومنها التقرير العام والتقرير المالي وواقع عضوية الصحافيين، من خلال تقارير وملاحظ اللجان التي تم تشكيلها.

وكان من القضايا التي طرحت ضمن هذه الوثائق وضمن أوراق أخرى:

- المطالبة من قبل المؤتمر، بالعمل على إيجاد مؤسسة توزيع صحافية مستقلة، وعلى استصدار تشريع يضمن حقوق التأليف والنشر.
- شكوى خمس صحف من تعرضها للإيقاف.
- مطالبة المؤتمرين، بالعمل مع الجهات الرسمية على تطبيق القانون ٤٢ لسنة ١٩٨٢، وكذا الإسراع بإنشاء كلية الإعلام بجامعة صنعاء، وتطوير مكتبة النقابة، وبحماية حرية الصحافي في ممارسة مهنته.
- وضع ضوابط وقواعد ملزمة، فيما يتعلق بمسائل شروط العضوية ومنح البطاقات للصحافيين وتسديد الإشتراكات. وكان من أبرزها، انتقاد زميلتين صحافيتين، للمؤتمر نظرا لعدم اهتمامه بقضايا وانتماء المرأة في العمل الصحافي وفي ما يصدر من الصحف.

القضية القريبة البعيدة

ظلت قضية توحيد الكيانين الصحافيين في شطري الوطن، قضية كل المؤتمرات والمناقشات وقضية المفارقات من حيث الإجماع عليها وتعثر إنجازها، وفي هذا المؤتمر برزت كالعادة، في مقدمة القضايا، وأثناء مناقشتها، طرحت عدة مقترحات تحدد مجملها في رأيين:

- يرى أولهما: أن يتم من قبل المؤتمر «اتخاذ قرار سريع لإدماج (دمج) النقابة والمنظمة في الشطرين».
- ويرى الآخر: «الاكتفاء بقرار المؤتمر الخامس في هذه المسألة». [محضر الجلسة ٣].

وخلال المناقشات الطويلة المتشعبة، «تحدث الأخ أحمد الحبيشي رئيس منظمة الصحافيين في جنوب الوطن، فأشاد بقرار المؤتمر الخامس للنقابة، وبأنه لم يجد التجاوب الكامل من المنظمة في جنوب الوطن، ولكن المؤتمر الرابع للمنظمة، قد أكد في قرار أصدره، تجاوبه مع قرار المؤتمر الخامس السابق للنقابة، وقضى بضرورة سرعة العمل على توحيد النقابة والمنظمة»، وتمخضت الآراء والمناقشات عن إقرار المؤتمر بغالبية أعضائه، لمقترح حول توحيد النقابة والمنظمة، طبقا لآلية تتلخص في «أن يتم (تحقيق التوحيد) عن طريق الهيئتين الإداريتين للنقابة والمنظمة، من خلال لجنة تحضيرية لمؤتمر عام للصحافيين في الشطرين خلال ستة أشهر».

القرارات والانتخابات

- أقر المؤتمر في جلساته التالية، التقارير والأوراق المطروحة عليه مرفقة بما توصل إليه في مناقشاته وعبر اللجان، من آراء وملحوظات، وأقر:

- برقية شكر لرئيس الجمهورية على رعايته للمؤتمر.
- البيان الختامي بما تضمنه من قرارات وتوصيات (نصه ضمن وثائق المؤتمر الواردة هنا).
- لجان وآلية انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية للفترة القادمة، وفي مقدمتها، انتخابه بالإجماع، للأستاذ أحمد قاسم دهمش، نقيبا للصحافيين ورئيسا للهيئة الإدارية، للمرة الثانية منذ المؤتمر الخامس. [محضر الجلسة ٤].

وكانت نتائج الانتخابات للثمانية الأعضاء (عدد أعضاء الهيئة الإدارية تسعة وبانتخاب المؤتمر مباشرة للنقيب جرى الانتخاب لثمانية)، فوز الزملاء:

١ -عبده بورجي.

٢ -يحيى صالح الشوكاني.

٣ -عبدالوهاب الروحاني.

٤ -علي العمراني.

٥ -وداد العاقل.

٦ -حسن العديني.

٧ -محمد المقري.

٨ -راجح الجبوبي.

من بين ٣٩ مرشحا. [أرشيف المؤلف].

وثائق ومشروعات

كغيره من المؤتمرات العامة السابقة للنقابة، ناقش وأقر وطرح المؤتمر العام السادس،عددا من المشروعات والوثائق والقرارات ومنها

ما سبقت الإشارة إليه، ولتقديم صورة عامة عن المؤتمر،نورد هنا باختصار شديد، نماذج من هذه الطروحات، هي:

أولا: حفل الافتتاح وأعمال الجلسة الأولى، في يوم الاثنين ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧.

١ ـ بدأ المؤتمر بحضور ٢٤٨ عضوا، وحضور الضيوف السالف ذكرهم والكلمات التي ألقوها.

٢ ـ الجلسة العملية الأولى، وفيها تم انتخاب رئاسة المؤتمر بإشراف مندوب وزارة الشؤون الإجتماعية، وكانت النتيجة فوز:

ـ نعمان محمد المسعودي	رئيسا
ـ عبد الوهاب المؤيد	نائبا للرئيس
ـ حسن العديني	مقررا [محضر الجلسة الأولى ٣٠/ ١١/ ١٩٨٧]

٣ ـ قرأ الزميل محمد شاهر مسؤول العلاقات الخارجية في النقابة، التقرير عن العام المالي، ثم تقرير قضية العضوية من حيث فحصها ومن حيث تسديد الإشتراكات. وشكل المؤتمر ٤ لجان لهذه القضايا لمناقشتها وتقديم تقارير عنها إلى المؤتمر.

ثانيا: التقرير العام.

وفي الصفحات العشر، تناول التقرير مضامينه في عشر صفحات مقسمة إلى ستة أقسام هي:

١ ـ المقدمة

٢ ـ النشاط الإداري. تكرر فيه البحث عن أرضية للنقابة وتأثيث مقرها وأرشفة وثائقها واختيار إداريين ثابتين للعمل فيها.

٣ ـ النشاط النقابي. كان ما حققته الهيئة الإدارية، كثيرا نسبيا. منه

الحصول على موافقة الأخ رئيس الوزراء على إنشاء دار للنشر. وموافقة الأخ الرئيس القائد العقيد علي عبد الله صالح، على إصدار توجيهاته بإنشاء كلية الإعلام.

٤ ـ المجال الإجتماعي. كانت قضية الزميل قاسم عبد الرب أول قضية واجهتها الهيئة الإدارية وعملت على حلحلتها مع المسؤولين لإطلاق سراحه وتم تقديم المساعدة له ولبعض الزملاء من النقابة.

٥ ـ في المجال الثقافي والتدريبي، بذلت النقابة جهودا ومحاولات لعقد دورات تدريبية وطالبت أصحاب الصحف الأهلية بإخطارها بمن سيحضر هذه الدورات من قبلها لكن المحاولات باءت بالفشل. إلا أن النقابة شاركت في كل الفعاليات الرسمية والنقابية والجماهيرية.

٦ ـ النشاط الخارجي:

أ ـ تم العمل على استعادة علاقة نقابتنا بمنظمة الصحافيين الديمقراطيين العالميين، عبر الاتصالات ثم بتكليف الأخت رؤوفة حسن بالذهاب إلى مقر المنظمة في براغ، وسافرت فعلا في نوفمبر ١٩٨٥ وأدت مهمتها على ما يرام.

ب ـ واستجابة لدعوة من منظمة الصحافيين الديمقراطيين في جنوب الوطن، سافر لحضور الدورة التأهيلية الثانية التي عقدت في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٨٥، وفد مؤلف من الأخوة محمد الزبيدي، الرائد علي حسن الشاطر، سفيان أحمد البرطي، عباس غالب محمد، وشارك الوفد بنجاح في الدورة وأجرى محادثات مع الأخوة في المنظمة حول عدد من القضايا النقابية والتنسيق المشترك.

ج ـ كما شاركت النقابة بوفد من الأخ/ محمد الزبيدي والأخت/ رؤوفة حسن، في اجتماعات المؤتمر العاشر لمنظمة الصحافيين

العالميين المنعقد في العاصمة البلغارية صوفيا، جاءت المشاركة التي تكللت بالنجاح استجابة لدعوة تلقتها النقابة من منظمة الصحافيين العالميين.

د ـ وشاركت النقابة بوفد مكون من الأخوين: محمد شاهر حسن ويحيى عبد الله المعلمي. تلبية لدعوة تلقتها النقابة من اتحاد الصحافيين والكتاب الفلسطينيين لحضور مؤتمرهم الذي عقد في الجزائر ما بين ٨ ـ ١٣ فبراير ١٩٨٧.

ثالثا: التقرير المالي.

نكتفي بإيراد الأرقام في جانبي الإيرادات والمصروفات

٦٠٨٥٧٠ ريالا إجمالي الإيرادات.

٤٧٢٠٤٥ ريالا إجمالي المصروفات.

رابعا: البيان الختامي.

وعلى الرغم من حجمه (١١ صفحة)، إلا أنه لا يكاد في مضامينه قرارات وتوصيات. يتجاوز القضايا السالفة في المؤتمرات العامة، ومن أبرز ما جاء فيه:

أولا: على الصعيد المهني:

١ ـ تنفيذ قرارات المؤتمر العام الخامس بتوحيد الإطارين النقابيين الصحافيين في صنعاء وعدن وتشكيل لجنة تحضيرية لهذا الغرض.

٢ ـ تشكيل لجنة للدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين بالتعاون مع اتحاد الحقوقيين اليمنيين.

٣ ـ حل مشاكل ارتفاع أسعار الطباعة التي تعاني منها الصحف.

٤ ـ العمل على معالجة مشكلات الصحف الموقوفة طبقا للنظام لتعود إلى نشاطها.

٥ ـ وضع برنامج لتدريب الصحافيين بالتعاون مع المعهد القومي.

ثانيا: على الصعيد الوطني.

١ ـ يثمن المؤتمر ما حققته القيادة السياسية من نجاح، ويثمن دعوة الأخ الرئيس القائد العقيد علي عبدالله صالح، لرئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي بالإعداد لانتخابات حرة ومباشرة.

٢ ـ يطالب المؤتمر قياديي الشطرين بسرعة عرض مشروع دستور دولة الوحدة على مجلسي الشعب في الشطرين وطرحه للاستفتاء العام. وفق اتفاقيات القاهرة وطرابلس والكويت.

٣ ـ يثمن المؤتمر إعادة بناء سد مأرب التاريخي واستخراج الثروات النفطية والطبيعية واستثمارها، ويؤكد على أهمية العمل لتطوير الزراعة وإعادة بناء وترميم السدود القديمة وبناء الحديثة، وتفعيل توصيات هيئة البحوث الزراعية في التنمية الزراعية والحيوانية.

٤ ـ يشيد المؤتمر بما حققته المجالس المحلية للتطوير التعاوني ويبارك مشروع قانون المشروعات التعاونية النوعية ويطالب بقيام اتحاد عام لها.

٥ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة توسيع قاعدة التعليم الفني ومضاعفة الجهود لرفع مستوى التعليم والوعي الصحي وتحديث قطاع الوحدات الإدارية وتطبيق قانون خدمة الريف الإلزامية على الأطباء، وكذا النهوض بمرفق القضاء وزيادة فاعليته واستقلاله.

ثالثا: المجالين العربي والدولي.

١ ـ أشاد المؤتمر بمواقف القيادة السياسية وجهودها لتوحيد الصف العربي، ومن هذا ما بذلته من جهد لإنجاح مؤتمر القمة العربية غير العادية المنعقدة بالعاصمة الأردنية عمان، وبموقف بلادنا المبدئي

والثابت والداعم للثورة الفلسطينية لاستعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

٢ ـ يدعو المؤتمر الأشقاء في لبنان إلى العمل على توطيد الوحدة الوطنية وعدم إعطاء الفرصة للعدو الصهيوني المتربص بالأمة العربية ليستغل حالات الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

٣ ـ ويثمن الجهود المبذولة لوقف الحرب بين العراق وإيران، ويدين كل أشكال الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج. كما يدين العدوان الأمريكي على الجماهيرية العربية الليبية ويؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الليبي.

٤ ـ كما يؤيد المؤتمر كل حركات التحرر في العالم، ويدعم قضايا السلام والأمن الدوليين. . ويدين كافة أشكال الاستعمار وسياسة التمييز العنصري، وكافة التوسعات في إنتاج أسلحة الدمار وسباق التسلح. ويدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في إعادة ترتيب النظام الاقتصادي العالمي على أساس الحد من استغلال الدول الصناعية للدول النامية واحتكار التكنولوجيا، ليتحرر العالم الثالث من ربقة الديون والتبعية الاقتصادية.

المحور الثالث: (الجانب الثاني)

منظمة الصحافيين الديمقراطيين في جنوب الوطن

يلحظ المتابع لبداية ومسيرة العمل النقابي الصحافي في اليمن، في شمال وجنوب الوطن، انه سار متزامنا ومتشابها إلى حد التماثل، في خطواته ومشكلاته ومتطلباته والطروحات الرئيسية لمؤتمراته فيما بين الجمعية ثم النقابة في صنعاء والمنظمة في عدن. وفي علاقات كلتيهما بالسلطة والمنظمات الأخرى المحلية والعربية والأجنبية، على الرغم من اختلاف طبيعة النظامين السياسيين حينها. وهذا يؤكد حقائق ودلالات

إيجابية، منها: وحدة الصحافيين في كلا الكيانين النقابيين وعلى مستوى الوطن، المنطلقة من وحدة الوطن والموجودة سلفا والقائمة على مستوى وفي نطاق أعلى وأوسع من الفواصل الشكلية والمسميات.

وثائق وحقائق

ولا نذهب في التدليل على ما سلف إلى طرح أمثلة ودلالات على هذا التماثل أو التشابه، بما يقترب من المسلمات في بعضه أو ما هو في بعضه الآخر، معروف لدى الصحافيين اليمنيين، أو ما هو ضمن نطاق أوسع، وارد في كثير منه، في ما تضمنته وثائق المؤتمرات العامة للنقابة والمنظمة خاصة، وهي التي حرصنا على توثيقها في هذا الكتاب بنصها أو ملخصة أو في موضع التدليل ورفد المعلومات قدر الإمكان،إضافة إلى المراجع المدونة في بحوث ومؤلفات ومطبوعات صحافية وفي الأحاديث الخاصة من مخزون الزملاء والأساتذة في ذاكراتهم ومذكراتهم الخ.

ويحق لسائل أن يسأل: وما هو مبرر هذا الكلام المعروف سلفا؟ وأوضح المبرر في ثلاثة أطر مركزة:

الأول : أن مرحلة العمل النقابي في مجال الصحافة اليمنية، لم يكتب عنها حتى الآن. . بحسب ما نعرف في بحوث أو إصدارات خاصة بها. بل وحتى عملية الحفظ لوثائقها والمعلومات عنها في النقابة والمنظمة والمراكز والإدارات التابعة لوزارة الإعلام والثقافة، فضلا عن مراكز البحوث والمعلومات الأخرى، إلا في شكل استطراد عرضي أو في مجاميع مبعثرة غير كاملة ولا مرتبة، كما هي عليه في مخزن النقابة حاليا،على الرغم من أن المؤتمرين العامين الأول والثاني بعد الوحدة، اصدر كلاهما قرارا بجمع وثائق المؤتمرات العامة في مجلدات. وهذا لا

يعني عدم توفرها أو معظمها في مجموع الأماكن السالفة وما شابهها ولدى أشخاص من قادة وأعضاء النقابة وفروعها.

الثاني : أننا حرصنا في هذا الكتاب على جمع أكبر قدر من الوثائق والمعلومات عن هذه المرحلة التي كان البحث عن وثائقها، السبب الأول في تأخر الكتاب عن موعد صدوره حوالي ستة اشهر. ولو استمر البحث لربما تأخر إصدار الكتاب سنوات.

الثالث : ومن ثم. . فإن ثغرات ونقصاً في المعلومات، لا بد من أن يظهر في الكتاب في هذه المرحلة خاصة، إلا أن عزاءنا أنه في معظمه نقص لا يكاد يتجاوز التفاصيل.

نعود بعد هذه اللافتة السريعة، إلى سياق الموضوع، وهو في منظمة الصحافيين الديمقراطيين في جنوب الوطن، من خلال المؤتمرات العامة التي عقدتها في فترة السنوات العشر الواقعة بين ١٩٧٦ و١٩٨٧. في دورات لم تنتظم بقدر ما راوحت بين عام وعامين وثلاثة.

المؤتمر العام التأسيسي

انعقد المؤتمر العام التأسيسي للمنظمة في عدن، في ٢٢ أبريل من العام ١٩٧٦، وحضر حفل الافتتاح مسؤولون من كبار قادة الدولة والحزب وممثلون عن المنظمات النقابية والجماهيرية وديبلوماسيون ووفود شقيقة وصديقة. وبدأت جلساته العملية بانتخاب رئاسة المؤتمر واللجان المختصة بالوثائق المطروحة عليه، ومنها: مشروع النظام الداخلي. وفيه تم انتخاب قيادة للمنظمة انتخبت بدورها الزميل الأستاذ سالم باجميل أمينا عاما أو نقيبا للمنظمة.

١ ـ المؤتمر العام الأول

وانعقدت عقبه فيما بين أبريل ١٩٧٦ حتى ٢٨ ـ ٣٠يوليو ١٩٨٦ ثلاثة مؤتمرات. وبحسب ما تجمع لدينا من معلومات ووثائق قليلة، فإن

هناك مؤتمرا عاما انعقد خلال ١٩٧٨. أي بعد عامين من المؤتمر العام الأول أو التأسيسي. وتم فيه انتخاب سالم با جميل مرة أخرى نقيبا للصحافيين، تلاه المؤتمر العام الثالث في فبراير ١٩٨٥. وهنا سؤال يطرح نفسه، هو أن وثائق من المؤتمر العام الثالث المنعقد في فبراير ١٩٨٥، «انقضت ثلاث سنوات ونيف من الزمن على انعقاد المؤتمر العام الثاني. ». [التقرير العام المقدم إلى المؤتمر العام الثالث] وهذا معناه أن المؤتمر العام الثاني انعقد في ١٩٨٢. ويعني بالتالي. . أن الفترة بين المؤتمرين الأول والثاني، كانت حوالي ست سنوات، وهو أمر غير وارد منطقيا من ناحية، وتنظيميا من ناحية ثانية، وبحسب ما أفادنا به زملاء، منهم محبوب علي وأحمد الحبيشي. بل وأكد الأخير، أن المؤتمر العام الثاني، انتخب الأخ أحمد إبراهيم أبكر نقيبا للصحافيين في ١٩٧٨. وأن المؤتمر الثالث انعقد في ١٩٨٢، وانتخب الزميل زكي بركات نقيبا. ثم جاء المؤتمر الرابع في ١٩٨٧. وتم فيه انتخاب الزميل الحبيشي نقيبا أو رئيسا للمنظمة؟. وهذا يتناقض في بعضه مع ما أمكن الحصول عليه في مقر النقابة من وثائق. ومنها ما سلف الذي يؤكد انعقاد المؤتمرين الثاني في ٨٢ والثالث في ١٩٨٥. إذا فهناك حلقة مفقودة ممثلة في مؤتمر عام خامس انعقد أما فيما بين التأسيسي والثاني باسم المؤتمر الأول، أو فيما بين المؤتمرين الثاني والثالث باسم مؤتمر استثنائي أو دورة ثانية للمؤتمر الثاني.

٢ ـ المؤتمر العام الثاني

انعقد المؤتمر العام الثاني للمنظمة، في ١٩٨٢ ونتجاوز التفاصيل إلى التركيز على أعماله التي كان من أبرزها:

- مناقشة وإقرار التقرير العام والتقرير المالي عن الفترة السابقة.
- مناقشة وإقرار مشروعات ومقترحات لتطوير العمل الصحافي من خلال توسيع وتطوير العمل النقابي في إطار مهمات المنظمة.

- مشروع تعريف الصحافي وفرز الصحافيين طبقا له في ضوء النظام الداخلي.

٣ ـ المؤتمر العام الثالث

انعقد المؤتمر العام الثالث للمنظمة في عدن، في شهر فبراير ١٩٨٥. وهنا نلحظ أن المنظمة كانت قد حققت تقدما سريعا ونجاحا مميزا، نلخصه في الآتي:

أولا: في المجال النقابي:

- انتظام اجتماعات ودورات الأمانة العامة والمجلس المركزي بمعدل شهري تقريبا.
- تشكيل أجهزة قيادة المنظمة من خمس دوائر رئيسية من بين أعضاء المجلس المركزي وبمشاركة صحافيين من خارجه.
- تشكيل لجان صحافية في مرافق الإعلام الرسمية والجماهيرية، منها لجان في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والإذاعة والتلفزيون وصحف ومجلات أخرى.
- العمل على تأسيس الرابطات الصحافية المتخصصة ابتداء برابطتي الصحافيين الرياضيين والصحافيين الزراعيين.
- وكذا العمل على شد الصحافيين إلى المنظمة، «وقد بلغ عدد الأعضاء المسجلين ٤٧٤ عضوا، والذين يدفعون الاشتراك بانتظام من بين هؤلاء، يتراوح عددهم بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ عضو». [التقرير السالف ١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٨٥].

ثانيا: على صعيد العلاقات الخارجية:

- حصلت المنظمة من منظمة الصحافيين الديمقراطيين العالميين، على ٤٥ بطاقة انتماء إلى عضويتها، وقامت بتوزيع استمارات الحصول

على بطاقة اتحاد الصحافيين العرب، على عدد من أعضائها.

- تطوير وتوثيق علاقاتها مع اتحادات ونقابات شقيقة وصديقة في نطاق التعاون الصحافي والمهني والفني.

ثالثا: في المجال الصحافي والثقافي:

- حصلت المنظمة على قرار من مجلس الوزراء، قضى بتخفيض قيمة تذاكر السفر للصحافيين إلى ٥٠ في المئة.

- كما أقامت دورات وندوات خاصة بتدريب وتأهيل مجموعات من العاملين في حقل الصحافة، وحصلت على منح لدورات تدريبية في الخارج.

- نظمت ما يقرب من ٢٠٠ فعالية ثقافية توعوية، في عروض أفلام وندوات ومحاضرات وأمسيات شعرية وأدبية وفنية.

- أصدرت عددا واحدا من مجلة «الصحافي» ولكنها لم تستمر في إصدار غيره.

- «تنفيذا لقرار المؤتمر العام الثاني، الخاص بالاحتفال بيوم الصحافة اليمنية الذي تقرر أن يكون في الثالث عشر من سبتمبر من كل عام. وقد اعتبر هذا اليوم تخليدا لذكرى فقيد الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية المناضل البارز عبد الله عبد الرزاق باذيب». [المصدر السالف].

رابعا: العلاقات الخارجية

- وضع خطة لاستعادة صلاتها بمنظمة الصحافيين الديمقراطيين العالميين (كما حصل في نقابة الشمال) واتحاد الصحافيين العرب واتحادات الصحافيين في الدول الاشتراكية وبعض البلدان العربية والإفريقية، «ومن ثم. أمكننا أن نشارك في المؤتمر العالمي التاسع للمنظمة

الدولية المنعقد في موسكو في ٢١ ـ ٢٥ أكتوبر ١٩٨١» (هذا التأكيد يؤكد على الأقل، أن قيادة المنظمة في عدن، لم تتغير في المؤتمر الثاني. والمسالة تحتاج إلى مزيد من البحث)، «حيث كانت مشاركتنا في هذا المؤتمر بعد انقطاع غير مبرر سببا في أن نحصل على دعم وتأييد الصحافيين السوفييت وبقية المنظومة الاشتراكية والاتحادات التقدمية العربية والأجنبية، على عضوية اللجنة التنفيذية ولجنة الرقابة لمنظمة الصحافيين العالمية، حيث اختير الرفيق زكي بركات عضوا في الأولى والرفيق عبد الله شرف عضوا في الثانية». [المصدر السالف ص١٠].

- «كانت العلاقة مع اتحاد الصحافيين العرب هما أساسيا من هموم منظمتنا. حيث انقطعت علاقتنا بالاتحاد منذ ما قبل المؤتمر العام الثاني. ومن خلال اتصالاتنا بالاتحاد واطلاعه على نتائج مؤتمر المنظمة ونشاطاتها الداخلية، تمكنا من تعزيز علاقاتنا بالاتحاد. وعلى أساس ذلك شاركنا في اجتماع المكتب الدائم للاتحاد الذي انعقد في الجزائر في ٢ ـ ٣ مارس ١٩٨٣. وفي ضوء هذا تمكنا من تحديد اتجاهات وأهداف مشاركتنا في أعمال المؤتمر السابع لاتحاد الصحافيين العرب الذي انعقد في بغداد. كما تم تسمية الرفاق التالية أسماؤهم أعضاء في لجان الاتحاد، هم:

١. فاروق علي أحمد	لجنة العلاقات الخارجية
٢. واثق شاذلي	لجنة الثقافة والإعلام
٣. عبد الله شرف	لجنة الحريات
٤. محبوب علي	لجنة فلسطين
٥. محمد سعيد سالم	اللجنة الإجتماعية
٦. عبد الرحمن خبارة	اللجنة المهنية.

ـ وبحسب موافقة اتحاد الصحافيين العرب على مقترح المجلس المركزي لمنظمتنا للعمل في اتجاهين:

الأول: تنشيط العلاقات مع المنظمات الصحافية العربية والاشتراكية. نفذت المنظمة عددا من الاتفاقيات مع المنظمات والاتحادات والنقابات الصحافية مع كل من: فلسطين، سوريا، الكويت، الجزائر، لبنان.

والثاني: توقيع اتفاقية تعاون مع اتحاد الصحافيين السوفييت، وتم التنسيق بشأن مشاركتنا في المؤتمر التاسع لمنظمة الصحافيين الدولية».

ـ «وعلى صعيد العلاقات مع نقابة الصحافيين اليمنيين في الشطر الشمالي من الوطن. فلقد أعطينا هذه القضية أهمية خاصة منذ اليوم الأول حيث أعددنا النصاب الخاص بالاجتماعات وأن توجد فعاليات العمل الخاص شمالا وجنوبا، ولكننا وللأسف لم نجد ردا شافيا على مقترحاتنا التي اعتبرت غير مقبولة. وبالمقابل لم نضع مقترحاتنا إلا كبادرة لحوار أوسع حول أي شكل من أشكال التفاوض والتنسيق، إلا أننا قوبلنا وحتى هذه اللحظة بعدم الإهتمام أو الاستجابة لمقترحاتنا. إننا نعتقد أن العمل على إيجاد صيغ للتنسيق مع نقابة الصحافيين في الشمال في الفترة القادمة. أمر على جانب كبير من الأهمية، ويمكننا أن نشير بهذا الصدد، إلى أن وضع صيغة معينة، هي مسؤولية جميع الصحافيين الذين يمكنهم من خلال مناقشتهم للتقرير، التقدم بالعديد من المقترحات بهذا الشأن». [المصدر السالف ص١٥].

٤ ـ المؤتمر العام الرابع

بداية مرحلة

ربما يحسن في الحديث عن منظمة الصحافيين الديمقراطيين هنا، أي ضمن الحديث عن ملامح المؤتمر العام الرابع، البدء بالإشارة إلى

تميزه عن سابقيه بعدة عناصر وظروف ومميزات، انطلقت أو انعكست في مجملها، من أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الأليمة، ولندع العوامل الخارجية التي كان لها الأثر الكبير في تفجير الأحداث. ومن هنا، مثلت الأحداث نهاية مرحلة مرت وبداية مرحلة جديدة مختلفة كل الاختلاف على كل المستويات السياسية والإجتماعية والحزبية والعلاقات بين نظامي الشطرين فضلا عن العلاقات الإقليمية والعربية والدولية، بصرف النظر عن مدى الرأي في هذه المتغيرات.

- فقد أعادت التوتر فيما بين الشطرين وأجّلت تحقيق الوحدة أو ربما عجلت به. من يدري؟
- سقط فيها آلاف الضحايا من العسكريين والسياسيين والمثقفين ومن مختلف الفئات، ومنهم الصحافيون الذين تم تصفية بعضهم وسجن وتشريد آخرين.
- جاء المؤتمر العام الرابع (الاستثنائي) بعد ستة أشهر من حدوثها وقد أصبح وضع المنظمة في حالة تحتاج فيها إلى إعادة بنائها من الصفر.
- في الوقت نفسه، كانت الاتصالات لتوحيد النقابة والمنظمة قد توقفت أو تجمدت.

ومع كل هذا. انعقد المؤتمر العام الرابع ليكون كما يبدو، إعادة استثنائية لإعادة ترميم المنظمة وترتيب أوضاعها. وكانت وقائعه الأبرز:

- تشكيل لجنة تحضيرية في ١/٧/٨٦، من ٢٧ عضوا.
- إجراء انتخابات لبعض الفروع الموجودة واختيار مندوبيها إلى المؤتمر العام الذين بلغ عددهم ٢٠٢ حضر منهم ١٩٤ عضوا. [محضر الجلسة الافتتاحية ص١].
- تزامن تقريبا المؤتمر التأسيسي لفرع عدن مع المؤتمر العام.

- حضر افتتاح المؤتمر العام (الثلاثاء ٢٨ يوليو ٨٦) عدد كبير من الضيوف ممثلي الدولة والحزب والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية والضيوف من الوفود المدعوة، ومنهم ممثلو:

١ ـ منظمة الصحافيين العالميين.

٢ ـ اتحاد الصحافيين العرب.

٣ ـ اتحاد الصحافيين السوفييت.

٤ ـ اتحاد الصحافيين الألمان الديمقراطيين.

٥ ـ اتحاد الصحافيين البلغار.

٦. نقابة الصحافيين في شمال الوطن. [المصدر السالف].

وقائع المؤتمر

تتلخص وقائع المؤتمر العام الرابع، في جوانب رئيسية ثلاثة، هي:

أولا : حفل الافتتاح، وقد سبقت آنفا الإشارة إلى الحشد الذي حضر افتتاح المؤتمر. ونضيف هنا من الفعاليات والكلمات التي ألقيت في الافتتاح:

١ ـ كلمة رئيس اللجنة التحضيرية (الزميل أحمد الحبيشي).

٢ ـ تحية الطلائع (نشيد وطني).

٣ ـ كلمات المنظمات الجماهيرية.

٤ ـ كلمات الوفود.

٥ ـ تحية «الشبيبة المقاتلة».

٦ ـ كلمة الحزب والدولة.

ثانيا : ناقش وأقر المؤتمر مشروعات وتقارير وشكل لجانا لدراستها وكان منها الأوراق التقليدية فيما يتعلق بالتقرير العام والمالي وأوضاع المنظمة والصحافيين وأخرى عن الرابطات الصحافية التي تشكلت أخيرا وكذا حول النظام الداخلي واللوائح ونشاط المنظمة خلال الفترة الماضية، والمقترحات التي طرحها أعضاء المؤتمر أو لجانه. . الخ.

ثالثا : اختتم المؤتمر أعماله يوم ٣٠ يوليو بعد ثلاثة أيام، ولا يبدو أنه خرج منها بجديد أكثر من قرارات تضمنها بيانه الختامي، في مقدمتها قرار بالموافقة على توحيد النقابة في شمال الوطن والمنظمة في جنوبه. ولكن لا نستطيع الجزم بهذا الرأي طالما أن وثائق ومحاضر جلسات المؤتمر لم نجد منها إلا القليل الذي لا يمكن فيه إثبات حقيقة أو تشكيل رأي أو إطلاق حكم من خلالها وحدها، وتولى رئاسة القيادة الجديدة للمنظمة الزميل أحمد الحبيشي رئيسا أو نقيبا لها.

الفصل السابع

العمل النقابي في مرحلة الوحدة

المحور الأول

قضية التوحيد

من المفارقات وما أكثرها في العمل الصحافي،النقابي خاصة. . أن اتفاق الصحافيين من شمال وجنوب الوطن على تشكيل كيان صحافي واحد، تم قبل قيام الكيانين النقابة والمنظمة كما سلف. وأن الجمعيتين العموميتين للنقابة والمنظمة وقيادتيهما، بعد تشكيل كل منهما، يطالب ويؤكد الصحافيون في كلتيهما في كل مؤتمر عام من المؤتمرات التي عقدت في ما بين أبريل ١٩٧٦، قبل الوحدة وحتى يونيو ١٩٩٠، وبعدها بأيام. . بتوحيد النقابة والمنظمة، وتطرح كلتاهما في كل مؤتمر عام من مؤتمراتها، هذه القضية للمداولات والمناقشات والمقترحات، تنتهي بقرارات أو توصيات، تؤكد على ضرورة توحيدهما طبقا لآلية موحدة، ثم يمر الوقت حتى المؤتمر التالي، دون تحقيق شيء. وهكذا. . وهنا لا يستطيع المراقب الصحافي المتابع من داخل أحد الإطارين والمراقب والباحث من خارجهما، إلا أن يقول أو يسجل معللا لهذه المفارقة: هناك أياد تعبث من الخفاء وتجهض كل خطوة في هذا الإتجاه، أو إذا

كان أكثر هدوءا وتفاؤلا: هذا شأن الصحافيين في بلادنا. . يطرحون ويطمحون ويقررون ويصرون في المناسبات الرسمية ومؤتمراتها. . ثم ينسون كل قراراتهم وحماسهم حتى المؤتمر التالي. وهذه الحال لا تقتصر على قضية التوحيد هذه بل وحتى ما يتعلق بكثير من القرارات الأخرى، مثل إصدار صحيفة «الصحافي» ومراقبة أعمال النقابة وعلاقاتها بالسلطة وبالصحف في الداخل، وبالمنظمات المماثلة في الخارج.

ومن ثم. . ظلت هذه معلقة بالرغم من تحديد إطار التوحيد باسم «اتحاد الصحافيين اليمنيين»، وأن وثائق عدة من وثائق مؤتمرات النقابة بصنعاء كان يكتب عليها «جمعية الصحافيين اليمنيين ـ فرع اتحاد الصحافيين اليمنيين» كما سلف. وكما ظهر على وثائق المؤتمر التأسيسي الأول للجمعية بصنعاء، تبعا لكون مشروع التوحيد والاتفاق عليه مجسدا في لجنة التحضير الرائدة، كان قد اصبح حقيقة قائمة سلفا، قبل قيام الإطارين اللذين يمكن أن يتوحدا، وظلت هذه الحال مستمرة حتى تم التوحيد فيما بعد الوحدة اليمنية، ولعل لقائل هنا، أن يقول: وكانت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية الكبرى بعد عشرات من سنين التشطير ونضال دام متواصل ولجان وخلافات وحروب وقمم واتفاقيات واجتماعات ووساطات على مدى عشرين سنة. . مع كل هذا، كان يوم الوحدة العظيم في ٢٢ مايو، أقرب مدى وأسرع تحققا وتألقا، من يوم توحيد نقابة ومنظمة الصحافيين اليمنيين في صنعاء وعدن.

ونلخص أبرز ما تم على هذا النهج من قبل النقابة والمنظمة فيما بعد ١٩٨٧ (المؤتمر العام السادس للنقابة، والمؤتمر العام الرابع للمنظمة)، في معالم أو عناصر عامة، هي:

أولا: استمر الحوار واللقاءات والاتصالات متقدمة تارة ومتعثرة أخرى لأكثر من عامين وحتى توقيع اتفاق الوحدة في العاصمة الثانية عدن، يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩، من قبل قيادتي الشطرين، الأخ علي عبد

الله صالح رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني. وكان هذا فتحا قريبا كبيرا، مَثّل بداية مرحلة تأريخية يمنية كبرى متميزة وبوابة رئيسية انطلق عبرها الوطن نحو العصر الحديث والمستقبل الطموح.

ثانيا: بعدها. . بالطبع. . ازدادت وتيرة العمل لتوحيد الصحافيين وسط لجان من مختلف الوزارات والمؤسسات اليمنية تواصل اجتماعاتها في صنعاء وعدن، لتوحيدها ضمن توحيد الدولتين والحكومتين والشطرين، حتى مطلع مارس ١٩٩٠. وهنا. . كان الحوار قد انتهى إلى الاتفاق على آلية للتوحيد، تتركز في أن تقوم كلتا القيادتين للنقابة والمنظمة، باختيار عدد ستين عضوا منها (١٢٠ صحافيا عضوا)، ممثلين لهما ومندوبين عنهما إلى المؤتمر التوحيدي الذي ينعقد في صنعاء في أقرب وقت ممكن. [أرشيف المؤلف].

ثالثا: تم بالفعل، اختيار المندوبين يومي الخميس والجمعة ١٥ ـ ١٦ مارس ٩٠. وظل الممثلون منتظرين لـ«أقرب وقت ممكن» حتى قيام الوحدة وإعلان الجمهورية اليمنية وبعد أن توحدت كل الأطر تقريبا، باستثناء الصحافيين وبعض المنظمات الأخرى. وبعد قرابة ثلاثة أشهر من اختيار المندوبين، انعقد المؤتمر التوحيدي (بعد الوحدة) في صنعاء خلال يومي السبت والأحد ٩ ـ ١١ يونيو ١٩٩٠، وبدأت في إطار الوحدة والجمهورية اليمنية، مرحلة جديدة للعمل النقابي الصحافي، منطلقة من هذا المؤتمر التأسيسي الأول. [المصدر السالف].

خطوات التوحيد

كانت لقاءات ممثلين عن النقابة في شمال الوطن والمنظمة في جنوبه، قد وصلت في خطوات التوحيد للكيانين، إلى مزيد من الإحساس بضرورة مضاعفة الجهود وتسريع الخطوات في اتجاه الهدف.

وكان توقيع زعيمي الشطرين في ٣٠ نوفمبر في عدن «وثيقة الاتفاق على سرعة إعادة الوحدة»، أكبر دافع لدى الصحافيين في الشطرين، فعملوا على تكثيف العمل ومواصلة اللقاءات والمشاورات وطرح المقترحات والصيغ دون توقف. وكان أبرز ما عقدوه من اجتماعات مشتركة في كل من صنعاء وعدن، خمسة اجتماعات، في الفترة الواقعة بين ديسمبر ٨٩ ويونيو ١٩٩٠. نركز هنا، أبرز ما نتج عن كل منها، في الآتي:

أولا: الاجتماع الأول

انعقد في صنعاء بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩، اجتماع مشترك بناء على تنسيق مسبق وامتدادا لاجتماعات سابقة، خرج منه ممثلو النقابة والمنظمة بقرار قضى بضرورة سرعة توحيدهما في إطار مهني واحد خلال أقصر فترة ممكنة، كما خرج الاجتماع بقرار تشكيل اللجنة التحضيرية المشتركة كآلية لوضع الأسس والأطر والصيغ اللازمة لتنفيذ قرار التوحيد.

ثانيا: وبناء على ما سبق، تم تشكيل اللجنة التحضيرية وعقدت أول اجتماع لها في عدن، في ٥ يناير ١٩٩٠. تم فيه:

١. انتخاب رئاسة اللجنة التحضيرية من ثلاثة أعضاء، هم:

ـ يحيى محمد الشوكاني	رئيسا
ـ أحمد الحبيشي	نائبا للرئيس
ـ عبد الوهاب الروحاني	مقررا

٢ ـ وضع جدول عمل لتشكيل اللجان التي نصت عليها اتفاقية صنعاء.

٣ ـ ولتحقيق هذا الغرض، طرحت اللجنة، اقتراحين، الأول انتخاب لجنتين إحداهما: لإعداد مشروع النظام الأساسي والوثائق الأخرى، والثانية: لفحص العضوية. وتضمن الاقتراح الثاني، تشكيل أربع

لجان بدلا عن لجنتين. وتم إقرار اللجان الأربع كالآتي:

أ ـ لجنة مشروع النظام الأساسي والوثائق من ثمانية أعضاء، (يحيى الشوكاني ـ أحمد الحبيشي ـ عبده بورجي ـ أحمد عبد الله صالح ـ حسن العديني ـ اسكندر الاصبحي. ومشاركة عبد الواسع قاسم ومحمد قاسم نعمان).

ب ـ لجنة فحص العضوية، من ستة أعضاء. و٤ مشاركين (محمد حسين محمد ـ علي العمراني ـ عبدالوهاب الروحاني ـ محمد مخشف ـ محمد عطية فارع ـ راجح الجبوبي. ثم شكيب عوض ومحمد اليازلي وعمر باوزير ومحمد شنيف، مشاركون).

ج ـ اللجنة الإدارية والتنظيمية، من ٦ أعضاء واثنين مشاركين (واثق شاذلي ـ محمد المقري ـ يحيى عبد الله عبد الله ـ عبد السلام طاهر ـ وداد العاقل ـ أمين الحزمي. ثم عصام سالم ويحيى المعلمي مشاركان).

د ـ اللجنة الإعلامية، من ٦ أعضاء، (رضية شمشير ـ أحمد الديلمي ـ عبدالله بلفقيه ـ عبد الحبيب سالم ـ أحمد باشراحيل ـ محمد دحوان).

٤ ـ وضعت اللجنة، شروطا لعضوية الاتحاد (الكيان الموحد)، هي:

أ ـ أن يكون يمني الجنسية لا يقل عمره عن ٢١ سنة.

ب ـ أن يكون صحافيا يعمل في حقل الصحافة ويلتزم بنظام الاتحاد ولوائحه.

ج ـ أن يكون من العاملين في الصحف والمجلات المنتظمة أو مجالات التخصص الصحافي التحريري، في وكالة الأنباء والإذاعة والتلفزيون. وكذا يدخل ضمن هؤلاء، خريجو الصحافة والإعلام شريطة التحاقهم

بعد تخرجهم بالعمل الصحافي لمدة لا تقل عن عام.

٥ ـ وتضمنت قرارات الاجتماع كذلك، تعريفا للصحافي، تتلخص بنوده الثلاثة، في:

أ ـ أن يعمل في تحرير وتحليل الخبر والتعليق عليه.

ب ـ وفي كتابة التحليلات والأعمدة والمقالات.

ج ـ وكذا في التحقيقات والاستطلاعات والحوارات وغيرها من شؤون العمل الصحافي.

ثالثا: الاجتماع الثاني

عقدت اللجنة التحضيرية في عدن في ٦ يناير ١٩٩٠. أي في اليوم التالي للاجتماع الأول، وكان هو الاجتماع الثاني للجنة برئاسة الأخ يحيى الشوكاني رئيس اللجنة وبحضور أعضاء اللجنة من الهيئة الإدارية للنقابة والأمانة العامة للمنظمة، وهم:

١ ـ أحمد الحبيشي. ٢ ـ عبده بورجي. ٣ ـ أحمد عبد الله صالح. ٤ ـ علي العمراني. ٥ ـ محمد حسين محمد. ٦ ـ عبد الوهاب الروحاني. ٧ ـ محمد مخشف. ٨ ـ راجح الجبوبي. ٩ ـ عبد الواسع قاسم. ١٠ ـ حسن العديني. ١١ ـ واثق شاذلي. ١٢ ـ محمد المقري. ١٣ ـ عبد السلام طاهر. ١٤ ـ محمد عبدالله فارع. وغابت الأخت وداد العاقل.

في هذا الاجتماع،كان جدول عمله:

أ ـ مناقشة الإتجاهات الأساسية لمشروع النظام الأساسي المعد من قبل اللجنة المختصة.

ب ـ مناقشة مقترحات لجنة فحص العضوية وإقرار منهج عملها.

ج ـ أي أعمال أخرى.

وأقر الاجتماع اقتراحين:

الأول: انتخاب رئيس الاتحاد المقبل من المجلس التنفيذي وانتخاب الأمين العام من الأمانة العامة.

الثاني:

١ ـ أحقية رسامي الكاريكاتير الحصول على العضوية العاملة.

٢ ـ أحقية المخرجين الصحافيين في الحصول على عضوية الاتحاد العاملة.

٣ ـ أحقية المصورين الصحافيين في الحصول فقط على العضوية المنتسبة في الاتحاد.

رابعا: في الاجتماع الثالث

انعقد الاجتماع الثالث في عدن في ٧ يناير ١٩٩٠. تم فيه:

١ ـ تحديد الموضوعات التي ستتم مناقشتها أثناء لقاء الجمعية التحضيرية بالأخ رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى حيدر أبو بكر العطاس.

٢ ـ تأجيل البحث في كيفية حل الإطارين الصحافيين في الشطرين تمهيدا لانعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد وتأجيل انتخاب المندوبين إلى المؤتمر.

مرحلة بين مرحلتين

ويجدر التنبيه هنا، إلى أن عقد الثمانينات في شمال الوطن، مثّل فترة متميزة في جانب تطور الصحافة والعمل السياسي من أبرز مقومات كل منهما، فيما بين مرحلتين مختلفتين تمام الاختلاف. فكانت فترة العشر السنوات هذه، أشبه بالمرحلة الانتقالية من مرحلة القيود على

الصحافة وحظر الأحزاب إلى مرحلة التعددية وإطلاق الحريات. أي أنها كانت بحق، فترة إرهاص وتهيئة وإعداد بصرف النظر عن أنها لم تكن مقصودة لهذا الغرض بالذات، نظرا إلى أن مجيء الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ٩٠، لم يكن في الحسبان حينها في التاريخ نفسه على الأقل. وكانت بداية هذه الفترة، طرح وإقرار «الميثاق الوطني» عبر استفتاء شعبي في ٨١ ـ ١٩٨٢، الذي أصبح الدليل النظري للتنظيم السياسي ممثلا في «المؤتمر الشعبي العام» عند تأسيسه في ١٢ أغسطس ١٩٨٢. بوصف هذه المبادرات الجديدة ضمن توجه القيادة السياسية، قواعد ومنطلقات نحو انتهاج الديمقراطية ومقوماتها وتشريعاتها وأسلوب ممارستها، ويمكن بالتالي، تحديد أبرز ملامح هذه الفترة وطروحاتها الإيجابية،في عناصر أبرزها:

أولا : أنها ظهرت مرحلة متقدمة على سابقتها ومرنة ومنفتحة بنسبة جيدة في الجانبين النظري والعملي،ففي الجانب الأول،فتح تأسيس المؤتمر الشعبي العام (في أغسطس ١٩٨٢)، الأبواب الموصدة للحديث والكتابات والندوات وحلقات «التوعية السياسية» التي كانت تقام كل خميس في كل وزارة ومؤسسة، حول العمل السياسي بصفة عامة، وما يتعلق به من طروحات وبرامج ومناهج، سواء من خلال هذه الحلقات الأسبوعية العامة (الإجبارية لكل منتسبي الدولة)، أو في نطاق هيئات المؤتمر الشعبي العام، أو عبر صحيفته «الميثاق» أو في ما يصدره من كتيبات ووثائق، أو خارج نطاق التنظيم.

ومع الأخذ في الإعتبار أن الحظر على الأحزاب وعلى الحديث عنها وعن تكويناتها، وأيديولوجياتها، ظل قائما، إلا أن الحديث عن العمل السياسي من خلال المؤتمر الشعبي العام و«الميثاق الوطني» وما يتداخل معه ويترتب عليه من استطرادات وأمثلة وتجارب، استطاع أن

يحطم كثيرا من الحواجز ويلفت الأنظار إلى المشروع السياسي بقوة بين مختلف الفئات.

ثانيا : كان من ملامح هذه الفترة ومميزاتها، أن حملات القمع والمطاردات والاعتقالات لقيادات الأحزاب الكامنة تحت سطح الحظر، قلت وهدأت حتى توقفت تقريبا، وتم إطلاق الكثير من المعتقلين السياسيين أو معظمهم بالتدريج، وعاد بعض الفارين منهم خارج البلاد في هذه المرحلة.

ثالثا : أنها أتاحت فرصة للتقارب بين قادة وعناصر الأحزاب (المحظورة) وبين السلطة ممثلة بقيادات المؤتمر الشعبي العام، وهذا التقارب حقق كثيرا من تجاوز الطرفين للخصومات التقليدية إن صح التعبير، لصالح التعاون والوفاق حول القضايا الوطنية الكبيرة.

رابعا : وهذا الوضع ساعد إلى حد ما، التيارات والتجمعات السياسية والحزبية، على إعادة تنظيم نفسها وفرز قياداتها وتحديد مواقفها ومواقعها وعلاقاتها، فيما بينها من ناحية وضمن التوجه العام للمرحلة من ناحية أخرى.

خامسا : وإضافة إلى ما سلف، انعكست إيجابيات المرحلة إيجابا على العلاقة بين قيادتي النظامين في شطري الوطن، وكانت كبرى مميزاتها وإيجابياتها أنها قادت إلى تحقيق الغاية الكبرى وأدت إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ورفع علمها في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بمدينة عدن الصامدة.

وخلال هذه الفترة، صدر القانون ٤٢ لسنة ١٩٨٢، بشأن تنظيم الصحافة والمطبوعات، وكان متقدما بنسبة كبيرة عن سابقه، كما أتيحت الفرصة أمام الصحافيين للمطالبة بمزيد من حريات الصحافة سواء عن

طريق تعديل القانون المذكور آنفا أو عن طريق توجيهات القيادة السياسية إلى الجهات المعنية، ومن هذا، نموذج يتمثل في رسالة وجهها عدد من الصحافيين، إلى مجلس الشعب التأسيسي حينها، باسم رئيسه القاضي عبد الكريم العرشي (نص ملخص الرسالة ضمن الوثائق لهذه الفترة الموثقة هنا).

وكان قد صدر في نهاية الفترة نفسها، في عدن. . قانون تنظيم الصحافة والمطبوعات، بتأريخ ١٥ مارس ١٩٩٠، (نصه ضمن التشريعات والقوانين الصحافية الواردة في هذا الكتاب). وهنا نتناول خطوات التوحيد في جانبين:

الجانب الأول
المؤتمر التوحيدي الأول

انعقد المؤتمر التوحيدي لنقابة ومنظمة الصحافيين اليمنيين في شمال الوطن وجنوبه، بصنعاء بقاعة وزارة الإعلام خلال أيام السبت والأحد والاثنين ٩ ـ ١١ يونيو ١٩٩٠، وهو في الوقت نفسه، المؤتمر التأسيسي الأول لنقابة الصحافيين في مرحلة ما بعد الوحدة. ومن ثم أطلق عليه المؤتمر الأول، رغم أنه بديهة. . جاء امتدادا للمؤتمرات السابقة قبل الوحدة، من حيث تراكم التجربة وتطورها وما طرحته وأنجزته من وثائق وتشريعات وما حققته من خطوات وما كرسته من ممارسات ومن وعي بالتالي. . وفهم لأسس ومبادئ العمل النقابي وما صاغته ونسجت خيوطه وفتحت قنوات من علاقات، وما استشرفته من طموحات وبلورته من أهداف في اتجاه المستقبل وغايات العمل ووسائله وأسبابه وحاجاته وأساليبه وقضاياه النقابية والصحافية والوطنية على مختلف المستويات.

ومن نظرة سريعة إلى طروحات ونتائج هذا المؤتمر. يمكن باختصار تحديد أبرز معالمه في الآتي:

أولاً: في إطار الطروحات التقليدية الموسمية. ناقش المؤتمر وأقر الوثائق الرئيسية ممثلة في:

١ ـ النظام الأساسي الجديد للنقابة الجديدة.

٢ ـ التقرير العام عن خطوات التوحيد وأسسه.

٣ ـ ميثاق الشرف الصحافي [أرشيف المؤلف].

ثانيا : في ما يخص النتائج. أقر المؤتمر، البيان الختامي وما تضمنه من قرارات وتوصيات، كان منها:

١ ـ اعتبار يوم انعقاد هذا المؤتمر. التاسع من يونيو. يوم للصحافة اليمنية، يحتفل به كل عام.

٢ ـ تشكيل ثلاث لجان (من أعضاء النقابة) لمهمات محددة، هي:

أ ـ لجنة تنسيق مع رئاسة مجلس النواب، لاشتراك ممثلين للنقابة من أعضائها، مع اللجنة المختصة بالمجلس. في مناقشة مشروع قانون الصحافة قبل عرضه على مجلس النواب، ليمكن من خلال المشاركة، طرح الصحافيين للملحوظات والمآخذ التي يرونها ليأخذ بها المجلس عند مناقشته وإقراره للمشروع.

ب ـ لجنة للحريات والحقوق الصحافية الديمقراطية.

ج ـ لجنة التفتيش المالي والإداري لتؤدي دورها وفقا للنظام الأساسي للنقابة. [المصدر السالف].

٣ ـ أن ينعقد المؤتمر العام للنقابة في دورات تنظيمية كل ثلاث سنوات، والمجلس المركزي، كل ثلاثة أشهر.

٤ ـ تكليف قيادة النقابة بالعمل على إصدار صحيفة «الصحافي».

٥ ـ تأكيد المؤتمر على التمسك بكافة الاتفاقات والوثائق التي تم إبرامها وإقرارها من قبل النقابة في الشمال والمنظمة في الجنوب فيما قبل الوحدة مع النقابات والمنظمات العربية والعالمية ومواصلة تعزيز العلاقات معها

كما تضمن البيان الختامي للمؤتمر التوحيدي في صفحاته السبع إلى جانب القرارات السالفة. توصيات عامة على الصعيد اليمني والعربي والعالمي، نلخصها في الآتي:

أولا: على الصعيد المهني:

يوصي المؤتمر بالآتي:

٦ ـ رعاية أسر الصحافيين الذين قتلوا بسبب آرائهم في الفترات الماضية، باعتبارهم شهداء الصحافة. وبتسوية الأوضاع المادية للصحافيين في محافظات عدن وأبين وحضرموت ولحج.

٧ ـ العمل مع الحكومة على ترسيخ الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة والرأي والحيلولة دون وقوع أعمال تعسفية ضد الصحافي.

٨ ـ تعزيز العلاقات مع المؤسسات الصحافية والاستفادة من الإمكانات الطباعية في دعم طباعة الصحف.

٩ ـ تسعى النقابة على إيجاد مؤسسة للتوزيع والإعلان، يساهم فيها أصحاب الصحف الحزبية والمستقلة والرسمية.

١٠ ـ إلغاء الرسوم الجمركية على أوراق الصحف والمجلات والمطبوعات الوطنية لحمايتها من احتكار القطاع الخاص.

١١ ـ أن تحافظ النقابة على طابعها المهني الديمقراطي المستقل وتدعم المؤسسات الصحافية على تطوير نشاطها وإرساء أسس مهنية ثابتة.

١٢ ـ أن تسعى النقابة لدى مجلس النواب على إدخال مادة تنص على أن الصحافي هو كل من يحمل بطاقة النقابة. وان تعمل مع الجهات المعنية على منح الصحافيين التخفيضات والتسهيلات بالسفر والسكن والرعاية الصحية.

١٣ ـ العمل مع الحكومة لإنشاء كلية الصحافة بالجامعة وإنشاء فروع لها بالمحافظات وتطوير معهد الصحافة بعدن والحصول على منح تدريب في الخارج.

١٤ ـ المطالبة بإعادة الصحافيين المنقولين والمفصولين إلى مواقع عملهم واسترداد حقوقهم السابقة، ووضع هيكل وظيفي للصحافيين تراعى فيه مخاطر وأهمية المهنة.

١٥ ـ تأسيس جائزة للإبداع الصحافي ووضع ميداليات بأسماء الصحافيين المناضلين الرواد، أمثال الشهيدين محمد محمود الزبيري والوريث وعبد الله باذيب والفضول وعبد الله الوصابي.

١٦ ـ مطالبة الحكومة بتحويل المؤسسات الإعلامية الرسمية إلى مؤسسات مهنية تدار على أساس مهني لخدمة الرأي العام.

ثانيا: على صعيد الوضع اليمني. .

حيّا المؤتمر قيام الجمهورية اليمنية بوصفها حدثا تاريخيا كبيرا وثورة ثالثة عظيمة توجت ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين وحيّا قيادتها الجماعية مهنئا الأخوين الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة وعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، بهذا الإنجاز، ومؤكدا أن مهمة الشعب هي حماية الجمهورية اليمنية والدفاع عنها وترسيخ أسسها. ورحب بقيام مجلس النواب وعلنية جلساته، داعيا إلى ضرورة النهوض بالاقتصاد ومحاربة الفساد، وإلى حماية المرأة اليمنية وصيانة حقوقها وتشجيعها في مختلف مجالات العمل والإبداع. والى توحيد التعليم وتكريس المساواة بين الطلاب.

ثالثا: على الصعيد العربي: أكد المؤتمر على:

١ ـ تصفية الخلافات وتوحيد الصف العربي لنصرة القضايا القومية.

٢ ـ تأييد الانتفاضة الفلسطينية وإدانة الممارسات الصهيونية. مطالبا الدول العربية بوضع كل إمكاناتها لإيقاف هجرة اليهود السوفييت وغيرهم إلى فلسطين وحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٣ ـ تأييد الجهود المبذولة لإنهاء الصراع الدموي في لبنان وإدانة الاعتداءات الصهيونية ضده ومحاولات تمزيقه.

٤ ـ يدين الممارسات القمعية في السودان ويطالب بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، كما يدين الحملة الدعائية الصهيونية والبريطانية والأمريكية ضد العراق، ويؤيد موقفه في الدفاع عن أمته العربية.

رابعا: على الصعيد العالمي

١ ـ يؤيد المؤتمر حركات التحرر الوطني العالمية ونضال الشعوب لنيل حقوقها وتحررها.

٢ ـ ويدين التفرقة العنصرية ويعتبر كل من يقيم علاقات مع الأنظمة العنصرية موافقا على سياستها.

٣ ـ يؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز السلام الدولي وزيادة التعاون بين الدول لحل المشكلات الإقليمية ونزع السلاح والتعاون لحماية البيئة ومكافحة خطر التلوث.

ثالثا: الانتخابات:

تمت في نهاية المؤتمر الأول، انتخابات القيادة الجديدة للنقابة الموحدة، فتمثلت في انتخاب تسعة أعضاء للهيئة الإدارية، وستة وعشرين عضوا للمجلس المركزي. وأسفرت عن فوز الاخوة الزملاء ومواقعه كما يلي:

أ ـ في الهيئة الإدارية:

١ ـ عبد الباري محمد طاهر	نقيبا للصحافيين ورئيسا للنقابة
٢ ـ ياسين محمد المسعودي	أمينا عاما
٣ ـ واثق شاذلي	مسؤولا ماليا
٤ ـ عبد الرحمن بجاش	مسؤول لجنة القيد
٥ ـ د/ محمد عبد الجبار	مسؤول التفتيش المالي والإداري
٦ ـ محبوب علي	مسؤول العلاقات الخارجية
٧ ـ محمد قاسم نعمان	مسؤول الحريات الصحافية
٨ ـ محمد المساح	مسؤول لجنة الثقافة والإعلام
٩ ـ راجح الجبوبي	عضو لجنة التفتيش المالي والإداري

ب ـ في المجلس المركزي:

الجانب الثاني

١ ـ رضية شمشير.

٢ ـ محمد عبد الله فارع.

٣ ـ حسن عبد الوارث.

٤ ـ شكيب عوض.

٥ ـ عبد الله عبد الإله.

٦ ـ معروف حداد.

٧ ـ كوثر شاذلي.

٨ ـ هدى فضل.

٩ ـ فيصل العواضي.

١٠ ـ علي محمد الصراري.

١١ ـ محمد اليازلي.

١٢ ـ محمد عمر بحاح.

١٣ ـ د/محمود جمال.

١٤ ـ عباس غالب.

١٥ ـ عبد الله أمير.

١٦ ـ أحمد الصوفي.

١٧ ـ عارف الدوش.

١٨ ـ نادرة عبد القدوس.

١٩ ـ عمر باوزير.

٢٠ ـ عبد الباسط السُروري.

٢١ ـ منصور هايل.

٢٢ ـ أشرف علي محمد.

٢٣ ـ عبد العزيز مقبل.

٢٤ ـ محمد يحي شنيف.

٢٥ ـ علي فارع سالم الشيباني.

٢٦ ـ أحمد يحي الديلمي.

تسع سنوات من المحاولات

تسع سنوات مرت فيما بين المؤتمر الأول (٩/٦/١٩٩٠) والمؤتمر الثاني (١٥/٣/١٩٩٩)، هي أطول فترة مرت بين مؤتمرين منذ ظهور العمل النقابي في اليمن، بل وعلى المستوى القومي. . بدلا من ثلاث

سنوات هي فترة الدورة المحددة للمؤتمر العام، في قرارات المؤتمر التوحيدي الأول. بمعنى مفهوم بديهة، أن المؤتمر الثاني تأخر عن موعده ست سنوات، كان المفترض أن ينعقد خلالها المؤتمران الثاني والثالث، وأن يكون هذا هو المؤتمر الرابع. ولكن ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [آية ٣٨ ـ الرعد]. وفي كل الحالات وحيال كل الافتراضات والتطلعات المسبقة. . فإن ما حدث هو الواقع المعروف الذي ألغى كل التوقعات والافتراضات ولم يبق أمام حقائقه مجال من الاعتراف به وأنه وما تضمنه من مشكلات وتطورات غير موضوعية وغير طبيعية، جاء نتيجة طبيعية لأسباب ومبررات ربما يخفى بعضها أو معظمها أو أبرزها، ولكنها كانت كافية لفرض ما حدث. ويمكن هنا، محاولة الإشارة إلى نماذج عامة منها، في التالي:

أولاً: أن ما يجب أخذه في الإعتبار، أن توحيد الصحافيين بعد توحيد الوطن وفي إطار وحدته الكبرى، يعني تلقائيا وفي أبسط المعادلات. . اختلافه كثيرا عما لو تحقق قبل وحدة الوطن وبين إطارين في شطرين. من حيث إنه بعد الوحدة، ارتبط بها من جميع النواحي وفي كل المجالات، وطنيا ورسميا وسياسيا وجغرافيا واجتماعيا واقتصاديا، ثم مهنيا ونقابيا. كون الصحافيين أولا وقبل كل شيء. . جزءا من المجتمع على مستوى الوطن بكل فئاته وفي مختلف المجالات والمواقع والتوجهات والجهات. . في مؤسسات الدولة والقطاعات الأخرى، وفي الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفي المنظمات الجماهيرية والنقابات والاتحادات المهنية. . إلخ، وبالتالي. . فإنهم كانوا ضمن إن لم يكونوا في مقدمة المعنيين بالهم الوطني الكبير، خصوصا أنهم ربما، ألصق بالعمل السياسي من أي تجمعات مهنية أخرى. وكذا فيما تتناول وتشمله

المرحلة التأريخية الجديدة، وما طرحته الوحدة من معطيات وما شهدته في سنواتها الأولى خاصة. . من ظواهر وتطورات وأفعال وردود أفعال ومشكلات، وما ترتب عليها من أعباء ومتطلبات. وباختصار. . فإن وجودهم في خضم الهم الوطني العام، يأتي في مقدمة الأسباب التي شغلتهم عن قضية المهنة والعمل النقابي وصرفتهم بالتالي. . عن عقد المؤتمر الثاني في موعده. خصوصا أن الجمهورية اليمنية، شهدت منذ ما بعد ولادتها في ٢٢ مايو ٩٠، مؤامرات عدة ومحاولات مضادة ظهرت بسيطة، وما لبثت أن تطورت واتسعت في شكل خلافات سياسية وصلت حد الأزمة وانتهى مَن ورائها، إلى محاولة إجهاض الوحدة بإعلان الانفصال، وما مَثله من تحدٍّ صارخ للشعب دفع بقيادته الشرعية، إلى واجب الدفاع عن وحدته وكيانه في معركة انتهت بانتصاره وثبات وحدته واندحار الانفصال وقادته. في سلسلة أحداث استمرت انفجاراتها وتصاعدها أكثر من ثلاث سنوات، فضلا عن نتائجها وآثارها.

ثانيا : ما خلفته الأحداث المشار سلفا إلى أبرزها، من أعباء وتناقضات وتحديات، وشهدها الجميع دون حاجة إلى الاستطراد في شيء منها.

ثالثا : ما فرضته الوحدة منذ البداية، من أعباء ومتطلبات على كل المستويات والتجمعات، ومنها الصحافيون ونقابتهم، ولعل في طليعة ما أبرزته مؤشراتها، أن الصحافيين في المؤتمر العام التأسيسي الأول(٩/ ٦/ ٩٠). لم يولوها الإهتمام الكافي، من ناحية استشعارها وتطور متطلباتها سلفا وتوفير الترتيبات المناسبة، وهذا الجانب مَثّل فراغا واسعا وسببا فاعلا.

رابعا : ومع كل هذا. . فإن هذه العوامل والأسباب وما ينتظم في

بوتقتها، لا تكفي لتبرير التأخير عن عقد المؤتمر الثاني كل هذه الفترة. إذ كان بالإمكان تجاوز نتائجها بعد ١٩٩٤ على الأقل، لكن المشكلة الفاعلة بعد ٩٤، كانت داخلية من وسط الجوقة الصحافية وقيادة النقابة. ولعل الغريب أنها ظهرت بعد أن تجاوز الوطن الأزمة والحرب، وما لبثت أن اتسعت وتعددت جوانبها والآراء حول أسبابها. وبدأت مرحلة المعالجات التي نعتقد أن المراقب لها عن قرب، لا يتردد في وصفها بأنها الجانب أو الفترة الإيجابية المضيئة في العمل النقابي الصحافي خلال السنوات التسع. نظرا لما ظهر أثنائها وخاصة في النصف الثاني منها، من تداعي الصحافيين لمواجهتها ومعالجتها، في زخم مميز وبمختلف الطروحات واللجان والندوات والمقترحات، حتى أمكن للمؤتمر الثاني أن ينعقد فتجاوز كل الصعوبات والتعثرات. فكيف بدأت المشكلة وكيف تطورت؟

شكل البداية

قبل الحديث عن المحاولات لحل المشكلة، يأتي تسليط ضوء على ظهورها وتطوراتها، أولوية موضوعية، نحاول تناولها في إطار الإجابة عن التساؤل السالف، وفي مجموع النقاط التالية:

أولاها : أن بداية المشكلة لم تكن بعد ١٩٩٤ كما قد يفهم، بل بروزها وتطوراتها. أما البداية فإنها تعود إلى ما بعد المؤتمر التوحيدي الأول بحوالي عام ونصف العام. أي في أواخر العام ١٩٩١، وهذه البداية. . هي بداية ظهور بعض الجوانب أو بالأصح، النتائج الأولى التي عبرت عن وجود وتفاعل الأسباب الأولى منذ ما بعد المؤتمر العام الأول، وربما منذ ما قبله. إلا أن ما يفرضه اتساق الموضوع من جهة، ومبدأ التوثيق من جهة

أخرى. . هو الانطلاق من الظواهر وتداعياتها. أي البدء من ديسمبر ١٩٩١. حيث ظهر الخلاف في قيادة النقابة. . حسب ما أعلن. . على قرار منظمة الصحافيين العالميين (في مؤتمرها الذي عقدته بصنعاء خلال ٢٦ ـ ٣٠ نوفمبر ٩١) باختيار الزميل محبوب علي، مديرا لمكتبها الإقليمي الذي قررت فتحه بصنعاء. وكان رأي نقيب الصحافيين الزميل عبد الباري طاهر وبعض أعضاء النقابة، أن محبوب علي وهو عضو الهيئة الإدارية ومسؤول العلاقات الخارجية في النقابة، جزء من قيادتها المنتخبة وصناع قرارها، لا يخضع بالتالي، في ما يتعلق بموضوع صفته النقابية وعمله، لقرار خارجي غير قرار النقابة، وأن اختيار مدير لمكتب المنظمة، من حق النقابة. وكان يمكن لهذه المسألة أن تنتهي إلى وفاق،خصوصا أن محبوب علي، لم يرفض هذا الرأي ولم يمانع من أن يكون القرار للنقابة. إلا أن الخلافات والمكايدات الحزبية. . حسب ما ظهر. . انعكست مباشرة على المسألة وأورت شعلة الخلاف البسيط. ومن ثم. . تجمع وتكرس وظهر تراكم نقاط ومسائل أخرى، ساعد على ظهورها المناخ المهيأ، ومنها مسائل إدارية ومالية وصحافية.

ثانيتها : وتبعا لما سلف وتداعياته وما أحدثه من آراء ورؤى وتكتلات. تطورت الحال إلى وضع طروحات ومطالبات، ربما كان في مقدمتها، المطالبة بإعادة انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي للنقابة. ولما اكتنف هذه الدعوة من تعليلات وتبريرات ومن مؤشرات وأهداف أخفقت معها محاولات التهدئة. . رأى حيالها البعض من قيادة النقابة، أن الحل الفردي أو الشخصي بالابتعاد عن المشكلة، هو البديل للحل الجماعي المحبط،

وعبر عن هذا الموقف، الأمين العام الزميل ياسين المسعودي بأن قدم استقالته، إلا أن إصرار أعضاء المكتب التنفيذي والمجلس المركزي للنقابة، على عدم قبولها، حال دونها ولو مؤقتا.

ثالثة النقاط: وكما سلف عن الأزمة السياسية وحرب الدفاع عن الوحدة وأنها طغت على كل القضايا الأخرى حتى ٩٤ و١٩٩٥. فقد أتيحت الفرصة وسط الخلاف داخل النقابة، للبدء بالإعداد لعقد المؤتمر الثاني، بدءا بعقد المؤتمرات التأسيسية الفرعية للنقابات في المدن الرئيسية، وكان مؤتمر النقابة بالعاصمة صنعاء، أولها. انعقد في يوم الصحافة اليمني وتأريخ المؤتمر التوحيدي الأول، (في ٩ يونيو ١٩٩٠) في ١٩٩٦، بقاعة مركز الدراسات والبحوث، وما إن استهل المؤتمر أعماله باختيار رئاسته، (من الزملاء: محمد يحيى شنيف رئيسا وعباس الديلمي نائبا للرئيس، وسالم الحاج وعبد الرحمن العلفي مقررين)، حتى بدأ الخلاف حادا بين الأعضاء في القاعة الذين زاد عددهم عن ٧٠٠ عضو. وكان رد الفعل من الأعضاء المعارضين، تمثل في اعتراضهم على طريقة الانتخاب والترشيحات، وتحول الخلاف إلى حزبي. وطالبوا بإعادة فرز عضوية الموجودين في القاعة متهمين الأعضاء من المؤتمر الشعبي العام، أنهم أدخلوا إلى القاعة عناصر من غير الصحافيين. وتصاعدت المعارضة والخلاف وحالت حدة الطرفين في تمسك كل طرف بموقفه، دون نجاح وساطات صحافيين مستقلين في إعادة الهدوء. وانتهى بإعلان المعارضين (حوالي ١٠٠ عضو) انسحابهم ومقاطعتهم للمؤتمر. وكان هذا تطورا جديدا زاد من تصاعد المشكلة والخلافات في النقابة

[أرشيف المؤلف]. وواصل المؤتمر أعماله حتى انتخب أعضاء الهيئة الإدارية لنقابة صنعاء من ٩ أعضاء. (هم: الزملاء: عبد الرحمن بجاش رئيسا، وحسين العواضي نائبا للرئيس، وعباس غالب أمينا عاما، وأحمد الذهباني وعبد الله الصعفاني وعلي عبد الله الواسعي ومحمد العشملي وأحمد الجبلي وحسن العزي). كما انتخب المؤتمر المندوبين إلى المؤتمر العام (٧٦ عضوا). وظل المعارضون متمسكين بموقفهم، وعبروا عنه ببيانات وتصريحات تضمنت الخطوات التي قرروا اتخاذها للطعن في شرعية المؤتمر حسب تعبيرهم. [التقرير المقدم إلى المؤتمر العام الثاني].

الرابعة : الخلاف على عقد المؤتمر العام.

وتجاوزا لسلسلة من التطورات التالية لما سلف. . فقد عقد المؤتمر العام الثاني موضوع الخلاف، في أواخر فترة السنوات التسع هذه. ولعل تجدد الخلاف، بدأ بالذات، من بدء النقابة الإعداد للمؤتمر الثاني، إذ أقر أعضاء الأمانة العامة والمجلس المركزي للنقابة. . في إجتماع عقدوه بتأريخ ٧ ديسمبر ١٩٩٨ .. تحديد موعد المؤتمر الثاني، في ٢١ فبراير ١٩٩٩، في صنعاء. وأقر الاجتماع تشكيل لجنة تحضيرية، وتكليف الأمانة العامة بفحص عضوية المندوبين إلى المؤتمر العام من فروع النقابة، واستبعاد من لا تنطبق عليه شروط العضوية. وهنا. . أعلن عدد من الصحافيين في صنعاء، أنهم سيقاطعون المؤتمر العام، انطلاقا من الخلاف على مؤتمر نقابة صنعاء. [وثائق ومنشورات المقاطعين].

ونشير هنا. . إلى أن الإعداد للمؤتمر العام الثاني ابتداء من ديسمبر ١٩٩٤، سيأتي ضمن الحديث عن الخطوات الرئيسية لعقد المؤتمر العام الثاني بإذن الله تعالى.

الخامسة: تطورات أجلت المؤتمر العام

وامتدادا لما سلف. . أدى الخلاف على التحضير للمؤتمر العام وما يدخل في نطاقه، إلى إعلان نقيب الصحافيين الأستاذ عبد الباري طاهر، استقالته أو تجميد نفسه عن العمل، في رسالة وجهها إلى أعضاء الأمانة العامة، مبررة بمبررات وأسباب عدة ذكر أبرزها في موضوع مبادرات المعالجة والخطوات الرئيسية لعقد المؤتمر.

وكانت تطورات الخلاف خلال العام ١٩٩٨، قد دفعت إلى كثير من المحاولات والوساطات لحلها، أسهم فيها رئيس الوزراء د/ عبد الكريم الإرياني وكذا اتحاد الصحافيين العرب. [راجع محاضر التحضير] هذا من جهة، ومن جهة ثانية. . كان واضحا أن عقد المؤتمر العام في الموعد الذي حدده اجتماع الأمانة العامة والمجلس المركزي (بتأريخ ٧/ ١٢/ ٩٨) وهو ٢١ فبراير ٩٩. . غير ممكن، ليس فقط في ظل الخلاف القائم، بل ولأن الوقت غير مواتٍ ولا كافٍ للإعداد. خصوصا أن نقطة فحص العضوية تمثل واحدة من أبرز نقاط الخلاف. وبالتالي. . كان لا مناص من تأجيل المؤتمر إلى أقرب وقت ممكن، وكان يوم الخامس عشر من مارس ١٩٩٩.

المحور الثاني
في مواجهة المشكلة

في إطار ما سلف. . نعرض هنا، لنماذج من المبادرات التي تدافع الصحافيون من داخل النقابة ومن جمعيتها العمومية، لتقديمها وطرحها في أطر وأشكال متنوعة ومتعددة، لمواجهة المشكلة ومعالجتها، وربما كان حريا بالحديث عنها، الإشارة هنا، إلى أن المشكلة. . وبالذات في أواخر فترتها. . كانت قد وصلت إلى مستوى من التعقيد والاستعصاء

(نظريا على الأقل) على الحلول، بدأ يهدد وحدتها بما أعلن وطرح، من مشروعات تطالب بقيام أطر وتجمعات صحافية نوعية، بل وطالب بعض المشروعات، بكيان نقابي بديل. فكان الحفاظ على وحدة النقابة، أولوية ومسؤولية أحس بها وتحملها الجميع. وهذا هو ما حصل وموضوع هذه الفقرة من الكتاب بعون الله تعالى، من استقراء سريع قدر الإمكان للنماذج التالية التي تتمثل بحكم مجيئها في نطاق رد الفعل للخلاف. . في جانبين أولهما، ظهور أطر ومشروعات نقابية جديدة، سواء ما كان منها واردا في ظل النقابة وجزءا منها، أو ما جاء مقصودا به أن يكون بديلا عنها. والثاني: مبادرات ولجان وندوات المعالجة لحل الخلاف وتجاوز المشكلة ونبدأ بأولهما:.

الجانب الأول
مشروعات نقابية جديدة

نعرض هنا. . لنماذج ثلاثة من المشروعات النقابية الجديدة التي ظهرت أثناء أزمة وتعثر النقابة الشرعية، مما ظهر من هذه المشروعات قبل المؤتمر العام الثاني:

١ ـ لجنة «حماية الصحافيين»

نشرت بعض الصحف ومنها «الأيام» إضافة إلى بيان تم توزيعه. . أن اجتماعا عقد (الخميس ١٦ مايو ١٩٩٦) في مقر صحيفة «الأيام» بصنعاء، ضم عددا من قيادات العمل الصحافي في الصحف المستقلة، دعا إليه الزميلان هشام باشراحيل صاحب ورئيس تحرير «الأيام» (ورأس الاجتماع) والمرحوم د/ عبد العزيز السقاف، صاحب ورئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز» (الناطقة بالإنجليزية). تم فيه مناقشة مشروع نقابي يطلق عليه «لجنة حماية الصحافيين»، وتأسيس اللجنة، على أن يكون

أعضاؤها خصوصا أعضاء قيادتها. . من الصحافيين المستقلين من الأحزاب نظرا إلى أن غرضها حسب ما أعلنت، حماية الصحافيين من سيطرة الأحزاب ورغم أن أصحاب هذا المشروع، أكدوا غرضه السالف بالدرجة الأولى. . إلا أن مشروعهم لقي. . من الأساس ومن أول يوم. . معارضة شديدة من جانب بعض الأحزاب أولا، ومن نقابة الصحافيين والمعنيين في وزارة الإعلام حينها. بل ووجه إليه بعضهم تهما تزيد عن شق وحدة النقابة. وهكذا تلاشى المشروع. [أرشيف المؤلف وصحف مستقلة وحزبية].

٢ ـ اتجاهات لمشروعات بديلة

فيما بين العامين ٩٦ ـ ١٩٩٨. . ظهرت وطرحت أفكار وآراء ودعوات، إلى مشروعات نقابية بديلة، من قبل مجموعات من الصحافيين. جاءت في معظمها أو كلها، بمقاصد حسنة أو غير سيئة على الأقل، من حيث أنها انصبت في إطار الحلول والمقترحات للخروج من مشكلة النقابة وما سببته من تعثر وسلبيات وتطور للخلافات انعكست بآثار سيئة على العمل النقابي والصحافي، إلا أن هذه الآراء والدعوات، قوبلت من غالبية الصحافيين، بالرفض، ومنها مثلا (خلال عام ١٩٩٨)، دعوة إلى تأسيس نقابة جديدة «تتبناها مجموعة تسمى لجنة تحضيرية، وتبدأ الإعداد من خلال فروع النقابة في المحافظات». [لقاء مركز الدراسات في نوفمبر ١٩٩٨] ودعوة أخرى إلى تشكيل لجنة تحضيرية من خارج قيادة النقابة، تحضر للمؤتمر العام الثاني وتعقده باعتباره المخرج الصحيح من قيادة النقابة ومشكلتها، وغيرها. ولا نرى حاجة للاسترسال في تتبع دعوات تلاشت قبل أن تخرج إلى حيز الوجود.

٣ ـ نقابات المقاطعين للمؤتمر العام

كانت مجموعة من الصحافيين بصنعاء، عقدت سلسلة من اللقاءات

(التقيت مع بعضهم في أواخر ديسمبر ٩٨)، طرحت المجموعة فيها قناعة أفرادها بأن النقابة أصبحت في وضع لا تستطيع معه الخروج من أزمتها ولا تستطيع من ثم، عقد المؤتمر العام الثاني الذي أعلنت بدء التحضير له منذ ٩٤، وأن المؤتمر حتى لو استطاعت أن تعقده فإنه سيكون غير شرعي (؟؟). وأن الحكومة حتى الآن، لم توافق على صرف ميزانية المؤتمر. ومن هنا، يرى هؤلاء الزملاء (نتجنب ذكر اسم أي منهم)، أن ما يجب هو الدعوة إلى تشكيل لجنة (تم تشكيلها كما يبدو) لتأسيس إطار نقابي بديل، يبدأ بخطوات منها: الالتقاء برئيس الوزراء (د/ الإرياني) ووزير الإعلام (الأخ عبدالرحمن الأكوع) والاتصال بفروع النقابة للتنسيق معهم، واللقاء بالأمين العام لاتحاد الصحافيين العرب (صلاح الدين حافظ). . إلخ، وأكد الصحافيون. . هؤلاء عندما قلت لهم رأيي ويتلخص في: أن شق النقابة كما أعتقد، سيتحول من أول يوم، إلى مشكلة تفوق كل مشكلة تعاني منها النقابة، وأنه في هذه الفترة بالذات، قد تُمزق النقابة إلى عدة كيانات يصعب توحيدها، وأن المؤتمر العام يبدو عقده وشيكا. . أكدوا أنهم سيقاطعون المؤتمر إذا عقدته النقابة، «لأنه غير شرعي» ؟ [أرشيف المؤلف ومحضر اللقاء]

هذا فيما قبل المؤتمر العام الثاني الذي كان المتوقع، أنه سيمثل الحل الجذري للخلاف والإشكالات. ولكن الذي اتضح بالفعل، أنه لم يحقق هذا الغرض كاملا، من خلال ما ظهر من تجدد الخلاف بدءا من قاعة المؤتمر (صنعاء ١٥ ـ ١٨ مارس ١٩٩٩)، في صور وأطر تعددت إلى حد ما، ولكنها انطلقت كلها، من الطعن في شرعية المؤتمر ونتائجه. ومن أبرزها:

١ ـ مشروع المقاطعين. . من جديد

في اليوم الأول للمؤتمر العام الثاني، عاد المقاطعون من جديد، يعلنون رفضهم للمؤتمر بحجة عدم شرعية قيادة النقابة ومن ثم، عدم

شرعية المؤتمر. وأصدروا بيانا في شكل رسالة احتجاج إلى الحكومة يتهمونها فيها بما أطلقوا عليه «فرض انتخاب نقابة بطرق غير مشروعة»، وأضاف البيان «أن السلطة بإصرارها على عقد مثل هذا المؤتمر تفتح كل الخيارات أمام الصحافيين المقاطعين للمؤتمر. لإيجاد كيان نقابي آخر يدافع عن حقوق الصحافيين اليمنيين». [صحيفة «رأي» العدد ١٥٢ في ١٦/٣/١٩٩٩].

٢ ـ لجنة تحضيرية

ونشرت الصحف في اليوم الثالث للمؤتمر، تصريحات للمحتجين المقاطعين، أكدوا فيها، «أن الضرر الذي لحق بوحدة نقابة الصحافيين كبير، لأن القائمين على المؤتمر العام الثاني، انطلقوا من فكر أساسه إلغاء الآخرين (. .). لذلك فإن عددا من الصحافيين يتشاورون كلجنة تحضيرية تهدف إلى إنشاء كيان (نقابي) صحافي مهني، ورفع دعوى إلى القضاء ببطلان شرعية المؤتمر العام الثاني». [عبد الرحمن خبارة لـ«الأيام» العدد ٤٥٥ في ١٧/٣/١٩٩٩].

٣ ـ رابطة الدفاع عن الصحافيين

وظهر أن أفكار المقاطعين الصادرة عنهم في أيام انعقاد المؤتمر، تبلورت أو تطورت أو تعددت، إلى الإعلان عن تشكيل ما أسموه «الرابطة اليمنية للدفاع عن الصحافيين»، في بيان (نشرته صحف منها «الأيام» يوم السبت ٢٠/٣/٩٩، في العدد ـ ٥٥٥ ـ) وقع عليه أحد عشر صحافيا بارزا،(١ ـ هشام باشراحيل رئيس تحرير «الأيام» ٢ ـ محمد جسار رئيس تحرير «رأي» ٣ ـ د/ فارس السقاف رئيس مركز دراسات المستقبل ٤ ـ نعمان قايد سيف رئيس تحرير «الشورى» ٥ ـ عبد الكريم الخيواني رئيس تحرير «الأمة» ٦ ـ أحمد الحاج ٧ ـ سامي غالب ٨ ـ رحمة حجيرة ٩ ـ سعيد ثابت ١٠ ـ محمد المقالح ١١ ـ أحمد

الصوفي). [العدد السالف من «الأيام»] ولكن ورغم ما واجهه المؤتمر من إرباكات وتعثرات، فقد استمر في أعماله حتى النهاية، كما سيأتي بإذن الله تعالى. ويشار هنا، إلى أن النقيب السابق الزميل عبد الباري طاهر، شارك في الطعن في شرعية المؤتمر والنقابة المنتخبة.

ثاني الجانبين
مبادرات المعالجة

نركز هذا الجانب، في نماذج من أبرز الطروحات والمبادرات والمحاولات المنصبة في إطار حل الأزمة والخروج بالنقابة إلى وضعها الطبيعي. وهذه هي النماذج المختارة من عدد غير قليل من الجهود المتتالية والمحاولات المتنوعة رؤى وآراء ومضامين وأطرافا.

١ ـ ندوة «مركز دراسات المستقبل»

عقب الخلافات التي دفعت نقيب الصحافيين الزميل عبد الباري طاهر إلى الاستقالة. . انعقدت بصنعاء (فندق حدة ـ يوم الخميس ٢٨ أغسطس ١٩٩٧)، ندوة ـ حلقة مناقشة ـ أعد لها ودعا إليها، «مركز دراسات المستقبل» ممثلا برئيسه د/ فارس السقاف. تركزت في مناقشة أوضاع النقابة، الأسباب والتطورات والحلول. شارك فيها ما بين ٦٠ ـ ٧٠ صحافيا، إضافة إلى عدد من المهتمين والباحثين والسياسيين. قدم فيها كل من الزميلين عبد الباري طاهر نقيب الصحافيين (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني) ومحمد يحيى شنيف عضو المجلس المركزي للنقابة. (رئيس دائرة الفكر والإعلام باللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام). . ورقتي عمل، الأولى بعنوان «في نقابة الصحافيين مشكلتان. . عامة وخاصة». ، والثانية بعنوان: «الأوضاع الراهنة لنقابة الصحافيين اليمنيين ـ النقابة. . مأزق التكوين وتطلعات الخلاص».

٢ ـ ملتقى المناقشة العام

أخذ مجموعة من الصحافيين على عاتقهم، تنظيم ملتقى لمناقشة أوضاع النقابة من جميع جوانبها والخروج بحل جذري. وبدعوات هاتفية تولاها الزميل حافظ البكاري مسؤول الاتصال في المجموعة، انعقد أول اجتماع لهذا الملتقى في مركز الدراسات والبحوث بصنعاء، يوم الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٩٨، حضره أكثر من ثلاثين صحافيا (كنت أحدهم)، (منهم الزملاء: د/ محمد عبد الملك، د/ عبد العزيز السقاف، حافظ البكاري، رحمة حجيرة، أحمد الشرعبي، نبيل الكميم، سعيد ثابت سعيد، عبد الكريم الخيواني، عبد الكريم الرازحي، أحلام المتوكل، حمود منصر، فيصل مكرم، عبد الواحد هواش، حسن العديني، محمد جسار، سامي غالب).

كان أهم ما دار في المناقشة وما انتهت إليه آراء ومقترحات في طروحات تركزت في: الدعوة إلى التحضير لتأسيس نقابة جديدة، تشكيل لجنة تحضر للمؤتمر العام، تشكيل لجنة لوضع تصورات لأوضاع النقابة وللخطوات العملية لتصحيحها. وحاز المقترح الأخير تأييد الحاضرين. وتم تشكيل لجنة بالفعل من بين الموجودين قوامها ستة أعضاء، (حافظ البكاري ورحمة حجيرة وعبد الكريم الخيواني وسعيد ثابت سعيد ونبيل الكميم وعبد الوهاب المؤيد ـ رئيسا للجنة). على أن يلتقي أعضاء اللجنة بكل الأطراف من الصحافيين في قيادة النقابة وخارجها. وكان مما وضعته اللجنة هذه في حسابها، عوامل ونقاط ذات أهمية غير عادية، منها:

- تطور مشكلة النقابة وما وصلت إليه من التعقيد.
- تعدد الأطراف والآراء والتناقضات.
- أثر الأحزاب أو الانتماء الحزبي بين الصحافيين، في المشكلة.
- الشرعية ممثلة في قانون الصحافة ونظام النقابة والإنتخابات.

- الحكومة ممثلة برئاسة الوزراء أولا، ثم بوزارة الإعلام، من حيث أهمية دورها في تأييد أو مخالفة أية مبادرة للحل. وهذه حقيقة يخطئ من يحاول تجاهلها.
- نقطتان طرحتهما المناقشة في الملتقى، يرتبط بهما عقد المؤتمر العام الثاني، هما: تمويل المؤتمر، وهذا منوط بالحكومة وحدها، وفحص أو تصحيح العضوية لأعضاء الجمعية العمومية، وهذا عائد إلى النقابة واللجنة التحضيرية من خلال المؤتمر العام.

وبحسب الزميل حافظ، فقد وجه باسم الملتقى دعوة إلى النقابة لحضور المناقشة،لكنها لم تشارك بأحد من قيادتها، وعندما كلمت الزميل عبد الباري طاهر رئيس النقابة، اعتذر بأن التنسيق لم يتم مسبقا مع النقابة، ولذا فإن أحدا منها لن يشارك، ولكنه اتصل بي مساء اليوم الذي انعقد فيه الملتقى، وعبر عن ارتياحه للجنة التي شكلها الملتقى، مؤكدا عدم ارتياحه لما بلغه من أن د/ عبد العزيز السقاف، أبدى استعداده لحل مشكلة التمويل بأن يغطي موازنة المؤتمر العام على حسابه. (؟؟)، وصادف هذا خبرا نشرته صحيفة «الوحدة»، مفاده أن رئيس الوزراء د/ عبد الكريم الإرياني التقى النقيب عبد الباري، وأكد له أن الحكومة لن تتأخر عن تغطية تكاليف المؤتمر (كما هي العادة).

وكان ما توصلت إليه اللجنة المشكلة من الملتقى:

- أن المؤتمر العام هو الحل، وأن وحدة النقابة أمر لا نقاش حول أي شيء يمسه.
- دعوة المجلس المركزي للنقابة، لبدء التحضير للمؤتمر العام خلال شهر واحد على أبعد مدى، وإلا فيتم طرح القضية على اجتماع عام تدعى إليه الجمعية العمومية.
- أن مسالة فحص عضوية أعضاء الجمعية العمومية، يجب أن تترك لقرار المؤتمر العام أو قيادة النقابة القادمة.

٣ ـ مبادرة رئيس الوزراء ووساطة اتحاد الصحافيين العرب

يجب أن يحسب هنا وفي أية مناسبة، للدكتور الإرياني، دوره الإيجابي حيال هذه المشكلة، إذ ظل يؤكد دعمه لوحدة النقابة ولشرعيتها ولمؤتمرها العام ولأي جهد أو صيغة تساعد على الحل.

وكان رئيس الوزراء في هذا الإطار،أثناء اجتماع النقابة بوفد اتحاد الصحافيين العرب (برئاسة أمينه العام، الأستاذ صلاح الدين حافظ في سبتمبر ١٩٩٨) وحضور قيادة النقابة، طرح مقترحا نلخصه في ثلاثة بنود:

١ ـ يتعاون اتحاد الصحافيين العرب مع النقابة، في وضع شروط وضوابط للعضوية الصحافية.

٢ ـ يتم إجراء انتخابات للنقابة (من خلال المؤتمر العام) وفقا لهذه الضوابط أو المعايير، يشرف الاتحاد عليها بدعوة من الحكومة، على الانتخابات، بعد تنقية وتنظيم جداول العضوية.

٣ ـ يتعهد (رئيس الوزراء) برعاية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الاتحاد والنقابة. [«الثورة» في ٩٨/٩/١٨].

٤ ـ وثيقة الأحزاب لحماية النقابات

كانت الأحزاب دون شك، تعي جيدا، أثرها السلبي على العمل النقابي والنقابات عامة، كرر زعماء منها تأكيد هذه الحقيقة وتأكيد الدعوات إلى عدم الخلط بين العمل السياسي والعمل النقابي، وأن على الأحزاب أن تدعم استقلال وتطور النقابات، بدءا من نقطة عدم التدخل في ما يمس صفتها ومهمتها المهنية، وهو أضعف الدعم وأضعف الإيمان، إلا أن هذا المبدأ لم يتهيأ له كما يبدو، أن يتحقق على مستوى كل حزب منفردا، فالمطلوب اتفاق الجميع عليه، وهذا ما دعا قادة ستة

من أبرز أحزاب المعارضة (الاشتراكي والوحدوي الناصري والبعث القومي والحق واتحاد القوى الشعبية والتجمع اليمني للإصلاح)، إلى توقيع وثيقة اتفاق أطلق عليها «اتفاق مبادئ حماية العمل النقابي» (في ١٤ مارس ٩٩) ويشمل كل النقابات والمنظمات الجماهيرية، وشكل الموقعون في اللقاء، لجنة من رؤساء دوائر العمل النقابي في هذه الأحزاب، لبحث الأسباب التي أعاقت تنفيذ الاتفاق السابق الموقع عليه مطلع ١٩٩٨، ووضع خطة تنفيذية لهذا الاتفاق، لدعم العمل النقابي بما يضمن استقلالية النقابات وحريتها ووحدتها وعدم تسخيرها للأغراض الحزبية، انطلاقا من مبدأ «لكل حزبه. . والنقابة للجميع». [أرشيف المؤلف عن ملخص الوثيقة].

المحور الثالث

المؤتمر العام الثاني

نأمل أن يكون ما تضمنته الفقرات السالفة من المحور الثاني. . قد استطاعت أن توثق في إطار هذا الكتاب وأن تسلط الضوء بما فيه الكفاية، على أبرز الأحداث والتطورات التي شهدتها فترة السنوات التسع الفاصلة بين المؤتمرين العامين: الأول والثاني في مرحلة الوحدة اليمنية. . ومن ثم، الأسباب التي كانت وراء تأخير وتعثر انعقاد المؤتمر الثاني في موعده المحدد بحسب النظام الداخلي للنقابة.

ونعود هنا. . إلى توثيق المؤتمر الثاني، ضمن هذا المحور، في جوانب رئيسية أربعة. . هي:

١ ـ الخطوات السابقة للمؤتمر في اتجاه عقده.

٢ ـ أعمال المؤتمر ونتائجها.

٣ ـ ردود فعل المؤتمر ـ أعباء وتناقضات ـ

٤ ـ بداية المسيرة من جديد.

الجانب الأول
خطوات نحو المؤتمر

سبق الحديث عن تأخر عقد المؤتمر العام الثاني عن موعده وأبرز أسباب التعثر والتأخر. وهنا. . نسجل باختصار، الخطوات الرئيسية التي تمت نحو عقد المؤتمر، وفي إطار الإعداد والتحضير له. من خلال العناصر أو البنود التالية:

أولا: استكمال التأسيس.

عقب المؤتمر العام الأول (٩ يونيو ٩٠)، واجهت قيادة النقابة ومجلسها المركزي، أعباء عملية استكمال التأسيس من جديد للعمل النقابي بعد وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية، كغيرها من النقابات الأخرى،مع تميز العمل النقابي في الصحافة. . ربما. . بالقسط الأكبر من الصعوبات، وكانت أولويات هذه العملية، تضع تأسيس فروع النقابة أو نقابات الفروع في المحافظات، في المقدمة. ورغم الصعوبات استطاعت النقابة بالتعاون مع الصحافيين والقياديين منهم خاصة، في المحافظات، إنجاز مهمة التأسيس من خلال عقد المؤتمرات الفرعية وانتخاب قياداتها في المحافظات السبع الكبيرة التي يتواجد بها نصاب كاف من الصحافيين لقيام فرع فيها. وهي محافظات: صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة، أبين، لحج. في الفقرة الواقعة بين يونيو ٩١ وسبتمبر ١٩٩٢، وتأخر بعضها إلى السنوات التالية. وتفاوت عدد القيادات من فرع إلى آخر، فيما بين خمسة كحد أدنى (أبين ولحج) وسبعة (تعز والحديدة) وتسعة كحد أقصى، في بقية الفروع الثلاثة. بحسب تفاوت عدد الصحافيين المنتسبين إلى كل فرع.

ثانيا: المندوبون إلى المؤتمر.

وفي الفترة الواقعة فيما بين ٢٥ أكتوبر و١٨ نوفمبر ٩٥، باستثناء

نقابة العاصمة التي تأخرت عن عقد مؤتمرها التأسيسي إلى ٩٦/٦/٩، كما سلف. . عقدت قيادات الفروع مؤتمرات جمعياتها العمومية، تم فيها انتخاب المندوبين الممثلين لكل منها، في المؤتمر العام الثاني، بلغ مجموع المندوبين، ١٧٩ مندوبا، تفاوت العدد تبعا لما سلف، من فرع إلى آخر، ما بين خمسة مندوبين (لحج) وتسعة (تعز والحديدة) وعشرة (أبين) وخمسة عشر (حضرموت) وخمسة وخمسين (عدن) وستة وسبعين (صنعاء). [التقرير العام إلى المؤتمر الثاني].

ثالثا: الإعداد للمؤتمر العام

كان المجلس المركزي للنقابة، أقر في دورته لشهر ديسمبر ٩٤، «البدء بالإعداد والتحضير لعقد المؤتمر العام الثاني»، «ونظرا لتعثر الجهود في الحصول على الدعم المطلوب ـ حينها ـ اضطرت الأمانة العامة إلى تغطية مؤتمرات (نفقات) الفروع خلال عامي ٩٥ ـ ٩٦، من ميزانية النقابة السنوية»، وظل الحال كما هو حتى نوفمبر ٩٨، حيث طرح رئيس وأعضاء الأمانة العامة، الموضوع على الأخ د/ عبد الكريم الإرياني رئيس مجلس الوزراء، أثناء استقباله لهم، «وتم تسليمه نسخة من مشروع ميزانية عقد المؤتمر العام الثاني، وقد وجه بصرف مليون ريال، لمرحلة الإعداد والتحضير وعقد دورة المجلس المركزي» [المصدر السالف] «وفي الدورة قبل الأخيرة للمجلس المركزي التي انعقدت بتاريخ ٥ ـ ٦ يناير ١٩٩٩، أقر المجلس تحديد يوم ٢١ فبراير ٩٩، موعدا لانعقاد المؤتمر العام الثاني، كما أقر مشروع ميزانيته وإعادة تشكيل رؤساء وأعضاء لجان الإعداد والتحضير للمؤتمر العام، من أعضاء الأمانة العامة والمجلس المركزي. . على أن يشرف نقيب الصحافيين والأمين العام على كافة لجان العمل. . التي تشكلت من خمس لجان، هي: ١ ـ لجنة إعداد التقرير العام والوثائق. ٢ ـ لجنة الإعداد والتنظيم. ٣ ـ اللجنة الإعلامية. ٤ ـ لجنة الشؤون المالية

٥ ـ لجنة الوثائق التي تم دمجها مع لجنة التقرير العام».

الجانب الثاني
أعمال المؤتمر العام ١٥ ـ ١٨/ ٣/ ١٩٩٩

وأخيرا. انعقد المؤتمر العام الثاني. هذه العبارة كانت تتردد على ألسنة عدد من الصحافيين وهم يتنفسون الصعداء يوم افتتاح المؤتمر بحفل أقيم في «قاعة الشوكاني» بنادي كلية الشرطة في العاصمة صنعاء، صباح يوم الاثنين ١٥ مارس ٩٩. حضره د/ عبد الكريم بن علي الإرياني رئيس الوزراء والأخ عبد الرحمن محمد الأكوع وزير الإعلام والأخ محمد عبد الله البطاني وزير الشؤون الإجتماعية والعمل، وعدد كبير من المسؤولين وأعضاء السلطات الثلاث وقادة الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية والمؤسسات الأخرى وممثلي البعثات الديبلوماسية وغيرهم.

وخلال أقل من ساعة انتهى حفل الافتتاح، بدأ بكلمة نقابة الصحافيين ألقاها الزميل ياسين المسعودي الأمين العام للنقابة، فكلمة السيد حاتم زكريا ممثل الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب، فكلمة الأمانة العامة لمنظمة الصحافيين العالمية، ألقاها الأستاذ محبوب علي مدير مكتبها الإقليمي في صنعاء، واختتم بكلمة رئيس الوزراء.

وتتالت جلسات أعمال المؤتمر ووقائعه، بدءاً من الجلسة الأولى في اليوم الأول وحتى يوم الخميس ١٨ من الشهر نفسه. ونركز أبرز الوقائع والموضوعات والنتائج، في الأطر الرئيسية التالية:

أولا: جلسات المؤتمر وتكويناته

١ ـ الجلسة الأولى:

ـ بدأت الجلسة الأولى عقب الافتتاح مباشرة وفي قاعته. كان عدد

الحاضرين في البداية، ٢١٤ عضوا منهم ١٥ عضوة صحافية فقط، (المفروض أن يكون حضور الزميلات بنسبة لا تقل عن ١٥ ـ ٢٠ ٪ نظرا لحجم وجودهن في النقابة والمهنة). وفي الجلسة الأولى وبحسب مندوب وزارة الشؤون الإجتماعية. . كان عدد الحاضرين: ١٤٣ عضوا و٤٥ غائبون. ولعل الملفت في الجلسة، أن في مقدمة الغائبين، نقيب الصحافيين الزميل الأستاذ عبد الباري طاهر، لا لعذر وإنما بإصرار على الغياب وعلى الاستمرار في استقالته أو تجميده عضويته التي سبق أن قدمها، في رسالة تضمنت تعليلها بأسباب، منها: عجز النقابة عن عقد المؤتمر العام وعجزها عن معالجة مشكلة العضوية وعدم معالجة ما شاب مؤتمرات الفروع من سلبيات. [«الأيام» العدد ٥٤٥ في ٢٤/ ٢/ ٩٩].

ـ انتخب أعضاء المؤتمر هيئة رئاسته من ثلاثة (هم تقريبا كل المرشحين)، هم: الزملاء: د/ محمود جمال، رئيسا ومحمد يحيى شنيف وحسن عبد الوارث، مساعدين للرئيس. ويلحظ أن أثر الحزبية واضح في هذا الاختيار.

٢ ـ الجلسة الثانية: الثلاثاء ١٦/ ٣/ ٩٩

- انعقدت الجلسة الثانية في اليوم الثاني، ولكن في قاعة «المعهد الوطني للعلوم الإدارية»، بعد أن طلب المسؤولون في نادي ضباط الشرطة من النقابة، مغادرة القاعة وإخلائها لمؤتمر أو اجتماع آخرين.
- في هذه الجلسة. . تم تكوين أجهزة المؤتمر، ممثلة في لجان انتخبها من أعضائه بحسب الأطر العامة لأعماله. (حوالي خمس لجان).

٣ ـ جلسات اليومين التاليين: ١٧ ـ ١٨/ ٣/ ٩٩

- تم في جلسات اليومين التاليين (الأربعاء والخميس)، مناقشة المؤتمر للقضايا المطروحة عليه مباشرة، ونتائج أعمال اللجان حول الوثائق المقدمة إلى المؤتمر، وانتخاب القيادة الجديدة للنقابة.

- كانت مؤشرات الخلافات السابقة والآنية، ظهرت منذ البداية، إلا أن حدتها بدأت من الجلسة الثالثة في اليوم الثاني، كان أبرزها حول انتخاب النقيب الجديد في هذه الجلسة، بينما أصر رئيس المؤتمر د/ محمود جمال، من منطلق نظامي. على أن تكون الانتخابات في نهاية أعمال المؤتمر، ولما لم يؤخذ برأيه، كان رد فعله ترك مكانه في المنصة ومغادرة القاعة. وكذا فعل الزميل حسن عبد الوارث احتجاجا على إسقاط أو سقوط اسمه من قائمة المرشحين. إلا أن مجموعة من الزملاء تعقبوه وتمكنوا من إقناعه بالعودة إلى القاعة وبعودة اسمه إلى القائمة.

- بعد انسحاب رئيس المؤتمر، وفي اليوم الرابع. كان من المطلوب اختيار رئيس بديل، واقترح عدد من الزملاء، اختيار الصحافي عبد الوهاب علي المؤيد، وصوتت القاعة بالتأييد، إلا أنه اعتذر عن عدم الموافقة شاكرا للأعضاء ثقتهم، فتم اختيار الزميل محمد عبد الرحمن المجاهد لتسيير بقية أعمال المؤتمر.

ثانيا: أعمال المؤتمر

تركزت أعمال المؤتمر في الموضوعات والوثائق التالية:

- فحص العضوية من قبل «لجنة الفرز» التي انتخبها المؤتمر.
- تعديل النظام الأساسي. وأهم التعديلات تمثلت في:

١ - شكل قيادة النقابة المكون من أمانة عامة تتشكل من النقيب والأمين العام والمساعدين، وكذا المجلس المركزي من ٣٠ عضوا. إلى تعديله ليتكون من: نقيب للصحافيين، ويتم انتخابه من المؤتمر العام مباشرة. وانتخاب ١٢ عضوا يتم توزيعهم إلى، وكيلين وأمين عام ومسؤول مالي، يشكلون برئاسة النقيب، مجلس النقابة. ويتوزع الباقون على لجان ثمان للنقابة.

٢ ـ يتم إعادة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة، كل أربع سنوات.

٣ ـ لا يجوز للنقيب أن ينتخب لأكثر من دورتين متتاليتين. (المادتان ١٣ و١٤).

ـ التقرير العام

ـ التقرير المالي. وتقريران ملحقان به، عن الوضع الإداري في النقابة وعن وحدة الطباعة.

ـ البيان الختامي

ـ يضاف إلى ما سلف، أوراق منها:

١ ـ قائمة أعضاء الجمعية العمومية للمؤتمر (المندوبون والقياديون في النقابات الفرعية).

٢ ـ القَسَم الذي يؤديه الصحافي، وهذا تم طرحه للمرة الأولى.

٣ ـ بيان صادر من مندوبي محافظة حضرموت إلى المؤتمر. (هذه الوثائق واردة بنصوصها ضمن الملحق بهذا المحور). [أرشيف المؤلف من تغطيته لأعمال المؤتمر].

ثالثا: النتائج

تتركز نتائج المؤتمر العام الثاني، اتساقا مع الالتزام في التوثيق هنا، على التركيز قدر الإمكان. . في فقرتين عامتين:

الأولى: البيان الختامي. وكان من أبرز مضامينه:

١ ـ إقرار التعديل الوارد على النظام الداخلي، وكذا إقرار التقارير الأخرى، العام والمالي وقائمة فحص العضوية.

٢ ـ تكليف المؤتمر للنقابة الجديدة، بالعمل على تطوير وتحسين أوضاع النقابة وفروعها وأوضاع الصحافيين، من خلال:

- إيجاد مقرات مناسبة للنقابات الفرعية في المحافظات.

- وضع آلية فاعلة لعملية تحصيل اشتراكات الأعضاء في النقابة وضبط وتطوير موارد النقابة.

- الحصول على منح ودورات تأهيلية في الداخل والخارج، للصحافيين.

- تطبيق شروط العضوية في النقابة، بحسب النظام الداخلي.

- متابعة الجهات المعنية في الحكومة، لإصدار الكادر الصحافي.

- الإسراع بإنشاء مشروع «الصندوق الإجتماعي» للصحافيين.

- السعي لدى المؤسسات المختصة، للحصول على تخفيضات في فواتير الخدمات العامة ومنح علاجية للصحافيين، أسوة بوضعهم في الأقطار العربية الأخرى.

- إصدار صحيفة «الصحافي» لتكون لسان حال النقابة والصحافيين.

رابعاً: الانتخابات

جرت الانتخابات بقيادة النقابة الجديدة، طبقا للنظام الداخلي بعد التعديل السالف ذكره. وتركزت بالتالي في:

- عملية انتخاب النقيب بالبطاقة، تمت في اليوم الثالث للمؤتمر، وأسفرت عن فوز الزميل محبوب علي، بحصوله على (١١١) صوتا، مقابل أحد عشر صوتا لمنافسه الزميل سعيد الجناحي. (كان عدد الحاضرين الناخبين، حوالي ١٣٠ عضوا).

- انتخاب أعضاء مجلس النقابة الاثني عشر، وكان عدد الحاضرين حينها قد انخفض إلى حوالي ١٢٠ عضوا. وأسفرت عملية الاقتراع عن فوز الزملاء الاثني عشر، وثلاثة احتياط.

- في يوم السبت ٢٠ مارس. أعلن نقيب الصحافيين اليمنيين المنتخب، في

مؤتمر صحافي، أن مجلس النقابة برئاسته، أقر في أول اجتماع عقده، توزيع المهمات بين الأعضاء الاثني عشر على أجهزة النقابة، كالآتي:

١ ـ ○ راجح الجبوبي وكيلا أولا.
٢ ـ ○ حسن عبد الوارث، وكيلا ثانيا.
٣ ـ ○ مطهر الأشموري، أمينا عاما.
٤ ـ ○ ياسين المسعودي، مسؤولا عن التنسيق والمتابعة.
٥ ـ ○ واثق شاذلي، أمينا ماليا.
٦ ـ ○ محمد يحيى شنيف، مسؤولا قانونيا.
٧ ـ ○ نصر طه مصطفى، رئيسا للجنة الحريات.
٨ ـ ○ عباس غالب، رئيسا للجنة العلاقات الخارجية.
٩ ـ ○ عبد العزيز مقبل، رئيسا للجنة النشاط (النقابي).
١٠ ـ ○ حسين محمد ناصر، رئيسا للجنة التدريب والشئون المهنية.
١١ ـ ○ علي صالح باقي، رئيسا للجنة الثقافية.
١٢ ـ ○ أحمد الذهباني، رئيسا للجنة القانونية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن توزيع المهمات السالفة بين أعضاء مجلس النقابة، ما لبث بعضها أن تغير بحكم طوارئ ومتغيرات حدثت فيما بعد من داخل النقابة وخارجها، فرضت تعديلات على هذا التوزيع، يتلخص في:

١ ـ انسحاب الزميل مطهر الاشموري، نتيجة خلافات داخلية، وحل محله الزميل ياسين المسعودي، أمينا عاما.

٢ ـ نتيجة انشغال الزميل واثق شاذلي بفرع عدن، حل محله الزميل أحمد الذهباني: أمينا ماليا.

٣ ـ ونتيجة لما سلف، حل الزميل محمد يحيى شنيف: رئيسا للجنة القانونية. ثم أضيفت إليه المسؤولية المالية عند توقف الزميل الذهباني.

الجانب الثالث
ردود فعل المؤتمر . أعباء وتناقضات

كان لابد من توثيق هذا الجانب هنا، على الرغم من أن الحديث عنه، اصبح مستوعبا في موضوع الخلافات بصفة عامة، إلا أن الاتساق مع الوقائع في تسلسلها الزمني، يفرض العودة إلى تسجيله، ولكن دون أن يفرض حاجة لتكرار مضامينه. ومن ثم. نكتفي بما سلف، تحقيقا لعدم التكرار ولغرض الاختصار. باستثناء الإشارة إلى أن ردود فعل المؤتمر العام، أعادت من جديد، صورا من أعباء وتناقضات الماضي في النقابة وتمثلت فيما سلف، وإضافة إلى أن النقيب السابق الزميل عبد الباري طاهر ومجموعة ممن قاطعوا المؤتمر، واصل حملة الطعن في شرعية المؤتمر العام والنقابة الجديدة، عن طريق تصريحات صحافية ورسائل (بحسب «الأيام» ٥٧٧ ـ ١٧/ ٥/ ٩٩)، إلى كل من رئيس الجمهورية وأمين عام اتحاد الصحافيين العرب ونقابات عربية أخرى. وأنه («الوحدوي» ٣٧١ ـ ١٨/ ٥/ ٩٩) و«نخبة من الصحافيين» يُحضّرون لرفع دعوى قضائية «ببطلان ما يسمى بالمؤتمر الثاني لنقابة الصحافيين اليمنيين الذي حَضَّرت له أجهزة الدولة ومولت انعقاده».

الجانب الرابع
بداية الاستقرار

مع الأخذ في الإعتبار أثر الخلافات والتناقضات التي سبقت

المؤتمر العام الثاني ورافقته واستمرت عقبه بالطعن في شرعيته وشرعية النقابة كما سلف، إلا أنها لم تلبث أن تلاشت. وبدأت النقابة للمرة الأولى، بعد الوحدة اليمنية والمؤتمر التوحيدي، فترة من الاستقرار النسبي والعمل. وأمكن لها منذ المؤتمر العام الثاني وحتى الآن (نهاية ٢٠٠١)، أن تحقق خطوات ومنجزات متميزة نسبيا. نعرض هنا. . ضمن غرض التوثيق. . لأبرزها في ثلاثة أطر عامة، (مستندها وثائق النقابة وأحاديث النقيب إلى المؤلف):

أولها: الإطار النقابي

في هذا الإطار، بدأت النقابة في اتجاهات ثلاثة:

١ ـ تجذير مفهوم ومهمة العمل النقابي وتثبيت قواعده انطلاقا من تثبيت كيان النقابة بوصفها واحدة من أبرز مؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال تنويع وتعدد النشاطات على كل المستويات والمجالات.

٢ ـ «اعتمدت النقابة، نظاما داخليا مهنيا بحتا للمرة الأولى، وليس سياسيا كما كان عليه الحال من قبل».

٣ ـ « ـ ركزت بوتائر جادة، على تنقية عضوية الصحافيين المنتمين إليها في نطاق النظام الداخلي وقرارات المؤتمر العام، بصورة دقيقة لم تتحقق فيما قبل، فيما يتعلق بتوصيف وتعريف الصحافي الذي له حق الانتماء إلى النقابة من خلال توفر الشروط فيه ».

٤ ـ تنظيم العمل داخل النقابة وأجهزتها، بأكبر قدر ممكن وبآليات تلقائية في ما يخص تنظيم الاجتماعات وأعمال اللجان وإنجاز الأعمال والقضايا والمستجدات، وفي العلاقات واللقاءات والفعاليات التي تنظمها أو تشارك فيها. وإعداد تقرير دوري عن أعمالها الماضية ومهماتها القادمة.

الثاني: الإطار المهني

ومن أبرز نشاطها ومنجزاتها في هذا الإطار الخاص بالخدمات والمبادرات المتعلقة بالصحافة والصحافيين:

١ ـ تسجيل ومتابعة القضايا والإجراءات التي تتعرض لها الصحف والصحافيون، «والعمل على معالجتها مع الجهات المعنية، وتوثيق المخالفات التي تتم في حق الصحافة، وتقديم تقرير سنوي عن انتهاكات الحريات الصحافية، لمناقشته في النقابة ومع المسؤولين في الدولة، كما نحيط الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب بصورة منه لاعتماده ضمن وثائقها الخاصة بالنقابات الأعضاء في الأقطار العربية».

٢ ـ وفي جانب التأهيل والتدريب، فإن الدورات التي نظمتها النقابة، «ركزت على موضوعات وقضايا متخصصة، تناولت مجالات حقوق الإنسان والحريات ونشر الوعي القانوني خصوصا فيما يتعلق بتنظيم المهنة، إضافة إلى دورات أخرى، تم إنجاز بعضها وبعضها الآخر، قائم الآن وحتى يناير ٢٠٠٢. وأخرى تم الترتيب لها، وهي عموما، في مجال اللغة الإنجليزية والإنترنت والحاسب الآلي والبريد الإلكتروني. علاوة على دورات في الخارج، منها في «مؤسسة الأهرام» المصرية بالقاهرة، وفي «المركز الافريقي للتأهيل والاتصالات». في تونس، طبقا لاتفاقات تم توقيعها في يونيو ٢٠٠١، بيننا (النقيب محبوب علي) وبين الأستاذ إبراهيم نافع نقيب الصحافيين المصريين، وكذا بيننا وبين الأستاذ محمد بن صالح رئيس جمعية الصحافيين التونسيين».

٣ ـ «تقوم النقابة بحملة واسعة، للتعريف بقانون الصحافة العربي النموذجي المقر من قبل اتحاد الصحافيين العرب، وقدمتُ (النقيب)

هذا المشروع إلى رئيس الوزراء الأستاذ عبد القادر باجمال، أثناء التقاء أعضاء مجلس النقابة به، حيث وافق على دراسته وعرضه على مجلس الوزراء للاسترشاد به في أي تشريع تصدره الحكومة بشأن الصحافة والصحافيين، كما نطالب بإصدار قانون للنقابة، أسوة بما عليه الحال في نقابات عربية». حيث تم بالفعل إعداد مشروع القانون وعرضه للمناقشة العامة من قبل أعضاء الأسرة الصحفية اليمنية قبل تقديمه إلى الحكومة لإقراره.

الثالث: العلاقات الخارجية

وفي هذا الإطار، (وبحسب حديث النقيب محبوب علي إلى المؤلف): «فإن الأهم في المعالم والمنجزات السالفة ضمن التوجه العام للنقابة، أن دور النقابة، دفع اتحاد الصحافيين العرب في مؤتمره الذي تم في العاصمة الأردنية عمان في أكتوبر ٢٠٠٠. . إلى انتخاب نقيب الصحافيين اليمنيين، نائبا لرئيس الاتحاد».

الفصل الثامن

الملاحق

أولا: قوانين الصحافة والمطبوعات اليمنية.

من نافلة القول،التأكيد على ضرورة تنظيم الصحافة وأن تنظيمها يعتبر جزءا منها عبر العلاقة المباشرة والجدلية فيما بين النصوص والممارسة،مثلها مثل غيرها من المؤسسات والمنظمات الثقافية وغيرها. إلا أن الصحافة تتميز بكونها تمثل أولى وأرقى وسائل التعبير عن الرأي، ومن ثم بالحرية في أداء مهمتها وإلا فإن تنظيمها وتقنينها،يتحول في غياب الحرية الكاملة، إلى قيود تحد من انتشار وتطور الصحافة. وهنا. . تكمن أولى مشكلات صحافتنا العربية منذ ظهورها حتى الآن. مع الاعتراف أنها حظيت خلال العقدين الأخيرين بتطور نسبي كبير عامة، وفي بلادنا مثّل إعلان التعددية وإطلاق الحريات وبالتالي، القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٠، عقب إعادة الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية. . قفزة غير مسبوقة رغم ما لا يزال يتكرر من ممارسات وإجراءات ضد الصحافة تتناقض مع القانون والمبادئ المعلنة المعترف بها لدى الجميع. ويأتي هذا القانون آخر القوانين الصادرة في بلادنا بشأن الصحافة حتى الآن،عبر ما يقرب من مائة عام يمكن تأطيرها في خمس مراحل أو فترات:

الأولى: في فترة العهد العثماني.

في هذه الفترة صدر أكثر من قانون لتنظيم الطباعة والصحافة في الإمبراطورية العثمانية، بدأت تقريبا، منذ منتصف القرن التاسع عشر. إلا أن المصادر المتاحة تقصر الإهتمام في هذا السياق، على الانطلاق من القانون الصادر في العام ١٩٠٩. ربما لأنه كان أكثر انتشارا والتصاقا ببدايات وانتشار إصدارات الأتراك في اليمن وفي البلدان العربية الأخرى التابعة للإمبراطورية العثمانية. ويؤكد الباحث د/عبد الله الزين، أن العاصمة العثمانية شهدت صدور العديد من القوانين المنظمة للطباعة والصحافة، وأن أهمها القوانين (الأربعة) الصادرة بالتتالي، خلال ١٨٦٥ و١٨٨٨ و١٨٩٤ و١٩٠٩. وأن الأخير الذي لا يكاد باحثون يتجاوزنه «هو ثاني قانون صدر في بداية هذا القرن بعد أن صدر إعلان الدستور في يوليو ١٩٠٨» [اليمن ووسائله الإعلامية ص ٣٨]

ومن ثم. اختاره (الزين) نموذجا في دراسته للتشريعات العثمانية الصادرة في هذا المجال. مشيرا إلى حقيقة تتمثل في أن هذه التشريعات أو القوانين، كان أثرها على الطباعة والصحافة، في ولايات الشام، «أما ولاية اليمن وولاية الحجاز فكان هذا النشاط شبه معدوم فيها وبالتالي، فلم يحدث أي أثر يذكر لصدور هذه القوانين».

وفي كتابه «دليل الصحافة اليمنية» [صدر عن وزارة الإعلام ط٢في ٩٢] أورد الباحث حسين عمر باسليم، ملحقا بالقوانين الصادرة في اليمن منذ القانون التركي السالف الذكر وحتى القانون الحالي رقم ٢٥ لسنة١٩٩٠. بنصوصها.

ونورد هنا، ملخصا عن الملامح العامة لهذا القانون الصادر بتاريخ ١٣يوليو ١٩٠٩. في أربعة فصول و٣٧ مادة:

ـ **الفصل الأول:**

في سبع مواد تضمنت شروط وأسس إصدار المطبوعة الصحافية، منها حق كل من بلغ ٢١ سنة من الرعايا العثمانيين أن يكون مديرا لها، وأن عليه تعبئة استمارة توضح كل شيء عن الصحيفة أو الدورية. وحقوق الملكية والإمتياز لصاحبها. وأنه يشترط في من يصدر مطبوعة صحافية أن يجيد اللغة التي تصدر بها. وهنا أوضح د/ الزين أن هذه الإجراءات تم تعديلها في ١٩١٢، بإضافة بند ينص على وجوب حصوله على شهادة عليا. [ص٣٩].

الفصل الثاني: أحكام العقوبات

حدد هذا الفصل في مواده الـ ١٧، موجبات العقوبات في أسباب أهمها: إرسال العددين (النسختين) من عدد الصحيفة إلى أكبر مسؤول في الداخلية وإلى المدعي العام دون توقيع المدير المسؤول أو إصدارها خالية من اسمه، وتناول ما يسيء إلى الآداب العامة أو يخل بشرف هيئة أو شخصية أو يلحق بها ضرراً مادياً أو معنوياً. وكذا نشر الجلسات السرية للمحاكم أو نشر القوانين والمراسيم قبل إعلانها رسميا، أو ما يسيء إلى الأديان أو المذاهب أو الأقليات، والتحريض على الجرائم وتهديد أي شخص بنشر ما يمس شرفه بغرض ابتزازه ماليا أو نشر أخبار أو حوادث مزيفة ومصطنعة. وغيرها.

وحيال هذه المخالفات، حدد القانون العقوبات بحسب حجم كل منها، بالغرامة المالية المتفاوتة ما بين ٢٥ قرشا تتصاعد إلى ١٠٠ قرش فليرتين ذهبية فخمس فعشر فمائة ليرة وحتى ١٠٠ جنيه ذهب. وبالحبس ما بين ٢٤ ساعة فأسبوع فشهر وحتى سنة. والجمع في بعض الحالات بين العقوبتين المالية والذاتية أو الجسدية، ومصادرة المطبوعة. لكن هناك عقوبات أشد تتضح في الآتي: ـ

الفصل الثالث: الذم والقدح.

عرف الفصل هذا ضمن مواده الست،(من٢٥ ـ ٣٠) الذم والقدح بأنه «ما ينشر في حق شخص أو هيئة للإخلال بشرفها والحط من قيمتها» وإن الانتقاد النزيه لا يعد جرما. وفرق بين حجم الذم والقدح وعقوبته بحسب حجم المذموم في أصناف أو شرائح أربع،واشترط أن يكون الكاتب يقصد الذم والقدح وأن تثبت مسؤوليته عنه. هذه الشرائح أولاها «حضرة الباشا السلطان» والعقوبة هنا السجن من ٣ أشهر إلى ثلاث سنوات. ويليها ملوك ورؤساء الدول الصديقة،ويسجن المدين بذمهم لفترة شهر إلى سنتين. ثم العائلة المالكة ومجلس الأعيان والحاكم والهيئات الرسمية والدبلوماسيين،والعقوبة هنا السجن ما بين ١٥يوماً إلى ستة أشهر «أو بغرامة قدرها خمس ليرات إلى خمسين ليرة ذهب أو بالعقوبتين معا». (المادة ٢٨) وفي حق ذم الأفراد: السجن من أسبوع إلى ثلاثة أشهر وغرامة من ليرتين إلى ٢٥ ليرة ذهب أو بإحدى العقوبتين.

الفصل الرابع: مواد متفرقة.

في مواده السبع،تناول هذا الفصل طرق المرافعة في الدعاوى واعتبر كل دعوى تقدم إلى المحاكم ضد صحيفة بعد مرور ثلاثة أشهر على النشر،غير مقبولة. ومنع (المادة ٣٣) نشر أي شيء عن تحركات الجيش في حالة الحرب إلا بموافقة مجلس الوزراء. ومن يخالف هذا يعاقب بغرامة قدرها خمسون إلى مئة ليرة ذهب أو السجن من ستة أشهر إلى سنتين أو كلتا العقوبتين. كما اعتبر (المادة ٣٤) المجلات الفنية والأدبية غير السياسية،في حكم الكتب ولا تخضع لأحكام الإصدار والتوزيع الواردة في هذا القانون. وحرم دخول الصحف والمجلات المطبوعة في البلاد الأجنبية إلى البلاد إلا بموافقة من مجلس الوزراء،أما ما يخص منع عدد بعينه فإن الأمر يصدر فيه من نظارة

الداخلية. ومن يخالف هذا يعاقب بغرامة قدرها من ليرتين إلى خمس عشرة ليرة ذهب.

الفترة الثانية: عهد الإحتلال في جنوب الوطن.

قانون الإحتلال

عندما يتحد ث الباحثون عن تقنين الصحافة خلال فترة الإحتلال الإنجليزي الذي استمر قرابة ١٣٠عاما، يقتصر الحديث كتابة وبحثا وتوثيقا، على القانون رقم (٢٧) الصادر في ١ أغسطس ١٩٣٩و (٣يوليو حسب باسليم) «قانون النشر وتسجيل الكتب» في مستعمرة عدن. وهذا يعطي في مجمله، مفهوما مباشرا مفاده أن قانون ١٩٣٩، هو الوحيد أو الأول في صفاته التنظيمية وشموله الموضوعي على الأقل، الصادر على الأقل أيضا، خلال الـ ٦٧عاما من القرن العشرين عن سلطات الإحتلال. وهذا احتمال وارد وبقوة ربما، ويمكن تأكيد وروده وقوته، من خلال عناصر منها:

١. أنه نص في المادة (١) على تسميته بأنه «قانون النشر وتسجيل الكتب لعام ١٩٣٩». وأنه تضمن في مواده الـ١٩. تقعيدا وتأسيسا للطباعة والنشر والصحافة وتسجيل الكتب، تؤكد أنه يمثل البداية الأولى لتنظيم هذا المجال.

٢. ومن العودة إلى دافع إصداره في هذا التاريخ، نجد أنه اقترن بالبداية الحقيقية للصحافة ظهورا وتعددا في عدن. بصدور نشرة «صوت الجزيرة «وهي «أولى نشرة باللغة العربية أصدرها مكتب النشر بعدن، وكانت تصدر يوميا لنقل أخبار انتصارات بريطانيا في معاركها مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ابتداء من العام ١٩٣٩. ثم تطورت وصارت تطبع طباعة حديثة من صفحتين» [علوي طاهر ـ الصحافة اليمنية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ـ ص٥٩]

٣. أن المصادر المتاحة كما سلف،لم تذكر صدور قانون سابق لهذا في عدن في هذه الفترة. مع الأخذ في الإعتبار، أن المادة (١٨) من هذا القانون،تقول: «يلغي هذا القانون كل القوانين السابقة». وهذا يمكن تبريره بصدور نوع من القرارات والمنشورات والتعليمات السابقة من ناحية،وبأن قانونا بهذه التفاصيل والدقة من ناحية أخرى. لا يسبق صدوره وجود صحافة تتطلب قانونا ينظمها كما هو معروف، أو أنه يقصد القوانين الصادرة في الإمبراطورية العثمانية.

وفي هذا السياق. . يشار إلي أن هذا القانون يأتي بعد حوالي ستة عقود من صدور سابقه التركي على مستوى اليمن،وبعد ١٠٠عام من عهد الإحتلال. علما بأن القانون التركي،ليست له أية علاقة بعهد الإحتلال في جنوب الوطن،وإنما يذكر ضمن إطار التوثيق التأريخي العام لقوانين الصحافة والنشر على مستوى الوطن

ملخص القانون

يقع هذا القانون في ١٩ مادة مصنفا في ما يمكن أن نطلق عليه ستة أقسام وفي تبويب موضوعي بحسب المضمون دون فصول أو أبواب.

القسم الأول:

يقع في أربع مواد،تحدد تعريف الكتب والمحرر والصحيفة، وشروط إنشاء أو إصدار المطبعة أو المطبوعة الصحافية،بتقديم بيان بمعلومات عنها إلى قاضي القضاة ودفع الاشتراك واسم صاحب المطبعة ودار النشر والناشر ورئيس التحرير.

والقسم الثاني:

عنوانه: الصحف. في مادتين. تناول حظر طبع أو نشر أي صحيفة إلا إذا كان مرخصا لها كتابيا «من قبل الحاكم وموقعا من السكرتير

المدني. وهذا التصريح يمكن أن يمنحه أو يمنعه الحاكم أو يلغيه دون إبداء الأسباب» (مادة ـ ٥). وحددت المادة فترة الترخيص باثني عشر شهرا ما لم يلغ. ولايسري مفعول الترخيص حتى يدفع صاحبه الرسوم وهي «عشر روبيات للضابط المالي»

والقسم الثالث:

بعنوان: إيداع الصحف. جاء في أربع مواد (من٧ ـ ١٠). فرض على صاحب أي مطبعة، إيداع نسخ من إصداراته لدى السكرتير المدني مع كل الخرائط والرسوم والأكليشيهات التابعة للإصدارة، ولا ينطبق هذا الشرط على الطبعة الثانية من الكتاب إذا لم يتضمن إضافات أو تعديلات. ويمكن التصرف في النسخ المودعة حسب قرار الحاكم، ومن هذا أن تحال إلي المتحف البريطاني أو وزير المستعمرات. . .

القسم الرابع:

تسجيل الكتب: جاء في مادتين (١١ ـ ١٢). لم يتجاوز خطوات وأصول عملية التسجيل، مكانه «في السكرتارية وبواسطة ضابط يكلفه الحاكم» وفي قائمة تحتوي بنودا تشمل كافة المعلومات، مثل اسم الكتاب ولغته ومؤلفه وموضوعه ومكان طبعه وتاريخه ونسخه وسعره. . الخ.

القسم الخامس:

العقوبات: في ثلاث مواد (١٣ ـ ١٥). حدد العقوبات على من لم يقدم البيان عن إصداره، بغرامة لاتزيد عن ٢٠٠روبية، وعلى من يصدر كتابا أو دورية دون ترخيص، بغرامة لاتزيد عن ٥٠٠روبية. وعلى من يخالف في شروط الإيداع، غرامة لا تزيد عن ٢٠٠روبية.

والسادس:

أحكام عامة في المواد الأربع الأخيرة (١٦ ـ ١٩). نصت الأولى

(١٦) على أنه «يمكن للحاكم أن يصدر أحكاما لتطبيق أهداف هذا القانون». كما يمكن للحاكم «أن يستثني أي فئة من الكتب أو الجرائد من كل الإجراءات التي تترتب على هذا القانون بكامله أو على جزء منه» مادة (١٧). وفي المادة (١٨). «يلغي هذا. القانون كل القوانين السابقة». وحددت الأخيرة (١٩) تاريخ صدور القانون،في أغسطس ١٩٣٩. «ويعمل به من تاريخ صدوره».

الفترة الثالثة: العهد الإمامي في الشمال

في فترة العهد الإمامي في شمال الوطن،والمقصود بها الفترة الواقعة بين رحيل الأتراك في ١٩١٨ واستقرار حكم الإمام يحي حميد الدين،وحتى قيام الثورة في سبتمبر ١٩٦٢. وهي فترة تزيد عن ٤٠ عاما. . لم يصدر خلالها نظام فضلا عن قانون خاص بالطباعة والصحافة والنشر،نظرا إلي أن هذه الفترة ظلت الصحف والمطابع أثنائها ظهورا وانتشارا،محدودة كما سلف. إذ أن أولى صحيفة صدرت في عهد الإمام، جاءت في أكتوبر العام ١٩٢٦. وهي «الإيمان «وظل الأمر هكذا بدون تنظيم كما هو معروف». [وكما أكد د/الزين ص١٣٤] حتى ١٢ أبريل ١٩٦٠». حيث صدر مرسوم ملكي (في عهد الإمام أحمد) بإنشاء المكتب الوطني للإعلام والنشر الذي كان يتبع وزارة الخارجية. . . .». حدد مهمة المكتب في الإشراف على الصحف المحلية وتزويدها بالأخبار «وتقديم الإرشادات العامة لمختلف الدوائر حسب الرغبة الملكية. ». ومع أن هذا المرجع اعتبر أن هذا المكتب لم يكن في حقيقة مهمته إلا مكتبا لوكالة الأنباء فإنه استطرد إلي أن من أهداف المكتب «أن يراقب عن كثب وبطريقة غير مباشرة. نشرات وصحف ومجلات الدول الشرقية المكتوبة باللغة العربية التي كانت تتحدث عن النشاط الاقتصادي والسياسي في هذه الدول» [ص١٣٥].

ويمكن التعقيب هنا على ما سلف بإختصار،في أن تقنين الصحافة

والطباعة في هذه الفترة،أمر غير وارد ولا متوقع، بل وربما كان افتراضه أو فرضه عليها يأتي في نطاق «تحميل الأشياء فوق طاقتها»، مقارنة بطبيعة الواقع ممثلا في الإمام وسلطته وطريقته في إدارة الدولة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن التقنين بالتالي. . لم يكن موجودا في أي مجال آخر، ربما باستثناء ما كان يسمى بـ«التعليمات الشريفة» التي يضعها الإمام ويعممها ديوانه على نوابه وعماله في الألوية والقضوات كما كانت تسمى. فكيف يفترض وجود قانون للصحافة والمطبوعات في حال وظرف وواقع لا وجود فيه لقانون آخر! ومن جهة ثالثة، ولعل هذا هو الأهم، فإن أبسط ما يمكن تعريف أبسط نظام أو قانون به في أي مجال، هو أنه منهج يحتوي قواعد وأصولا ثابتة تحكم العمل وسيلة وغاية وأداء ويتم الاحتكام إليه عند الاختلاف أو المخالفات. ومن هنا. . فإن مثل هذا مرفوض في فترة العهد الإمامي من جميع الجوانب ومن حيث المبدأ، لأن القصر وحده،مصدر كل التشريعات تقريبا. ومن جهة رابعة، أن وضع الصحافة حينها كان بائسا. سواء من حيث العدد أو الشكل أو دورات الصدور، أو معادلات الرأي والتعبير عن الساحة ومجتمعها في ما يتعلق بالمضمون. فضلا عن الوسائل الرافدة كالاتصالات والتوزيع، وكذا الطباعة التي ظلت مُمَثَّلة في المطبعة التي خلفها الأتراك حتى العام ١٩٥١كما سلف،وفي الوقت نفسه،ظلت هي «الوحيدة في اليمن طوال عهد الإمام يحيى ولا تستخدم إلا بإذن منه» [د/سيد مصطفى سالم ص١٩ ـ مجلة «الحكمة اليمانية»] ويبدو أنها «كانت تحت إشراف وزارة المعارف أو بالأحرى تحت إشراف وزيرها سيف الإسلام عبد الله بن الإمام يحيى» [المصدر السالف].

الفترة الرابعة: عهد الثورة

أ. في شمال الوطن قد يتوقع المهتم أو الباحث ربما إلي حد الجزم،أن قانونا لتنظيم الطباعة والصحافة والنشر،سيصدر عقب قيام ثورة

السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢، بشهور أو عام أو اثنين. لا أن يتأخر أكثر من ست سنوات، ولكن هذا ما حدث. ولعل البدايات الأولى تمثلت في إصدار حكومة الثورة ثلاثة دساتير مؤقتة وفي القانون رقم ١١ السنة ١٩٦٣، الخاص بتنظيم الجمعيات عامة. ولكن تشريعا خاصا بالمطبوعات تأخر حتى ١٩٦٨، بصدور القانون رقم ٢٤ في ١٨ نوفمبر ١٩٦٨. مع الأخذ في الإعتبار ما هو وارد دون حاجة إلي تأكيد، من أن قضية الحريات والحقوق وضمنها المطبوعات وفي مقدمتها الصحافة، كانت في مقدمة أهداف وغايات الثورة التي منها «إنشاء مجتمع ديموقراطي تعاوني عادل مستمدا أنظمته من روح الإسلام الحنيف. «[الهدف الرابع للثورة]. وعند إعلان الدستور الدائم في ٢٨ ديسمبر العام ١٩٧٠، نص بوضوح على حق كل مواطن في الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير في حدود القانون [مادة ٢٥].

١. قانون ١٩٦٨.

ملخص القانون

صدر القانون في ١٨ نوفمبر ١٩٦٨. برقم ٢٤ مؤلفاً من ٣٧ مادة موزعة على أربعة فصول:

الفصل الأول:

مادة (١) تعريفات.

الفصل الثاني:

الأحكام المتعلقة بالمطابع والمطبوعات.

جاء في عشر مواد (٢ ـ ١١) تمثل قيودا في معظمها على المطابع والمطبوعات والطابع والناشر، وربط نشاط كل منها بوزارة الإعلام التي ورد اسمها في هذا الفصل ١٤ مرة، فلا يجوز إنشاء مطبعة إلا بترخيص

من وزارة الإعلام، بناء على طلب يتضمن بيانات عن اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها. ، «والبيانات الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإعلام» (مادة ٣). وتتولى الوزارة البت في الطلب خلال ٣٠ يوما «وفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزارة الإعلام». (مادة ٤). وعلى ذوي الشأن إخطار وزارة الإعلام بأي تغيير يطرأ على البيانات في موعد أقصاه ٨ أيام. كما يجب على الطابع قبل إصدار صحيفته إخطار وزارة الإعلام «وفقا للأوضاع التي صدر بتحديدها قرار من الوزير» (مادة ٥). «ولا يجوز لأحد أن يبيع أو يوزع مطبوعات في أي مكان، إلا بعد الحصول على» رخصة من وزارة الإعلام. «وينظم وزير الإعلام بقرار منه، شروط منح هذه الرخصة والإجراءات الأخرى المتعلقة بها». (مادة ٩) وينطبق الحظر هنا على من يمارس «مهنة ترتبط بتداول مطبوعات في الطريق العام أو أي محل عمومي آخر قبل أن يرخص له بذلك من وزارة الإعلام» (مادة ١٠). ولعل ما يثير بعض التساؤلات، هو ما جاء في المادة ١١، ونصها «مادة ١١ ـ للمحافظة على النظام العام والدين والآداب العامة، تمنع المطبوعات الصادرة في داخل الجمهورية أو خارجها، من الدخول إلى الجمهورية والتداول فيها إلا بترخيص خاص من وزارة الإعلام».

الفصل الثالث: الأحكام الخاصة بالصحف

في مواده الست عشرة (١٢ ـ ٢٧)، تناول الفصل الأحكام الخاصة بالصحف. . بنوع من الحذر والتحفظات التي تمثل في جوانب منها، انعكاسا للواقع السياسي الذي كان قائما حينها على الساحة اليمنية خاصة والعربية عامة، وبصفة غير خافية ولا مباشرة. تضمنت المادتان ١٢ ـ ١٣، الشروط التي يجب توفرها في رئيس تحرير الصحيفة والمحررين. أن يكونوا يمنيين حسني السمعة والسلوك «والأتجاه ولا تقل

أعمارهم عن ٢٥ سنة». والجميل في هذه الشروط، «أن يكونوا على قدر كبير من الثقافة والمعرفة والتجربة» ويتم اعتمادهم من قبل وزارة الإعلام. وبالنسبة لإصدار الصحف، فانه لا يجوز إلا بترخيص من وزارة الإعلام بناء على طلب يشمل بيانات حددتها المادة ١٤. وإذا مرت فترة ٣٠ يوما على تقديم الطلب دون أن تخطر الوزارة صاحبها كتابة بموافقتها «فإنه يعتبر بمثابة رفض لهذا الطلب» (مادة ١٥). وبعد حصول الصحيفة على الترخيص، إذا لم تصدر خلال ثلاثة اشهر، أو إذا لم تنتظم دوريتها «اعتبر الترخيص كأنه لم يكن» (المادة ١٧). وجاءت بقية مواد الفصل إجرائية في معظمها، إلا أن ما يجدر تسجيله هنا، هو أن على الصحف الصادرة في الجمهورية، أن تقوم «بنشر الوعي بين المواطنين والتعريف بأهداف الثورة والجمهورية وكل ما من شأنه إبراز أهداف الثورة وفضح أعداء الثورة» (مادة ٢٣)،وحظرت المادة ٢٤، على الصحف أن تخوض في «أ ـ إثارة النعرات التي كان يعتمد عليها الحكم البائد في بقائه. ب ـ كل ما هو مخالف للمبادئ التي ينص عليها الدستور والقانون»، ولوزارة الإعلام، معاقبة أي صحيفة تخوض فيما سلف، إيقافها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر، فإن عادت مرة أخرى إلى الخوض في المسائل هذه، «اعتبر الترخيص الصادر بشأنها كأن لم يكن» (مادة ٢٥). وحددت المادتان ٢٦ ـ ٢٧، قضية التأمين الذي يدفعه طالب إصدار الصحيفة أو المطبعة أو الناشر خلال ثلاثة أشهر من تقديم الطلب، وهو تأمين نقدي مقداره خمس مائة ريال.

الفصل الرابع: العقوبات

في مواده العشر (٢٨ ـ ٣٧)، حدد هذا الفصل العقوبات وحالات تطبيقها وتنوعها وتفاوتها، في ما ملخصه:

ـ في حالات عدم الالتزام أو مخالفة الشروط المطلوب توفرها في

محرري الصحيفة وإصدارها دون ترخيص أو عدم إخطار وزارة الإعلام بما يطرأ من تغيير على بياناتها أو عدم التقيد بقرارات الوزارة الصادرة بإيقافها أو بإلغاء ترخيصها، وكذا ما يتعلق بنشر الموضوعات المحظورة. . تكون عقوبة المخالف هنا، «الحبس لمدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ستين ريالا ولا تتجاوز ٦٠٠ ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين» (مادة ٢٨). وتنطبق هذه العقوبة على من يدخل المطبوعات من (خارج البلاد) والصحف أو يتداولها دون ترخيص وتضاف إلى العقوبة السالفة «مصادرة المطبوعات المذكورة وأعداد الصحف والقوالب والأصول (الأكليشيهات)». (مادة ٢٩).

ـ وفي المادة (٣٤)، عقوبة عامة تشمل كل مخالفة أخرى لأحكام القانون، وهي الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وغرامة لا تزيد عن عشرة ريالات أو بإحدى العقوبتين. وفي حالة نشر ما يخل بالنظام العام والدين والآداب العامة، تطبق العقوبة السالفة مع «ضبط المطبوعات وأعداد الصحيفة بصفة إدارية، وكذا ما استعمل في الطباعة من قوالب وأصول» (مادة ٣٥).

هذا ملخص لأهم نصوص هذا القانون.

ثم صدر في صنعاء، القانون الثاني بعد الثورة، وهو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢. ونحرص على نقله كما جاء إضافة إلى القانون رقم (٧) لعام ٩٠ الصادر في عدن والقانون رقم (٢٥) لسنة ٩٠ الصادر بعد الوحدة، ضمن ملحقات الكتاب.

٢. القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٢ الصادر في صنعاء:

قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٢م
بشأن تنظيم الصحافة

باسم الشعب ،،
رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على الدستور الدائم ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦م بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي المعدل بالاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧م ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢م بالعمل بقرار مجلس الشعب التأسيسي بتحديد شكل رئاسة الدولة واختصاصاتها ومدتها ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨م بتعديل بعض احكام الاعلانات الدستورية السابقة الخاصة بمجلس الشعب وزيادة اعضائه وتوسيع اختصاصاته ،

وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨م بشأن المطبوعات ،
وعلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٦م بتنظيم وزارة الاعلام والثقافة،
وبناء على عرض وزير الاعلام والثقافة ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
أقر مجلس الشعب التأسيسي القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه :

الباب الأول
في حرية الصحافه

مادة ١ ـ حرية الصحافة حق من حقوق المواطنين في الاعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير ، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق احكام الدستور ، ومانص عليه هذا القانون .

مادة ٢ ـ الصحافة حرة فيما تنشره ، وحرة في استقاء الانباء ، وفي نشرها في غير ماحظره هذا القانون ، وللصحيفة كتمان اخبار مصادرها ، ومع ذلك يجوز لوزارة الاعلام والثقافة حظر نشر اخبار موضوع معين لاعتبارات المصلحة العامة ، والمحافظة على أمن الدولة وفقا لاحكام هذا القانون والقوانين النافذه .

مادة ٣ ـ الصحافة مسئولة عما تنشره اذا تضمن النشر مخالفة لاحكام هذا القانون ، والقانون الشرعي للجرائم والعقوبات .

مادة ٤ ـ لايجوز للصحافة التعرض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدولة بأعتباره رمزاً للدولة .. كما لايجوز لها أن تنسب اليه قولا او تنشر له صورا الا بأذن خاص من مكتب رئيس الدولة أو وزارة الاعلام والثقافه مالم يكن هذا القول أو التصوير تم في حديث عام للجمهور أو في مقابلة عامة .. ولايسرى ذلك على النقد الموضوعي للسياسه أو المواقف التي قد تتخذها الدولة .

مادة ٥ ـ يحظر على الصحافة نشر انباء الاتصالات الرسمية السرية المشروعة ، سواء كانت هذه الاتصالات في الداخل أو في الخارج الا أن تكون مخالفة لاحكام الدستور .

مادة ٦ ـ يحظر على الصحافة نشر نصوص الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة ، وكذلك نصوص القوانين والقرارات الجمهورية قبل نشرها أو اذاعتها بأحدى الوسائل الرسمية .

مادة ٧ ـ يحظر على الصحافة نشر كل ما من شأنه المساس المباشر بأشخاص رؤساء الدول الشقيقة والصديقة بما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية واحدى هذه البلدان .

مادة ٨ ـ أسرار الدفاع عن البلاد مصونة ، ولايجوز نشرها بأى حال .

مادة ٩ ـ يحظر نشر الانباء المغرضة التي من شأنها التأثير على قيمة العمله الوطنية ، أو التي تهدف الى بلبلة الافكار عن الوضع الاقتصادي في البلاد .

مادة ١٠ ـ يحظر نشر اخبار أفلاس احد التجار أو المحال التجارية أو احد المصارف أو الصيارفة أو أعسار احد المواطنين ، الا بعد صدور حكم بذلك من المحكمة المختصة .

مادة ١١ ـ يحظر نشر ما من شأنه الاخلال بالآداب العامة أو خدش الحياء أو يمس كرامة الاشخاص أو حرياتهم الشخصية ، أو مايتضمن افشاء سر من شأنه أن يضر بالسمعه .

مادة ١٢ ـ يحظر على الصحافة التعرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما يمس العقيدة الاسلامية وأصولها ومبادئها وشعائرها المنبثقة من الكتاب والسنة .

مادة ١٣ ـ يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب احدى الجرائم ، أيا كانت أو أثارة الشغب أو البغضاء أو بث روح الشقاق والتفرقة بين افراد المجتمع ، وبأى صفة كانت .

مادة ١٤ ـ الجلسات السرية للمجالس الرسمية ، وجلسات المحاكم ومداولاتها ، أخبار لايجوز نشرها الا بأذن من السلطة المختصة .

مادة ١٥ ـ حرية اصدار الصحف مكفولة ، وفقا لما هو منصوص عليه في هذا القانون ، ويحظر اصدار صحف على خلاف ذلك .

البـاب الثانـــي
تنظيم اصـدار الصحـف وتداولهـا

الفصـــل الأول

مادة ١٦ — يقصد بالصحف في تطبيق احـكام هذا القانون الجرائد والمجلات وكل مطبوع آخر يصدر بأسم واحد ، وبصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة أياً كانت الجهة المصدرة له ، وسواء كانت جهة حكومية أو غير حكومية ، كمـا تشمل النشرات الدورية التي تصدرها وكالات الانباء ويستثنـى مـن ذلـك الصحـف أو النشرات التي تصدرها النوادي المؤسسـة طبقا للقانون لغرض اطلاع اعضائها فقط على شئون هـذه النـوادي •

مادة ١٧ — لايجوز اصدار صحيفة او مجلة أو أي مطبوع آخر الا بعد الترخيص في اصدارها من وزارة الاعلام والثقافـة ••

مادة ١٨ — يجب أن يكون للصحيفة رئيس تحرير مسئول مسئوليـة مباشرة وكاملـة ، يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها •• ويتحمل تبعات مسئوليته امام القضاء والغير •• ويجوز أن يكون له عدة رؤساء تحرير مساعدين يشرفون على مختلف اقسام الصحيفة ويكونون مسئولين مسئولية مباشرة أمام رئيس التحريـر •

مادة ١٩ — يشترط في صاحب الصحيفة ورئيس التحرير أن يكونا يمنيين يقيمان في الجمهورية العربية اليمنية ، ولاتقـل سن رئيس التحرير عن (٣٥) سنة كاملة ، وأن يكون كامـل الاهلية ، حسن السيرة ، محمود السمعة ، لم يصدر ضده حكم بعقوبة جنائيـة أو في جريمة مخلة بالشرف والامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره •• وأن يكـون على قـدر كاف من الاستعداد لمزاولة المهنة ••

وبالاضافة الى ذلك يشترط في رئيس التحريـــر :

— الا يكون رئيسا لتحرير اكثر من صحيفـة •

٢ — أن يتقن اللغة التي تصدر بهـا الصحيفة ، واذا كانت تصدر بعدة لغات ، وجب أن يتقن اللغة الاساسية للصحيفة ، وأن يكون ملما الماما كافيـا بسائر اللغـات التي تصدر بهـا ••

وعلى وزارة الاعلام والثقافة التأكد من توفر هذه الشروط بالاجراءات التي تراها كفيلـة بذلـك •

ويجوز للجهات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المؤسسة طبقـا للقانـون في الجمهورية العربية اليمنية طلب الترخيص لها في اصدار الصحيفـة •

مادة ٢٠ — يشترط في الحصول على ترخيص بأصدار صحيفة ، أن يكون لها رأسمال محـدد .

لايقل عن خمسين الف ريال ، مع تقديم مقدم الطلب ضمانة بنكية بمبلغ لايقل عن خمسة عشر الف ريال مقابل ماقد يترتب عليه من غرامات للغير نتيجة عمله الصحفي ، وتبقى هذه الضمانة سارية المفعول مابقي التصريح .

مادة ٢١ — لايجوز السماح بدخول الصحف والمجلات غير اليمنية الى الجمهورية الا بعد الترخيص بها من وزارة الاعلام والثقافة ، طبقا لما ورد في قانون المطبوعات .

مادة ٢٢ — يقدم طلب الترخيص في اصدار صحيفة الى وزارة الاعلام والثقافة مشتملا على البيانات الآتيـــة :

١ — اسم طالب الترخيص ولقبه ، وشهرته ، وسنه ، ومحل اقامته ، ومهنته ، وفي حالة ماذا كان طالب الترخيص مؤسسة أو شركة أو جمعية أو هيئة أو نادي يبين ذلك في الطلب ، وتذكر بيانات سند التأسيس ، وأسم الممثل القانوني للجهة الطالبة ومحل اقامته ..
أما اذا كان طالب الترخيص وزارة أو جهة حكومية أو رسمية أخرى ، فيكون الطلب موقعا من الوزير المختص أو رئيس تلك الجهة ..

٢ — أسم الصحيفة واللغة أو اللغات التي تصدر بها ومواعيد اصدارها ، ولا يجوز أن يكون اسم الصحيفة مشابها أو مقاربا لاسم صحيفة آخرى سبقتها في الصدور ، ومازالت قائمة قانونا .

٣ — شعار الصحيفة سواء كان رسما أو كتابة أو كليهما معا ، ولايجوز أن يكون هذا الشعار مشابها أو مقاربا لشعار صحيفة اخرى سبقتها في الصدور ، ولازالت قائمة قانونا .

٤ — عنوان ادارة الصحيفة وعنوان مطبعتها .

٥ — أغراض الصحيفة .

٦ — بيان رأس المال المخصص للصحيفة ، وأسم البنك الذى تتعامل معه .

٧ — أسم رئيس التحرير ولقبه ، وشهرته ، وسنه ، ومحل اقامته ومهنته ، وجنسيته. ويرفق بالطلب اقرار منه بقبوله أن يكون رئيسا لتحرير الصحيفة ، وتحمله كافة مسئولياته وفقا للقانون ..
وفي حالة أن يكون للصحيفة عدة رؤساء مساعدين ، يحدد ذلك في الطلب ، مع ذكر كافة البيانات لكل منهم ، ويحدد نطاق اختصاصه ومسئولياته ، ويرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة لما جاء فيه من بيانات ، على أن تكون هذه المستندات صادرة عن الجهات المختصة قانونا بأصدارها .

مادة ٢٣ — يجب على وزارة الاعلام والثقافة البت في الطلب المقدم اليها خلال خمسة واربعين

يوما من تاريخ تقديمه بالقبول أو الرفض ، مع ابداء الاسباب فى حالة الرفض ، ولا تصدر الصحيفة الا بعد الحصول على الترخيص ..

مادة ٢٤ — يبلغ قرار وزير الاعلام والثقافة بالترخيص فى اصدار الصحيفة الى صاحبها بأخطار رسمي ، وينشر القرار في الجريدة الرسمية ، ويسلم الى المرخص له ، ولرئيس التحرير البطاقة الصحفية المنصوص عليها في المادة (٥١) من هذا القانون .

مادة ٢٥ — فى حالة رفض منح الترخيص أو مضي خمسة واربعون يوما من تاريخ تقديم الطلب دون اجابة .. يجوز لمقدم الطلب أن يتظلم الى وزير الاعلام والثقافة خلال اسبوعين من وقت ابلاغه برفض الطلب ، أو مضي المدة على أن يبت فى التظلم خلال شهر .

مادة ٢٦ — اذا رفض التظلم جاز لمقدم الطلب رفع الدعوى الى المحكمة خلال شهر من تاريخ ابلاغه الرفض ، وتصدر المحكمة قرارا نهائيا في الموضوع .

مادة ٢٧ — اذا لم يصدر أول عدد من الصحيفة خلال ستة اشهر من تاريخ اخطار صاحبها بالترخيص في اصدارها اعتبر الترخيص كأن لم يكن ، مالم يكن ذلك راجعا لاسباب خارجة عن ارادة المرخص له ، أوكانت هنالك أعذار تقدرها وزارة الاعلام والثقافة .

مادة ٢٨ — يعتبر الترخيص لاصدار الصحيفة ملغيا فى الحالات الآتية :—

١ — اذا طلب صاحبها الغاءه .
٢ — اذا انتهت مدة الضمانة المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون .
٣ — اذا توقف صدور الصحيفة لاكثر من ثلاثة اشهر فى حالة الصحيفة اليومية أو الاسبوعية أو لاكثر من ستة اشهر فى غير ذلك من الحالات .
٤ — اذا زالت الشخصية الاعتبارية للشركة أو الجمعية أو الهيئة أو النادي المرخص لـه في اصدار الصحيفة .
٥ — اذا توفى صاحب الصحيفة ولم يتيسر لورثته اصدارها بانتظام خلال سنه الغي ترخيصها في نهاية السنة .

مادة ٢٩ — في الحالات المنصوص عليها في المادتين السابقتين يتعين على الجهة المختصة بوزارة الاعلام والثقافة النشر عن الغاء الترخيص في اصدار الصحيفة وذلك في الجريدة الرسمية .

مادة ٣٠ — يعتبر الترخيص في اصدار الصحيفة موقوفا بقوة القانون في حالة تخلي رئيس التحرير عن مسولياته وذلك الى أن يتم تعيين رئيس تحرير آخر وفقا لاحكام هذا القانون ويعتبر رئيس التحرير متخليا عن مسئولياته فى الحالات الآتية :—

١ — استقالته من عمله بالصحيفة .
٢ — فقدانه أهليته أو وفاته .
٣ — انقطاعه عن العمل لمدة شهر على الاكثر بالنسبة للصحيفة اليومية والاسبوعية

أو لمدة صدور ثلاثة اعداد في غير ذلك وبحد اقصى ستة أشهر •

وفي هذه الأحوال يجب على صاحب الصحيفة اختيار رئيس تحرير جديد خلال شهر على الاكثر من تاريخ اعتبار رئيس التحرير متخليا عن مسئولياته •

ويجوز له اصدار الصحيفة تحت مسئوليته الكاملة خلال هذا الشهر •

مادة ٣١ — يجوز لصاحب الصحيفة أو مستغلها أن يتنازل عن التصريح لغيره بشرط موافقة وزارة الاعلام والثقافة على هذا التنازل ويخضع المالك الجديد للاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون •

مادة ٣٢ — يجوز دمج صحيفتين أو اكثر وفي هذه الحالة تلغى التراخيص السابقة بأصدار الصحف المدمجه ويتعين اتخاذ اجراءات الحصول على ترخيص لاصدار صحيفة واحدة جديدة •

مادة ٣٣ — يجب على صاحب الصحيفة المرخص له فى اصدارها أو ورثته اخطار وزارة الاعلام والثاقفة كتابيا بكل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها طالب الترخيص ، وذلك قبل حدوثه باسبوع على الاقل مالم يكن التغيير قد طرأ على وجه غير متوقع فيجب في هذه الحالة الاخطار عنه خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ حدوثه •• واذا كان التغيير يتعلق بشخص رئيس التحرير برئيس تحرير جديد فيطبق عليه ماورد في المادة (٢٢) فقرة (٧) ويتعين اعلان التغييرات في ذات الصحيفة ، كما يتعين النشر عن التغيير في الجريدة الرسمية اذا كان التغيير بأسم الصحيفة أو شعارها أو صاحبها •

مادة ٣٤ — يجب بعد صدور الترخيص من وزارة الاعلام والثقافة في اصدار الصحيفة وقبل تداول عددها الاول ان تقيد في سجل الصحافة لدى مؤسسة سبأ العامة للصحافة والانباء •

الفصل الثاني

تداول الصحف

مادة ٣٥ — يقصد بتداول الصحف بيعها أو عرضها للبيع أو توزيعها ولو مجانا أو الصاقها بالجدران أو عرضها في شبابيك أو واجهات المحلات أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الاشخاص ••

مادة ٣٦ — يجب ذكر اسم الصحيفة وأسم المرخص له في اصدارها ورئيس تحريرها وطابعها فى كل عدد يصدر منها ولايجوز تداول الصحيفة الا اذا كانت تحوى هذه البيانات ••

مادة ٣٧ — بمجرد طبع اى عدد من اعداد الصحيفة يجب ايداع خمس نسخ منها لدى وزارة الاعلام والثقافة موقعا عليها من رئيس التحرير أو من ينوب عنه قانونا ومختوما بخاتم

الصحيفة بعد عبارة ايداع بوزارة الاعلام والثقافة : كما يجب ايداع خمس نسخ اخرى بتوقيع رئيس التحرير مختومة بخاتم الصحيفة بعد عبارة ايداع سجل الصحافة ويكون الايداع لدى مؤسسة سبأ العامة للصحافة والانباء •

وفي حالة قيام الصحيفة باصدار عدة طبعات من العدد ذاته واختلفت كل طبعة عن الاخرى وجب الايداع بالنسبة الى كل طبعة على حده ويجب ان يتم الايداع قبل الوقت الذى بدأ فيه توزيع الصحيفة للتداول بثلاث ساعات على الاقل •

مادة ٣٨ ـ لايخل الايداع المنصوص عليه في المواد السابقة بما يفرضه قانون المطبوعات على الطابع من ايداعات اخـرى •

مادة ٣٩ ـ يتم بقرار من وزير الاعلام والثقافة منع تداول أو حجز اى عدد من اعداد الصحيفة يكون قد تضمن امرا مما هو محظور نشره وفقا لاحكام هذا القانون •

مادة ٤٠ ـ كما يتم بقرار من وزير الأعلام والثقافة أو من ينيبه حجز الصحف ومنع تداولها في الاحوال الآتيـة :ـ

أ ـ عدم ذكر البيانات الخاصة بالصحيفة على كل نسخة منها وفقا لحكم المادة (٣٦) من هذا القانون •

ب ـ صدور صحيفة في حالة عدم اختيار رئيس تحرير جديد فى الموعد المحدد في حالة تخلي رئيس التحرير الأصلي عن مسئولياته •

جـ ـ صدور صحيفة رغم عدم وجود رأس مال خاص بها أو عدم تجـديد الضمانـة البنكية المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون •

د ـ صدور صحيفة رغم عدم الاخطار عن تغيير بياناتهـا ••

مادة ٤١ ـ يشمل الحجز ومنع التداول المنصوص عليهما فى المادتين (٣٩ ، ٤٠) من هذا القانون كافة نسخ العدد الذي وقعت فيه المخالفة سواء كانت مازالت لدى صاحب الصحيفة أو لدى جهاز التوزيع أو ماتم عرضـه فعلا كما يتم حجز ومصادرة الاصول الخطية والكليشيهات والبلكيت والافلام المصورة الخاصة بالمخالفـة •

مادة ٤٢ ـ لصاحب الصحيفة ورئيس تحريرها التظلم من قرار منع التداول والحجـز لدى المحكمة المختصة ويجب على المحكمـة البت فيالتظلم على وجه السرعة وفى حالة قبول التظلم تعاد الحالة الى ماكانت عليه •

مادة ٤٣ ـ لاتخل اجراءات حجز ومنع تداول الصحيفة من اتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمة مسئوليها عما ارتكبته منمخالفات لاحكام هذا القانون أو جرائم نشـر ••

مادة ٤٤ ـ للمحكمة المختصة الحكم بتعطيل صحيفة وفقا لما هو منصوص عليه في هذا القانون•

مادة ٤٥ ـ في حالة الضرورة القصوى وفي حالة اعلان الطوارىء في البلاد يجوز تعطيل صدور

الصحف أو بعضها حفظا للامن والاستقرار ؛ ويتم ذلك بقرار من وزير الاعلام والثقافة •

مادة ٤٦ ـ لايجوز تداول الصحف غير اليمنية داخل الجمهورية الا بتصريح من وزارة الاعلام والثقافة •

الباب الثالث
تنظيم النشاط الصحفي

الفصل الاول
الصحفيون

مادة ٤٧ ـ الصحفيون هم :ـ

ـ رؤساء ومديرو وسكرتيرو التحرير بالصحف ووكالات الانباء •

المحررون والمصححون ومندوبو الاخبار للصحفية أو وكالة انباء •

ـ المترجمون في صحيفة أو وكالة أنباء •

ـ المصورون والرسامون والخطاطون العاملون فى الصحف ووكالات الانباء •

مراسلو الصحف ووكالات الانباء ومحطات الاذاعة والتلفزيون الاجنبية •

مندوبو الاخبار ومحرروها بالاذاعة والتلفزيون •

مادة ٤٨ ـ فيما عدا رئيس تحرير الصحيفة المبين اسمه بترخيصها لايجوز لاحد ممارسة الاعمال الصحفية المبينة في المادة السابقة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الاعلام والثقافة •

وعلى كل من يعمل فى احد تلك المجالات وقت صدور هذا القانون الحصول على الترخيص بمزاولة العمل خلال شهرين على الاكثر من تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٤٩ ـ أولا : يشترط فيمن يمارس الاعمال الصحفية الآتي :ـ

أ ـ أن يكون يمني الجنسية •

ب ـ أن يكون مقيما فى الجمهورية العربية اليمنية •

جـ ـ الا تقل سنه عن ثمانية عشر عاما •

د ـ الا يكون قد صدر ضده حكم بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف والامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره •

هـ ـ أن يكون كامل الاهلية حسن السيرة محمود السمعة •

و ـ أن تتوفر لدية الكفاءة لممارسة المهنة •

ز ـ أن يكون محترفا للمهنة •

ويقدم طلب الترخيص في مزاولة المهنة مؤيدا بكافة المستندات اللازمة لاثبات توفر الشروط السابق ذكرها وذلك الى وزارة الاعلام والثقافة .

ثانيا : بالنسبة لمراسلي الصحف ووكالات الانباء ومحطات الاذاعة والتليفزيون الاجنبية يجب أن يرفق بطلب الترخيص في مزاولة المهنة داخل اراضي الجمهورية الآتي :-

١ - شهادة من المؤسسة الاعلامية التي يمثلها موجهة الى وزارة الاعلام والثقافة مصدق عليها وفقا للاجراءات المرعية تؤكد تعيينه مراسلا لها في الجمهورية وانها مسئولة عن اى مخالفات تصدر منه لاحكام هذا القانون أو اى قانون آخر نافذ في الجمهورية .

٢ - اقرار من المراسل ببيان جميع الدول التي سبق له العمل بها والجهات التي عمل لديها ووظيفته فيها قبل ترشيحه للعمل في الجمهورية .

ثالثا : يجوز بموافقة من وزير الاعلام والثقافة قبول الاجانب للعمل في المجالات الصحفية المختلفة لدى الصحف اليمنية ويجب على الصحيفة ان تقدم مبررات ذلك .

مادة ٥٠ - يحق لوزارة الاعلام والثقافة ان تقبل الطلب المقدم للحصول على ترخيص بمزاولة الاعمال الصحفية أو ترفضه ويجب الرد على ذلك خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب ويجوز لصاحب الشأن في حالة رفض طلبه أن يتظلم الى وزير الاعلام والثقافة خلال شهر على الاكثر من تاريخ ابلاغه بالرفض ، وله استئناف تظلمه الى المحكمة التي تصدر قرارا نهائيا بالموضوع .

اما اذا تعلق الطلب باجنبي ومضى على الطلب ثلاثة اشهر دون رد أورد عليه بالرفض فيجوز له التظلم الى وزير الاعلام والثقافة ويعتبر قرار الوزير في التظلم نهائيا لايجوز الطعن فيه بأى حال .

مادة ٥١ - في حالة قبول الطلب يعطى المتقدم بطاقة صحفي مقيم تصدرها وزارة الاعلام والثقافة يصبح بعدها له الحق في ممارسة الصحافة في الجمهورية .

ويلتزم المرخص له سواء كان يمنيا أو اجنبيا بأحكام هذا القانون وغيره من القوانين النافذه في الجمهورية ويخضع لما تقرره من عقوبات في حالة المخالفة .

مادة ٥٢ - يتمتع حامل البطاقة الصحفية بكافة التسهيلات التي تقدمها أجهزة الدولة لرجال الاعلام وبحقوق الصحفي ويلتزم بما يفرضه القانون عليه من واجبات .

مادة ٥٣ - يجوز لوزارة الاعلام والثقافة الغاء الترخيص بالعمل في مجال الصحافة اذا فقد المرخص له شرطا من شروط منحه الترخيص ويجوز لصاحب الشأن التظلم من هذا

القرار الى المحكمة المختصة خلال شهر من تاريخ ابلاغه به اذا تعلق القرار بيمني ٠
أما بالنسبة للاجانب فيكون التظلم الى وزير الاعلام والثقافه ويكون قراره في التظلم نهائيا ٠
ويترتب على الغاء الترخيص سحب البطاقة الصحفية وسقوط اقامة الاجنبي في البلاد ٠

مادة ٥٤ ــ يجرى تجديد البطاقة الصحفية بالنسبة للصحفيين اليمنيين كل ثلاث سنوات ولايجوز لوزارة الاعلام والثقافه رفض تجديد البطاقة الا اذا كان قد قام في شأن المرخص له حالة من الحالات التي تجيز الغاء الترخيص ٠

مادة ٥٥ ــ تجدد سنويا البطاقة الصحفية بالنسبة لمراسلي الصحف ووكالات الانباء ومحطات الاذاعة والتليفزيون غير اليمنيين ويجوز لوزارة الاعلام والثقافه رفض تجديدها بدون ابداء اسباب ٠ وفي هذه الحالة تسقط اقامة غير اليمني في البلاد مالم يكون هناك سبب آخر قانوني للاقامه ٠

مادة ٥٦ ــ يخضع الصحفيون في علاقاتهم بجهات عملهم لاحكام قانون العمل مالم يكن لهذه الجهات لوائح خاصة بشئون العاملين فيها صادره وفقا لاحكام القانون فيعاملون بهذه اللوائح اذا كانت أكثر سخاء لهم ٠
وعن حقوقهم كمؤلفين بالنسبة لما يقدمونه من انتاج فكرى فيخضعون للاحكام المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون ٠

الفصل الثاني
المبادىء الاساسية في النشر الصحفي

مادة ٥٧ ــ يجب ان يكون الخبر صادقا ومن اجل ذلك يتعين على الصحيفة التحقق من صحته قبل نشره ٠
وكل واقعه لم تتأكد يجب ذكرها عند الاقتضاء على أنها غير مؤكدة ٠

مادة ٥٨ ــ كل صحفي يعمد فيما ينشره الى عرض وقائع غير صحيحة ، أو الى تشويه الوقائع الصحيحة يخضع للعقاب وفقا لاحكام هذا القانون والقوانين النافذه ولايعفيه من العقاب أن يكون نقل أو ترجم عن غيره ترجمة غير صحيحة ٠

مادة ٥٩ ــ التعليق هو ابداء رأى في واقعه ثابته قد يكون صائبا وقد يكون خاطئا ومن يبدى رأيا لايكلف باثبات صحته ولكن يجب ان يبنى التعليق على واقعه صحيحة لاعلى واقعه كاذبه أو مشوهه ٠ يجب أن يكون موضوعيا نزيها وأمينا وأن لاتدفع اليه مصلحة خاصة ويجب ان تكون عبارات التعليق ملائمة فالنقد لايجوز أن يكون ستارا للسب وتشويه سمعة الاخرين ٠

مادة ٦٠ ــ يجب عند النشر الالتزام بالمبادىء الاساسية للمجتمع كما رسمها الدستور والقوانين الاساسية الاخـرى •

مادة ٦١ ــ يجب الا يتناول النشر مايحط مـن قدر الانسان واعتباره أو مايتنافى نشره مـع حرية الانسان في حياته الخاصة •

مادة ٦٢ ــ في حالة نشر خبر اتهام شخص في جريمة لايجوز للصحافة نشر مايؤكد صحة الاتهام أو القطع أو نفيه الا وفقا لما تصدره المحكمة المختصة من احكام وباذنها •
وعلى اى الاحوال لايجوز ذكر اسم انثى اعتدى عليها في جريمـة خلقيـة أو نشر صورتها كما لايجوز ذكر اسم الحدث المتهم في جريمة أو نشر صورته حتى ولو بعد الحكـم في شانـه •

مادة ٦٣ ــ لايجوز للصحيفة أن تنشر صورا دون اذن الاشخاص الـذين شملتهم الصـورة ولايسرى ذلك في الاحوال الآتيه :

أ ــ اذا كانت الصورة تتعلق برجـال رسميين أو اشخاص يتمتعون بشهرة عامة وهم يمارسون مهامهم الرسمية أو خدمات عامة وليس من شأن نشرها المساس بشرفهم أو وقارهـم •

ب ــ اذا كان التصوير قد تم بمناسبة عامة أو لحوادث وقعت علنا •

جـ ــ اذا سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام •

مادة ٦٤ ــ لايجوز نشر اى مصنف فكرى في الصحف الا بموافقة صاحبه أو من له الحـق في ذلك وباذن مسبق من وزارة الاعـلام والثقافة في الكتب التي لم يتم التصريح بهـا وعند الاقتباس من اى اثر من اثار الغير يجب النص على اسم الاثر وصاحبه •

مادة ٦٥ ــ يجوز للصحيفة أن تنشر دون أذن المؤلـف الخطب والمحاضرات والاحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والادارية والمؤتمرات [illegible] والسياسية والاجتماعية والدينية مادامت هذه الخطب أو المحاضرات أو الاحـاديث موجهة الى العامة وبشرط ذكـر اسم صاحبها والمناسبة التي اقيمت فيها •

مادة ٦٦ ــ يجوز للصحف أن تتناول بالنقد أو التحليل الموضوعي اى مصنف فكـرى دون أن يتوقف ذلك على موافقة مؤلفه بشرط ذكر اسم صاحب المؤلف •

مادة ٦٧ يعتبر اخلالا خطيرا بواجبات مهنة الصحافة تهديد المواطنين بأى سلاح مـن اسلحـة الصحافـــة •

الفصـــل الثالـــث
الاعلانـــات في الصحـــف

مادة ٦٨ — تحدد كل صحيفة اسعار الاعلانات بها ويجب ايداع قائمة هذه الاسعار وكل تعديل يطرأ عليها لدى وزارة الاعلام والثقافـــة •

مادة ٦٩ — يجب على رئيس التحرير ان يرفض نشر اى اعلان ينطوى على قـذف او تشويـه سمعة الاخرين أو سب أو انتهاك للاداب العامة أو تحريض علـى ارتكاب جريمة أو اعتداء على حقوق الغير أو مايخالف النظام العام في الدولـة •

مادة ٧٠ — يجب ان يميز الاعلان عند نشره عن غيره من المواد التحريرية بعلامة واضحة •

مادة ٧١ — يجب أن تكون الاعلانات عن المستحضرات الصيدلية متفقة مع ماتحتوى عليه فعـلا هذه المستحضرات من مواد وعلى خواصها • كما يجب الا تتضمن عبارات تتنافى مـع الاداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهـور •

وعلى اى الاحوال لايجوز نشر هذه الاعلانات الا بعد الحصول على موافقـة الجهـة المختصة بوزارة الصحة على نص الاعلان وما يحويه من صور •

مادة ٧٢ — الاعلانات السياسية التي تعمل على نشرها بعض الهيئات الاجنبية في صورة مقال بالصحيفة أو يصدر بها ملحـق خاص بالصحيفة يسجل انجـازات دولة اخـرى أو سياستها يجب ان تميز بوضوح علـى انها من الاعلانات وليست من المواد التحريرية التي تعبر عن رأى الصحيفة •

ويجب ان تتفق هذه الاعلانات مع السياسة العامة للجمهورية العربية اليمنية كما يجب أن يكون تحديد الاجر عن هذه الاعلانات وفقا للاسعار المقررة في الصحيفـة دون اى زيـــادة •

الفصـــل الرابـــع
نشـــر البلاغـات الرسميـة والتصحيـح والـــرد

[illegible] التحرير أن ينشر بغير مقابل وفي اول عدد يصدر من الصحيفـة وفي الموضوع المخصص للاخبار العامة ماترسله اليه وزارة الاعلام والثقافه من البـلاغـات الرسميـــة •

مادة ٧٤ — كل خطأ في نشر المعلومات أو البيانات أو الوقائع يلتـزم ناشره بتصحيحه فـور اطلاعـه على الحقيقـة •

مادة ٧٥ — اذا نشرت صحيفة انباء كاذبـة أو مغلوطه تتعلق بجهة عامة فللوزير المختص أو من ينيبه وللمسئول الاول بالجهة التي تعلق بها النشر أو الشخص الذى تعلق به النشر ان

يطلب الى رئيس التحرير نشر تصحيح أو تكذيب وعلى رئيس التحرير ان ينشر التصحيح أو التكذيب بالشروط والاوضاع المبينه بهذا الفصل •

مادة ٧٦ — كل مقال تنشره احدى الصحف وترد فيه اشارة أويقصد به ولو تلميحا شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد بالشروط والاوضاع المبينه بهذا الفصل اذا كان له مصلحة مشروعه في ذلك ولو لم يكن المقال منطويا على قذف أو سب في حقه •

وحق الرد هو حق مطلق وتجوز ايضا ممارسته من قبل واضعي الاثار الادبية والفنية والعلمية عند نقد انتاجهم •

كما ان حق الرد مكفول للاشخاص الاعتبارية ويمارسه عنها ممثلها القانوني وذلك اذا تضمن النشر مايتعلق بهذه الاشخاص الاعتبارية ذاتهـا •

مادة ٧٧ — اذا توفى صاحب حق التصحيح أو الرد أو كان النشر بحق متوفى اصلا انتقل الحق الى ورثته على أن يمارسه مجموعهم أو احدهم بتفويض منهم مرة واحدة فقط •

مادة ٧٨ — يلتزم رئيس التحرير بنشر التصحيح أو الرد بدون مقابل اذا توافرت فيه الشروط الآتيـــة :—

١ — يوجه الطلب به الى رئيس التحرير ويسلم بالطريقة التى يراها طالب التصحيح مناسبة ويقع على هذا الاخير عبء اثبات تسليم الطلــب اذا اقتضى الامر ويكــون التسليم بمقر الصحيفة •

٢ — أن يكون مكتوبا بنفس اللغة التي كتب بها المقال •

٣ — الا يتجاوز فيمساحته مساحة المقال المردود عليه وعلى اى الاحوال يمكن ان يصل الى خمسين سطرا ولو كان المقال المردود عليه اقصر من ذلك •

٤ — ان يصل الى رئيس التحرير خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ نشر المقال الذي اقتضاه •

٥ — يجب الا يتضمن مايعتبر مخالفة للقانون أو عبارات تتعرض الصحيفة بسببها للملاحقة الجنائية أو عبارات منافيه للاداب أو مهينـة للصحيفـة أو للأشخـاص الطبيعيين •

مادة ٧٩ — يجب على رئيس التحرير أن ينشر التصحيح أو الرد الوارد اليه من صاحب الشأن وتتوافر فيه الشروط المبينه فى المادة السابقة خلال الثلاثة ايام التاليـة لتاريخ استلامه له اذا كانت الصحيفة يومية وعلى الاكثر في اول عدد يصدر من الصحيفة بعد تسليمه اذا كانت الصحيفة غـير يوميـــة •

ويجب ان يتم النشر في المكان الذى نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالاحرف ذاتهـــا •

ويعتبر النشر على خلاف ماهو منصوص عليه فى هذه المادة في حكم الامتناع مالم يكن

صاحب الشأن الطريقة التي تم بها النشر .

مادة ٨٠ — مع مراعاة احكام المواد السابقة يجوز لرئيس التحرير ان يمتنع عن نشر التصحيح أو الرد في الاحوال الآتية :

١ — اذا كانت الصحيفة قد بادرت الى تصحيح الخبر من تلقاء نفسها .

٢ — اذا كان التصحيح أو الرد موقعا بأمضاء مستعار أو غير مقروء أو كان التصحيح مكتوبا بلغة غير اللغة التي نشر بها الخبر المصحح أو المقال المردود عليه .

٣ — اذا كان متضمنا مايعتبر مخالفة للقانون أو عبارات يعرضه نشرها للملاحقة الجنائية أو عبارات منافية للاداب العامة أو مهينه للصحيفة أو للاشخاص العاملين فيهـا .

٤ — اذا ورد التصحيح أو الرد بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشر المقال أو الخبر المردود عليه ولم يدفع صاحب الشان مقابلا لذلك مالم تكن هناك موانع قهرية حالت دون تقديم التصحيح أو الرد خلال المدة .

٥ — اذا تجاوز التصحيح أو الرد الحدود المساحية المبينة في المادة (٧٨) مالم يدفع صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائدة على اساس تعريفة الاعلان .

مادة ٨١ — اذا امتنع رئيس التحرير عن نشر التصحيح أو الرد ومتذرعا باحد الاسباب المبينه في المادة السابقة أو لغيرها . فلصاحب الشأن ان يلجأ الى المحكمة المختصة لاستصدار قرار في الموضوع .

ويجب على رئيس التحرير نشر قرار المحكمة بوجوب النشر مع نشر الرد أو التصحيح مجانا وذلك في أول عدد يصدر من الصحيفة بعد صدور قرار المحكمة وعلى الا يعفى رئيس التحرير من اية عقوبات أو غرامات تقرها المحكمة .

الفصل الخامس
اللااسمية وسر التحرير

مادة ٨٢ — للصحيفة حق نشر بعض المقالات دون ذكر اسماء كاتبيها . ولايجوز اكراه رئيس التحرير أو غيره لحملة* على افشاء اسماء كاتبي هذه المقالات أو اجراء تفتيش بقصد الوصول الى معرفة هذه الاسماء الا في الحالتين الاتيتين :—

١ — اذا تضمن النشر جريمة مما يعاقب عليها قانونا أو وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ — الاخبار المحظور نشرها وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٨٣ ــ يعتبر رئيس التحرير مسئولا شخصيا عن كل ماينشر في الصحيفة دون ذكر اسم كاتبه أو مصدره مالم يرشد عن اسم الكاتب في الحالتين المنصوص عليها في المادة السابقة ويقدم كل مالديه من المعلومات والاوراق لاثبات مسئوليته ويعتبر الكاتب مسئولا مع رئيس التحرير •

الباب الرابع
الحماية القانونية لحق المؤلف في المجال الصحفي

مادة ٨٤ ــ يتمتع بحماية القانون مؤلفو الصحف في الحدود المبينة في هذا القانون •

مادة ٨٥ ــ يعتبر مؤلفا الصحيفة وفقا لاحكام هذا القانون •

أ ــ رؤساء التحرير بالنظر الى الصحيفة كوحدة واحدة أو الى اى جزء منها أو ماتتضمنه موضوعات مكتوبة أو مصورة أو مرسومة •

ب ــ المحرر والمصور والرسام فيما يقدمه للصحيفة من انتاج فكرى سواء كان مكتوبا أو مصورا أو مرسوما ولايخل بذلك أن يكون مرتبطا بعقد عمل مع الصحيفة التي يعمل بها أو لم يكن مرتبطا بعقد عمل •

ولاى منهم حق دفع أى اعتداء يقع على الصحيفة أو ماانشر بها والمطالبة بالتعويض في الحدود المرسومة لكل منهما •

مادة ٨٦ ــ ادارة الصحيفة من خلال رئيس التحرير هي التي تملك نشر مايقدمه الصحفي بها وهي التي تحدد طريقة النشر وموعده•

كما تملك ادارة الصحيفة بالنسبة لما يقدمه الصحفي أن تعدل فيه أو تضيف اليه أو تجرى اختصارا عليه مما تتطلبه مقتضيات النشر وفي الحدود التي يقرها العرف الصحفي مالم يتفق على غير ذلك •

ومع ذلك لايجوز لادارة الصحيفة ان تدخل تعديلا يمسخ افكار الصحفي أو يشوهها•

مادة ٨٧ ــ يظل ماتقدمه الصحفي للصحيفة من انتاج فكرى منسوبا اليه ومرتبطا بشخصه وله الحق في استغلاله بطريق اخر غير النشر في الصحف مثل تقديمه للاذاعة والتلفزيون أو اعادة نشره في كتاب أو غير ذلك من وسائل النشر أو التعبير الا اذا اتفق على غير ذلك ولايكون للصحفي ممارسة حق استغلال ماتقدمه للصحيفة ماليا في صحيفة اخرى الا بعد ان تقوم الصحيفة بذاتها بنشره مالم يتفق على غير ذلك •

مادة ٨٨ ــ استثناء من احكام المادة السابقة يظل قائما حق الصحيفة في استغلال الصور التي يلتقطها الصحفي المصور الذى يرتبط معها بعقد عمل كل ما اقتضى النشر عرض هذه الصور •

ولايجوز للصحفي المصور اعادة طبع هذه الصور وبيعها أو تقديمها لصحيفة اخرى لنشرها •

مادة ٨٩ ــ تشمل حماية القانون اسم الصحيفة المبين بترخيص اصدارها ولايجوز استخدام نفس الاسم أو اسم مقارب له مما قد يؤدي الى الخلط أو التضليل كما تشمل الحماية شعار الصحيفة وصورتها ككل •

مادة ٩٠ ــ تتمتع بحماية القانون المقالات والصور والرسوم المنشورة في الصحف أياكان نوعها أو موضوعها في الحدود المبينة في هذا القانون •

كما تتمتع الاحاديث المنشورة في الصحف بذات الحماية اذا كانت متميزة في طريقة العرض والاسلوب ولاتقتصر على مجرد عرض وجهة نظر احد المسئولين الرسميين أو على مجرد الاخبار عن وقائع أوحوادث معينة •

مادة ٩١ ــ تتمتع بحماية القانون الترجمات التي تنشرها الصحف لكتب أو مؤلفات أجنبيه فلا يجوز نقل الترجمة ذاتها بغير موافقة الصحيفة التي نشرتها ولايخل ذلك بحق الغير في القيام بترجمة اخرى لذات المصنف •

مادة ٩٢ ــ لاتشمل حماية القانون في خصوصية حق المؤلف الاخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الاخبار العادية •

ومع ذلك لايجوز لصحيفة نقل خبر عن صحيفة أخرى سبقت اليه الابعد مضي اثنى عشر ساعة على نشره فيها •

مادة ٩٣ ــ مع مراعاة أحكام المواد السابقة لايجوز للصحف والنشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الادبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة أو القصص الصغيره المنشورة في الصحف والنشرات الدورية الاخرى دون موافقة أصحاب الصحف أو النشرات المنقول عنها •

ومع ذلك يجوز للصحف وغيرها من النشرات الدورية أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أوبيانا موجزا عن المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير اذن مؤلفيها وذلك مع مراعاة مانصت عليه المادة (٦٥) من هذا القانون •

الباب الخامس

الرقابة المالية على الصحف

مادة ٩٤ ــ يحظر حظرا تاما تلقي الصحف الاهلية معونات أو هبات في اية صورة كانت من أية جهة اجنبية اياكان الغرض من هذه الهبات أو المعونات •

— ١٩ —

مادة ٩٥ ــ يحظر الاعلان عن فتح اكتتاب للتعويض عما يقضي به من غرامات أو رسوم أو تعويضات على اصحاب الصحف أو العاملين فيها •

مادة ٩٦ ــ على صاحب كل صحيفة أن يمسك سجلات حسابات منتظمة حسب الاصول التجارية وأن يختار محاسبا قانونيا من المعتمدين لدىوزارة الاقتصاد للاشراف على هذه السجلات وضبط الميزانية السنوية للصحيفة •

ولوزير الاعلام والثقافة الاطلاع على البيانات المالية والحسابات والميزانيات ومستنداتها للتأكد من تطبيق احكام هذا الباب مع الالتزام بالمحافظة على سرية المعاملات في غير مايقع تحت طائلة العقاب •

الباب السادس
المسئولية عن جرائم النشر فى الصحف

مادة ٩٧ ــ مع مراعاة الاحكام الشرعية فى القانون الشرعي للجرائم والعقوبات •• كل نشر تم في صحيفة على خلاف احكام الباب الاول من هذا القانون يعاقب عليه وفقا للاتي :ــ

١ ــ اذا كان النشر يمثل جريمة جنائية أوتحريض على ارتكابها يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال أو واضع الرسم أو اى طريق آخر من طرق التعبير في الصحف بما ينص عليه القانون الشرعي للجرائم والعقوبات •

٢ ــ اذا كان النشر يمثل مخالفه فقط للمحظورات الوارده في الباب الاول يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال أو واضع الرسم أو اى طريق آخر من طرق التعبير في الصحف بما ينص عليه القانون الشرعي للجرائم والعقوبات ، ويعفى رئيس التحرير من العقاب فى الحالتين الاتيتين :ــ

أ ــ اذا ثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كلمالديه من المعلومات والاوراق للمساعدة على معرفة الفاعل المسئول عما نشر ••

ب ــ اذا ثبت انه لولم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الصحيفة أو لضرر جسيم آخر وارشد اثناء التحقيق عن مرتكب الجريمه وقدم كل مالديه من المعلومات والاوراق لاثبات مسئولية مرتكب الجريمة •

مادة ٩٨ ــ كل اصدار او تداول لصحيفة أو ممارسة لاعمال صحيفة على خلاف احكام هذا القانون يعاقب فاعله ومن حرض عليه أو ساعد أو شارك فيه بالعقوبة المقررة في القوانين النافذه •

مادة ٩٩ ــ اذا نشر طعن في اعمال موظف يتضمن قذفا عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال أو واضع الرسم أو اى طريق اخر من طرق التعبير فى الصحف بالعقوبة المقررة للقذف•

مادة ١٠٠ — على المتضرر من نشر تم في صحيفة أن يتقدم بشكواه الى النيابة العامة لاتخاذ مايلزم من اجراءات لضبط العدد من الصحيفة محل الشكوى وضبط أصول أو قوالب المقال المشكو منه أو الرسم وذلك في حالة قيام شبهة قوية على أن مانشر يمثل جريمة جنائية أو مخالفة لاحكام هذا القانون ..
وعلى النيابة العامة بعد ذلك ان تحيل الامر الى المحكمة المختصه بمباشرة الدعوى الجنائية لاعمال اختصاصها ..

مادة ١٠١ — في حالة جرائم النشر التي تمس المصلحة العامة تبادر وزارة الاعلام والثقافة الى ضبط العدد من الصحيفة المنشور به الجريمة وضبط الاصول والقوالب وحظر التوزيع ، وابلاغ النيابة العامة بمباشرة اختصاصها ، واقامة الدعوى الجنائية .

مادة ١٠٢ — لوزير الاعلام والثقافة ، وللنائب العام في حالة ارتكاب صحيفة ما لجريمة نشر ماهو محظور وفقا لاحكام الباب الاول من هذا القانون أن يصدر قرارا بوقف اصدار الصحيفة بصفة مؤقته مدة لاتزيد عن ثلاثة ايام تعود بعدها للصدور على ان يعرض الموضوع على المحكمة المختصة بصفة الاستعجال ..
وعلى المحكمة ان تقرر سلامة قرار الايقاف من عدمه وكذا اقرارأية عقوبة اخرى تراها بما يتفق واحكام هذا القانون ..
وفي حالة صدور قرار المحكمة بعدم سلامة الايقاف ، ومطالبة صاحب الصحيفة للتعويض المادى ، فللمحكمة الحق فى تقدير هذا التعويض .

مادة ١٠٣ — للمحكمة المختصة عند عرض الامر عليها أن تقرر تعطيل الصحيفة اذا لم يكن قد صدر قرار من النائب العام بتعطيلها ورأت المحكمة مبررا للتعطيل الى أن يصدر حكم فى الموضوع .

مادة ١٠٤ — يجوز للمحكمة أن تقرر كعقوبة تكميلية وقف الترخيص في اصدار الصحيفة أو ممارسة الاعمال الصحفية مدة لاتزيد عن ستة اشهر . وفي جميع الحالات تقضي المحكمة بمصادرة العدد المنشور به الجريمة وضبط الاصول والقوالب واعدام كل ذلك وفي تنفيذ الحكم بوقف الترخيص في اصدار الصحيفة تخصم مدة تعطيلها قبل صدور الحكم من المدة المحكوم بها .

مادة ١٠٥ — المحكمة المختصة بنظر جرائم النشر فى الصحف هي المحكمة المختصة بنظر الجنايات وتجرى اجراءات التحقيق والمحاكمة وفقا لماهو متبع أمام هذه المحكمة وتفصل في هذه القضايا على وجه السرعه .

مادة ١٠٦ — للمحكمة التى اصدرت الحكم أن تأمر بنشره كاملا أو ملخصا وافيا له في أول عدد

ب ـ في جنوب الوطن.

قانون تنظيم الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٠.

صدر قانون رقم (٧) لعام ١٩٩٠ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٠. في الآتي:

[٥] قانــون الصحــافة والمطبوعات رقم (٧) لعام ١٩٩٠م

باسم الشعب،
مجلس الشعب الاعلى،
بعد الاطلاع على المواد : ١٠، ٤٤، ٦٩، ٧٠، ٨٦، ٧٨، ١٠٤ .. من الدستور وعلى قانون مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ١٩٧٩م، وعلى القانون المدني رقم (٨) لعام ١٩٨٨م وبناء على ما اقترحه مجلس الوزراء .
اقر مجلس الشعب الاعلى في دورته الاعتيادية الثانية عشرة المنعقدة خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٨ فبراير ١٩٩٠م ،

الباب الاول
التسمية والتعاريف

مادة (١): يسمى هذا القانون قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٧) ١٩٩٠م .
مادة (٢): يقصد بالالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة امام كل منها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :
الوزارة : وزارة الثقافة والاعلام .
الوزيــر : وزير الثقافة والاعلام .
الصحافة : هي مهنة البحث عن الحقائق والمعلومات وكتابة المقالات والاعمدة والبحوث والتحقيقـات واعـداد البـرامج الاعلامية والتعليقات والترجمة والمراجعة واعادة الطباعة وجمع وحفظ المعلومات والتصوير والرسم وكتابة العناوين واعمال الاخراج الفني للمطبوع واشاعته بين الجمهور وعبر وسائل الاتصال المقروءة ـ المسموعة والمرئية ..
الصحيفة : كل مطبوع سياسي او غير سياسي يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة .
الصحفي : من باشر بصفة اساسية ومنتظمة مهنة الصحافة المقروءة في صحيفة تطبع في اليمن او في الصحافة المسموعة او المرئية او في وكالة انباء يمنية او اجنبية تعمل في اليمن ويتقاضى عن ذلك اجرا ثابتا وكان دخله الرئيس من مهنة الصحافة .

المطبوعات: كل الكتابات أو الرسم وأشرطة التسجيل الصوتية أو المرئية أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية متى نقلت بطرق كيميائية أو إلكترونية أو بالطرق التكنولوجية الحديثة أو غير ذلك من وسائل التعبير القابلة للتداول.

المطبعة: كل جهاز معد لانتاج المطبوعات على الورق أو القماش أو بتسجيل الكلمات أو الرسوم أو الصور بقصد نشرها أو تداولها عدا الجهاز المعد للتصوير الشمسي والآلات الكاتبة العادية أو جهاز سحب النسخ من الوثائق.

الطابع: مالك المطبعة أو مديرها المسؤول أو من يستغلها بالإيجار أو بأي شكل آخر.

الناشر: ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتيادي الذي يتولى نشر أي مطبوع ويلزم بتدوين اسمه عليه.

الموزع: ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتيادي الذي يتخذ الإنجاز في المطبوعات بمختلف صورها مهنة له.

التداول: بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها في واجهات المحلات أو أي عمل آخر من شأنه أن يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الأشخاص.

المصنف: كل عمل مبتكر في الآداب أو الفنون أو العلوم أيا كانت صورته المادية.

وكالة الأنباء: مؤسسة صحافية تتولى البحث عن الأخبار والتقارير الأخبارية أو التحقيقات المكتوبة أو المصورة وتوزيعها عبر مبرقات أو عن طريق نشرات أو بأي وسيلة أخرى.

جهة الإيداع: المكتبتان الوطنيتان بصنعاء وعدن باعتبارهما مكانا للإيداع. .

الباب الثاني

أحكام عامة

المادة (٣): تكفل الدولة حرية الصحافة للمواطنين كحق للتعبير عن فكرهم بالقول والكتابة أو الرسم أو التصوير أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير.

المادة (٤): يكفل القانون حرية واستقلالية الصحافة ولا يجوز التعرض لنشاطها وفقا للقانون.

المادة (٥): للصحف والمطابع والمؤسسات الإعلامية حرمتها ولا يجوز انتهاكها إلا وفقا للقانون.

الباب الثالث

اهداف القانون

المادة (٦): يهدف هذا القانون الى تحقيق مايلي :

١ـ تنظيم حرية الصحافة باعتبارها حقا اساسيا من حقوق الانسان وضمان حرية الفكر والتعبير بالقول او الرسم او الكتابة او التصوير عن طريق الصحافة او غيرها من وسائل النشر والاعلام بما يكفل دعم اهداف الثورة اليمنية ومكاسب الشعب وتقدمه .

٢ـ تأكيد حرية المواطنين وكرامتهم دون المساس بالآداب العامة وامن الوطن .

٣ـ تنظيم اصدار الصحف والمطبوعات وطبعها ونشرها وتداولها .

٤ـ حماية حقوق الصحافيين وتوفير الضمانات اللازمة لهم لممارسة مهنة الصحافة

٥ـ ضمان حرية الصحافة واستقلاليتها .

٦ـ تطوير الصحافة الوطنية وتعزيز دورها ومساهمتها في تقدم المجتمع اليمني ووحدته وتطوير وتعميق الثقافة الوطنية اليمنية التي تخدم التراث الوطني والعربي والعالمي وتخدم قضايا التقدم والسلم .

٧ـ تعزيز دور الاعلام اليمني كجزء من الاعلام العربي في التصدي للتحديات التي تواجهها الامة العربية .

٨ـ نشر افكار الصداقة والسلام .

٩ـ الحماية القانونية للصحفيين بما يضمن حقهم في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم وافكارهم دون تعرضهم لاية مُساءلة غير قانونية .

الباب الرابع
شروط وتنظيم الاشتغال في الصحافة وحقوق الانسان وواجبات الصحفيين وتنظيم اشتغال الصحفيين العرب

الفصل
شروط وتنظيم الاشتغال في الصحافة

المادة (٧) : يشترط فيمن يعمل في الصحافة توافر الشروط التالية :
١ـ ان يكون متمتعا بالجنسية اليمنية .
٢ـ الا يقل سنه عن ثمانية عشر عاما ويكون كامل الاهلية .
٣ـ لم يسبق عليه الحكم في جريمة مخلة بالشرف والامانة .
٤ـ ان يكون حاصلا على مؤهل دراسي عال من كلية او معهد او جامعة معترف بها في اليمن او لديه خبرة لاتقل عن ثلاثة اعوام في العمل الصحفي .
٥ـ ان لايكون شاغلا لوظيفة اخرى .

المادة (٨) : يشترط فيمن تمنح له البطاقة الصحفية الى ما نصت عليه المادة (٧) من هذا القانون توافر احدى الشروط التالية :
١ـ ان يكون حاصلا على شهادة جامعية من كلية الصحافة او المعاهد العليا للصحافة مع خبرة عملية لاتقل عن عام في مجال الصحافة .
٢ـ ان يكون حاصلا على شهادة جامعية من احدى الكليات او احد المعاهد الاخرى مع خبرة لاتقل عن عامين .
٣ـ ان يكون حاصلا على ثانوية عامة او ما يعادلها وخبرة لاتقل عن خمس سنوات في العمل الصحفي .
٤ـ ان يحترم شرف المهنة الصحفية .
٥ـ ان يكون عضوا في منظمة صحفية .

المادة (٩) : ١ـ تمنح الوزارة البطاقة الصحفية الواردة في المادة (٨) .
٢ـ يحدد شكل البطاقة وبياناتها وطريقة منحها والمزايا المترتبة عليها بلائحة يصدرها الوزير .

-١٣٠-

المادة (١٠): يفقد الصحفي صفته في الحالات التالية :
١- فقدان الاهلية .
٢- اذا فصل عن عمله طبقا لشروط قانونية .
٣- اذا انتقل برضاء الى مهنة اخرى ليس لها علاقة بالمهنة الصحفية .
٤- اذا فقد احد الشروط الواردة في المادة (٧) .

المادة (١١): يشترط في رئيس التحرير توافر الشرطين التاليين :
١- ان يكون قد منح البطاقة الصحفية الواردة في هذا القانون .
٢- ان يتوفر لديه خبرة عملية لاتقل عن (١٠) سنوات في مجال الصحافة مع الدراية اللازمة لمزاولة الوظيفة .

الفصل الثاني

حقوق وواجبات الصحفيين

مادة (١٢):لايجوز نقل الصحفي الى اعمال غير صحفية ولايجوز فصله او تنزيل مستوياته او محاسبته الا طبقا للقانون .

مادة (١٣): لايجوز مساءلة الصحفي من قبل اي جهة بسبب مقال نشر او راي عبر عنه مالم يكن فعله مخالفا للقانون .

مادة (١٤): للصحفي حق استقاء الانباء والمعلومات وتلزم الجهات المسئولة بوضع الحقائق والمعلومات والبيانات المتوفرة لديها امام من يطلبها من الصحفيين .

مادة (١٥): يحق للصحفي حماية حقوقه من خلال منظمته الصحفية او باللجوء الى القضاء مباشرة .

مادة (١٦): للصحفي الحق في الاضراب والاعتصام والاحتجاج وغيرها من الوسائل المشروعة لحماية حقوقه وذلك بما يتفق والتشريعات النافذة .

مادة (١٧): يحق للصحفي الامتناع عن اعداد او كتابة مواد صحفية تتنافى مع آرائه ومعتقداته .

مادة (١٨): يحق للصحفي اقتناء الصحف والمجلات والكتب ونشرات الانباء والتقارير الاخبارية المحلية والعربية والاجنبية .

مادة (١٩): للصحفي حق التعقيب بما يراه مناسبا لايضاح رايه والتبعبير عن وجهة نظره بغض النظر عن اختلاف الرأي والاجتهادات الفكرية وذلك في اطار احكام الدستور ومبادئه .

مادة (٢٠): للصحفي حق تغطية اي حدث محلي او عربي او عالمي بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الرسمية التي تربط الدولة موقع الحدث .

مادة (٢١): للصحفي الحق ان يكون مراسلا لدى صحيفة او وكالة انباء عربية او اجنبية شريطة حصوله على ترخيص كتابي من الوزارة لمدة عام قابل للتجديد .
مادة (٢٢): يلتزم الصحفي بميثاق شرف المهنة .
مادة (٢٣): يلتزم الصحفي بنقل المعلومات والحقائق للجماهير نقلا صادقا واميناً .
مادة (٢٤): يمتنع الصحفي عن نقل المعلومات غير الموثوق بصحتها او تشويه المعلومات الصحيحة او نسبة اقوال او افعال الى شخص او جهة دون التحقق من صحة نسبتها او بالاضافة الى اقوال ما يصدر عن شخص او جهة دون الرجوع اليها .
مادة (٢٥): يلتزم الصحفي باحترام سمعة الافراد والاسر ودخائل الحياة الخاصة عدا القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة .

مادة (٢٦): يلتزم الصحفي بالامتناع عن استغلال وظيفته لاغراض ومنافع المهنة .
المادة (٢٧): يمتنع الصحفي عن استخدام البطاقة الصحفية استخداما سيئا يخل بشرف المهنة، يلزم الصحفي بالعمل على الايصال السريع للاخبار والمعلومات التي تهم المجتمع وعدم حجبها .

الفصل الثالث

تنظيم اشغال الصحفيين والمراسلين العرب والاجانب

مادة (٢٩): يجوز لمراسل الصحف او وكالات الانباء العربية والاجنبية ممارسة نشاطهم الصحفي في البلاد بعد الحصول على ترخيص كتابي من الوزارة لمدة عام قابل للتجديد .
٢- يجوز للوزارة رفض او الغاء طلب اعتماد مراسيل الصحف ووكالات الانباء العرب والاجانب
مادة (٣٠): ١- يجوز للوزارة اعتماد الصحفيين العرب والاجانب مراسلين لوسائل الاعلام للدول والمنظمات العربية والاجنبية وتهيئة الظروف المواتية للقيام بنشاطهم الصحفي على اراضي الجمهورية .
٢- يعتمد الصحفي كمراسل لواحدة او اكثر من وسائل الاعلام الجماهيري للحكومات او الهيئات العربية والاجنبية .
مادة (٣١): يراعى في اعتماداته بعض المراسلين العرب والاجانب لوسائل الاعلام للدول والمنظمات مبدأ المعاملة بالمثل
مادة (٣٢): يعتبر التفويض معتمدا بعد ان تمنح الوزارة للصحفي بطاقة المراسل المعتمد .

مادة (٣٣): يحق لكل مراسل معتمد التصوير الضوئي والسينمائي والتلفزيوني والتسجيل في أشرطة المسجلات في اراضي البلاد والاماكن العامة وفقا للقوانين والانظمة النافذة

مادة (٣٤): يصدر الوزير نظاما يحدد فيه شروط عمل ونشاط الصحفيين الاجانب والعرب

مادة (٣٥): يتمتع الصحفيون المعتمدون العرب والاجانب بالحقوق التالية :

١ـ الحصول على تأشيرة دخول له ولافراد اسرته

٢ـ الحصول على تأشيرة دخول لعدة مرات مدتها عام وفقا لقواعد التعامل بين الحكومات والرعايا في هذا الشأن .

٣ـ حق المراسل في فتح مكتب صحفي في اليمن بموافقة الوزارة .

٤ـ للقيام برحلات استطلاعية في انحاء البلاد وذلك بعد موافقة الوزارة .

مادة (٣٦): يلتزم الصحفيون العرب والاجانب المعتمدون بالالتزامات التالية :

١ـ التقيد بالقوانين والتشريعات السارية في البلاد .

٢ـ احترام سيادة واستقلال البلاد وعادات وتقاليد الشعب اليمني .

٣ـ عدم القيام بأي نشاط يلحق بالبلاد اضرارا سياسية واخلاقية ومادية .

٤ـ تجميع الاخبار والحصول على المعلومات من مصادرها بالطرق المشروعة .

الباب الخامس

تنظيم اصدار الصحف والنشرات ووكالات الانباء ونشاط الصحف

مادة (٣٧): لايجوز اصدار اي صحيفة او مجلة إلآ بعد الحصول على ترخيص كتابي يصدر به قرار من الوزير وذلك بناءا على توصية الهيئة الاستشارية للوزارة .

مادة (٣٨): ١ـ على كل من يرغب في إصدار صحيفة او مجلة ان يقدم طلبا كتابيا الى الوزير مشتملا على البيانات التالية :

أـ الاسم الثلاثي ولقب طالب الترخيص ومحل اقامته .

ب ـ الاسم الثلاثي لرئيس التحرير المسئولين والمحررين المسئولين والناشرين ان وجدوا ولقب كل منهم ومحل الاقامة ومؤهلاتهم .

جـ ـ اسم المطبعة التي تطبع فيها لم يكن لديه مطبعة خاصة .

دـ اسم الصحيفة او المجلة واللغة التي تنشرها بها مواعيد اصدارها وعنوانها وصفتها .

٢ـ يجب ان يكون طالب الترخيص موقعا عليها من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسئول .

٣ـ اي تغير يطرأ على البيانات التي تضمنها الترخيص المشار اليه في المادة السابقة يلتزم صاحبها او رئيس تحريرها المسئول بإبلاغ الوزير خلال عشرة ايام من تاريخ حدوثه .

مادة (٣٩): يصدر الوزير قراره بالموافقة او الرفض على انشاء صحيفة او مجلة خلال فترة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب على ان يكون قراره مسببا في حالة الرفض .

مادة (٤٠): يشترط في مالك الصحيفة توافر الشروط التالية :

١ـ ان يكون متمتعا بالجنسية اليمنية .

٢ـ ان يكون كامل الاهلية .

٣ـ الا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة جنائية مخلة بالشرف والامانة

مادة (٤١): يتضمن قرار الوزير بالترخيص الخاص بإنشاء اي صحيفة او مجلة البيانات التالية :

١ـ اسم الصحيفة او المجلة .

٢ـ عنوانها .

٣ـ المطبعة الخاصة بها ان وجدت وفقا لاحكام هذا القانون .

٤ـ تخصصها ان كانت سياسية او ثقافية او فنية او غير ذلك .

٥ـ مواعيد الصدور .

٦ـ رئيس تحريرها المسئول .

مادة (٤٢): يحق لمن رفض طلبه بإنشاء صحيفة او مجلة ان يلجأ الى القضاء خلال شهر من تاريخ اعلانه بالرفض .

مادة (٤٣): ١ـ يجوز لمالك الصحيفة التنازل عن ملكيتها إلى احد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها في القانون وذلك بموافقة كتابية مسبقة من الوزير .

٢ـ يلتزم المتنازل ان يقدم الى الوزير طلبا بذلك مشتملا على البيانات والوثائق التي توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون في المتنازل اليه :

مادة (٤٤): يجوز للوزير بناءا على توصية الهيئة الاستشارية الغاء الترخيص الصادر للصحيفة او المجلة في احد الحالات التالية :

١ـ بناء على طلب مالكها .

٢ـ اذا لم تصدر الصحيفة او المجلة خلال الستة الاشهر التالية لصدور الترخيص الخاص بها .

٣ـ اذا لم تصدر الصحيفة اليومية بانتظام خلال ثلاثة اشهر والاسبوعية خلال ستة اشهر والمجلة خلال عامين .

٤ـ في حالة وفاة مالكها ولم يتمكن الورثة من اصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ الوفاة .

مادة (٤٥): لمالك الصحيفة ان يطعن امام القضاء في حالة الغاء الترخيص المشار اليه في المادة السابقة .

مادة ٤٦): يستثنى من احكام المادة (٣٧) الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية في الاصدار صحفها ونشراتها .

مادة (٤٧): ١ـ تلتزم الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم اسم رئيس التحرير المسئول وطاقمها الصحفي والافادة بأي تغيير او تعديل خلال عشر ايام من حدوثه وتسليمه الوزارة .

٢ـ تلتزم الجهات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة صحفها ونشراتها الخاصة بإ'ادى الوزارة .

مادة (٤٨): يتحمل رئيس التحرير المسئول في صحف الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية مسئولية كل ماينشر في صحفها ونشراتها وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة (٤٩): يجب ان تشمل الصحيفة إسم رئيس تحريرها وناشرها ان وجد إسم المطبعة التي تطبع فيها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وكذا صدورها وقيمة الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة ومواعيد الصدور .

مادة (٥٠): ١ـ يشترط ان يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول وعدد من المحررين يشرف كل واحد منهم اشرافا فعليا على قسم معين من اقسامها .

٢ـ يجوز لمالك الصحيفة ان يكون رئيسا للتحرير او محررا مسئولا اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة (٥١): يجوز اصدار ملحق للصحيفة على ان يطلق عليه اسم المطبوع الاصلي ويذكر في الصفحة الاولى منها بانه ملحق بها .

مادة (٥٢): لايجوز ان تنقل الصحف والنشرات او المقالات او الروايات والقصص وغير ذلك من المصنفات الادبية والعلمية والفنية الا بموافقة مؤلفها ولكن يجوز نشر مقتبس او مختصر او بيان من ذلك بغير اذن المؤلف شريطة الاشارة الى ذكر اسم المصدر والمؤلف بصورة واضحة

مادة (٥٣): لرئيس التحرير ان يقبل من المواطنين مايقدمونه من طلبات للنشر ويجوز له رفضها اذا ما تعارضت مع احكام هذا القانون .

مادة (٥٤): يلتزم رئيس تحرير الصحيفة بأن ينشر بغير مقابل وفي اول عدد يصدر من الصحيفة في الموقع المخصص للاخبار الهامة ما ترسله اليه الوزارات والهيئات العامة من بلاغات او بيانات او انباء متصلة بالصالح العام تصحيحا لمسائل سبق للصحيفة نشرها .

مادة (٥٥): ١ـ يجب على رئيس التحرير ان ينشر بناء على طلب صاحب الشأن تصحيح مانشر عنه بذات الحروف وبنفس مساحة المقال .

٢ـ يحق للورثة الرد على مقال او خبر بشأن موروثهم بعد وفاته ويلتزم صاحب الصحيفة بنشر التصحيح مجانا خلال ثلاثة ايام من استلامه .

مادة (٥٦): لايجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال التالية :

١ـ اذا وصل التصحيح او الرد الى الصحيفة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال .

٢ـ اذا سبق للصحيفة ان صححت بنفس المعنى الوقائع والتصحيحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

٣ـ اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب او نشر بها الخبر او المقال .

٤ـ اذا كان في نشر التصحيح جريمة يعاقب عليها القانون .

مادة (٥٧): ١ـ اذا امتنع المسئول عن المطبوعة الصحفية عن نشر الرد او التصحيح معتذرا لاحد الاسباب الواردة في المادة السابقة يحق لصاحب الرد او التصحيح ان يقدم طلبا الى الوزير بوجوب نشر التصحيح .

٢ـ للوزير ان يطلب من رئيس التحرير او المسئول عن المطبوعة توضيحا خطيا خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم الطلب الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة على ان يصدر الوزير قرارا خلال اسبوع بوجوب النشر او عدمه ويكون النشر في اول عدد من المطبوع .

٣ـ يجوز لصاحب الرد او التصحيح ان يلجأ الى القضاء في حالة رفض طلبه بنشر التصحيح او الرد .

مادة (٥٨): كل خبر او مقال تنشره اية صحيفة وترد فيه اشارة الى الجهات المسئول او يقصد بها شخصا معينا يجوز لهذه الاطراف الرد عليه .

مادة (٥٩): تلزم الصحيفة بالاحتفاظ بأسماء مصادرها والامتناع عن تقديمها والاعلان عنها وتكون مسئولة عن المعلومات التي تنشرها .

مادة (٦٠): يحق للصحيفة ان تنشر مقالا بأسماء مستعارة بناءا على طلب صاحبها شريطة ان يكون الاسم الحقيقي والكامل موجود لدى الصحيفة .

مادة (٦١): يحق لاي صحيفة الاستعانة بمراسلين معتمدين لها في انحاء البلاد وخارجها .

مادة (٦٢): يلتزم كل من العاملين في وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسئولين في الاذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسئول وصاحب المطبعة والصحفيين بالامتناع عن نشر وتداول واذاعة مايلي

١ـ مايؤدي الى تحقير الديانات او العقائد الانسانية .

٢ـ مايؤدي الى اثارة النعرات القبلية والطائفية والاقليمية والعنصرية .

٣ـ مايؤدي الى ترويج الافكار المعادية لاهداف ومبادىء ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر .

٤ـ تعمد نشر بيانات او معلومات او اخبار خاطئة بهدف احداث تشويش او بلبلة في الراي العام .

٥ـ الوثائق والمعلومات المتسمة بالسرية وفقا للوائح والنظم النافذة .

٦ـ وقائع الجلسات غير العلنية لمجلس الشعب الاعلى ومجالس الشعب المحلية وكذا هيئات سلطة الدولة دون اذن رسمي بذلك .

٧ـ وقائع التحقيق اثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة في القضايا التي تؤثر على سير العدالة والتي يحظر فيها النشر من اجهزة البحث والتحري والادعاء والقضاء .

٨ـ التقارير والانباء والمقالات والرسم والصور والافلام المنافية للآداب العامة .

٩ـ النشر الهادف الى التجريح والتشهير الشخصي .

١٠ـ مايؤدي الى ترويج استخدام العنف والارهاب او الدعوة لتكفير المجتمع .

١١ـ الاعلانات عن الادوية او المستحضرات الطبية دون موافقة من وزارة الصحة .

مادة (٦٣): لايجوز وقف او مصادرة اي عدد من الصحيفة إلاّ طبقا للقانون .

الباب السادس

المطابع والمطبوعات

١ـ لامتلاك او استثمار مطبعة يلزم الحصول على ترخيص كتابي من الوزارة مع مراعاة شروط اي تراخيص اخرى .

٢ـ يتضمن الترخيص البيانات التالية :

أـ الاسم الثلاثي ولقب صاحب المطبعة ومكان وتاريخ ومحل الاقامة .

ب ـ اسم المطبعة ومقرها ونوعها والآلات المستعملة فيها .

جـ ـ الاسم الثلاثي واللقب لمديرها المسئول وتاريخ ومكان الميلاد ومحل الاقامة .

دـ رقم القيد في السجل التاري .

مادة (٦٥): ١ـ يلزم صاحب المطبعة ومديرها المسئول بأخطار الوزارة عن اي تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها الترخيص خلال عشرة أيام من تاريخ حدوثه .

٢ـ للوزارة الحق في الغاء الترخيص اذا ترتب على التغيير اختلال بالشروط التي نص عليها القانون .

مادة (٦٦): على الوزارة البت في طلب الترخيص بفتح المطبعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة (٦٧) : ١- يحق لمن رفض طلبه في الحصول على ترخيص بفتح مطبعة ان يتقدم بتظلم الى الوزير خلال شهر من تاريخ ابلاغه بالرفض .

٢- على الوزير البت بالتظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم اليه .

مادة (٦٨) :يحق لمن رفض طلبه من قبل الوزير بأمتلاك المطبعة اللجوء الى القضاء خلال شهر من تاريخ ابلاغه .

مادة (٦٩) : يشترط في كل مالك مطبعة او مديرها المسئول توافر الصفات التالية :-

١- ان يكون متمتعا بالجنسية اليمنية .

٢- ان يكون قد بلغ سن الخامسة والعشرين .

٣- ان يكون كامل الاهلية .

٤- لم يسبق الحكم عليه في جريمة جنائية مخلة بالشرف والامانة .

مادة (٧٠): ١- لايحق لمالك المطبعة التنازل عن ملكيتها الا الى احد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة (٦٤) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الوزارة .

٢- يلزم التنازل ان يقدم الى الوزارة بذلك مشتملا على البيانات والوثائق المؤيدة لتوفير الشروط المنصوص عليها في المادة (٦٤) من هذا القانون للمتنازل اليه .

مادة (٧١): ١- في حالة وفاة مالك المطبعة يلزم ورثته بإخطار الوزارة بذلك كتابيا خلال شهر من تاريخ الوفاة .

٢- ينتقل الترخيص الى الورثة لمزاولة النشاط مالم يعلنوا عن عدم الاستمرار فيه وذلك مع مراعاة احكام هذا القانون .

مادة (٧٢) : على صاحب المطبعة او مديرها المسئول الاحتفاظ بسجل يحتوي على عناوين المطبوعات المعدة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة وتاريخ طبعها وأوقات صدورها ويحتفظ بهذا السجل في المطبعة وللوزارة حق الاطلاع عليه عند الاقتضاء .

مادة (٧٣): يتحمل صاحب المطبعة ومديرها المسئول المسئولية الكاملة عن اي مطبوع يصدر عن المطبعة يتضمن مخالفة لاحكام المادة (٦٢) عن هذا القانون .

مادة (٧٤): ١- على من يرغب بمزاولة مهنة تداول المطبوعات ان يحصل على ترخيص كتابي من الوزارة .

٢- لايجوز لاي شخص طبيعي او اعتيادي ان يزاول المطبوعات بمختلف انواعها عدا الموزع المصرح له بذلك .

مادة (٧٥): ١- يحق تداول اي مطبوع خارج اليمن ولايتضمن امرا من الامور المحظور نشرها وتداولها وفقا لنصوص هذا القانون او النظم النافذة .

٢- للوزير الحق في منع تداول اي مطبوع يتنافى ونص هذا القانون والنظم النافذة .

الباب السابع

الافلام السينمائية
وعروض المصنفات الفنية الاخرى

مادة (٧٦) : لايجوز ممارسة مهنة تصوير او استيراد او تأجير او بيع الافلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية الاخرى كالفيديو الا بترخيص من الوزارة .

مادة (٧٧): يصدر الوزير نظاما يحدد فيه شروط وبيانات منح الترخيص للافلام السينمائية وعروض المسنفات الفنية الاخرى .

مادة (٧٨): يجوز عرض اي مصنف على الجمهور في عرض عام شريطة عدم تعارضه مع الامور المحظور نشرها وتداولها وفقا للمادة (٦٢) من هذا القانون .

مادة (٧٩): يصدر الوزير اللوائح والانظمة الخاصة بعرض وتداول الافلام والمصنفات الفنية الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية والنوادي، والجمعيات والمراكز الاجنبية .

مادة (٨٠): يجوز لاي شخص ان ينتج او يدير او يشترك او يساعد في انتاج او اخراج اعمال مسرحية او سينمائية او تلفزيونية او ما يدخل في حكمها شريطة عدم الاخلال بنص المادة (٦٢) من هذا القانون .

الباب الثامن

الايداع القانوني

المادة (٨١): تودع لدى جهة الايداع نسخ من المطبوعات والصحف والمجلات والكتب والاعمال الادبية والفنية على اختلاف انواعها والتي تزيد على ما اعد للنشر منها عن خمسين نسخة .

مادة (٨٢): اذا اعيد اصدار عمل ادبي او فني دون تعديل لزم ايداع نسختين من المطبعة الجديدة .

مادة (٨٣): ١- على ناشري وموزعي المطبوعات ايداع نسختين من كل مطبوع مستورد لدى الوزارة .

٢- اذا كان المطبوع المستورد بأعداد قليلة فيكفي في هذه الحالة ايداع نسخة واحدة منه .

-١٣٩-

مادة (٨٤): على صاحب المطبعة عند اصدار مطبوع يزيد عن خمسين نسخة ان يودع نسختين منه لدى جهة الايداع .

مادة (٨٥): ١ـ يحظر على جهات النشر والتوزيع العاملة في البلاد توزيع اي عمل مطبوع داخل البلاد مما اشير اليه وفقا لهذا مالم يكن مودعا ومسجلا وفقا للقانون .
٢ـ على جهات التوزيع داخل البلاد عدم توزيع اي عمل ادبي او فني نشر خارج البلاد لمؤلف او مترجم يمني مالم يثبت المؤلف او المترجم لإيداعه نسختين منه لدى جهة الايداع .

الباب التاسع

الاحكام الجزائية

مادة (٨٦): مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد بأي قانون اخر يعاقب كل من خالف احكام هذا القانون واللوائح المنفذة له بغرامة لاتزيد عن اربعمائة دينار او بقيد الحرية مع التنفيذ .

مادة (٨٧): للمحكمة ان تقضي باغلاق الصحيفة او المطبعة التي فتحها صاحبها بدون الترخيص المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة (٨٨): يجوز للمحكمة ان تقضي بإحدى العقوبات التكميلية التالية :
١ـ منع مزاولة مهنة الصحافة وتداول المطبوعات وتصدير واستيراد وتأخير او بيع الافلام السينمائية وعرض المصنفات الفنية وغيرها من المهن المنصوص عليها في هذا القانون ولمدة لاتزيد عن سنة .
٢ـ المصادرة .

مادة (٨٩): ١ـ يجوز الحجز اداريا على المطبوع او الصحيفة اذا تم الطبع او الاصدار او التداول خلافا لما نص عليه هذا القانون وذلك بقرار من الوزير او من ينيب عنه ويعرض الامر على القضاء للنظر في مصادر الاشياء المحجوز عليها .
٢ـ يحق لصاحب الشأن اللجوء الى القضاء للطعن بقرار الحجز والمطالبة بالتعويض .

مادة (٩٠): يعد رئيس التحرير فاعلا اصليا لاي مخالفة لهذا القانون يرتكبها الكاتب او واضع الرسم او من باشر غير ذلك بأي طريقة من طرق التعبير مالم يثبت ان النشر تم بغير علمه .

المادة (٩١): يعاقب وفقا لهذا القانون كل مستورد او موزع اي مطبوع او صحيفة اشتملت على كتابة أو رمز او صور شمسية أو اي طريق اخرى من طرق التعبير نشرت في الخارج بصورة مخالفة لهذا القانون مالم يظهر عدم علمه بمشتملات المطبوع .

مادة (٩٢): يعاقب وفقا لهذا القانون كل صحفي وصاحب صحيفة او مطبعة او دار نشر ثبت حصوله على اموال او خدمات من جهة خارجية بقصد البلبلة او الاثارة في اوساط الرأي العام .

الباب العاشر

الاحكام الختامية

مادة (٩٣): على اصحاب المطبوعات والمطابع والصحف ودور التوزيع ترتيب اوضاعهم وفق احكام هذا القانون خلال فترة ثلاثة اشهر من تنفيذ هذا القانون .

مادة (٩٤): يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة ميزانية المؤسسات الصحفية والصحف التي يصدرها الاشخاص ويبدي ملاحظاته على تقرير مراقب الحسابات ويقدم تقريرا بذلك الى الوزير .

مادة (٩٥): يصدر الوزير القرارات واللوائح والتعليمات المنفذة لاحكام هذا القانون .

مادة (٩٦): لاغراض هذا القانون يلغي اي نص يتعارض واحكام هذا القانون .

مادة (٩٧): يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره .

مادة (٩٨): ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صادر في عدن بتاريخ : ١٨ شعبان ١٤١٠هـ

الموافق : ١٥ مارس ١٩٩٠م

حيدر ابو بكر العطاس

رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى

ج - في فترة ما بعد الوحدة.

٥ - قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠.

صدر عقب إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، القانون رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٠. في الآتي:

قانون رقم « ٢٥ » لسنة ١٩٩٠م
بشـــأن الصحافة والمطبوعات

باسم الشعب .

رئيس مجلس الرئاسة .

بعد الاطلاع على اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية .

وعلى دستور الجمهورية اليمنية .

وبعد موافقة مجلس النواب ومجلس الرئاسة .

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الباب الأول
تعريفات ومبادىء عامة

الفصل الأول

مادة (١) يسمى هذا القانون قانون الصحافة والمطبوعات .

مادة (٢) لاغراض تطبيق هذا القانون يقصد بالكلمات التالية المعاني المبينة امام كل منها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الصحافة : مهمة البحث عن الحقائق والمعلومات والأخبار وجمعها وكتابة او ترجمة المقالات والاعمدة والتحقيقات والتحليلات واعداد البرامج والتعليقات والرسم الكاريكاتيري والتصوير والاخراج الصحفي والمراجعة وكتابة العناوين عبر وسائل الاتصال المقرؤة والمسموعة والمرئية .

الصحيفة : كل جريدة أو مجلة تصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة بقصد التداول العام .

الصحفي : من يمارس بصفة مستمرة مهنة الصحافة المقرؤة او المسموعة او المرئية او في وكالة أنباء يمنية أو اجنبية تعمل في اليمن وذلك كمورد رئيسي للرزق .

وكالة الأنباء : مؤسسة صحفية تتولى رصد الأخبار والبحث عنها واعداد التقارير الاخبارية وانتاج التحقيقات والتحليلات المكتوبة والمصورة وبثها عبر وسائل متعددة .

المطبعة : كل آلة او مجموعة آلات أوجهاز اعد لطبع أو تسجيل الكلمات أو الرسومات أو الصور بقصد نشرها أو تداولها ، ولا يشمل ذلك الجهاز المعد للتصوير الشمسي ولا الآلات الكاتبة العادية والاجهزة التي تستعمل لسحب صور الوثائق والمستندات .

دار الناشر : الجهة التي تتولى اعداد وتجهيز المطبوعات للطبع واخراجها للنشر والتوزيع والاتجار بها .

الناشر : ذلك الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يتولى نشر أي مطبوع ويلزم بتدوين اسمه عليه .

الموزع : هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتخذ من الاتجار ببيع وتوزيع الصحف والمطبوعات وعرضها للتداول كمهنة له .

المطبوعات : كل الكتابات والرسوم وأشرطة التسجيل الصوتية او المرئية او القطع الموسيقية أو الصور الشمسية متى نقلت بطرق علمية او تقنية حديثة أو غير ذلك من وسائل التعبير القابلة للتداول .

التداول العام: عرض الصحف والمجلات والمطبوعات للبيع او التوزيع أو عرضها على واجهات المحال او اي عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول الجمهور .

المكتبة : المكان المعد لعرض وبيع المطبوعات من كتب ومجلات وصحف وغيرها .

المكتبة الوطنية : هي المكان المعد لحفظ الكتب والمخطوطات التراثية وهي محل إيداع كل مطبوع منتظم وغير منتظم .

الايداع : حفظ المطبوع وقيده لدى جهة الايداع .

الفصل الثاني

مبادىء عامة

مادة (٣) حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الاعراب عن فكرهم بالقول والكتابة او التصوير او الرسم او باية وسيلة اخرى من وسائل التعبير ، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق احكام الدستور ، وما تنص عليه أحكام هذا القانون .

مادة (٤) الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الراي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في اطار العقيدة الاسلامية او الأسس الدستورية للمجتمع والدولة وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية ولا يجوز التعرض لنشاطها الا وفقاً لاحكام القانون .

مادة (٥) الصحافة حرة فيما تنشره وحرة في استقاء الانباء والمعلومات من مصادرها وهي مسئولة عما تنشره في حدود القانون .

مادة (٦) حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مسالة غير قانونية يكفلها القانون ، مالم تكن بالمخالفة لأحكامه

الباب الثاني

شروط العمل الصحفي وحقوق وواجبات الصحفيين وشروط عمل الصحفيين العرب والأجانب

الفصل الاول

شروط العمل في الصحافة

مادة (٧) يشترط في من يزاول العمل الصحفي ما يلي :

١ - أن يكون يمني الجنسية .

٢ - ان لا يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً .

٣ - أن يكون كامل الأهلية

٤ - أن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره وفقاً لاحكام القانون .

٥ - أن يكون حاصلاً على مؤهل دراسي من كلية أو معهد او لديه خبره في المساهمة في العمل الصحفي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

٦ - ان يزاول العمل الصحفي مزاولة فعلية مستمرة .

مادة (٨) يشترط في رئيس تحرير الصحيفة اضافة الى الشروط الواردة في المادة السابعة ما يلي :

١ - الا يكون عاملاً لدى دولة او جهة اجنبية .

٢ - الا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً .

٣ - أن يكون متقناً للغة التي تصدر بها الصحيفة .

٤ - أن يكـون لديه درايه وخبرة في العمل الصحفي لا تقل عن خمس سنوات بالنسبة لحاملي التخصصات الصحفية وثمان سنوات بالنسبة لغيرهم .

٥ - أن يكون متفرغاً لعمله

مادة (٩) يفقد الصحفي صفته الصحفية في الاحوال التالية :

١ - اذا فقد شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون .

٢ - اذا فصل من عمله طبقاً للقانون لارتكابه جريمة مخلة بشرف المهنة .

٣ - اذا ترك العمل في مجال الصحافة باختياره وانتقل الى مجال آخر .

مادة(١٠) ١- تمنح وزارة الاعلام بطاقة التسهيلات الصحفية وتمنح نقابة الصحفيين اليمنين بطاقة المهنة ، ويشترط فيمن تمنح له اضافة لما نصت عليه المادة السابعة توفر أحد الشروط التالية :

أ - أن يكـون حاصـلاً على شهادة جامعية من كلية الصحافة أو الاعلام أو معهد عال للصحافة أو الاعلام مع خبرة عملية لاتقل عن عام في مجال الصحافة .

ب - أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية من احدى الكليات أو المعاهد مع خبرة لا تقل عن عامين في مجال الصحافة .

جـ - أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في العمل الصحفي .

د - ان يكون لديه خبره كافيه في مجال الصحافه لمدة لا تقل عن عشر سنوات

٢ - يحدد شكل البطاقة و بياناتها وطريقة منحها وتجديدها وسحبها والغائها بلائحة يصدرها وزير الاعلام .

مادة (١١) يتمتع حامل البطاقة الصحفية بكافة التسهيلات والمزايا التي تقدمها أجهزة الدولة للصحفيين بموجب قرار من مجلس الوزراء .

مادة (١٢) مع مراعاة احكام المادة (١٠) من هذا القانون يقدم طلب الحصول على بطاقة التسهيلات الصحفية الى وزارة الاعلام مؤيداً بالوثائق اللازمة ، وفي حال الرفض المسبب للطلب او مضي ثلاثين يوماً دون رد ، لصاحب الطلب حق اللجوء الى القضاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغه بالرفض أو مضي الثلاثين يوماً دون رد .

الفصل الثاني

حقوق وواجبات الصحفيين

مادة (١٣) لا يجوز مسائلة الصحفي عن الراي الذي يصدر عنه او المعلومات الصحفية التي ينشرها وأن لا يكون ذلك سبباً للاضرار به مالم يكن فعله مخالفاً للقانون .

مادة (١٤) للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والاحصائيات من مصادرها وله حق نشرها أو عدم نشرها والاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته ولا يجوز اجباره على افشاء مصادره طبقاً لاحكام هذا القانون .

مادة (١٥) للصحفي الحق في الامتناع عن الكتابة او اعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه وما لا يرضاه ضميره الصحفي وله حق التعقيب فيما يراه مناسباً لايضاح رأيه والتعبير عن وجهة نظره بغض النظر عن اختلاف الرأي والاجتهادات الفكرية وذلك في اطار أحكام الدستور ومبادئه .

مادة (١٦) للصحفي حق الاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات وتلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها .

مادة (١٧) أ - للصحفي الحق في أن يكون مراسلاً لوسيلة واحدة او اكثر من وسائل الاعلام العربية والاجنبية شريطة حصوله على ترخيص كتابي من وزارة الاعلام يجدد كل عامين .

ب - للصحفي الحق في تغطية اي حدث محلي أو عربي أو عالمي بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الرسمية التي تربط الدولة بموقع الحدث .

مادة(١٨) لا يجوز فصل الصحفي او نقله الى عمل غير صحفي أو ايقافه عن العمل أو منعه عن الكتابة او محاسبته إلّا في الحدود التي يجيزها القانون والانظمة النافذة .

مادة (١٩) للصحفي الحق في حماية حقوقه من خلال اطاره النقابي وبالوسائل المشروعة والمكفولة دستورياً وقانونياً أو اللجوء الى القضاء مباشرة بما يتفق والاحكام النافذة .

مادة (٢٠) يلتزم الصحفي فيما ينشره بمبادىء وأهداف الثورة اليمنية واسس الدستور وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٢١) يلتزم الصحفي بشرف المهنة ومواثيق العمل الصحفي ويعتبر اخلالاً بها تهديد المواطنين بأي صفة عن طريق الصحافة .

مادة (٢٢) يلتزم الصحفي باحترام كرامة وسمعة الأفراد والأسر ودخائل الحياة الخاصة فيما ينشره من قضايا ذات صلة بالمصلحة العامة .

مادة (٢٣) يلتزم الصحفي بالحصول على المعلومات والحقائق من مصادرها الموثوقة ونقلها للجماهير نقلا صادقا وأميناً وايصالها السريع وعدم حجبها .

مادة (٢٤) يمتنع الصحفي عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها او تشويه المعلومات الصحيحة أو نسبة اقوال او افعال الى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبتها . بالاضافة الى اقوال صادرة عن شخص أو جهة دون الرجوع اليها .

مادة (٢٥) يلتزم الصحفي بالامتناع عن استغلال مهنته لاغراض ومنافع شخصية غير مشروعة ولا يجوز له إبتزاز الافراد او الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة بغرض الحصول على فائدة مالية أو منفعة خاصة له او للغير .

مادة (٢٦) لا يجوز للصحفي قبول أي اعانات أو هبات أو تبرعات أو مزايا خاصة بطريقة غير مشروعة مباشرة أو غير مباشرة من اي جهة كانت .

الفصل الثالث
شروط عمل الصحفيين العرب والأجانب

مادة (٢٧) يعتمد الصحفي كمراسل لواحدة أو اكثر من وسائل الاعلام الجماهيري للحكومات او الهيئات العربية والاجنبية بعد منحه بطاقة المراسل المعتمد .

مادة (٢٨) لوزارة الاعلام اعتماد الصحفيين العرب والاجانب مراسلين للصحف ووكالات الانباء ومحطات الاذاعة والتليفزيون العربية والاجنبية لمدة عام قابل للتجديد لممارسة عملهم الصحفي داخل البلاد عملا بمبدأ المعاملة بالمثل وللوزارة رفض والغاء اعتمادهم

مادة (٢٩) يتمتع الصحفيون العرب والاجانب ومراسلو وسائل الاعلام المعتمدون في الجمهورية اليمنية بالحقوق الاتية .

١ ـ حق الاقامة لهم ولافراد أسرهم .
٢ ـ حق الحصول على تاشيرة دخول لهم ولافراد اسرهم
٣ ـ فتح مكتب بموافقة وزارة الاعلام .
٤ ـ القيام برحلات استطلاعية في انحاء البلاد بعد اشعار وزارة الاعلام بذلك
٥ ـ المزايا والتسهيلات التي تحددها اللائحة المنظمة لذلك

مادة (٣٠) ١ ـ يلتزم الصحفيون ومراسلوا الصحف ووسائل الاعلام الأخرى والعاملون في الصحف اليمنية التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة واحترام سيادة واستقلال البلاد وعقيدة وشريعة واخلاق وعادات وتقاليد الشعب اليمني . وعدم القيام بأي نشاط من شانه ان يلحق اضرار بامن البلاد .

٢ ـ يلتزم الصحفيون المذكورون في الفقرة (١) من هذه المادة بتجميع المعلومات والاخبار بالطرق المشروعة

مادة (٣٦)١ - يمنح وزير الاعلام الترخيص بإنشاء صحيفة او مجلةلكل من استكمل الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

٢ - يجوز لمن رفض طلبه بإنشاء صحيفة او مجلة التظلم من القرار امام القضاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بالرفض او مضي الثلاثين يوما دون رد .

مادة (٣٧) يعتبر ترخيص الصحيفة او المجلة لاغيا في الاحوال التالية :

١ - حدوث تغيير في البيانات التي تضمنها الترخيص دون اخطار الوزارة في مدة اقصاها عشرة ايام .

٢ - اذا لم تصدر الصحيفة اليومية بانتظام خلال ثلاثة اشهر او الاسبوعية خلال اربعة اشهر او المجلة الشهرية خلال ستة اشهر والفصلية خلال عام .

٣ - اذا لم تصدر الصحيفة او المجلة خلال الستة الأشهر التالية لصدور الترخيص الخاص بها .

٤ - اذا طلب صاحبها إلغاء الترخيص .

٥ - اذا زالت الشخصية الاعتبارية المرخص لها إصدار الصحيفة .

٦ - في حالة وفاة مالكها ولم يتمكن الورثة من اصدارها بانتظام خلال عام من يوم الوفاة .

مادة (٣٨) يجوز دمج صحيفتين او اكثر من الصحف وفي هذه الحالة تلغى التراخيص السابقة باصدار الصحف المدمجة ويتعين اتخاذ اجراءات الحصول على ترخيص صحيفة واحدة جديدة

مادة (٣٩) ١ - يلزم المرخص له في اصدار الصحيفة او المجلة او من يمثله اخطار وزارة الاعلام كتابة بكل تغيير يطرا على البيانات التي يتضمنها طلب الترخيص وذلك قبل حدوثه باسبوع على الاقل مالم يكن التغيير قد طرا على وجه غير متوقع فيجب الاخطار خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ حدوثه .

٢ - اذا تعلق التغيير بتعيين رئيس تحرير جديد فتطبق الشروط المطلوبة توافرها في رئيس التحرير والاعلان في ذات الصحيفة او المجلة كما يتعين النشر عن التغيير في احدى وسائل النشر المقروة اذا كان التغيير لاسم الصحيفة او المجلة او شعارها او صاحبها

مادة (٤٠) يستثنى من احكام المادتين (٣٤ و ٣٥) الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية في اصدار صحفها ومجلاتها ونشراتها .

مادة (٤١) تلتزم الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم اسم رئيس التحرير المسئول وطاقمها الصحفي والافادة بأي تغيير . او تعديل خلال عشرة ايام من حدوثه وتسليمه لوزارة الاعلام . وتلتزم الجهات المذكورة في هذه المادة بتسجيل صحفها ومجلاتها ونشراتها الخاصة بها لدى وزارة الاعلام

مادة (٤٢) يتحمل رئيس التحرير المسئول المسئولية الكاملة عن كل ماينشر في صحف الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقاً لأحكام هذا القانون

مادة (٤٣) يجب ان يكون لكل صحيفة او مجلة رئيس تحرير مسئول مباشرة عما ينشر فيها ويشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها . كما يكون له عدد من المحررين المسئولين امامه ويشرف

كل منهم اشرافا فعليا على قسم معين من اقسامها ويجوز لمالك الصحيفة ان يكون رئيساً للتحرير او محررا مسئولا اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة (٤٤) يجب ان تشمل الصحيفة او المجلة اسم رئيس تحريرها المسئول وناشرها إن وجد واسم المطبعة التي تطبع فيها وذلك بشكل ظاهرا على كل نسخة . وكذا تاريخ صدورها وقيمة الاشتراك فيها وبسعر النسخة الواحدة ومواعيد الصدور .

مادة (٤٥) يجوز إصدار ملحق للصحيفة او المجلة على ان يطلق عليه اسم المطبوع الأصلي ويذكر في الصفحة الاولى منها بانه ملحق لها .

مادة (٤٦) يشترط في مالك الصحيفة او المجلة توافر الشروط التالية

١ - ان يكون يمني الجنسية .

٢ - ان يكون كامل الاهلية

٣ - ان لايكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في جريمة جنائية مخلة بالشرف والامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره وفقا لاحكام هذا القانون .

٤ - اذا كان المالك مؤسسة او شركة مساهمة يجب ان تكون اسهمها اسمية ومملوكة ليمنيين فقط .

٥ - ان يكون للصحيفة او المجلة راس مال تحدده اللائحة التي يصدرها وزير الاعلام ويستثنى من ذلك الصحف والمجلات التي تصدرها الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والهيئات الحكومية .

مادة (٤٧) ١ - يجوز لمالك الصحيفة التنازل عن ملكيتها الى جهة او أحد المواطنين المستوفين الشروط المنصوص عليها في القانون وذلك بموافقة كتابية من وزير الاعلام .

٢ - يلتزم المتنازل ان يقدم الى وزير الاعلام طلبا بذلك مشتملا على البيانات والوثائق التي تؤكد توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون في المتنازل اليه

مادة (٤٨) للصحيفة الحق ان تنشر مقالات باسماء مستعارة بناء على طلب صاحبها شريطة ان يكون الاسم الحقيقي والكامل موجود لدى الصحيفة

مادة (٤٩) للصحيفة الحق في الحصول على المعلومات والانباء والبيانات والاحصائيات من مصادرها ولها حق نشرها او عدم نشرها

مادة (٥٠) يجب على رئيس التحرير ان يقبل من المواطنين مايقدمونه من مواضيع للنشر ويجوز له رفضها اذا ماتعارضت مع احكام هذا القانون . ويحق للمواطن التظلم الى وزير الاعلام .

الفصل الثاني

الرقابة المالية على الصحف والمجلات

مادة (٥١) يحظر حظرا تاما على الصحف ان تتلقى معونات او هبات باية صورة كانت ومن اي جهة غير يمنية اياً كان الغرض من هذه الهبات والمعونات

مادة (٥٢) يحظر الاعلان عن فتح اكتتاب عما يقضي به من غرامات او رسوم او تعويضات على اصحاب الصحف والعاملين فيها

مادة (٥٣) على اصحاب الصحف والمجلات ان يمسكوا سجلات حسابات منتظمة حسب الأصول التجارية وان يختار لها محاسب قانوني معتمد للاشراف على هذه السجلات وضبط الميزانية السنوية للصحيفة

مادة (٥٤) لوزارة الاعلام الاطلاع على البيانات المالية للصحف وحساباتها وميزانياتها ومستنداتها للتاكد من تطبيق احكام هذا الفصل مع التزام المكلفين من الوزارة بالاطلاع على تلك البيانات بالمحافظة على سرية المعاملات في غير مايقع تحت طائلة القانون .

الفصل الثالث

تداول الصحف والمجلات والمطبوعات

مادة (٥٥) لايجوز تداول الصحيفة او المجلة او المطبوع اذا لم يذكر فيها اسم الصحيفة او المجلة او المطبوع وصاحب الامتياز ورئيس التحرير والموظف وتاريخ ومكان صدورها وثمن النسخة وقيمة الاشتراك ورقم العدد واسم المطبعة ودار النشر التي طبعت فيها ، وذلك بشكل ظاهر على صفحة من صفحات الصحيفة او المجلة او المطبوع

مادة (٥٦) ا - على كل من يرغب مزاولة مهنة استيراد وبيع وتوزيع وتداول الكتب والمطبوعات والمجلات الثقافية والمواد القرطاسية . واقامة المعارض الثقافية ان يحصل على ترخيص كتابي مسبق من وزارة الثقافة .

ب - على كل من يرغب في مزاولة مهنة استيراد وبيع وتوزيع وتداول الصحف والمجلات ان يحصل على ترخيص كتابي مسبق من وزارة الاعلام

مادة (٥٧) يجوز تداول اي صحيفة او مجلة او مطبوع يطبع خارج اليمن مالم يتضمن امر من الامور المحظورة نشرها وتداولها وفقا للقانون النافذ وللوزير المختص الحق في منع تداول اي صحيفة اومجلة اومطبوع اذا تناقضت محتوياتها مع نصوص هذا القانون .

مادة (٥٨) ١ - لصاحب الصحيفة او المجلة او المطبوع الحق في التظلم من قرار منع التداول الى القضاء

٢ - لاتحول اجراءات منع تداول الصحيفة او المجلة او المطبوع من اتخاذ الاجراءات القانونية وفقا للنظم النافذة .

مادة (٥٩) يجوز فتح مكتبة لبيع الصحف والمجلات والمطبوعات والمواد القرطاسية . واقامة المعارض الثقافية وذلك بقصد تداولها بترخيص كتابي من الجهة المختصة بوزارة الثقافة . ولا يشترط الترخيص لمن يقوم بتوزيع الصحف والمجلات والمطبوعات كنشاط اضافي غير رئيسي .

الفصل الرابع

حق التصحيح والرد ونشر البلاغات الرسمية

مادة (٦٠) حق الرد والتصحيح هو حق مكفول للمواطنين والاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية والاشخاص الاعتبارية . ويمكن ممارسته من قبل ممثلها القانوني وذلك اذا تضمن النشر مايتعلق بهذه الاشخاص ذاتها

مادة (٦١) كل مقال تنشره الصحيفة او المجلة او المطبوع ترد فيه اشارة او يقصد به ولو تلميحات لشخص او جهة معينة يكون لهذا الشخص او الجهة حق الرد بالشروط والاوضاع المبينة

في هذا الفصل . اذا كان له مصلحة مشروعة في ذلك ولولم يكن المقال منطويا على قذف أوسب في حقه .

مادة (٦٢) يجب على رئيس التحرير ان ينشر التصحيح والرد بذات الحروف وبنفس اللغة والمساحة . وبنفس الصفحة وبدون مقابل بالكيفية والاحوال التالية

١ - بناء على طلب صاحب الشان

٢ - بناء على طلب الورثة او من يفوضونه بالرد على مقال او خبر ينشر بشان مورثهم بعد وفاته

٣ - اذا وصل الرد او التصحيح الى رئيس التحرير خلال الثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ نشر الموضوع المراد تصحيحه

مادة (٦٣) يلزم رئيس التحرير بنشر التصحيح والرد الوارد إليه خلال الثلاثة الايام التالية لتاريخ استلامه اذا كانت الصحيفة يومية وفي أول عدد يصدر من الصحيفة بعد استلامه اذا كانت غير يومية

مادة (٦٤) يلتزم رئيس التحرير بان ينشر بغير مقابل وفي أول عدد يصدر من الصحيفة او المجلة وفي الموقع المخصص للاخبار الهامة ماترسله اليه الوزارات والهيئات العامة من بلاغات او بيانات او انباء متصلة بالصالح العام تصحيحا لمسائل سبق للصحيفة نشرها

مادة (٦٥) يجوز للصحيفة او المجلة رفض نشر الرد او التصحيح او التكذيب في الاحوال التالية

١ - اذا انتفت الاحوال الواردة في المادة (٦١) من هذا القانون

٢ - اذا سبق للصحيفة او المجلة ان صححت بنفس المعنى الوقائع والتصحيحات والرد التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه

٣ - اذا كان التصحيح موقعا باسم مستعار او كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي نشر بها الخبر او المقال المصحح او الموضوع

مادة (٦٦) يحق لصاحب الشان التظلم الى وزير الاعلام او اللجوء الى القضاء في حالة امتناع رئيس التحرير عن نشر التصحيح او الرد

مادة (٦٧) يلزم الناشر بتصحيح المعلومات والبيانات والوقائع الخاطئة الواردة في المطبوعة فور اطلاعه على الحقيقة . ويحق لصاحب الشان التظلم الى وزير الثقافة او اللجوء الى القضاء في حالة امتناع الناشر عن نشر الرد والتصحيح

الفصل الخامس

الاعــلانــات

مادة (٦٨) يجوز فتح مكاتب او وكالات للدعاية والاعلان ومزاولة اعمال الدعاية والاعلان باي صورة من الصور وعرض اي اعلان تجاري بواسطة جهاز السينما ومافي حكمه في دور العرض او الاماكن العامة وذلك بعد الحصول على ترخيص كتابي من وزارة الثقافة

مادة (٦٩) تحدد كل صحيفة تعريفة الاسعار لاعلاناتها بالتنسيق مع الجهة المختصة للاسعار وتودع هذه التعريفة او اي تعديل يطرا عليها لدى وزارة الاعلام لضمان التزام الصحيفة بها .

مادة (٧٠) يجب ان يميز الاعلان عند نشره عن غيره من المواد المنشورة في الصحيفة وذلك بعبارة (مادة اعلانية)

مادة (٧١) اذا نشرت الصحيفة اعلانا لجهة او مؤسسة دون الموافقة الكتابية منها فلا يلزم دفع مقابل الاعلان .

مادة (٧٢) يعتبر في حكم الاعلان ماتعمل على نشره الهيئات والمنظمات الدولية في صورة مقال او يصدر بها ملحقا خاصا بالصحيفة يسجل انجازات دولة او سياستها .

مادة (٧٣) يجب ان يكون تحديد الاجر عن هذه الاعلانات وفقا للاسعار المقررة في الصحيفة دون زيادة .

مادة (٧٤) لايجوز ان ينطوي الاعلان على ماهو محظور في هذا القانون ويلتزم رئيس التحرير المسئول بالامتناع عن نشره .

مادة (٧٥) يصدر وزير الثقافه اللائحة المنظمة لمنح التراخيص بمزاولة اعمال الدعاية والاعلان والمحال الخاصة بها والشروط الواجب توافرها في طلب الترخيص .

الباب الرابع

الاحكام المتعلقة بالمطابع ودور النشر والمصنفات والابداع القانوني

الفصل الاول

المطابع

مادة (٧٦) يجب لانشاء مطبعة واستثمارها الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الثقافه ويقدم طلب الترخيص الى الجهة المختصة بالوزارة مشتملا على البيانات الاتية :

١ - اسم مالك المطبعة ومكان اقامته وتاريخ ميلاده .

٢ - اسم المطبعة ونوع الالات المستخدمة فيها وعددها ومقرها وعنوان ادارتها .

٣ - اسم المسئول عن ادارتها ومكان اقامته وتاريخ ميلاده .

٤ - رقم القيد في السجل التجاري .

مادة (٧٧) يشترط في مدير المطبعة المسئول مايلي :

١ - ان يكون كامل الاهلية .

٢ - ان لايكون قد صدر ضده حكم في عقوبة جنائية تتعلق بهذه المهنة مالم يكن قد رد له اعتباره وفقا للقانون .

٣ - ان لايقل عمره عن خمسة وعشرين عاما ويجب :

أ - ان يكون لديه خبرة في مجال الطباعة لاتقل عن خمس سنوات .

ب - ان لايكون مديرا مسئولا لمطبعة اخرى .

٤ - واذا اتخذت المطبعة شكل المؤسسة او الشركة المساهمة يجب :

أ - ان تكون اسهمها اسمية .

ب - ان تقدم البيانات اللازمة عن مالك المطبعة واعضاء مجلس ادارتها او هيئتها الى وزارة الثقافة .

مادة (٧٨) تقوم وزارة الثقافة بالبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه اليها فاذا انقضت المدة دون رد او رفضت الوزارة منح الترخيص لصاحب الشان التظلم مباشرة الى القضاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بقرار الرفض او انقضاء مدة الثلاثين يوما دون رد

مادة (٧٩) ١ - يجب على مالك المطبعة او مديرها المسئول اخطار وزارة الثقافة بأي تغيير يطرأ على البيانات التي اشتمل عليها بيان الترخيص بفتح المطبعة وذلك قبل اسبوع من تاريخ حدوث التغيير فاذا كان قد حدث التغيير على وجه غير متوقع يجب اخطار الوزارة بعد اسبوع من حدوثه

ب - لوزارة الثقافة الحق في الغاء الترخيص اذا ترتب على التغيير اخلال بالشروط التي نص عليها القانون .

مادة (٨٠) يجوز لمالك المطبعة التنازل عن ملكيتها وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية من الجهة المختصة بالوزارة ويقدم طلب الحصول على الموافقة مشتملا على البيانات والوثائق المؤيدة لتوافر الشروط

مادة (٨١) اذا توفي مالك المطبعة وجب على ورثته اخطار وزارة الثقافة كتابيا خلال شهرين من تاريخ الوفاة وينتقل الترخيص بمزاولة النشاط اليهم مالم يفصحوا عن رغبتهم في عدم الاستمرار في مزاولة العمل

مادة (٨٢) ١ - يجب على مالك المطبعة او مديرها المسئول ان يمسك سجلا مختوما بخاتم وزارة الثقافة يدون فيه عناوين المطبوعات المعدة للنشر تبعا لتاريخ ورودها ، وكذا اسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها .

ب - على مالك المطبعة او مديرها تقديم السجل الى الجهة المختصة بوزارة الثقافة كي تثبت في اول صفحة او اخر صفحة عدد صفحاته وتاريخ تقديمه واسم المطبعة ومالكها او المدير المسئول فيها ورقم الترخيص بفتح المطبعة .

مادة (٨٣) يجب ان يدون في احدى صفحات المطبوع بصورة واضحة اسم المطبعة وعنوانها واسم الناشر وعنوانه وتاريخ الطبع . كما يدون في المكان المناسب اسم المؤلف وحقوق الطبع .

مادة (٨٤) لايجوز طبع او اعادة طبع اي مطبوع الا بموافقة قانونية من مالك حقوق الطبع سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا .

مادة (٨٥) يتحمل صاحب المطبعة ومديرها المسئول المسئولية الكاملة عن أي مطبوع يصدر عن المطبعة مخالفا لاحكام هذا القانون .

مادة (٨٦) لاتسري احكام المواد (٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥) من هذا القانون على المطبوعات ذات الصفة الخاصة بالعمل التجاري .

الفصل الثاني

دور النشر

مادة (٨٧) على من يرغب في انشاء دار نشر ان يتقدم بطلب الى الجهة المختصة بوزارة الثقافة للحصول على الترخيص ويوضح في الطلب البيانات الاتية

١ ـ اسم مالك الدار ومكان اقامته وتاريخ ميلاده
٢ ـ عنوانه
٣ ـ اسم الدار ومقرها
٤ ـ صفتها
٥ ـ اسم المدير المسئول ومكان اقامته وعنوانه وتاريخ ميلاده
٦ ـ اسم المطبعة التي تطبع فيها كتب هذا الدار ان لم يكن للدار مطبعة خاصة بها
٧ ـ اذا كانت دار النشر شركة مساهمة فيجب ذكر اسماء اعضاء مجلس ادارتها او هيئاتها الاستشارية ومكان اقامة كل منهم وعنوانه ورأسمال الشركة ويودع نسخة من عقد الشركة ونظامها الاساسي

ولايجوز فتح الدار الا بعد صدور الترخيص من الوزارة

مادة (٨٨) أ ـ يجب ان تتوفر في مالك دار النشر الشروط التالية

١ ـ ان لا يكون قد صدر في حقه حكم قضائي في جريمة تتعلق بهذه المهنة مالم يكن قد رد اليه اعتباره وفقا للقانون

٢ ـ اذا اتخذت دار النشر شكل المؤسسة او الشركة المساهمة فيجب ان تكون اسهمها اسمية

ب ـ يشترط في مدير دار النشر توافر الشروط المشار اليها في المادة (٧٧) من هذا القانون

مادة (٨٩) يجب ان يكون لكل دار نشر هيئة استشارية تخصصية من ذوي الكفاءة والمعرفة والدراية في نشاط دور النشر

مادة (٩٠) يجب ان يذكر اسم الناشر وعنوانه في الصفحة الاولى او الاخيرة من اي مطبوع يصدر عن دار النشر

الفصل الثالث

المصنفات الفنية

مادة (٩١) لايجوز ممارسة مهنة تصدير او استيراد او تأجير او بيع او تصوير او عرض او توزيع المصنفات الفنية كالافلام السينمائية والفيديو واشرطة الكاسيت وأي مصنفات فنية اخرى الا بترخيص كتابي مسبق من وزارة الثقافة

مادة (٩٢) يجوز عرض اي مصنف على الجمهور في عرض عام شريطة عدم تعارضه من الامر المحظور نشره وتداولها وفقا لهذا القانون .

مادة (٩٣) لاتسري احكام هذا القانون على العروض التي تقدم عن طريق الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والابداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بنشاطها وكذا التي تعرضها البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية داخل مقارها وعلى اعضائها

مادة (٩٤) يجوز لاي شخص ان ينتج او يدير او يشترك او يساعد في إنتاج واخراج اعمال مسرحية او سينمائية او تليفزيونية او غنائية او موسيقية او مايدخل في حكمها شريطة عدم الاخلال باحكام هذا القانون

مادة (٩٥) يصدر وزير الثقافة اللوائح والانظمة التي تحدد شروط وبيانات منح التراخيص لما ورد في احكام هذا الفصل

الفصل الرابع

الايداع القانوني

مادة (٩٦) ١ - يجب تسجيل اي عمل مطبوع في السجل المعد لذلك والاشارة على صفحة من صفحات المطبوع الاول والاخيرة الى رقم الايداع في المكتبة الوطنية

٢ - تودع لدى جهة الايداع نسخ من المطبوعات والصحف والمجلات والكتب والاعمال الادبية والفنية على اختلاف انواعها

مادة (٩٧) عند اصدار اي صحيفة او ملحقاتها او طبعاتها او مجلة او مطبوع يجب ايداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بوزارتي الاعلام والثقافة او فرعهما في المحافظة التي يقع الاصدار في دائرتها وخمس نسخ لدى المكتبة الوطنية بالعاصمة او المحافظة ويعطي ايصال لهذا الايداع

مادة (٩٨) في حال صدور طبعة جديدة من المطبوع دون تعديل يلزم ايداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بوزارتي الاعلام والثقافة وفرعهما في المحافظة الواقع الاصدار في دائرتها ونسختين لدى المكتبة الوطنية

مادة (٩٩) يجب ايداع خمس نسخ من اي مطبوع ينشر خارج البلاد لمؤلف او مترجم يمني وذلك لدى الجهة المختصة بوزارة الثقافة

مادة (١٠٠) على مستوردي المطبوعات ايداع نسختين من كل مطبوع مستورد لدى الجهة المختصة بوزارة الثقافة قبل عرضه للتداول ، مالم يكن عدد النسخ المستوردة محدودا فيكفي في هذه الحالة ايداع نسخة واحدة فقط

مادة (١٠١) يحظر توزيع اي عمل مطبوع مالم يسجل ويودع طبقا للقانون

مادة (١٠٢) لاتسري احكام المواد (٩٧ ،٩٨ ،٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١) من هذا القانون على المطبوعات ذات االصفة التجارية

الباب الخامس

محظورات النشر والاحكام الجزائية

الفصل الاول

محظورات النشر

مادة (١٠٣) يلتزم كل من العاملين في الصحافه المقروءة والمسموعه والمرئيه وبصفه خاصه المسئولين في الاذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسئول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعه ونشر وتداول واذاعة مايلي

١ - مايمس العقيدة الاسلامية ومبادئها السامية او يحقر الديانات السماوية والعقائد الانسانية

٢ - مايمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية او افشاء اسرار الامن والدفاع عن الوطن وفقا للقانون

٣ - مايؤدي الى اثارة النعرات القبلية او الطائفية او العنصرية او المناطقية او السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين افراد المجتمع او مايدعو الى تكفيرهم

٤ - مايؤدي الى ترويج الافكار المعادية لاهداف ومبادىء الثورة اليمنية او المساس بالوحدة الوطنية او تشويه التراث والحضارة اليمنية والعربية والاسلامية

٥ - مايؤدي الى الاخلال بالاداب العامة . ومايمس كرامة الاشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويج والتشهير الشخصي

٦ - وقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطات الدولة العليا

٧ - وقائع التحقيق اثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة بما يؤثر على سير العدالة والتي يحظر فيها النشر من اجهزة البحث والتحري والادعاء والقضاء

٨ - تعمد نشر بيانات او انباء او معلومات او اخبار غير صحيحة بهدف التاثير على الوضع الاقتصادي واحداث تشويش او بلبلة في البلاد

٩ - التحريض على استخدام العنف والارهاب

١٠- الاعلانات المتضمنة عبارات او صورا تتنافى مع القيم الاسلامية والاداب العامة او قذف وتشويه سمعة الاشخاص او الاعتداء على حقوق الغير او تضليل الجماهير

١١- اعلانات المستحضرات الطبية والتجميلية والمواد الغذائية دون اذن من الجهة المختصة

١٢- التعرض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدولة ولا ان تنسب اليه اقوالا او تنشر له صورا إلا باذن مسبق من مكتب الرئيس او وزارة الاعلام مالم يكن هذا القول او التصوير تم في حديث عام للجمهور او في مقابلة عامة . لاتسري هذه الاحكام بالضرورة على النقد الموضوعي البناء

الفصل الثاني
الاحكام الجزائية

مادة(١٠٤) مع عدم الاخلال باي عقوبة اشد في اي قانون اخر يعاقب كل من خالف هذا القانون بغرامة لاتزيد عن (١٠) الف ريال او بالحبس لمدة لاتزيد عن سنة واحدة

مادة (١٠٥) للمحكمة ان تقضي باغلاق الصحيفة او المطبعة او دار النشر او محلات تداول المطبوعات والمصنفات الفنية وما في حكمها التي فتحها صاحبها بدون الترخيص المنصوص عليه في هذا القانون

مادة (١٠٦) يجوز للمحكمة ان تقضي باحدى العقوبات التكميلية التالية :

١ - منع مزاولة مهنة الصحافة والطباعة وتداول المطبوعات وتصدير واستيراد وتاجير او بيع الافلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية وغيرها من المهن المنصوص عليها في هذا القانون ولمدة لاتزيد عن سنة

٢ - المصادرة .

مادة (١٠٧) يجوز الحجز اداريا على المطبوع او الصحيفة اذا تم الطبع او الاصدار والتداول خلافا لما نص عليه هذا القانون وذلك بقرار من الوزير او من ينوب عنه ويعرض الامر على

القضاء للنظر في مصادرة الاشياء المحجوزة عليها

ويحق لصاحب الشان اللجوء الى القضاء للطعن بقرار الحجز والمطالبة بالتعويض

مادة (١٠٨) يعد رئيس التحرير فاعلا اصليا لأي فعل مخالف لهذا القانون يرتكبها الكاتب او واضع الرسم او من باشر غير ذلك باي طريقة من طرق التعبير مالم يثبت ان النشر تم بغير علمه

مادة (١٠٩) يعاقب وفقا لاحكام المادة (١٠٤) كل مستورد وموزع اي مطبوع او صحيفة او مجلة او اية مصنف فنى اشتمل على كتابة او رمز او صور شمسية او طريقة اخرى من طرق التعبير نشرت في الخارج بصورة مخالفة لهذا القانون

مادة (١١٠) يعاقب وفقا لاحكام المادة (١٠٤) كل صحفي وصاحب صحيفة او مطبعة او دار نشر تثبت حصوله على اموال او خدمات من جهة خارجية بقصد البلبلة والاثارة في اوساط الراي العام

الباب السادس

الاحكام العامة الختامية

مادة (١١١) على اصحاب المطبوعات والمطابع والصحف ودور التوزيع والنشر ترتيب اوضاعهم وفق احكام هذا القانون خلال فترة ثلاثة اشهر من تنفيذ هذا القانون

مادة (١١٢) لايجوز مصادرة او وقف اي صحيفة او مجلة او مطبوع وما في حكمها الا طبقا للقانون

مادة (١١٣) يخضع انشاء مكاتب ووكالات الخدمات الصحفية والاعلامية وصالات العروض ومكاتب الترجمة لاحكام هذا القانون واللوائح المنظمة

مادة (١١٤) يصدر وزيرا الاعلام والثقافة كل فيما يخصه القرارات واللوائح والتعليمات المنفذة لاحكام هذا القانون

مادة (١١٥) لاغراض هذا القانون يلغى اي نص يتعارض واحكامه

مادة (١١٦) يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية ـ بصنعاء

بتاريخ ٥ جمادي الثاني ١١٤١١هـ

الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠م

الفريق / علي عبدالله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

ثانيا: أسماء الصحافيين المسجلين بالنقابة

م	الاسم واللقب	الصفة الصحفية	تاريخ الميلاد وجهته	المؤهل الدراسي	تاريخ الحصول عليه
١.	محبوب علي عبده القباطي	رئيس تحرير مجلة القلم العربي	١/ ٥/ ٥٢ عدن	ماجستير صحافة	١٩٧٦
٢.	حسن عبد الوارث محمد البنا	مدير تحرير الثوري	١٨/ ٨/ ٦٣ عدن	دبلوم المعهد العالي للصحافة	١٩٨٩
٣.	مطهر صالح الاشموري	رئيس تحرير الرياضة	١٢/ ١١/ ٥٩ صنعاء	بكالوريوس آداب	١٩٨٦
٤.	راجح علي الجبوبي	نائب رئيس تحرير سبأ	١٩٥٤ إب	بكالوريوس اقتصاد	١٩٧٩
٥.	نصر طه مصطفى	رئيس تحرير مجلة نوافذ	١٩/ ١١/ ٦٣ صنعاء	ليسانس شريعة وقانون	١٩٨٠
٦.	عباس غالب محمد الاسودي	رئيس تحرير الميثاق	١٩٥٧ المقاطرة	ليسانس صحافة	١٩٨١
٧.	عبد المنعم عبد الله الجابري	الحوادث	١٩٧٠ تعز	ماجستير صحافة	١٩٩٤
٨.	صباح عبده هادي الحنيشي	الصحوة	١٩٧٤ صنعاء	بكالوريوس صحافة	١٩٩٧
٩.	نبيل سيف محمد الكميم	٢٦ سبتمبر	١٩٦٠ صنعاء	بكالوريوس آداب	١٩٩٦
١٠.	ابو بكر عبد الله ناجي	الخليج الإماراتية	١٩٧٥ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٨
١١.	عبد الله محمد الاسعدي	سبأ	مايو ٥٢ صنعاء	ليسانس آداب	١٩٨٢
١٢.	د/ عبد الرحمن علي هجوان	الإذاعة	١٩٦٢ الشاهل حجة	دكتوراه/ موسكو	١٩٩٧
١٣.	محمد منصور عبد الله علي	الإذاعة	١٩٦٦ أبين	ثانوية	١٩٨٣
١٤.	عبد الرحمن محمد عبد الله السياغي	الإذاعة	١٩٧٠ إب	بكالوريوس آداب	١٩٩٦
١٥.	عبد الله علي محمود الحرازي	التلفزيون	١٩٥٢ تعز	ليسانس آداب	١٩٧٨
١٦.	هائل أحمد انعم الأغبري	الإذاعة	١٩٥٩ تعز	ليسانس آداب	١٩٨٥

١٧.	راسل محمد أحمد القرشي	الميثاق	١٩٧١ تعز	بكالوريوس آداب	١٩٩٦
١٨.	د. محمد عبد الخالق الزبيري	الإذاعة	١٩٥٠ صنعاء	دكتوراه/ اسطنبول	١٩٩٥
١٩.	عبد الله يحيى ياسين الحمزي	الصحوة	١٩٧٤ صنعاء	بكالوريوس تربية	١٩٩٨
٢٠.	حميد محسن علي المسوري	الصحوة	١٩٧٥ صنعاء	سنة رابعة تجارة	١٩٩٩
٢١.	جمال علي حسن عسلان	الإذاعة	١٩٦٢ المحويت	ليسانس آداب	١٩٩٣
٢٢.	يحيى محمد عبد الله الأديب	الإذاعة	١٩٦٢ إب	بكالوريوس إعلام	١٩٨٨
٢٣.	إسماعيل علي الغابري	يمن تايمز	١٩٦٤ ذمار	آداب لغة إنجليزية	١٩٩٥
٢٤.	حميد محمد أحمد شجاع الدين	الإذاعة	١٩٥٩ إب	ماجستير صحافة	١٩٨٦
٢٥.	حميد محمد سالم با سليم	متابعات إعلامية	١٩٦١ المكلا	دبلوم إعلام	١٩٩٢
٢٦.	عبد الله إبراهيم الوزير	البلاغ	١٩٦٤ صنعاء	بكالوريوس حاسب آلي	١٩٩٠
٢٧.	محمد محمد صالح شرغه	الإذاعة	١٩٤٧ ذمار	ليسانس آداب	١٩٨٦
٢٨.	مراد هاشم علي عابد	الثورة	١٩٦٧ تعز	بكالوريوس صحافة	١٩٩٤
٢٩.	محمد راوح طراد	سبأ	١٩٥٥ تعز	ماجستير صحافة	١٩٨٣
٣٠.	حسن أحمد صالح النصيري	إذاعة صنعاء	١٩٦٣ ذمار	بكالوريوس صحافة	١٩٩٢
٣١.	محسن محسن محمد العلفي	سبأ	١٩٥٢ صنعاء	ليسانس آداب	١٩٨٦
٣٢.	أحمد محسن أحمد عبد العزيز	سكرتير تحرير معين	١٩٥٨ إب	ماجستير صحافة	١٩٨٨
٣٣.	مهيوب محمد عبد الله الحمادي	التلفزيون	١٩٦٣ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٨١
٣٤.	نجم الدين عبد الرحمن يحيى الوجيه	الإذاعة	١٩٥٥ حجة	بكالوريوس إدارة أعمال ليسانس لغة عربية	١٩٧٩

٣٥.	إسحاق علي علي المنتصر	الإذاعة	١٩٥٢ صنعاء	ماجستير تاريخ	١٩٩٧
٣٦.	عبد الحكيم عبد المجيد أحمد الهجري	الإذاعة	١٩٦٠ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٨٩
٣٧.	مهيوب أحمد قاسم	سبأ	١٩٦٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٠
٣٨.	عبدالله علي بجاش عبد الولي	الثورة	١٩٥٦ تعز	ليسانس آداب	١٩٨١
٣٩.	عبد الله حمود محسن النود	سبأ	١٩٥٨ إب	بكالوريوس إعلام	١٩٩٠
٤٠.	سعيد ثابت سعيد	الشاهد الدولي	١٩٦٥ تعز	بكالوريوس لغة عربية	١٩٨٤
٤١.	ناصر أحمد محمد يحيى مخضري	الصحوة	١٩٥٩ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٨٧
٤٢.	يحيى طاهر محمد الحكيم	الوحدة	١٩٥٤ إب	ليسانس آداب	١٩٨٣
٤٣.	شرف محمد الويسي	الإذاعة	١٩٤٨ الطويلة	بكالوريوس صحافة	١٩٨٥
٤٤.	عارف محمد إسماعيل الدوش	سبأ	١٩٦٠ تعز	ليسانس تاريخ	١٩٨٨
٤٥.	أحمد أحمد عبد الله الرمعي	الميثاق	١٩٦٥ الحديدة	بكالوريوس اقتصاد	١٩٧٩
٤٦.	محمد عبد الماجد العريقي	الثورة	١٩٥٥ تعز	ماجستير إعلام	١٩٨٠
٤٧.	عبد الحليم سيف محمد غالب	الثورة	١٩٥٢ تعز	ماجستير صحافة	١٩٩٠
٤٨.	نور علي أحمد حمد	التلفزيون	١٩٦٣ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٣
٤٩.	محمد عبده قائد الجرادي	سبأ	١٩٥٣ الحديدة	دبلوم إعلام	١٩٩٢
٥٠.	أحلام عبد الرقيب سلام	سبأ	١٩٦٤عدن	ثانوية عامة	١٩٨٧
٥١.	سامية علي محمد الأحمدي	ضوء النهار	١٩٦٤ البيضاء	ليسانس آداب	١٩٨٠
٥٢.	أمة اللطيف يحيى حميد الهيلمة	صحيفة المرأة	١٩٧٠ صنعاء	بكالوريوس فلسفة	١٩٩٧

٥٣.	فيصل محمد محمد مكرم	الحياة	١٩٦٥ صنعاء	ماجستير إعلام	١٩٨٦
٥٤.	علي محمد حسين الاشموري	الثورة	١٩٥٩عمران	ماجستير صحافة	١٩٨٩
٥٥.	ذكرى عباس شمسان	الثوري	١٩٦٥ عدن	ثانوية عامة	١٩٦٦
٥٦.	زيد محمد يحيى الغابري	الجمهورية	١٩٤٢عتمة	ثقافة عامة	
٥٧.	محمد عبدالرحمن عبد الولي المجاهد	الجمهورية	١٩٤٤ تعز	بكالوريوس فلسفة	١٩٨٣
٥٨.	محمد علي سعد	الجمهورية	١٩٥٦ عدن	ليسانس آداب	١٩٨٧
٥٩.	عبده سيف عثمان	سبأ ـ فرع تعز	١٩٥٩ تعز	ماجستير إعلام	١٩٨٥
٦٠.	نجيب أحمد علي الجرموزي	الجمهورية	١٩٥٨ تعز		
٦١.	محمد حسين شجاع الدين	صحيفة تعز	١٩٣٥ إب		
٦٢.	محمد علي الحاج حزام	الإذاعة ـ تعز	١٩٤٥ تعز	دبلوم إعلام	١٩٧٣
٦٣.	عبده سلام سعيد الشرجبي	الجمهورية	١٩٣٣ تعز	ثالث متوسط	
٦٤.	محمد قائد محمد الصانع	الجمهورية	١٩٥٨ تعز	ماجستير صحافة	١٩٨٧
٦٥.	سمير رشاد أحمد اليوسفي	الجمهورية	١٩٦٨ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٢
٦٦.	عبد الحميد عبد الله المقطري	سبأ ـ تعز	١٩٥٨ تعز	ليسانس شريعة	١٩٨٦
٦٧.	نجيب عبد الله الاصبحي	الجمهورية	١٩٥٨ تعز	ثانوية عامة	
٦٨.	شوقي أحمد عوض	الحارس	١٩٦١الحج	دبلوم صحافة	١٩٨٩
٦٩.	جمال محمد عبد ربه عرب	الحارس	١٩٦١ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٤
٧٠.	أحمد عبد الله فدعق	إذاعة عدن	١٩٤١ شبوة	دبلوم صحافة	١٩٧٤
٧١.	عبد الجبار عبد السلام مهيوب	إذاعة عدن	١٩٥٩ عدن	بكالوريوس لغة عربية	١٩٩٢
٧٢.	نهلة عبدالله عبده	١٤ أكتوبر	١٩٥٩ عدن	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٣

٧٣.	وداد محمد عبده شبيلي	١٤ أكتوبر	١٩٦٣ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٢
٧٤.	علي عبد الله ياسين	١٤ أكتوبر	١٩٥٣ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٦
٧٥.	حسين يوسف علي	الرياضة	١٩٥٦ عدن	ثقافة عامة	
٧٦.	جميلة حمود علي محمد	إذاعة عدن	١٩٦٤ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٤
٧٧.	نبيلة السيد محمد حسين	١٤ أكتوبر	١٩٥٨ عدن	١٩٧٨	
٧٨.	محمد علي الأمير	١٤ أكتوبر	١٩٦٤ لحج	ماجستير صحافة	١٩٩٣
٧٩.	جميل محمد أحمد	إذاعة عدن	١٩٤٤ عدن	دبلوم صحافة	١٩٧٢
٨٠.	سعيد محمد بجاش	سبأ	١٩٥١ عدن	ثانوية عامة	١٩٧١
٨١.	شاهر محمد سعيد مصعبين	إذاعة عدن	١٩٥٥ لحج		١٩٧٦
٨٣.	يسلم علي مطر	تلفاز عدن	١٩٥٤ أبين	ماجستير صحافة	١٩٨٤
٨٤.					
٨٥.	عبد السلام طاهر بدر	١٤ أكتوبر	١٩٤٦ عدن	ثانوية عامة	١٩٦٩
٨٦.	أمين أحمد عبده سيف	سبأ	١٩٥٢ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨١
٨٧.	مصطفى ثابت شاهر	١٤ أكتوبر	١٩٦٢ تعز	ثانوية عامة	١٩٨٢
٨٨.	محمد سعيد عبد الله	١٤ أكتوبر	١٩٥٩ عدن	دبلوم معلمين	١٩٨٠
٨٩.	اشرف علي محمد إسماعيل	سبأ	١٩٥٣ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٦
٩٠.	عبد الرحمن محمود سعيد	سبأ	١٩٦١ عدن	١٩٨٣	
٩١.	محمد عبده عبد الرب	سبأ	١٩٤٩ عدن	دبلوم صحافة	١٩٧٥
٩٢.	محمد أحمد سيف رمادة	إذاعة عدن	١٩٥٤ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣
٩٣.	جلال محمد علي الصنعاني	تلفاز عدن	١٩٥٨ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٨
٩٤.	ريحانة محمد شيكو وزير	إذاعة عدن	١٩٥٢ عدن	إعدادي	١٩٦٦
٩٥.	انتصار صالح عوض	سبأ	١٩٦٠ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٢
٩٦.	علي عبد الله جعفر السقاف	إذاعة عدن	١٩٦١ أثيوبيا	دبلوم جامعي	١٩٨٨
٩٧.	عبد القادر عبد القادر عبد الحميد	١٤ أكتوبر	١٩٦١ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣

٩٨.	حسين علي أحمد إسماعيل	١٤ أكتوبر			١٩٨٤
٩٩.	نجيب حسين صديق	١٤ أكتوبر			١٩٧٥
١٠٠.	زينة علوي محسن	إذاعة عدن			١٩٦٧
١٠١.	جابر علي عبد الحميد	١٤ أكتوبر			١٩٧٦
١٠٢.	نجيب فضل أحمد منصور	إذاعة عدن	١٩٥٢ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٠
١٠٣.	علي محمد عبده فارع	١٤ أكتوبر	١٩٥٠ تعز	إعدادي	١٩٦٥
١٠٤.	د/ زينب محمد حزام	١٤ أكتوبر	١٩٥٦ عدن	دكتوراه	١٩٩٠
١٠٥.	محمد زكريا محمد	١٤ أكتوبر	١٩٥١ عدن	بكالوريوس تاريخ	١٩٧٥
١٠٦.	منير محمد عمر جوبح	إذاعة عدن	١٩٥٢ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٠
١٠٧.	أحمد محمد علي الحبيشي	الثورة	١٩٥١ عدن	بكالوريوس صحافة	١٩٧٨
١٠٨.	محمد علي عوض يحيى	١٤ أكتوبر	١٩٥٨ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٩
١٠٩.	عبد الرقيب مقبل عبد الله	١٤ أكتوبر	١٩٥٨ تعز	ماجستير صحافة	١٩٨٢
١١٠.	هدي فضل عبدالله	١٤ أكتوبر	١٩٥٥ عدن		
١١١.	صالح ناصر أبو طية	سبأ	١٩٥٠ أبين	إعدادي	١٩٦٥
١١٢.	إبراهيم عبد الجليل شبيلي	سبأ	١٩٥٧ عدن	ثانوية	١٩٧٨
١١٣.	عصام محمد عمر زيد	سبأ	١٩٥٩ عدن	سنة ثانية جامعي	١٩٨٩
١١٤.	محمد عبد الله حمزة	١٤ أكتوبر	١٩٥٦يافع	دبلوم صحافة	١٩٧٤
١١٥.	نبيلة عبده محمد	١٤ أكتوبر	١٩٥٧ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٨
١١٦.	عبد الكريم عبد الله محمد	سبأ	١٩٥٤الحج	ماجستير صحافة	١٩٨٣
١١٧.	نجيب محمد سالم	١٤ أكتوبر	١٩٤٥ عدن	ثانوية قديمة	
١١٨.	محمد أحمد العمودي	إذاعة عدن	١٩٦٤الحج	ماجستير صحافة	١٩٩٢
١١٩.	هدى عبد القادر با حميد	تلفاز عدن	١٩٥٦ عدن	دبلوم صحافة	١٩٩٠
١٢٠.	عبده أحمد الزغير	سبأ	١٩٤٢تعز	ثانوية عامة	١٩٦٢
١٢١.	محسن علي أحمد حسن	تلفاز عدن	١٩٥٢الضالع	ليسانس إعلام	١٩٨٠
١٢٢.	عبده دائل ثابت المسوري	سبأ	١٩٥٥ تعز	ثانوية قديمة	١٩٧٦
١٢٣.	محمد عوض محمد حمودي	سبأ	١٩٥١ عدن	ثانوية قديمة	١٩٧٠

١٢٤.	نبيل علي انعم قاسم	١٤ أكتوبر	١٩٦١ عدن	دبلوم إعلام	١٩٨٧
١٢٥.	أحمد محمد عبد الفتاح حسن	سبأ	١٩٥٦ القاهرة	بكالوريوس لغة عربية	١٩٨٤
١٢٦.	علي حسين يحيى أحمد	١٤ أكتوبر	١٩٥٩ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٨
١٢٧.	عبد الواحد محمد غانم	سبأ	١٩٦٠ عدن	بكالوريوس اقتصاد	١٩٨٦
١٢٨.	عبد الرشيد محمد جامع	١٤ أكتوبر	١٩٦٣ عدن	بكالوريوس لغة إنجليزية	١٩٩٠
١٢٩.	عبد الجبار ثابت ناصر	١٤ أكتوبر	١٩٦٠تعز	ثانوية عامة	١٩٨١
١٣٠.	نبيل صالح عليوة	سبأ	١٩٦٠ لحج	ثانوية عامة	١٩٨٠
١٣١.	إبراهيم صالح محمد السعدي	سبأ	١٩٦١ عدن	بكالوريوس لغة عربية	١٩٨٨
١٣٢.	ياسين عبد الله علوي	١٤ أكتوبر	١٩٤٧ الصومال	متحرر من الأمية	
١٣٣.	شفيقة محمد منصر عقلان	سبأ	١٩٥٦ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣
١٣٤.	عبد الله علي أحمد مثنى	سبأ	١٩٥٦ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٥
١٣٥.	خالد عبدالكريم علي محمد	تلفاز عدن	١٩٦٣ عدن	ماجستير صحافة	١٩٩٠
١٣٦.	إبراهيم عبد الله إبراهيم عبد الله	سبأ	١٩٥٣ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨١
١٣٧.	أنيس عبد الله محسن	سبأ	١٩٥٤ عدن	دبلوم صحافة	١٩٧٩
١٣٨.	محمد سلام محمد عبد الوهاب	سبأ	١٩٦٠ عدن	بكالوريوس إدارة	١٩٨٦
١٣٩.	أحمد عبد الله أحمد محمد	سبأ	١٩٥٧ عدن	بكالوريوس لغة إنجليزية	١٩٩١
١٤٠.	محمد صالح هيثم	سبأ	١٩٥١ عدن	دبلوم تجارة	١٩٧٥
١٤١.	سعيد عبيد عوض أحمد	سبأ	١٩٥٧ الصومال	ثانوية عامة	١٩٧٨
١٤٢.	علي أحمد عوض القاضي	١٤ أكتوبر	١٩٥٤ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٥
١٤٣.	مصطفى شاهر عبد الكريم	سبأ	١٩٤٣ عدن	ثانوية عامة	١٩٦٦
١٤٤.	نصر عبده عقلان حسن	سبأ	١٩٦٧ عدن	ثانوية فنية	١٩٨٥
١٤٥.	طه عبده مكرد	سبأ	١٩٦٠ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٩

١٤٦.	علي عبد الله سالم بارادم	سبأ	١٩٥٠ أوغندا	ليسانس فلسفة	١٩٧٤
١٤٧.	سليمان صالح علي حنش	سبأ	١٩٥١ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٢
١٤٨.	شكيب عوض سعد	١٤ أكتوبر	١٩٤٤ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٢
١٤٩.	محمد جعفر علي محمد	سبأ	١٩٥٩ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٩
١٥٠.	حيدرة عبد الله زين	تلفاز عدن	١٩٥٧ أبين	ثانوية عامة	١٩٧٥
١٥١.	رضوان محمد علي	سبأ	١٩٥٩ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٩
١٥٢.	محمد سعيد هادي مبروك	سبأ	١٩٤٤ عدن	ثانوية تجارية	١٩٦٧
١٥٣.	ايمن محمد ناصر محمد	الطريق	١٩٦٩ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٨
١٥٤.	محمد سعيد فرتوت فضل	سبأ	١٩٥٤ عدن	دبلوم اجتماع	١٩٧٩
١٥٥.	منيرة صالح فارع سالم	سبأ	١٩٥٨ عدن	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٣
١٥٦.	هاشم عبد الرزاق الوحصي	الثورة	١٩٤٩ عدن	بكالوريوس محاسبة	١٩٨٣
١٥٧.	جمال محمد صالح البيضاني	تلفاز عدن	١٩٥٧ عدن	ثانوية تخصصية	١٩٧٨
١٥٨.	جمال ناصر محمد الوعل	سبأ	١٩٥٨ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٧
١٥٩.	محمد شرف عبده نعمان	١٤ أكتوبر	١٩٥٧ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٣
١٦٠.	طارق عبد الله أحمد محمد	سبأ	١٩٥٩ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٠
١٦١.	معروف سعيد حداد	١٤ أكتوبر	١٩٤٧ عدن	ثانوية قديمة	١٩٦٦
١٦٢.	محمد عبد الجليل إبراهيم حسن	١٤ أكتوبر	١٩٤٨ تعز	ليسانس إعلام	١٩٧٣
١٦٣.	علي راوح ثابت علي	سبأ	١٩٥٦ تعز	ثانوية عامة	١٩٧٨
١٦٤.	عبد الرحمن علي عوض خبارة	مراسل الوطن الكويتية	١٩٤٢ أبين	ماجستير صحافة	١٩٨١
١٦٥.	محمد علي سيف	١٤ أكتوبر	١٩٦١ عدن	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
١٦٦.	محمود ثابت صالح الجبلي	سبأ	١٩٥٤ أبين	ماجستير صحافة	١٩٨٢
١٦٧	أحمد محمد حسن العقربي	سبأ	١٩٤٧ عدن	بكالوريوس قانون	١٩٨٢

١٦٨.	محمد عبد الله مخشف	مراسل رويترز	١٩٤٧ عدن	ثانوية قديمة	١٩٦٢
١٦٩.	عبد الواحد محمد عبدالله أحمد	تلفاز عدن	١٩٦٢ تعز	ليسانس آداب	١٩٩٢
١٧٠.	أحمد قاسم صالح عبد الله	١٤ أكتوبر	١٩٥٨ عدن	بكالوريوس لغة روسية	١٩٨٦
١٧١.	زهرة رحمة الله محمد	سبأ	١٩٥٤ عدن	بكالوريوس لغة إنجليزية	١٩٨٣
١٧٢.	جمال فيصل حسين الشاووش	تلفاز عدن	١٩٥٨الحج	ماجستير صحافة	١٩٨٧
١٧٣.	جمال الخضر أحمد	تلفاز عدن	١٩٥٧ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٨
١٧٤.	هشام حسين سالم با وزير	سبأ	١٩٥٨ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٨
١٧٥.	أفراح صالح محمد صالح	١٤ أكتوبر	١٩٥٨ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٧
١٧٦.	نصر مبارك با غريب	سبأ	١٩٦٧ عدن	بكالوريوس إعلام	١٩٩٥
١٧٧.	هناء صالح محمد زوقري	سبأ	١٩٥٨ عدن	بكالوريوس أدب إنجليزي	١٩٨٢
١٧٨.	عبد الله ثابت عبد الملك علي	سبأ	١٩٤٧ عدن	ثانوية قديمة	١٩٦٩
١٧٩.	أحمد مفتاح عبد الرب	١٤ أكتوبر	١٩٤٤ابين	دبلوم اجتماع	١٩٧٨
١٨٠.	عبد الله محمد محمد الضراسي	١٤ أكتوبر	١٩٥٣ عدن	بكالوريوس إعلام	١٩٨٠
١٨١.	أنيسة أبوبكر عراقي	سبأ	١٩٥٤ عدن	بكالوريوس آداب	١٩٧٨
١٨٢.	فوزية يحيى عبد الله سعد	تلفاز عدن	١٩٦٢ عدن	ماجستير صحافة	١٩٩٢
١٨٣.	هاشم محمد عبد العزيز	١٤ أكتوبر	١٩٤٨ الحجرية	ثانوية عامة	١٩٦٩
١٨٤.	عمر أحمد عبد الله باعشن	سبأ	١٩٥٢ عدن	ماجستير صحافة	١٩٧٩
١٨٥.	قائد صالح مثنى المرهبي	تلفاز عدن	١٩٥٩الضالع	ماجستير صحافة	١٩٨٩
١٨٦.	محمد محسن بركات	إذاعة عدن	١٩٤٥ عدن	ثانوية عامة	١٩٦٣
١٨٧.	سيف عبد الله أحمد العسالي	تلفاز عدن	١٩٦٤ تعز	بكالوريوس صحافة	١٩٩٠
١٨٨.	عبد الواحد علي سيف مقبل	١٤ أكتوبر	١٩٥٧ تعز	ثانوية عامة	١٩٧٨

١٨٩.	سميرة أحمد عبد الله حسن	تلفاز عدن	١٩٥٦ عدن	بكالوريوس اقتصاد	١٩٨٣
١٩٠.	فضل علي خميس صالح	سبأ	١٩٥٦ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٦
١٩١.	محمد سعيد عون ثابت	سبأ	١٩٤٥ تعز	بكالوريوس لغة إنجليزية	١٩٨٢
١٩٢.	محمد عبد القادر العطار	مراسل فرانس برس	١٩٤٠ عدن	دبلوم صحافة	١٩٧٣
١٩٣.	عبد القوي محمد صالح الشامي	سبأ	١٩٥٥يافع	ثانوية عامة	١٩٧٦
١٩٤.	محمد علي سيف سالم	سبأ	١٩٦١ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣
١٩٥.	فهمي حسن محمد غانم	تلفاز عدن	١٩٥٢ عدن	بكالوريوس لغة عربية	١٩٨٢
١٩٦.	صالح أحمد محمد الداية	الثوري	١٩٥٨ أبين	ثانوية عامة	١٩٨٣
١٩٧.	نصر حمود ثابت سعيد	تلفاز عدن	١٩٥٦ عدن	ماجستير صحافة	١٩٩١
١٩٨.	عبد القادر سعيد هادي امهوب	الأيام	١٩٤٤اثيوبيا	ثانوية عامة	١٩٦٣
١٩٩.	ياسمين أحمد علي عبده	١٤ أكتوبر	١٩٥٦ عدن	دبلوم اجتماع	١٩٨٩
٢٠٠.	عبد الرؤوف علي هزاع ثابت	١٤ أكتوبر	١٩٥٦الحجرية	بكالوريوس فلسفة	١٩٨١
٢٠١.	صفاء علي إبراهيم ثابت	١٤ أكتوبر	١٩٥٩ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٧
٢٠٢.	محمد علي صالح قاسم	١٤ أكتوبر	١٩٦٤ الضالع	بكالوريوس فلسفة	١٩٨٧
٢٠٣.	عادل عبد الحبيب صالح القرشي	سبأ	١٩٥١ عدن	ثانوية عامة	١٩٧٣
٢٠٤.	علي محمد يسلم العراشة	سبأ	١٩٥٧ أبين	ثانوية عامة	١٩٧٥
٢٠٥.	أفراح صالح علي غالب	سبأ	١٩٥٨ عدن	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٣
٢٠٦.	سعيد علي محمد سالم	سبأ	١٩٥٠ عدن	دبلوم تاريخ	١٩٦٩
٢٠٧.	أنيسة علي أحمد الشيخ	سبأ	١٩٦٩ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٨
٢٠٨.	بركة محمد خميس	سبأ	١٩٦٢ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣
٢٠٩.	صالح عبده محمد عكبور	سبأ	١٩٥٣ عدن	دبلوم معلمين	١٩٧٤
٢١٠.	عبد الباسط عبد الله باصويطين	سبأ ـ سيئون	١٩٦٣ سيئون	ثانوية عامة	١٩٨١

٢١١.	محمد عمر حسن جواس	إذاعة سيئون	١٩٥١ سيئون	إعدادي قديم	١٩٦٥
٢١٢.	سالم عبد اللاه عاشور باحميد	إذاعة سيئون	١٩٥٤ سيئون	بكالوريوس لغة عربية	١٩٨١
٢١٣.	صلاح مبارك صالح بوعابس	سبأ ـ المكلا	١٩٦٤ المكلا	ثانوية عامة	١٩٨٣
٢١٤.	علي صالح عيظة باقي	مراسل الاتحاد الظبيانية	١٩٦٠ المكلا	ثانوية عامة	١٩٧٩
٢١٥.	عبد الحفيظ سعيد براهم	إذاعة المكلا	١٩٦١ المكلا	دبلوم صحافة	١٩٨٩
٢١٦.	خالد أحمد عوض القحوم	صحيفة شبام	١٩٦٢ الشحر	بكالوريوس بريد	١٩٨٨
٢١٧.	د/ دعاء سالم يعقوب باوزير	إذاعة المكلا	١٩٦٧ غيل باوزير	دكتوراة صحافة	١٩٩٦
٢١٨.	محفوظ عيظة سعيد بن سالم	سبأ ـ المكلا	١٩٥٢ المكلا	إعدادي قديم	١٩٧٢
٢١٩.	عوض مبارك أحمد مخرج	سبأ ـ المكلا	١٩٦٣ غيل باوزير	دبلوم إعلام	١٩٨٨
٢٢٠.	خالد مبارك سالم بن عاقلة	صحيفة شبام	١٩٦٢ المكلا	إعدادي	١٩٧٨
٢٢١.	محمد علي محمد عمرة	إذاعة المكلا	١٩٤٩ المكلا	ثانوية عامة	١٩٧٧
٢٢٢.	ناصر مفتاح سعد الله	سبأ ـ المكلا	١٩٤٥ المكلا	دبلوم صحافة	١٩٧٥
٢٢٣.	عبد العزيز صالح محمد بن ثعلب	١٤ أكتوبر	١٩٤٥ المكلا	دبلوم صحافة	١٩٨٥
٢٢٤.	علي عبده سيف الحزمي	الميثاق	١٩٦٠العدين	دبلوم صحافة	١٩٩٣
٢٢٥.	محمد علي اللوزي	الميثاق	١٩٥٩ خولان		
٢٢٦.	يحيى محمد محمد المطري	العمال	١٩٦٦ صنعاء	بكالوريوس سياسة	١٩٩٠
٢٢٧.	محمد إبراهيم صدام	مراسل رويترز	١٩٦١ الحديدة	ليسانس لغة إنجليزية	١٩٨٥
٢٢٨.	علي ناجي الرعوي	الثورة	١٩٥٧ إب	ثانوية ـ معادلة	١٩٨٦
٢٢٩.	ياسين محمد مصلح المسعودي	الثورة	١٩٥٥بعدان	بكالوريوس إعلام	١٩٨١
٢٣٠.	حسين محمد الجبلي هزاع	سبأ ـ أبين	١٩٦٣ أبين	دبلوم اجتماع	١٩٨٨

٢٣١.	محسن علي صالح الجفري	سبأ ـ أبين	١٩٤٧ أبين	إعدادي قديم	١٩٦٧
٢٣٢.	فضل علي صالح الشبيبي	سبأ ـ أبين	١٩٦١ أبين	ثانوية عامة	١٩٨٠
٢٣٣.	عبد الحكيم أحمد عوض الشداداي	أخبار إذاعة أبين	١٩٥٩ أبين	ثانوية عامة	١٩٨٣
٢٣٤.	عبد الجبار عبد الله سعيد	سبأ ـ الحديدة	١٩٥٤ تعز		
٢٣٥.	حسن أحمد حسن غنيمة	سبأ ـ الحديدة	١٩٥٠ صنعاء		
٢٣٦.	علي سالم سعيد غالب	الثورة	١٩٦٤ تعز	بكالوريوس إدارة	١٩٩١
٢٣٧.	موسى أحمد بورجي	أخبار إذاعة الحديدة	١٩٤٨اللحية	ثانوية عامة	١٩٦٧
٢٣٨.	فضل محسن علي الطيري	سبأ ـ لحج	١٩٥٥ردفان	ثانوية عامة	١٩٨٢
٢٣٩.	حسين ناصر جابر سرور	سبأ ـ لحج	١٩٥٤ لحج	ثاني ثانوي	١٩٧٤
٢٤٠.	خالد علي أحمد الفقيه	سبأ ـ لحج	١٩٦٢ لحج	ثانوية عامة	١٩٨٢
٢٤١.	ناصر سعيد عبد الله باداس	سبأ ـ لحج	١٩٥٧ لحج	ثالث إعدادي	١٩٧٤
٢٤٢.	محمد صالح سعيد مثنى	سبأ ـ لحج	١٩٥٠الضالع	ثالث إعدادي	١٩٧٩
٢٤٣.	علي محمد ناصر حروبي	سبأ ـ لحج	١٩٥٣ لحج	ثاني ثانوي	١٩٧١
٢٤٤.	منصور محمد سبيت	سبأ ـ لحج	١٩٥٢ لحج	ثانوية عامة	١٩٧٥
٢٤٥.	أسماء فضل أحمد عبد الله	١٤ أكتوبر	١٩٥٥ لحج	ماجستير صحافة	١٩٨٥
٢٤٦.	عادل محمد قائد	١٤ أكتوبر	١٩٥٤ لحج	ماجستير صحافة	١٩٨٣
٢٤٧.	علي محمد عبد الله	١٤ أكتوبر	١٩٥٦ لحج	ثانوية عامة	١٩٧٢
٢٤٨.	محمد علي البرحي	١٤ أكتوبر	١٩٤٥ لحج		
٢٤٩.	أحمد سعيد الصويل	صحيفة شبام	ـ غيل باوزير	دبلوم إعلام	١٩٨٩
٢٥٠.	سالم أحمد الشيبة	أخبار تلفاز صنعاء	١٩٦٥البيضاء	بكالوريوس زراعة	١٩٩٢
٢٥١.	خالد طارق الحمادي	الثورة	١٩٦٧تعز	ماجستير سياسة	١٩٩٤
٢٥٢.	حسين عبد الله الجرباني	مراسل الشرق الأوسط	١٩٥٤ذمار	ليسانس صحافة	١٩٨٥
٢٥٣.	جمال محمد مرعي سالم	سبأ	١٩٥٩عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣
٢٥٤.	حميد أحمد علي شحرة	نوافذ	١٩٧٢ اب		
٢٥٥.	واثق أحمد محمد شاذلي	سبأ	١٩٤٤عدن	دبلوم اجتماع	١٩٦٧

٢٥٦.	عادل عبد الله حسين خاتم	الوحدة	١٩٧٢ صنعاء	بكالوريوس صحافة	١٩٩٧
٢٥٧.	منصور محمد محمد علي الجرادي	الشورى	١٩٧٥ حراز	ثانوية عامة	١٩٩٦
٢٥٨.	علي صالح عبدالله تيسير	متابعات إعلامية	١٩٦٥ عدن	بكالوريوس صحافة	١٩٩٥
٢٥٩.	أحمد مسعد الأسد	الثورة	١٩٦٩ اب	ليسانس صحافة	١٩٩٤
٢٦٠.	محمود قاسم ياسين	نوافذ	١٩٧٢ إب	ثانوية عامة	١٩٩٢
٢٦١.	محمد عبد الرحمن المقرمي	شؤون العصر	١٩٦٠حجرية	بكالوريوس سياسة	١٩٨٨
٢٦٢.	سيدة يحيى حميد الهيلمة	المرأة	١٩٦٠ عمران	دبلوم صحافة	١٩٩٢
٢٦٣.	علي عبد الله علي الواسعي	النور	١٣٤٩ هـ آنس		
٢٦٤.	عبد العزيز عمر عبد العزيز	سبأ	١٩٦١ عدن	دبلوم محاسبة	١٩٨٨
٢٦٥.	عبد الواحد محمد علي السلال	الثورة	١٩٦٤صنعاء	بكالوريوس صحافة	١٩٩٥
٢٦٦.	عبد الواحد محمد ثابت البحري	الثورة	١٩٧١عتمة	بكالوريوس صحافة	١٩٩٧
٢٦٧.	محمد حميد محمد المقطري	إذاعة صنعاء	١٩٦٧حجرية	ليسانس إعلام	١٩٩٢
٢٦٨.	محمد حسين محمد زبارة	أسامة	١٩٧٠صنعاء	ليسانس إعلام	١٩٩٧
٢٦٩.	عبد الملك عبد الله الثور	سبأ	١٩٦٢صنعاء	ثانوية عامة	١٩٨١
٢٧٠.	العزي محمد حمود الصلوي	الوطن	١٩٦٢ تعز	ثانوية عامة	١٩٧٩
٢٧١.	رياض علي صالح العزير	الوطن	١٩٦٩ إب	بكالوريوس اقتصاد	١٩٩٤
٢٧٢.	معمر مطهر الإرياني	الرقيب	١٩٧٢ اريان	بكالوريوس اقتصاد	١٩٩٦
٢٧٣.	علي حسين حسن العمار	الوحدة	١٩٧٠ عمران	بكالوريوس صحافة	١٩٩٦
٢٧٤.	بشرى أحمد مرشد علي	اليمانية	١٩٧٣ تعز	بكالوريوس صحافة	١٩٩٤
٢٧٥.	خالد محمد علي جيلان	سبأ	١٩٦١ صنعاء	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٧
٢٧٦.	عبد الباسط السروري	صوت العمال	١٩٤٠ عدن	بكالوريوس إعلام	

٢٧٧.	عبد الله محمد سيف نعمان	الثورة	١٩٧٠ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٢٧٨.	نبيل علي عبده الصوفي	مراسل المستقلة	١٩٧٢ تعز	بكالوريوس صحافة	١٩٩٨
٢٧٩.	عرفات جمال مدابش	الثوري	١٩٦٧ الحديدة	ثانوية عامة	١٩٩٤
٢٨٠.	محمد طاهر عبده غانم	تلفزيون صنعاء	١٩٧٤اب	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٢٨١.	عبد الغني محمد عبده المقرمي	الصحوة	١٩٦٨تعز	بكالوريوس تربية	١٩٩٢
٢٨٢.	محمد قاسم نعمان	صوت العمال	١٩٥٠ عدن	بكالوريوس صحافة	١٩٧٨
٢٨٣.	طلال رشيد الرجوي	اليمن السعيد	١٩٤٩ صنعاء	بكالوريوس علوم عسكرية	١٩٦١
٢٨٤.	جمال محمد انعم أحمد	نوافذ	١٩٦٧تعز	ليسانس آداب	١٩٩٣
٢٨٥.	حمود سعيد منصر	فرانس برس	١٩٦١ شرعب	بكالوريوس صحافة	١٩٨٩
٢٨٦.	رجاء عبد العزيز	الوحدة	١٩٥٧ المكلا	ماجستير صحافة	١٩٨٢
٢٨٧.	توفيق عبد الله الحرازي	الثورة	١٩٧٢ مناخة	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٢٨٨.	قدرية عبد الله صالح الجفري	الوحدة	١٩٥٨ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٤
٢٨٩.	صالح حيدرة الحميدي	الشورى	١٩٧٠ الضالع	دبلوم علوم عسكرية	١٩٩٣
٢٩٠.	صادق ناشر	الخليج	١٩٦٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٨٩
٢٩١.	محمد عبد الله المساح	الثورة	١٩٤٨ تعز	ليسانس صحافة	
٢٩٢.	عبد القادر محمد أحمد موسى	تلفزيون صنعاء	١٩٦٤صنعاء	بكالوريوس علوم سياسية	١٩٩٠
٢٩٣.	جمال أحمد حسن العبرات	٢٦ سبتمبر	١٩٦٢ مناخة	ماجستير صحافة	١٩٩٠
٢٩٤.	يحيى محمد عبد الله العلفي	الوحدة	١٩٤٧ عمران	ليسانس لغة عربية	١٩٧٥
٢٩٥.	فيصل سلطان الصوفي	الموقف	١٩٦٠ حجرية	بكالوريوس تربية	١٩٨٦
٢٩٦.	شهاب أنور علي الأهدل	متابعات إعلامية	١٩٧٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٥
٢٩٧.	محمد دماج مفرح	الثورة	١٩٦٦ إب	بكالوريوس صحافة	١٩٩٥

٢٩٨.	منصور أحمد شايع	الثورة	١٩٦٨ المحويت	بكالوريوس صحافة	١٩٩٦
٢٩٩.	سميرة صالح الخياري	الثورة	١٩٧٣ صنعاء	بكالوريوس لغة عربية	١٩٩٧
٣٠٠.	أحمد هادي ناصر محمد	الثورة	١٩٥٨ دثينة	ماجستير صحافة	١٩٨٨
٣٠١.	خالد عبد الله علي المهدي	سبأ	١٩٧٢ صنعاء	بكالوريوس صحافة	١٩٩٥
٣٠٢.	إبراهيم عبد الرحمن المعلمي	الثورة	١٩٥٩ ذمار	ماجستير صحافة	١٩٩٠
٣٠٣.	قاسم قاسم علي عامر	الرياضة	١٩٦٣ صنعاء	بكالوريوس علوم سياسية	١٩٩٠
٣٠٤.	منصور علي محمد الخياطي	الوطن	١٩٦٤ حجة	بكالوريوس لغة عربية	١٩٩٤
٣٠٥.	محمد علي مثنى	الوطن	١٩٥٢ بعدان		
٣٠٦.	أحمد علي محيي الدين	سبأ	١٩٥٨ صنعاء	بكالوريوس إعلام	١٩٨١
٣٠٧.	طه أحمد سعيد العامري	العروبة	١٩٥٨ حجرية		
٣٠٨.	عصام صالح فارع البحري	سبأ	١٩٧٦ عتمة	ثانوية تخصصية	١٩٩٦
٣٠٩.	أديب أحمد عبد الله الشاطري	٢٦ سبتمبر - عدن	١٩٦٨ عدن	ثانوية عامة	١٩٩٢
٣١٠.	عبد القادر سالم أحمد محوري	٢٦ سبتمبر - عدن	١٩٦٨ أبين	ثانوية عامة	١٩٨٦
٣١١.	منصور علي هائل	الوطن	١٩٥٩ عدن		
٣١٢.	فريد محسن علي	١٤ أكتوبر	١٩٥٦ لحج	ماجستير ترجمة	١٩٨٣
٣١٣.	محمد سعد الزغير	١٤ أكتوبر	١٩٥٣ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٢
٣١٤.	أحلام أحمد عبد الملك المتوكل	إذاعة صنعاء	١٩٥٥ حجة	ليسانس لغة عربية	١٩٨٦
٣١٥.	صادق عبده علي القاضي	الإمارات اليوم	١٩٧٠ الكويت	بكالوريوس اقتصاد	١٩٩٨
٣١٦.	طاهر محمد عبد الله الجنيد	الميثاق	١٩٧٢ إب	ليسانس شريعة	١٩٩٥
٣١٧.	منصور صالح محمد سالم	٢٦ سبتمبر	١٩٧١ ردفان	بكالوريوس قانون	١٩٩٨
٣١٨.	نبيهة نعمان الحيدري	سبأ	١٩٦٨ الحديدة	بكالوريوس اقتصاد	١٩٩٦

٣١٩.	أحمد صالح ربيع	أخبار الإذاعة	١٩٥٨ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٣
٣٢٠.	حسين مطهر عبد الله صلح	أخبار التلفزيون	١٩٧٠ المحويت	ليسانس إعلام	١٩٩٤
٣٢١.	ايهاب عبده قائد الشوافي	أخبار التلفزيون	١٩٧٣ تعز	ليسانس إعلام	١٩٩٥
٣٢٢.	مروان محمد يحيى الإرياني	٢٦ سبتمبر	١٩٦٤ إب	ماجستير صحافة	١٩٩٠
٣٢٣.	فضل علي مبارك صالح	١٤ أكتوبر	١٩٦٣ أبين	دبلوم صحافة	١٩٨٥
٣٢٤.	حسن ناصر علي	سبأ ـ أبين	١٩٥٧ مودية	ماجستير صحافة	١٩٨٧
٣٢٥.	شداد علي ماطر	إذاعة أبين	١٩٥٧ أبين	ماجستير صحافة	١٩٨٥
٣٢٦.	عبد الواحد عبده أحمد ثابت	الجمهورية	١٩٤٨ تعز	ثانوية عامة	١٩٦٧
٣٢٧.	أحمد محسن محمد عمر الطويل	الجمهورية	١٩٦٢ تعز	ليسانس صحافة	١٩٨٧
٣٢٨.	مصطفى محمد بدير	الجمهورية	١٩٥٦ تعز	إعدادي	
٣٢٩.	عمر أحمد عبد الجليل	١٤ أكتوبر	١٩٥١ تعز	دبلوم إدارة	١٩٨٧
٣٣٠.	نادرة عبد القدوس عبد الخالق	١٤ أكتوبر	١٩٥٥ عدن	ماجستير صحافة	١٩٨٢
٣٣١.	محمد محسن السلامي	الأيام	١٩٦٣ الحوطة	دبلوم صحافة	١٩٨٩
٣٣٢.	صالح محمد سعيد الباشا	سبأ ـ حضرموت	١٩٦٧ لحج	ليسانس صحافة	١٩٩٤
٣٣٣.	أحمد ناصر محفوظ بامندود	شبام	١٩٦٨ المكلا	بكالوريوس آداب	١٩٩٤
٣٣٤.	جمال سلام طربوش	مكتب الجمهورية في الحديدة	١٩٦٠ تعز	ماجستير صحافة	
٣٣٥.	محمد عبد الواسع أحمد	١٤ أكتوبر	١٩٦٦ عدن	ماجستير صحافة	١٩٩٥
٣٣٦.	شاهين علي محمد الحبيشي	سبأ ـ عدن	١٩٦١ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٢
٣٣٧.	نسرين علي محمد سمار	سبأ ـ عدن	١٩٦٠ عدن	بكالوريوس علوم	١٩٨٦
٣٣٨.	محمد قائد علي أحمد	صحيفة الحارس	١٩٥٤ عدن	ثانوية قديم	
٣٣٩.	عادل محسن علي أحمد	أخبار إذاعة عدن	١٩٧١ لحج	بكالوريوس تاريخ	١٩٩٦
٣٤٠.	أنيس محمد مهيوب	سبأ ـ عدن	١٩٦٦ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٥

٣٤١.	نوال محسن سالم مكيش	سبأ - عدن	١٩٦٩ أبين	ثانوية عامة	١٩٩٢
٣٤٢.	عوض أحمد بريوم	١٤ أكتوبر	١٩٦٥ أديس أبابا	ماجستير فنون جميلة	١٩٩٧
٣٤٣.	رجاء عبد الله عثمان العمودي	١٤ أكتوبر	١٩٦٥ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٨
٣٤٤.	نادية عبد الرحمن سعيد	أخبار تلفاز عدن	١٩٦٦ عدن	دبلوم تنمية	١٩٩٨
٣٤٥.	سالم علي أحمد الباص	أخبار إذاعة المكلا	١٩٥٢ تريم	متوسط قديم	١٩٦٦
٣٤٦.	أحمد عمر أحمد بادويلان	أخبار إذاعة الحديدة	١٩٦٣ الحديدة	ثانوية عامة	١٩٨٢
٣٤٧.	عبد الله أحمد راشد الوصابي	أخبار إذاعة الحديدة	١٩٦٦ وصاب	ماجستير صحافة	١٩٩٣
٣٤٨.	علي عثمان مدهش	أخبار إذاعة الحديدة	١٩٥٨ تعز	ليسانس حقوق	١٩٩٠
٣٤٩.	ناصر حسين سالم العطاس	سبأ - عدن	١٩٦٤ عدن	ثانوية عامة	١٩٨١
٣٥٠.	ذكرى قاسم جعفر	١٤ أكتوبر	١٩٦٣ عدن	ثانوية عامة	١٩٨٢
٣٥١.	عبد الله قائد أحمد علي	١٤ أكتوبر	١٩٥٥ عدن	إعدادية عامة	١٩٧٥
٣٥٢.	ناصر أحمد محمد علي	أخبار إذاعة عدن	١٩٥٥ طور الباحة	ماجستير صحافة	١٩٩١
٣٥٣.	صالح أحمد عوض عميران	أخبار إذاعة عدن	١٩٦٢ أبين	دبلوم علوم سياسية	١٩٨٩
٣٥٤.	عبد الله حسن ناجي عبده	الجمهورية	١٩٦٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٨٩
٣٥٥.	سعيد علي علي المعمري	الجمهورية	١٩٥٨ الحجرية	ماجستير صحافة	١٩٨٤
٣٥٦.	علي أحمد قاسم الحكيمي	الجمهورية (مصور)	١٩٦٢ الحجرية	ابتدائية	
٣٥٧.	ألطاف محمد عبد الله الهمداني	١٤ أكتوبر	١٩٥٤ عدن	دبلوم علوم سياسية	١٩٩٢
٣٥٨.	محمد علي محمد سعيد الدبعي	أخبار تلفاز عدن	١٩٥٤ أثيوبيا	ماجستير صحافة	١٩٨٤
٣٥٩.	عبد المجيد عبد الله بن عبد الله	٢٦ سبتمبر - عدن	١٩٦٣ الضالع	ماجستير صحافة	١٩٨٨
٣٦٠.	عبدالوهاب علي محمد المؤيد	مراسل الوسط	١٩٤٤ صعدة	ليسانس آداب	١٩٧٦

٣٦١.	محمد الشيخ الخيبتي	الميثاق	١٩٥٩ تعز	ماجستير صحافة	١٩٨٩
٣٦٢.	مروان أحمد قاسم دماج	الأسبوع	١٩٧٢ إب	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٣٦٣.	فارس حمود غانم	الأسبوع	١٩٧٢ صنعاء	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٣٦٤.	حسين ضيف الله العواضي	سبأ	١٩٥٧ البيضاء	ماجستير إعلام	١٩٩٤
٣٦٥.	عبد الرحمن أحمد عبده أحمد	الشورى	١٩٦٠ تعز	ماجستير إعلام	١٩٨٩
٣٦٦.	عبد القوي محمد قاسم العديني	٢٦ سبتمبر	١٩٧١ إب	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٣٦٧.	محمد محمد عبده أنعم	الجمهورية مكتب صنعاء	١٩٦٤ إب	ماجستير إعلام	١٩٩١
٣٦٨.	عارف أحمد البدوي	الجمهورية	١٩٦٤ تعز	ثانوية عامة	١٩٨٥
٣٦٩.	عادل يحيى الحبابي	مراسل قناة دبي	١٩٧٠ حبابة	ثانوية عامة	١٩٩١
٣٧٠.	فؤاد مفتاح راشد	المسيلة	١٩٦٩ المكلا	إعدادي	١٩٨٥
٣٧١.	عبد الخالق عبد الملك حيدر	مراسل إذاعة MBC	١٩٥٢ تعز	ماجستير إعلام	١٩٨٢
٣٧٢.	أحمد مسعد القردعي	٢٦ سبتمبر	١٩٦٣ دمت	دبلوم علوم سياسية	١٩٩٠
٣٧٣.	علي حسن الشاطر	٢٦ سبتمبر	١٩٥٣ حراز	ماجستير سياسة	
٣٧٤.	عبد القوي أحمد الاشول	١٤ أكتوبر	١٩٦١ لحج	بكالوريوس آداب	١٩٨٧
٣٧٥.	علي سعيد طالب	الوطن	١٩٥٢ أبين	بكالوريوس أسماك	١٩٧٥
٣٧٦.	عبد الحفيظ عبد الباري النهاري	الثقافة	١٩٦٢ صنعاء	بكالوريوس لغة إنجليزية	١٩٨٧
٣٧٧.	نوال أحمد شمسان	أخبار إذاعة عدن	١٩٦٣ عدن	بكالوريوس لغة عربية	١٩٩٠
٣٧٨.	محمد أحمد ناصر الغباري	صحيفة الناس	١٩٦٩ يريم	بكالوريوس تاريخ	١٩٩٤
٣٧٩.	حمدي أحمد فارع البكاري	صحيفة الوحدوي	١٩٧٥ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٨
٣٨٠.	صلاح عبد الله الجلال	١٧ يوليو	١٩٦٩وصاب العالي	ثانوية عامة	١٩٩٠
٣٨١.	فؤاد قائد علي	سبأ ـ عدن	١٩٦١ عدن	بكالوريوس آداب	١٩٩٢
٣٨٢.	فراس فاروق ناصر	مراسل عكاظ	١٩٧١ عدن	ثانوية عامة	١٩٩٣

٣٨٣.	شفاء سالم الحمومي	أخبار إذاعة المكلا	١٩٦٣ المكلا	ثانوية عامة	١٩٧٩
٣٨٤.	عباس سالم اليزيدي	صحيفة المسيلة	١٩٥٨ المكلا	ماجستير صحافة	١٩٨٢
٣٨٥.	توفيق حسن آغا	الجمهورية	١٩٥٧ تعز	دبلوم إعلام	١٩٩٢
٣٨٦.	نائلة سعيد العبسي	سبأ ـ الحديدة	١٩٧٥ تعز	ثانوية عامة	١٩٩٢
٣٨٧.	بدر جعفر بن عقيل	الوحدة	١٩٦٠ المكلا	ثانوية عامة	١٩٨٠
٣٨٨.	حسين محمد ناصر	صحيفة أبين	١٩٥٧ أبين	ثانوية عامة	١٩٧٥
٣٨٩.	يحيى محمد قايد الحدي	مراسل كونا	١٩٦٥	ليسانس آداب	١٩٩٠
٣٩٠.	علي سالم اليزيدي	صحيفة شبام	١٩٧١ المكلا	ماجستير صحافة	١٩٨٩
٣٩١.	غسان سالم عبد الله عبدون	سكرتير تحرير شبام	١٩٧٣حضرموت	ثانوية عامة	
٣٩٢.	حافظ عبده البكاري	مراسل عكاظ	١٩٧٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٥
٣٩٣.	سالم علي سالم الشاحت	معد أخبار إذاعي	١٩٦٠المكلا	دبلوم إعلام	١٩٨٧
٣٩٤.	أحمد محمد محمد الذهباني	مذيع تلفزيوني	١٩٤٨صنعاء	ليسانس آداب	
٣٩٥.	محمود محمد دهمس حيدرة	صحيفة ١٤ أكتوبر	١٩٦٦ عدن	ليسانس آداب	
٣٩٦.	عبد الرحيم محمد أحمد باوزير	وكالة سبأ للأنباء	١٩٥٠حضرموت	ثانوية عامة	
٣٩٧.	عبد الواحد سعيد هواش	صحيفة «الإحياء العربي»	١٩٤٨تعز	دبلوم إدارة	١٩٧٠
٣٩٨.	إبراهيم أحمد بريوم	صحيفة «٢٦ سبتمبر»	١٩٥٩اثيوبيا	ثانوية عامة	١٩٧٩
٣٩٩.	سيف محمد الحاضري	صحيفة «الشموع»	١٩٧١ صنعاء		
٤٠٠.	عبد الله حزام الحكيمي	مؤسسة الجمهورية للصحافة	١٩٥٨ تعز	الإجازة العامة في الآداب	
٤٠١.	أحمد أحمد الشرعبي	مجلة «الموقف»	١٩٦٠إب	الإعدادية	
٤٠٢.	قائد عبده يوسف	مؤسسة الجمهورية للصحافة	١٩٦٣ تعز	ماجستير صحافة	١٩٩١
٤٠٣.	أروى محمد طربوش الشرجبي	وكالة سبأ للأنباء	١٩٧٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٥
٤٠٤.	بسمة أحمد حسين شهاب	سبأ ـ صنعاء	١٩٦١عدن	بكالوريوس آداب	١٩٨٥
٤٠٥.	أديب محمد قحطان	صحيفة الثوري	١٩٧٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٨

٤٠٦.	خالد محمد المسيبي	مجلة الموقف	١٩٧٢ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٧
٤٠٧.	أحمد عبد الله نهشل	وكالة الأنباء اليمنية سبأ	١٩٥٢إب	بكالوريوس دراسات إنجليزية	١٩٨٦
٤٠٨.	كوكب ناجي الوادعي	صحيفة اليمانية	١٩٧٣ حجة	بكالوريوس علم نفس	١٩٩٨
٤٠٩.	عبد السميع عبد الوهاب محمد	صحيفة الشورى	١٩٦٦ تعز	ماجستير صحافة	
٤١٠.	فاطمة علي مطهر مقبل	وكالة سبأ للأنباء	١٩٧٤ صنعاء	بكالوريوس صحافة	١٩٩٨
٤١١.	عبد الوهاب أحمد مزارعة	صحيفة الثورة	١٩٦٧ الحديدة	بكالوريوس آداب	١٩٩٣
٤١٢.	محمد أحمد سعيد الطويل	مراسل «البيان» الإماراتية	١٩٥٦ لحج	ماجستير صحافة	١٩٨٤
٤١٣.	منال محمد غانم الكندي	صحيفة «اليمانية»	١٩٦٩ تعز	بكالوريوس إعلام	١٩٩٥
٤١٤.	سميرة عبد الله قاسم	صحيفة «آدم وحواء»	١٩٧٣ تعز	دبلوم تجارة	١٩٩٦
٤١٥.	عبد العزيز علي إسماعيل	صحيفة «الوحدوي»	١٩٧٠ تعز	بكالوريوس صحافة	١٩٩٧
٤١٦.	فؤاد علي سعيد مقبل العريقي	إذاعة صنعاء	١٩٥٨ تعز	ماجستير صحافة	١٩٨٥
٤١٧.	غالب علي شرف الدين	صحيفة الميثاق	١٩٦٨ صنعاء	ليسانس	
٤١٨.	عبد الله محمد عنبر	إذاعة صنعاء	١٩٤٨ أبين	دبلوم تربية	
٤١٩.	محمد يحيى شنيف	صحيفة المسار	١٩٤٨ حجة	بكالوريوس تجارة خارجية +دبلوم علوم سياسية	
٤٢٠.	إلهام عبد الملك علي الكبسي	وكالة سبأ للأنباء	١٩٧٢ إب	بكالوريوس إعلام	
٤٢١.	علي علي الجرادي	صحيفة الناس	١٩٧٣ صنعاء	بكالوريوس صحافة	
٤٢٢.	أحمد سعيد ناصر	صحيفة الوحدوي	١٩٧٤ تعز	ليسانس آداب	
٤٢٣.	محمود عبد الله شرف الدين	صحيفة الوحدوي	١٩٧٢ إب	بكالوريوس إعلام	
٤٢٤.	صادق صالح محمد الهمداني	صحيفة الشوروي	١٩٧٢ تعز	ثانوية عامة	١٩٩٦

٤٢٥.					
٤٢٦.	عبد العزيز سلطان طاهر المنصوب	صحيفة الوحدوي		ثانوية عامة	
٤٢٧.	علوي محمد علي البيلي	وكالة سبأ			
٤٢٨.	إبراهيم يحيى طاهر الحكيم	صحيفة الوحدة			
٤٢٩.	عبد الرحمن علي الكبسي	صحيفة الثورة			
٤٣٠.	عبد الله حمود الشوخي	صحيفة الرأي العام			
٤٣١.	محمد حاتم القاضي	صحيفة يمن تايمز			
٤٣٢.	حسن سعيد الزايدي	صحيفة يمن تايمز			
٤٣٣.	عماد أحمد السقاف	صحيفة يمن تايمز			
٤٣٤.	توفيق مهيوب النظيف	وكالة الأنباء سبأ	١٩٧٢ تعز	ليسانس آداب	١٩٩٧

ثالثاً ـــ قائمة المراجع
التي تضمنها الكتاب

أولا الكتب:

- «اليمن ووسائله الإعلامية «د/ عبد الله يحيى الزين ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥.

- «الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها» د/ محمد عبد الملك المتوكل ـ طبعة ١٩٨٣.

- «الصحافة اليمنية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر» علوي عبد الله طاهر ـ الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥.

- «تاريخ الصحافة «فرانسو تيرو وبيير ألبير ـ ترجمة: عبد الله نعمان.

- «الصحافة التعاونية في اليمن» عبد الوهاب علي المؤيد ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠.

- «دليل الصحافة اليمنية» إعداد حسين عمر باسليم ـ الطبعة الثانية ١٩٩٢ ـ وزارة الإعلام.

- «في شارع الصحافة اليمنية» عبد الوهاب علي المؤيد ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠ ـ دار الحكمة اليمانية ـ صنعاء.

- «الإعلام اليمني - دليل عام ١٩٩٧» حسين عمر باسليم - وزارة الإعلام.
- «الإعلام اليمني - بناء وتحديث» إعداد لجنة من وزارة الإعلام - الطبعة الأولى - أكتوبر ١٩٩٨.
- مجلة «الحكمة اليمانية« - دراسة ومقالات - د/ سيد مصطفى سالم. جمع المقالات: علي أحمد أبو الرجال - مركز الدراسات اليمنية ١٩٧٦.
- الإعلام اليمني والقضايا السياسية والإجتماعية» د/ محمد عبد الجبار - الطبعة الأولى ١٩٩٧ - الجزء الأول.
- «التحقيق الصحافي» السلسة المهنية - سعد التايه (العراق).
- «تأريخ الصحافة اليمنية» (مطلع القرن العشرين - ١٩٦٧) د/ سيف علي مقبل - الطبعة الأولى ٢٠٠٠ - عن مركز عبادي للدراسات والنشر.
- «ثورة الصحافة اليمنية» عبد الوهاب علي المؤيد - الطبعة الأولى ديسمبر ١٩٩٩ - عن مركز دراسات المستقبل - بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي للدراسات اليمنية - صنعاء.
- «الصحافة النقابية في عدن» عمر عبد الله الجاوي ١٩٥٧ - ١٩٦٧ - مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - عدن.
- «صحافة الأطفال في العراق» د/ هادي نعمان. الطبعة الثانية - قسم البحوث والنشر في دار ثقافة الأطفال - وزارة الثقافة والإعلام.
- «الإعلام وحرية التعبير في اليمن - ١٩٧٤/ ١٩٩٠» د/ عبد الله يحيى الزين. الطبعة الأولى ١٩٩٢. دار الفكر المعاصر - بيروت. دار الفكر - دمشق.
- «لكل مقال أزمة» مصطفى أمين. الطبعة الثانية ١٩٨٧ - العصر الحديث للنشر والتوزيع (القاهرة).

- «المنار واليمن» د/ حسين عبد الله العمري. الطبعة الأولى ١٩٨٧ ـ دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ـ دمشق.

- «العمل النقابي في اليمن» ـ الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ـ ٢٠٠٠.

- «اليمن في ١٠٠ عام» ذاكرة القرن العشرين ـ وكالة الأنباء اليمنية سبأ ـ الطبعة الأولى ـ مايو ٢٠٠١.

- «حضرموت عبر ١٤ قرنا» سقاف علي الكاف ـ مكتبة أسامة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠.

- «أكتوبر الثورة التحررية المسلحة في الجنوب» د/ سيف علي مقبل ـ الطبعة الأولى: ٢٠٠٢ ـ مركز عبادي للدراسات والنشر ـ صنعاء.

- «الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن» إلهام محمد مانع ـ ١٩٩٣ إصدار مجلة «الثوابت».

- «اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ١٩٨١ ـ عشر سنوات من النضال».

- «من الثقافة إلى الثورة في اليمن» الأستاذ عبد الله البردوني ص ١١٧ و٢٠٦ ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٩٣ ـ دار الحداثة ـ بيروت.

- «الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية».

ثانيا: الصحف:

- صحيفة «صنعاء» العدد الأول ـ المركز الوطني للوثائق.

- صحيفة «الذكرى» العدد الأول ـ المركز الوطني للوثائق.

- صحيفة «فتاة الجزيرة» العدد الأول ـ دار الكتب ـ صنعاء.

- صحيفة «سبأ» العدد الأول ـ دار الكتب ـ صنعاء.

- صحيفة «الثورة» العدد(٢٥٨٥) في ٢١/ ٤/ ١٩٧٦.
- صحيفة «الثورة» العدد(٣٢٦٦) في ١٤/ ٣/ ١٩٧٨.
- صحيفة «الثورة» العدد(٤٠٦٠) في ١٤/ ٥/ ١٩٨٠.
- صحيفة «١٤ أكتوبر» العدد الأول ـ المكتبة الوطنية ـ عدن.
- صحيفة «الراية» العدد الأول ـ المكتبة الوطنية ـ عدن.
- صحيفة «فتاة الجزيرة» في ١٩٤١ مقالات لنجمي عبد الوهاب عن دراسة للمرحوم عبد الله يعقوب خان ـ نقلتها «الأيام» في العدد (٣٣٦١) في ١٠/ ٩/ ٢٠٠١.
- صحيفة «الأيام» العدد(٤٦٢) في ٢٠/ ٥/ ١٩٩٨. (قبل أن تغير أرقام أعدادها امتدادا لما قبل الوحدة).
- صحيفة «الرأي العام» العدد(٥٤٩) في ١٣/ ١/ ١٩٩٨.
- صحيفة «الوحدة» العدد(٣٦١) في ٣/ ٩/ ١٩٩١.
- صحيفة «١٧ يوليو» العدد(١٣٠) في ٣/ ٦/ ٢٠٠١.
- دراسة «الصحافة في التشريع اليمني» يحيى قاسم علي ـ كلية الحقوق ـ جامعة عدن. عن صحيفة «١٤ أكتوبر» العدد(١١٨٥٦) في ١١/ ١/ ٢٠٠٢.
- صحيفة «المرأة» العدد(٦٤) في أبريل ٢٠٠٢.
- صحيفة «صوت المعارضة» العدد(٤٥) في ١٥/ ١١/ ٢٠٠١.
- صحيفة «الثوري» العدد(١٥٣٩) في ٢/ ٩/ ١٩٩٨.
- صحيفة «صوت الشورى» العدد(١٩) في ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٢.
- صحيفة «٢٦ سبتمبر» العدد(٨١٢) في ١٦/ ٧/ ١٩٩٨.

- صحيفة «رأي» العدد(١٢٥) في ١/٩/١٩٩٨.
- صحيفة «الصحوة» العدد(٦٢٤) في ٧/٧/١٩٩٨.
- صحيفة «الوحدوي» العدد(٣٢١) في ١٢/٥/١٩٩٨.
- صحيفة «الشورى» العدد(٢٥٩) في ١١/١/١٩٩٨.
- صحيفة «الثوري» العدد(١٥٣٠) في ٢/٧/١٩٩٨.

ثالثا: التشريعات:

وهي داخلة ضمن الوثائق ولكن فصلها عنها يساعد القارئ والباحث على الرجوع إليها وعلى حصرها مستقلة كما نعتقد، وهي:

- قانون المطبوعات العثماني ـ الصادر في ١٣ يوليو ١٩٠٩.
- قانون النشر وتسجيل الكتب في مستعمرة عدن ـ رقم ٢٧ لعام ١٩٣٩ ـ أغسطس ١٩٣٩ ـ عدن.
- القانون رقم (٢٤) الصادر في ١٨/١١/١٩٦٨. بصنعاء لتنظيم الصحافة والمطبوعات.
- الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ـ ديسمبر ١٩٧٠ ـ مجلس الشورى.
- «وثائق ديمقراطية» من ١ ديسمبر ١٩٨٠ ـ ٢٣ مايو ١٩٨٣ ـ مجلس الشعب التأسيسي.
- القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٢. بصنعاء لتنظيم الصحافة والمطبوعات.
- «وثائق نقابة الصحافيين اليمنيين» ـ ١٩٨٥.
- «اتفاق عدن التأريخي ومشروع دستور دولة الوحدة» ١٩٩٠.
- قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٧) في ١٥ مارس ١٩٩٠ ـ عدن.

- القانون رقم (٢٥) الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠. لتنظيم الصحافة والمطبوعات والمصنفات بدولة الوحدة.

- «دستور الجمهورية اليمنية» ١٩ مارس ١٩٩٥ - وزارة الشؤون القانونية.

- «الدليل التنظيمي للتشريعات اليمنية للأعوام من ٩٠ - ١٩٩٤» وزارة الشؤون القانونية.

- كتاب «القوانين التي اقرها مجلس النواب، من ١٢/ ٥/ ٩٣ - ١/ ٣/ ١٩٩٦» - مجلس النواب.

- كتاب «المجالس البرلمانية في اليمن - ٩٦/ ١٩٩٧» - مجلس النواب - ١٩٩٨.

- «الدليل التشريعي لمحتويات الجريدة الرسمية - ١٩٩٥ - ١٩٩٨» وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب.

- محاضر وتقارير وبيانات المؤتمرات العامة لجمعية ثم نقابة الصحافيين في شمال الوطن ومنظمة الصحافيين في جنوبه قبل الوحدة ما بين إبريل ٧٦ - مايو ١٩٩٠. ثم وثائق المؤتمرين الأول والثاني بعد الوحدة لنقابة الصحافيين ما بين يونيو ١٩٩٠ - يونيو ١٩٩٩.

رابعاً: المعلومات الشخصية:

في هذا الجانب تدخل ضمن الراجع، معلومات شخصية سجلها المؤلف واستند إليها في التوثيق، سواء من إرشيفه الخاص ومشاركاته في الفعاليات الصحافية بحكم المهنة أو ما حصل عليه من خلال حوارات وأحاديث أجراها مع عدد من الصحافيين والمختصين في هذا المجال كما هو محدد في مواضعه في الكتاب. ثم تحديدهم بأسمائهم في بداية الكتاب ضمن فقرة «كلمة شكر».

ونود الإشارة هنا.. إلى أننا كنا ننوي إدراج نماذج من الوثائق الصحافية الصادرة عن المؤتمرات العامة من محاضر وبيانات وتقارير بنصوصها، ولكن حجم الكتاب رجح تجاوزها حرصاً على اقتصاره في الحدود التي لا بد منها والاكتفاء بالإشارة إلى اسماء وعناوين هذه الوثائق في مواضعها من الكتاب كما يطلع عليها القارىء.

خاتمة

الآن. . نستطيع (مساعدي في الترتيب والطباعة وأنا). . أن نتنفس الصعداء وقد أنجزنا بعون الله تعالى وتوفيقه، هذا الكتاب ـ الموسوعة ـ عن الصحافة اليمنية. وفي الوقت نفسه. . لا ندعي لأنفسنا أننا صنعنا معجزة أو حققنا ريادة أو أتينا «بما لم تستطعه الأوائل» أو استوعبنا كل شاردة وواردة، لأننا ندرك جيدا:

أولا: أن الريادة في مجال الصحافة الذي هو موضوعنا، قد ذهب بها الأساتذة الباحثون والمؤرخون للصحافة اليمنية الذين كانت أعمالهم مراجع استند إليها هذا الكتاب في كثير منها.

ثانيا: أن البحث كما هو معروف وفي أي مجال ثقافي أو علمي، هو إن صح التشبيه. . كالسير في الغابات والصيد في البحر والتنقيب في باطن الأرض. . كل يجد ورائه دافعا وكل يجد أمامه مجالا واسعا وكل يرسم لنفسه غاية، ولكن لعل المشكلة الحقيقية، هي أن كلا لا يحقق غايته كما كان يريد. ثم إن كل بحث يرادف ويماثل بحثا في موضوعه دون أن يمثله أو يحل محله. وأن كل بحث يبدأ من نهاية آخر وأن جميعها (في الموضوع الواحد) يصبح تعددها ضرورة لتحقيق التكامل في شتى جوانبه.

ثالثا: ومن ثم. . فإن باب النقد وحق النقد والفحص لأي بحث أو

كتاب أو أي مؤلف في أي حقل، يظل مفتوحا ومطروحا. بوصفه وحده، الوسيلة الموضوع لتجسيد المضامين وتحديد السلبيات وتجديد الإيجابيات، ولكن. . هذا ما لا ينكره أحد منا. . فإننا في الساحة اليمنية أولا والعربية عامة، أصبحنا نواجه أكثر من مشكلة في دوائر الثقافة وأطرها. ومنها: انحسار الإهتمام بالثقافة تحت ضغط السياسة التي فرضت علينا، قضاياها اليومية ومشكلاتها وطروحاتها، تفكيرا وسلوكا وقراءة واستقراء، ومن ظواهر هذا الانحسار. أننا أو معظمنا. . أصبح لا يعرف الإصدارات الثقافية، وإذا عرف عنها لا يقرؤها وإذا قرأ شيئا منها لا يعبر عن رأيه فيها.

وبعيدا عن الاستطراد الذي يطول في هذا الموضوع، أسجل هنا:

١. أننا حرصنا في هذا الكتاب على تسميته (تجوزا) موسوعة الصحافة اليمنية، كونه استوعب الصحف التي صدرت في داخل اليمن وفي المهجر، منذ ١٨٧٢ حتى ٢٠٠٢.

٢. وفي هذا الإطار جاءت المحتويات بدءا من عهد الأتراك ثم عهد الإمام في شمال الوطن حتى ثورة ٢٦ سبتمبر فالمرحلة في جنوب الوطن من ١٩١٧ - إعلان الإستقلال في ١٩٦٧/١١/٣٠ - ففترة الثورة في الشمال حتى الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، ثم فترة الإستقلال في جنوب الوطن حتى الوحدة - ومن مرحلة الوحدة حتى الآن ٢٠٠٢. وهذا مجتمعا ما لم تتناوله البحوث الصادرة عن الصحافة اليمنية حسب ما نعرف.

٣. وتناولت الموسوعة، الحركة النقابية من بدايتها بالجمعية في صنعاء والمنظمة في عدن، في أبريل ١٩٧٦، إلى توحيد النقابتين وما بعد التوحيد حتى المؤتمر الأخير (الثاني بعد الوحدة)، فكل المؤتمرات العامة والوثائق الصادرة عنها (ملخصة) والمشكلات التي واجهتها

والخلافات التي تخللتها والقضايا التي تعرضت لها مع الجهات المسؤولة.

٤. تسجيل القوانين والتشريعات الصادرة حول تنظيم الصحافة والمطبوعات، منذ القانون التركي في العام ١٩٠٩ والقانون الإنجليزي في عدن في ١٩٣٩ وقوانين الشطرين سابقا وحتى القانون رقم (٢٥) لسنة ٩٠.

٥. توثيق أسماء الصحافيين المسجلين لدى نقابة الصحافيين اليمنيين حتى الانتهاء من إعداد الكتاب.

٦. الندوات والدراسات والمبادرات والنظم ومواثيق الشرف التي عقدها أو أعدها صحافيون لأغراض، منها: تطوير النقابة وتصحيح أوضاعها وتقديم الحلول لمشكلاتها.

٧. إضافة إلى بعض من نشاط النقابة في تنظيم العضوية ومساعدة البعض من أعضائها وتوطيد علاقاتها بالنقابات المماثلة والسعي الجاري حاليا. . لوضع قانون خاص بها، وهذا القانون المطلوب، أصبح مشروعه بحسب المسؤولين في النقابة، جاهزا، وللأمانة فقد وجدت فكرته، تجاوبا ودعما من قبل المسؤولين في الدولة بدءا بفخامة الرئيس/علي عبد الله صالح ورئيس الوزراء الأستاذ عبد القادر باجمال والزميل الأستاذ حسين العواضي وزير الإعلام.

والآمال كبيرة. . ومن الله نستمد العون والتوفيق.

وهو حسبنا ونعم الوكيل.

صدر للمؤلف:

١. الحركة التعاونية اليمنية. . نشأتها وتطورها ١٩٧٩

٢. العمل التعاوني ودوره في التعليم العام ١٩٨١

٣. آراء في الفكر والفن ١٩٨٩

٤. الصحافة التعاونية في اليمن ١٩٩٠

٥. في شارع الصحافة اليمنية ١٩٩٠

٦. ثورة الصحافة اليمنية ١٩٩٩

٧. موسوعة الصحافة اليمنية ٢٠٠٢

